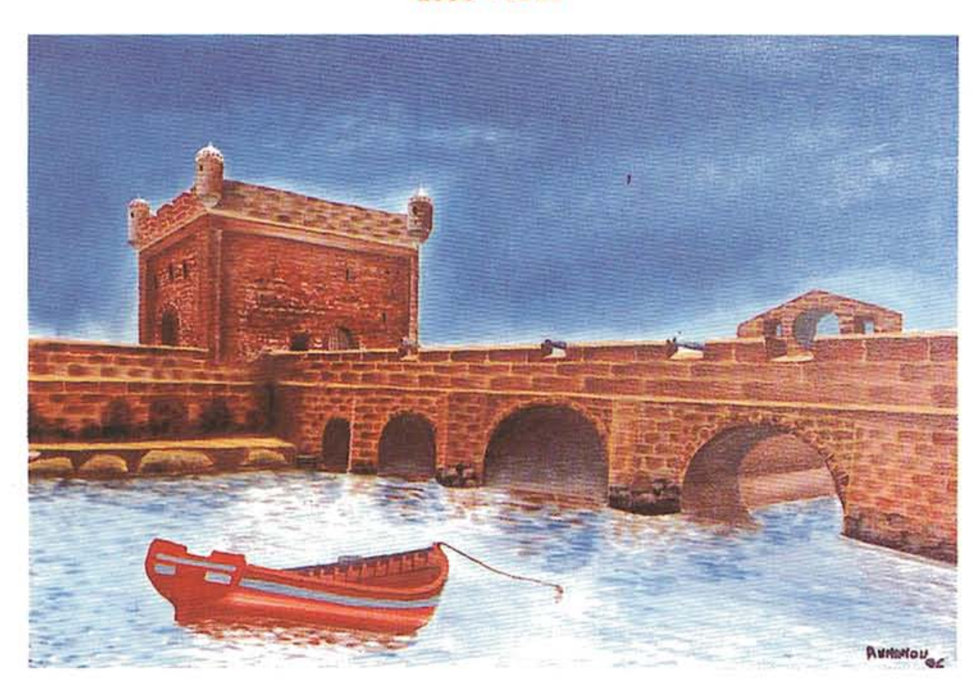
المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 6





1844 - 1886

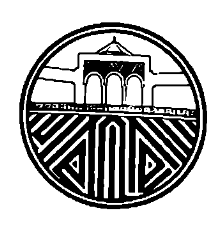


تأليف: دانييل شروتر

تعريب: خالد بن الصغير

تجار الصويرة

بسم الله الرحمن الرحيم



منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 6

تجار الصويرة

المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب

تأليف: دانييل شروتر
جامعة كاليفورنيا

تعريب: خالد بن الصغير

1997

هذه ترجمة لكتاب :

Merchants of Essaouira :

Urban Society and Imperialism in Southwestern Morocco 1844-1886.
Cambridge University Press, 1988.

الكتاب		**تُجّار الصويرة :** **المجتمع الحضري والأمبريالية في جنوب غرب المغرب (1844-1886).**
المؤلف	:	دانييل شروتر.
المُعرِّب	:	خالد بن الصغير.
سلسلة	:	نصوص وأعمال مترجمة.
الناشر	:	منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
الغلاف	:	إعداد عمر أفا.
لوحة الغلاف	:	سقالة مرسى الصويرة، أنجزها الفنان أحمامو.
الخطوط	:	بلعيد حميدي.
الحقوق	:	محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى ظهير 29-07-1970.
التصفيف	:	أنسيف الزنايدي، هاتف : 73.07.22.
الطبع	:	النجاح الجديدة بالبيضاء.
التسلسل الدولي	:	1113/2590.
ردمك	:	9981-825-97-2.
الإيداع القانوني	:	1997/1046.
الطبعة الأولى	:	1997.

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون
بين كلية الآداب ومؤسسة كونراد أدناور

رموز مختصرة

Abréviations et sigles

(خ.ح.ر) : الخزانة الحسنية في الرباط.

(م.و.م) : مديرية الوثائق الملكية في الرباط.

A.E.	Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Paris (C.C.C.- Correspondance Consulaire et Commerciale; C.P.- Correspondance Politique; M.D.- Memoires et Documents).
A.I.U.	Archives de l'Alliance Israélite Universelle, Paris.
A.J.	Anglo-Jewish Archives, London.
A.N.	Archives Nationales, Paris et Aix-en Provence.
A:N., S.O.M.	Archives Nationales, Section Outre-Mer, Paris.
B.A.I.U.	**Bulletin de l'Alliance Israélite Universelle.**
B.L.	British Library, London.
B.N.	Bibliothèque Nationale, Paris.
B.S.G.	**Bulletin de la Société de Gèographie, Paris.**
C.A.H.J.P.	Central Archives for the History of the Jewish People, Jerusalem.
C.H.E.A.M.	Centre des Hautes Etudes sur l'Afrique et l'Asie Moderne.
E.I.1	**Encyclopædia of Islam,** 1st edn.
F.O.	Records of the Foreign Office, Public Record Office, London.
Halewi	Articles de Ya'ish b. Yishaq Halewi dans **ha-Sefira.**
M.C.C.	Manchester Chamber of Commerce, Manchester.
M.G.	Archives du Ministère de la Guerre à Vincennes, Paris.
Miège, I-IV	Jean-Louis Miège, **Le Maroc et l'Europe: 1830-1894,** 4 vols., Paris, 1961-1962.
Miège, **Doc.**	Jean-Louis Miège, **Documents d'histoire économique et sociale marocaine au XIXe siècle,** Paris, 1969.
N.A.	National Archives, Diplomatic Branch, Washington,D.C. (R.G.- Record Groupe).
P.P.	Parliamentary Papers, **Account and Papers.**
R.C.	**Renseignements Coloniaux** in **Revue de l'Afrique Française.**
R.G.S.	Royal Geographical Society.
S.L.	Archives de S. Levy, Paris.

بين يدي الكتاب

التقيت للمرة الأولى بدانييل شروتر في صيف سنة 1986 في لندن رفقة زميله توماس پارك، فعلمت حينئذ أنه قد ناقش سنة 1984 أطروحة نال بها درجة الدكتوراه من جامعة مانشستر البريطانية في موضوع التاريخ الاجتماعي والتجاري لمدينة الصويرة خلال القرن التاسع عشر. وعلمت بالمناسبة نفسها أن زميله توماس پارك قد ناقش قبله بسنة أطروحة نال بها درجة الدكتوراه من جامعة وسكنسن الأمريكية في موضوع الحياة الاقتصادية والإدارية لمدينة الصويرة. وفي سنة 1988، صدرت عن منشورات كمبردج الجامعية أطروحة دانييل شروتر تحت عنوان :

Merchants of Essaouira : Urban Society and Imperialism in Southwestern Morocco, 1844-1886.

بينما ظلت أطروحة پارك حبيسة الرفوف حتى الآن. وإذا كانت مدينة الصويرة قد استرعت انتباه هذين الباحثين الأنكلوسكسونيين اللذين أقدما على مغامرة علمية حقيقية بأن خصّصا جزءاً لا يستهان به من حياتهما للبحث في ماضي الصويرة، فإن الباحثين المغاربة لم يهتموا ـ ويا للأسف ! ـ اهتماما جديا بدراسة تاريخ هذه المدينة التي كان لها شأن أيُّ شأن في تاريخ المغرب المعاصر. وربما عزف الباحثون المغاربة عن البحث في هذا الموضوع لصعوبة معالجته من جهة ولكون وثائقه مشتتة في كثير من أنحاء المعمور من جهة أخرى. كما يستلزم البحث في تاريخ مدينة لعب فيها اليهود المغاربة دورا أساسيا إلماما فعليا باللغة العبرية، إلى جانب توافر إمكانات مادية تتيح التنقل بحثا عن الوثائق والمستندات في فرنسا وبريطانيا وأمريكا بل في إسرائيل أيضاً، حيث توجد الوثائق الخاصة بالأسر التجارية التي ساهمت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للصويرة خلال أيامها المجيدة. ويبدو أن هذه الشروط وهذه الإمكانات قد توافرت للباحث شروتر الذي تحدى كثيرا من الصّعاب لينجز عمله هذا. وعلاوة على ذلك، فقد عزز دانييل شروتر الإمكانات المادية المتاحة له بالبحث الميداني وبتبني منهجية صارمة توخى منها الخروج بدراسة موضوعية خالية من أي تطرف أو تحيز لهذا الطرف أو ذاك.

إن أهمية هذا الكتاب وجدية مؤلفه (انظر سيرته العلمية في آخر الكتاب)، بالإضافة إلى خُلُوِّ الخزانة المغربية من عمل أكاديمي منشور عن الصويرة، لمن الأسباب التي دفعتني إلى التفكير في تعريب كتاب شروتر الذي مرت على صدوره قرابة العشرة السنوات وظلت قراءته والاستفادة منه محصورة في نطاق ضيق من الباحثين المتخصصين.

وحين أطلعت السيد عبد الواحد بنداود، القيدوم المحترم، على هذا المشروع لم يتردد في الترحيب ـ كعادته ـ باحتضانه ومساندته، فأدرجه قبل ولادته ضمن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. وقد واجهتنا بعض الصعوبات كانت أولاها ضرورة الحصول على إذن يسمح لنا بتعريب الكتاب من دار النشر البريطانية في كمبردج والتي طلبت في البداية مقابلا ماديا للسماح لنا بالحصول على حقوق الترجمة. كما وضعت دار النشر المذكورة شروطا كثيرة كادت أن تثبط همتنا، لولا قوة العزيمة. فحررنا عدة مراسلات وجهناها إلى دار النشر المذكورة على يد السيد القيدوم، ونسقنا مع المؤلف الذي يدرِّس اليوم في إيرڤاين (Irvine) التابعة لجامعة كالفورنيا، قبل التمكن في نهاية المطاف من انتزاع الترخيص بتعريب هذا الكتاب.

ووجدت في دانييل شروتر، مؤلف هذا الكتاب، حماسا كبيرا شجعني على العمل بكامل الجدية، إذ تكبَّد عناء العودة إلى وثائقه ومستنداته للعثور على جميع الِاقتباسات والمقتطفات الأصلية التي أخذها من أصولها في مجموعات وثائقية وإرسالها إلي في الآجال المطلوبة، لاستحالة رجوعي إليها في مظانها الأصلية. كما وجدت في زملائي المؤرخين من كلية الآداب بالرباط وخارجها سندا معنويا لا يستهان به، وأخص منهم بالذكر عبد الأحد السبتي وجامع بيضا وعمر أفا ومحمد كنبيب. وكان الصديق محمد معتصم من مصلحة النشر بالكلية نفسها خير معين لي بمراجعة هذا الكتاب وتصحيحه وإعداده للنشر.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل الذين ساعدوا على إنجاز هذه الترجمة في أحسن الظروف، وأخص منهم بالذكر السيد عبد الواحد بنداود قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، والسيد عبد الوهاب بنمنصور مؤرخ المملكة ومدير الوثائق الملكية الذي سمح لي بالِاطلاع على محفظات الصويرة لضبط بعض أسماء الأعلام البشرية والجغرافية. كما أتوجه بالشكر إلى مستشار صاحب الجلالة السيد أندري أزولاي ،الذي أحاط ترجمة هذا الكتاب بعنايته الفائقة، حتى يكون رهن إشارة أكبر عدد من القراء المغاربة والعرب على السواء.

وأتمنى من كل الأعماق أن يقبل أهل الصويرة هذا العمل هدية مني لهم ولمدينتهم العريقة، عسى أن يساهم في التعريف بماضيها وفي بعث الأمل في حاضرها ومستقبلها، والله الموفق.

خالد بن الصغير

المدرسة العليا للأساتذة بالرباط

13 يوليوز 1997

المقدّمة

مدينة الصويرة، التي يعرفها الأوربيون أكثر ما يعرفونها بآسم موكَادور، هي اليوم مدينة صيد هادئة، بطيئة، منقطعة نسبيّاً عن العالم. وما زال معظم سكانها يقيمون في المدينة القديمة، ذلك المجال المحاط بآلأسوار التي شكلت حدودها فيما مضى. وتبدو غرابة المدينة اليوم مغايرة لمكانتها السابقة التي تتمثل في كونها مرسى سلطانيّاً. فهذا ما زالت تنطق به أسوارها الهائلة وصفوف المدافع المصوَّبة إلى خارجها برّاً وبحراً. لقد كانت موكَادور، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من الأماكن القليلة التي كان التجار والبحارة والمغامرون الأجانب يعرفونها على طول الساحل الشمالي الأفريقي (الذي كان الأوربيون يسمونه «ساحل بلاد البربر»). وكانت شهرتها تضاهي شهرة الجزائر وتونس وطرابلس.

كانت الصويرة أكثر مراسي المغرب نشاطاً من سبعينيات القرن الثامن عشر حتى سبعينيات القرن التاسع عشر. وتتناول هذه الدراسة تاريخ الصويرة بدءاً من سنة 1844، وهي أوج آزدهار المدينة بصفتها مرسى دوليّاً. ويسجل هذان التاريخان حدثين حاسمين في التاريخ المغربي وفي حياة الصويرة. ففي سنة 1844، قذف الأسطول الفرنسي المدينة بالقنابل، وكان ذلك عملية عقابية لردع المغرب عن التعامل مرة أخرى مع حركة المقاومة الجزائرية على حدودها الغربية. ومنذ ذلك التاريخ، كان على المغرب أن يقرَّ بأن التدخل الأجنبي عامل رئيس في حياة البلد. وفي سنة 1886، ذهب السلطان مولاي الحسن في حركة إلى منطقة سوس، جنوب غرب المغرب، لتأكيد السيادة المغربية على بعض المناطق النائية من البلاد. وكان ذلك آخر مجهود بذله المخزن المركزي ليبرهن للأوربيين والقبائل الخارجة عن طوعه في الجنوب على أن المرسى السلطاني في الصويرة، وهي مدينة كان يراقبها موظفو آلجمارك المخزنيون مراقبة صارمة، هو مرسى تجارة الجنوب.

ويهتم هذا الكتاب في المقام الأول بجماعة تجار الصويرة في هذه المرحلة، وعلاقات هذه الجماعة بالسلطان وبالأوربيين والقوى الجهوية في الجنوب الغربي. وكان هدفي من فحص تاريخ جماعة على مستوى محلي، هو الحديث عن المجتمع المغربي قبل الاستعمار. فما كان يُنظر إليه في عالم مصغَّر، يكشف أيضاً عن بعض القوى المحرِّكة للمجتمعات قبل الاستعمار في عصر الإمبريالية الاقتصادية. وتعكس آستجابات جماعة تجار الصويرة للتغلغل الأجنبي، بكيفية أعم، الطريقة التي كانت فئة من السكان تردُّ بها على التوسع الرأسمالي الأوربي.

وقد ظلت الصويرة مدينة صغيرة نسبيّاً. وآرتفعت ساكنتها من حوالي 10,000 نسمة سنة 1844 إلى حوالي 18,000 نسمة سنة 1886. وكان حجم الصويرة الصغير نسبيّاً من الأمور الأولى التي لفتت انتباهي. وعندما بدأت البحث لإنجاز أطروحتي لنيل الدكتوراه في جامعة مانشستر، كنت أؤمِّل أن أكون قادرا على أن آستوفي فعلًا كل ما كُتِبَ من وثائق عن المدينة في القرن التاسع عشر. وكانت هذه المهمة تبدو معقولة، بالنظر إلى ما آفترضه المؤرخون مسبَّقاً من غياب الأرشيفات آلمغربية. والآن، بعد مضي حوالي عشرين سنة، يبدو جليّاً أن عمراً من العمل قد لا يكشف إلا عن قدر ضئيل من المواد الموجودة. ومع ذلك، فإن هذه الكتلة من الموادّ، وكثافة تفاصيلها بالذات، تجعل المرء يعي بالثغرات التي يواجهها الباحثون في التاريخ المغربي. فما من رسالة إدارية باقية إلّا وتتضمَّن تلميحات إلى رسائل أخرى عديدة، وما من كناش للرسوم والأعشار إلّا ويشير إلى قوائم لمجموعات من الكنانيش الحسابية الأخرى التي كانت محفوظة في الأرشيفات.

وتتركز هذه الدراسة على أربعة أنماط رئيسَةٍ من المصادر الأساسيَّة هي : الوثائق الإدارية وكنانيش الرسوم الجمركية والأعشار التي كانت تؤدى للمخزن المركزي، وسجلات القنصليات الأجنبية، والأخبار الوصفية للرحالين والمقيمين الأجانب في المغرب، والوثائق الخاصة لعدة مؤسسات تجارية مغربية ــ يهودية. وقد آكتشفت مؤخراً أرشيفاً خاصاً يتضمن مستندات لإحدى الدور التجارية اليهودية الرئيسة في الصويرة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ولكنني لم أستعمله كله في هذه الدراسة. وسأفرد لهذه المواد دراسة مستقلة شاملة.

وأشير إلى أن هذه الأنواع المتاحة من الوثائق تقيِّد دراستنا وتوجِّهها في الوقت نفسه، ومن أهم المصادر المستعملة وثائق آل قرقوز. وكان آل قرقوز من أهم عائلات

التجار في الصويرة، لكن لم يكن لأي دار تجارية مثل هذه الصِّلات الحميمة بالقصر السلطاني في مراكش. وقد آحتُفِظ بأكثر من مائتي رسالة عربية بعث بها القصر في ما بين سنتي 1843 و1883 إلى أفراد تلك العائلة في الصويرة. (انظر الملحق أ). وغالباً ما تنطوي هذه الرسائل، التي تستغرق الفترة التي تُهِمُّنا، على سرد للأحداث والعمليات التي تناقشها. وتتضمن مجموعة آل قرقوز أيضاً وثائق شرعية بالعبرية والعربية لها علاقة بنقل الملكيات والرُّهون، وعقوداً موثّقة بالعبرية، ورسائل عديدة بالعبرية المستعربة. فأشكر ميشيل أبيطبول، الذي اقترح علي في بادئ الأمر أن أشتغل على هذه الوثائق. وقد تمكنت من الرجوع إلى هذه المواد، بفضل كرم جورجيت قرقوز وسخائها. ومدَّت لي هذه السيدة يد العون بطريقة أخرى : إذ آطّلعتُ كثيراً على حياة اليهود الاِجتماعية في القصبة من خلال مناقشاتنا المستفيضة عن العائلات اليهودية التي كانت تنتمي إلى النخبة.

وكانت دراسة هذه الوثائق خطوة أولى في تحديد موضوع البحث والتنقيب. ومع ذلك، كان بناء تاريخ أعمّ لجماعة التجار في الصويرة حول هذه الرسائل عملًا يقتضي بحثاً أكثر شمولية. فقد كان كثير من الرسائل أجوبة مختصرة فقط على رسائل مُسْتَلَمَة، مع تلخيصات للرسائل الأصلية المبعوثة. ولم يكشف البحث الشاق في أرشيفات القصر الملكي في الرباط إلّا عن رسائل قليلة أرسلها قرقوز فعلًا. ثم إن الرسائل العربية الخاصة بالفترة المدروسة تتبع أساليب مبتذلة. فغالباً ما كانت الأوصاف غامضة والتفاصيل الملائمة غائبة. وكان إضفاء المعنى على هذه الوثائق يتطلب فهماً للعلاقة بين المتراسلين والأحداث التي تصفها.

وقد سهل هذه المهمةَ أرشيفاتُ النيابة القنصلية الأمريكية في موكَادور، والتي نقلت مؤخراً من المغرب إلى الفرع الدبلوماسي للأرشيفات الوطنية في واشنطن (National Archives, Washington D.C.). وكان أبراهام قرقوز وآبنُه ماير قد عملا نائبين قنصليين للولايات المتحدة في الصويرة أكثر من ثلاثين سنة. وفضلًا عن الرسائل المتبادلة بين آل قرقوز والقنصل العام الأمريكي في طنجة، آحتُفِظ برسائل عربية عديدة بين قنصل موكَادور ومخزن الصويرة المحلي. ووجدت في هذه الأرشيفات القنصلية أيضاً رسائل ووثائق بالإسبانية والفرنسية والعبرية المستعربة تهمُّ قضايا محلية شتى. وما زالت معظم أوراق الرسائل في هذه المجموعة مختومة، وما زالت المجلّدات

غير منظّمة. فأزجي شكري للقيِّمين على المحفوظات في الأرشيفات الوطنية على أن أتاحوا لي فرصة آستغلال هذه المواد.

وراجعتُ أيضاً الأرشيفاتِ الفرنسية والبريطانية لقنصليات موكَادور. وقد أنجز عمل كثير في الأرشيفات القنصلية المغربية. ويدين المؤرّخون على نحو خاص لدراسة جان ـ لوي مييج الضخمة (Le Maroc et l'Europe : 1830-1894, 4 vol., Paris, 1961-1962). ومن ثم ركزت تركيزاً أخصّ على أرشيفات موكَادور القنصلية وليس على المراسلات التي جُمعت في مجلدات عديدة والتي آكتشفت في سلسلة المغرب العامة في كل من وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الفرنسية. وكان موظفو دار المحفوظات البريطانية (Public Record Office) ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية (Quai d'Orsay) أكثر مساعدة لي في بحثي.

لكن دراسة المجتمع المغربي من وجهة نظر القنصليات الأجنبية وحدها ربما أعطتنا طبعاً رؤية غير متوازنة للتاريخ المغربي. لذلك رجعت إلى الرسائل الرسمية للمخزن المركزي. وبغض النظر عن الوثائق الإدارية العديدة التي تتعلق بالصويرة، قَدَّمَتْ كنانيش الرسوم الجمركيّة، ومكوس الأبواب والأسواق، والأعشار، وأملاك المخزن معطيات كمية لا غنى عنها لهذه الدراسة.

وكان النظام التصنيفي للأرشيفات في الخزانة الحسنية التابعة للقصر الملكي قد بدأ للتوِّ، ولو أن وجود هذه الأرشيفات وقيمتها كان قد لاحظهما المؤرخ المغربي الفقيد جرمان عياش منذ وقت طويل. وقد شجعني في مهمتي إلحاحُه على الحاجة إلى آستعمال الأرشيفات المغربية. وبدأ جيل جديد من المؤرخين إنتاج دراسات قائمة على هذه الأرشيفات، سأحِيل عليها في ما يلي من الصفحات. وسيبدو ما أدين به لمؤرخي جامعة محمد الخامس في الرباط واضحاً في هذا آلكتاب. وهنا أودُّ أن أخصّ بالذكر عبد آلرحمٰن المودن، الذي كان يبحث في الأرشيفات في الوقت الذي كنت أبحث فيها أنا أيضاً. فأشكره على مساعدته في إرشادي إلى بعض الموادّ، وعلى تعليقه على أطروحتي فيما بعد. وكانت مناقشاتي أعظم إفادة مع التيباري بوعسلة، الذي كان يبحث أيضاً في الأرشيفات. أما طوماس پارك، الذي كان ينجز بحثا في موضوع الصويرة، فشاركني مهمّة فحص أكداس من المراسلات التي لم تنظم حتى ذلك الحين. وكان عمل ولفرد رولمان الجاري في أرشيفات الخزانة الحسنية ذا أهمية

خاصة. فأشكره شكراً خاصّاً لكونه أستاذي الأوَّل في تاريخ شمال إفريقيا. وأنا ممتنٌّ غاية الإمتنان للسيد محمد العربي الخطابي، المدير السابق للخزانة الحسنية، الذي كان يأبى إلّا أن يضع بين يديَّ الأرشيفات التي لم تُصنَّف بعد. وبودِّي أيضاً أن أشكر حميد مومو، الذي نبَّهني إلى كثير من الوثائق التي لها صلة بموضوع بحثي في الخزانة الحسنية. وأقر بالجميل للسيد عبد الوهاب بنمنصور، مؤرخ المملكة ومدير الوثائق الملكية، الذي أتاح لي الإطلاع في مديرية الوثائق الملكية على محفظات عديدة عن الصويرة. وأنا مدين بالجميل والعرفان للفقيد عبد الرحمٰن الفاسي، المدير السابق للخزانة العامة بالرباط، على ما قدمه لي من مساعدات. وأوجِّه شكري الخاص لعدة قيِّمين على المكتبات وأمناء المحفوظات. وأشكر منهم على الخصوص عبد المجيد بن يوسف، الذي كان منتبهاً غاية الإنتباه لكل أسئلتي، ومحمد العوان، الذي علّمني الكثير عن أرشيفات المغرب ومكتباته.

ولا تزال معظم أرشيفات المغرب في حوزة الأشخاص، الذين غالباً ما يسكنون في مواضع من البادية يتعذر الوصول إليها. فأتوجَّه بعظيم آمتناني لمصطفى النعيمي من المعهد الجامعي للبحث العلمي، الذي زوَّدني بوثائق عن عائلة بيروك من كَولميم، وناقش معي تاريخ جنوب غرب المغرب بتفصيل تام. وقام علماءُ الاجتماع من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة في الرباط بعمل كثير في هذا المجال. فأمدَّتني شعبة العلوم الإنسانية في المعهد بالتسهيلات اللّازمة كما أمدَّتني بمناخ فكري يسَّر عليَّ إنجاز بحثي هذا. وكانت مناقشاتي مع محمد النَّاصريّ وعبد الله حمودي نفيسة لا تقدَّر بثمن. وأنا مدين للفقيد پول پاسكون، أكثر من غيره، بأن دمجني في مشروع في تازروالت تحت رعاية المعهد الزراعي لجامعة أمستردام. فأمكنني العمل إلى حد كبير في سوس وفحصُ ما لم يُنشر من وثائق آل بودميعة في إليغ، الذين كانوا يتحكمون في طرق القوافل في جنوب غرب المغرب. وكان موت پول پاسكون في موريطانيا، رفقة عالم الاجتماع، أحمد عريف، خسارة أحس بها كل من يهتم بالمجتمع المغربي. لقد تعلمت الكثير من پول پاسكون عن المغرب. وكانت أفكاره الجديدة العديدة، التي خالفت الكثير ممَّا كان قد كتب عن المغرب ــ بما في ذلك منشوراته نفسها ــ قد بدأت تتكون لمَّا وافته المنية. فعسى أن يكون هذا الكتاب مساهمة، في الإتجاه الذي كان پول پاسكون سائراً فيه، بإعادة التفكير في المجتمع والتاريخ المغربيَّين.

أمّا على المستوى المحلي، فكان أهل الصويرة يولون آهتماماً نشيطاً دائماً لبحثي. فأودُّ أن أشكر على الخصوص أسرة أبيقصيص، التي كان بيتها في القصبة مفتوحاً لي على الدوام. وكان بوجمعة لخضر، محافظ متحف الصويرة، والأستاذ آلحضري أكثر إفادة لي دائماً في مواضيع الثقافة المحلية. وكانت أرشيفات المرسى والأحباس قد وضعت تحت تصرفي. وأخص بالشكر على ذلك آلقائد أغيغة باسُّو، من العمالة الإقليمية. وكان السيد بلعربي من وزارة الثقافة أكثر مساعدة لي في بحثي. وكان العديد من مواليد الصويرة من «يهود الشتات» وذريتهم مهتمين بمشاطرتي معرفتهم وتزويدي بوثائقهم وآتصالاتهم الشخصية معاً. وقد أمدَّني بمعلومات أكثر إفادة على الخصوص أفراد من أسر أفرياط والمليح وأبيقصيص وقرقوز وخنافو في المغرب وإسرائيل وفرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة. وأود هنا أن أخص بآلذّكر السادة إدمون عمران المليح وأندري أزولاي والطيب عمارة وصمويل ليڤي وشلومو خنافو وحاييم الزعفراني. وأوجِّه شكري الخاص للأستاذ حاييم الزعفراني، الذي ظلت تعليماته عن تعقيدات العبرية والعبرية المستعربة المغربيتين ذات قيمة لا تبلى. وقد أمكنني بفضل دعوته إياي للتدريس في جامعة باريز الثامنة ــ ڤانسين عام 1984ـ1985، أن أواصل بحثي عن الطائفة اليهودية ــ المغربية.

وكان اليهود في الصويرة يمثلون ما بين 30 و40% من السكان. لكن المصادر التي كتبها الأحْبار عن الصويرة، وهي مدينة آشتهرت بالتجارة أكثر منها بالعلم، كانت ضئيلة إلى حدٍّ ما. ومع ذلك، وجدتُ بعض «الأجوبة» المناسِبة في بعض الأعمال التي دوَّنها الأحبارُ المغاربة في القرن التاسع عشر، وبعض النصوص المناقبيَّة عن أولياء اليهود (الصِّدِّيقين) في المدينة. وجمعتُ أيضاً نسخ عدد من المخطوطات من الناس الذين لهم اهتمامات مشتركة بتاريخ اليهود في المغرب. فأشكر الأستاذ مييج، وأرِّيك دلويا، وإلياس هراس، وڤكتوريا ديشنو على ما منحوني إياه من نسخ للوثائق، وصورٍ، ومعلومات قيِّمةٍ أخرى. وتعلمتُ الكثير من يوسف شتريت في بحثنا المشترك عن الطائفة اليهودية في الصويرة. أما روبرت أطّال، البيبليوغرافي وأمين المكتبة الرئيس في معهد بْنْ زْڤي، وتْرُودْ ليڤي من مكتبة موكاتا، فقد ساعداني في بحثي بطرق شتى. ويوجد أهم مصدر للطائفة اليهودية في الصويرة، في أرشيفات الرابطة الإسرائيلية العالمية في باريز. وقد بذل لي السيِّدُ جورج ويل، مدير الأرشيفات، والسيدة ليڤين، أمينة مكتبة الرابطة الإسرائيلية العالمية، مساعَدَاتٍ لا حدَّ لها ولا حصر.

وأنا مَدِينٌ بديْنٍ خاص لكافة أساتذتي وزملائي وأصدقائي الذين مهَّدوا لي سبل تأليف هذا الكتاب. فقد آستفدتُ كثيراً من البحث الذي أنجزتُه بالِاشتراك مع طوماس پارك في المغرب. وكانت قراءتُهُ المدقّقة لأطروحتي، وشتَّى أفكاره الجديدة عن تاريخ الِاقتصاد المغربي قد بصَّرتني بكثير من الأمور. وأشكر پاولو ده ماس، زميلي في مشروع تازروالت، على ما أبداه لي من ملاحظات نقدية مفيدة. وكانت التعاليق القيِّمة لمايْكَل بريت ولوسيت ڤالنسي وإدموند بورك وريمون جاموس على أطروحتي قد ساعدتني على إعادة كتابة هذا العمل. وأوجِّه شكري الخاص لأساتذتي في مانشستر. فقد كان سٍّ. إ. بوسوورث يشجعني كثيراً طوال المدة التي كنت أحرِّر فيها أطروحتي. وقبل ذلك، كان لكنيث براون يدٌ في تشكّل الكثير من أفكاري وكتاباتي عن المغرب والتاريخ المجتمعي.

وما كنت لأنجز قسماً كبيراً من هذا البحث، لولا الدعم الذي تلقيته من «كلية الفنون بجامعة مانشستر» (Faculty of Arts of the University of Manchester)، و«المؤسسة التذكارية للثقافة اليهودية» (Memorial Foundation for Jewish Culture)، و«مجلس البحث في العلم المجتمعي/ المجلس الأمريكي للمجتمعات المثقفة» (Social Science Research Council/American Council of Learned Societies). فلهذه المؤسسات منّي جزيل الشكر على ما قدمته لي من عون مالي. أما صياغة بحثي، فأنا الذي أتحمل مسؤوليتها كاملة.

المدخل

كانت الصويرة أهم مراسي المغرب خلال قرن كامل. وكانت منفذاً بحرياً إلى أوربا يحتل موضعا خلفيا منعزلا، إذا ما قورنت بمراسي الحواضر المغربية التي تزايدت أهميتها إبان الفترة الإستعمارية. وتظل الصويرة مجرد مدينة صغيرة، تقع في منطقة تكاد تكون قاحلة. وكان التوسع الذي شهدته مراس بحرية أخرى في الشرق الأوسط مثيرا، خلال الحقبة نفسها، كما هو حال بيروت والإسكندرية. فقد ارتفع عدد سكان بيروت من 6.000 إلى 120.000 نسمة في القرن التاسع عشر[1]. وعند بداية القرن التاسع عشر، بلغت ساكنة الإسكندرية 10.000 نسمة؛ وفي أواسط خمسينيات القرن التاسع عشر، ارتفع عدد سكان المدينة نفسها إلى حوالي 150.000 نسمة[2]. وكلما تعززت المصالح التجارية الأوربية في مكان ما، تحولت المدن المراسي إلى مراكز تجارية شديدة الأهمية. غير أن ارتفاع ساكنة الصويرة من 10.000 إلى 18.000 نسمة يبدو أقل أهمية من الارتفاع الذي عرفته ساكنة المرسيين الآخرين سابقي الذكر (انظر الملحق ب).

ومع ذلك، فإن المؤرخين غالبا ما اعتبروا التطور الذي شهدته الصويرة ذا دلالات بالغة الأهمية في تاريخ المغرب الحديث. فقد ذهب عبد الله العروي إلى اعتبار سيدي محمد بن عبد الله، الذي أسس الصويرة، «صانعاً حقيقيا للمغرب الحديث الذي طالما تحدثت عنه كتابات عديدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر». ويرى الغروي أن إنشاء الصويرة جعل الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية مصدرا لمداخيل الدولة. ومن ثم أصبح ازدهار الدولة المغربية ووجودها مرتبطين بنشاط يهيمن عليه الأجانب[3].

(1) Leila Tarazi Fawaz, **Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut** (Cambridge, Mass., 1983), p. 1.

(2) .David S. Landes, **Bankers and Pashas** (Cambridge, Mass., 1958), p. 85

(3) .Abdallah Laroui, **The History of the Maghrib** (Princeton, 1977), p. 276

وقد أكدت كل الدراسات المتعلقة بالمغرب، منذ صدور الدراسة الهامة التي أنجزها جان ـ لوي مييج، أهمية التحولات الإجتماعية المترتبة على إدماج المغرب في النظام الرأسمالي العالمي[4]. ويرى جان ـ لوي مييج أن تفاعل المغرب مع أوربا، ولا سيما في مجال التجارة الخارجية، أفضى إلى تحولات بنيوية في المجتمع. فتطور رأسمالية على هامش اقتصاد تقليدي، وتنامي نفوذ البرجوازية ـ التي يتكون معظمها من اليهود ـ أحدثا تحولات اقتصادية في البلاد[5]. إذ بدأت تنمو في المدن والبوادي على السواء طبقة رأسمالية من المزارعين وملاكي الأراضي[6]. وكلما تزايدت أهمية المدن الساحلية، تراجعت مكانة المدن الداخلية. وكانت الحرف التقليدية تتأزم أو تندثر تماما كما هو الحال في جهات أخرى من الشرق الأوسط، نتيجة لتدفق المصنوعات الأوربية الرخيصة[7]. ولقد أنارت مثل هذه الإفتراضات الطريق أمام دراسات عديدة للتعمق في البحث من أجل التوصل إلى معرفة آليات تحول المجتمع المغربي في الحواضر أو في جهات معينة خلال فترات ما قبل الإستعمار[8].

وشكلت هذه الدراسات انسلاخا حقيقيا مهمّاً عن أدبيات الفترة الإستعمارية الفرنسية، التي دأبت على تصوير المجتمع التقليدي المغربي قبل الحماية الفرنسية وكأنه ثابت لم يتغير فيه شيء. ذلك بأن الكتابات الفرنسية التي درست المدن المغربية اختارت التركيز على المآثر التاريخية للمدينة وعلى مساهمات السلاطين

---

(4) انظر: Edmond Burke, **Prelude to Protectorate in Morocco** (Chicago and London, 1976), p. 19 ff.

(5) إن وجهات نظر مييج هذه تتخلل صفحات كتابه: Jean-Louis Miège, **Le Maroc et l'Europe: 1830-1894**, 4 vols., Paris, 1961-1962، لكنها ملخصة في الجزء الرابع، ص. 359 ؛ وانظر أيضا : Jean Brignon, et al., **Histoire du Maroc** (Casablanca, 1967), pp. 311-312.

(6) انظر: David Seddon, **Moroccan Peasants** (Folkestone, Kent, 1981), p. 46.

(7) انظر: Magali Morsy, **North Africa 1800-1900** (London and New York, 1984), p. 92؛ وانظر عن حالة مصر :

Gabriel Baer, **Studies in the Social History of Modern Egypt** (Chicago and London, 1969), p. 153.

(8) Kenneth L. Brown, **People of Salé** (Manchester, 1976), pp. 119 ff ; Janet L. Abu-Lughod, **Rabat : Urban Apartheid in Morocco** (Princeton, 1980), pp. 95-110 passim; Paul Pascon, **Le Haouz de Marrakech** (Rabat, 1977), vol 2, pp. 415-433.

وانظر أيضاً : أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتان (1850-1912)**، منشورات كلية الآداب بالرباط (الطبعة الثانية، 1983)، صص. 304-311.

المتعاقبين على الحكم في التأثير على تشكيل المظاهر السطحية والخارجية للحواضر، لكن اهتمامها بالتحولات الإجتماعية كان ضئيلا[9]. بل إن دراسة روجي لوتورنو (R. Le Tourneau) عن فاس ـ وهي من أهم الكتب الموجودة في موضوعي الحياة الحضرية في المغرب والمدن الإسلامية بوجه عام ـ، كانت تنظر إلى المدينة، في فترة ما قبل الإستعمار، وكأنها سرمدية توقف عندها الزمان وحُكم عليها بالجمود الأبدي. ذلك بأن فاس سنة 1900 تبدو ـ من نواح عدة ـ وكأنها في عهد المرينيين حقاً[10]. والمضمرُ في هذا التأويل أن التغيير لم يتحقق بفاس إلا في ظل الحماية الفرنسية. غير أن دراسة أخيرة لأندري ريمون (André Raymond) قد أكدت ـ في مقابل مفهوم الإنهيار الحضري على عهد العثمانيين ـ أن حواضر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت على درجات من التطور لا تخلو من دلالات إبان القرون السابقة للقرن التاسع عشر[11].

وتسارعت التحولات الإجتماعية في الحواضر المغربية في فترة ما قبل الإستعمار تسارعا قويا، نظراً لتزايد اعتماد المغرب على أوربا. ويمكن آعتبار التوسع التجاري الأوربي مرحلة أولى في عملية الهيمنة الإقتصادية الأجنبية، شبيهة بما حصل في بلدان الشرق الأوسط[12]. وكانت للمدن المراسي، بصفة خاصة، قابلية التحول الإجتماعي، لأنها شكلت نقطة الإتصال الرئيسة بين الأوربيين والسكان المحليين. وأهم من ذلك أن المراسي آعتُبرت من عوامل التغيير، بل مواقع متقدمة مكنت من إخضاع البلد بكامله إلى هيمنة الأنماط الغربية[13].

(9) ومن أبرز النماذج المعروفة في هذا السياق، ما يأتي :

Jacques Caillé, **La ville de Rabat jusqu'au protectorat français**, 3 vols. (Paris, 1949) ; G. Deverdun, **Marrakech, des origines à 1912**, 2 vols. (Rabat, 1959-1966).

(10) Le Tourneau, **Fès avant le protectorat**(Casablanca, 1949) ; Le Tourneau, **Fez in the age of the Marinides** (Norman, Okla., 1961).

وانظر أيضا تعاليق براون في كتابه : Brown, **People**, p. 5.

(11) André Raymond, **Grandes villes arabes à l'époque ottomane** (Paris, 1985), p. 39 ff.

(12) Roger Owen, **The Middle East in the World Economy** (London and New York, 1981).

(13) Rhoads Murphey, **The Outsiders: The Western Experience in India and China** (Ann Arbor, 1977).

والموضوع الذي يناقشها هو الكتاب هي أن مدن المراسي في آسيا وإفريقيا ظلت، على الأقل حتى وقت متأخر من المواجهة مع الغرب، أكثر صمودا في وجه التحولات، وذلك لقوة الثقافة المحلية وثباتها. وفيما يتعلق بالمدن المراسي في آسيا على العموم، انظر : =

إلى أي درجة ينطبق هذا النمط العام على المرسى الرئيس في المغرب خلال القرن التاسع عشر ؟ كيف كانت ردود فعل التجار المحليين على قوى التغيير الخارجية ؟ وكيف تصرف أولائك التجار بصفتهم من العوامل الفاعلة في التحول الإجتماعي والإقتصادي ؟ أتمنى أن أقدم أجوبة عن هذه الأسئلة عبر صفحات هذا الكتاب، وذلك بفحص مكونات المجتمع المحلي في علاقاته بمناطق المغرب الداخلية. لكن قبل الشروع في ذلك، لابد من إبداء بعض الملاحظات الأولية في شأن الصويرة.

لقد أسس السلطان مدينة الصويرة كي يتخذها مرسى ملكيا ومركزا تجاريا تقع فيه كل المبادلات التجارية مع أوربا. وكان يرمي من ذلك إلى حصر مجال النفوذ الأجنبي وتحديد حجم المبادلات في الوقت نفسه. فكانت المدينة تقع في مكان منعزل نسبيا، كما لم يكن يُسمح للأجانب بالتنقل في اتجاه الأسواق الداخلية. وحتى في المدينة نفسها، فإن الأجانب وتجار السلطان من المغاربة اليهود كانوا يقيمون في أحياء خاصة معزولة داخل القصبة. أما المحلات السكنية التي يقيمون فيها، فكانت من أملاك المخزن المركزي. ومن الناحية النظرية، كان المخزن أيضا هو الذي يشرف بنفسه على تسيير شؤون التجارة الخارجية. وهذا يذكرنا، من نواح عدة، بـ«مراسي التجارة» التي تحدث عنها بولانيي (Polanyi) وأشار إلى أن الجماعة المتاجرة فيها تكون منعزلة نسبيا عن بقية المجتمع، فتقوم بدور الوساطات السياسية بين العناصر التي تتشكل منها الحدود السياسية. وفي هذا النموذج، تتغلب التجارة الخاضعة للتسيير الإداري وتُمركز المواد الترفيهية بعيداً عن المنافسة الإقتصادية[14]. ومن نواح معينة، كان

= Dilip K. Basu (ed), **The Rise and Growth of the Colonial Port Cities in Asia** (Lanham, Md. and London, 1985).

(14) Karl Polanyi, «Ports of Trade in Early Societies», **Journal of Economic History**, 23 (1963), 30-45 ; Rosemary Arnold, «A Port of Trade : Whydah on the Guinea Coast», in K. Polanyi, et al., **Trade and Market in Early Empires** (Glencoe Ill., 1975).

وقد طبق بوناسيك نموذج بولانيي على الصويرة :

D.S. Ponasik, «The System of Administered Trade as a Defense Mechanism in Preprotectorate Morocco», **International Journal of Middle Eastern Studies**, 9 (1977), 195-197.

ويبدو أنه نموذج مفيد لمرسى بالي. انظر :

Clifford Geertz, «Ports of Trade in Nineteenth Century Bali», **Research in Economic Anthropology**, 3 (1980), 109-122. =

سلطان المغرب يستطيع كبح جماح التسرب الأجنبي، وإنشاء مجال اقتصادي محصور، وفقا للطريقة نفسها التي آستطاع الصينيون أن يتبعوها في إطار ما سُمي بمعاهدات المراسي. إذ كان الأجانب في الصين يُحاصَرون في أحياء خاصة بهم في مدينة كانتون (Canton)، فلا يُسمح لهم بالتنقل خارجها (إلا في مهام خاصة لحمل الهدايا إلى الإمبراطور)، ولا بالمتاجرة مع مراس أخرى. وبهذا تصبح الدولة محتكرة للتجارة الخارجية، فيجد التجار الأجانب أنفسهم مضطرين إلى التعامل مع وسطاء صينيين رسميين. وقد تزايدت معاهدات المراسي تزايدا سريعا في الصين خلال القرن التاسع عشر، ولو أن تأثيرها في الاِقتصاد الصيني التقليدي ظل محدودا[15].

ومع ذلك، فإنه لا يصح تبني هذه الفرضية والمبالغة في التسليم بها. إذ أن العزلة الاِقتصادية لمرسى الصويرة وحيادها السياسي كانا نسبيين دوماً. ومن المؤكد أنهما لم يسبق لهما أن كانا مطلقين قط. إن النموذج الحضري للصويرة شبيه جدا بما هو معروف في غيرها من المدن الإسلامية والمدن المغربية بصفة خاصة. علاوة على ذلك، ما لبث السلطان أن فقد سيطرته على مراقبة التجارة تدريجيا. ذلك بأن الحركة التجارية في الصويرة سارت، منذ اللحظات الأولى لوجود المدينة، وفقا لممارسات تجارية كانت متجذرة في المجتمع المغربي. وبناء عليه، كانت الصويرة، في الوقت نفسه، متفردة بكونها مرسى تجارياً يخضع للمراقبة الإدارية، ولكنها كانت شبيهة بغيرها من الحواضر.

وفي ضوء حجم المدن المغربية الداخلية الرئيسة ومكانتها الاِقتصادية، لابد من تقدير أهمية المراسي الساحلية في التحولات السوسيو ـ اقتصادية للمغرب تقديراً دقيقاً لمعرفة طبيعتها المطلقة أو النسبية. كانت الأهمية الاِقتصادية للمناطق الداخلية وللتجارة المحلية بوجه عام لا تزال قوية وتفوق مثيلتها في الساحل. إذ على الرغم مما يقال من أن المدن الداخلية الرئيسة، كفاس ومراكش، قد دخلت مرحلة

= لقد تخلى العديد من المهتمين بالدراسات الإفريقية عن نظرية «الاِقتصاد القديم» عند بولاني والتي يهيمن فيها التسيير الإداري للتجارة على العرض والطلب، وذلك لإخفاقها في النظر إلى السلوك الاِقتصادي في علاقاته الزمنية والمكانية بالمؤسسة السوسيو ـ اقتصادية التي ينبني عليها المجتمع. انظر :

Paul E. Levejoy, «Polanyi's «Ports of trade» : Salaga and Kano in the Nineteenth Century», **Canadian Journal of African Studies**, 16, 2 (1982) ; Philip D. Curtin, **Cross-Cultural Trade in World History** (Cambridge, 1984), pp. 13-14, 58-59.

(15) .Murphey, **The Outsiders**, pp. 81, 104-105

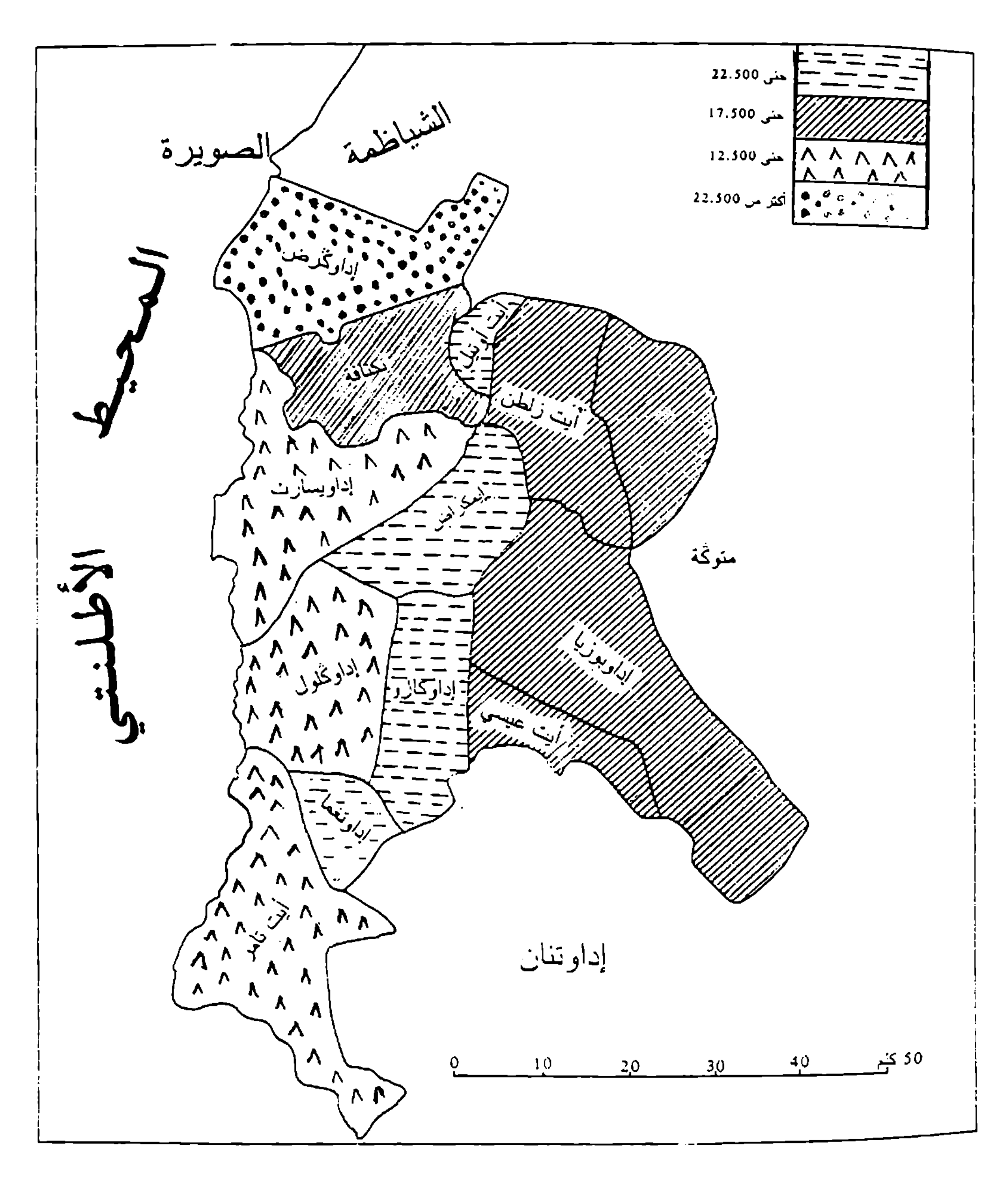
الإنهيار[16]، فإنه ليست هناك دلائل قوية يمكن أن توحي بأن النمو المحدود للمدن الساحلية كان بالضرورة على حساب دمغرافية المدن الداخلية المغربية الرئيسة واقتصادياتها. وعلى الرغم من احتمال وجود تذبذبات مثيرة خصت ساكنة مراكش خلال القرن التاسع عشر، فإنه ليست هناك مؤشرات واضحة تدل على حدوث انهيار كامل[17]. وظلت مدينة مراكش عاصمة للجنوب المغربي، بل أكثر مراكزه التجارية أهمية. علاوة على ذلك، فإن معظم ساكنة المغرب التي تتكون من عدة ملايين نسمة كانت تقيم في البوادي. ويفترض أن تكون ساكنة المغرب الحضرية ما بين 5 و10% من مجموع السكان[18]. ويبلغ عدد السكان القرويين في أحواز الصويرة ومناطقها الخلفية ـ حاحا والشياظمة ـ ضعف سكان المدينة ذاتها عشرة مرات على الأقل (انظر الخريطة 1)[19]. وبناء على هذه المعطيات، يظل المغرب مجتمعا قرويا

(16) Morsy, **North Africa**, p. 92. أما النمو الذي شهدته فاس في هذه الفترة، فانظر في شأنه :
Norman Cigar, «Socio-Economic Structures and the Development of an Urban Bourgeoisie in Precolonial Morocco», **The Maghreb Review**, 6 : 3-4 (1981), 55-76.

(17) لا توجد إحصاءات مغربية خلال القرن التاسع عشر. وتتباين التقديرات الصادرة عن الأجانب تباينا شديداً. غير أن تخمينات معقولة يمكن أن تعطينا ساكنة تتكون من حوالي 40.000 أو 60.000 نسمة. انظر التقديرات الواردة عن دوفردان (Duverdun, **Marrakech**, pp. 597-598). وقد تمت أول محاولة جادة لتعداد سكان المغرب عند منعطف القرن العشرين. وقدر عدد سكان مراكش بحوالي 57.000 نسمة سنة 1900. (انظر : Larras, «La population du Maroc», **La Géographie**, **B.S.G.**, 13, 2e sem. (1906), 347.). أما ساكنة فاس، فقدرت بخمسة وتسعين ألف (95.000) نسمة سنة 1900.

(18) تتراوح التقديرات الصادرة عن الأجانب في موضوع سكان المغرب ابتداء من سبعينيات القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، تتراوح بين مليوني نسمة و15 مليون نسمة، انظر :
(M. El Mansour, **Morocco in the Reign of Mawlay Sulayman**, Menas, 1988, pp. 5-6).
وفي سنة 1895، قدر أحد الملاحظين مجموع سكان المغرب بما بين 15 و24 مليون نسمة (انظر: Auguste Mouliéras, **Le Maroc inconnu** (Paris, 1895), vol 1, p. 27). واعتمادا على ما جاء عند ليون الإفريقي، افتُرض أن يتراوح عدد سكان المغرب الحضريين خلال القرن السادس عشر بين 5% و6% (Daniel Noin, **La population rurale du Maroc** (Paris, 1970), vol 1, p. 240). وعند منعطف القرن العشرين، قدر عدد سكان المغرب الحضريين بما بين 10% و12% (Larras, **La population**, p. 347).

(19) سبق لي أن اقترحت، اعتمادا على مصادر متنوعة، أن ساكنة حاحا تراوحت بين 100.000 و200.000 نسمة في القرن التاسع عشر. أما ساكنة الشياظمة، فيمكن أن تتراوح بين 55.000 و140.000 نسمة (D. Schroeter, «Merchants and Pedlars of Essaouira : A Social History of a Moroccan Trading Town (1844-1886), Ph. D thesis (Manchester, 1984), pp. 43-45.
وكانت أولى المحاولات شمولية وجدية لمعرفة أحوال سكان حاحا سنة 1905 =



الخريطة 1 : كثافة السكان والتقسيمات القبلية في حاحا قبيل الإستعمار مستمدة من (Segonzac, Au cœur, pp. 396-407).

أساساً[20]. وإذا أخذنا هذا الأمر بعين الإعتبار دائما، أدركنا لماذا كانت مراقبة أحوال البوادي من الإهتمامات الأولية لسلاطين المغرب. فقد شكلت البادية وظلت تشكل المصدر الأساسيّ لمداخيل المخزن. وقد أثبتت إحدى الدراسات الأخيرة التي اعتمدت الكنانيش والقوائم الحسابية لمالية الدولة، أن المخزن كان يحصِّل مداخيل هامة من المناطق الداخلية تفوق في أهميتها ما كانت تدره مداخيل الرسوم الجمركية في المراسي الساحلية في أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر[21].

ومن ثم، فإن أهمية الصويرة لم تكن تكمن في اعتماد المخزن على الواجبات الجمركية التي يستخلصها من التجارة الأجنبية، والتي كانت مهمة، ولكنها لم تكن تشكل المورد المالي الرئيس للدولة ـ إنها لم تكن تكمن في هذا فحسب، بل تكمن أيضاً في موقعها الجيوسياسي في مراقبة جنوب غرب المغرب. وكان السلطان يأمل، من وراء الدفع بالزعماء القبليين المنشقين من الأثرياء بسوس إلى المساهمة في النشاط التجاري لمرسى الصويرة السلطاني، وفي التمكن من الإبقاء على الأراضي الواقعة في أماكن نائية من البلاد تحت سلطته. ولابد من التذكير بالمعاناة الكبيرة التي عانتها الدولة العلوية في بداياتها من المنافسة الشديدة التي أثارتها أمامها أسرة شريفة النسب في إليغ بسوس[22].

= René de Segonzac, **Au cœur de l'Atlas : Mission au Maroc 1904-1905** (Paris, 1910), pp. 400-407.

وفيما يخص الشياظمة، اكتفى سكَونزاك (p. 121 n) بإحصاء الرجال المجندين وحدهم (قارن مع : Noin, **La population**, vol 1, p. 251).

(20) فيما يتعلق ببلدان المغرب العربي على العموم، انظر :

Lucette Valensi, **Le Maghreb avant la prise d'Alger** (Paris, 1969), pp. 41-43.

(21) نعيمة هراج التوزاني، **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1290ـ1311/1873ـ1894)**، (الرباط، 1979)، ص. 191.

(22) وقد تناول هذا الموضوع بالدرس والتحليل جاك مونيي، انظر :

D. Jacques-Meunié, **Le Maroc Saharien, des origines à 1670** (Paris, 1982), vol 2, pp. 629-642, 653-659, 666-679, 729-730.

أما عن أسرة بودميعة في تازروالت، فانظر :

Paul Pascon, «Le commerce de la maison d'Illigh d'après le registre comptable de Husayn b. Hachem, Tazerwalt 1850-1875», in Pascon, et al., **La Maison d'Illigh et l'histoire de Tazerwalt** (Rabat, 1984), pp. 46-48.

وكانت لهذه الإستراتيجية المحلية أساساً عواقب لم تكن في الحسبان. إذ أدى فتح التجارة السوسية أمام الأوربيين إلى تسهيل عملية التسرب الأجنبي، مما قلل من حظوظ السلطان في حصر النفوذ الأجنبي والحفاظ على التجارة الخارجية في أدنى مستوياتها. ذلك بأن تجار الصويرة المحليين أنفسهم ساهموا في التغلغل الأجنبي. وواجه نظام تجارة السلطان الذي كان يخضع لمراقبة شديدة، واجه تحدياً من تجار السلطان ـ ككمبرادورات الصين ـ الذين صاروا سماسرة للشركات الأجنبية التي تزاول مشاريعها في المغرب[23].

لقد أصبح بعض تجار السلطان على مستوى مرتفع من الثراء بعدما تحولوا إلى وسطاء تجاريين. إلا أن ذلك الثراء نفسه ظل متوقفاً على أوربا، لأن إمكانات الإستثمار المحلية ظلت محدودة جدا. ولذلك كان أكثر التجار المغاربة نجاحا يستثمرون في الأبناك والشركات الأجنبية[24]. وهذا يؤكد محدودية تأثيرهم في المجتمع المغربي برمته. وعلى الرغم من أن تجار السلطان ربما حاولوا مضاهاة الثقافة الغربية، فإنهم ظلوا مرتبطين بالمجتمع المغربي. وفي الوقت الذي كانوا يتحملون فيه مسؤولية توزيع الواردات الأوربية محليا، فإنهم لم يعيدوا بناء الإقتصاد التقليدي المغربي وفقا للنماذج الغربية. ذلك بأن الهيمنة الأوربية خلال فترة الحكم الإستعماري هي التي أدت أخيرا إلى تحويل الإقتصاد المغربي، وإلى إدماج البلاد وإدخالها في إطار اقتصاد السوق الرأسمالي الأوربي[25]، لكن سيرورة التغيير البنيوي أصبحت نافذة المفعول بطريقة أكثر تدرجا مما اعتقده المؤرخون. وربما جازف المرء بتأويل كل الوقائع والأنشطة ذات الصلة بالمبادلات الخارجية بأنها خطوة على درب تطور الرأسمالية في المغرب. وإذا شكلت المراسي التجارية مواقع متقدمة مهدت السبيل أمام التدخل الأجنبي خلال القرن التاسع عشر، فإنها لم تُخضع ثقافة المغرب لهيمنة النموذج الغربي. إذ على الرغم من

وانظر عن العلاقات الإقتصادية بين الصويرة والجنوب الغربي :

Robert Montagne, **Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc** (Paris, 1930), pp. 103-104.

(23) انظر : Murphey, **The Outsiders**, p. 103.

(24) فيما يتعلق بآسيا، انظر : Basu, **Rise and Growth**, p. 152.

(25) أثبتت دراسة دقيقة جدا لأحواز الصويرة ومناطقها الخلفية أن تسرب الإقتصاد الرأسمالي كان متقطعا.
Thomas K. Park, «Administration and the Economy : Morocco 1880 to 1980. The Case of Essaouira», Ph. D. Thesis (Wisconsin, 1983), pp. 390 ff.

تنامي التدخل الاِقتصادي الأجنبي وتطوره، فإن المصالح الأوربية ظلت محدودة جدا، كما أن البلاد ظلت مصرة على رفضها القاطع لأي إعادة بناء مهمة.

ولابد من قلب مقاربة مييج التي تركز على إدماج المغرب في إطار النظام الاِقتصادي العالمي رأسا على عقب. وأنوي، في هذا الكتاب، أن أضع جماعة تجار الصويرة في سياق مغربي. إن النظرية الهامة التي أتى بها إمانويل والرستاين (Immanuel Wallerstein)، والمتعلقة بالكيفية التي يتمكن بها «القلب» أو «الجزء المركزي» من إخضاع «المحيط»، لتضع بين أيدينا إطارا مفهوميا ذا أهمية خاصة لمعرفة تطور عالم الاِقتصاد الأوربي[26]، ولكنها نظرية لا تأخذ بعين الاِعتبار ــ كما يشير إلى ذلك إيريك وولف (Eric Wolf) ــ «ردود فعل المجموعات السكنية الصغرى (micropopulation) التي عادة ما يهتم الأنتروبولوجيون بالبحث فيها»[27]. لقد كان المغرب يعيش فترة اضطراب مثيرة نتيجة آلتسرب الأجنبي الاِقتصادي والسياسي، ولكن استمراريات المجتمع «التقليدي» المغربي كانت كذلك مدفوعة بما كانت تتوفر عليه من ديناميات ذاتية. وأتمنى من خلال تناولي حياة سكان الصويرة تناولا دقيقا بالوصف والتحليل أن أفسِّر الثقافة والمجتمع المغربيين في عصر التوسع الاِقتصادي الأوربي.

---

(26) Wallerstein, **The Modern World System** (New York, 1974), pp. 347-357.
شكل نموذج «الإقتصاد العالمي»عند والرستاين، والذي تتوسطه أوربا، شكل منطلقاً لدراسة بليغة من إنجاز فرنان بروديل :

Fernand Braudel, **The Perspective of the World** (London, 1984), pp. 69-70.

(27) Eric R. Wolf, **Europe and the People without History** (Berkeley, Los Angeles, and London, 1982), p. 23.

الفصل الأول
المرسى السلطاني

من دخل الصويرة فقيراً، خرج منها غنياً.
(قولة منسوبة إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الله)[1].

إن وضعية موكَادور [الصويرة] أكثر سوءاً مما يمكن أن يتصوره الإنسان، وليس فيها ما يمكن أن يشجع التجار على الإستقرار فيها، إلا الإمتيازات التي توفرها للنشاط التجاري، وكون مرساها من أجود المراسي في الإمبراطوية. وتمتد على طول الساحل مساحات شاسعة من الأراضي الرملية الخالية من كل غطاء نباتي. ويسود المنظر الطبيعي نفسه على مسافة أميال في اتجاه الداخل، اللهم إلا ما كان من بقع محروثة هنا وهناك بين الهضاب.
(النائب القنصلي البريطاني كَريس)[2].

تأسست مدينة الصويرة الجديدة سنة 1764 على يد السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1756–1780) غرب مراكش على الساحل الأطلنتي. وكان الهدف من إنشائها هو اتخاذها مرسى بحرياً رئيساً في المغرب للتبادل التجاري مع أوربا. وكان السلطان ينوي ـ كما توحي الأسطورة ـ أن يجعل من المرسى مدينة كبيرة مزدهرة يقيم فيها أهم التجار المغاربة لتكوين الثروات.

وبالفعل، أصبحت الصويرة المرسى البحري الرئيس في المغرب بعد إنشائها بعقد من الزمن، وظلت محتفظة بتلك المكانة أكثر من قرن. لكن العظمة الأسطورية للمرسى السلطاني الذي شيده سيدي محمد بن عبد الله تتناقض تناقضا صارخا مع

(1) Pierre Flamand, **Quelques manifestations de l'esprit populaire dans les juiveries du sud marocain** (Casablanca, s. d.).

(2) P.P., 1847, XVI, 503.

الواقع المتردي للصويرة كما وصفه النائب القنصلي البريطاني كَريس (Grace). إذ كانت الصويرة في أيامها الجيدة، عند منتصف القرن التاسع عشر، مكانا عاديا مقفرا بالمقارنة مع غيرها من المراسي الرئيسة في بلدان المغارب والشرق الأوسط خلال الفترة نفسها. وظلت مجرد مدينة صغيرة، تقع في منطقة قاحلة نسبيّاً.

موقع الصويرة

ذهب كُتَّاب الحوليات الذين اهتموا بتاريخ الأسر المغربية الحاكمة إلى أن إنشاء مدينة الصويرة الجديدة انطلاقا من لا شيء كان من الأعمال الكبرى التي حققها سيدي محمد بن عبد الله[3]. ويمكن اعتبار قرار السلطان قراراً جريئا لا يخلو من مجازفة : فالأماكن المحيطة مباشرة بالموقع الذي اختاره كانت عديمة الخصوبة ؛ وفي اتجاه الجنوب، تهب رياح شبه دائمة تنقل الرمال من مواضعها فتصبح الزراعة على درجة كبيرة من الصعوبة. وكانت قرية «الدَيابات» الصغيرة والمقفرة، والواقعة مباشرة جنوب موقع الصويرة على واد أقصاب، هي المكان المأهول الوحيد في المنطقة[4]. وكانت حاحا منطقة داخلية تقع جنوب الصويرة وتحتوي على قرى قليلة يعيش سكانها باستمرار في مساكن جماعية أو في دواوير صغيرة، بمعزل عن أمثالهم من القبائل. وفي هذا اختلاف بسيط عما هو معروف وسائد في جل أنحاء المغرب، حيث تنبث القرى والدواوير في كل البوادي والأحواز. وتتكون جل بلاد حاحا من أراض هضبية أو جبلية. واهتم سكانها وقتئذ ـ كما هو حالهم اليوم ـ بغرسة شجر الأرْكَان (وهي شجرة فريدة في جنوب غرب المغرب، يستخلص الزيت من ثمرتها ويستعمل في التغذية)، أو شجر الزيتون إلى جانب تربية الماعز[5]. وفي منطقة الشياظمة الواقعة في اتجاه غرب مدينة الصويرة وشمالها، تبرز التضاريس بروزا حادا. ولا تنمو زراعة الحبوب والخضروات نموا كثيفا إلا في سهول أقرمود البعيدة بثلاثين كيلومترا شمال الصويرة.

(3) أحمد بن خالد الناصري، **الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى** (الدار البيضاء، 1956)، ج 8، ص. 54.

(4) يذكر بعض المؤرخين المحليين أن الديابات كانت قد بنيت قبل إنشاء الصويرة بثلاث سنوات فقط (محمد بن سعيد الصديقي، **إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة** (الدار البيضاء، د.ت)، ص. 40).

(5) يمكن الرجوع إلى كتاب شارل دوفوكو الذي يتضمن أوصافا دقيقة لمنطقة حاحا. انظر:
Charles de Foucauld, **Reconnaissance au Maroc** (Paris, 1888), pp. 185-186 ; Edmond Doutté, **En Tribu** (Paris, 1914), pp. 292, sq.

وعلى عكس غالبية المدن، فإن مدينة الصويرة لا تتوفر على أحواز تكوّن مجالا خلفيا كثير الخصوبة، إذ لابد من تزويدها بالمواد الغذائية ونقلها إليها من أماكن نائية قصية.

كان لموقع الصويرة مقوماتٌ إيجابية قليلة ساهمت في لفت أنظار الأجانب إليها في الماضي، بالرغم من أن تضاريسها غير ملائمة. إذ يوجد مرفأ طبيعي توفر له الجزيرة الواقعة على بعد حوالي 1500 متر من الساحل أو 900 متر من المرسى حماية جزئية. وقد استوطن الفينيقيون تلك الجزيرة في الماضي السحيق، واتخذوها محطة تجارية ومركزا لإنتاج الأصباغ الأرجوانية. وقدمت لنا التنقيبات الأثرية دلائل على وجودٍ رومانيّ وبزنطيّ في الجزيرة(6). وفي سنة 1506، شيد البرتغاليون حصنا صغيرا على البر الرئيس القريب من البحر، ولو أن احتلالهم له لم يدم طويلًا، خلافاً لإقامتهم الطويلة في مزغان (التي صار آسمها الجديدة، بعد أن آستردها المغاربة). وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان الفرنسيون والإنجليز ينزلون بين الفينة والأخرى في الجزيرة نزولا مؤقتا. وانفرد البرتغاليون بمحاولة التوغل في المناطق الداخلية المتاخمة انطلاقا من هذه الجهات الساحلية، دون أن يكتب لهم فيها النجاح، فما لبثوا أن تخلوا عن الأماكن التي احتلوها في المنطقة(7).

وربما اعتبر السلطان تناثر السكان المتاخمين لمدينة الصويرة أمراً إيجابيا يخدم مصالحه. وقد أتاحت الانطلاقة الجديدة التي أرادها السلطان للمدينة إمكانية إنشائه لنواة بشرية عسكرية وتجارية كانت كل عناصرها تخضع خضوعا مباشرا للمخزن المركزي من حيث التسيير. إذ أثبتت أحداث الماضي كيف أن وجود نخبة حضرية متجذرة ومستاءة غالبا ما كان يضع سلطة العلويين أمام تحديات حقيقية. وعلاوة على ذلك، لم يكن المخزن المركزي يحكم قبضته على المناطق الساحلية في الجنوب إلا بدرجة قليلة. إذ كان الزعماء المحليون يستولون على المداخيل الجمركية المحصلة من التجارة

---

(6) André Jodin, **Les établissements du roi Juba II aux îles purpuaires (Mogador)** (Tanger, 1967).

(7) الصديق بن العربي، «صفحات من تاريخ الصويرة»، مجلة **المناهل**، 2، (1978)، 314- 315. ويقول دو سنيقال (P. de Cenival) إن هذا الحصن استولت عليه القبائل المجاورة سنة 1510 (انظر: **E.I. 1**, s.v. 'Mogador'). لكن الظاهر أن البرتغاليين ظلوا نشيطين في تلك الجهة من الساحل عقوداً عديدة بعد ذلك. انظر :

Paul Pascon, **Le Haouz de Marrakech** (Rabat 1977), vol. 1, pp. 189-191.

الخارجية لصالحهم[8]. وتميزت المناطق الجنوبية بأنها أغنى مناطق المغرب بأثمن منتجات المغرب التجارية التي كان يسعى الأوربيون في البحث عنها بجدية كبيرة، ومنها زيت الزيتون وريش النعام وجلد الماعز والصمغ العربي (العلك) واللوز.

التصاميم السلطانية

اعتُبر مفهوم «المدينة ــ المرسى السلطانية» الخاضعة في تسييرها المباشر لسيد البلاد وحاكمها حالة استثنائية إلى حد ما ضمن بقية الحواضر في شمال إفريقيا. وقورنت طبغرافية المدينة واقتصادها سواء في الدراسات الأكاديمية أو في كتب الرحلات بالنماذج الأجنبية. فشُبِّهت الصويرة في إحدى المناقشات بالمدن الصينية التقليدية التي يهيمن فيها حاكم البلاد على التجارة وما إليها من الأنشطة الحضرية، ويحدد أماكن الإقامة لمجموعة من الأفّاقيين الوافدين من مواطن أخرى (وفي حالة الصويرة، فإن اليهود هم المعنيون). وفي هذا النموذج، فإن المدينة في حد ذاتها قد بناها السلطان وفقا لهيئة هندسية شبيهة برقعة الشطرنج. وكانت قبل كل شيء، مركزا تجاريا للمبادلات وليس مركزا لتكوين الثروة[9].

وبدت هندسة المدينة وتصميمها للعديد من كتاب الحماية الفرنسية مختلفة عما كان معروفاً في بقية الحواضر المغربية. وهناك أقوال لا تزال رائجة في الصويرة حتى يومنا هذا، تنسب تخطيط المدينة وتصميمها إلى فرنسي اسمه تيودور كورنوت (Théodore Cornut) الذي كان في خدمة لويس الخامس عشر وساهم في بناء تحصينات قصر روسيون (Roussillon). غير أن اسم كورنوت يظل غائبا، ولا نجد له أثرا في المصادر العربية المعاصرة. كما أن هناك رواية فرنسية في موضوع بناء الصويرة سنة 1765، لا تحمل أي إشارة إلى مهندس فرنسي استفاد سلطان المغرب من خدماته. ومن المحتمل أن يكون كورنوت هو الذي وضع تصميم الصويرة فأقيل من

---

(8) سبق للناصري، مؤرخ القرن التاسع عشر، أن أكد هذه النقطة (**الإستقصا**، ج 8، ص. 20). وحوفظ على هذا التقليد في سوس (انظر : René Basset, **Relation de Sidi Brahim de Massat** (Paris, 1883), pp. 26-27 ؛ ومحمد المختار السوسي، **إليغ قديما وحديثا** (الرباط، 1966)، صص. 233–234 ؛ والسوسي، **خلال جزولة** (تطوان، د. ت)، ج 4، ص. 85 ؛ والصديقي، **إيقاظ**، صص. 15–16).

(9) F. Stambouli and A. Zghal, «Urban Life in Pre-colonial North Africa», **British Journal of Sociology**, 27 (1976), pp. 2-3.

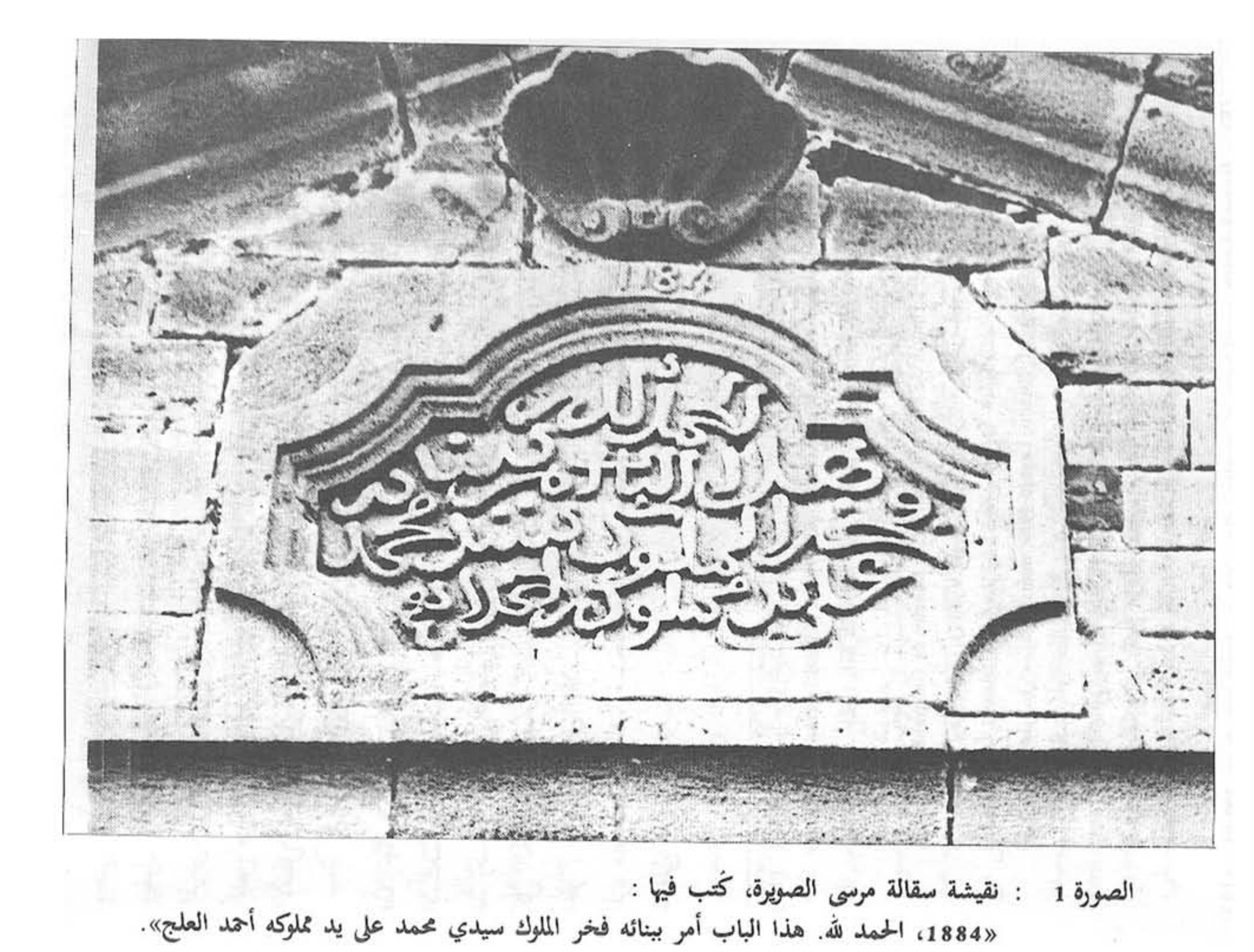
مهامه، كما تقول الرواية الشفهية، ليتولى علج جنوي الأصل أعمال البناء. وهناك زعم آخر مفاده أن علجا ثانيا من أصل إنجليزي ربما لعب دورا هاما في إتمام أشغال البناء. وحتى في المدينة ذاتها، فإن النقائش القليلة الموجودة على الجدران القديمة غامضة. ويقول سكان الصويرة في أحاديثهم عن فك لغز النقيشة الموجودة على جدران إسقالة المرسى، إنها تحمل توقيع أحمد العلج. فهل هو العلج المشهور ذو الأصل الإنجليزي ؟ أليس من الممكن أيضا قراءة النقيشة هكذا : أحمد أوهارو، والتي توحي لغوياً بأن الأصل ربما كان أمازيغيا ؟[10].

ولعله من التضليل أن يُنْسَب التصميم الهندسي للمدينة إلى مؤثرات أوربية. فقد جاء في كتاب هنري تيراس (Henri Terrasse) الذي صار من الأعمال التاريخية الاستعمارية الكلاسيكية المعروفة عن المغرب، جاء فيه عن بناء الصويرة أن تصميمها قد وضعه المهندس الفرنسي كورنوت (Cornut) فعلًا، وهو أمر كان مسلما به في كل الكتابات الوصفية الصادرة في تلك الفترة نفسها[11]. ويقول كاتب فرنسي آخر : «أضاف لوي الخامس عشر إلى هذا الإنجاز العسكري مسحة فاتنة لن يتوقع المرء مصادفتها هناك، مسحة تجعل من موكَادور أول المدن الفرنسية المُقامة على شاطئ إفريقيا»[12].

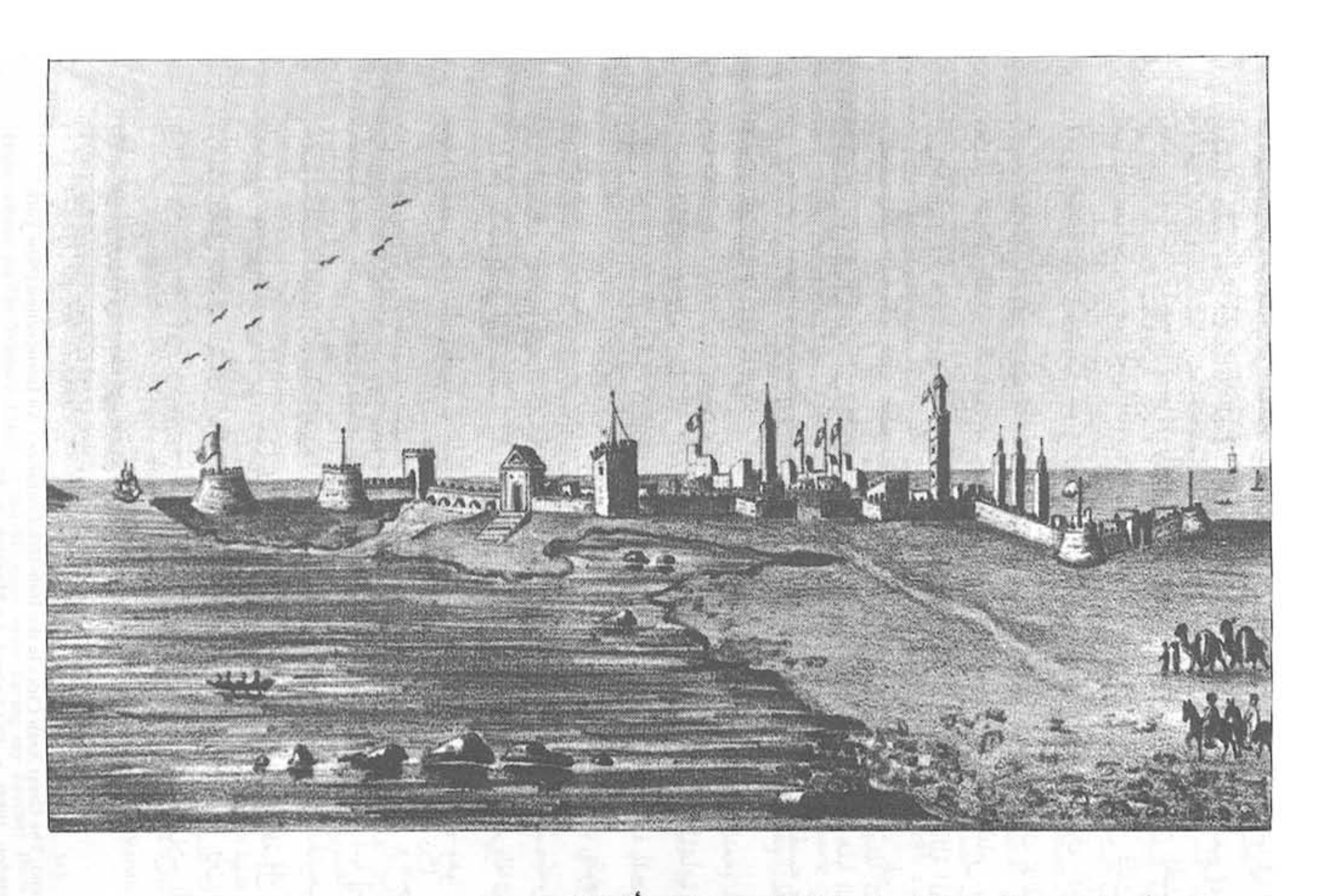
(10) يتحدث الفرنسيون والمؤرخون المحليون أيضا عن تقاليد كورنوت (انظر : Fernand Benoit, **L'Afrique méditerranéenne, Algérie-Tunisie-Maroc** (Paris, 1931), p. 69 ; Henri Terrasse, **Histoire du Maroc** (Casablanca, 1950), vol. 2, p. 299; P. de Cenival, **E.I.** 1, s.v., «Mogador»؛ الصديقي، **إيقاظ**، صص. 16، 38). ونشر الوصف الفرنسي المعاصر للحدث هنري فروادوفو (Henri Froidevaux, «Une description de Mogador en 1765», **Annales de Géographie**, 2 (1893), pp. 394-398)، وهي محفوظة في الخزانة الوطنية بباريس ضمن آخر ما توصلت به الخزانة من المخطوطات الفرنسية، تحت رقم 6236، مؤرخة في 1765). ويوجد مخطوط ثان طويل مكتوب بالإيطالية عن الصويرة، وهو محفوظ في مدريد (Archivo Historico Nacional, Estado, Legajo 4818, num. 3)، ويبدو أنه لا يتضمن أي إشارة إلى كورنوت. وقد نوقش محتوى هذا المخطوط عند :
Angel Gonzalez Palencia, «Un Italiano en Mogador en 1783», **Africa** (julio-agosto, 1948), pp. 29-32. لم أتمكن من العثور على أية تصاميم هندسية عن موكَادور يُعتقد أنها محفوظة في الأرشيف البحري الفرنسي. أما فكرة قراءة النقيشة الموجودة على جدران السقالة بصيغة «أوهارو»، فقد أوحى إلي بها مدير متحف الصويرة السيد بوجمعة لخضر.

(11) Henri Terrasse, **Histoire du Maroc** (Casablanca, 1950), vol. 2, pp. 299-300.

(12) Benoit, **L'Afrique**, p. 69.



الصورة 1 : نقيشة سقالة مرسى الصويرة، كُتب فيها :
«1884، الحمد لله. هذا الباب أمر ببنائه فخر الملوك سيدي محمد على يد مملوكه أحمد العلج».



الصورة 2 : الصويرة عند مطلع القرن التاسع عشر، مأخوذة عن :

Jacopo Gråberg di Hemsö, **Specchio geographico e statistico dell' imperio di Marocco** (Genoa, 1834).

هذه المزاعم المتعلقة بتصميم المدينة وبهياكلها الإقتصادية والإدارية غير صحيحة، كما أنها تقوم على مقدمات خاطئة تخص نماذج الحواضر وتصنيفاتها في شمال إفريقيا. فلقد حتم التخطيط للصويرة من الصفر إلى حد ما (إذا صح التعبير)، بناء بعض الممرات الرئيسة والأسواق والأملاك المخزنية والسلطانية وفقا للنماذج الهندسية المماثلة لتصاميم حواضر أوربا الغربية وتخطيطاتها منذ عصر النهضة. ولم يكن ذلك من الأمور النادرة أو الإستثنائية سواء في حواضر المغرب أو في حواضر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كذلك يمكن مقارنة ما تميزت به الصويرة من انتظام بما كان يماثله في مكناس خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، خاصة وأن مدينة مكناس بنيت أيضا استجابة لرغبة سلطانية. وربما آسترعت انتباه الناظر تلك الأبوابُ الهائلة المقوسة والتحصينات البارزة، التي تبدو شبيهة إلى حد ما بالأشكال الأوربية، غير أنها لا تختلف في الواقع عن بقية حواضر المغرب الإمبراطورية. فما أن يبتعد هذا الناظر في سيره عن الممرات الرئيسة حيث المرافق التجارية والمخزنية، حتى يجد نفسه وسط الأحياء الضيقة والأزقة الملتوية.

ويعتبر الفصل بين الجهات المفتوحة المنتظمة من المدينة وبقية قطاعاتها التي يغلب عليها التعقيد وعدم الإنتظام في الدروب والأزقة من السمات المميزة للحواضر العربية بوجه عام. وفسر أندري ريمون (André Raymond) مؤخرا كيف يقوم هذا الفصل على مفهوم التمييز الجوهري بين «حاضرة العامة» التي هي مجال يهيمن فيه النشاط الإقتصادي و«حاضرة الخاصة» التي تشكل مرتعا لحياة أسرية معزولة نسبيا. وهذا الفصل من الخصوصيات المعروفة في بلدان البحر الأبيض المتوسط، وهو أيضا من الأمور التي لاحظها الفقهاء المسلمون ودونوها في كتاباتهم[13]. و«حاضرة الخاصة» هي التي تخلف انطباعا قويا لدى الملاحظين الأجانب من جهة أنها إحدى خصوصيات المدن العربية. ويبدو أن الأماكن المخصصة للمبادلات الخارجية في الصويرة ـ وهي المرسى ودار الجمارك وغيرها من البنايات المخزنية، بالإضافة إلى الممر الرئيس الذي يخترق السوق المركزي ـ هي الأجزاء المهيمنة على المدينة. ولن يحتاج التاجر الأجنبي إلى المجازفة بالتوغل في الأحياء الشعبية المسلمة أو في ملاح اليهود، وهذا من الأمور التي لا ينبغي له تجاهلها في الحواضر الكبرى.

(13) Raymond, **Grandes villes**, pp. 172-174 ؛ وانظر أيضا :
Raymond, **The Great Arab Cities in the 16th-18th Centuries : An Introduction** (New York and London, 1984), p. 10 ; Valensi, **Le Maghreb**, p. 52.

تأسيس المرسى

تعتبر الصويرة من أحدث المدن المغربية في عهد ما قبل الإستعمار. ومع ذلك، فمن الصعب إعادة تشكيل دقيق للملابسات التي أنشئت فيها المدينة كما نعرفها اليوم. واسم المدينة في حد ذاته موضوع نقاش لم يُحسم فيه. إذ استعمل حرف السين والصاد معا في نصوص وثائق القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وأحيانا يرد استعمالهما معا دون تمييز في نص الوثيقة الواحدة. ومن المؤكد أن النطق الرسمي الذي أصبح رائجا لاسم المدينة في منتصف القرن التاسع عشر هو «الصويرة»، بحرف الصاد. وهذا تصغير لكلمة «الصورة» (أي الصُّوَيرة). ومع ذلك، يجمع جل العلماء المحليين القدامى وسكان المدينة الحاليين على أن الصويرة تصغير للسور. وكانت المدينة معروفة في لهجة تاشلحيت الأمازيغية التي يتكلمها نصف السكان على الأقل باسم تاصورت، الذي يعني، بالرغم من وجود حرف الصاد، السور أو الحائط. وهكذا يظل الخلط والغموض قائما بين النطق الرسمي لاسم المدينة ودلالة اللفظ ومعناه والإستعمال اليومي المحلي للفظة نفسها. ثم إن «الصويرة» أو «الصويرة القديمة» قد كانتا من الأسماء الرائجة التي أطلقت على عدة مواضع في المنطقة نفسها قبل إنشاء مرسى الصويرة. أما الأجانب، فإنهم عرفوها باسم موكَادور، وهو اسم كان موجودا في الخرائط الأوربية منذ القرن الرابع عشر. وربما كانت هذه التسمية الأوربية تحريفا لاسم سيدي مكَدول المرابط الذي يوجد مدفنه قرب الشاطئ الواقع أمام الجزيرة[14].

ومن ثم، فإن الخوض في سبب تسمية المدينة وسبب اختيار موقعها أيضا هو من باب الرجم بالغيب. وتحكي الروايات الرائجة محليا أن سيدي محمد بن عبد الله أثارته الصويرة خلال حركة له على الساحل انطلاقا من أسفي[15]. ودُشنت المدينة

(14) ناقش مسألة تسمية المدينة مؤرخان محليان هما : أحمد ابن الحاج الركَراكَي، **الشموس المنيرة في أخبار مدينة الصويرة** (الرباط، 1935)، صص. 10–11 ؛ والصديقي، **إيقاظ**، ص. 19. وتجدر الإشارة إلى أن المدينة تسمى أيضا «صْوَيْرَة» (أو صُوَيْرَةَ) في الشياظمة، والتي تعني «قضى حاجته في الخلاء» (Park, «Administration», p. 95, n. 1). وعن الصويرة القديمة على واد أقصاب، انظر :

Paul Berthier, **Les anciennes sucreries du Maroc et leurs réseaux hydrauliques** (Rabat, 1966), vol. 1. pp, 18n, 93n, 157.

(15) H. de Castries, «Le Danemark et le Maroc : 1750-1767», **Hespéris**, 6 (1926), p. 343 ; **Observations on the Western Coast of the Morocco State during my Journey from** =

الجديدة رسميا سنة 1764، وذلك بالرغم من أن أشغال بنائها ربما ابتدأت قبل ذلك التاريخ ببضع سنين[16].

ومن الواضح أن السلطان سيدي محمد بن عبد الله كان يتوقع من بناء المدينة الجديدة، أن يعزز مكانة المغرب ويدعِّم قوته. وأشار أحمد الغزال ـ وهو من حاشية السلطان ـ إلى أن مصب واد أبي رقراق صارت الرمال تسده مدة شهرين في السنة إبان فصل الشتاء، فيعرقل تحركات القراصنة المغاربة. وعجز المهندسون عن إيجاد حل لذلك المشكل القائم، فاقترح بناء مرسى جديد في الصويرة، حتى «تسافر منها القراصين متى شاءت»[17]. وكان ما ذهب إليه الغزال من أن الهدف من بناء الصويرة كان هو الدفاع عن الإسلام في مواجهة الكفار يكسب تأسيس المرسى الجديد مشروعيته. والواقع أن أنشطة القراصنة المغاربة التي كانت تُعتبر عملياتٍ بحريةً مشروعةً تناقصت حتى تلاشت[18]. وذلك لأن التجارة والمبادلات المنظمة بمقتضى اتفاقيات تجارية صارت من الوسائل التي تتيح للدولة المغربية أن تراقب أنشطة التجار الأجانب. وتتحدث بعض المصادر الأجنبية عن رغبة السلطان في وضع حد لحق

= **Mogador to Tangier in July and August 1830 ; Memorandum Respecting the Foundation of Mogador, its Trade, etc, R.G.S., MS 1828, fol. 47.**

أرسل هذا المخطوط إلى الجمعية الجغرافية الملكية النائب القنصلي شايي (Chaillet). وكاتبه مجهول، وأغلب الظن أن صاحبه هو ولشاير (Willshire)، التاجر البريطاني الوحيد في الصويرة خلال تلك الفترة.

(16) يقول سنيڤال (Cenival) إن أشغال البناء بدأت سنة 1760 («Mogador»). وفي دجنبر 1763، أشار القنصل البريطاني بوبهام (Popham) إلى إبحار مركب من موكَادور (F.O. 25/1، جبل طارق : 2 دجنبر 1763). وفي مارس أشار إلى موكَادور بصفتها «مرسى جديداً كان (السلطان) يُحصِّنه من أجل القيام بأعمال قرصنية»(23 مارس 1762). وفي غشت 1765، كانت العديد من التحصينات كاملة البناء (Froideveaux, «Une description», pp. 394-398). وتشير المصادر العربية المعاصرة إلى سنة 1178/1764ـ1765 (انظر : أبو القاسم بن أحمد الزياني، **الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب**، ترجمة هوداس (O. Houdas, **Le Maroc de 1631 à 1812** (Paris, 1886), p. 141). وجاء في مصدر آخر أن السلطان حل بالصويرة في نهاية شهر دجنبر من سنة 1764 (جمادى الثانية 1178) للإشراف على أشغال البناء، فمكث هنالك شهرين من الزمن.

Muhammed al-Qadiri, **The Bodleian Version of Muhammad al-Qadiri's Nashr al-Mathani : The Chronicles**, ed. Norman Cigar (Rabat, 1978), p. 94).

(17) أحمد بن المهدي الغزال، «**كتاب نتيجة الإجتهاد في المهادنة والجهاد**»، (1179/1765ـ1766)، الخزانة الوطنية، المجموعة العربية، 2297، الورقة 5.

(18) El Mansour, Morocco, pp. 108-109.

الإحتكار التجاري الذي كانت الشركة الملكية الدنماركية للتجارة (Danske Afrikankse Kompagnies) قد حصلت عليه سنة 1751 في كل من أسفي وأكَادير والرباط وسلا والمعمورة والعرائش وتطوان[19]. إذن كانت للسلطان رغبة أكيدة في تركيز مجموع التجارة الخارجية في مرسى واحد يخضع في تسييره للقصر السلطاني خضوعا مباشراً تامّاً. وكانت هذه السياسة تسعى في الرفع من مداخيل الدولة بواسطة الرسوم الجمركية، وفي التقليص من الإستقلالية التي كانت المؤسسات التجارية الأجنبية تتمتع بها. هذا، علاوة على تدعيم سلطة المخزن المركزي وتقوية نفوذه في جنوب البلاد، بإغلاق مرسى أكَادير دون التجارة الخارجية.

سكان الصويرة

لقد بنى السلطان المرسى من أجل المبادلات التجارية ؛ إلا أن توفير سلطة المخزن وتدعيمها تطلبا ـ في موازاة ذلك ـ إنشاء مؤسسات عسكرية في المدينة الجديدة. ويمكن القول إن السلطان سيدي محمد بن عبد الله كان بصدد إنشاء مدينة على غرار الرباطات، وهي تلك القصبات المحصنة التي بنيت على طول السواحل المغربية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر دفاعا عن الإسلام من أعدائه البرتغاليين وقتئذ[20]. وكانت المدينة الجديدة شبيهة بالمراكز التجارية المحصنة التي سبق أن أسسها الإسبانيون والبرتغاليون فسموها پريزيديوس (Presidios)، وهي حصون أو مواقع تجارية تتولى حراستها حاميات عسكرية. وكان البرتغاليون والإسبانيون يصرون على مواصلة احتلالهم لمواقع على الساحل كما هو حال الجديدة الموجودة في قبضة البرتغال وسبتة ومليلية الواقعتين تحت النفوذ الإسباني. ومن ثمّ ظل الجهاد قضية حقيقية، وهذا هو السياق الذي يجب أن تدرج فيه وجهة نظر الغزال المشار إليها آنفا حتى تُفهم فهما صحيحا.

(19) Castries, «Le Danemark», p. 345. وتؤكد التقارير البريطانية أن مرسى موكَادور قد سلم للدنماركيين أيضا (Public Record Office, State Papers 71/9, Safi : 22 July 1751)، ولكنه لا يوجد أي دليل يُثبت أن الدنماركيين قد استقروا هناك في أي وقت من الأوقات.

(20) انظر عن الرباط : **دائرة المعارف الإسلامية**، مادة «رباط» ؛ وانظر أيضا :
Jamil M. Abu Nasr, **A History of the Maghrib** (Cambridge, 1971), p. 93n; Jacques Berque, **L'intérieur du Maghreb : XVe-XIXe siècle** (Paris, 1978), p. 178.

كون أبناء أوّل الجنود استقرارا في المدينة عنصرا مهمّاً في التشكيلة الاجتماعية للصويرة. ويشير الناصري إلى استقرار حوالي 2500 رجل من كل أنواع الجندية في الصويرة أيام السلطان سيدي محمد بن عبد الله[21]. ويبدو هذا الرقم مضبوطاً إلى حد بعيد، لأن الوثائق المخزنية الخاصة بسنة 1785 تتضمن لوائح الجند الذين يبلغ عددهم 2214 فرد والذين يتقاضى كل منهم مثقالا واحدا في راتبه الشهري. وقد تضمنت لائحة رواتب جند الصويرة أكثر من ضعف أعداد الجند المقيمين في أي من القصبات الموجودة وقتئذ في أي من مراسي المغرب الأطلنتية[22].

ولعل معظم هؤلاء الجند كانوا من العساكر السود المعروفين بـ«عبيد البخاري»[23]. ويذكر الناصري أن عبيدا من حاحا والشبانات قد أرسلوا إلى الصويرة[24]. ربما وتزايدت أعدادهم سنة 1770، إذ يؤكد مصدر معاصر أن 7700 من عناصر جيش عبيد البخاري قد وزعوا على مختلف المراسي تشتيتاً لشملهم[25]. وجاء في مصدر بريطاني أن مدينة الصويرة احتضنت حوالي 1800 من جيش عبيد البخاري في سنة 1793[26]. وكثيراً ما انتبه الملاحظون الأجانب في القرن التاسع عشر إلى سواد لون عدد كبير من سكان المدينة، فاعتقدوا أن جلب الرقيق من السودان الغربي هو السبب في ذلك[27]. وأشار زائر أمريكي للصويرة في سنة 1815

---

(21) الناصري، **الإستقصا**، ج 8، ص. 49.

(22) الخزانة الحسنية، الرباط، 10 شوال 16/1199 غشت 1785.

(23) انظر عن التكوين الأصلي لعبيد البخاري في عهد المولى إسماعيل :

Magali Morsy, «Moulay Ismail et l'armée de métier», **Revue de l'Histoire Moderne et Contemporaine** 14 (1967), 101-104.

(24) الناصري، **الإستقصا**، ج 8، ص. 49.

(25) ربما كان المؤلف شاهد عيان للحدث. (محمد بن عبد السلام الضعيف، «**تاريخ الضعيف**»، الخزانة العامة، مخطوط 660د، الورقة 185). وقد جمع كل جيش العبيد من كل أنحاء المغرب في قلعة أكَدال بالرباط في إطار الجهود غير الموفقة التي بذلها السلطان لتحرير مليلية. انظر :

Ramon Lourido-Diaz, **Marruecos en la segunda mitad del siglo XVIII : Vida interna : Politica, social y religiosa durante el Sultanato de Sidi Muhammad b. Abdellah (1757-1790)** (Madrid, 1978), pp. 176-178.

(26) F.O., 52/10، طنجة : 10 أبريل 1793، النائب القنصلي البريطاني ماترا (Matra).

(27) F.O., 830/3، 3 فبراير 1856، كَريس (Grace) إلى دراموند هاي (Drummond Hay)؛ وكذلك:

James Richardson, **Travels in Morocco** (London, 1860), vol. I. p. 95.

إلى وجود «2000 من السود الأحرار» كان لهم حيهم الخاص بهم[28]. ويرجّح أن يكون أولئك الأجانب قد شاهدوا العناصر المنحدرة من أبناء جيش عبيد البخاري، كما يشير إلى ذلك شايي (Chaillet) ممثل بريطانيا سنة 1829[29]. وربما كان عدد العبيد في المدينة ضئيلاً، خاصة بعد الإنخفاض الواضح الذي عرفته واردات الرقيق عبر الطرق الصحراوية إبان عهد المولى سليمان (1792–1822). غير أن بعض سكان المدينة السود ربما انحدروا من العبيد الذين كانوا يخدمون المخزن في مزارع قصب السكر الموجودة سابقا في واد أقصاب جنوب المدينة[30].

وهناك مجموعتان بشريتان أساسيتان كونتا قسما من الجنود المقيمين في المدينة، ألا وهما الأكَاديريون وبنو عنتر. وربما تحرَّكَ عدد ضخم من سكان أكَادير في اتجاه الشمال صوب الصويرة. وتذكر المصادر المعاصرة أن السلطان أغلق مرسى أكَادير دون التجارة بعد إنشاء الصويرة بعشرة سنوات[31]. وتوحي إحدى الروايات بأن سكان أكَادير رفضوا في بداية الأمر أن يذهبوا إلى الصويرة، فتوجهت حركة مخزنية من مراكش لشن هجوم على المدينة. وقيل إن السلطان منح السكان مهلة قصيرة لحزم أمتعتهم والتوجه إلى الصويرة[32]. ويحدد مصدر آخر التاريخ الذي أرغم فيه جميع سكان أكَادير على الرحيل إلى الصويرة، بأنه هو يوم الخميس 8 شتنبر 1774[33]. وهكذا يمكن أن يكون قسط مهم، إن لم يكن القسط الأوفر، من الجنود

(28) James Riley, **An Authentic Narrative of the Loss of the American Brig Commerce** (New York, 1817), p. 423.

(29) F.O., 174/28، 29 دجنبر 1829،رسالة من شايي (Chaillet) إلى إدوارد وليام أوريول دراموند هاي (E.W.A. Hay).

(30) انظر عن تجارة الرقيق في هذه المرحلة : El Mansour, **Morocco**, p. 58. أما العبيد السود الذين كانوا يشتغلون في مزارع قصب السكر، فانظر عنهم :

Berthier, **Les anciennes sucreries**, vol. 1, pp. 241-245.

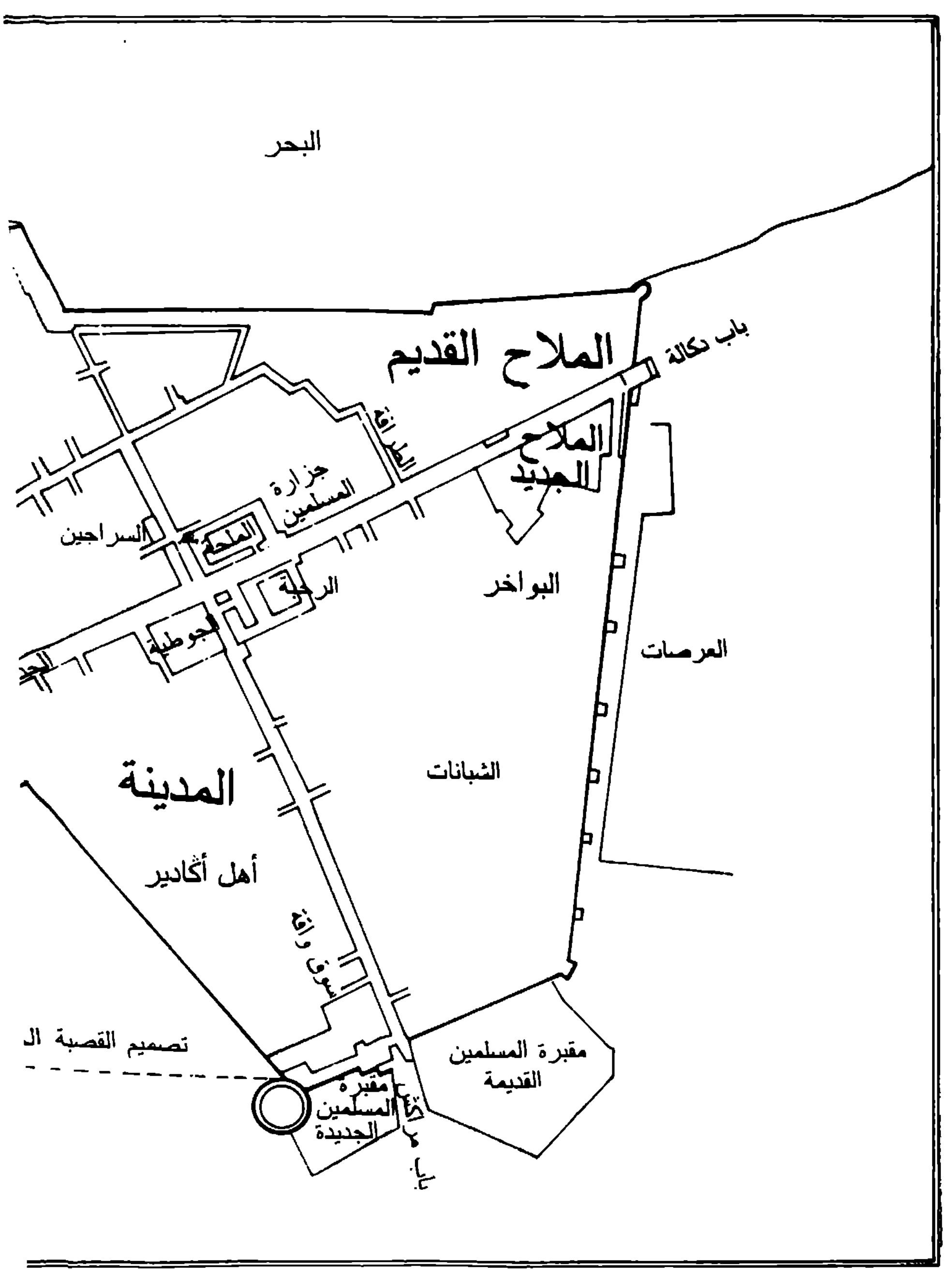
(31) A.E., Maroc, M.D. 2, 1775, fol. 447 ; Louis Chénier, **The Present State of the Empire of Morocco** (London, 1788), vol. 1, p. 47 ; Chénier, **Un chargé d'affaires au Maroc. La correspondance du consul Louis Chénier : 1767-1782**, ed. P. Grillon (Paris, 1970), p. 496.

(والرسالة المشار إليها مؤرخة بتاريخ 15 فبراير 1777).

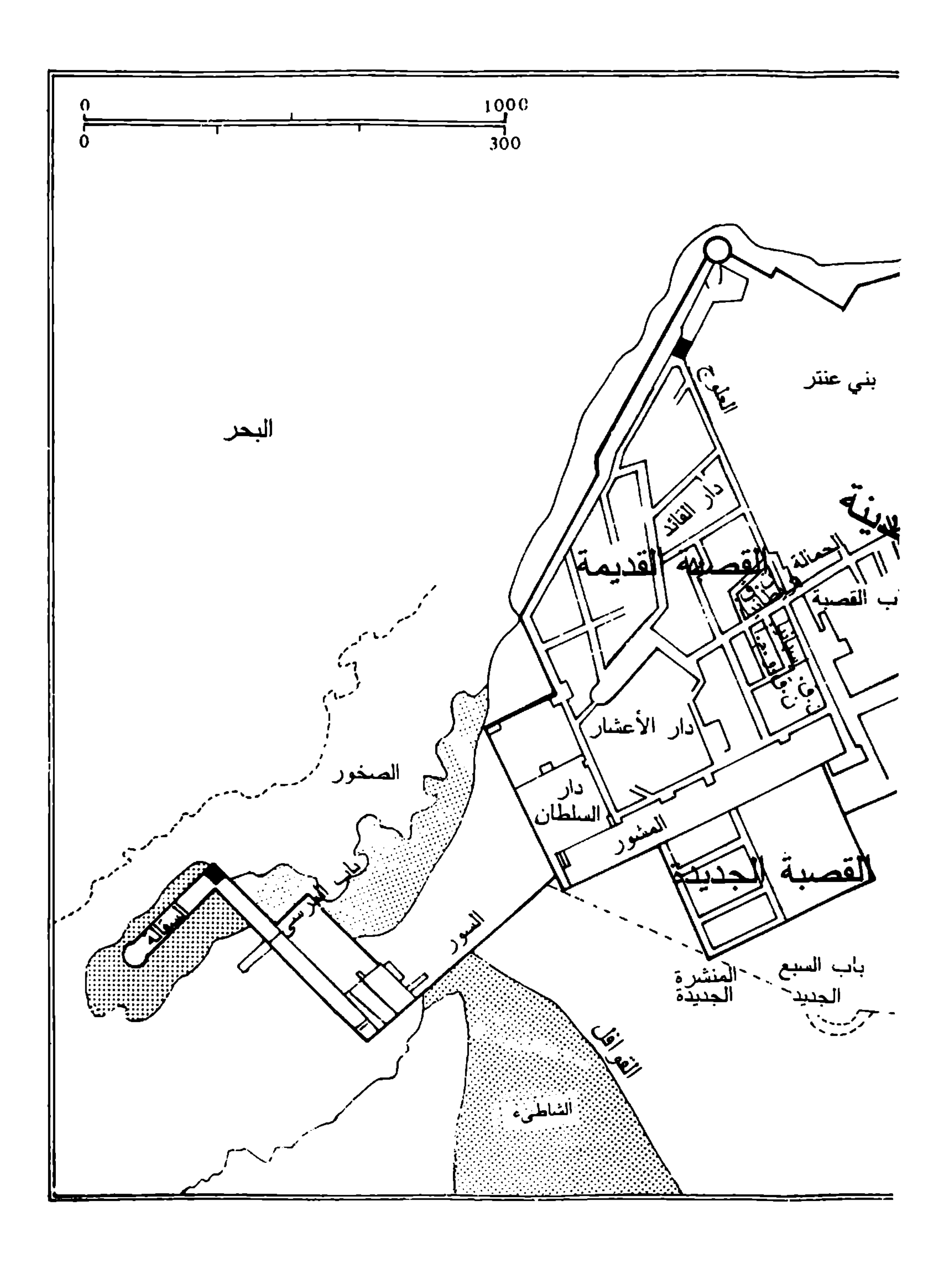
(32) David Corcos, **Studies in the History of the Jews of Morocco** (Jerusalem, 1976), pp. 114-115.

(33) جاءت في أحد سجلات عائلة الدرعي إشارة إلى ذلك التنقل.

Móshe b. Yíshak Edra'i, **Yad Móshe** (Amsterdam 5569/1808-1809), fol. 4.



الخريطة 2 : الصويرة : الأحياء والأسواق ومرافق المرسى.
أنجزناها اعتمادا على تصميم وضعه المهندس البريطاني كريك (Graig) **في ستينيات القرن التاسع. (م.و.م)، الصويرة 13، مختلفات.**



0
1000
0
300
البحر
بني عنتر
دار القائد
القصبة القديمة
دار الأعشار
الصخور
دار
السلطان
المشور
القصبة الجديدة
السور
باب السبع
الجديد
المنشرة
الجديدة
الشاطىء

الأوائل المستقرين في الصويرة قد أتى من أكَادير. وفي سنة 1847، أشار أحد قناصلة فرنسا في الصويرة إلى مؤونة مخزنية كانت تقتطع من المداخيل الجمركية، وكان من المستفيدين منها أشخاص ينحدرون من الأسر الأكَاديرية الخمسمائة الأصلية التي كانت مقيمة في الصويرة[34]. وإذا كانت هناك خمسمائة أسرة أصلية فعلا، فيمكن الخلوص إلى أن أزيد من ألفي مقيم في الصويرة قد أتوا من أكَادير.

أما بنو عنتر، فلا نعرف إلا القليل عن قدومهم إلى المدينة، كما نجهل الكثير عن هويتهم الحقيقية. فالروايات المحلية تفيد أنهم ينتمون في الأصل إلى الجوانب الغربية من جبال الأطلس الكبير[35]. وعلى الرغم من الغموض الذي يحيط بأصولهم، فقد كان يُنظر إليهم بأنهم إحدى المجموعات الرئيسة ضمن الجند المقيمين الذين عمروا المدينة في سنوات ميلادها الأولى، مشكلين وحدات مستقلة داخل الحامية العسكرية لمدينة الصويرة، في موازاة مع وحدات الأكَاديريين خلال القرن التاسع عشر. وجاء في أحد سجلات رواتب الجند المؤرخة بتاريخ 1864 أن بني عنتر كونوا فرقة قوامها خمسون نوتيًا ووحدة من الطبجية قوامها 178،ووحدة أخرى من المشاة مؤلفة من 163 رجلاً. ويعتبر بنو عنتر المنافسين الرئيسين للأكَاديريين. هذا، بينما كون الأكَاديريون وحدات منفصلة عن وحدات بني عنتر الثلاث المشار إليها أعلاه[36].

وكان بين الجيل الأول من الجند المقيمين في الصويرة عدد من المجموعات الصغرى أيضا. إذ حلت بالمدينة عناصر قليلة من العلوج رفقة المجموعة الأولى من المهاجرين، فوُظفوا في بناء تحصينات المدينة وتشغيل المدفعية. وجاء عند رومانيلي (Romanelli)، الشاعر والرحالة اليهودي الإيطالي، أن المدينة كان يحرسها في سنة 1790 حوالي مئتي علج[37]. وتضمنت قوائم الجيش عن سنة 1864، فرقا من العلوج مستقلة عن بقية أصناف الجند السلطاني في المدينة[38].

---

(34) A.E., Maroc, M.D. 4، دجنبر 1847، صولانج بودان (Soulange-Bodin).

(35) الركراكي، **الشموس**، صص. 10-11.

(36) الخزانة الحسنية، الكناش 56، 10 صفر 1281/15 يوليوز 1864.

(37) Shmu'el Rómánelli, **Massa' ba-'arab** (First published in Berlin in 1792), ed. Hayyim Schirmann, in **Ketabim nibharim** (Jerusalem, 1968), p. 118.

(38) الخزانة الحسنية، الكناش 56. يصعب الجزم بأن أولئك العلوج المتأخرين ينحدرون من العلوج الأصليين الذين استقروا في المدينة، لأن المخزن استخدم العلوج في إنشاء وحدات عسكرية جديدة، حينما شرع في تطبيق الإصلاحات الحديثة في منتصف القرن التاسع عشر. =

وفي الأخير، أرسلت من فاس مجموعة من نخبة الجند للمساهمة في تعمير مدينة الصويرة. وتوحي إحدى الروايات بأن السلطان سيدي محمد بن عبد الله وضع جميع الترتيبات لإرسال 300 رجل من فاس سنويا لبناء المدينة، لكنه عدل عن ذلك أمام الإيقاع السريع لأعمال البناء، فاكتفى بتوجيه 50 من الرماة فقط إلى الصويرة[39]. وتردد مصادر عربية كثيرة أن الأشخاص الذين اختيروا للتوجه للصويرة رفضوا في بداية الأمر وأعلنوا العصيان، ولكنهم وافقوا بعد أن تأكدوا من إمكان تحقيق مكاسب مالية لما سُمح لهم بممارسة التجارة إلى جانب مهامهم العسكرية في المدينة، بل بادر بعضهم إلى تقديم الرشاوي حتى يضمنوا فرصة انتقائهم من بين زملائهم المرشحين للخدمة[40].

وقد خلّف الجيل الأول من الجنود الذين استقروا في المدينة آثارا واضحة المعالم على التشكيلة الاجتماعية للصويرة، إذ ما زالت بعض أحيائها تحمل أسماءهم حتى اليوم (الخريطة 2). ويبدو أن هذه المجموعات المتجانسة كانت تقيم خلال المراحل الأولى من بناء المدينة في أحياء خاصة بها. ولاحظ القبطان رايلي (Riley) – وهو أمريكي غرقت سفينته في السواحل المغربية – أن عناصر جيش عبيد البخاري، بالرغم من إسلامهم، «لم يكن يسمح لهم بالعيش مختلطين» مع بقية السكان[41].

وشكلت خاصية التجانس المميزة للأحياء التي أقامتها عناصر الجيل الأول من الجند المقيمين في المدينة، قطيعة مع بقية الوافدين من المناطق المجاورة الذين استقروا في الأحياء المتنامية للمدينة الجديدة. ويذكر الرَكَراكَي، وهو من المؤرخين المحليين، القبائل التي أتى منها الأفراد الذين عمروا المدينة على الشكل الآتي : الشبانات ومسكَينة وأيت تَمَعيت وأدوَّار وأهل أكَادير والمنابهة من سوس، ثم بني عنتر والرحالة

= Wilfrid J. Rollman, «The «New Order» in a Pre-colonial Muslim Society : Military Reform in Morocco, 1884-1904» Ph.D Thesis (Michigan, 1983), p. 562-565.

(39) أبو العباس أحمد ابن الحاج، «**الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن**»، الخزانة الحسنية، المخطوط 1920، الورقة 152.

(40) محمد الدكالي، «**تقاييد تاريخية**» (Bodleian Library, Oxford, Ms collection, Arab c 79, fol. 197) ؛ أحمد أكنسوس، «**الجيش العرمرم الخماسي**»، الخزانة العامة، الرباط، مخطوط د 339، الورقة 224، ورد ضمن:

N. Cigar, «An Edition and Translation of the Chronicles from Muhammad al-Qadiri's», **Nashr al-Mathani**, D. Phil. Thesis (Oxford, 1976), p. 637.

(41) Riley, **Authentic Narrative**, p. 423.

من الأطلس الصغير[42]. واعتمادا على مؤرخ محلي آخر، يمكننا إضافة الفاسيين وبقية الوافدين من البوادي المجاورة، مثل حاحا والشياظمة[43]. ويشير القادري، وهو مؤرخ من القرن الثامن عشر، إشارة مبهمة إلى عناصر وفدت إلى الصويرة من الجبال السوسية، ومن المناطق المحيطة بمراكش[44]. وتظل الظروف المحيطة بوصول جل عناصر هذه المجموعات ظروفاً غامضة. ويحق التساؤل : هل نقل السلطان بعضهم بطريقة جماعية لأسباب سياسية ؟ ربما صَحَّ ذلك عن بعض الحالات الخاصة. لكن الأكيد هو أن الإزدهار الذي عرفه المرسى الجديد أغرى الوافدين بالقدوم إليه. كما عاشت البوادي ظروفا صعبة بسبب تزايد السكان أو تعاقب الأزمات الفلاحية، فكانت من عوامل الهجرة الرئيسة في بعض الفترات. وعلى الرغم من هذا الخليط من العناصر المختلفة، فإن الجزء الأكبر من سكان المدينة تكون في آخر الأمر من أفراد ربما كانت لأصولهم صلة بالأراضي المجاورة وخاصة منها حاحا والشياظمة. وكون الوافدون من قبائل هذه المناطق الجزء الأكبر من حرس المدينة ورماتها[45]. وكان المرسى الجديد الصاخب يتيح إمكان العثور على عمل، ويتيح قبل كل شيء إمكان الحصول من التجار على السمسرة على عدة مستويات. إذ يتهافت صغار الحرفيين وبسطاؤهم والباعة المتجولون والفلاحون الموسميون والمتسولون وحتى أوباش الناس وأجلافهم على انتزاع أسباب العيش والحصول عليها مما تختزنه المدينة من خيرات. ويبدو أن هذا التدفق البشري من حاحا والشياظمة والذي استمر عقوداً عديدة قد خفف من حدة الخصوصيات الجغرافية والعرقية داخل أسوار المدينة.

واحتل المنحدرون من حاحا والشياظمة مكانتهم في قلب الحياة السياسية والثقافية لمدينة الصويرة منذ السنوات الأولى لنموها وتطورها. إذ أسندت مهام مراقبة المدينة والمناطق المجاورة لها في القرن الثامن عشر إلى عاملين، أحدهما من صفوف جيش عبيد البخاري والثاني من حاحا[46]. كما كان جل العلماء أيضا من حاحا والشياظمة، بكل ما يختزنونه من تراث وتقاليد دينية متميزة، شخصتها الزاويتان

---

(42) الركَراكَي، **الشموس**، صص. 11–12.

(43) الصديقي، **إيقاظ**، ص. 22.

(44) القادري، «**نشر المثاني**»، ص. 94.

(45) الخزانة الحسنية، الكناش 56.

(46) الضعيف، «**تاريخ**»، الورقة 171، F.O., 52/9، طنجة : 28 فبراير 1783؛ F.O., 52/7، 29 يونيو 1787، ماترا.

الركَراكَية والجزولية. وصار من المألوف في الصويرة أن يكون خطيبا أعظم جامعين، وأعني جامع القصبة وسيدي يوسف، اللذين يرجع تاريخ بنائهما إلى فترة تأسيس المدينة، من حاحا والشياظمة على التوالي[47].

وكان لابد من إنشاء المرافق والمؤسسات الدينية لإكساب المدينة مشروعية وجودها. واهتم السلطان بتزويد المدينة بالعلماء حتى يجعل من منشأته معقلا للحضارة. وذكر أحمد ابن الحاج ـ وهو من مؤرخي القرن التاسع عشر في بلاط المولى الحسن ـ أن السلطان كان يرغب في أن يجعلها كحاضرة فاس في الثراء والرخاء[48]. وتنفيذا لذلك، زودها بالمؤذنين والموقتين والمدرسين توفيراً للبنيات الأساسية التي تمكن جماعة المسلمين من أداء شعائر دينهم[49]. ويذكر مؤرخ معاصر، هو الضعيف الرباطي، أن علماء من فاس حصلوا على مبالغ مالية هامة تشجيعا لهم على الإقامة في الصويرة[50].

ولما كان مرسى الصويرة السلطاني جزءاً من المملكة العلوية الشريفة، فقد كان لابد من اتخاذه حاضرة تتمتع بكل مواصفات الحاضرة الإسلامية. غير أن التجارة هي التي منحت المدينة الجديدة قابلية الحياة والنمو فعلًا، وكان معظم التجار فيها يهودا. وكان قطاع التجار القوي من المكونات الأساسية للمجتمعات الإسلامية الحضرية دائما[51]. وكان القرار القاضي بإقامة التجار اليهود في المدينة الجديدة جزءاً من التقاليد الراسخة والمتجذرة في التجربة الحضرية المغربية، وكان يُعتبر طريقة لضمان التطور الإقتصادي للمدينة الجديدة.

وحتى يجذب المخزن المركزي التجار إلى مدينة الصويرة، بنى لهم الدور أو سمح لهم ببنائها، ومنح القروض وخفض الرسوم الجمركية للقادمين الجدد. وقد بادر العديد من يهود تجار أكَادير إلى نقل أعمالهم التجارية إلى المدينة الجديدة. وجاء في إحدى

(47) الصديقي، **إيقاظ**، ص. 22.

(48) ابن الحاج، «**الدر**»، الورقة 140.

(49) أبو القاسم بن أحمد الزياني، «**البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف** (**1283/1817–1818**)» (A.N., Aix-en-Provence, 20 mi I (a), fol. 105).

(50) الضعيف، «**تاريخ**»، الورقة 170.

(51) يعتبر الوصف الذي قدمه كَويتاين عن فترة العصور الوسطى قابلا للمقارنة من عدة نواح :
S.D. Goitein, **A Mediterranean Society**, vol. 1 : Economic Foundations (Berkeley and Los Angeles, 1967), p. 70, and pp. 148f.

المخطوطات، ضمن مجموعة وثائق آل قرقوز، أن يهود تجار أݣادير بنوا الدور في الصويرة في البداية دون أن تكون لهم رغبة في الإقامة بها على الدوام. وبناء على نصيحة أسداها يهودي يتمتع بنفوذ كبير في حاشية القصر هو سومبال، اختار السلطان سيدي محمد بن عبد الله عشرة عائلات من الأسر اليهودية الثرية من مختلف مدن المغرب واتفق مع كل منها على أن ترسل أحد أفرادها إلى المدينة الجديدة ضمن الأسر المذكورة : سومبال ودلڤانتي (الشريقي) من أسفي، ثم قرقوز ودي لامار من مراكش، ثم أفلالو وبينيا من أݣادير، ثم ليڤي يولي وليڤي بن سوسان والناحوري من الرباط، وأخيرا أبو درهم من تطوان. ولا توجد أي إشارة دقيقة إلى التاريخ الذي وقعت فيه هذه الحركة، لكن الظاهر أنها حصلت بعد بضع سنين من إنشاء المدينة[52]. وبغض النظر عن نخبة الأسر العشرة الوارد ذكرها في مخطوط آل قرقوز، قدم إلى المدينة قصد الاستقرار بها بعد ذلك ببضع سنين يهود تجار آخرون من أسفي والرباط وسلا وتطوان ومراكش وأݣادير وسوس. إذ وفد على المدينة من مراكش كل من مقنين والصباغ وبينتو، وجاء من تطوان حديدة وإسرائيل، ومران من أسفي، وأهم هؤلاء جميعا ݣدالة الذي أتى من أݣادير، فساهموا جميعا في تشكيل نخبة تجار الصويرة[53]. وكانت المكانة السامية التي يحتلها يهود الصويرة والذين يتكلمون لغات أجنبية متعددة ويشتغلون وكلاء للسلطان، إحدى الخصوصيات المميزة لعدة مراسٍ في البحر الأبيض المتوسط خلال هذه الفترة. وكانت مدينة ليڤورنو (Livourne) هي المركز المهيمن لليهود في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط إبان القرن الثامن عشر. وابتداء من سنة 1593، حين أصدر دوق توسكانيا الكبير براءة اتسمت بطابعها الليبرالي لتشجيع اليهود على الإقامة في المرسى الجديد، عرفت ليڤورنو تطورا سريعا،

(52) Corcos, Studies, pp. 109-113. غادرت بعض أسر التجار اليهود، أمثال قرقوز وليڤي بن سوسان، غادرت الصويرة حينما تراجعت الحركة التجارية بالمرسى في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، لكن أفرادا من أسرتهم عادوا إلى المدينة بعد عدة عقود. ويبدو أن رسالة بعث بها القنصل الفرنسي شينيي (Chénier) سنة 1768 تؤيد تماما ما جاء في وثيقة قرقوز. ويتحدث شينيي عن سومبال الذي كان يجمع التجار من أݣادير والصويرة، ويقترح أن الهدف من ذلك ربما كان هو تزويد المراسي (Chénier, Correspondance, p. 101)، (وهي رسالة بعث بها من مراكش في 6 ماي 1768).

(53) Corcos, Studies, p. 114. تؤكد رسائل شتى يعود تاريخها إلى هذه الفترة، أن أهم الدور التجارية خلال العقدين الأولين من القرن التاسع عشر كانت هي دار مقنين. وكان مقنين يمنح القروض للعديد من الأعيان المحليين ؛ مثلا، وثائق.س. ليڤي.، 13 جمادى 1 5/1226 يونيو 1781 (سلفة مالية قدرها 384 ريال لسيدي عبد القادر).

فأصبحت عند منتصف القرن السابع عشر أكثر مراسي البحر الأبيض المتوسط نشاطا، تحت سيطرة التجار اليهود[54]. ثم تحولت ليڤورنو، علاوة على أهميتها التجارية، إلى مركز من مراكز المعرفة والثقافة اليهودية الشرقية (السِّفَرْدِيَّة)، ما فتئت تزود بلدان البحر الأبيض المتوسط بالتجار والعلماء في الوقت نفسه. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أصبحت ليڤورنو من أبرز المتعاملين الرئيسيين مع المغرب. وكان هناك العديد من اليهود الليڤورنيين الذين كانت لهم مساهمة فعالة في تحريك الإنطلاقة الأولى للصويرة، وأبرز مثال في هذا السياق هو نموذج أسرة أقريش[55]. وهكذا أصبحت الصويرة، شأنها في ذلك شأن عدة مراس متوسطية إبان القرن الثامن عشر، جزءاً من شبكة تجارية وثقافية حقيقية. فهذا الحاخام أبراهام قرياط من تطوان، مثلا، يرحل للإقامة في الصويرة عند تأسيسها، لكنه غادرها فيما بعد ليتجه إلى ليڤورنو ويصبح ديانا، أي حاخاما قاضيا، استجابة لرغبة أبداها يهود ليڤورنو الموجودون في الصويرة. ثم هناك حالات لأسماء بارزة من يهود الجزائر، مثل كوهين ـ سلال وبوجناح[56]، الذين اتخذوا من الصويرة مقاما لهم بُعَيد إنشائها وكانت أمستردام ولندن أيضا جزءاً من هذه الشبكة التجارية ـ الثقافية إبان القرن الثامن عشر؛ إذ جاء دُولارَا من أمستردام إلى الصويرة وتصاهر مع أسرة كَدالة. كما كانت لكَدالة نفسه صلات تجارية وعائلية مع أمستردام[57].

كانت لهذا التواصل مع شبكات التجار اليهود الأوربيين أهميته الحاسمة لتمكين مرسى الصويرة من الشروع في عمليات التصدير والإستيراد. غير أن الشبكة اليهودية التي كان أعضاؤها ينتشرون على امتداد الطرق التجارية البرية الداخلية للمغرب كانت لها أهميتها المماثلة. إذ تعتمد معظم مبادلات المغرب الخارجية على مقايضة المنتجات المستوردة والمصدرة من جنوب غرب البلاد. وجاءت بعض كبريات الأسر

(54) Jonathan I. Israel, **European Jewry in the Age of Mercantilism : 1550-1750** (Oxford, 1985), pp. 49, 113.

(55) Corcos, **Studies**, p. 114 ; Romanelli, **Massa**, p. 119.

(56) دار بوجناح التجارية صار يمثلها فيما بعد هارون عمار، الذي كان يُعرف باسم بوجناح باعتباره شريكا لهم في التجارة ؛ وقد استقينا هذه المعلومة من رواية شفهية لسامويل ليڤي. وتتضمن وثائق س. ليڤي هذا العديد من الوثائق ذات الصلة بالأعمال التجارية لأسرة بوجناح.

(57) Corcos, **Studies**, p. 79, 112 n 111, 114، وفي وثائق آل قرقوز رسالة (مؤرخة بتاريخ 13 مارس 1774) بُعث بها إلى موشي كَدالة في أمستردام.

التجارية اليهودية الصويرية، كآل أفرياط وآل أحيون، من هذه المناطق. وكانت علاقاتهم المتينة باليهود والوكلاء التجاريين والزعامات القبلية في منطقة الجنوب الغربي، تيسّر فعلاً رواج السلع.

وفي القرن الثامن عشر، اتخذ ممثلو الشركات التجارية الأجنبية في العواصم الأوربية الكبرى مواقعهم في الصويرة. وفي بداية الأمر، اشتغل بعض الفرنسيين وآخرون من أهل جنوى ومن البرتغال في أعمال البناء. وبعد ذلك، حمل السلطان سيدي محمد بن عبد الله كل التجار الأوربيين على الإنتقال من الرباط وأسفي وأكَادير وبقية مراسي المغرب إلى المدينة الجديدة[58]. وفي آخر الأمر، أصبحت الصويرة المرسى البحري الوحيد الذي يُسمح بممارسة التجارة الخارجية منه. وأسس التجار الأجانب في المدينة (فضلا عن كَدالة) محكمة تجارية عُرفت بـ«كمرشو» (commercio). ويحتمل أن يكون الإيطاليون في العقد الأول من وجود المدينة أكثر العناصر الأجنبية حظوة وعددا في الصويرة[59]. وكان وجود الإسبانيين أيضا على مستوى من الأهمية، إذ بُنيت لهم كنيسة فرنسسكانية في المدينة سنة 1769[60]. ويحتمل أن تكون أعداد المهاجرين من شبه الجزيرة الإيبيرية قد ارتفعت مع استئناف تجارة الحبوب بين المغرب وإسبانيا والبرتغال في ثمانينيات القرن الثامن عشر[61]. وعلاوة على ذلك، استقر التجار الفرنسيون والإنجليز والهولنديون والدنماركيون في المرسى الجديد[62].

(58) Chénier, **Correspondance**, pp. 69 (16 janvier 1767), 130-131 (30 mai 1769), 197 (30 mai 1771), 297 (8 avril 1773), 715 (9 janvier 1779) ; F. O. 52/1, Tetouan : 23 December 1765, Popham.

(59) الجمعية الجغرافية الملكية، المخطوط رقم 1828، الورقات 48–49، 67–68.

(60) Fr. A. Luengo, «Mogador-fondacion de la mission catolica», **Mauritania** (1 Agosto 1940), 152- 154.

(61) Lourido-Diaz, «Marruecos», pp. 208-209 ; «Le commerce entre le Portugal et le Maroc pendant la deuxième moitié du XVIIIe siècle», **Revue d'Histoire Maghrébine**, 5 (1976), 43-46.

(62) اكتُشِفَتْ في أرشيفات شونهوفن (Schoonhoven) بهولندا مجموعة من الرسائل العبرية المستعربة تتعلق بأنشطة الهولنديين في أكَادير والصويرة. وإحدى تلك الرسائل مؤرخة في أكَادير : 28 إيلول 5531 عبري/7 شتنبر 1771. يحيى بن شارون وزكَان إلى هندريك وِيلِمْ أولمان (الذي كان نائباً قنصلياً سابقا في أكَادير). وأنا مدين للسيد باولو دو ماس (Paulo De Mas) الذي بعث إلي بنسخ عديدة من رسائل هذه الأرشيفات. وكتب تاجر بريطاني كان يقيم في الصويرة وأكَادير أحد أكثر التقارير تفصيلا عن المغرب وتجارته خلال الجزء الأخير من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر : =

وغادر معظم التجار الأجانب الصويرة حينما تراجعت المبادلات التجارية مع المغرب عند نهاية القرن الثامن عشر[63]، وذلك على الرغم من حلول تجار أوربيين آخرين بالصويرة في أواسط القرن التاسع عشر بعد تحرير المبادلات التجارية مع الخارج في أعقاب الضغوط التي مارستها الدول الأوربية على المغرب. لكن التجار اليهود هم الذين تركوا بصماتهم الواضحة المعالم على المدينة. ولما كانوا تجاراً رسميين للسلطان، حصلوا على الدور داخل القصبة حيث توجد مرافق السلطات المخزنية ويقيم الأجانب. وتكاد تكون كل الدور الموجودة في القصبة في ملكية المخزن المركزي الذي يتصرف فيها بكامل الحرية. وتحيط بالقصبة أسوار سميكة تتناوب عليها حراسة مشدَّدة تحميها في الليل، وهي تكاد تشبه الأسوار الواقية المحيطة بالمدينة.

ولم يشكل جل اليهود الذين اتخذوا من الصويرة مقاما لهم فيما بعد جزءاً من هذه النخبة المحظوظة. إذ استقر عامة اليهود في الزاوية الشمالية الغربية للمدينة في حي خاص باليهود يطلق عليه اسم الملاح في الحواضر المغربية[64]. وكان عامة يهود الصويرة

= James Grey Jackson, **An Account of the Empire of Morocco and Districts of Sus and Tafilelt** (London, 1814).

وانظر عن تجارة الصويرة الفرنسيين :

M. Hosotte-Reynaud, «Un négociant à Mogador à la fin du XVIIIe siècle et sa correspondance avec le consul de France à Salé», **Hespéris**, 44 (1957), 335-345.

(63) تراجعت التجارة الخارجية البحرية في هذه الفترة لعاملين، داخلي وخارجي، هما : وباء الطاعون المغربي بين 1799 و1800 والحروب النابليونية (انظر : El Mansour, **Morocco**, pp. 60-61) وتخلّف المصادر الأجنبية المعاصرة انطباعا بأن السلطان مولاي سليمان كان يمقت التجارة. والواقع أن عمليات التجارة الخارجية التي كانت تتم على يد التجار اليهود في الصويرة في العقد الثاني من القرن التاسع عشر كانت هامة إلى حد بعيد، ولو أن عدد التجار الأجانب كان محدودا.

B.L., Add. MS 41512, 21 July 1813, Joseph Dupuis (Statistics for British trade with Essaouira in 1812).

(64) كانت الملاحات موجودة منذ مئات السنين في مدن فاس ومكناس ومراكش. وكانت أسباب بنائها تعود إلى عاملين مترابطين. أولا، كانت السلطات المخزنية ترغب في حماية اليهود من أعمال عنف محتملة في أوساط الساكنة المسلمة بدوية كانت أو حضرية، وبالتالي ضمان أكبر قدر من الإستقرار في الحواضر. ثانيا، كان المخزن يرغب في حصر أنشطة اليهود وطقوسهم في حي يهودي خاص لا يثير مشاعر المسلمين. ويُعتقد أن هذا الأمر أصبح قضية مهمة في مطلع القرن التاسع عشر، عندما تزايد عدد الساكنة اليهودية تناسبا مع المسلمين بالمراسي الساحلية. وانظر عن أصول الملاحات في المغرب بوجه عام:

Corcos, **Studies**, pp. 75-89; Norman A. Stillman, **The Jews of Arab Lands : A History and Source Book** (Philadelphia, 1979), pp. 80-81.

في البداية يعيشون مع المسلمين في المدينة. غير أنهم أرغموا بعد صدور ظهير سلطاني على الاِنتقال إلى حي يهودي سنة 1807. وكان ذلك الإجراء جزءاً من سياسة شاملة نهجها السلطان مولاي سليمان الذي قرر حصر اليهود في عدة مدن بالملاحات لأسباب غامضة. ولما كان السكان اليهود يتزايدون في المدن الساحلية، فإنه يُحتمل أن تكون هناك ضغوط لحصر اليهود في الملا-حات، كما هو الشأن في كبريات المدن الداخلية، مثل مراكش وفاس ومكناس. ولم يطبق هذا الظهير السلطاني على اليهود الموجودين في القصبة، فواصلوا إقامتهم في الدور التي وضعها المخزن المركزي سابقا تحت تصرفهم[65].

كانت فئة التجار اليهود المقيمين في القصبة أكثر مجموعات المدينة تأثيرا على الإطلاق. إذ تمحور الحيز الأكبر من الأنشطة الاِقتصادية للمدينة على صفقاتهم وعملياتهم التجارية، بل ظلّ ازدهار المدينة مرتبطا بمدى نجاح أعمال المؤسسات التجارية التي كانوا يديرونها. كما اعتمد كافة تجار الجنوب المغربي على وساطة هؤلاء التجار اليهود لتسويق السلع والمنتوجات الأساسية في المبادلات مع أوربا. ووجدت المؤسسات التجارية الأوربية نفسها مرغمة على التعامل مع هذه الفئة من تجار السلطان، لأن معظم تجارة المغرب الخارجية كانت في قبضتهم.

(65) انظر عن إنشاء ملاح الصويرة : Corcos, **Studies**, pp. 120-123. وتوجد رسالة أصلية مؤرخة بتاريخ 1807 تتعلق بالأمر الذي أصدره السلطان مولاي سليمان بإنشاء الملاحات، وهي منشورة في :

Dawid ʻObadia, **Qehillat Sefru** (3 vols., Jerusalem, 1975-1976) vol. 1, p. 35.

وعن إنشاء ملاحي الرباط وسلا، انظر :

K.L. Brown, «An Urban View of Moroccan History : Salé, 1000 to 1800», **Hespéris-Tamuda**, 12 (1971), 73-75.

الفصل الثاني
تجار السلطان

كانت التجارة الدولية في صميم الحياة الاِقتصادية لمدينة الصويرة، وكان أكثر رجال المدينة تأثيرا هم تجار السلطان. إذ منحتهم علاقتهم الاِستثنائية بالسلاطين امتيازات خاصة على غيرهم من التجار؛ وكانوا، في بعض الفترات، يحتكرون تجارة التصدير والاِستيراد احتكاراً شبه كلي. وكانت تتاح لتجار السلطان فرص تحقيق أرباح كثيرة، ولكن ذلك كان متوقفاً في الوقت نفسه على الاِعتراف الرسمي بهم وعلى رعاية القصر لهم. إن كون أغلب تجار السلطان من اليهود لينطوي في حد ذاته على دلالات خاصة. فبما أنهم لا يعتبرون سوى أفراد من الأقلية الدينية الوحيدة في المغرب التي لا يحتل عناصرها من الناحية الشرعية إلا مكانة وضيعة، فإنه لا يمكنهم أبدا أن يتولوا مناصب في السلطة السياسية، كما لم يكن بإمكانهم البتة المساهمة في تسيير شؤون المخزن على المستوى المحلي إلا إذا كان ذلك في إطار المصالح الخاصة بالطائفة اليهودية. ولهذا السبب الذي يمكن اعتباره قاعدة عامة، كان تجار السلطان مرتبطين بالقصر إلى حد كبير، وبالتالي كان ولاؤهم له مضمونا بصفة دائمة.

غير أنهم كانوا قادرين بصفتهم تجاراً على ممارسة نفوذهم القوي على المستوى المحلي طالما كان ازدهار المدينة رهيناً بمشاريعهم وأعمالهم التجارية. وكان تجار السلطان هؤلاء شبيهين على مستويات عدة بـ«يهود البلاط» في أوربا الوسطى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. إذ كانت نخبة اليهود في كلتا الحالتين أدوات اقتصادية في أيدي الحكام. ونظرا لما تميز به يهود البلاط من معرفة باللغات الأجنبية، ونظراً لصلاتهم الدولية الواسعة بالخارج، سُخِّروا أيضا لأداء مهام دبلوماسية. وكانت خزائن الدولة تعتمد على أنشطتهم المالية، سواء في المغرب أو في أوربا، لتزويدها بما تحتاج إليه من أموال ناضة. كما زود التجار اليهود البلاطات الملكية والأميرية، في كلتا الحالتين، بوسائل الترف والترفيه وبالعدة والسلاح. وفي الأخير، كانت بين اليهود والحكام

علاقات شخصية : إذ على الرغم مما يبدو من تناقض ظاهري في تلك العلاقات، فإنها كانت تزداد قوة ومتانة ؛ لأن اليهودي والحاكم منفصلان إلى حد ما، على المستوى الاجتماعي، عن بقية عناصر المجتمع. وهذا، على الرغم من أن أسباب ذلك الانفصال كانت تختلف بحكم أن اليهودي عضو ينتمي إلى أقلية دينية، وبحكم أن الحاكم الذي يكاد يتعذر الوصول إليه سلطانٌ ينحدر من سلالة شريفة مقدَّسة[1].

وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك اختلافات أساسية بين الوضع الخاص بيهود البلاط عند الأمراء الجرمانيين ووضع تجار السلطان. فقد كان يهود البلاط في أوربا الوسطى بالأساس مجرد أدوات مؤقتة وعابرة استفاد منها الحكام أثناء المراحل الأولى من تطور الرأسمالية الحديثة. أما في المغرب، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فقد كان تجار السلطان من بقايا النظام القديم بصفتها «برجوازيةً» متجذرة تاريخيا اتُّخذتْ آخر جبهة لمواجهة التغلغل الرأسمالي الأجنبي.

ركز المؤرخون الذين كتبوا عن تجار السلطان في القرن التاسع عشر على اعتبار التجار اليهود من عوامل الانتقال والتحول. إذ جعلتهم علاقتهم بالتجارة الأجنبية في موقع الوسيط فعلًا، فأصبحوا قادرين على المساهمة في التحفيز على تغيير بنيات المغرب الاقتصادية. ويرى المؤرخ الفرنسي جان لوي مييج انبثاق طبقة رأسمالية بدائية، يشبه على نحو لافت للنظر ظهور البرجوازية اليهودية في أوربا إبان القرن الثامن عشر. واتسم التجار اليهود في كلتا الحالتين بخصائص متماثلة، منها : المضاربة في الأثمان على المدى البعيد، واستغلال ظرفيات الدورات الاقتصادية، وتكوين الثروات بامتلاك الأراضي والعقارات، ثم امتداد الرأسمالية من الحواضر إلى البوادي مع حدوث تطور أيديولوجي[2].

وإذا كانت هناك بعض أوجه الشبه الهامة بين بروز طبقة الرأسماليين اليهود في أوربا وبروز تجار السلطان في المغرب، فإن نقط الاختلاف بينهما تكتسي الأهمية نفسها. وفي الواقع، تبقى المقارنة في حد ذاتها خادعة نوعا ما، لأنها تسقط نموذجا أوربيا للانتقال إلى اقتصاد رأسمالي على محيط مغربي معين. لقد بدأ الاقتصاد الرأسمالي

(1) .Cf. Selma Stern, **The Court Jew** (Philadelphia, 1950), pp. 9-12

(2) J.-L. Miège, «La Bourgeoisie juive du Maroc au XIXe siècle : rupture ou continuité», in M. Abitbol (ed), **Judaïsme d'Afrique du Nord aux XIXe-XXe siècles** (Jerusalem, 1980), pp. 30- 36.

الأوربي يفرض ذاته على هوامش الاِقتصاد المغربي، فأصبح عدد من التجار اليهود طرفا في عمليات اقتصادية لها صلة بالخارج. واستفاد العديد منهم من اشتغالهم وسطاء، وذلك بتوظيف رساميلهم بطرق جديدة. لكنهم لم يكونوا مجموعة سوسيو ـ اقتصادية لها هويتها الواضحة والمحددة إلّا بطريقة محدودة جداً. كما أنهم لم يشكلوا طبقة متلاحمة تتمتع بأي قاعدة مستقلة من حيث النفوذ والسلطة. لقد أصبحوا من نواحٍ عديدة كُمْبْرَادُورَاتٍ (compradores) يمارسون نشاطهم في إطار علاقات القوة الجديدة مع أوربا.

لكن هذا ليس إلّا جزءاً من الصورة. إذ ظل التجار اليهود مندمجين في مجتمع يسير وفقا لقواعد لا علاقة لها بآقتصاديات الرأسمالية الأوربية، وذلك على الرغم من تزايد التسرب الاِقتصادي الأجنبي. وتطلعنا الصورة التي رسمها كَوايتين (S.D. Goitein) عن عالم التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط في ما بين القرن العاشر والقرن الثاني عشر تطلعنا كثيراً على السبل التي سلكها التجار المغاربة في تسيير شؤون تجارتهم خلال القرن التاسع عشر، كما كانت تفعل مدن تجارية عريقة مثل لندن وأمستردام ومرسيليا وليڤورنو في القرن الثامن عشر. وكان النظام القديم يرزح تحت وطأة الحصار الذي فرضته عليه قوى السوق الخارجي، ولكنه لم يكن قد عُوِّض بنظام اقتصادي أوربي جديد[3]. ومارس التجار المغاربة اليهود مهامَّ على عدة مستويات ؛ فقد كانوا كمبرادورات من جهة أولى وتجارا للسلطان من جهة ثانية. كما أنهم كانوا وكلاء تجاريون للشركات الملاحية الأجنبية ومموِلين للقوافل التجارية العابرة للصحراء. ويبدو التوفيق مستحيلا بين عالم التجارة الرأسمالية الأوربية وعالم التجارة السلطانية الاِحتكارية، وبين وسيلة النقل التقليدية المتمثلة في الجمل والمراكب البخارية بكل ما تتسم به من قدرات وحداثة. إنهاعوامل تتداخل عناصرها تداخلا متشابكا في نسق شديد التعقيد لابد من تحديد كل مكوناته العضوية حتى يتيسر الفهم والتفسير.

تاجر السلطان

لم تكن لفظة «التاجر» في حواضر العالم الإسلامي تدل دائماً على شخص اختار ممارسة التجارة لكسب قوته اليومي فحسب، بل تجاوزته للدلالة على أمور

(3) Cf. Laroui, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912) (Paris, 1977), pp. 106-108.

أخرى[4]. كان التجار قبل كل شيء هم المتعاملون في تجارة الجملة تمييزا لهم عن أمثالهم من المهتمين أساسا بتجارة التقسيط. وبناء على ذلك، لا يمكن تسمية صاحب الحانوت تاجرا. وحتى التاجر الصغير الذي يراكم المخزونات، لا يمكن تسميته تاجرا إذا لم يكن ينقل البضائع ويشحنها فعلًا من مكان إلى آخر. ولاحظ القنصل الفرنسي في الصويرة سنة 1847 أن سبعة عشر أو ربما ثمانية عشر شخصا من المسلمين واليهود هم الذين كانوا «يحملون لقب التاجر»[5]. علاوة على ذلك، فإن لقب التاجر في مدينة الصويرة لم يكن يشمل سوى جماعة التجار المتمتعين بالإمتيازات بفضل علاقاتهم الوثيقة بالقصر[6]. إذ لم يكن بإمكان أحد أن يتاجر في السلع تصديرا واستيرادا دون الحصول على ظهير سلطاني يرخص له في القيام بذلك.

ومن ثم كان تجار السلطان يشكلون مجموعة متحدة يستلزم الإلتحاق بصفوفها نيل حظوة السلطان والحصول على موافقة رسمية منه. وتتعزز روابط اعتماد السلطان على التاجر والتاجر على السلطان بعلاقات مالية من نوع خاص جدا. إذ يعتمد التاجر في تسيير شؤون تجارته على سُلفات مالية يحصل عليها من القصر دون فوائد. وعلاوة على الأرباح التي يحققها التاجر من التجارة، يكون ملزماً بالوفاء بديونه للسلطان بأداء أقساط شهرية. إذ أن التشريعات الإسلامية التي تحرم الرِّبا تمنع السلطان من تحقيق أرباح مباشرة من السلفات المالية التي يمنحها لتجاره. غير أن المخزن كان يتصرف، بصفة غير مباشرة، وكأنه بنك، إذ يستثمر الأموال التي يسلمها لتاجر عادة ما يكون من ذوي الثراء. ويتوقع المخزن من تشجيعه للتجار على تحقيق مشاريعهم وعملياتهم التجارية أن يحصِّل عائدات مالية مهمة مصدرها الواجبات الجمركية التي يؤديها التاجر لأمناء المخزن في المراسي.

---

(4) في العصور الوسطى، كانت لفظة التاجر تدل على من له تجارة واسعة. (قارن : Goitein, **Mediterranean Society**, p. 149). وغالباً ما يناقش هذا المصطلح عند الحديث عن المغرب :
Le Tourneau, **Fès**, pp. 481-494 ; Charles René-Leclerq, «Le commerce et l'industrie à Fez», **R.C** (1905), 249.

(5) A.E., Maroc, M.D. 4, décembre 1847, Solange-Bodin.

(6) Cf. Michel Abitbol, «Une élite économique juive au Maroc précolonial ; les **tujjar al-Sultân**» (en hébreu), in Abitbol, **Judaïsme**, pp. 26-33 ; Laroui, **Les origines**, pp. 105-106.

وتتعزز العلاقات بين التجار والقصر في مدينة الصويرة بطريقة أخرى : إذ يتسلم تجار السلطان دورا مخزنية في القصبة بإيجار منخفض. وكان هذا المظهر من العلاقة بين الطرفين والقروض التي يقدمها السلطان عاملين أساسيين ساهما في تكوين نخبة التجار في الصويرة. غير أن تلك العلاقات كانت من الصنف الذي حال دون تحول التجار إلى طبقة اجتماعية مستقلة. فحينما تنشأ العلاقة بين التاجر والسلطان، يمكنه الإنتقال إلى مدينة أخرى أو السفر خارج البلاد بعد الحصول على إذن شخصي من السلطان نفسه. ولا يمنحه السلطان ذلك الترخيص إلا بعد أن يتوافر لديه ما يسمى بـ«الضامن» ثم يودع عنده أموالا أو ممتلكات على سبيل الرهن. فقد طلب التاجر يهودة (Judah) رخصة للسفر إلى لندن حيث توفي أخوه الذي كانت عليه ديون للمخزن بلغت قيمتها 778.116 أوقية. وألح في طلب السماح له بالسفر حتى لا تضيع حقوقه في الميراث، خاصة وأن له عقارات في الملاح وسلعا في الدار التي يقيم فيها أبناؤه أثناء غيابه. ثم اقترح أن يكون بن مساس المراكشي ضامنا له وأن ينوب عنه في تسديد الأقساط الشهرية للمخزن طوال المدة التي سيغيب فيها عن المغرب[7].

وفي الأخير، كان يحافظ على تلك العلاقات الثنائية رمزيا بإقامة التجار رحلة سنوية يتوجهون فيها لمراكش لتقديم الولاء للسلطان. ويشترك فيها التجار اليهود والمسلمون على السواء، بل كان يحضرها أيضا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعض المسيحيين. وفي تلك المناسبة، كان التجار يقدمون الهدايا للسلطان، وربما وزع السلطان على التجار مقابل ذلك أجواخاً من الثوب الرفيع بصفة دورية[8]. ويعتبر استقبال السلطان للتجار في بلاطه وسيلة تمكنه من تعرُّف أنشطة التجار عن قرب وتضمن له مراقبتها. كما يغتنم التجار تلك الفرصة لتقديم مطالبهم المتعلقة بقضايا تسيير شؤون تجارتهم في المدينة التي يمارسون فيها نشاطهم التجاري[9].

في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، كان عدد التجار في مدينة الصويرة محدودا. إذ لم يبق فيها إلّا عدد قليل من التجار الأجانب الذين حلوا بها منذ مرحلة

(7) (م.و.م)، الصويرة 1، 24 رمضان 20/1270 يونيو 1854، محمد بريشة إلى السلطان.

(8) ذات مرة، تلقى تاجران مسلمان وأحد عشر تاجراً يهوديا ملابس كتانية. فتلقى المسلمان كسوة كاملة، بينما تلقى اليهود أجزاء معينة من الثوب (الخزانة الحسنية، 28 محرم 21/1285 ماي 1868).

(9) F.O., 174/4، 18 نونبر 1839، ولشاير (Willshire) ؛ F. O., 174/20، مراكش : 4 مارس 1815، ولشاير.

تأسيسها في القرن الثامن عشر. وكانت أسباب عديدة، منها انتشار وباء الطاعون بين سنتي 1799 و1800 ونشوب الحروب النابليونية، ثم التغيير الذي حصل في سياسة المغرب الخارجية، قد تضافرت فيما بينها على تقليص عدد التجار الذين كانت تتوقف عليهم المبادلات بين المغرب وأوربا. واكتفى السلطان مولاي سليمان (1792ـ 1822) بعدد ضئيل من التجار الذين يراقب نشاطهم التجاري عن كثب. وفي سنة 1805 لم تكن في مدينة الصويرة سوى ست دور تجارية أوربية، بالإضافة إلى دارين تجاريتين يسير أعمالهما تاجران مغربيان يهوديان. وما لبث هذا العدد أن تقلص فأصبحت الصويرة تحتوي مع حلول سنة 1828 على دار تجارية أوربية واحدة هي «رنشاو آند ولشاير» (Renshaw and Willshire)، بينما ارتفع عدد الدور التجارية اليهودية إلى تسع[10]. وبعد عقد من الزمن، لم يزد العدد الإجمالي للدور التجارية في الصويرة على ست عشرة دارا[11]. وفي سنة 1841، سجل عدد الدور التجارية ارتفاعا طفيفا في المدينة نفسها : إذ جاء في قائمة النائب القنصلي الفرنسي بالصويرة أن عدد الدور التجارية التي يتلقى أصحابها قروضاً من السلطان بلغ تسع عشرة دارا (الجدولين 1 و2). وكانت فئة التجار هذه التي تتمتع بالإمتيازات، على الرغم من قلة عدد أفرادها، هي كل ما كان السلطان في حاجة إليه في تعامله التجاري المحدود مع أوربا. وشُددت المراقبة على التجارة الخارجية أيما تشديد، ويعتبر كل نشاط تجاري يمارسه التجار غير الحاصلين على رخصة سلطانية تهريبا. وحتى الدور التجارية الأجنبية المسيحية، وأعني ولشاير وروبرتسون وبوليلي، وكذلك الدور التجارية اليهودية الجزائرية والتونسية، أي دارمون وبوجناح وكوهين ـ سلال، فإنها لم تكن تنفذ أعمالها التجارية إلا بموافقة سلطانية. وكانت مشدودة إلى السلطان بقيد تعاقدي اسمه الدَّين السلطاني[12]. علاوة على ذلك، كان من الصعب على أي تاجر مستقل أن يدخل حلبة المنافسة، لحصول تجار السلطان على سلفات مهمة علاوة على ما يُمنح لهم من تسهيلات في تسديد الواجبات الجمركية، وما ينفردون به من احتكار لتجارة العديد

---

(10) El Mansour, Morocco, p. 65 ؛ F.O., 52/28، 16 يناير 1827، شايي (Chaillet).

(11) A.E., C.C.C. Magador 1, 22 Janvier 1838, Delaporte.

(12) فرّ ولشاير وروبرتسون من الصويرة عندما هجمت عليها القوات الفرنسية سنة 1844، ولم يعودا إليها قط. أما بوليلي، فقد قتل أثناء نهب المدينة الذي تلا رميها بالقنابل.

F.O., 174/49, «Mr Willshire's Narrative of Eight Days Events at Mogador»; 21 November 1844, Grace to Hay.

من السلع. وباختصار، فإنه لم يكن بوسع أي تاجر أن يمارس نشاطه التجاري بحجم كبير داخل المرسى الخاضع لمراقبة المخزن دون أن يكون تحت الرعاية الرسمية للقصر(13).

الجدول 1 : ديون سلطانية في ذمم التجار بالريال.

ديون قديمة 1865	التجار	ديون 1841	التجار
2,900	عبد الرحمن اللبار	138,900	1 . ولشاير (Willshire)
3,400	الحاج أحمد بوهلال	90,000	2 . روبرتسون (Robertson)
6,700	مختار بن عزوز	11,200	3 . بوليلي (Bolleli)
9,900	محجوب توفلعز (4)	14,900	4 . محمد توفلعز
2,000	الطالب بوهلال	50,000	5 . محمد الزرار
7,200	الحزان بيهي (أفرياط)	131,200	6 . يوسف المليح
2,500	يمين أقوقه	163,300	7 . عمران المليح
8,400	إسحاق قرياط الأسفي	78,000	8 . أ. دلڤانتي (A. Delevante)
1,400	حاييم بن بخاش	96,600	9. أفلالو
22,600	أبراهام قرقوز	42,600	10 . بوجناح
3,500	المحجوب أوتهالا	42,300	11 . الزاكوري
12,500	يعقوب بن عدي ((8) Delevante)	37,200	12 . شهول كوهين
3,500	سلام بن مساس (عمار)	38,800	13 . بن عطار
9,000	شميال النهوري (16)	19,000	14 . بوطبول
200	يعقوب بنطو	17,000	15 . بليشة
11,900	كوهين - شهول (12)	14,000	16 . الناحوري
8,200	التاجر كريس	19,000	17 . أبراهام قرقوز
34,300	موسى أفلالو (9)	1,600	18 . يهودة ليڤي - يولي
6,300	محمد اللبار	4,300	19 . دارمون
500	محمد المجيد الحريشي		
1,400	أحمد اللبادي التطواني		
800	مولاي الطايع القادري		
700	عبد القادر العطار		
100	المكي الشربي التطواني		
25	مسعود يوسف رزني		
200	كورتيس النجليزي		
92,400	يوسف بن عمران المليح (7)		

(13) ربما ساهمت الحماية التي كان يبسطها المخزن على التجار في تسهيل انتشار الحماية القنصلية حينما بدأت الدول الأجنبية تتدخل أقوى ما يكون التدخل وتطالب السلطان بالموافقة على إخضاع المحميين المغاربة لاختصاصات القضاء القنصلي الأجنبي وعلى منحهم ظهائر التوقير والإحترام في الوقت نفسه، انظر : Mohammed Kenbib, «Structures traditionnelles et protection diplomatique dans le Maroc précolonical», in René Gallisot (ed.), **Structures et cultures précapitalistes** (Paris, 1981). pp. 448-451.

تتمة الجدول 1

التجار	ديون 1841	التجار	ديون قديمة 1865
		J. Levy- Yuly (18)يهودة ليڤي - يولي	21,500
		الحزان عزيز	200
		D. de J. Levy Yuly (18) ليڤي –يولي	600
		أبراهام الطوبي الصويري	1,800
		أبراهام كوهين	200
		هارون قرقوز	100
	دين جديد 1865		
عبد الرحمن اللبار			
مختار بن عزوز	10,000		
المحجوب توفلعز			
أحمد بوهلال			
محمد الورزازي	5,000		
المحجوب أوتهلا	2,500		
سلام بن مساس عمار	7,000		
يعقوب بن عدي (8)	7,000		
يهودة ليڤي - يولي دلڤانتي (18)	5,000		
يمين أقوقة	7,000		
شمون بن السقط	4,000		
بن سمانة	4,000		
يوسف بن عمران المليح (7) وولده	15,000		
الطالب بوهلال	4,000		
بن عزوز	5,000		
ج. ليڤي - يولي (18)	3,000		
مدرج مرة أخرى			
جـ. بوجناح (10)	10,000		
جـ. المليح (7)	5,000		
الحزان بيهي (أفرياط)	6,000		
دينار أوحنا	7,000		

ملحوظة : تَممت الأرقام بأقرب مائة. وكُتبت الأسماء اليهودية حسب التهجئة الأوربية الشائعة آنذاك، إلا الأسماء التي لم تُتعرف هويةُ أصحابها. والأرقام الواردة بعد الأسماء في العمودين 2 و3 تطابق الأسماء الواردة في العمود 1 كلما كان الشخص المعني واحداً أو كان آبنه. أما العمود 2 فهو بالمثقال في المصدر الأصلي. وقد حولته إلى قيمة الصرف الرسمية : ريال واحد = 23.5 أوقية.

المصادر : A.E., C.C.C., Magador 1, 2 janvier 1841, Delaporte.، الخزانة الحسنية، الكناش 295. وقد سدد معظم التجار الواردة أسماؤهم في النصف الأعلى من العمود 2 حوالي 10% من ديونهم للمخزن، وذلك في الفترة ما بين ذي القعدة 1281هـ وبداية ذي القعدة 1282هـ.

الجدول 2 : عدد التجار المدينين للسلطان

السنة	اليهود	المسلمون	المسيحيون	المجموع
1841 (أ)	14	2	3	19
1865 - 1866 (ب)	19	14	2	35
1881 - 1884 (ج)	31	16	4	51

المصادر : أ ـ قيمة ديون التجار الواردة في قائمة القنصل الفرنسي (A.E., C.C.C., Magador 1, 2 (janvier 1841, Delaporte ؛

ب ـ مقادير الديون المذكورة في سجل المخزن بأنها من «دين قديم» و«دين جديد». (الخزانة الحسنية، الكناش 295) ؛

ج ـ أرقام مأخوذة من قوائم حسابية مختلفة في الكناش 120، بالخزانة الحسنية.

وهكذا يُخضع السلطان التجار لتبعيته ويجعلهم تحت مراقبته عن طريق علاقات الدين والسلف التعاقدية القائمة بينهما. غير أن هذا النظام الذي كان أساسه الإشراف المباشر على تسيير شؤون التجارة بدأ يتغير في خمسينيات القرن التاسع عشر، حينما حملت الضغوط الأجنبية السلطان مولاي عبد الرحمن على التخلي عن سياسته التجارية القائمة على الحماية الصارمة. وكان من نتائج إبرام المغرب لمعاهدة 1856 مع بريطانيا العظمى وما لحقها من اتفاقيات مماثلة عقدت مع بلدان أوربية أخرى، تحرير المبادلات، وتشجيع أعداد متزايدة من التجار المغاربة والأجانب على الإقامة في مدينة الصويرة. وعلى الرغم من آرتفاع العدد الإجمالي للتجار المدينين، فقد استطاع تجار كثيرون الدخول في عمليات تجارية لا يخضعون فيها لمراقبة مباشرة من القصر السلطاني. وهكذا بلغت المؤسسات التجارية التي أحصتها القنصلية الفرنسية في مدينة الصويرة 39 مؤسسة في سنة 1854، و52 مؤسسة في سنة 1866 (انظر الجدول 3)[14].

(14) A.E., C.C.C., Mogador 3, 15 novembre 1854, Tippel ; 15 avril 1868, Beaumier

الجدول 3 : تقرير القنصل بومي عن المؤسسات التجارية سنة 1866.

جنسية المؤسسات	العدد
المغاربة اليهود	30
المغاربة المسلمون	7
الإنجليز	11
الاسبانيون	2
الإيطاليون	1 -
المجموع	52

المصدر : A.E., C.C.C., Mogador 4, 15 avril 1866.

وتوصل العديد من التجار اليهود، بخضوعهم للحمايات القنصلية، أو بحصولهم على جنسيات أجنبية، إلى جذب رأس المال الأجنبي واستقطابه بدلا من الاِعتماد على تعاقدات الدين والسلف التي كانت تربطهم بالسلطان. واختار المخزن مجموعة جديدة من التجار اليهود والمسلمين من تطوان ومراكش فنقلهم إلى الصويرة أملًا في الوقوف في وجه هذه التطورات. غير أن محاولته باءت بالفشل. وعلى الرغم من الاِمتيازات التي منحها السلطان للتجار المسلمين، فقد عجز جلهم عن الصمود في وجه المنافسة القائمة أكثر من بضع سنوات. وإذا كانت الأعمال التجارية لبعضهم قد ازدهرت، كما هو حال المختار بن عزوز، فإن نجاحهم جاء نتيجة لاقتدائهم بالتجار اليهود في ربط الصلات مع الخارج. ومع ذلك، فإن جميع المؤسسات التجارية المسلمة تقريبا قد اندثرت بعد عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن.

وبدأت أعداد متزايدة من صغار تجار الجملة، الذين كان بعضهم أصلا من جبل طارق، يدخلون إلى حلبة التجارة الدولية. وتثبت كنانيش الرسوم الجمركية أنه كان هناك ـ ما بين 65 و70 تاجراً ـ مستقلاً تقريبا يشتغلون بالتصدير والاِستيراد، أي أكثر من العدد الذي ذكره بومي (Beaumier) في قائمته. ولكن ربما كان عدد الشركات التجارية الكبرى قريباً من الرقم الذي ذكره هذا القنصل الفرنسي (ما دام العديد من هؤلاء التجار لا يتاجر إلا في كميات قليلة من السلع) : إذ يتبين

من الرسوم الجمركية المؤداة أن حوالي 50 تاجرا كانوا يتاجرون في كميات هامة من السلع [15].

وكان العشرون تاجرا في التصدير والإستيراد والذين أدوا أكبر قدر من الرسوم الجمركية في سنوات 1862- 1864 خمسة مسيحيين، ومسلمان، وثلاثة عشر يهوديا (انظر الجدول 4). وكان العديد من كبار تجار التصدير والإستيراد، أمثال أبراهام قرقوز ويوسف بن عمران المليح، يدينون بمبالغ كبيرة لشخص السلطان.

الجدول 4 : عشرون تاجرا رئيسا : الرسوم المؤداة في ما بين سنتي 1862 و1864.

الاسم الوارد في الكناش	التسمية الأوربية	الواردات	الصادرات	المجموع بالأوقية
1. كارتيس	James Curtis	176,877	534,272	711,149
2. باري	David Perry	95,781	586,822	682,603
3. الحزان بيهي	Abraham Afriat	366,484	314,115	680,599
4 .گريش	Grace	183,197	250,871	434,068
5. حني الزاگوري	Abraham Zagury	119,597	248,701	368,298
6. يعقوب النفتالي	Jacob N. Afriat	85,893	247,915	333,808
7. أبراهام قرقوز	Abraham Corcos	74,795	233,227	308,022
8. يعقوب بنطو	Jacob Pinto	120,591	94,668	215,259
9. إسحاق قرياط	Isac S. Coriat	3,752	197,075	200,827
10. المختار بن عزوز	Mokhtar Benazuz	55,390	144,498	199,888
11. يمين أقوقة	Yomin Acoca	104,020	63,205	167,225
12. يوسف بن عمران المليح	Joseph de A. Elmaleh	43,551	119,185	162,736
13. الحزان إسحاق بن أسقند	غير معروفة	85,730	72,919	158,649
14. الحزان مسعود بن النفتالي	Messod Afriat	39,970	105,746	145,716
15. يعقوب أفرياط	Jacob Afriat	67,078	73,352	140,430
16. مسعود الترجمان	Messod Tugaman	56,737	73,400	130,137
17. عكان بن حايم قرقوز	Akkan Corcos	28,946	97,261	126,207
18. راطو	Manuel Ratto	5,394	114,004	119,398
19. محمد الراگون	Mohamed Aragon	29,517	82,752	112,269
20. رافايل الصبنيولي	Rafael Moll	6,220	102,295	108,515

المصدر: الخزانة الحسنية، الكناش 46 ؛ الخزانة الحسنية، **قوائم حسابية**.

(15) الخزانة الحسنية، الكناش 46، ربيع الثاني 1279/شتنبر – أكتوبر 1862 إلى ذي الحجة 1279/ ماي – يونيو 1863 ؛ الخزانة الحسنية، **قوائم حسابية**، 22 رمضان 1280/1 مارس 1864 إلى 22 شوال 1280/31 مارس 1864.

وتراكمت ديون كثيرة على تجار آخرين أخفقوا في أعمالهم التجارية، فصودرت ممتلكاتهم وبيعت بأثمان بخسة لتسديد ديونهم. وبينما انهارت بعض الدور التجارية، استطاعت دور أخرى، كما هو حال المختار ابن عزوز ودينار أوحنا، دخول حلبة المنافسة بفضل الرعاية السلطانية. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، تمكنت مؤسستان أجنبيتان، هما مؤسستا پيري وكورتيس (Perry and Curtis)، من المتاجرة في كميات هائلة من البضائع دون الاعتماد فعلًا على أية سلفات من المخزن.

الجدول 5 : كبار تجار الصويرة سنة 1884 ؛ الرسوم المؤداة سنة 1884.

الاسم الوارد في الكناش	التسمية الأوربية	الواردات	الصادرات	المجموع بالأوقية
يعقوب نفتالي	Jacob N. Afriat	34,918	67,020	101,938
رابيل المالح	Reuben Elmalch	23,843	49,412	73,255
دينار أوحنا	Dinar Ohana	45,032	27,966	72,998
أبراهام بن سعود	Abraham Bensaude	44,283	16,192	60,475
عكان بن حمو	Akkan or Jacob Levy	28,412	27,589	56,001
سلام نفتالي	Salomon Afriat	34,203	8,215	42,418
إسحاق أفرياط	Isaac Afriat	23,381	16,071	39,452
هاني الزاكوري	Abraham Zagury	6,574	30,288	36,835
مسعود عطية	Messoud Attia	33,529	2,720	36,249
يعقوب الصغير	Jacob M. Afriat*	27,098	5,883	32,981
عكان قرقوز	Akkan Corcos	14,876	14,743	29,619
محمد الورزازي	Mohamed Elwarzazi	21,087	3,183	24,270
حنانية كبيسة	H. Cabessa	17,515	4,503	22,018
داود نفتالي	David Afriat	15,994	1,050	17,044
جاكتي	Jacquetty	11,470	4,602	16,072
إسحاق عليوي	Isaac Halevy	15,010	972	15,982
نفتالي أفرياط	Naftali Afriat	13,183	2,363	15,546
مسان بوطبول	Messan Botbol	11,013	4,389	15.402
أبرامي بيطون	Abraham Bitton	13,292	1,958	15,250
إسحاق قرياط	Isac Coriat	11,657	3,536	15,193

المصدر : الخزانة الحسنية، الكناش 120 (كان 112 فردا على التقريب يؤدون واجبات الرسوم الجمركية في ما بين 1882 و1884، وهم 78 يهوديا، و18 مسلماً، و16 مسيحيا).

ونجح تجار آخرون في موازنة أعمالهم التجارية بالِاعتماد على السلفات المالية السلطانية وعلى القروض الخارجية في الآن نفسه. وربما كان هذا هو سبب التفوق الذي حققه أولاد النفتالي فكانوا أكثر تجار الصويرة نجاحا. وبينما انشغل بقية كبار التجار بتسديد ديونهم القديمة سنة 1884 (وهي الواردة في الكناش الرئيس لسنتي 1865 و1866)، استطاع أبراهام بن النفتالي أفرياط، المعروف بالحزان بيهي، أن يفي بكل التزاماته المالية، على الرغم من مخلفات أزمات 1878-1882[16]. وقد بلغت مدينة الصويرة أوجها في ستينيات القرن التاسع عشر بفضل النجاح الذي حققه كبار التجار الذين تمكنوا من الجمع بين توظيف قروض المؤسسات الأجنبية واستثمار السلفات المالية التي كان المخزن يضعها رهن إشارتهم.

وتزايد العدد الإجمالي للأسماء الواردة في قوائم الكنانيش الرئيسة لسنوات 1882- 1884. ولكن هذا لا يعني بالضرورة وجود عدد كبير من المؤسسات التجارية، بل يشير إلى تراكم عدد من التجار على امتداد العقود الماضية، صعب عليهم، بل استحال على العديد منهم الوفاء بالتزاماتهم المالية. ويكاد العدد الإجمالي للأفراد الذين كانوا يؤدون الواجبات الجمركية على الصادرات والواردات سنة 1884 يقارب العدد نفسه المعروف سنة 1865. لكن يبدو أن عدد الأفراد المتعاملين في كميات هامة من السلع والبضائع قد انخفض كثيراً إلى دون الخمسين فرداً، كما أصبح حجم المبادلات أقل مما كان عليه قبل عشرين سنة. إذ لا يظهر بين العشرين تاجراً من كبار تجار الصويرة أدوا واجباتهم الجمركية إلا مسلم واحد ومسيحي واحد (انظر الجدول 5)[17]. ويبدو مرة أخرى كما هو الحال في الفترة السابقة لسنة 1844، أن كل المبادلات التجارية تقريبا أصبحت في أيدي اليهود. واستمر ثلاثة عشر تاجرا من ذوي الِامتيازات السلطانية ـ وهم ستة مسلمين وسبعة يهود ـ في الحصول شهريا على سلفات من أمناء المراسي (انظر الجدول 6).

(16) الخزانة الحسنية، الكناش 120. ظلت الديون القديمة الأصلية ترد في هذا الكناش، إلّا في الحالات التي يكون فيها صاحبها قد استوفى ما عليه من دين.

(17) الخزانة الحسنية، الكناش 120، ربيع الأول 1301/دجنبر 1883 ـ يناير 1884 إلى رجب 1301/ أبريل ـ ماي 1884. وكانت الأسماء ترد مختصرة على الدوام، مما يصعب معه إعطاء الأعداد الصحيحة. وقد ورد في القائمة حوالي تسعين آسماً خلال خمسة أشهر.

الجدول 6 : أداءات شهرية للديون السلطانية سنة 1884.

الاسم الوارد في الكناش	التسمية الأوربية	المبالغ الشهرية
الحاج أحمد بوهلال	Hamed Bohlal	50 ريال
محمد الورزازي	Elwarzazi	25
الصغير	؟	15
عمر بلحاد	Omar Bilhod	5
أحمد بلحاد	Hamed Bilhod	5
الحاج بوشعيب	؟	5
أقوقة	Yamin Acoca	25
الحزان بيهي	Abraham Afriat	20
دينار أوحنا	Dinar Ohana	25
يوسف المليح	Joseph Elmalch	20
عكان قرقوز	Akkan Corcos	25
يعقوب نفتالي	Jacob N. Afrait	20
ابن ليشة	Joshua Belisha	5
المجموع :		245 ريال 23.5 x (السعر الرسمي للصرف)
نسبة الصرف المحددة :		7,962.5 أوقية

المصدر : الخزانة الحسنية، الكناش 120.

أصحاب الممتلكات والعقارات

كان أثرياء تجار السلطان إما مالكين للجزء الأكبر من الممتلكات العقارية ذات القيمة المرتفعة في مدينة الصويرة وإما مستأجرين لها. ويمكن تقسيم الممتلكات التي يهيمنون عليها إلى ثلاثة أصناف هي : الأملاك الخاصة، وأملاك الأحباس أو الأوقاف، ثم أملاك المخزن. وتعتبر نسبة الأملاك الخاصة في الصويرة قليلة بالمقارنة مع

نسبة الأملاك الخاصة في الحواضر المغربية العتيقة[18]. ولربما كانت سيطرة تجار السلطان اليهود، وغياب نخبة مسلمة متجذرة، من العوامل التي أدت إلى حصر أصحاب الأملاك الخاصة في عدد قليل من الأشخاص. وكان معظم تجار الصويرة يستأجرون أملاكا حبسيَّة ومخزنية بأكرية محددة يلحقها بعض التعديل بين الفينة والأخرى خلال القرن التاسع عشر. وكانت معظم المحلات السكنية الكبرى والمخازن الموجودة في القصبتين القديمة والجديدة (بنيت القصبة الجديدة في ستينيات القرن التاسع عشر) ممتلكات مخزنية يتصرف فيها كبار التجار بعد حصولهم على ما يُعرف بـ«المفتاح». ويرث أبناء الجيل الجديد ذلك المفتاح بعد وفاة آبائهم. وتُؤجر معظم المساكن في القصبة الجديدة للتجار الأجانب والمحميين بأكرية شهرية تعادل قيمتها 6% من مجموع تكاليف البناء. وكانت هناك أيضا عدة ممتلكات مخزنية وحبسية يستأجرها التجار بأكرية منخفضة في الملاّحَيْن أو في المدينة. ومع زيادة الإقبال على المحلات السكنية والمخازن معا، تعاقد المستفيدون منها مجددا على كرائها باطنيا لطرف ثالث تحقيقا للربح. ويُسمح بمثل هذا التصرف تطبيقا لما يُسمى بـ«حق المنفعة» أو الإنتفاع من الأملاك. وعلى الرغم من انخفاض الأكرية والأرباح التي كان يحققها المكترون، فإن المخزن كان يستخلص مداخيل هامة من الديار التي يمتلكها في الصويرة تفوق مداخيل خزائنه من مكتريات أي مدينة أخرى في المغرب[19].

وفي هذه البنية العامة المتعلقة بالملكية وحقوق التصرف فيها يوجد في أوساط اليهود قانون مستقل للشفعة يسمونه : «الحزاقة»، وهو أن يتلقى المكتري الأصلي للملكية من المكترين المتعاقبين ربع قيمة الإيجار الذي يؤديه للمالك (وقد يكون هذا المالك هو المخزن أو الأحباس، أو غيرهما)، وذلك، نظريا، لمنع خروج الملكية من

(18) جاء في أحد تقارير سنة 1906 أن عددا ضئيلًا فقط من المسلمين واليهود هم الذين كانوا يمتلكون دورا خاصة في الصويرة. وفي الملاح كانت حوالي 20% من المساكن من الأملاك الخاصة.

E. Pobeguin, «Notes sur Mogador», R.C. (1906), 49-50.

وجاء في تقرير أنجزه مدير الرابطة الإسرائلية سنة 1907 أن تسعة أعشار العقارات الموجودة في القصبة أملاك مخزنية (A.I.U., Maroc XXXVIII E 660 b, 12 fevrier 1907, Taourel).

(19) ويُستثنى من هذا الأسواقُ والحرفُ التي تؤجَّر لجابي الضرائب. ويستخلص المخزن من الديار التي يملكها في الصويرة 63,000 أوقية تقريبا (الخزانة الحسنية، الكناش 80، 1292/1875–1876 ؛ ثم الكناش 93، 1296/1878–1879).

أيدي اليهود. وكانت «الحزاقة» مستقلة قانونيا عن الشريعة الإسلامية، أي أن حق «الحزاقة» لا يكن يمكن العمل به في المحاكم الإسلامية[20].

ويعكس عدد أملاك المخزن والأحباس التي يتصرف فيها التجار مركز الصدارة الذي كانت تحتله نخبة سكان الصويرة. ويعكس بالقدر نفسه وجود قيود مُعيقة تحول دون مراكمة حقيقية للممتلكات الخاصة. وفي النهاية، يكون أمر إحراز هذه الممتلكات في يد السلطان الذي يمكنه شرعيا مصادرتها من المتصرفين فيها بالإكتراء (لأن ممتلكات الأحباس أصبحت تخضع لإشراف غير مباشر من القصر نتيجة لسلسلة من الإصلاحات). هذا، بينما يستطيع تجار السلطان أن ينعموا بالإقامة في مساكن رفيعة بفضل حظوتهم عند السلطان.

وربما حالت مراقبة المخزن للممتلكات العقارية في الصويرة دون نمو ثروات الأفراد على أساس ملكية الأرض، ولكن تلك المراقبة سهلت من الناحية العملية قيام النظام السياسي والإجتماعي بوظيفته. ويحتمل أن يكون العديد من المتصرفين بالكراء في الأملاك المخزنية قد توقفوا فعلًا عن ممارسة أنشطتهم التجارية المعهودة، لكنهم ظلوا يتمتعون بما كانوا قد حصلوا عليه من الإمتيازات السلطانية، ولم يتوقفوا قط عن الإستفادة من أرباح حققوها من تحصيل أكرية محلات ليسوا هم أنفسهم سوى

(20) يحتوي المجموع الوثائقي المصنف تحت : F. O., 835/164، معطيات كثيرة ومفصلة عن تاريخ الأملاك المخزنية والحبسية في الصويرة وفي غيرها من المدن المغربية. وقد اهتم أيضا بدراسة هذا الموضوع الفرنسي ميشو بلير :

E. Michaux-Bellaire, «Les biens habous et les biens du Makhzen du point de vue de leur location et de leur aliénation», **Revue du Monde Musulman**, 5 (1908), 436-457.

وهذا المقال مفيد، لكن تمييز ميشو بلير بين أملاك الأحباس وأملاك المخزن مضلل بعض التضليل في حالة الصويرة، حيث كان «بيع المفاتيح» منتشرا في كلا نمطي الأملاك. وقد تولى حايم الزعفراني تحليل أهمية «الحزاقة» في المغرب.

Haim Zafrani, **Les Juifs du Maroc. Vie sociale, économique et religieuse** (Paris 1972), pp. 188-195.

لم نتمكن من الكشف عن أي سجلات أو كنانيش تتعلق بأملاك الأحباس في فترة ما قبل الإستعمار. وقد عُثر على كناشة حبسية محررة بالعربية والفرنسية تتعلق بسنة 1924 (أحيل عليها هكذا : الخزانة العامة، الأحباس). وربما كانت تلك الكناشة، في فترة ما، جزءاً من مجموعة ميشو بلير. وتبين تلك الكناشة كيف أن العديد من الأبناء المنحدرين من أوائل كبار تجار الصويرة الرئيسين كانوا يتصرفون حتى ذلك الحين في تلك الأملاك. وقد تولى توماس پارك (Thomas Park) تحليل مضمون الكناشة نفسها، («Administration», pp. 487-494).

مُكترين أصليين لها. كذلك يحصل أعيان المسلمين في المدينة على ممتلكات مخزنية لمكانتهم في جهاز المخزن المحلي أو لممارستهم مهام تدخل في اختصاصات القضاء الإسلامي (قضاة، عدول، إلخ). هذا، بالإضافة إلى القواد وشيوخ البوادي الذين حصلوا على محلات سكنية لا يؤدون إيجارها كتنازلات سياسية من المخزن المركزي لهم.

ويؤدي عدد متساو تقريبا من المسلمين واليهود واجبات الكراء للمخزن، على الرغم من وجود أكبر عدد من الوحدات ضمن القائمة الخاصة بالمدينة حيث غالبية الممتلكات في أيدي المسلمين (انظر الجدول 7). لكن أداء أكرية الأملاك المخزنية لم تكن له صلة بالتقسيمات العرقية بقدر ما له علاقة بقدرات التجار على أداء

الجدول 7: المتصرفون في الأملاك المخزنية حسب الأديان والأحياء سنة 1879 (أ)

الأحياء	اليهود	المسلمون	المسيحيون	غير معروف	المجموع	مجموع الوحدات (مساكن،حوانيت)
المدينة	25 (ب)	102	7	11	145	170
الملاح القديم	38				38	44
الملاح الجديد	20	1			21	21
القصبة القديمة	27	7		16	50	50
القصبة الجديدة	19		12		31	33
مجموع الأحياء	129	110	19	27	285	318

أ) لم تقع سوى تغييرات طفيفة منذ سنة 1875 (خ.ح.ك 80). وتجدر الإشارة إلى أن العديد من اليهود الواردين في القائمة كانوا محميين من دول أجنبية أو يحملون جنسيات أجنبية، بالرغم من أن أصولهم كانت دائما من الصويرة. كما أن الأسماء لم تكن تسجل حسب ديانة أصحابها. ولذا تعذر في حالات عديدة تحديد ديانة المستفيد من الملك.

ب) إن الأعداد التي تمثل الوحدات السكنية أو التجارية لا توافق مجموع الأفراد. وكانت أعمال بناء ثلاثة مساكن ومخزن واحد قيد البناء في القصبة الجديدة لفائدة ثلاثة يهود ومسيحي واحد على أساس نسبة 6% المعمول بها في مثل ذلك.

المصدر : الخزانة الحسنية، الكناش 93.

الأكرية، وبقيمة المحلات ومواقعها. ولما كان أغلب التجار يهودا، فقد كانوا هم الذين يتحملون العبء الأكبر. إذ كانت أحياء التجار السكنية الغنية الموجودة في القصبتين الجديدة والقديمة مصدراً لأكبر قدر من الأكرية (انظر الجدول 8). وتدر القصبة الجديدة تناسبيا أعلى واجبات الإيجار نظرا للتعامل بعقود 6% سابقة الذكر. وعلى الرغم من أن واجبات الإيجار في القصبة القديمة ربما حُددت في الأصل بناء على أسس مماثلة، فإن تكاليف البناء في ستينيات القرن التاسع عشر ربما كانت أكثر ارتفاعا مما كانت عليه حين بناء القصبة القديمة. وبناء عليه، فإن الأجانب واليهود المحميين هم الذين ساهموا بنسب أكبر في تزويد مالية المخزن عن طريق تسديد واجبات كرائهم للأملاك المخزنية. وانخفض إيجار الأملاك المخزنية في الملاح والمدينة باعتبارهما أكثر أحياء الصويرة شعبية. وكان جزء كبير من المحلات السكنية في الملاح والمدينة وحوانيتهما في قبضة أثرياء تجار القصبة القديمة، الذين يتصرفون فيها على سبيل المنفعة بكرائها مقابل إيجار باهظ. وهذا الواقع لا تعكسه كنانيش المخزن[21]. ويحظر على الأجانب أن يسكنوا في الملاح، كما لا يُسمح لليهود ولا الأجانب أن يقيموا في المدينة (على الرغم من اكتراء اليهود لحوانيت في المدينة). واحتج القناصل باستمرار على سن المخزن لمثل هذه القيود، لأن واجبات الكراء رخيصة في مساكن الأحياء الشعبية، كما يتيسر مجال أوسع في المدينة.

ونجد كل تجار النخبة الصويرية المستقرين منذ القدم وقد آستأجروا الأملاك المخزنية في القصبة القديمة (انظر الجدول 9). وترد أسماء معظم عناصر هذه النخبة ثانية في قوائم المخزن الحسابية بصفتهم مدينين للسلطان (قارن الجدولين 9 و1). ويؤدي بعضهم للأمناء أغلى الرسوم الجمركية. وبناء عليه، كان التاجر يرتبط بالسلطان ارتباطا مزدوجا باعتباره مدينا له ومستأجراً منه. ولو عجز عن الوفاء بالتزاماته، لصارت أملاكه الخاصة عرضة للمصادرة أو البيع، ولو أنه يسمح له ولأمثاله عامة بالِاحتفاظ بالأملاك المخزنية التي اكتراها من قبل بإيجار منخفض. ففي سنة 1868 مثلًا طلب يعقوب بن عدي [الشريقي]، أحد تجار السلطان في الصويرة، من سيدي محمد بن عبد الرحمن أن تُصادر أملاكه بعد تقدير قيمتها، وأن

(21) كان الشخص الذي اشترى المفتاح هو الذي وجد اسمُه طريقه إلى كنانيش المخزن بعد مراجعتها (Al-Moghreb Al-Aksa، 16 مارس 1907).

يُستخلص من ثمن بيعها مجموع الديْن الجديد الذي كان ملتزما بأدائه للمخزن، على أن يتسلم هو ما تبقى من المال الذي بيعت به أملاكه[22].

هذا الإرتباط بالقصر، الذي كان يتضمن منح القروض الشاملة وتأجير الأملاك المخزنية، حال بصفة فعلية دون تحقيق تراكم رأسمالي، وضيق الخناق على التجار فعجزوا عن اقتحام مجال الإستثمار.

الجدول 8 : الأكرية المؤداة عن الأملاك المخزنية حسب الأحياء سنة 1879(أ)

الأحياء	واجبات الكراء بالأوقية	الوحدات
المدينة	8,472	170
الملاح القديم	4,787	44
الملاح الجديد	2,518	21
القصبة القديمة	24,113	50
القصبة الجديدة	22,917	33
المجموع	62,827	318

ملاحظة : الأرقام الواردة في الجدول أعلاه والتي تهم المدينة والملاحَيْن القديم والجديد هي بالمثقال، الذي هو العملة الحسابية لذلك الوقت. وفيما يخص القصبتين القديمة والجديدة، وردت واجبات الكراء في القائمة بالمثقال، بما مجموعه 24,663.75 أوقية. وبعدئذ قُسم هذا المجموع على أساس الصرف الرسمي للريال (1 ريال = 32.5 أوقية). وسبب ذلك أن واجبات الكراء في القصبتين كانت تُحسب بالمثقال، لكنها تُحصَّل بالفضة. ثم يُضرب الريال في سعر الصرف الجاري، وهو 62 أوقية لكل ريال. وبذلك يعود الريال إلى نظام المثقال بعد التعويض عن الفرق بين قيمة الفضة الجارية وقيمتها الرسمية. وأنجزت هذه العملية الحسابية في الكناش لمجموع القصبتين معا، ثم أضيفت إليها واجبات الكراء بإجراء العملية الحسابية نفسها بخصوص كل حي من أحياء المدينة على حدة.

المصدر : الخزانة الحسنية، الكناش 93.

(22) قوِّمت ممتلكاته بـ 15,000 ريال، بينما بلغ مجموع الديْن الجديد الذي كان مدينا به للمخزن 7,000 ريال. (م.و.م)، الصويرة 1، 21 ربيع الأول 1285/12 يوليوز 1868، بوعشرين إلى بنيس.

الجدول 9 : المتصرفون في الأملاك المخزنية وأكريتها الشهرية في القصبة (*) سنة 1865.

المتصرفون	الدور	الأكرية القديمة (بالأوقية)	نسبة الزيادة (بالأوقية)	الأكرية الجديدة (بالأوقية)
الشريف مولاي الطايع	1	32	8	40
سيدي عبد الرحمن اللبار	3	100	30	130
سيدي عبد المجيد الحريشي	1	30	15	45
سيدي محمد الورزازي	1	50	15	65
الحاج محجوب توفلعز	1	80	30	110
الحاج محجوب أو تهلا	1	80	50	130
سيدي الطالب بوهلال	1	130	30	160
يوسف بن عمران المليح	3	276	84	360
موسى أفلالو	2	200	80	280
إسحاق بن سعود	1	70	20	90
يعقوب بن عدي دلقانتي	1	100	40	140
حييم بن بنحاس	1	120	40	160
مسان اخنافو	1	100	50	150
النصراني بدار الأعشار	1	80	40	120
جون كريس	1	60	20	80
راطو بدار الأعشار	1	80	40	120
كورتيس	2	200	80	280
شهول كوهن	1	100	40	140
الطبيب الفرانصيص	1	100	0	100
التاجر أبراهام قرقوز	3	290	90	380
مسعود ترجمان	1	60	40	100
يمين أقوقة	1	110	40	150
إسحاق قرياط	1	90	40	130
القونصو بوليلي	1	100	0	100
الحزان بيهي (أفرياط)	2	166	84	250

تتمة الجدول 9

عكان بن مريام [ليفي؟]	1	50	30	80
أبراهام كوهين	1	50	30	80
يهودة ليفي يولي	2	160	70	230
أبراهام بن سعود	1	100	40	140
بنحاس توبي	1	124	66	190
ولد شنطوب بن حييم (الإبن)	1	30	20	50
التاجر بري	3	325	0	325
توماس النگليزي	1	100	30	130
سيدي محمد الراگون	1	30	10	40
سيدي المختار بن عزوز	1	120	40	160
راطو [القائمة الثانية]	1	50	20	70
الحاج أحمد بوهلال	1	120	40	160
بن سمانة	2	170	30	200
المجموع	51	4,233	1,432	5,665

(*) المبالغ القديمة المستخلصة والإيجار الجديد المقرر ابتداء من ربيع الأول 1282/ يوليوز ـ غشت 1865.

المصدر : الخزانة الحسنية، الكناش 295.

نخبة التجار

كانت نخبة التجار في الصويرة أكثر قليلا من أولئك التجار المقيمين في القصبة. إذ كان أقل من عشرة منهم يعيشون بعيدا عن مركز الأنشطة التجارية للصويرة. ولما كانت المبادلات الخارجية أساسية وحاسمة لمصير المدينة ـ إذ كانت الغاية المتوخاة من إنشاء الصويرة هي أن تكون مركزاً تجاريّاً ـ، فقد كان دور نخبة التجار اليهود في الحياة الاِجتماعية والسياسية لمدينة الصويرة أكثر مركزية منه في غيرها من مدن المغرب الرئيسة. وكانت الأسر التجارية الثرية تحتل في حواضر أخرى أيضاً أعلى مراتب السلم الاِجتماعي. وتُقبل الأسر الثرية عادة على الاِستثمار في الممتلكات وفي مختلف العقارات، كالمحلات السكنية والرياض الموجودة داخل المدن الحضرية وفي أحوازها. وكانت في فاس، مثلًا، «برجوازية» أو نخبة من أثرياء المسلمين ذات الجذور

العريقة في المدينة يمتلك أفرادها عقارات وممتلكات ثابتة كثيرة. غير أن الثروة ليست المقياس الوحيد للإنتساب إلى النخبة، بل هناك معايير أخرى حاسمة في هذا الصدد، منها : درجة الرسوخ في العلم والمعرفة، والعلاقات الأسرية، ثم الوظائف السياسية والإجتماعية. إذ يمكن للشرفاء والعلماء ولرجال المخزن وخدامه، ولربما أيضا للحرفيين، أن يحتلوا مكانة بارزة في التراتبية الإجتماعية. وعلاوة على عنصر الثروة، تحافظ النخبة على مكانتها لقدرتها على فرض احترامها على الجميع. ويعتبر دور الوساطة الذي تقوم به النخبة إحدى أهم وظائفها. وغالبا ما يتدخل الشرفاء للتحكيم أو لإجراء الصلح بين المتنازعين في المدن والبوادي على حد سواء[23]. وفي مدن مغربية أخرى، يمكن أن يصبح اليهود تجارا أثرياء، لكنهم نادرا ما يتبوأون مكانة عالية في هرمية المجتمع، اللهم إلّا إذا تحقق لهم ذلك في وسطهم الإجتماعي الخاص بهم في الملاح. أما في مدينة الصويرة، فقد لعب التجار اليهود أدوارا طلائعية بصفتهم وسطاء في الحياة الحضرية، وذلك بفضل العلاقات المتينة التي نسجوها مع السلطان ومع الزعماء القبليين ذوي النفوذ في الجنوب الغربي، علاوة على صلاتهم القوية بالبلدان الأوربية. وربما كانت المكانة السامية التي احتلها التجار اليهود في الهرم الإجتماعي سواء في الملاح أو في بقية أرجاء المدينة والبوادي المحيطة بها، مكانة فريدة لم يشهد لها تاريخ المغرب مثيلا من قبل.

قرقوز وعلاقاته بالقصر

يُرجع آل قرقوز، ككثير من أسر النخبة اليهودية، أصولهم العائلية إلى الماضي الأندلسي. إذ جاء أسلاف هذه الأسرة من إسبانيا والبرتغال إلى المغرب، وكان ذلك في القرن الخامس عشر الميلادي. ويبدو أن أحد فروع الأسرة كان مقيماً في مراكش خلال القرن الثامن عشر. ولعل ميمون بن إسحاق (انظر الشكل 1 ؛ وتحيل الحروف اللاحقة إلى شجرة الأنساب هذه) كان ضمن المجموعة الأولى من تجار السلطان الذين أقاموا في الصويرة، ومات بالطاعون سنة 1799[24]. وكان أبراهام (ب)، أول

(23) انظر عن مدن مغربية أخرى :

Brown, **People**, pp. 66 ff ; Norman Cigar, «Société et vie politique à Fès sous les premiers 'Alawites (ca 1660/1830)», **Hespéris-Tamuda**, 18 (1978-1979), 98-125.

(24) انظر : Corcos, **Studies**, p. 109, n. 106 ; Jackson, **An Account of the Empire**, p. 161.

أبناء عمومته من أوائل من استقر في الصويرة أيضا[25]. وهناك شخص آخر من أبناء عمومته الأبعدين، واسمه أيضا أبراهام (ج)، عاش في وهران ولندن، وكان من كبار تجار الصويرة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وأربعينياته، ومن التجار الذين اعتمدوا في أعمالهم التجارية على السلفات السلطانية.

وأهم آل قرقوز، في الفترة التي تعنينا دراستها، هو أبراهام (د) الذي انتقل من مراكش إلى الصويرة قبل هجوم الفرنسيين عليها في غشت 1844 ببضع سنوات. وقد استجار أبراهام قرقوز ــ أثناء الهجوم ــ بمحمد أمبارك، كبير قبيلة كوزيمت في حاحا. وفي ضيافته وضعت زوجته مريم ابنها مايير، فتولى هارون أفلالو أمر ختانه بعد ولادته بثمانية أيام[26]. وتابع آل قرقوز رحلتهم من حاحا إلى مراكش، فمكثوا بها حتى صيف 1845. وفي سنة 1846، تلقى شلومو (هـ)، والد أبراهام، ظهيرا سلطانيا يأمره بالانتقال إلى الصويرة للنظر في أمور تجارته وتسديد ديونه وما تبقى من ديون ولشاير (Willshire) الإنجليزي. وبقي يعقوب (و) قرقوز في مراكش لينوب عن شلومو. أما المقصود بتلك الديون، فهو السلفات السلطانية التي كان يستفيد منها جميع تجار السلطان، ومنهم ولشاير التاجر والنائب القنصلي البريطاني الذي اختفى من الصويرة أثناء الهجوم الفرنسي عليها سنة 1884. ولما كان شلومو قرقوز وكيلا تجاريا للبريطاني ولشاير في مراكش، وفي حوزته ما تبقى من أمواله، قرر السلطان مولاي عبد الرحمن أن يواصل شلومو مسؤولية التصرف في تلك الأموال ويوظفها في التجارة الخارجية[27]. وقد عرفت الصويرة ارتفاعا ملحوظا في تجارتها طوال العقد

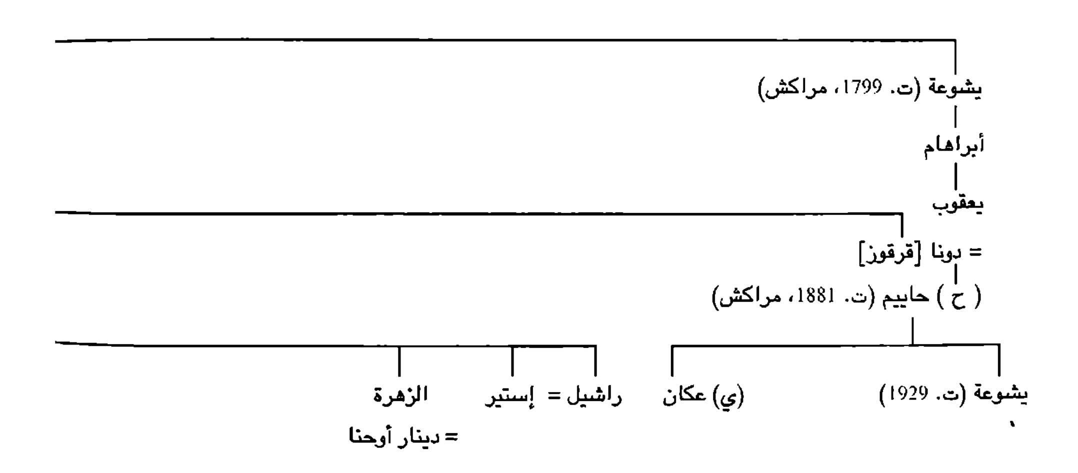
(25) S.L., Accounts, 1814-1816؛ ويحتمل أن يكون هو أبراهام قرقوز الوارد اسمه في دفاتر مقنين الحسابية.

(26) سُجلت هذه المعلومات في سجلّ عائلة مايير (وثائق آل قرقوز، يوميّات مايير قرقوز (نصوص عبرية مستعربة)). وكان تاريخ الميلاد هو يوم 15 أيلول 5604 عبري/30 غشت 1844.

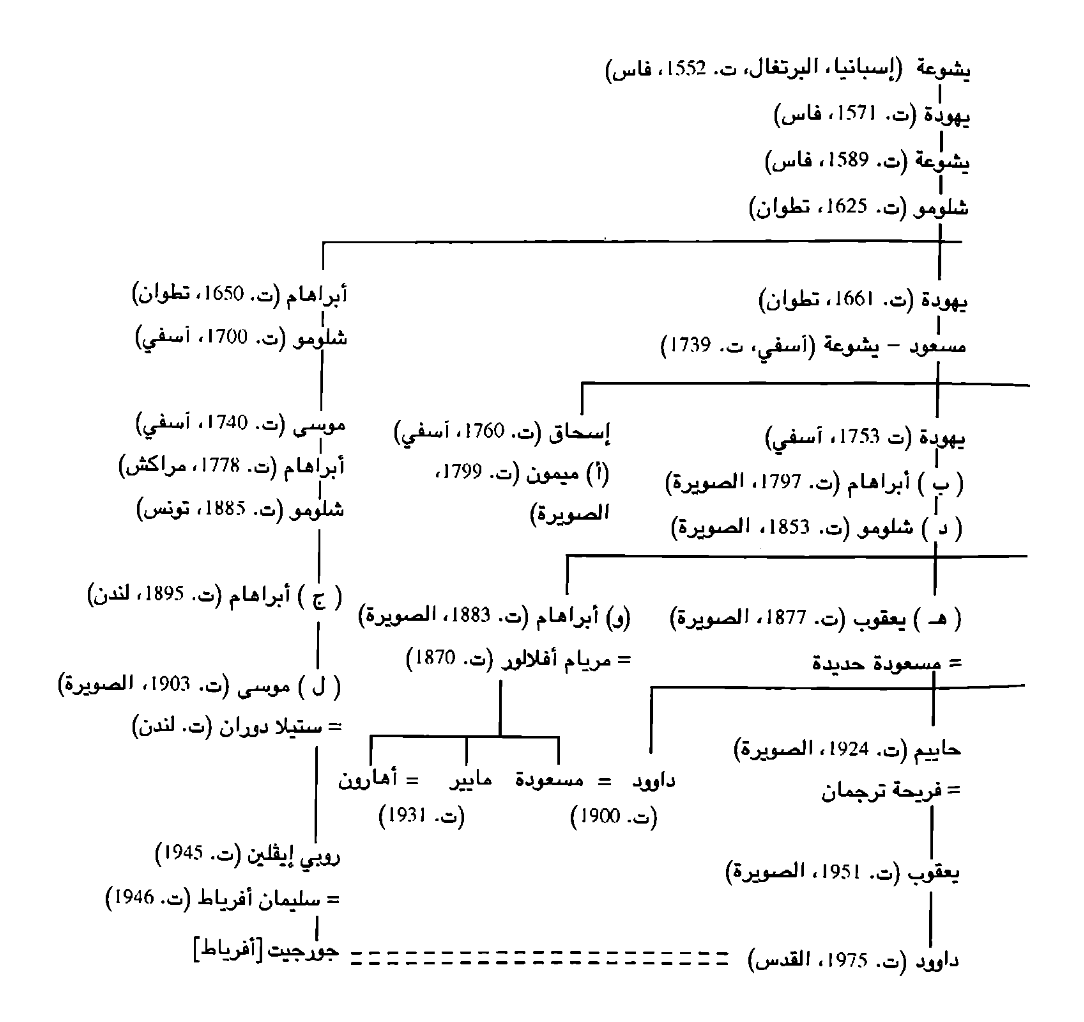
(27) بلغت قيمة الأموال التي خلفها ولشاير في حوزة شلومو قرقوز ما يأتي :

أموال ناضة	100,000
السلع المقومة	124,183
الأرباح	12,417، أي 10٪ من السلع
الديون	158,059
المجموع	394,659

وثائق آل قرقوز، 14 صفر 1263/1 فبراير 1847، ظهير موجه للحاج العربي الطريس، عامل الصويرة ؛ أما الظهير المتعلق بشلومو قرقوز، فانظر عنه : وثائق آل قرقوز، 18 جمادى الثانية 1263/23 يونيو 1846. وانظر أيضا :



الشكل 1 : شجرة نسب آل قرقوز، وقد نشرها كل من مييج وأبيطبول : Abitbol, Témoins et acteurs ؛ Miège, Doc., pp. 252-254. وأشكر سيدني قرقوز التي أمدتني بشجرة عائلية مُصححة. كما اعتمدت على معطيات إضافية مستمدة من مقبرة اليهود في الصويرة.



يشوعة (إسبانيا، البرتغال، ت. 1552، فاس)
يهودة (ت. 1571، فاس)
يشوعة (ت. 1589، فاس)
شلومو (ت. 1625، تطوان)
أبراهام (ت. 1650، تطوان)
شلومو (ت. 1700، أسفي)
موسى (ت. 1740، أسفي)
أبراهام (ت. 1778، مراكش)
شلومو (ت. 1885، تونس)
(ج) أبراهام (ت. 1895، لندن)
(ل) موسى (ت. 1903، الصويرة)
= ستيلا دوران (ت. لندن)
روبي إيفلين (ت. 1945)
= سليمان أفرياط (ت. 1946)
جورجيت [أفرياط]
يهودة (ت. 1661، تطوان)
مسعود – يشوعة (أسفي، ت. 1739)
إسحاق (ت. 1760، أسفي)
(أ) ميمون (ت. 1799، الصويرة)
يهودة (ت 1753، آسفي)
(ب) أبراهام (ت. 1797، الصويرة)
(د) شلومو (ت. 1853، الصويرة)
(و) أبراهام (ت. 1883، الصويرة)
= مريام أفلالور (ت. 1870)
أهارون = مايير مسعودة = داوود
(ت. 1931) (ت. 1900)
(هـ) يعقوب (ت. 1877، الصويرة)
= مسعودة حديدة
حاييم (ت. 1924، الصويرة)
= فريحة ترجمان
يعقوب (ت. 1951، الصويرة)
داوود (ت. 1975، القدس)

اللاحق. ولما توفي شلومو قرقوز في الصويرة سنة 1853، انتقل ابنه يعقوب إليها سنة 1857 ليستقر فيها بصفة دائمة، بعد أن ترك ابن عمه حاييم (ز) نائبا عنه في تسيير الأعمال التجارية في مراكش[28].

وكلما عُقدت بيعة جديدة لسلطان جديد أو عُين قائد جديد على مدينة الصويرة، تجدد ذلك الظهير السلطاني الذي يعيد إقرار أبراهام ويعقوب قرقوز تاجرين للسلطان. وبعد أن حل يعقوب قرقوز بالصويرة بمدة قصيرة، توصل الأخوان بظهير سلطاني يقرهما في مكانة والدهما. وأشاد نص الظهير بمكانتهما البارزة بين تجار الصويرة، بل أثنى عليها لسماهمتهما الفعالة في رفع مداخيل بيت المال وإثراء الخزينة[29]. كما أولى السلطان عناية كاملة في نص الظهير لحرص خُدامه العاملين في الصويرة على حماية مصالح التجار وامتيازاتهم. وكتب الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى ابن زاكور قائد الصويرة الجديد يوصيه بهما خيراً سنة 1858، فقال :

> فإن التاجر إبراهيم ويعقوب ولد أشلوم قرقوز يهوديانا وأبوهما كان يهودينا وهما من ثمار اليهود ونظيرهما فيهم في الثمارة قليل فراع لهما ذلك[30].

وبعد ذلك بسنة، توفي السلطان مولاي عبد الرحمن فخلفه ابن سيدي محمد على سدة الحكم. وجوابا عن رسالة تنم عن قلق الأخوين أبراهام ويعقوب على وضعيتهما، طمأن الوزير موسى بن أحمد ابني قرقوز وأكد لهما أن مكانتهما المعهودة محفوظة[31]. وبعد ذلك بثلاث سنوات، توصل الأخوان قرقوز بظهير جديد من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن[32]. وتجديد إقرار التجار في وضعيتهم تجاراً

Michel Abitbol, **Témoins et acteurs : Les Corcos et l'histoire du Maroc contemporain** (Jerusalem, 1980), p. 24.

وقد ادعى ولشاير أن أبراهام قرقوز في الصويرة كان مدينا له برصيد مالي قدره 2,150,582 أوقية (=13,441 ريال إصبنيوليا)، علاوة على أن قرقوز كان يحتفظ في حوزته بكميات كبيرة من بضائعه التي لم تصرف بعد في السوق. (F.O., 99/28، 26 مارس 1845، ولشاير إلى بيدويل (Bidwell) ؛ F.O., 174/49، 11 يوليوز 1848، كَريس (Grace) إلى دراموند هاي).

(28) وثائق آل قرقوز، 3 ربيع الأول 4/1270 دجنبر 1853، بوعشرين إلى يعقوب قرقوز.

(29) وثائق آل قرقوز، 7 رمضان 1/1273 ماي 1857. وقد ترجم أبي طبول (Abitbol, Témoins)الوثيقة إلى العبرية (p. 29) والفرنسية (p. 38).

(30) وثائق آل قرقوز، 11 ربيع الثاني 18/1275 نونبر 1858.

(31) وثائق آل قرقوز، 12 ربيع الثاني 12/1276 نونبر 1859.

(32) وثائق آل قرقوز، 18 جمادى الأولى 11/1279 نونبر 1862.

للسلطان لا يتحقق عند إعلان البيعة لسلطان جديد فحسب، بل يمكن أن يرثه أبناء التاجر السلطاني أيضا. ففي سنة 1883، تلقى مايير وهـارون بعد وفاة والدهما بستة أسابيع فقط ظهيرا يضمن لهما الإستفادة من الإمتيازات نفسها التي كان والدهما يتمتع بها في حياته(33).

وكانت المكانة البارزة التي آحتلّها الأخوان أبراهام ويعقوب قرقوز تُعزى ـ عموما ـ إلى دورهما في تزويد القصر بسلع الرفاهية والترف. إذ يتكرر الحديث في الرسائل الصادرة عن وزيري السلطان، بوعشرين وموسى بن أحمد، إلى الأخوين قرقوز عن طلبات تتعلق بجلب الصقلي والأثواب الرفيعة والأثاث الإنجليزي والشكولاتة. ويتلقى أمناء المراسي أحيانا أوامر سلطانية بألا يخضعوا مثل هذه المواد والسلع لأداء الرسوم الجمركية. وعلاوة على التجارة في الكماليات ووسائل الترف، تستورد دار آل قرقوز التجارية القماش أيضا لخياطة ملابس العسكر المقيم في الصويرة أو المنخرط في الحركات السلطانية(34).

وتتعزز هذه الصلات الوثيقة مع القصر وتحافظ عليها العلاقات الشخصية الموجودة بين أفراد آل قرقوز وأعضاء حاشية السلطان. فعندما توفي شلومو قرقوز في الصويرة سنة 1853، مثلا، تلقى ابنه يعقوب التعازي في مراكش من الوزير بوعشرين(35). وتجمع بين نخبة التجار اليهود ورجال المخزن مصالح مشتركة تتجاوز الحدود الدينية أحيانا. إذ كان الخدام المقربون من السلطان وأفراد حاشيته يأخذون بعين الإعتبار أعياد اليهود ومواسمهم ويهنئونهم في مناسبات الزواج، بل قد يهتمون بخصومات أسرهم فيتدخلون للمصالحة بينها(36).

وقدم آل قرقوز خدمات للقصر، فأسدوا النصائح السياسية بصفة غير رسمية، سواء في قضايا تسيير شؤون المخزن المحلية، أو في شأن تطورات الأوضاع السياسية في

(33) وثائق آل قرقوز، 1 محرم 2/1301 نونبر 1883. وكانت وفاة أبراهام قرقوز يوم 21 أيلول 5643 عبري/ 23 شتنبر 1883 كما هو مكتوب في المقبرة اليهودية بالصويرة.

(34) وثائق آل قرقوز، 11 رجب 23/1280 دجنبر 1863 ؛ وثائق آل قرقوز، 18 ذي الحجة 30/1274 يوليوز 1858 ؛ الخزانة الحسنية، الكناش 46، وتوجد فيه لائحة خاصة بالأقمشة التي زود بها قرقوز عساكر الصويرة مؤرخة في شعبان 1279/يناير ـ فبراير 1863.

(35) وثائق آل قرقوز، 3 ربيع الأول 4/1270 دجنبر 1853.

(36) Abitbol, **Témoins**, pp. 26-27. ويبدو أن بوعشرين قد اعترف بوجود خلاف بين أبراهام ويعقوب قرقوز الموجودين في الصويرة وحاييم المقيم في مراكش.

المناطقة النائية من جنوب غرب البلاد[37]. وكان آل قرقوز، بفضل علاقاتهم مع سلسلة من المخبرين وكبراء القبائل وشيوخها في مختلف أسواق الجنوب الغربي، على بينة من مجريات الأمور السياسية وتفاعلاتها على طول الطرق التجارية، لأن اشتعال نار الفتنة في البوادي لابد من أن يلحق الأذى بمصالح آل قرقوز وبمصالح المخزن في الوقت ذاته. ولذا شكل آل قرقوز مصدرا أساسيا لتزويد المخزن المركزي بأخبار دقيقة ومفصلة عن خصومات القبائل وصراعاتها في بوادي الجنوب الغربي عامة[38].

ومما لا شك فيه أن مثل هذه العلاقات الوثيقة مع القصر ساعدت الأخوين يعقوب وأبراهام قرقوز على تحقيق ثروة طائلة. إذ كانا من أكثر المستفيدين من سلفات المخزن، مما مكّنهما من الدخول في عمليات تجارية على نطاق واسع ومن تسديد واجبات جمركية مرتفعة للأمناء. وسُمح لأبراهام قرقوز، دون غيره من التجار، بالوفاء بالتزاماته المالية للمخزن على يد وكيله المقيم في مراكش[39]. وضمنت السلفات المالية الإضافية التي يقدمها السلطان بين الفينة والأخرى لآل قرقوز استمرار مثل هذه العلاقات بين الطرفين. إذ اعتمدت مؤسسة آل قرقوز التجارية على تلك السلفات حتى تواصل أعمالها التجارية وتقوى على تسديد الواجبات الجمركية، وتتمكن أيضا من تقديم سلفات لوكلائها في المناطق الداخلية لاقتناء المواد الموجهة للتصدير.

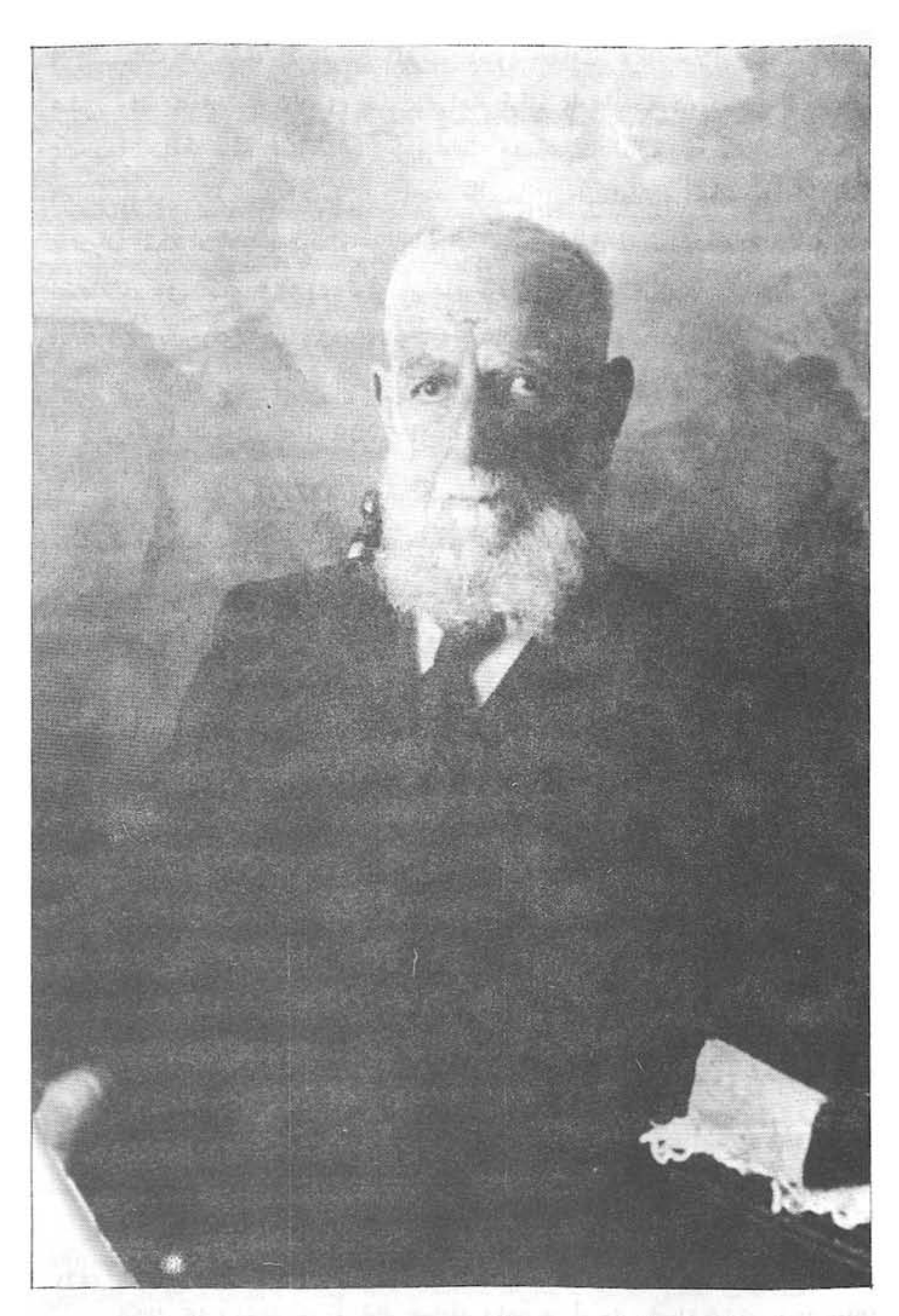
واقتضت مصلحة القصر مدَّ يد المساعدة لمؤسسة آل قرقوز كلما واجهتها بعض الصعوبات، وذلك لقوة العلاقة بين الإزدهار النسبي لمالية المخزن ونجاح الأعمال التجارية لآل قرقوز. ومع ذلك، قد يعجز المخزن عن تزويد آل قرقوز بحاجياتهم من المال حينما تسود الأزمة المالية. ففي أواخر دجنبر من سنة 1877، توفي يعقوب قرقوز فحل محله ابنه داوود (ط) مشاركاً في تسيير أعمال المؤسسة. غير أن الأحوال ساءت

---

(37) انظر، فيما يلي، صص. 261–262.

(38) من ذلك مثلاً أن أبراهام قرقوز نقل إلى المخزن المركزي أخبار الصراعات بين الكنتة وأولاد أبي السباع والركَيبات في الصحراء (وثائق آل قرقوز، 11 محرم 6/1282 يونيو 1865، بوعشرين إلى أبراهام قرقوز). وفي مناسبة أخرى، نقل إليه أخبار الصراع القائم بين الحسين أوهاشم ودحمان بيروك (وثائق آل قرقوز، 5 ربيع الأول 24/1288 يونيو 1871، موسى بن أحمد إلى أبراهام قرقوز).

(39) جاء في إحدى القوائم الحسابية المؤرخة في سنة 1865 أن أبراهام قرقوز يدين للمخزن بما قيمته 735,818 أوقية، فاحتل بذلك المرتبة الثالثة بين كبار المدينين (انظر الجدول 1). وفي سنة 1886 جاء في أحد الكنانيش أن أبراهام قرقوز سدد ما قيمته 120,000 أوقية للأمين أحمد بن شقرون في مراكش (الخزانة الحسنية، الكناش 295).



الصورة 3 : أبراهام قرقوز، عند حوالي 1880، Courtesy of Madame Georgette Corcos

في السنوات اللاحقة، إذ تعرض المغرب لأسوإ جفاف عرفه خلال القرن التاسع عشر. وفي مطلع سنة 1880، طلب أبراهام قرقوز وابن أخيه داوود من القصر أن يمنحهما سلفة مالية تساعدهما على تجاوز مصاعبهما المالية الكبيرة التي سبّبتها المجاعة. وحين رفع الوزير موسى بن أحمد طلبهما إلى السلطان، أجابه بعدم الموافقة فأخبرهما بقوله إن «هذا الوقت غير إبان السلف، ولذلك لم يساعد عليه مولانا أيده الله»[40]. وفي سنة 1883، توفي أبراهام قرقوز. فادعى ابنه ماير أن أكثر من 40,000 ريال (أي حوالي 8,000 جنيه إسترليني) من مخلفات أبراهام الهالك هي عبارة عن ديون معظمها غير محصل من أهل سوس وأيت باعمران وحاحا ؛ بينما لا يزال مديناً للمخزن بحوالي 19,000 ريال (أي بحوالي 3,000 جنيه إسترليني)[41].

وتثبت مثل هذه المبالغ المالية الكبيرة أن الأرباح والخسائر التي يمكن أن تحققها مؤسسة آل قرقوز قد تكون مرتفعة. وتثبت سجلات الرسوم الجمركية أن مؤسسة آل قرقوز كانت تتعامل في المنتوجات الرئيسة لتجارة الصويرة. وكانت مستورداتهم الأساسية هي المنسوجات القطنية (وخاصة منها الشيت بكل أنواعه) والشاي والسكر. غير أن الصادرات تبدو أكثر من الواردات، إذا استثنينا السلع التي تجلب للسلطان خصيصا والتي ربما لا تدرج ضمن كنانيش الرسوم الجمركية وقوائمها الحسابية. ومن المواد المصدرة زيت الزيتون وجلد الماعز واللوز والصمغ وريش النعام. ويظهر من كل هذا أن مؤسسة آل قرقوز التجارية قررت ألا تتخصص في سلعة بعينها، حتى تقلل من مخاطر الوقوع في الأزمة دفعة واحدة[42].

وكان أفراد آل قرقوز أيضا من أهم المتعاملين بنظام الِالتزام الذي يسمح لهم بشراء حق تحصيل الضرائب. وحين تنوزِل للتجار، بعد سنة 1860، عن جمع مكوس أبواب الصويرة وأسواقها، أصبح عكان قرقوز (ز) الذي يقيم في مراكش على رأس المتصرفين في تحصيل مكوس الصويرة. أما يشوعة وهو شقيق عكان قرقوز،

(40) وثائق آل قرقوز، 22 محرم 5/1297 يناير 1880.

(41) وتتضمن إحدى وثائق مجموعة آل قرقوز لائحة بأسماء المدينين حررت لتوجيهها للقنصلية الأمريكية. أيضا في الوثائق الأمريكية N.A., R.G. 48، 7 مارس 1888، ماير قرقوز إلى لويس (Lewis). وكان يطالب في 4 يونيو 1889 بما قيمته 50,000 ريال.

(42) التفاصيل مستقاة من واجبات الرسوم الجمركية التي كانت تؤديها هذه المؤسسة (الخزانة الحسنية، الكناش 46 ؛ الخزانة الحسنية، قوائم حسابية). وراجع عن أصحاب التجارة العامة: Miège, II, p. 545.

فقد أصبح يرأس طائفة يهود مراكش، بل تحول إلى أكبر يهود المغرب نفوذا على الإطلاق عند منعطف القرن. إذ قال عنه أحد أبرز الملاحظين الفرنسيين لأحوال المغرب إنه «بنكي حقيقي للبلاط السلطاني، عندما يقيم السلطان ومخزنه في مراكش»[43]. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، حل عكان بالصويرة وفي حوزته رأسمال ضخم منحه إياه السلطان على سبيل السلف، كما زوده بدار سكنية من الأملاك المخزنية[44]. ونعم بامتيازات سلطانية عديدة على مدى عقد من الزمن، وكان يشاع أن له تأثيراً عظيماً في قائد الصويرة بحكم علاقاته المتينة مع الوزير موسى بن أحمد. وقد حصل عكان قرقوز على تسهيلات لأداء واجباته الجمركية عن صادراته إلى الخارج ؛ وسُمح له بموجب ظهير سلطاني بحق شراء بعض الإحتكارات ؛ كما حصل على حق استغلال مكوس الأبواب مدة من الزمن. وكان مشهوراً عنه انعدام الضمير في تنفيذ أعماله التجارية، مما أرغم أبراهام قرقوز أحيانا على التخلي عن قريبه بل على الإنفصال عنه. ويبدو أن يعقوب قرقوز وصهره، دينار أوحنا، المشتركين في التعاقد على حق استغلال جمع مكوس الأبواب قد أسفا على اشتراكهما مع عكان قرقوز الذي كانت تنقصه اللباقة[45].

وكانت مثل هذه الإختلافات بين التجار استثناء أكثر منها قاعدة. وبصفة عامة، كانت مصالح أبراهام قرقوز وأخيه يعقوب منسجمة تماما مع مصالح بقية أعضاء نخبة التجار. إذ لم يتردد الأخوان في استعمال علاقاتهما للتوسط لغيرهما من التجار ؛ فحينما عمد المخزن إلى الزيادة في الأكرية سنة 1864، اشتكى الأخوان قرقوز إلى القصر واحتجا على الأضرار التي قد تلحق بتجار الصويرة من جراء تلك الزيادة. وحاولا في رسالة الإحتجاج نفسها أن يضمنا مساكن إضافية لأصدقائهما، نظرا لما عرفته المدينة من نقص في المحلات السكنية[46]. وكلما واجهت التجار الآخرين بعض الصعوبات، تدخل الأخوان قرقوز لصالحهم ؛ فحينما عجز موسى أفلالو سنة 1875

---

(43) Eugène Aubin, **Morocco of Today** (London, 1906), p. 297. وانظر عن يشوعة قرقوز:
José Benech, **Essai d'explication d'un mellah** (Kaiserslauten, n.d.), pp. 41, 256-265.

(44) F.O., 174/72، 1 شتنبر 1864، إلتون (Elton) إلى دراموند هاي.

(45) F.O., 174/85، 1 ماي 1874 وF.O., 631/5، 21 ماي 1874، بومبي إلى دراموند هاي. (وكان هذا النائب القنصلي الفرنسي – بومبي – نائبا قنصليا مؤقتا لبريطانيا) ؛ N.A., R.G. 84، 30 مارس 1874.

(46) وثائق آل قرقوز، 7 ذي القعدة 14/1280 أبريل 1864، بوعشرين إلى أبراهام قرقوز.

عن أداء أكرية الأملاك المخزنية التي كان يتصرف فيها، استطاع أبراهام قرقوز أن يحصل له على مهلة تُمكنه من التغلب على مصاعبه المالية وتُيسر له تسديد ديونه(47). وبالعكس، أرسلت حاشية السلطان تجاراً مسلمين إلى الصويرة في مناسبات عديدة، تطلب المساعدة من قرقوز لممارسة أعمالهم التجارية في المدينة(48).

وبناء عليه، فقد كان آل قرقوز أسرة تجارية يهودية قوية النفوذ ونموذجا بارزا لتجار السلطان في الصويرة. ويعود الفضل الكبير في تحقيق آل قرقوز لنفوذهم وثرائهم إلى ما حباهم به السلطان من امتيازات. إذ أصبحت لهم بذلك القدرة على استغلال وضعيتهم المتميزة لمضاعفة أرباحهم بطرق مختلفة، ولا سيما بالإستثمار في العقارات. وكان أبراهام قرقوز من كبار المستفيدين من الأملاك المخزنية في الصويرة. وكان يؤدي في ستينيات القرن التاسع عشر إيجاراً عن سكناه المخزنية الموجودة في القصبة القديمة يفوق ما كان يؤديه أي متصرف آخر (انظر الجدول 9). وتحدد أكرية الدور المخزنية تبعاً لقيمة البناية زمن تشييدها. ويوحي هذا بأن أبراهام قرقوز كان يقيم في إحدى كبريات الدور بالقياس إلى غيره ممن يقيم معه آنذاك في القصبة. فإلى جانب سكناه الرئيسة، اكترى أبراهام قرقوز ست دور أخرى في القصبة وستة حوانيت، وطاحونة وفرانا، ثم محلين سكنيين آخرين في المدينة(49). وتحتاج هذه الممتلكات المخزنية إلى أن تصلحها سلطات المدينة بين الفينة والأخرى بمصاريف مرتفعة. وتكررت حالات اعتراض الأمناء على مباشرة الترميمات والإصلاحات، نظرا لارتفاع تكاليفها ؛ فحين طالب أبراهام قرقوز سنة 1872 بتجديد بناء سقف فاسد لإحدى دور المخزن التي كان يتصرف فيها، بدت مصاريف الإصلاح لممثلي المخزن المحلي مرتفعة جداً ورفض كبير أمناء الصويرة محمد القباج الإستجابة لطلب أبراهام قرقوز مشيرا إلى أنه «كثير من بيده ديار المخزن يطلبون الإصلاح»(50). غير أن هذا الرفض لم يثن أبراهام عن عزمه، فتخطى موظفي المخزن في الصويرة، وأبلغ القصر طلباته مباشرة مستفيدا في

(47) وثائق آل قرقوز، 22 شوال 21/1282 نونبر 1875، 18 محرم 14/1293 فبراير 1876، موسى بن أحمد إلى أبراهام قرقوز.

(48) من ذلك مثلا أن موسى بن أحمد كتب إلى أبراهام قرقوز يطلب منه الأخذ بيد ابن أخيه الفقيه السيد عيسى وإرشاده في أمور التجارة (وثائق آل قرقوز، 13 محرم 4/1288 أبريل 1871).

(49) الخزانة الحسنية، الكناش295، 12 ذو القعدة 23/1288 يناير 1872، العربي بن القباج إلى بنيس.

(50) (م.و.م)، الصويرة 2، 12 ذي القعدة 23/1288 يناير 1872، العربي بن القباج إلى بنيس.

ذلك من تحالفاته وعلاقاته القوية. وبعد بضع سنين، توسط له موسى بن أحمد، فأمر السلطان أمناءه بإصلاح الدار نزولا عند رغبة أبراهام قرقوز[51]. ومن الواضح أن حصول قرقوز على حق التصرف في الأملاك المخزنية هو نوع من الإستثمار : إذ بعد تمكنه من شراء المفتاح بمبلغ مالي معين، والشروع في أداء أكرية منخفضة للمخزن، يمكنه التعاقد مع طرف ثالث على كراء البناية نفسها بتحقيق نسبة هامة من الأرباح. وأمام النمو الذي شهدته ساكنة الصويرة، أصبحت المحلات السكنية نادرة، ففسح المجال للمتصرفين في الأملاك المخزنية كي يحققوا مزيداً من الأرباح بإعادة كراء الدور أو بعض غرفها بأكرية مرتفعة[52].

ونمّى أبراهام قرقوز ثرواته بالرفع من عدد أملاكه الخاصة. إذ كانت في ملكيته ست دور في الصويرة سنة 1861، فضلًا عن أراض كثيرة في عبدة[53]. وقد حصل شلومو وورثته من بعده، في ما بين سنتي 1845 و1861، على ثلاث عشرة داراً ومحلّا سكنيّاً في الصويرة، كما وجدت في حوزتهم أربع دور على سبيل الرهن، زيادة على ممتلكات أخرى تملكها الأسرة في مراكش[54]. واشترى آل قرقوز مزيدا من الأملاك بعد سنة 1861، وإن كنا لا نتوفر على تفاصيل دقيقة عنها[55]. واستفاد قرقوز أيضا من ريع عقارات لم تكن ملكا حقيقيا له، وذلك بواسطة نمط من عقود الملكية لا يبرمه إلا اليهود فيما بينهم، ويسمى بالعبرية «مَشْكَنْتَة». وفي هذا النَّمط من الإتفاقية يَمنَحُ المستفيد مبلغاً ماليّاً عن ملكية ما ليحتفظ به المالك الأصلي على سبيل الرهن أو الإنتفاع إلى أن يؤدَّى له دَيْنُه، وهذا النمط يوازي اتفاقية الرهن عند المسلمين. ولا يستطيع الشرع الإسلامي ولا المخزن التدخل في شأن مثل هذه العقود.

(51) وثائق آل قرقوز، 24 شعبان 1291/6 أكتوبر 1874، موسى بن أحمد إلى أبراهام قرقوز.

(52) Halewi, (1981), 31. Cf, Miège, III, pp. 27-31, IV. p. 408.

(53) Miège, III, p. 31.

(54) حُضرت شهادات عدلية بالعبرية المستعربة لعرضها على أنظار هيئة القضاء القنصلي في شأن النزاع على ملك خلفه شلومو قرقوز. وفي محضر الجلسة ذِكْر لأملاك قرقوز (N.A., R.G. 84، الصويرة، 3 غشت 1882).

(55) تتضمن مجموعة وثائق آل قرقوز شهادتين بانتقال الملكية، أولاهما عن دار سكنية وثانية عن فندق خلال هذه الفترة (وثائق آل قرقوز، 15 ذي القعدة 1285/27 فبراير 1869 ؛ وثائق آل قرقوز، 13 شوال 1282/1 مارس 1866). وتقدم أحفاد المالكين الأصليين بطعن في صحة امتلاك آل قرقوز للملك المذكور، وادعوا أنه كان مرهونا فقط (N.A., R.G. 84، الصويرة، 29 غشت 1893 و25 شتنبر 1893، بروم (Broom) إلى ماثيوز (Mathews)).

ومن ذلك، مثلًا، أن أبراهام قرقوز منح حاييم بن شمتوب بن عطار مائة مثقال مقابل رهن دار سكنية في الملاح. ولا يمكن الطرف الأول أن يؤجر العقار المذكور لطرف ثالث ولا أن يبيعه ولا أن يُحدث تغييراً في بنائه بأي شكل من الأشكال، إلى أن يتمكن الطرف الثاني من تسديد دينه واسترجاع ملكيته الكاملة لعقاره. وكانت الغاية من سن أحبار اليهود وحزاناتهم مثل هذه التشريعات هي حماية المدينين من تجاوزات المضاربين[56].

وأتاح تنامي الوجود الأجنبي في الصويرة لأبراهام قرقوز فرصاً أخرى لتدعيم مكانته، إذ عُيِّن نائباً قنصليّاً للولايات المتحدة الأمريكية في الصويرة. وكانت المصالح الأمريكية في المغرب محدودة بالفعل؛ ولهذا بالذات، رضيت الحكومة الأمريكية بإسناد أمر رعاية مصالحها إلى وسيط له مكانته القوية، وذلك ما أكده أبراهام قرقوز للقنصل العام الأمريكي في طنجة حين قال: «إن مؤسستنا التجارية تنعم بما حصلت عليه من امتيازات خاصة وحماية استثنائية من سلطان هذه الإمبراطورية ومن هذا المخزن المحلي أيضاً»[57]. واستفاد أبراهام قرقوز من منصبه القنصلي استفادة قصوى، إذ أصبح بوسعه منح الحماية الأجنبية لوكلائه وسماسرته في المناطق الداخلية من البلاد[58]. إن الحقوق القانونية والحصانة التي أصبح يتمتع بها أبراهام قرقوز بحكم تمثيله لقنصلية الولايات المتحدة الأمريكية في الصويرة قد وضعت رهن إشارته نفوذا سياسيا كبيرا استغله للقيام بدور الوساطة وبوظيفة التحكيم ليس في أوساط الطائفة اليهودية فحسب، بل بين المسلمين وقواد القبائل أيضا.

ومارس أبراهام قرقوز تأثيراً قويّاً على الطائفة اليهودية أيضا؛ إذ صار شخصاً لا غنى عنه للمنظمات اليهودية الدولية. وهو موقع زاد في الرفع من قدره في أوساط الطائفة اليهودية. وقد ساعد على تسهيل مهمة مونتفيوري (Montefiore) في مراكش

---

(56) وثائق آل قرقوز، 1 شبيت 5608 عبري/6 يناير 1848، وثقها ووقعها الحزان أبراهام بن يعقوب بن عطار، والحزان يهودة [...]، ثم الحزان شلومو أبيقصيص. وفيما يخص مؤسسة المشكنتة، انظر: Zafrani, **Les Juifs**, pp. 179-180.

(57) N.A., R.G. 84، الصويرة، 1 مارس 1863، أبراهام قرقوز إلى ماك ماث (Mc Math).

(58) في سنة 1864، منح أبراهام قرقوز حمايته لاثنين من أبيقصيص في سوس. وحاول التاجر الإنجليزي دافيد بيري (David Perry) أن يمنح امتيازاً مماثلا، ولكنه عجز عن ذلك بعد اعتراض النائب القنصلي البريطاني (F.O., 631/3، 9 مارس 1864، إلتون إلى دراموند هاي).

سنة 1863–1864[59]، فكان في طليعة العاملين على تحقيق إصلاحات الطائفة اليهودية التي انطلقت بمبادرة من المنظمات اليهودية الأجنبية. إذ بسطت الرابطة الإسرائيلية العالمية (Alliance Israélite Universelle)، والجمعية الإنكَليزية اليهودية (Anglo-Jewish Association) نفوذها بواسطة الأقلية الحاكمة الثرية في القصبة. وكانت الرابطة الإسرائيلية العالمية تعتبر أبراهام قرقوز «أغنى أفراد الطائفة وأكثرهم نفوذاً»، لأنه ذو أفكار «ليبرالية» و«تقدمية»[60]. وكلما تنامى النفوذ الأجنبي في المغرب، أصبحت مثل هذه الأفكار «المتطورة» مطلباً من مطالب أولئك الزعماء اليهود المحليين الذين كانوا يأملون أن يظلوا في طليعة تلك الطائفة.

لقد احتل أبراهام قرقوز مكانة جعلته شخصية بارزة لا يمكن أن يستغني عنها أطراف عديدون. إذ أصبح وسيطا أساسيا وفعالا على عدة مستويات : فهو الوسيط بين القصر السلطاني وأوربا، وبين الشركات الأجنبية والزعامات القبلية في الجنوب، وبين المنظمات اليهودية الأوربية وطائفة اليهود المحلية وممثلي المخزن المحليين. وربما كان نفوذ أبراهام قرقوز فريدا من نوعه فعلا، كما لاحظ مدير الرابطة الإسرائيلية العالمية. غير أن هناك شخصا آخر كان يحظى بمكانة قوية في حياة الطائفة اليهودية في الصويرة، ألا وهو يوسف المليح.

المليح والأقلية اليهودية الحاكمة

ترك أفراد آل المليح بصمات واضحة في حياة طائفة اليهود في الصويرة لمدة تجاوزت الثمانين سنة. وكما هو الحال مع آل قرقوز، فإن علاقات آل المليح المتعددة جعلتهم يتبوؤون أيضا مكانة خاصة لها أهميتها. وزاد في الرفع من مكانتهم أنهم كانوا حزانات وديانات للطائفة اليهودية. غير أن قيام آل المليح بوظائف دينية كديانات وحزانات لم يمنعهم من مباشرة النشاط التجاري. إذ لم تكن ممارسة الوظائف الدينية مصدرا هاما للكسب في المغرب البتة. ونادرا ما كانت الأنشطة الحقيقية التي يقوم بها آل المليح داخل طائفتهم اليهودية محددة تحديدا دقيقا. وعليه كانت مكانة آل المليح،

(59) تحتوي مجموعة وثائق آل قرقوز على رسائل وجهها موزيس مونتفيوري لأبراهام قرقوز محررة بالعبرية. وقد رافق قرقوز مونتفيوري إلى مراكش :

L. Loewe (ed.), **Diaries of Sir Moses and Lady Montefiore** (London, 1890), vol II, p. 152.

(60) A.I.U., Maroc XXXIV E 601، 15 نونبر 1866، هيرمان كوهن (Hermann Cohen).

روّادِ الطائفة اليهودية، متجذرة في الهيبة اللدنية لشخصيتهم. وتضفي وظائفهم الدينية وأنشطتهم التجارية المشروعية على سلطتهم. وكان الإهتمام بأمور الدين والتقوى وبشؤون التجارة أمرين لا ينفصلان عند آل المليح. وقد احتفظوا بمكانة لم يقو أحد على تحديها أو على الإعتراض عليها حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر[61].

ينحدر الفرعان الرئيسان لآل المليح، واللذان كانا في صميم الحياة التجارية والطائفية لمدينة الصويرة، من هارون وعيوش (انظر الشكل رقم 2)[62]. وكان يوسف بن عيوش المليح الرباطي، أحد أبرز الدَّيَّانين والأحبار العلماء في مغرب القرن التاسع عشر. وهو معروف بتأليفه لكتاب في الأجوبة (She'ilot u-teshubot), Toqfo shel Yosef) جمع فيه الفتاوي الشرعية حول قضايا وأسئلة دينية عديدة[63]. أما ولده عمران الذي ولد في الرباط وعاش مدة في جبل طارق ولشبونة، فقد أقام في الصويرة حوالي سنة 1820 وحصل فيها على دار كبيرة من أملاك المخزن في القصبة[64]. ويبدو أنه وصل إلى الصويرة مع المجموعة الجديدة من التجار اليهود في إطار محاولة إحياء المبادلات خلال عشرينيات القرن التاسع عشر[65]. واستطاع عمران أن يحفظ لنفسه – على مدى عقود من الزمن – مكانة ربما لم يُضاهِهِ فيها سوى ابن عمه يوسف بن هارون الذي صار على رأس هيئة التجار ابتداء من ثلاثينيات القرن

---

(61) راجع عن الأحبار والديانات في المغرب:

Shlomo Deshen, **Sibur we-yehidim be-Marroqo : sidrei hebra be-qehillot ha-yehudiyyot be-me'ot ha-18-19** (Tel Aviv, 1983), pp. 61-65.

أما التحدي لسلطة آل المليح، فانظر في شأنه :

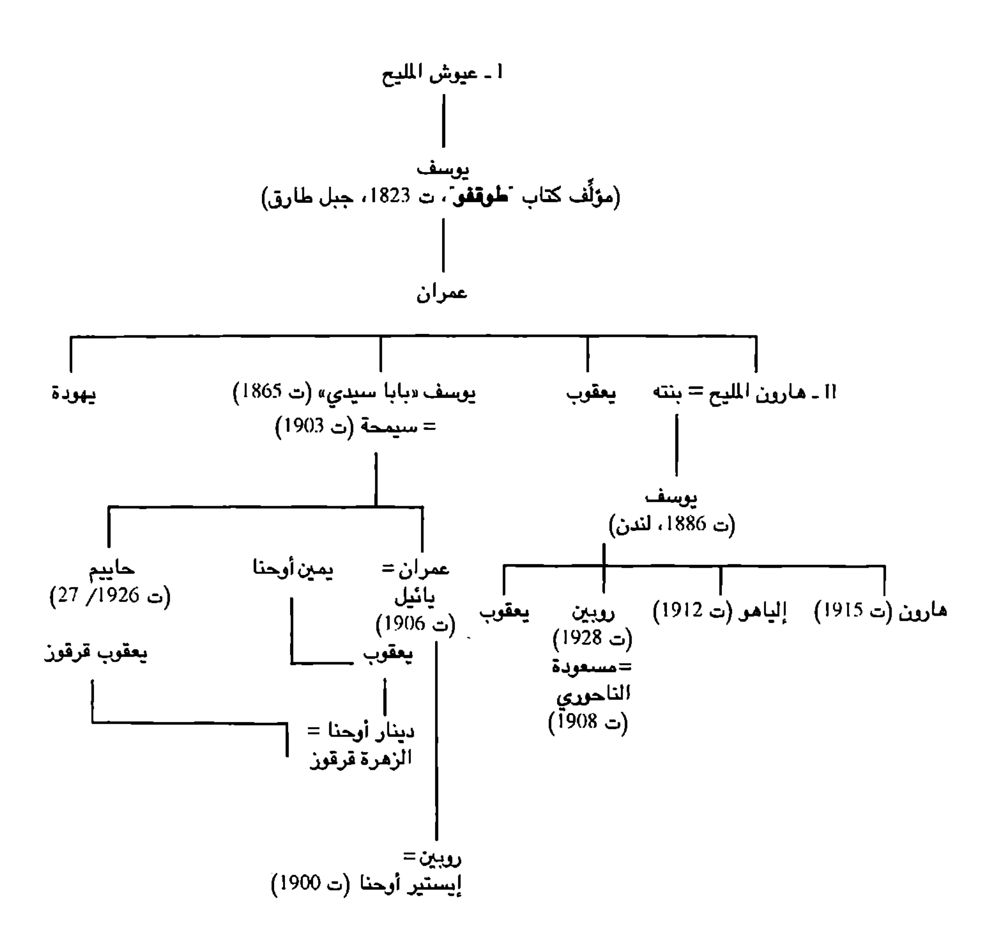
Daniel Schroeter, «Anglo-Jewery and Essaouira (Mogador), 1860-1900 : The Social Implications of Philanthropy», **Transactions of the Jewish Historical Society of England**, 28 (1984), pp. 75-80.

(62) كانت هناك أيضا عدة فروع أخرى من هذه العائلة، وكانت متميزة في الحياة الثقافية لمدينة الصويرة تميزا واضحا (انظر : Abraham Laredo, **Les noms des Juifs du Maroc** (Madrid, 1978), pp. 289-292).

(63) توفي يوسف المليح في جبل طارق سنة 1823. ونُشر جزءان من كتابه بعد وفاته في سنتي 1823 و1825 في ليفورنو بإيطاليا (انظر : Zafrani, **Les Juifs**, pp. 33-35).

(64) Corcos, **Studies**, p. 123.

(65) كتب التاجر والنائب القنصلي البريطاني ولشاير (Willshire) عن التزايد الذي سجله عدد التجار اليهود في الصويرة وعن انصراف المسيحيين منها. والمليح من التجار الذين ورد ذكرهم في تلك الفترة. F.O., 174/28، 9 دجنبر 1824، ولشاير إلى دوكَلاس (Douglas).



الشكل 2 : فرعان من أسرة المليح : تبين هذه الشجرة فرعين من آل المليح وبينهما بعض علاقات المصاهرة. وقد ارتكزنا في وضعها على بحث في المقبرة، وعلى كتابين (Keutuba) للأسرة، فضلا عن الوفيات المذكورة في السجّلات.

التاسع عشر، واستمر على ذلك سنوات عديدة أخرى[66]. وبعد الصدام العسكري بين المغرب وفرنسا سنة 1844، حصل عمران المليح على امتيازات خاصة من السلطان مولاي عبد الرحمن ؛ فتلقى سُلفات مالية ضخمة، وسُمح له بتخفيضات كبيرة للرسوم الجمركية. وتجدر الإشارة إلى أن قرقوز سارع إلى اغتنام تلك الفرصة ليحصل هو أيضاً على امتياز جمركي مماثل[67]. واستطاع عمران المليح بتنسيق مع مراسله م. س. بن سوسان وشركاه في لندن (M. S. Bensusan & Co.) أن يتحكما في المبادلات التجارية بين المغرب وبريطانيا. وقد حل محلّه وقد احتل المكانة نفسها ابنه يوسف في أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر، لكنه عززها بأن عُيِّن في منصب النائب القنصلي للنامسا (النبريال).

وفي سنة 1860، دخل يوسف بن عمران المليح في دوامة الصعوبات المالية. ومع ذلك، حافظ على هيبة النائب القنصلي الذي يقيم في دار كبيرة من الأملاك المخزنية بالقصبة. وفي سنة 1861، أصبحت داره محط اهتمام التجار البريطانيين وأطماعهم بدعوى أنه لم يبق له شأن يذكر في حقل التجارة[68]. والحقيقة أن تلك الإدعاءات كانت على قدر كبير من المبالغة، لأنه كان لا يزال من كبار المشتغلين في التصدير والإستيراد عبر مرسى الصويرة (انظر الجدول 3). وبالرغم من ذلك، بدا جليا أنه أصبح يتخبط في الديون المتراكمة عليه سواء في تعاملاته مع المخزن أو في تعاملاته مع المقرضين الأجانب. وقد بيع حوالي ثمانية عشر عقارا كان يوسف بن عمران المليح يملكها في الملاح، فقدرت قيمتها بـ39,840 ريال وحازها منه المخزن سنة 1864، ربما تفاديا لانتقال ملكيتها إلى المقرضين الأجانب وتصفيةً لبعض ما كان عليه من ديون للسلطان[69]. وفي سنة 1865، لم يبق من الميراث الذي أوصى به يوسف بن عمران المليح إلا القليل مع ديون ثقيلة للسلطان والتجار البريطانيين، أمثال أبراهام بيطون[70]. وتوفي يوسف بن عمران المليح المعروف بلقبه التبجيلي «بابا

(66) ورد ذكر يوسف المليح رئيساً لهيئة التجار في المدينة (F.O., 631/1، 27 ماي 1831، مذكرات النائب القنصلي البريطاني شايي (Chaillet)).

(67) F.O., 174/49، 11 يوليوز 1848، كَريس إلى دراموند هاي.

(68) F.O., 830/2، 21 فبراير 1861، إلتون إلى دراموند هاي.

(69) (م.و.م)، الصويرة 1، 29 صفر 1281/ 3غشت 1864 (قوّمت الممتلكات وحررت في شأنها رسوم عدلية موثقة).

(70) كان يوسف المليح أكثر مدينيةً للسلطان من كل التجار في هذه الفترة (انظر الجدول 1).

سيدي» سنة 1865 عن ديون للسلطان بلغت 20,000 ريال من حساب «الدين الجديد»، فحوَّل المخزن مسؤولية تسديدها إلى أخيه يهودة. وعلاوة على ذلك، صادر الأمناء جزءاً من السلع التي أودعها يوسف المليح لدى موسى يولي، كما صودرت جميع ممتلكاته. وكتب أبراهام قرقوز إلى القصر السلطاني ليشير إلى صداقته الخاصة مع عمران، وليلتمس ليهودة، أخي يوسف الأصغر، العون للنهوض من جديد[71]. أما التجار البريطانيون الذين كان يهمهم استخلاص ديونهم، فكانت لديهم فكرة أخرى يمكن اختصارها فيما يأتي : «إذا كان السلطان قد قرر ألا يقوم بأكثر من ذلك تجاه آل المليح وأن يكتفي بما يمكنه الحصول عليه من حطام مؤسستهم التجارية، فإن الوقت قد حان أيضا للتحرك لفائدة بيطون»[72].

وكان تلميذ يوسف بن عيوش المليح هو يوسف بن هارون المنتمي إلى الفرع الآخر من أسرة المليح. وقد عزَّز جمعه بين عدة امتيازات، بصفته رئيساً لهيئة التجار، وديّاناً، ووكيلًا قنصليّاً للإمبراطورية النمساوية الهنغارية، ومحميّاً إيطاليّاً ؛ عزز ذلك كلّه وضعه المتمثل في زعامة الطائفة اليهودية[73]. وكانت مبادلاته التجارية مع أوربا كبيرة، كما احتل الصدارة في استغلال أكبر عدد من الأملاك المخزنية. إذ قيل إنه كان يتصرف في مسكن «من أكبر مساكن المدينة وأحسنها إلى حد بعيد»[74]. ويبدو أنه تصرف في الدور التي كانت في حوزة آل كَدالة، أكثر الأسر التجارية اليهودية أهمية أيام

(71) الخزانة الحسنية، 20 جمادى الأولى 11/1282 أكتوبر 1865، عبد الواحد أقصبي وعمر بن عمرو الأوسي إلى بنيس؛ F.O., 631/3، 10 مارس 1866، كارستنسن (Carstensen) إلى دراموند هاي ؛ وثائق آل قرقوز، 23 شعبان 11/1282 يناير 1866، بوعشرين إلى أبراهام قرقوز.

(72) F.O., 631/3، 13 مارس 1855، كارستنسن إلى وايت.

(73) كان يشار دائماً إلى اسم يوسف المليح في المصادر الأجنبية إما رائدا للطائفة اليهودية في الصويرة وإما حزانا كبيراً لها. وظلت زعامة يوسف المليح للطائفة اليهودية وممارسته لمهامه الديانية غير رسمية إلى حد كبير حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، حين تم الرضوخ للضغوط التي مارستها المنظمات اليهودية الأجنبية فأقِرَّ ما يسمى الـ«معمد» (ma'amad) ربما اقتداء في ذلك بنموذج إنجليزي يهودي (انظر : D. Schroeter, «Anglo-Jewery», pp. 74-75). وعلى الرغم من أن المليح كان يبدو متوفراً على مؤهلات الدّيّان، فإنه ليس هناك ما يثبت أنه مارس وظائف في «بيت الدِّين»، الذي كان محكمة ربَّانيَّة تتألف من ثلاثة ديَّانين، ويتخذ أبراهام بن عطار قراراتها الرئيسة.

(74) F.O., 830/2، 20 يونيو 1860، إلتون إلى دراموند هاي. كان المليح يؤدي عن الدار التي يقيم فيها كراء شهرياً قيمته 702 أوقية، بينما كان أبراهام قرقوز يؤدي 494 أوقية (الخزانة الحسنية، الكناش 93، 1878/1296 ـ 1879).

السلطان سيدي محمد بن عبد الله[75]. وعلاوة على ذلك، حصل يوسف بن هارون بعد وفاة ابن عمه يوسف بن عمران على الدار التي كانت تحت تصرفه في القصبة، وتوجد بداخلها بيعة كان قد بناها عمران في حوالي سنة 1830[76]. وبالإضافة إلى ذلك، تمتع يوسف المليح بحقوق المنفعة من عدة دور سكنية في الملاح. وأصبح يضع يده على أكبر دار من أملاك المخزن في الملاح كانت في الأصل تحت تصرف يوسف بن عمران المليح[77]. ويمكن التأكيد أن غرفها الست عشرة قد أعيد كراؤها ثانية لطرف ثالث، لأن يوسف المليح كان يقيم في القصبة. ومما لا شك فيه أن المليح ـ شأنه في ذلك شأن أبراهام قرقوز ـ كان يستفيد من ممتلكات أخرى بموجب حق الإنتفاع أو الرهن. وربما كان هناك ما يبرر قولنا بأن يوسف بن هارون المليح كان يستخلص أرباحا كثيرة من الأملاك التي توجد تحت تصرفه في المدينة ربما بالقدر الذي كان يستفيده أي واحد من بقية تجار القصبة في القرن التاسع عشر[78].

وفي أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر وثمانينياته، تولى روبين، نجلُ يوسف المليح، مسؤولية السهر على تسيير أعمال والده على نحو متزايد، لأن روبين هذا قضى فترات زمنية طويلة خارج المغرب. فحين سُمح ليوسف بالسفر إلى الخارج سنة 1876، مثلًا، لتسوية حساباته مع أحد عملائه هناك، وللوفاء بالتزاماته المالية مع المخزن، ترك ابنه روبين نائبا عنه في كل أشغاله[79]. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، أصبح روبين من المساهمين الرئيسيين في التصدير والإستيراد عبر مرسى الصويرة. ولما توفي يوسف المليح في لندن سنة 1886، تولى روبين ـ أكبر أبنائه الأربعة ـ مسؤولية تسديد ديون المخزن التي كانت في ذمة والده[80]. كما حل محلّ والده في مقام الحزان الكبير وفي منصب النائب القنصلي للإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية.

---

(75) وذلك لاحتجاج ورثة آل كَدالة على وضعها تحت تصرف يوسف المليح (F.O., 631/4، 30 أبريل 1869، كارستنسن إلى حاييم كَدالة).

(76) F.O., 631/3، 24 يونيو 1868، كارستنسن إلى دراموند هاي ؛ وثائق آل قرقوز، مذكرات ماير قرقوز. وكانت هذه الدار لا تزال تحت تصرف حفدة عمران، وأنا قيد إنجاز هذا البحث في الصويرة.

(77) ورد ذكرها في قوائم بالخزانة الحسنية (الكناش، 92، 1296/1878– 1879).

(78) سادت الملاح في العقد الأخير من القرن التاسع عشر موجة آستياء من مِلْكية الأقلية الحاكمة. انظر :
D. Schroeter, «Anglo-Jewery», pp. 78-79.

(79) مُنح المليح أجلا مدتُه ثلاثة أشهر إضافية لتسديد واجباته الجمركية (الخزانة الحسنية، 8 رمضان 1293/27 شتنبر 1876، السلطان إلى أمناء الصويرة).

(80) A.J., 95/add 5، 19 يناير 1886 ؛ (م.و.م)، الصويرة 4، 26 ربيع الثاني 1303/1 فبراير 1886.

وعلى الرغم مما تميزت به أعمال آل المليح التجارية من عدم الاستقرار في بعض الأحيان، فقد ظلوا على رأس الطائفة اليهودية في الصويرة سنوات كثيرة. وأتاح فتح فروع للمؤسسات الخيرية والإحسانية الأجنبية، لفائدة اليهود في الصويرة، فرصة أخرى للرواد اليهود المغاربة لأداء أدوار أخرى، إذ كانت ليوسف المليح، ولابنه روبين من بعده، هيمنة على كل الجمعيات الخيرية والإحسانية التي أنشئت بإيعاز من يهود أوربا. واعتمدت الرابطة الإسرائيلية العالمية والجمعية الإنجليزية اليهودية على المساندة المالية والمعنوية للأقلية اليهودية المتحكمة في جميع الأنشطة الخاصة بالطائفة اليهودية. وكان يوسف وروبين المليح حذِرَيْن من المنظمات اليهودية الأوربية، مثل الرابطة الإسرائيلية العالمية التي بدأت تهدد المكانة الريادية التي حافظت عليها الأسرة مدة طويلة، والتي لم ينازعهم فيها أحد حتى ذلك الحين. وفي الوقت نفسه، لم يكن بوسعهما البقاء بمعزل عن التعامل مع عنصر قوي كفيل بأن يوفر لطائفة اليهود دِرْعاً واقياً جديداً. وكتب بوميي (Beaumier)، أقوى نَاصِرٍ للرابطة الإسرائيلية العالمية في الصويرة، ليقول لمسؤوليها في باريز سنة 1867، إن المليح بحكم أسفاره إلى أوربا لا يمكنه إلا أن يعترف بأفضال الرابطة. وبعد أن أصبح بوميي أكثر تحررا من أوهامه السابقة، كتب في سنة 1873 أنه يرى في شخص يوسف المليح، مقارنة مع أبراهام أفرياط، رجلا «أنانيا ومتعجرفا يفتقد كل مشاعر الود والنية الحسنة»(81).

وعلى الرغم من الدعم الغامض لزعماء يهود الصويرة، فإن مؤسسة البرّ والإحسان الأجنبية ظلت قائمة هناك. ولم تكن الطائفة اليهودية مستعدة بنيويّاً لحصر هذه المؤسسة الخيرية في اتجاه معين. ولذلك، طرأت تطورات مؤسسية مهمة : إذ تكونت لجنة آتحادية، فبرزت جمعيات خيرية (حِبْرا، وجمعها : حِبْرُوت) شتى، وتشكلت آتحادية «معمد» كان هاجعا، وأعيد تنظيم الجهاز المالي للطائفة اليهودية(82). وقد أشرف على كل هذه المبادرات يوسف المليح، ثم ابنه روبين من بعده.

(81) A.I.U., France VIII D 42، 24 دجنبر 1867، 20 أكتوبر 1873 ؛ انظر أيضا :
M. Laskier, **The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities of Morocco, 1862-1962** (Albany, N.Y., 1983), pp. 62-63.

(82) أتساءل إلى أي حد كان «التنظيم المفرط» («hyperorganization»)، الذي وصفه كَيرتز، من التطورات التي شهدها مغرب القرن التاسع عشر نتيجة للمؤثرات الأجنبية.
«Suq : the Bazaar Economy in Sefrou», in Clifford Geertz, Hildred Geertz, and Lawrence Rosen, **Meaning and Order in Moroccan Society** (Cambridge, 1979), pp. 165-168.

آل أفرياط، الرأسماليون الأوائل

بَذّ آل أفرياط كلّ المقاولين المحلّيين الأكثر نجاحاً في التكيُّف مع الطرق الغربية في التجارة وفي التحرُّر من الإطار التقليدي. وكانت لهم صلات بالقصر، بصفتهم تجاراً للسلطان. وكانوا جزءاً من الطبقة اليهودية الثرية الحاكمة التي كانت تتصدر حياة الصويرة التجارية، لأنهم كانوا من اليهود المهمِّين في القصبة. لكن بينما كان آل قرقوز مقيَّدين بالسلطان لاعتمادهم الشديد عليه، وكان آل المليح مقيدين به بفضل موقعهم في الزعامة اليهودية التقليدية، ثم بصفتهم محميين لمنظمات يهودية أجنبية، كان آل أفرياط يتمتعون بحركية كبرى بسبب استثماراتهم في الخارج. ولما كانوا مرتبطين ارتباطاً حميماً بوسطائهم في جنوب غرب المغرب، كانت براعتهم في ملاءمة تجارة هذه المنطقة بالقطاع الأوربي الحديث تضمن حركيتهم وقدرتهم على الوفاء بديونهم.

وقد حدث تحولهم من تجار للشيخ بيروك في كَوليم إلى تجار ـ مصرفيِّين في الصويرة ومرسيليا ولندن في غضون جيل واحد. وبالرغم من أن بعضهم ربما انتحلوا أصولًا أندلسية، فالذي يبدو هو أنه لم تكن لهم من صلاتٍ بالشبكة التجارية المتوسطية السفرديَّة التي منحت بعض العائلات اليهودية، كآل قرقوز، امتياز توسيع شؤونهم التجارية في أوربا. ويعود سرّ نجاحهم في أعمالهم التجارية إلى ما كانت عائلتهم تقيمه في سوس من علاقات وثيقة[83]. وقد وطّد حظوة عائلتهم في الصويرة الإستشهادُ الأسطوريُّ لسلفهم يهودة أفرياط، الذي كان حزانا في إفران بالأطلس الصغير وكان من بين 50 يهودياً زُعِمَ أن المتمرِّد أبو إحلاس أعدمهم حرقاً في حوالي 1790–1792[84].

ذلك بأن «المعمد» قد عزز سلطته على حساب شيخ اليهود (الوسيط الرسمي بين ممثلي السلطة المخزنية المسلمين وطائفة اليهود)، فتكاثرت الجمعيات الخيرية بسبب أعمال الجمعيات الإحسانية الأجنبية ونتيجة للتغير الذي حصل في البنية المالية للطائفة اليهودية.

(83) عن أصول آل فرياط، انظر : Laredo, **Noms des Juifs**, pp. 359-360.

(84) انظر عن هذا التمرد : محمد المختار السوسي، **المعسول**، 20 جزءاً، (الدار البيضاء، 1960– 1961)، ج 5، صص. 142–144. وبخصوص التفاصيل عن آل فرياط وعن الإستشهاد في إفران، انظر: V. Monteil, «Les Juifs d'Ifrane», **Hespéris**, 35 (1948), pp. 154-155 ; Flamand, **Quelques manifestations**, pp. 23-32.

وقد أمدتني السيدة فكتوريا ديشنو (Victoria Ducheneaux)، من الجمعية الجغرافية الوطنية (National Geographic)، بعمل مرقون عن هذه الواقعة يحمل توقيع : إيشيا بن رابي يعقوب شبات من موكَادور (Ichia Ben rabi Jacob Sabat of Mogador)، وهو مترجم في 20 أكتوبر 1953.

وحقيقة الظروف والملابسات التي وقع فيها انتقال آل أفرياط من إفران إلى الصويرة ليست واضحة تمام الوضوح. ولابد من أن يكون النفتالي (أ) (انظر الشجرة رقم 3) ابن الحزان يهودة قد انتقل من كَولميم أثناء تمرد أبو إحلاس أو في السنوات التي لحقته. وربما صادف انتقاله الإزدهار المتزايد لأحوال أسرة بيروك في منطقة واد نون، ذلك الإزدهار الذي ارتبط بتطور المبادلات التجارية مع أوربا انطلاقا من مرسى الصويرة[85]. وقد أصبح أفراد أسرة النفتالي أفرياط التجار الأساسيين عند الشيخ بيروك في كَولميم. وفي سنة 1837، حل يوسف (ب) ابن النفتالي بالصويرة وكيلا لبيروك للتفاوض على تسوية سرية مع الفرنسيين تسمح بقيام نشاط تجاير على ساحل واد نون[86].

ويبدو أن إخوة أفرياط هذا، إن لم يكونوا كلهم، قد استقروا في الصويرة بعد المواجهة العسكرية مع فرنسا سنة 1844. وكانت ولادة أبراهام (ج) أفرياط، المعروف بـ«الحزان بيهي»، في كَولميم سنة 1820[87]. وربما تفوق على إخوته في التمتع بامتيازات خاصة من القصر السلطاني، إذ هو الذي كان يظهر اسمه على كل حال في كنانيش المخزن وسجلاته دلالةً على آستفادته من السلفات السلطانية (انظر الجدول رقم 1). وكان أفرياط، كآل قرقوز، من أهم مزودي القصر بحاجياته من الكماليات ووسائل الترف. وفي سنة 1863 مثلا، تحمل المخزن مصاريف كراء ستة جمال لنقل كميات من الأثواب الرفيعة أرسلها إليه أبراهام أفرياط (الحزان بيهي)[88]. واعتنى أفرياط، كقرقوز، بمصالح تجار آخرين كانت تربطه أواصر المصاهرة بالكثير منهم. ففي سنة 1867، انتكست تجارة إسحاق قرياط (ز)، صِهْر أبراهام أفرياط. وعلى أثر ذلك، كتب أبراهام أفرياط إلى أمين الأمناء محمد بنيس يطلب منه السماح لإسحاق قرياط

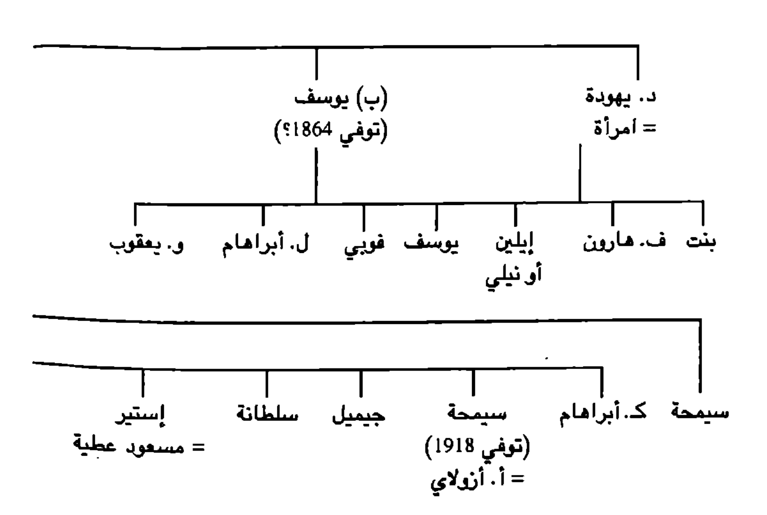
(85) عن صعود نجم أسرة بيروك، انظر :

Mustapha Naïmi, «La politique des chefs de la confédération Tekna face à l'expansionnisme commercial européen», **Revue d'Histoire Maghrébine**, II : 35-36 (1984), 166-173.

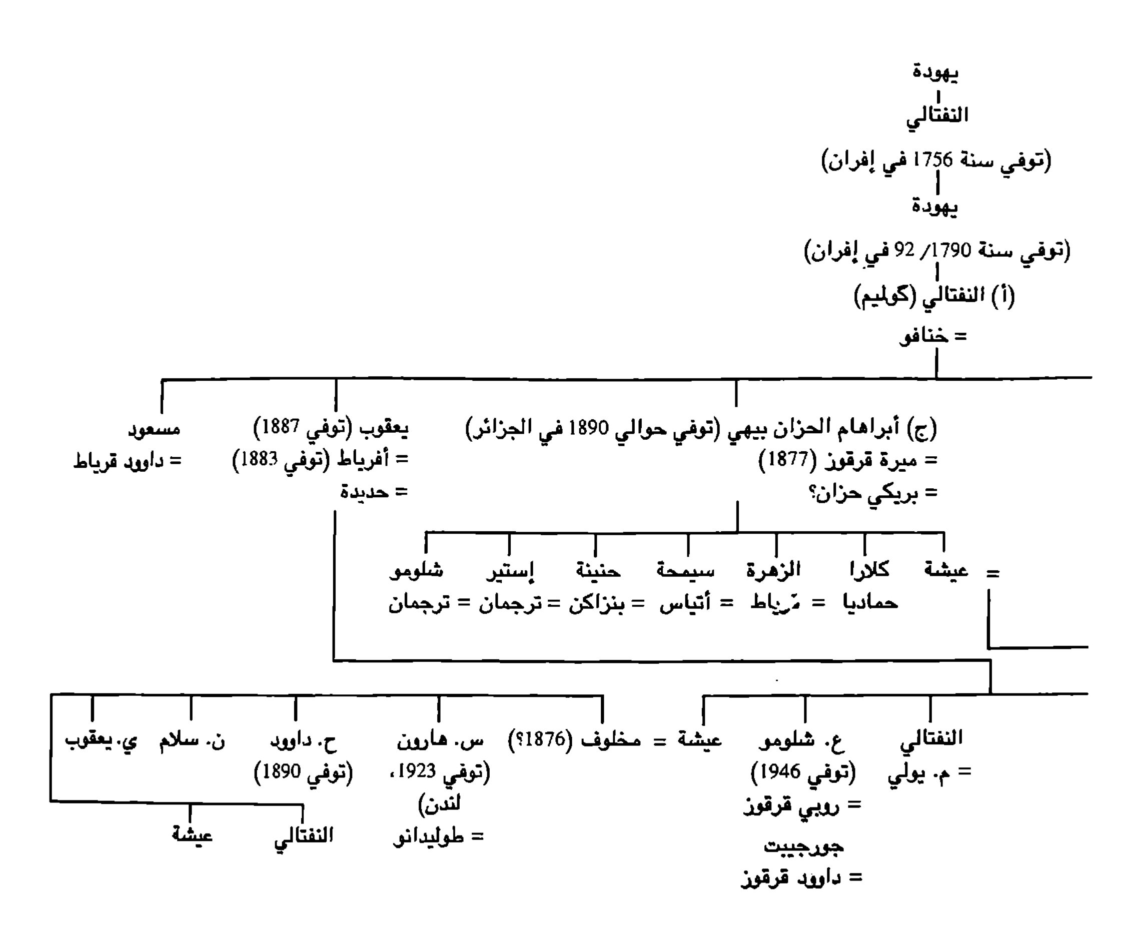
(86) يشير إليه الفرنسيون هكذا : Nephtalie أو هكذا : Joseph Ben Hazzan Nephtalie. وهناك قرائن تدل على أن المعني بالأمر هو يوسف أفرياط. ولذلك سمي آل أفرياط دائما في الصويرة : أولاد النفتالي.
A. N., S. O. M., Afrique IV, dos. 3, 17 avril 1837, Delaporte ; A. E., C.C.C., Mogador 1, 26 juin 1939, Delaporte.

(87) Miège, III, p. 23 ; A. E., C.C.C., Mogador 5, 26 avril 1879, Beaumier.

(88) الخزانة الحسنية، الكناش 46، رجب 1279/دجنبر 1862 ـ يناير 1863.



الشكل 3 : شجرة نسب آل أفرياط، (اعتمدنا في وضعها على بحث أنجزته الجمعية الجغرافية الوطنية بالإضافة إلى معطيات مستمدة من المقبرة ومن وثائق مختلفة).



يهودة
النفتالي
(توفي سنة 1756 في إفران)
يهودة
(توفي سنة 1790/ 92 في إفران)
(أ) النفتالي (گوليم)
= خنافو
(ج) أبراهام الحزان بيهي (توفي حوالي 1890 في الجزائر)
= ميرة قرقوز (1877)
= بريكي حزان؟
يعقوب (توفي 1887)
= أفرياط (توفي 1883)
= حديدة
مسعود
= داوود قرياط
عيشة =
كلارا
= حماديا
الزهرة
= مرياط
سيمحة
= أتياس
حنينة
= بنزاكن
إستير
= ترجمان
شلومو
= ترجمان
النفتالي
= م. يولي
ع. شلومو
(توفي 1946)
= روبي قرقوز
جورجيت
= داوود قرقوز
عيشة = مخلوف (1876؟)
س. هارون
(توفي 1923،
لندن)
= طوليدانو
ح. داوود
(توفي 1890)
ن. سلام
ي. يعقوب
النفتالي
عيشة

بتأجيل تسديد التزاماته الشهرية من الدين حتى تتحسن أحوال تجارته : «فإنه مدة من عشر أعوام سلفت يدفع [قرياط] ما وجب عليه ولم يعجز حتى وصله ضرر»(89).

وحصل آل أفرياط سريعا، كغيرهم من بقية أفراد الأسر التجارية الرئيسة، على مخازن ومحلات سكنية من الأملاك المخزنية. وسكن يعقوب (هـ) أفرياط في دار سبق أن عاشت فيها إحدى أقدم الأسر المسلمة إقامة في الصويرة، ألا وهي أسرة توفلعز. والظاهر أن تلك الدار مُنحت في الأصل للشيخ بيروك. فاستفاد منها وكلاؤه في الصويرة، ومن بينهم توفلعز وأفرياط أقوى مؤيديه(90). وتصرف يعقوب أفرياط أيضا في مخزن كبير بالقصبة الجديدة. وفي سنة 1864، جعل المخزن تحت تصرف أبراهام أفرياط دارا بالقصبة القديمة بعد أن انتزعها من أيدي أسرة مسلمة. ثم حصل بعد ذلك ببضع سنوات على دار في القصبة الجديدة حديثة البناء. واستفاد أخوه مسعود (و) أيضا من إحدى الدور المخزنية في القصبة(91). وفي ستينيات القرن التاسع عشر، بُنيت في القصبة الجديدة إحدى كبريات الدور، إن لم نقل كبراها على الإطلاق في الصويرة، لتوضع تحت تصرف الحسين أوهاشم الإليغي. واعتُبر منح ذلك الامتياز رمزيا بالأساس، لأن بناء تلك الدار الكبيرة جدا كان في الحقيقة لفائدة التجار الفرنسيين الذين سجل عددهم ارتفاعا واضحا في تلك الفترة. ومع ذلك، تمسك آل أفرياط بالبناية، في نهاية المطاف، وتصرفوا فيها لفائدة أفراد أسرة الحسين أوهاشم. ثم تعاقدوا على كرائها فيما بعد للرابطة الإسرائيلية العالمية ولمؤسسة پاكي (Paquet) الملاحية(92).

(89) (م.و.م)، الصويرة 2، ذو القعدة 18/1283 أبريل 1867، الحزان بيهي إلى بنيس.

(90) F.O., 830/2، 21 فبراير 1861، إلتون إلى دراموند هاي ؛ F.O., 631/5، 2 أكتوبر 1876، روبرت دراموند هاي (R.D.Hay)، إلى وايت (White) ؛ الخزانة الحسنية، الكناش 93.

(91) الخزانة الحسنية، الكناش 93 ؛ F.O., 174/72، 1 شتنبر 1864، إلتون إلى دراموند هاي.

(92) تظل التفاصيل الخاصة بهذه البناية غامضة إلى حد ما، لأنه أحد أملاك المخزن التي سلمت للحسين أوهاشم دون كراء. لكن الدار كانت قد بنيت، كما يبدو واضحاً، لفائدة التجار الفرنسيين. وعلى الرغم من أن المخزن كان يحصّل الأكرية من المتصرفين في البناية، فإن قائد إليغ كان يستفيد في الواقع من إعادة كرائها لطرف ثالث. إذ أبرم العقود أولاً مع تاجر فرنسي يدعى بوني (Bonnet)، وقد أخلى البناية قبل انتهاء العقدة، ثم مع آل أفرياط الذين كانوا في واقع الأمر يتصرفون في البناية لحساب دار إليغ. كما أقام فيها ــ مدة من الزمن ــ آل قرياط الذين كانت تربطهم علاقات عائلية بأرملة مسعود أفرياط. وأفضى هذا إلى تعقيد الحالة وإلى نشوب نزاعات لا حدّ لها ولا حصر في موضوع الأكرية وحق التصرف في البناية =

وتمكن آل أفرياط ـ خلافاً لكثير من أسر تجار السلطان ـ من مواصلة أعمالهم التجارية الناجحة خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. إذ فضل بعض أفراد الأسرة الإستقرار في الخارج بينما ظل البعض الآخر يتمتع في المغرب بالحماية الفرنسية أو البريطانية في جميع الأحوال. واستثمر أفراد الأسرة أموالهم في بنك إنكَلترا أو في أبناك مرسيليا، فكانوا وراء جميع المغامرات والمضاربات الرأسمالية التي شهدتها الصويرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر : إذ أصبحوا مساهمين في مؤسسة پاكي (Paquet) الملاحية، واشتغلوا وكلاء محليين لمؤسسات أوربية مختلفة، كما عملوا وكلاء بنكيين أو مساهمين في الأبناك حديثة النشأة في الصويرة[93]. ومن المؤكد أن بقية الأسر التجارية كان لها نصيب في بعض هذه المضاربات، ولكن آل أفرياط كانت أعمالهم تزدهر أثناء فترات الأزمة في المغرب، وذلك بفضل مؤسساتهم الأوربية.

وتفيدنا كنانيش الرسوم الجمركية أن نسبة تجارة آل أفرياط مجتمعين كانت أضخم من نسبة تجارة أي أسرة تجارية أخرى. ويستخلص من تحليل شهور السنوات الممتدة ما بين 1862 و1864 (انظر الجدول 4) أن أبناء النفتالي أفرياط وحفدته أدوا 16.6% تقريباً من مجموع الرسوم الجمركية التي استخلصها أمناء مرسى الصويرة. ويحتل أبراهام (ج) الرتبة الأولى في تجارة آل أفرياط، ثم يليه يعقوب (هـ) ومسعود (و). ويليه يعقوب ثان من الجيل اللاحق (ط أو ي)، فهارون (س) ابن مسعود، وأبراهام (كـ أو ل).

واستطاع آل أفرياط أن يضمنوا استمرار ازدهار أعمالهم بفضل علاقاتهم الوثيقة بالخارج. إذ بادر أبراهام أفرياط سريعا بعد استقراره في الصويرة إلى إقامة تلك الروابط، فتزوج ابنة أبراهام قرقوز (انظر الشكل 1، ج) من الفرع الجزائري، الذي كان أفرياط يدير شؤون تجارته في الصويرة. فمُنحت له الحماية الفرنسية. وأقام

= بين كل من آل أفرياط وقنصلية الولايات المتحدة الأمريكية والمخزن ودار إليغ (الخزانة الحسنية، الكناش 393 ؛ A.E., C.C.C., Mogador 8، 24 نونبر 1890، هوكَوني (Hugonnet) ؛ N.A., R.G. 84، 27 يونيو 1906، بروم (Broom) إلى هوفمان فليب (Hoffman Philip) ؛ A.I.U., Maroc XXXIII E 582، 15 دجنبر 1891 بنشمول ؛ وثائق آل بودميعة، 1 ربيع الأول 29/1310 شتنبر 1892، السلطان مولاي الحسن إلى محمد بن الحسين أوهاشم).

(93) Miège, III, pp. 32-33.

علاقات تجارية مهمة مع مرسيليا، بينما استثمر معظم رأسماله في بنك إنكَلترا. أما الصويرة، فلم يكن يحتفظ فيها إلّا برأسمال يكفيه للتجارة وببعض الأملاك الصغيرة في الملاح. ثم مارس مهمة ترجمان في القنصلية الفرنسية، لترجمة مراسلاتها مع الوكلاء والسماسرة اليهود في المناطق الداخلية. وفي سنة 1873، بدأ يسعى في الحصول على الجنسية الفرنسية، وفي نقل أعماله التجارية إلى فرنسا. وكان بوميي يرى أن أفرياط يستحق الحماية الفرنسية، لتفانيه الدائم في خدمة القضايا الفرنسية[94]. ويبدو أن تزكية القنصل الفرنسي لم تفد في تلبية طلب أبراهام في هذه المرحلة، ولكن هذا لم يثن أبراهام عن توزيع وقته بين الصويرة وأوربا. وقد خلّف وكيلًا له، هو يشوعة [أفرياط ؟]، في داره الكائنة في القصبة القديمة[95]. وبعد حوالي خمسين سنة من طلبه الجنسية الفرنسية لأول مرة، توفي في الجزائر (ربما بصفته مواطناً فرنسيّاً)[96].

وتمتع ابنه شلومو (م) بالحماية الفرنسية خلال عدة سنوات، وذلك بصفته وكيلا لعدة شركات فرنسية وممثلا لبنك «ترانزاتلنتيك» (Transatlantique)[97]. وكان جميع أبناء الجيل الجديد من آل أفرياط مدافعين أقوياء عن المصالح الفرنسية. وأصبح شلومو (س) أفرياط الذي قضى زمنا في لندن، مناصرا قويا للرابطة الإسرائيلية العالمية. واحتل مكانته ضمن رواد التجار الصويريين، حتى وصفته بعض الكتابات بعد ذلك بسنوات، بأنه «من الرأسماليين القلائل في موكَادور»[98].

ويتطلب نجاح المؤسسات العائلية إقامة شبكة فاعلة في المغرب وأوربا على حد سواء. ولم يكتف آل أفرياط بإرسال رساميلهم إلى الخارج، بل أرسلوا إليه أيضا أفرادا من عائلتهم. ومع حلول سنة 1870، كان عدد من أبناء آل أفرياط من المقيمين الدائمين في لندن. وقام مسعود أفرياط في الصويرة بدور الوكيل التجاري لفائدة أخيه

(94) A.E., C.C.C., Mogador 5، 26 أكتوبر 1873 و26 أبريل 1874، بوميي؛ A.I.U., France VIII D 42، 27 غشت 1873، بوميي إلى كريميو (Crémieux)، 26 أكتوبر 1873، بوميي إلى ألبير كوهين (Albert Cohen).

(95) الخزانة الحسنية، الكناش 386. وقد جاء اسمه في هذا الكناش الذي يتضمن لوائح الكراء عن شهر شوال 1306/ماي – يونيو 1889.

(96) اكترى تاجر بريطاني، أصبح فيما بعد نائبا قنصليا للولايات المتحدة الأمريكية، دار أبراهام أفرياط قبل أن يغادر أبراهام الصويرة بمدة قصيرة (N.A., R.G. 84، 27 يونيو 1906، بروم إلى هوفمان فليب).

(97) A.E., C.C.C., Mogador 7، 20 دجنبر 1886، لاكوست (Lacoste)؛ A.E., C.P. Consuls 2، 5 فبراير 1891، هوكَوني.

(98) A.I.U., Maroc XXXVII bis E a, 19 juillet 1912, Loubaton.

يهودة (د) المقيم في إنكَلترا[99]. أما ابنا يهودة، وهما هاري (ف) ويوسف، اللذان أصبحا يمثلان جيلا جديدا من التجار المغاربة اليهود المنحدرين من إنكَلترا، فقد كانت مساهمتهما نشيطة في تجارة الجنوب المغربي انطلاقا من مؤسساتهما الموجودة في لندن. بينما نجد يعقوب (هـ) أفرياط، وهو من أهم تجار الصويرة لمدة سنوات عديدة، يقضي فترات طويلة من الزمن في لندن. وقد استثمر الأموال في بنك إنكَلترا وفي بلدان أوربية أخرى، كما اقتنى أسهما في خطوط سكة الحديد البريطانية[100].

وكان هارون (س) ابن مسعود المولود سنة 1847 أشهر آل أفرياط في إنكَلترا. إذ هاجر من المغرب في مقتبل عمره، واهتم باكرا منذ سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة باستيراد كميات كبيرة من المنسوجات إلى الصويرة بصفته وكيلا للمؤسسة اللندنية ألكساندر س. پيك (Alaxandre S. Pyke)[101]. ثم أقام في إنكَلترا عندما بلغ سن العشرين، وصار عضوا في بيعة بيڤيس ماركس (Bevis Marks) السفردية التي أسست في لندن منذ عهد بعيد. وبعد ذلك بسبع سنوات أو ثمان، تجنس هارون أفرياط بالجنسية البريطانية[102]. وهكذا تحولت مؤسسة هارون وشركاه (Aaron & Co.) إلى أكبر مؤسسة بريطانية تهتم بالتصدير إلى الصويرة، وتتعامل أساسا في كميات كبيرة من الشاي والمنسوجات على الإطلاق. واعتمد هارون على أخويه مخلوف (ق) وسلام (ن) (وكان سلام كثير التنقل بين الصويرة ولندن)، وكيلي مؤسسته الرئيسين، لتوزيع هذه السلع وتصريفها في جنوب المغرب مقابل الحصول على منتوجات مغربية محلية. وكان ما يسمى بـ«أتاي أفرياط» من أصناف الشاي الذائعة الصيت في مغرب القرن التاسع عشر[103]. ونالت أصناف كتان «الأنديكَو» (أي الأزرق)، التي كانت تصنع في مانشستر والتي تجلبها المؤسسة

(99) F.O., 634/4، 1 فبراير 1870، «Public Acts».

(100) F.O., 99/338، طنجة : 4 غشت 1896، نيكلسون (Nicolson). وتحتوي وصية يعقوب أفرياط على قائمة تتضمن تفاصيل عن استثماراته، وهي مؤرخة في 18 غشت 1881. وقد أكرمني حفدته في الدار البيضاء بنسخة من هذه الوصية.

(101) F.O., 631/4، 25 غشت 1865. يمكن الإستدلال على وارداته كما وكيفا بما كان يؤدى عنها من رسوم جمركية في مرسى الصويرة (الخزانة الحسنية، الكناش 46 ؛ الخزانة الحسنية، **قوائم حسابية**).

(102) وأنا مدين للسيدة ڤكتوريا ديشونو (Victoria Ducheneaux) التي تفضلت بتزويدي بهذه المعلومات.

(103) Laredo, **Noms des Juifs**, p. 360.

نفسها، شهرة واسعة في جنوب المغرب وصحرائه[104]. وفي لندن، كان العنوان البرقيُّ لهارون أفرياط وشركاه هو «أورِوال» (وهو نوع من الصمغ)، دلالة على أن ثروتهم تكونت أول ما تكون من المتاجرة في الصمغ العربي[105].

وهكذا، فإن آل أفرياط، الذين انتقلوا من تجار للصمغ في خدمة الشيخ بيروك إلى مقاولين كبار للسلع البريطانية الصنع، نجحوا، أكثر من أي أسرة أخرى في الصويرة، في الاِنتقال من تجار محليين إلى رأسماليين بارزين في الساحة الدولية.

سكان القصبة المسلمون

شكل التجار اليهود أغلبية في الصويرة. غير أن عددا من المسلمين من تطوان وفاس والرباط وسلا كانوا أيضا ضمن نخبة تجار المدينة وساهموا في بعض الأعمال، كإنشاء خطوط ملاحية للسفن البخارية، وكانت تجمعهم بنخبة التجار اليهود وحدة المصالح[106]. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، احتل المختار بن عزوز ومحمد الراكَون مكانتهما في تصدير اللوز وزيت الزيتون وجلود الماعز[107]. ولم يدخر المخزن جهدا في سبيل تنمية مصالح التجار المسلمين في الصويرة، فأقرضهم مبالغ مالية ضخمة. وكان عبد الرحمن اللبار والمختار بن عزوز وآل بوهلال ومحمد الورزازي من التجار الذين استفادوا من «الدّيْن الجديد» سنة 1865 (انظر الجدول 1). وأصبح بعض المسلمين كالتجار اليهود: يخضعون لحمايات الدول الأوربية، ويستثمرون أموالهم في الأبناك الأجنبية.

وهكذا لم يختلف التجار المسلمون في الصويرة عن التجار اليهود في كثير من النواحي. غير أن بوسع المسلمين القيام بوظائف ممنوعة على اليهود منعا باتا. إذ يمكن تجار السلطان من اليهود أن يسدوا نصائح سياسية بصفة غير رسمية، لكنه لن يُسمح

---

(104) وثائق آل قرقوز، مذكّرات مايير قرقوز ؛ وكذا :

J.-L. Miège, «Les Juifs et le commerce transsaharien au dix-neuvième siècle», in M. Abitbol (ed.), **Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb** (Jerusalem, 1982), p. 395.

(105) Jacob Ohayon, «Les origines des Juifs de Mogador»، مخطوط في معهد بن زڤي (Ben Zvi)، (د. ت)، صص. 5–6.

(106) Miège, II, p. 40; III, pp. 32-36.

(107) الخزانة الحسنية، الكناش 46 ؛ الخزانة الحسنية، **قوائم حسابية**.

لهم البتة بأن يشغلوا مناصب في الجهاز المخزني. وساهم العديد من تجار السلطان المسلمين في الصويرة مساهمة فعالة في تسيير شؤون المخزن على المستوى المحلي، وكان من أبرز هؤلاء توفلعز وآل بوهلال.

وكان آل توفلعز ينتمون إلى أصول سوسية. وقد لعبوا دورا مركزيا في الحياة الإقتصادية والسياسية لمدينة الصويرة منذ مراحلها الأولى حتى نهاية القرن التاسع عشر. ولعله لم تكن هناك أسرة أخرى من بين أعيان المسلمين يمكنها أن تنازعهم مكانتهم تلك. ويستفاد من الأخبار التي ترويها الأسرة أن بداية تكون ثروتها تعود إلى ثاني زيارة قام بها السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى الصويرة سنة 1198/1783–1784. وهناك رواية تفيد أن أحمد توفلعز لم يكن سوى طحّانٍ قدم من سوس واستقر في مدينة الصويرة الجديدة ثم نال حظوة السلطان. ومنذئذ بدأ يتاجر في الدقيق، «وفتح الله عليه فنمى ماله»[108]. وأصبح ابنه محمد على حظ من التربية والتعليم، وصار صديقا لمولاي عبد الرحمن حين كان خليفة للسلطان في الصويرة. ولما تولى المولى عبد الرحمن سدة الملك، أنعم على محمد توفلعز بظهير توقير واحترام. وعادة ما كان ذلك يعني ضمنيا إعفاء الحاصل عليه من الكلف المخزنية، ويحتمل أن يعني ذلك في حالة محمد توفلعز إعفاءه من الواجبات والرسوم الجمركية[109]. ويُخول مثل هذا الظهير للمستفيد منه حماية رسمية من السلطان، تكاد تكون معادلة لدرجة الشرف أو النبل. وفي ظهير آخر مؤرخ في سنة 1838، أصبح محمد توفلعز من أعضاء هيئة التجار، مما سمح له بالمتاجرة تصديرا واستيراداً. وكان أحد التاجرين المسلمين اللذين حصلا على سلفات من السلطان (انظر الجدول 1) في تلك الفترة. ثم واصل محمد توفلعز الحصول على المزيد من الإمتيازات والإضطلاع بكثير من المسؤوليات. إذ كلفه السلطان سنة 1842 بتحصيل مداخيل الأملاك المخزنية في الصويرة لبناء تحصينات على مقربة من المرسى[110].

---

(108) الصديقي، **إيقاظ**، ص. 72.

(109) **المصدر نفسه**، ويعتبر ظهير التوقير والإحترام من الإمتيازات التي تخول دائما للشرفاء.

(110) الصديقي، **إيقاظ**، صص. 67، 72–73. ويقول صاحب الكتاب إن الظهير يفهم منه تعيينه، ولكن وثائق أخرى تؤكد أن محمد توفلعز كان أمينا قبل ذلك بسنة على الأقل، وردت الإشارة إليه سنة 1841 بصفته مشتغلا في الديوانة. F.O., 99/7، 25 يناير 1841، ولشاير. وبعد ذلك بسنة (أي قبل الظهير المذكور)، أمره السلطان بتصفية حسابات الزمراني القائد السابق (A.E., C.C.C., Mogador 2، 19 فبراير 1842، بُوشَير (Beuscher)).

وتكبد محمد توفلعز خسائر جسيمة في السلع والممتلكات من جراء الهجوم الفرنسي على الصويرة سنة 1844، فخفض له السلطان الرسوم الجمركية بمقدار الربع[111]. واستمر محمد توفلعز في شحن السلع وتصديرها إلى لندن خمس سنوات أخرى إلى أن وافته المنية سنة 1851[112]. ثم احتل ابنه حدان الذي كان أمينا بالمرسى المكانة نفسها التي احتلها والده التاجر، وواصل أعماله التجارية إلى حين وفاته سنة 1862[113].

وعلى الرغم من زوال أيام العز التي كان آل توفلعز قد عرفوها في أعمالهم التجارية، فقد احتفظ الحاج المحجوب ابن محمد توفلعز بكونه من أبرز الوجوه الفاعلة في الحياة الإقتصادية والإدارية لمدينة الصويرة. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، كانت له تجارة لا يستهان بها، تقوم أساسا على استيراد السكر وتصدير زيت الزيتون وجلود البقر والماعز[114]. وحافظ الحاج المحجوب على مساره في تجارة التصدير والإستيراد معتمدا في ذلك على ما كان يحصل عليه من المخزن من سلفات. ولقد بلغت ديونه 321,352 أوقية على الأقل، سنة 1865، فكانت بذلك أعلى مما كان في ذمة أي من التجار المسلمين في الصويرة (انظر الجدول 1). كما تمكن فيما بين سنتي 1865 و1866 من تسديد 10% الضرورية للوفاء بدينه ومن استثمار 26,529 أوقية إضافية في داره[115].

وقد واجه الحاج المحجوب توفلعز صعوبات مالية في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر لأسباب غير أكيدة (ربما كانت لها صلة بالأزمة العامة التي شهدها المغرب في تلك الفترة). فأمسى مفلسا عاجزا عن الوفاء بالتزاماته للمخزن والتجار الأجانب معاً. فصادر المخزن ممتلكاته سنة 1869 لاسترجاع ما كان في ذمته لبيت

---

(111) الصديقي، **إيقاظ**، ص. 48.

(112) F.O., 635/5, «Marine Protests and Manifests'»، 24 يونيو 1845. يبدو توفلعز في وثائق هذه المجموعة حتى سنة 1851، مصدرا رئيساً للسلع عبر مرسى الصويرة.

(113) الصديقي، **إيقاظ**، صص. 73، 86.

(114) يبدو أن المحجوب توفلعز تحمل مسؤولية تسديد السلف دون فائدة والذي كان والده محمد هو الذي تسلمه أصلًا في إطار السلفات السلطانية (انظر الجدول 1). وقد أدى المحجوب توفلعز ما مجموعه 16,735 أوقية من الرسوم الجمركية في ما بين 1862 و1864، الخزانة الحسنية، الكناش 46؛ الخزانة الحسنية، **قوائم حسابية**.

(115) الخزانة الحسنية، الكناش 295، ذو القعدة 1282/مارس – أبريل 1866.

المال. وقد جرت المصادرة تحت مراقبة القنصلين الفرنسي والإنجليزي اللذين طالبا أيضا بأن يُسترد ـ بمساعدة خدَّام المخزن ـ ما كان بذمة توفلعز من ديون للتجار الأجانب[116]. وكانت الأملاك المخزنية التي حصل عليها والد المحجوب محمد توفلعز وربما جده أيضا، كثيرة حقا. إذ بلغت أكرية مختلف الأملاك التي كانت تحت تصرف آل توفلعز مبلغاً مرتفعا تجاوز كل المبالغ التي يؤديها غيرهم من أعيان الصويرة. وقد دأب المخزن، لمدة بضع سنوات بعد عملية الحجز، على استخلاص 710 أوقية شهريا من الممتلكات التي كانت تحت تصرف آل توفلعز[117]. وهناك أملاك أخرى «اشتُريت منه»، أي أنها بيعت على سبيل الرهن. وانخفضت قيمة تلك الأملاك المرهونة، لأن المتصرف فيها لم يكن يُعنى بأمر صيانتها. ولهذا قَدر إيجار الدار التي كان يتصرف فيها عبد الوهاب التازي بثمانين أوقية سنة 1872، وبعد استرجاعها منه سنة 1879 انخفض إيجارها إلى أربعين أوقية[118].

وفي سنة 1871، حين طلب الأمناء من المحجوب توفلعز أن يؤدي 1,500 ريال كانت في ذمته لحساب المخزن، نازعهم أمرها ولم يسدد منها إلاّ 1,209 ريال[119]. وزادت ديون الأجانب من تفاقم هذه المشاكل، إذ طالب ريتشارد كَريس (Richard Grace) وكريستوفر لامب (Christopher Lamb) توفلعز بأن يسدد لهما 1,664 جنيه استرليني مما تبقى في يده من الممتلكات[120]. وربما كانت هذه الصعوبات المالية التي عاناها هي التي تفسر أسباب وجود اسمه ضمن لائحة المتصرفين في الأملاك المخزنية بالقصبة سنة 1864، وغيابه من لائحة المستفيدين أمثاله سنة 1879[121]. ويبدو أن المحجوب توفلعز قد باع حقوق منفعة الدار الكبيرة التي كانت تحت يده في القصبة ليعقوب أفرياط[122].

(116) (م.و.م)، الصويرة 2، 30 محرم 12/1286 ماي 1869، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى عمارة.

(117) (م.و.م)، الصويرة 2، مداخيل شهر فبراير 1873.

(118) (م.و.م)، الصويرة 9، شوال 1872/1288 ؛ الخزانة الحسنية، الكناش 93، 1878/1296.

(119) (م.و.م)، الصويرة 2، 8 ربيع الثاني 27/1288 يونيو 1871، العربي فرج وعبد الرحمن أقصبي إلى بنيس.

(120) .F.O., 99/158, 1873

(121) الخزانة الحسنية، الكناش 295 ؛ الكناش 93.

(122) انظر آنفا، ص. 96.

غير أن الصعوبات المالية لم تمنع توفلعز من مواصلة أعماله التجارية ولا من تقديم خدماته للمخزن. إذ أمر السلطان عمارةَ، قائد الصويرة في سنة 1882 ببعث الحاج المحجوب إلى حاحا رُفقة عدلين لإحصاء الأشجار والأراضي وغيرها من ممتلكات المخزن التي خلفها أوبيهي وغيره من قواد القبائل[123]. كما وُكِلَ إلى مهمة الإشراف على بناء أسوار تزنيت، وتلك قضية أولاها المخزن عناية كبرى[124]. وكان توفلعز، التاجر السلطاني المنحدر من سوس وأحد أبرز تجار الصويرة، أداة فاعلة في يد السلطان لتنفيذ مخططاته في الجنوب. وقد حصَّل الأمناء في تلك السنة حصصا مالية من دار توفلعز بالصويرة. وبلغت الديون التي كانت في ذمته للمخزن 1,601.4 ريال سنة 1884[125]. وقد لقي توفلعز ـ ككثير من تجار السلطان ـ صعوبات لأداء ما عليه من أقساط شهرية للمخزن. وهكذا كانت العلاقة بين تجار السلطان والمخزن علاقة اتكال متبادلة قوامها الِاستدانة والإقراض، فاستمر الطرفان في تبادل الخدمات في أوقات الشدة.

ومن الناحية التاريخية، هيمنت مدينة فاس على الحيز الأكبر من النشاط التجاري، الذي شاركتها فيه مدينة تطوان بدرجة محدودة، وذلك باعتبارها مرسى متوسطياً لتصريف بضاعتها. وكانت مدينة فاس، أكبر مدن المغرب، هي الحاضرة الرئيسة الوحيدة بين حواضر شمال إفريقيا، التي لم يلعب فيها اليهود دورا طلائعيا في التجارة الدولية[126]. وينتمي جل التجار الرئيسين المسلمين في الصويرة إلى فاس أو تطوان، ومن هؤلاء بوهلال الفاسي وعبد الرحمن اللبار الفاسي ومولاي الطايع القادري التطواني وسيدي أحمد اللبادي التطواني. وكان أبرز هؤلاء جميعا آل بوهلال الذين جذبهم تطور الصويرة التجاري المبكّر وأغراهم بالتخلي عن مواقعهم التقليدية في قافلة الحجيج النشيطة عبر شرق المغرب وفي التجارة الصحراوية عبر مدينة فاس، في مقابل ربط علاقات تجارية مع أوربا عبر الساحل الأطلنتي. ومع ذلك، فإن المجموعات الأولى من التجار الفاسيين والتطوانيين الذين حلوا بالصويرة، لم يأتوا إليها إلا بعد سنة

---

(123) (م.و.م)، محفظة عمارة، 24 ربيع الثاني 15/1299 مارس 1882.

(124) في جمادى الأولى 1301/فبراير ـ مارس 1884، تولى توفلعز مهمة إرسال 83. 3,826 أوقية لبناء أسوار تزنيت، بينما كانت أشغال بناء داره جارية في الصويرة. ويظهر في خاتمة الكناش أنه لا تزال في حوزته 8,460.66 أوقية من حساب مصاريف بناء أسوار تزنيت (الخزانة الحسنية، الكناش 120).

(125) الخزانة الحسنية، الكناش 120.

(126) Le Tourneau, Fès, pp. 451-452.

1844. وكان أبرزهم هو الطالب ابن الحاج المكي بوهلال، الذي يحتمل أن يكون والده أكثر تجار فاس تعاملا مع تنبكتو(127). واستطاع الطالب بوهلال أن يكون مع ابنه أحمد من التجار الرئيسين المهتمين بتصدير مختلف أنواع الصمغ واللوز وزيت الزيتون وما إليها من المنتوجات من جنوب المغرب إلى لندن وجبل طارق، وإلى جهات أخرى في أوربا(128).

وقد عُين آل بوهلال، مثل آل توفلعز، أمناء في المرسى(129) ـ وتلك مناصب مربحة. ونصت الإصلاحات الإدارية التي دخلت حيز التطبيق سنة 1862، على منع الأمناء من ممارسة أعمال تجارية مدة خدمتهم في جهاز الأمانة. ومع ذلك، استمر الطالب بوهلال في تنفيذ مهام إدارية في الصويرة، فأوكل إلى أمر التوسط في القضايا التي يكون الأجانب طرفا فيها(130).

وعلى الرغم من أن الطالب بوهلال كان وكيلًا للمخزن سابقاً، فإنه لم يلبث أن تورط في سلسلة من النزاعات مع الأجانب. وأدى تزايد الضغوط على المخزن لتسوية الدعاوي والمطالب الأجنبية، إلى إنشاء لجنة خاصة. وفي هذا الإطار، أرسل مبعوث مخزني إلى الصويرة هو إدريس بن محمد بن إدريس ليكون وكيلا، فكان لابد من مثول الطالب بوهلال أمام اللجنة المذكورة بسبب الديون التي كانت في ذمته لفائدة التاجرين البريطانيين كورتيس (Curtis) ورينشاو (Renshaw). ويذكر النائب القنصلي البريطاني أن بوهلال رفض الإنصياع لحكم القضاء فسُجن، لكن ما لبث أن أطلق سراحه، مع أن القضية ظلت معلّقة(131).

---

(127) El Mansour, Morocco, pp. 44, 66، عاش المسمى سيدي المكي بوهلال في تنبكتو بضع سنين، وترأس أخوه قافلة الحجاج إلى المشرق.

A.N., S.O.M., Afrique III, dos. 5 b, «Nota interesante sobre el Niger, Tombukt, Housa y el mar mediterraneo de Africa», Badia.

(128) F.O., 635/5, «Marine Protests and Manifests»، 14 يونيو 1845، بالإضافة إلى إحالات أخرى ضمن المجموعات نفسها.

(129) محمد داود، **تاريخ تطوان**، 6 أجزاء (تطوان، 1959–1966)، ج 3، ص. 336.

(130) N.A., R.G. 84، 20 دجنبر 1862، قرقوز إلى ماك ماث ؛ A.E., C.C.C., Mogador 4، 27 دجنبر 1862، ديستريس (Destrees) ؛ F.O., 631/2, Public Acts، 18 يونيو 1862 (قضية لها صلة بمؤسسة پيري وشركاه (Perry and Co)).

(131) F.O., 613/3، 11 فبراير 1869، كارستنسن إلى دراموند هاي.

واستمر الأجانب في فرض وجهات نظرهم مطالبين بحقوقهم التي أنكرها أمثال بوهلال. وفي آخر دجنبر 1880، تجدَّد نزاع بين بوهلال والتاجر البريطاني أبراهام كوهين، حين قام أبناء كوهين فيما يبدو ببيع دار كانت موضع خلاف. ونتيجة لذلك، سعى بوهلال إلى تصحيح المظلمة التي كان ضحيتها، فتحرَّم بضريح أحد الأولياء، في زاوية مولاي عبد القادر الجيلالي بالصويرة، ثم عرض قضيته على أنظار علماء مراكش وطالبهم بإصدار فتوى في نازلته وإنصافه[132].

لقد لاقى آل بوهلال صعوبات جمة فعجزوا عن الصمود والتنافس في حقل التجارة، إذ لم يكن في حوزتهم ذلك الإمتداد الخارجي لرأس المال الذي استند عليه آل أفرياط والتجار الأجانب. فعلى الرغم من استمرار تبادلهم التجاري في مواد رئيسة ـ كاللوز والصمغ بمختلف أنواعه والصوف وزيت الزيتون مقابل الحصول على المنسوجات القطنية والسكر والشاي والحديد[133] ـ، فإن اعتمادهم على السلفات المخزنية كان عائقا حقيقيا لتطور أعمالهم التجارية وامتدادها.

وفي سنة 1870، اضطر الطالب بوهلال إلى تسليم كل موجوداته وأصوله ضمانة للمخزن وتسديدا لديونه[134]. وفي الواقع كانت الصعوبات المالية قد عمت كافة تجار السلطان وقتئذ بسبب انخفاض المبادلات التجارية وارتفاع نسبة التضخم. وفي السنة اللاحقة، رفع ستة من تجار السلطان ـ وكان ضمنهم أحمد بوهلال ـ ملتمسا إلى محمد بنيس اعترضوا فيه على الأمر الشريف القاضي برفع الأقساط الشهرية الواجب أداؤها لتسديد السلفات السلطانية[135]. واستمرت معاناة الطالب بوهلال وتتالت عليه الصعوبات. ففي سنة 1873 ظل عاجزا عن الوفاء للمخزن بالتزاماته المالية، قديمها وجديدها. بينما تمكن ابن أخيه من تسديد ديونه. وبقيت ممتلكات الطالب بوهلال في يد الأمناء ضماناً لما كان في ذمته من أموال[136].

(132) (م.و.م)، محفظة عمارة، 25 صفر 27/1298 يناير 1881، الطالب بوهلال إلى عمارة.

(133) الخزانة الحسنية، الكناش 46 ؛ **قوائم حسابية**.

(134) (م.و.م)، الصويرة 2، 4 ربيع الأول 4/1287 يونيو 1870، نسخة من رسالة سلطانية تحمل توقيعات عدلية.

(135) (م.و.م)، الصويرة 2، 1جمادى الأولى 19/1288 يوليوز 1871، الملتمسان المسلمان : أحمد بوهلال والمختار الورزازي. الملتمسون اليهود : دينار [أوحنا]، يهودة [ليڤي يولي]، يمين أقوقة، سلام عمار [بن مساس].

(136) (م.و.م)، الصويرة 3، 10 ربيع الثاني 1290/ 7 يونيو 1873 (شهادة عدلية) ؛ 28 جمادى الأولى 1290، 25 يونيو 1873، محمد بن عبد الرحمن بريشة وعبد الرحمن بن الحسن إلى السلطان.

وظل الحاج أحمد بوهلال يحصل على سلفات شهرية حتى سنة 1884 ؛ وهي سلفات كانت في الواقع أعلى مما كان يحصل عليه تجار آخرون (انظر اللوحة 6). إلا أن التجارة شهدت بعض الركود خلال هذه الفترة، فأمسى عاجزا عن الوفاء بالتزاماته. فتلقى الأمناء أمرا بمصادرة ممتلكاته في المدينة ـ مساكن وحوانيت... إلخ ـ واعتبارها في حكم الرهن الشرعي، كما تقرر إسناد أمر تقويمها إلى المختصين، وذلك تحصيلًا لما في ذمته من ديون بلغت قيمتها 6,650 ريال. واتضح أن قيمة ممتلكاته تبلغ في مجموعها 1,224 ريال، فخلص المقومون إلى أن ذلك «القدر المذكور الواقع به التقويم لا يفي بما عليه»، أي على الحاج أحمد بوهلال، خاصة وأنه «ليس له ملك هنا سوى ما ذكر»[137]. وتوفي في تلك السنة نفسها، أي سنة 1884، مخلفا وراءه دينا قيمته 6,650 ريال لفائدة المخزن. هذا فضلا عن مبالغ أخرى غير محددة لفائدة الدائنين الأجانب الذين تقدموا بمطالب عدة ضد ورثته[138].

كذلك لم يتمكن الطالب بوهلال من الوفاء للمخزن بالتزاماته سواء ما كان منها ديناً قديماً أو ما كان ديناً جديداً[139]. وحين توفي بعد بضع سنين، أمر السلطان الأمناء بتقويم ممتلكاته في الصويرة. وتلقى أمناء الرباط وسلا أوامر بالسماح لأولاد بوهلال ببيع الممتلكات التي ورَّثها الطالب بوهلال زوجته وأبناءَه بالوصية. وقدرت قيمة ممتلكاته في الصويرة بـ4,495 ريال فقط (والفرق شاسع بين هذا الرقم و29,840 ريال التي قُومت بها ممتلكات المليح في الملاح سنة 1864 !)[140].

البرجوازية الحضرية على عهد التوسع الأوربي

تعتبر المشاكل والصعوبات التي واجهتها خمس أسر تجارية ـ قرقوز والمليح وأفرياط وتوفلعز وبوهلال ـ والتي فحصناها بالتفصيل، شبيهة بمثيلتها التي اعترضت بقية نخبة التجار في مدينة الصويرة. لقد بدأ جميع أفراد هذه الأسر التجارية الخمس

(137) الخزانة الحسنية، 27 ربيع الأول 14/1302 يناير 1885، ابن زاكور وبريشة وابن الحسن إلى السلطان.

(138) الخزانة الحسنية، 3 ذو الحجة 13/1302 شتنبر 1885، ابن زاكور وبريشة وابن الحسن إلى السلطان مولاي الحسن.

(139) الخزانة الحسنية، الكناش 120.

(140) (م.و.م)، الصويرة 4، 25 شعبان 26/1306 أبريل 1889، أحمد بن عبد الكبير التازي، وعبد السلام كَرسية وعبد الرحمن بن الحسن إلى السلطان مولاي الحسن.

مسارهم تجاراً للسلطان، فكانوا يحظون منه بالرعاية ويحصلون منه على الإمتيازات. ومكنهم اقتحام عالم التجارة الخارجية من تحقيق أرباح كثيرة استثمروا جزءاً منها في العقارات الحضرية. هذه الأسر التجارية الخمس التي تمارس مهامها التجارية رسميا باعتبار عناصرها تجارا للسلطان، تغيرت علاقاتها بالمخزن وبالمجتمع المغربي كله حقا بفعل الصلات الجديدة التي كانت لتجار السلطان بأوربا.

وكان ازدياد أهمية التجار من العوامل الرئيسة في تاريخ المغرب خلال القرن التاسع عشر. إذ تقوت مكانة التجار سواء في المدن الساحلية أو في فاس. ومع تنامي المبادلات الخارجية وتطورها، بدأ التجار يؤدون دورا أساسيا في الإصلاحات الإدارية للمخزن، وأصبحت الطبقة الإدارية طرفا فاعلا في التجارة[141]. ومع ذلك، لم يستطع التجار في المغرب تحقيق تغييرات سياسية لها دلالاتها، على عكس ما حصل في أوربا. وربما كان لبعض أفراد التجار تأثير ما على مسار الإصلاحات المخزنية، ولكن التجار بما هم وحدة اجتماعية لم يتمكنوا من إنشاء طبقة متسقة المصالح أو ذات قوة قاعدية. وسبق لعبد الله العروي أن طرح هذا السؤال الدقيق : هل يمكن المرءَ أن يتحدث عن وجود «طبقة برجوازية مغربية» في القرن التاسع عشر[142] ؟

إن أوجه الشبه بين تطور التجار الحضريين في الصويرة وتطور الرأسمالية التجارية في أوربا موجودة ظاهريا. فقد بدأ التجار المحليون في تمديد مجال انتشار رأسمالهم إلى المناطق المحيطة بالبوادي المجاورة. لكن حين نحاول استجلاء حقيقة الأمر في ضوء العلاقات القائمة فعلًا أو في ضوء الأهمية النسبية لتلك العلاقات، نجد أن المدى الذي بلغته تلك التطورات كان محدودا. ذلك بأن بنية المغرب السياسية والاجتماعية لم تتغير بما يكفي لنمو الفلاحة الرأسمالية وتطورها. والرأسمالية لم تحقق نجاحا يُذْكَر في المغرب بالقياس إلى ما حققته في جهات أخرى من الشرق الأوسط. إذ لم يستطع المخزن، ومعه التجار المغاربة، من إحداث أي تغيير في قوى الإنتاج في البلاد شبيه بما استطاع حكام مصر أو رجال الأعمال في بيروت وحلب، مثلًا، أن يقوموا به خلال الفترة الزمنية نفسها[143].

---

(141) Laroui, **Les origines**, pp. 104-108; Brown, **People**, pp. 158-163.

(142) Laroui, **Les origines** , p. 107.

(143) ويتعلق الأمر بقطاع صناعة الحرير الذي طوره تجار بيروت في لبنان وسوريا. انظر :

Fawaz, **Merchants**, pp. 63 ff ; Dominique Chevalier, **La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe** (Paris, 1971), pp. 294-295. =

ومن المؤكد أن غياب تلك الأنواع من التحولات الإجتماعية والفلاحية التي يتطلبها التطور الرأسمالي ويتوقف عليها قد عرقل نمو نخبة التجار وقيّد نجاحها في إقرار نفوذها. أما التجار الصويريون الممارسون للتجارة الخارجية، فكان أكثر أصناف الإستثمار أماناً عندهم هو تصدير رأس المال وإيداعه في بنوك خارجية أو توظيفه في شراء أسهم في المؤسسات والشركات الموجودة في الخارج[144]. وعلى الرغم من وجود أبناك في مدينة طنجة عند نهاية القرن التاسع عشر، فقد اقتصرت في الغالب على تقديم خدماتها للتجار الأجانب ومن كان في حمايتهم من المغاربة. كما انحصر مجال عملياتها في الودائع والشيكات وصرف العملات[145]. واستطاع التجار إقامة علاقات اقتصادية مستقلة عن المخزن ؛ غير أنهم كانوا مجرد تابعين للمؤسسات الأجنبية ومنفذين لأوامرها. وإذا أخذنا بعين الإعتبار المدى الذي استمر التجار يمارسون به أعمالهم التجارية في إطار بنيتهم المحلية، وجدنا أنهم ظلوا مرتبطين إلى حد بعيد بالسلفات السلطانية وبالإستدانة المزمنة من المخزن. فآرتبطت ثروات التجار ارتباطا وثيقا بالإزدهار الإقتصادي للدولة. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عانت مالية المخزن أزمات عديدة، نتيجة آلتدخل الأجنبي وارتفاع المصاريف التي أصبح يستلزمها السير العادي لشؤون المخزن. فكانت أزمة المخزن في أغلب الحالات، هي أزمة التجار أيضا. إذ سرعان ما يفقد الكثير منهم ممتلكاتهم وأراضيهم أو يرهنونها. بل إن مؤسسة قرقوز التجارية ذات الشأن نفسها بدت مضطرة سنة 1896 إلى وضع دورها الست في الملاح على سبيل الرهن الشرعي بعد الدعاوى الكثيرة التي رفعها الدائنون الأجانب ضدها. ولذلك لم يعد آل قرقوز محميين أمريكيين، واضطر ماير وهارون قرقوز إلى إعلان إفلاسهما سنة 1900[146]. وتراجع الميراث الذي خلفه كل

= وقد أفاض روجي أوين في دراسة انتقال الفلاحة المصرية في القرن التاسع عشر إلى الغلاّت التي يُقبض ثمنها فور بيعها، ولا سيما القطن. انظر :

Roger Owen, **Cotton and the Egyptian Economy : 1820-1914** (Oxford, 1969).

(144) Cf. Miège, III, pp. 31-35.

(145) F. Nataf, **Le crédit et la Banque au Maroc** (Paris, 1929), p. 53.

(146) كانت لآل قرقوز ديون في مدن داندي (Dundee) وبرمنكهام (Birmingham) وهامبورغ (Hamburg) ومرسيليا (Marseille) بلغ مجموعها 15,000 ريال. وقدر هارون وماير قرقوز دورهما الست الموجودة في الملاح بـ17,000 ريال، على الرغم من شعور الدائنين بأن ذلك التقدير كان مرتفعا في ظل الضمور الذي تعرفه التجارة في المدينة. وحين أعلن الأخوان إفلاسهما سنة 1900، تقدم عدد كبير من الدائنين بدعاوي مالية ضدهما (N.A., R.G. 84، 4 شتنبر 1896، رسوم عدلية تحمل توقيعات ماير وهارون قرقوز ؛ 22 نونبر 1896، بروم (Broom) إلى كوب (Cobb) ؛ 10 دجنبر 1897، بروم إلى بورك (Burke) ؛ 31 ماي 1900، شهادة خطية من الدائنين).

من بوهلال وتوفلعز تراجعاً شديداً، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وتضاءلت ثروات آل المليح[147]. وهكذا، أفلست جل المؤسسات التجارية الرئيسة في الصويرة، أو أمست على حافة الإنهيار[148].

وكانت فئة قليلة من التجار هي التي آنست في نفسها القدرة على مواصلة أعمالها التجارية على نطاق واسع. وأبرز مثال في هذا الصدد هو آل أفرياط. غير أن استقرار ثرواتهم لم يكن وليد امتلاكهم الأرض في المغرب، بل كان قوامه الإستثمارات في الخارج. ودخل تجار آخرون طرفا في مغامرات رأسمالية عديدة كما هو حال بعض المشاركين في إنشاء خطوط للملاحة[149]، لكن لم ينقل أحد منهم استثماراته إلى الخارج، نقلًا كافياً لتفادي الأزمات، وذلك بنهج الأسلوب نفسه الذي اتبعه آل أفرياط. إن العلاقات التي نجح آل أفرياط في ربطها بالخارج، زيادة على إلمامهم بأحوال الأسواق الداخلية وأوضاعها، جعلت منهم أكثر الدور التجارية ازدهارا في الصويرة سواء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أو خلال القرن العشرين.

الصفات المميزة لنخبة التجار اليهود

استطاعت نخبة اليهود في الصويرة أن تبلغ أوج ثروتها وتحقّق أكبر قدر من القوة لنفوذها ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. واتبعت نخبة يهود الصويرة في حياتها أسلوبا يجمع بين الثقافة الحضرية اليهودية المغربية وسلوك البرجوازية الأوربية وعاداتها. وتتناقض هذه الصورة تناقضا صارخا مع ما وصف به برنار لويس (Bernard Lewis) يهود البلدان الإسلامية. وتوحي أوصافه تلك بأن اليهود الذين عاشوا في البلدان الإسلامية بين أواخر القرن الثامن عشر ونهاية القرن التاسع عشر كانوا يعيشون في الدرك الأسفل من

(147) بحلول سنة 1912، ساءت أحوال روبين المليح فاضطر إلى تقديم طلب للرابطة الإسرائيلية العالمية لمنحه مساعدة مالية تمكنه من الذهاب إلى القدس، لأن أعماله التجارية تعرضت للكساد منذ مدة. A.I.U., Maroc III B 14، 18 دجنبر 1912.

(148) يمكن تتبع تفاصيل انهيار ثروات التجار اليهود في وثائق الرابطة الإسرائيلية العالمية. A.I.U., Maroc III B 14، 29 ماي 1899، الملتمس الذي وقعه التجار الآتية أسماؤهم : ي.د. أوحنا، س.ي، أفرياط، يعقوب ح. قرقوز، س. حديدة، ن.ي. أفرياط، ليون قرقوز، د. قرقوز، ماير قرقوز؛ A.I.U., France XVF 26، التقرير السنوي 1910–1911، لوباتون (Loubaton).

(149) Miège, III, p. 33.

الإنحطاط[150]. ويوحي لويس بأن ذلك الإنحطاط كان جليا على طول الخط، وذلك على الرغم من أن الجماعات اليهودية التي عاشت في الأراضي الواقعة في هوامش العالم الإسلامي ـ وخاصة في إيران والمغرب ـ هي التي كانت أشد معاناةً فيما يبدو. وعلى الرغم من درجات الإنحلال الشديد والفقر المدقع اللذين كانت تتخبط فيهما فئات عريضة من اليهود المغاربة[151]، فإن نمو برجوازية يهودية يناقض هذه الصورة العامة المتسمة بالإنحطاط. وسواء أتعلق الأمر بالمدن الساحلية أم تعلق بمثيلتها في الداخل، فإن التجار المسلمين واليهود قد حققوا جميعاً درجات من النجاح الإقتصادي بفضل نمو التجارة مع أوربا وتطورها. كما استفاد من ذلك التدفق التجاري وسطاء من المستويات الدنيا. وهكذا، بدأت تبرز إلى الوجود جماعات يهودية مزدهرة الأحوال على طول الطرق الداخلية للقوافل التجارية. واستمر اليهود في خدمة المخزن بصفتهم تجارا للسلطان أو بصفتهم متعاقدين مع المخزن في إطار نظام الإلتزام لتحصيل الضرائب والرسوم.

وأفضت الأزمات السياسية والإقتصادية التي شهدتها العقود الممهدة لإقرار نظام الحماية الفرنسية في المغرب سنة 1912 إلى التعجيل بتردي أوضاع العديد من أسر النخبة التجارية اليهودية وانهيارها. وقد أدى إضعاف قوة المخزن وسلطته، وعجزه عن مواجهة التحديات الإستعمارية إلى تدهور أوضاع العديد من التجار اليهود الذين كان مصيرهم وثيق الإرتباط بالقصر السلطاني. ومع مجيء الإستعمار، برزت نخبة جديدة مثلها جيل جديد من التجار اليهود المتأثرين بالحضارة الغربية. وقد نشأت تلك النخبة الجديدة في أحضان الإقتصاد الإستعماري الفرنسي وبتشجيع منه.

أعطت التجارة الخارجية دفعة قوية للتجار المغاربة، لكن هذا ليس ظاهرة خاصة بالقرن التاسع عشر دون غيره من القرون؛ لأن التجار لعبوا دورا طلائعيا دائما في حواضر العالم الإسلامي، على الرغم من تعرضهم للإقصاء بوجه عام حتى يظلوا بمعزل عن السلطة السياسية[152]. ويمكن العثور في كل حواضر بلدان الشرق الأوسط

(150) Bernard Lewis, **The Jews of Islam** (Princeton, 1984), pp. 163-169.

(151) Stillman, **The Jews**, pp. 100-102.

(152) يرى كَويتاين (Goitein, **Mediterranean Society**, pp. 70-79) وجود «طبقة» من التجار قوية وكثيرة العدد في القرنين الثامن والتاسع، وذلك بالرغم من افتقارها إلى السلطة السياسية. وفيما يخص أهمية التجار في الحواضر المملوكية وأوضاعهم في المجتمع، انظر :

Ira M. Lapidus, **Muslim Cities in the Later Middle Ages** (Cambridge, Mass. 1967), pp. 117-130.

وشمال إفريقيا الرئيسة على برجوازية محلية لها مشاركة في التجارة الدولية قبل مرحلة التوسع والإستعمار الأوربيين[153]. وتمت البرهنة على أن البرجوازية الفاسية، على سبيل المثال، قد بدأت الظهور عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، أي قبل انفتاح المغرب على أوربا[154]. ولابد من فهم نمو نخبة التجار في القرن التاسع عشر في السياق المغربي أيضاً، وليس باعتباره دالة إدماج المغرب في نظام السوق العالمي المتمركز حول أوربا فقط.

ومع ذلك، كانت المؤثرات الأوربية مهمة في المدن الساحلية لمغرب القرن التاسع عشر. إذ أصبحت المظاهر الخارجية للثقافة الأجنبية من رموز القوة ومن استراتيجيات النخبة اليهودية. وسبق لرحالة إسباني أن لاحظ في سنة 1803 أن نخبة اليهود في الصويرة كان يُسمح لها بارتداء الملابس الأوربية، وهذا امتياز لم يكن يحظى به سائر اليهود في المغرب. وهكذا، أصبحت نخبة اليهود جزءاً من مجموعة التجار العريضة التي كان يدخل ضمنها الأجانب أيضا[155]. وكتب أحد الرحالين البريطانيين ما يأتي : إنه «على الرغم من الأضرار السخيفة التي يتعرض لها يهود بلاد البربر، فإن بعضهم ممن يتخذون اللباس الأوربي أو ممن يختلطون بالتجار الأوربيين، ربَّما آعتُبروا عناصر خيرة في المجتمع، تحاول دائما أن تحافظ على خصوصياتها الذاتية»[156]. وأصبح اللباس الأوربي رمزا لجاه ثلة من التجار اليهود الذين كانوا يستطيعون أن يخولوا لأنفسهم ذلك الإمتياز. لكن اتخاذ اليهود المغاربة اللباس الأوربي صار يُنظَر إليه، أكثر فأكثر، بأنه نوع من التحدي لسيادة السلطان. ويُرْوَى أن أحد يهود الصويرة قد ظهر في بلاط السلطان المولى سليمان بزي أوربي عند بداية القرن التاسع عشر، فما كان من السلطان إلا أن أصدر ظهيرا ألزم فيه اليهود بارتداء الأزياء اليهودية المحلية. وذكّر السلطان مولاي عبد الرحمن بمضمون الظهير السليماني حينما بدأ عدد متزايد من اليهود المنحدرين من أصل مغربي يعودون إلى المغرب من جبل طارق بجنسية بريطانية وزي أوربي. وقد أصدر السلطان مولاي عبد الرحمن قرارا

(153) Cf. Raymond, **Grandes villes**, pp. 89-92.

(154) Cigar, «Socio-economic», p. 60.

(155) Domingo Badia Y Leyblich, **Travels of Ali Bey in Morocco, Tripoli, Cyprus, Egypt, Arabia, Syria, and Turkey between the years 1802 and 1807** (London, 1816), vol. I, p. 147.

(156) James Richardson, **Travels in Morocco** (London, 1860), vol II, p. 1.

نص فيه على أن يعود اليهود المغاربة القادمون من جبل طارق إلى اتخاذ الزي اليهودي المغربي بعد شهر واحد من رجوعهم إلى المغرب[157]. غير أنه لم يتم الإلحاح على تنفيذ مثل هذه القيود بدقة. ويبدو أنها لم تدخل حيز التنفيذ في الصويرة إلا في عهد المولى سليمان. ولم يكن اللباس الأوربي وسيلة التعبير الوحيدة عن علو المقام أو الجاه في أوساط يهود الصويرة، بل كانت تُتخذ ملابس مغربية أنيقة أيضاً إلى جانب الملابس الأوربية. فيرتدي أثرياء اليهود فوقيات صوفية في غاية الزخرفة والتطريز ويتمنطقون بأحزمة زاهية الألوان، ويغطون رؤوسهم بمناديل حريرية، وينتعلون بلغة سوداء اللون. أما النساء، فيرتدين تحتية موصلية فضفاضة رفيعة التطريز وقفطاناً واسعاً مشدوداً بحزام. وتغطي اليهوديات المتزوجات رؤوسهن بمناديل حريرية ويسدلن أهدابها على الكتفين. وتتزين نساؤهم من الطبقة الثرية بقلائد من المعادن النفيسة والمجوهرات وأساور الذهب والفضة[158]. وتعبر المرأة في المجتمع المغربي عن منزلتها الرفيعة بالظهور أمام الآخرين متحلية بما قدمه لها زوجها من مجوهرات ثمينة وملابس رفيعة بمناسبة الزفاف. وتتباين قيمة الصداق وتوابعه من حوائج وحلي تباينا كبيرا حسب الحالات، ولكن الأثرياء غالبا ما ينفقون مبالغ مالية ضخمة على العروس[159].

وكان لتأثير أوربا على ثقافة نخبة التجار في الصويرة أهميته الواضحة، ولكن الأوساط المغربية آمتصت ذلك التأثير واستوعبته حتى أصبح جزءاً من مكونات الحضارة المغربية وعناصرها. إذ بدأت المنسوجات الأجنبية (وخاصة البريطانية منها) والساعات، وأدوات أخرى أوربية الصنع، تجد طريقها إلى بيوت النخبة المغربية[160].

(157) F.O., 174/126، 15 شتنبر 1831، أوريول دراموند هاي ؛ 10 أكتوبر 1831، السلطان إلى أوريول دراموند هاي ؛ 22 جمادى الأولى 29/1247 أكتوبر 1831، السلطان إلى أوريول دراموند هاي ؛ F.O., 99/1، 9 فبراير 1838، أوريول دراموند هاي إلى بالمرستون (Palmerston).

(158) Riley, **Authentic Narrative**, pp. 411-412 ; Charles Payton, **Moss from a Rolling Stone, or Moorish Wanderings and Rambling Reminiscences** (London, 1879), p. 27.

(159) في عقود الزواج العبرية المسماة «لكْتُوبَة» معلومات متناثرة عن المبالغ المالية التي تقدم مهراً للعروس عند الزواج. ففي سنة 1871، أدى روبين بن يوسف المليح 5,000 ريال (حوالي 1,053 جنيه إسترليني) مهرا لزواجه. في حين قدم ابن عمه روبين بن عمران مبلغ 18,000 ريال (حوالي 3,789 جنيه إسترليني) للغرض نفسه وفي السنة نفسها، عن مجموعة وثائق آل أبيقصيص الصويريين. وتتراوح تكاليف الزواج في عقود «لكْتُوبَة» العبرية الموجودة ضمن مجموعة وثائق صمويل ليڤي بين سنتي 1859 و1887 مبالغ تتراوح بين 2,600 ريال و26,000 ريال.

(160) Raymond Thomassy, **Le Maroc et ses caravanes ou relations de la France avec cet Empire** (Paris, 1845), pp. 326-327.

وابتداء من عشرينيات القرن التاسع عشر فما فوق، أصبح استهلاك الشاي والسكر المستوردَيْن من بريطانيا يحظى بالشعبية. وما لبث أن انتشر بعد ذلك بقليل انتشارا واسعا في أوساط مختلف فئات السكان[161]. غير أن الأشكال الثقافية التي اتخذتها عادات شرب الشاي في المغرب انفردت بخصوصيات محلية دقيقة أثارت فضول الأجانب :

> بعد تسخين البراد، يوضع فيه ملء حفنة من الشاي، ويصب عليه ماء مَغليّ ويُترك مدة قصيرة تكفي لإزالة السطح الملون والمضر من أوراق الشاي، فيُرمى بالسائل (التشليلة) بعيدا على الأرض. ثم يُمسك بقطعة سكر كبيرة تُؤخذ من قالب سكر أبيض بعد كسره، فيُزج بها بقوة في فتحة البراد. وبعد ذلك يُسكب ماء مَغليّ على السكر بطريقة بطيئة، فيذوب تدريجيا وسط أوراق الشاي المنبثة في أسفل البراد. وحين يمتلئ البراد بالماء المَغلي، يُترك لوقت قصير حتى تُستصفى خلاصة أوراق الشاي، ثم يضع بداخله قدرا قليلا من النعنع الطري أو من اليانسون أو من نبتات أخرى تعطيه نكهة معينة ـ قد تكون أحيانا قطعة صغيرة من العنبر إذا كان صاحب البيت ثريا ومسلما أنيقا رفيع المنزلة ـ وبعدئذ يُقدم للحاضرين مشروب ساخن جدا، شديد الحلاوة، يلمع لونه لمعان الذهب ـ دون حليب بطبيعة الحال ـ فوق صينية جميلة لطيفة من صنع مغربي محض[162].

لم تتغير البيئة المادية لأسر النخبة التجارية إلا تغييرا طفيفا. إذ ظلت تصاميم مساكنهم الموجودة في القصبة شبيهة بمساكن البرجوازية ودورها في أماكن أخرى من المغرب أو حتى بمثيلتها في حواضر أخرى من بلدان الشرق الأوسط[163]. وكانت أزقة القصبة ضيقة مظلمة، كما كانت الدور منغلقة انغلاقا حقيقيا عن الخارج يحجب زخارفها البهية الموجودة في الداخل. وتميزت الخصائص البنيوية لجميع الدور بوجود فناء داخلي يشرف عليه درابزين، وهذا الدرابزين يُحيط بطوابق الدار العليا التي يُصعَد إليها

= وانظر عن نمو ظاهرة الإهتمام بتذوق المنتوجات الأوربية وانتشارها في الأوساط المغربية:
Miège, IV, pp. 388-396
ويمكن العثور أيضاً على منتجات أوربية الصنع في بيوت المسلمين المنتمين إلى الجهاز المخزني، انظر :
A.E., C.C.C. Mogador 4 : J. Leclerq, «Mogador», **Revue Britannique**, 6 (1880), 403
21 أكتوبر 1865، كاي (Gay).

(161) J. L. Miège, «Origine et développement de la consommation du thé au Maroc», **Bulletin Economique et Social du Maroc**, 20, 71 (1956), 377-398.

(162) Payton, **Moss**, pp. 83-84.

(163) Raymond, **Grandes Villes**, pp. 305-313.

بمجموعة من الدَّرج. ويمكن أن تحتوي الدار أحيانا على طابقين علويين تفصل بينهما درجات وتحيط بهما أيضا درابزونات معمدة. وعادة ما يحتوي الطابق السفلي من الدار على غرف تُتخذ مخازن لحفظ السلع والبضائع. ويقيم في الطابق العلوي أفراد أسرة التاجر، وربما كانت في سطح الدار حجيرات لإيواء الخدم والأعوان. ويبدو من المألوف أن تكون هناك غرفتان لاستقبال الضيوف، إحداهما مجهزة بأثاث وبأشياء أوربية متنوعة (كآلة للبيانو أو صورة معلقة على الجدران للملكة ڤكتوريا، أو كراسيّ أوربية)، وثانيتهما مجهزة وفقا للطراز المغربي فتوضع فوق أرضية جوانبها الأربعة أفرشة (مضربات) واطئة تصطف على أطرافها الموالية لجدران الغرفة الأربعة وسائد وثيرة مكسوة بقطع من الثوب الرفيع المزدان بمختلف الألوان الزاهية. هذا، علاوة على الأواني الخزفية ذات الزخارف المتقنة، وغيرها من الأدوات النحاسية المزينة بالنقوش[164].

وآزداد وضوحاً في الوقت نفسه أن النجاح في مضمار المبادلات الدولية يتطلب أموراً أخرى غير الزخارف السطحية للحضارة الأوربية وقشورها. إذ بدأ التجار اليهود يرسلون أبناءهم إلى إنكَلترا منذ اللحظات الأولى من تاريخ وجود الصويرة، لتمكينهم من اكتساب تربية إنكَليزية حقيقية هناك[165]. وعند منتصف القرن التاسع عشر، حينما توافرت خطوط ملاحية منتظمة بين الصويرة وأوربا[166]، أصبحت الزيارات إلى أوربا من الأمور المعهودة وبوتيرة أكثر استمرارا. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت تتكون أطر جديدة من اليهود المتشبعين بالثقافة الغربية، في مدارس

(164) حين كنت بصدد إنجاز هذا البحث في مدينة الصويرة سنة 1981، لاحظت أن الدور الموجودة في القصبة القديمة والتي يملكها العدد القليل ممن تبقى من اليهود بالمدينة لا تزال محافظة على طابعها الأصلي كما أوردناه في وصفنا. أما عن أوصاف القرن التاسع عشر، فيمكن الرجوع إلى ما يأتي :
Arthur Leared, **Marocco and the Moors** (London, 1876), p. 67 ; J.-L. Miège, **Une Mission francaise à Marrakech en 1882** (Aix-en-Provence, 1968), p. 97.
(عن مخطوط لصاحبه بروي (Breuille) مؤرخ في 1882) ؛ **Times of Morocco**، 18 غشت 1888 ؛ A.I.U., Maroc XXXIII E 582، 15 دجنبر 1891، بنشمول (Benshimol) ؛
William B. Leech, «Notes on a visit to Mogador», **Journal of The Manchester Geographical Society**, 18 (1902), 61.

(165) Riley, **Authentic Narrative**, p. 406.

(166) J.-L. Miège, «Le Maroc et les premières lignes de navigation à vapeur», **Bulletin de l'Enseignement Public au Maroc**, n° 236 (1956), 37-47.

الرابطة الإسرائيلية العالمية، والهيئة الإنجليزية للنواب البرلمانيين، والجمعية الإنجليزية اليهودية في الصويرة[167]. وهكذا، بدأ يظهر على الساحة المحلية نوع جديد من التجار يتميزون بحنكة اكتسبوها من النموذج الغربي، كما علمتهم إياه المدارس المشار إليها.

وعلى الرغم من هذه المؤثرات الأوربية، ظلت النخبة اليهودية متمسكة بجذورها المتأصلة في ثقافة البرجوازية المغربية. وحتى نهاية القرن التاسع عشر، كان هناك سبيلان لاكتساب التربية والتعليم. فبينما اختار بعض أفراد النخبة اليهودية إرسال أبنائهم إلى أوربا للتحصيل، فضل بعضهم الآخر إرسال أبنائهم إلى القدس للغاية نفسها[168]. وظل معظم كبار التجار مكتفين بما تعلموه في الأوساط المغربية. ومن ذلك أن أبراهام قرقوز لم يتعلم قط اللغة الفرنسية ولا الإنجليزية، مع أنه كان نائباً قنصلياً للولايات المتحدة الأمريكية في الصويرة. كما كان يوسف وروبين المليح يتراسلان مع الرابطة الإسرائيلية العالمية بالعِبْرِيَّة دون غيرها. أضِف إلى ذلك أن كبار التجار اليهود كانوا يستعملون آلعامية المغربية ويكتبونها بحروف عبرية في مراسلاتهم التجارية. وإذ تناولنا تقارير الرابطة الإسرائيلية العالمية من حيث قيمتها الظاهرية، فإن صورة الثقافة اليهودية المغربية التي تنبثق منها صورةٌ تدل على جهل مطبق، أي أنها تأكيد لوجود وضعية سيئة لا يمكن معالجتها إلا باعتماد عناصر الحضارة الغربية. وقد أشار مدير الرابطة الإسرائيلية العالمية في الصويرة في تقريره السنوي الذي بعثه إلى باريز سنة 1892 إلى «أن يهود الصويرة، بحكم عيشهم وسط ساكنة عربية متعصبة شديدة التخلف، وبحكم تكلمهم بلغتهم وممارستهم لعاداتهم، اكتسبوا أكثر الرذائل انتشارا بين مواطنيهم المسلمين، ألا وهي : الخداع والنفاق»[169]. وكان مديرو الرابطة الإسرائيلية العالمية يزدرون العربية التي كان يتكلم بها اليهود والتي كانت لغة للتعلم في مراحل التعليم الِابتدائي.

---

(167) .Schroeter, «Anglo-Jewery», pp. 62-66

(168) حاول المخزن في مرحلة معينة أن يحصر أعداد اليهود النازحين إلى فلسطين عبر مراسي شمال المغرب (الخزانة الحسنية، 23 جمادى الأولى 19/1261 ماي 1846، السلطان مولاي عبد الرحمن إلى بوسلهام بن علي).

(169) A.I.U., France, XV F 26, 1891-1892، التقرير السنوي، بنشمول.



الصورة 4 : آل قرقوز في نهاية القرن 19
(عن مجموعة داڤيد قرقوز)

وكان التجار اليهود المغاربة يدركون مدى أهمية تربية أبنائهم في أوربا. ومع ذلك، لم تتم محاولات التغريب في أوساط نخبة التجار في الصويرة خلال القرن التاسع عشر على حساب الثقافة «البرجوازية» المحلية. وبينما احتاج التجار المغاربة إلى تعلم أمور تتصل بالممارسات التجارية الأوربية، فإنهم ظلوا ملزمين بالتعامل مع البيئة المغربية بكل تعقيداتها.



الصورة 5 : يهوديات يحضرن الشاي في بيت ثري
(عن شلومو ديشن The Mellah Society)

الفصل الثالث
المرسى والبزار

من المرفإ إلى البزار

يلقي الأجنبي القادم إلى الصويرة نظرته الأولى على المدينة عندما يوجه دفة سفينته أو مركبه بين الجزيرة والمرسى حيث يقع المرفأ. ثم يمكن السفينة أن ترسو وتنتظر مجيء قوارب متوسطة الحجم تستعمل للشحن والتفريغ ويختص في تشغيلها نوتيُّون من بني عنتر أو من أهل أكَادير. وربما كان الرسو، في موسم الأمطار، خطراً كبيراً على ركَاب السفينة، وخاصة عند هبوب الرياح الغربية[1]. وإلا كان خليج المرسى هادئا، مما يسمح للزائر بالنزول فوراً على اليابسة عبر رصيف المرفإ والتوجه صوب باب المرسى. وتوجد على يمين باب المرسى مستودعات تابعة للجمارك تخزن فيها البضائع التي يُحَصلها رجال الجمارك من التجار الذين لا يؤدون الرسوم الجمركية نقداً. كما يمكن التجار تخزين بضاعتهم التي أدوا عليها واجبات الجمارك في انتظار شحنها إلى الخارج. وإذا تابع المسافر طريقه في اتجاه المدينة، لابد من مروره وسط أكياس وأحمال عديدة من السلع ووسط الجمال والسماسرة وبين الحمالين المنهمكين في تفريغ حمولاتهم أو في إعداد القوافل لرحلات طويلة إلى سوس. وينتقل المسافر بعدئذ صحبة حمال ينقل بضائعه للدخول إلى المشور ـ وهي مساحة كبيرة مجاورة لدار المخزن تستعمل للخيول والبارود، وتجري فيها الألعاب وغيرها من الإحتفالات[2] ـ ثم يمر عبر باب محمد أومسعود ليتجه إلى ساحة واسعة تقع في وسط القصبة القديمة، فيدخل أخيرا إلى دار الأعشار حيث يتولى موظفو الجمارك تحصيل نسبة 10% من قيمة كل البضائع المستوردة.

---

(1) P.P., LXXX (1884), 95.

(2) F.O., 174/72، 17 ماي 1863، إلتون إلى دراموند هاي.

ويقوم الحمالون من بني عنتر أو من أهل أكَادير بنقل البضائع بين المرسى والقصبة. ويعتبر التجار احتكار هاتين المجموعتين لمهام نقل البضائع في المرسى أمرا مزعجا لهم[3]، زاعمين أنهما تسرقان من تلك البضائع بين الفينة والأخرى. وحين تنبه المخزن إلى الخسائر التي تلحق مداخيله من جراء السرقات وعمليات التهريب الناتجة عن بعد المسافة الفاصلة بين المرفإ ودار الأعشار في القصبة، قرر في سنة 1885 بناء دار أعشار جديدة قريبة من المرفإ[4].

وبعد أن تؤدَّى الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة، ينقلها الحمالون عبر أزقة القصبة إلى مخازن التجار ؛ وغالبا ما تقع هذه المخازن في الطوابق الأرضية التي يقرب مستواها من مستوى الفناء الداخلي للدُّور. وتتمثل معظم المخزونات المودعة في الطوابق الأرضية لدور التجار ومحلاتهم السكنية في مواد للتصدير ـ كأكياس اللوز وبراميل زيت الزيتون وأحمال جلد الماعز ـ تنتظر الظرف الملائم لشحنها إلى الخارج. ويمكن أحيانا أن تدخل دواب الحمل كالجمال أو غيرها إلى قلب فناء الدار[5].

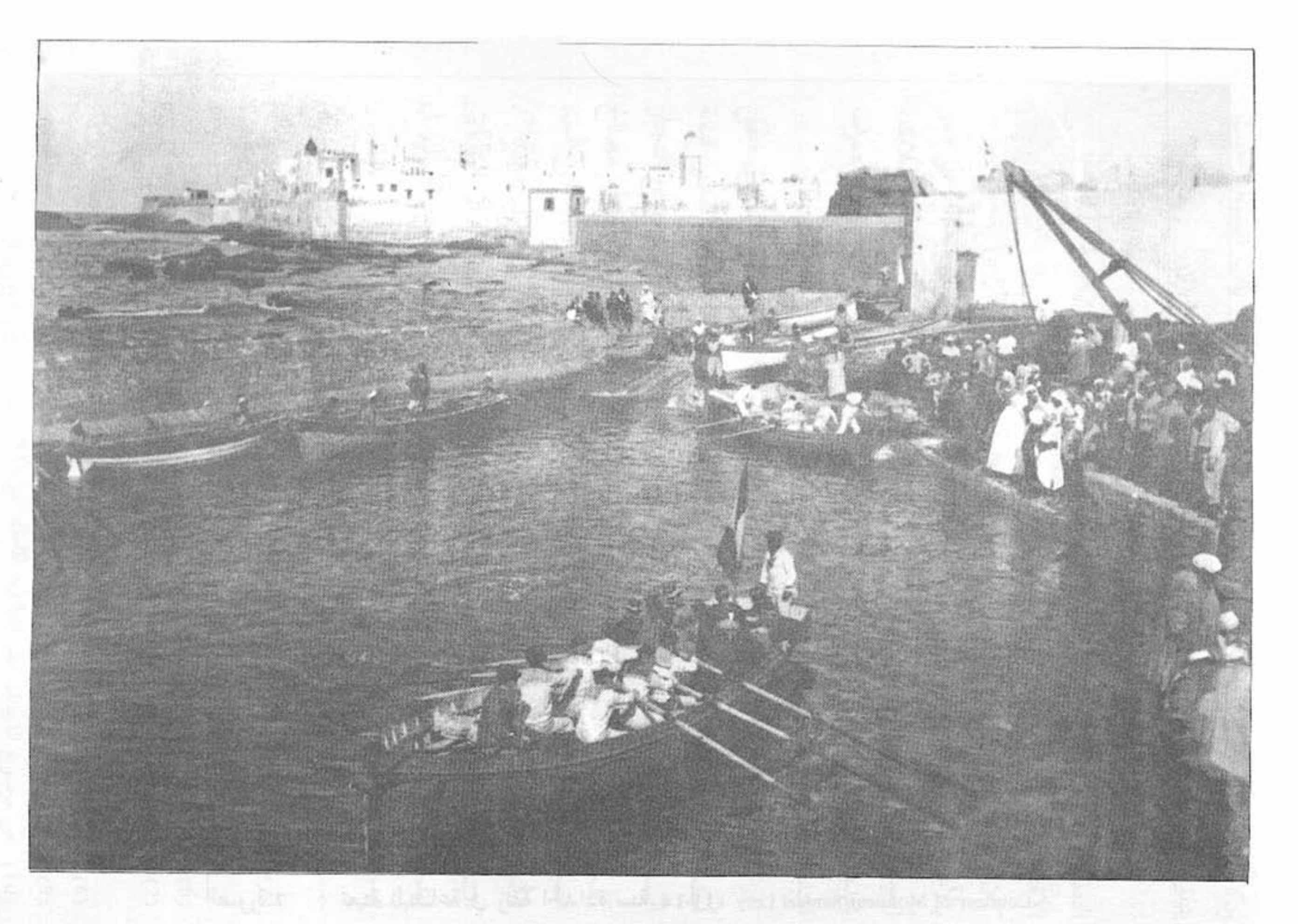
وتحيط بالقصبة أسوار هائلة تفصلها عن داخل المدينة وخارجها على السواء. وقد دأبت القصبة القديمة على إغلاق أبوابها ليلًا حتى سنة 1869 على الأقل، وهو التاريخ الذي انتهى فيه بناء القصبة الجديدة التي أصبحت تتضمن جزءاً من المشور وتجاوزت امتداداتها أسوار المدينة. وكان ذلك الحاجز رمزيا أكثر منه حاجزاً حقيقيا أمام الراغبين في المغامرة لدخول المدينة تحت جنح الظلام. والواقع أن أثرياء اليهود ومعهم التجار الأجانب المقيمون في القصبة لم يكونوا في حاجة حقيقية إلى أن يذهبوا بأنفسهم إلى بقية أحياء المدينة، إذ كان بوسعهم أن يكلفوا سماسرتهم وخدامهم بشراء ضروريات العيش اليومية. وكانت العلاقة محدودة تقريبا بين تجارة التصدير والإستيراد وسوق الصويرة المحلي. ذلك بأن المنسوجات القطنية والشاي والسكر والأدوات المعدنية، وسلعاً مستوردة أخرى محمَّلة على ظهر القوافل في اتجاه المناطق الداخلية

---

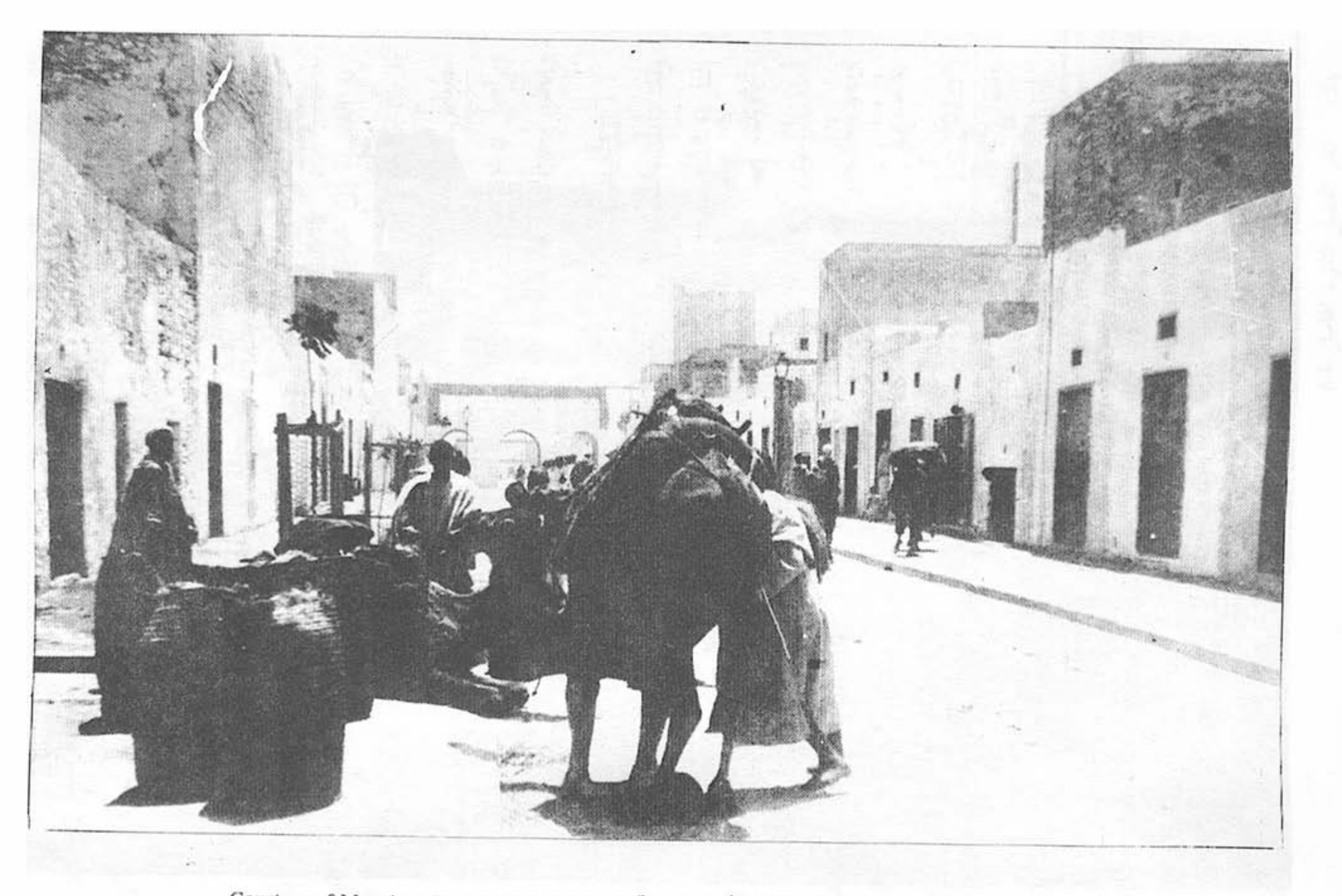
(3) F.O., 839/1, 3 February 1856, Grace to Drummond Hay ; Auguste Beaumier, «Mogador et son commerce maritime», **Annales du commerce extérieur, Etats Barbaresques, Faits Commerciaux**, n° 17 (1875), 116-117.

(4) الخزانة الحسنية، 16 رجب 1/1302 ماي 1885، السلطان مولاي الحسن إلى محمد كَنون (ورد ذكرها عند التوزاني، ص. 92). وقد تحولت البناية القديمة في نهاية الأمر إلى سجن، انظر : Budgett Meakin, **The Land of The Moors** (London, 1901), p. 208.

(5) انظر الفصل الثاني، الهامش 64.



الصورة 6 : رصيف مرسى الصويرة سنة 1913، Courtesy of Monsieur Samuel Levy.



الصورة 7 : تعبئة البضاعة في زنقة الحدادة سنة 1914، Courtesy of Monsieur Samuel Levy.

كانت تغادر القصبة وتتجمع خارج باب السبع، متحاشية حوانيت المدينة ودكاكينها. وبطريقة مماثلة، تعرض السلع الموجهة للتصدير أمام باب السبع، حيث يتفق السماسرة مع الجمَّالين على وسق سلعهم عبر الشاطئ مباشرة[6].

ويمكن القول بأن السوق المحلي الموجود في المدينة من جهة وقطاع تجارة التصدير والإستيراد من جهة ثانية يشكلان مجالين مختلفين، بل مستقلين، للنشاط الإقتصادي ؛ وهو ما يمكن أن يوحي به نموذج بولانيي[7]. فعلى المستوى الإداري، كان المجالان مستقلين عن بعضهما إلى حد بعيد، لأن الأمناء في المرسى يهتمون أساساً بالأعمال التجارية ذات الصلة بتجار الجملة، بينما يسهر المحتسب في المدينة على سير أعمال التجارة اليومية في السوق المحلي. كما يوجد نظامان مختلفان لصرف العملات، يحدد المخزن أحدهما للعمل به في الجمارك، بينما يحدَّد الثاني وفقا لأسعار الصرف المتداولة في السوق المحلي[8].

ومع ذلك، فمن الخطإ المغالاة في التركيز على هذا الإنفصال، لأن السوق المحلي أيضاً يفرض أولوياته على تسيير الجوانب الإدارية للمرسى. إذ يُفترض تقدير قيمة السلع المستوردة في ضوء الأثمان والأسعار المعمول بها في السوق المحلي. ويلح التجار على التزام الأمناء بممارسة هذا التقليد، ومن المؤكد أن السلطات المخزنية تأخذ مصالح التجار بعين الإعتبار. وفي هذا الصدد، جاءت العبارة الآتية في رسالة من أحد الأمناء إلى بنيس. قال : «وإن طلع (الثمن) نطلع معه وإن نزل ننزل معه»[9]. ويشرف المحتسب بطريقة مماثلة على مراقبة موازين الديوانة (الموجودة في البنايات الملحقة بالجمارك في المرسى)[10]، وهو نفسه الذي يتولى مراقبة سير الأحوال في أسواق المدينة.

هذا الفصل الإداري الذي كان جزئيا على أية حال، لا يعني أن القصبة/المرسى والمدينة/السوق تشكلان وحدتين اقتصاديتين منفصلتين انفصالا مطلقاً.

(6) Payton, **Moss**, pp. 170-171.

(7) Rosemary Arnold, «Separation of Trade from Market : The Great Market of Whydah», in Polanyi, **et al.**, **Trade and Market**, pp. 177-187.

(8) فصَّلنا الحديث عن مسألة النقود الرائجة في الفصل السادس من هذا الكتاب.

(9) (م.و.م)، الصويرة 2، 6 ذو القعدة 5/1289 يناير 1873، محمد بن العربي القباج إلى بنيس.

(10) عن موضوع الديوانة، انظر التوازني، **الأمناء**، ص. 72.

فالتجار لم يكونوا يميزون دائما بين التجارة المحلية والتجارة البعيدة المدى. إذ كانت العديد من المواد المخصصة للتصدير، مثل اللوز وزيت الزيتون، تستهلك محليا في المدينة، ولا تجد طريقها إلى الحوانيت المحلية سوى نسبة قليلة من السلع المستوردة. غير أن سكان الصويرة كانوا يستهلكون البضائع الأجنبية،وخاصة منها الشاي والسكر والمنسوجات استهلاكا كبيراً. ومعنى ذلك أن التجارة بمختلف أنواعها، المحلية والجهوية والبعيدة المدى، كان بعضها يعتمد على بعض باعتبارها أجزاء متكاملة من النظام الاقتصادي.

تطور تجارة التقسيط المحلية

لم يكن أي قطاع في المدينة أكثر ارتباطاً بالتجارة الخارجية من سوق البيع بالتقسيط. ويمكن قياس مدى تأثير المبادلات الخارجية في أحوال بعض مدن المغرب، بفحص دقيق للصناعات التقليدية وبتحليل الدور الذي لعبته المصنوعات المستوردة الرخيصة في إضعاف الحرف التقليدية(11). أما تأثير الواردات الأجنبية على مدينة الصويرة ذات الصناعات المحدودة، فيصعب البتُّ فيه، لكنها تتأثر مع ذلك بتدفق السلع الأجنبية. ويظهر ذلك جليا من الإمتداد الذي يعرفه انتشار الحوانيت وتنوع المنتوجات المعروضة للبيع بالتقسيط.

وكان الحانوت المكان التقليدي الذي يشتغل فيه الحرفيون، ولو أنهم كانوا يحتاجون على العموم إلى التجول بسلعهم التجارية في الأسواق إما بأنفسهم وإما باتفاق مع أحد الوسطاء(12). ومما لا شك فيه أن كثيرا من مواد تجارة التقسيط كانت تباع وتشترى في أسواق المدينة الخاضعة لمراقبة المحتسب. ولابد من أن يكون تزايد حجم تجارة الإستيراد مع أوربا وتوسيع نطاق شبكات التوزيع في المغرب قد أعطيا دفعة قوية لتنويع مواد تجارة التقسيط وأن يكونا قد ساهما في إنشاء حوانيت جديدة في مدينة الصويرة. ويعتبر ظهور «سوق الجديد» من أوضح الدلائل على اتساع نطاق تجارة التقسيط في المواد الأجنبية المستوردة، وخاصة منها منسوجات مانشستر. ولا تنحصر هذه الأسواق التي نُعتت بالجديدة في المدن الساحلية فقط،

(11) Cf. Brown, **People**, pp. 129-135.

(12) Cf. Le Tourneau, Fès, p. 306.

بل تعم المدن الداخلية أيضا[13]. وقد بنى «سوق الجديد» الموجود في الصويرة في القرن الثامن عشر، بناه السلطان سيدي محمد بن عبد الله وحبّسه، ولو أن بعض حوانيته كانت أملاكا مخزنية[14]. وهو أشبه بساحة صغيرة تقع في الممر الرئيس المؤدي إلى باب دكالة، وتصطف على جوانبها أعمدة تتخلّلها سلسلة متعاقبة من الحوانيت تباع فيها الثياب على اختلاف أشكالها وأنواعها. وكانت تلك الساحة تغلق ليلا[15]. وتجدر الإشارة إلى أن وجود غالبية اليهود الذين يتاجرون في المنسوجات الأوربية بالتقسيط في قلب مركز التجارة المحلية لمدينة الصويرة، أمر ينطوي على دلالات هامة، خاصة وأن «سوق الجديد» يحتوي على عدد كبير من الحوانيت يفوق ما هو موجود في غيره من أسواق المدينة.

أما السوق الآخر المهم والذي يبيع تجاره مواد مستوردة من أوربا، فهو سوق العطارين[16]. ويتاجر العطار، بحكم مهنته، في مواد متنوعة جدا، جعلته في وضعية جيدة تمكنه من عدم الِاكتفاء بتسويق سلعه التقليدية المعهودة، ومن خوض غمار التجارة بالتقسيط في مواد مستوردة جديدة، كأواني الطبخ والأدوات المعدنية المختلفة والورق والمرايا وما إليها من السلع الِاستهلاكية الأخرى[17].

---

(13) يوجد في مدينة مراكش على سبيل المثال «سوق الجديد». انظر :

Paul Lambert, «Notice sur la ville de Maroc», **B.S.G**, 5ème sér., 16 (1868), 439.

(14) الصديقي، **إيقاظ**، ص. 37. يحتوي كناش حبسي من أوائل عهد الحماية على قائمة بخمسة وخمسين (55) حانوتا (الخزانة العامة، الأحباس، الصويرة). وتوجد في كناش مؤرخ في 1296/1878-1879 لائحة بستة وثلاثين (36) حانوتا يستخلص المخزن كراءها. وقد بلغت المداخيل منها رقما يفوق ما يستخلص من أي سوق آخر (الخزانة الحسنية، الكناش 93).

(15) **Times of Morocco**، 11 غشت 1888. لا يزال باعة الثوب يشغلون الحوانيت نفسها إلى اليوم، ولو أن تلك الجهة من المدينة لا تغلق ليلا كما كان يحدث سابقا.

(16) تعرف السلع الرائجة عند العطارين بأنها «عطر» أو «عَطرية» وهي مشتقة من «العِطر». ويبدو أن المعنى الأصلي للعِطارة كان بالفعل هو المكان الذي تباع فيه العطور المستخرجة من الورود والزهور والرياحين وغيرها. غير أن معناها الجديد أصبح يعني فيما بعد التاجر الذي يبيع مواد مختلفة تدخل ضمنها أيضا مختلف العقاقير والأدوية بمعناها التقليدي. انظر تعريف دوزي :

R. Dozy, **Supplément aux dictionnaires arabes**, II (Leiden, 1881), p. 137.

(17) أدرجت تحت اسم «عطرية» مواد مختلفة في لائحة الرسوم الجمركية المؤداة عن الصادرات والواردات لمدة سنة كاملة ((م. و. م)، الصويرة 1، شعبان 1268 - رجب 1296/1852-1853). وتوجد لائحة بمنتوجات «العطارة» في مدينة فاس عند لوكليرك :

Charles René-Leclerc, «Le commerce et l'industrie à Fez», **R.C.** (1905), 310-312, 315.

وقد يوحي تطور هذين النوعين من تجارة التقسيط في الصويرة بمقارنته بظاهرة ازدياد الحوانيت في أوربا، حيث تطورت الدكاكين التي كان الحرفيون يشتغلون فيها إلى محلات لتجارة التقسيط يقوم فيها الوسيط بربط الصلة بين المنتج والمستهلك. ويمكن تشبيه الحانوت الموجود في سوق العطارة بمحلات التجارة العامة في أوربا، كما يمكن تشبيه التاجر الذي يبيع الثوب في البزار بتجار التقسيط الأكثر تخصصا في المدن الأوربية. وكانت أسباب مثل هذا التوسع في الصويرة مشابهة أيضا لأسبابه في أوربا، حيث اتسع نطاق شبكة التوزيع، وآرتفع عدد السكان في المدينة، كما تطور التعامل بالقرض نظراً لتزايد حجم تجارة الجملة[18]. والفرق الجوهري بين الحالتين هو ارتباط هذا التطور في مدينة الصويرة بالتجارة الخارجية أساسا دون أن تكون له أي علاقة بما عرفته أوربا من تحولات اجتماعية، أي أن أصحاب الحوانيت في الصويرة لم يتطوروا في يوم من الأيام إلى «برجوازية صغرى» لها مصالحها الخاصة المتحدة. بل تحكمت أساليب إدارية تقليدية في أرزاق أصحاب الحوانيت. إذ لم تحاول الإصلاحات الإدارية تحقيق أي تعديل يساهم في تطوير المؤسسات الحضرية في حد ذاتها، بل استهدفت الرفع من مداخيل المخزن دائما على حساب أصحاب الحوانيت الذين لم يتمكنوا من توحيد صفوفهم في إطار مجموعة لها مصالحها الخاصة بها.

المخازن والفنادق

كان في الصويرة نوعان من المؤسسات الحضرية يعكسان هذا التداخل والتشابك بين التجارتين الدولية والمحلية، ألا وهما المخازن والفنادق. وقد ارتبط نمو الصنف الأول بتطور تجارة الجملة، في حين كانت الفنادق مؤسسات قديمة اتصل ظهورها بتجارة القوافل. وأثر في المؤسستين معا ارتفاع حجم المبادلات الخارجية.

وترتب على تعاظم التجارة الخارجية وعلى تدفق عدد من التجار الجدد بعد توقيع المعاهدة التجارية بين المغرب وبريطانيا سنة 1856، ترتب على ذلك نقص حاد في المحلات السكنية والمخازن بمدينة الصويرة. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، بدأ بعض التجار يودعون سلعهم نوالاتٍ من القش في الساحة المركزية للقصبة وعلى طول السور الفاصل بين المرسى وشاطئ البحر. إذ قام تاجر بريطاني من جبل طارق اسمه

(18) انظر ما كتبه فرنان بروديل في موضوع تطور أوضاع أصحاب الحوانيت في كتابه :
Fernand Braudel, The Wheels of Commerce (London, 1982), pp. 60-75.

ج.س. راطو (J.S. Ratto)، بصفته وكيلا لشركة ملاحية فرنسية حديثة النشأة، ببناء «نوالتين» اتخذهما مستودعا للفحم على طول السور المحاذي للشاطئ. كما ادعى تاجر بريطاني آخر اسمه كَريس (Grace) أن نوالته الواقعة في المكان نفسه والتي كان قد وضع فيها براميل وخِرقاً من الخيش قد تعرضت للحرق عمداً[19].

وعلى أثر الضغوط التي مارسها التجار، ووفاء بالإلتزامات التي نصت عليها بنود معاهدة 1856 في شأن تزويد التجار الأجانب بالمساكن والمخازن، قرر المخزن تشييد قصبة جديدة انطلقت أعمال بنائها سنة 1863[20]. وبعد مرور سنتين، سعى أعيان اليهود، بمؤازرة من قناصل الدول الأجنبية وممثليها، في الحصول على مزيد من المساكن الإضافية، فطالبوا بتوسيع الملاح نظرا لما أصبح عليه من اكتظاظ، وكان المشروع يهدف في الأصل إلى بناء محلات سكنية في الملاح الجديد لفقراء اليهود. غير أنه لم يتحقق شيء من ذلك، لأن المخزن فضل على ذلك بناء حوانيت في الملاح الجديد سداً لحاجيات التجار اليهود[21]. وبيعت مفاتيح ثلاثين حانوتا أخرى في المزاد العلني، فبلغت قيمتها 5,000 أوقية لكل حانوت عادت منفعتها على خزينة السلطان[22].

وما لبث أن آزدادت أماكن وقوع العمليات التجارية ضيقاً بالسلع. واستمر التجار يطرحون سلعهم ويكدسونها في فوضى عارمة بمختلف جهات المدينة دون مراعاة للنظام، فتسببوا بذلك في تأخير أعمال بناء القصبة الجديدة التي أنشئت لهم أساساً. وعبر أمناء الصويرة في رسالة وجهوها إلى بنيس عن قلقهم من تردي الأوضاع وتفاقمها، نقتطف منها ما يأتي :

> إن المشور السعيد الذي بالصويرة كان نظيفا نقيا، وهو بين القصبة القديمة والجديدة التي تبنى بقصد التجار الآن اتخذوه منشرا للجلد بمشاهدة العامل لكونه قبالة حكومته. وتكلمنا معه في قطع ذلك، فأجاب بأن ذلك كان من قديم، وهو

(19) «Travaux dans la rade et dans la ville de Mogador», **Nouvelles Annales de la Marine**, 30 (1863), 285 ; F.O., 174/72, 1 September 1864, Elton to Drummond Hay.

(20) «Travaux dans la rade et dans la ville de Mogador», 285.

(21) بدأت أشغال بناء الملاح الجديد في رجب 1282/نونبر ـ دجنبر 1865. ويستخلص من قوائم حسابية في هذا الشأن أن تكاليف البناء احتلت الصدارة باعتبارها أبرز النفقات التي صرفها الأمناء على المدينة (الخزانة الحسنية، الكناش 295).

(22) الخزانة الحسنية، 20 ربيع الأول 13/1282 غشت 1865، عبد الواحد أقصبي وعمر بن عَمْرو الأوسي إلى بنيس.

بخلاف ما زعم بشهادة جميع أهل البلد. وهو بنفسه يد مع الذين ينشرون فيه، مع أن منشر الجلد معلوم من قديم الزمان خارج البلد[23].

لقد كان العامل والأمناء على حق. فلربما كانت المنشرة دائما في المشور أو قريباً منه فعلًا. لكن الواضح أن المشور كان موجودا قبل بناء القصبة الجديدة خارج المدينة.

وقد اتخذ قرار بناء القصبة الجديدة أملا في التخفيف من حدة مشاكل من هذا القبيل، وبالتالي كان لابد من أن توجد في هذا الحي الجديد كبريات الدور والمحلات السكنية والمخازن الواسعة الأرجاء. ومع ذلك، ظلت الحاجة ماسة إلى مزيد من المجال. وإذا يهود الصويرة والأوربيون يبدأون في الحصول على المخازن في قلب المدينة العتيقة، وهو المجال الذي لم يكن يُسمح بقبولهم فيه فيما مضى من الزمن. إذ لم تكن توضع تحت تصرف غير المسلمين إلا الحوانيت الموجودة في البزار الذي يشكل جزءاً من المدينة العتيقة فقط، وليس في منطقة الأحياء السكنية. ومع حلول سنة 1878، أصبحت كل مستودعات المخزن الموجودة في المدينة العتيقة في قبضة الأجانب أو اليهود المحميين، باستثناء مخزن واحد كان يتصرف فيه أحد المسلمين وهو سيدي محمد الأسفي (انظر الجدول 10).

لم يساعد بناء المخازن والمستودعات الجديدة إلا على تحقيق تغيير بسيط جدا في الطريقة التي كانت تسير بها الأعمال التجارية في مدينة الصويرة. ذلك بأن المشهد العام المعهود في المدينة ظل كما كان عليه بفعل الضغوط المتوالية التي فرضتها المبادلات الخارجية. ولم ينتج عن إضافة مخازن جديدة حدوثُ أي تجديدات أجنبية من حيث الأسلوب. فالمدينة لم تعرف أي استعمال للعربات ذات العجلات، واستمر الإِزدحام المستديم لدواب الحمل والسلع كما عهدته المدينة من قبل، أي أنه لم ينجم عن إضافة المخزن لمستودعات جديدة أي انفراج يستحق الذكر في الوضع القائم سابقا. وذكر أحد المقيمين في الصويرة سنة 1891 أن سوق الجلد الذي كانت تباع فيه أزيد من 4,000 قطعة من الجلد يوميا[24] قد أبقي عليه خارج أسوار المدينة. غير أن كميات من الجلود كانت تُغسل داخل المدينة، فاعتبر الأجانبُ المقيمون بها ذلك مصدراً لتهديد أحوال السكان الصحية بالخطر[25]. وعند الجهة الخلفية لباب المدينة الجنوبي،

(23) (م.و.م)، الصويرة 1، 26 رمضان 12/1282 فبراير 1866، أقصبي وعمر بن عمرو إلى بنيس.

(24) Halewi, (1891). p. 565.

(25) F.O., 174/292، 9 فبراير 1885، بايتون (Payton) إلى دراموند هاي.

الجدول 10 : المتصرفون في مستودعات المخزن وأكريتها الشهرية 1296/1878-1879م*.

الحي	المتصرف في المستودع**	المبالغ الشهرية
المدينة	موزيس قرقوز	80
المدينة	الذمي ابن مسان	80
المدينة	حايمي	80
المدينة	خوان دامونطي (J. Damonte)	80
المدينة	الحزان	80
المدينة	سيدي محمد الأسفي	80
المدينة	بن الزاكوري	80
المدينة	ابن سعود	50
المدينة	ابن غراب	50
المدينة	ولد بن هد [ان]	50
المدينة	دانيال العلاف	50
المدينة	إبراهيم بن ساسو	40
المدينة	إبراهيم أملول	10
المدينة	شلوم قرقوز	60
الملاح القديم	هن	30
القصبة القديمة	كريس (Grace)	19,5
القصبة الجديدة	بوليلي (Bolelli)	76
القصبة الجديدة	اتجاكطي (Jacquety)	184,25
القصبة الجديدة	يعقوب النفتالي (أفرياط)	173,25
القصبة الجديدة	جون كريس (J. Grace)	379 (مستودعاً)
القصبة الجديدة	التاجر باري (Perry)	238,25
القصبة الجديدة	كولمان (Coleman)	195
القصبة الجديدة	مسعود الترجمان	141

* أسقطنا من هذا الجدول المحلات السكنية التي توجد فيها المخازن.

** لم تعط مقابلات إلا للأسماء الأوربية التي تمكنا من تعرُّفها.

المصدر : الكناش 93.

حيث تتجمع القوافل الكثيرة، يتولى حشد من السماسرة أمر تنسيق عمليات البيع والشراء لفائدة التجار. وكانت البضاعة تنقل بأحمال صغيرة في اتجاه مخازن التجار الموجودة داخل المدينة[26].

ويعتبر الفندق أهم مؤسسة للتعامل مع الحركة الدائبة لتنقل الأفراد والبضائع في المدينة، وغالبا ما تُرجم على نطاق واسع بالخان (Caravanserai). وتعددت أوصاف شكله الهندسي في مناسبات لا عد لها ولا حصر عند الملاحظين لأحوال الحواضر المغربية[27]. وتوجد بنيات مماثلة في بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط وإن اختلفت أسماؤها في بعض الأحيان[28]. والفندق في أساسه بناء مستطيل من حيث البنية يتكون من طابقين يتوسطهما فناء، ويحتوي على غرف صغيرة في كلا الطابقين. ويخصص الطابق السفلي لدواب الحمل وإيداع البضائع، بينما يستعمل الطابق العلوي لإيواء النزلاء. وفي الصويرة، تتفاوت أحجام الفنادق حسب وظائفها[29]. فبعضها كان مُعَدّاً لإيواء الجمّالين والدواب سلعهم، بينما خصصت فنادق أخرى لتكون بالأساس مستودعات لتخزين أصناف معينة من السلع والبضائع. وكانت هناك غرف في بعض الفنادق لا توضع في خدمة زبناء يقيمون في المدينة لمدة قصيرة، بل يكتريها بعض التجار لمزاولة تجارتهم فيها. وتجمع فنادق أخرى بين الوظيفتين معا، فتتخذ مُقاما للنزلاء ومستودعاً للبضائع في الوقت نفسه. وفي بعض الأحيان، يمكن أن تُحجز الغرف الواقعة في الطابق العلوي للفندق على مدار السنة ؛ بينما قد يستغلها بعض الخرازة في أحيان أخرى مشاغل يمارسون فيها عملهم[30]. ويعتبر واقع ملكية الفنادق في الصويرة أمرا معقدا، ولكن هناك دلائل

---

(26) Payton, Moss, p. 170.

(27) انظر بصفة خاصة ما كتبه الدارسون التالية أسماؤهم :

René-Leclerc, «Le Commerce», pp. 306-308 ; E. Michaux-Bellaire and G. Salmon, «El-Qçar El-Kebir : Une ville de province au Maroc septentrional», **Archives Marocaines**, 2 (1904), p. 92; Geertz, «Suq», p. 131.

(28) إلى جانب الفندق تستعمل أسماء أخرى للتعبير عن الشيء نفسه، وهي القيصرية (القيسارية) والخان والوكالة (Raymond, **Grandes villes**, pp. 284-249).

(29) لا نجد تمييزا عند كَيرتز (Geertz) بين مختلف أصناف الفنادق، مما يوحي بأنها ربما كانت تماما على نمط واحد في صفرو. أما روني ـ لوكليرك، فإنه يفرق بين الفنادق التي تستعمل للنزلاء والفنادق المخصصة للتجارة (انظر الهامش رقم 28 أعلاه). وينطبق هذا التمييز نفسه على مدينة الصويرة.

(30) Michaux-Bellaire et Salmon, «El Kçar El-Kebir», p. 32.

توحي بأنها كانت تتوزع على نحو متساو بين أملاك خاصة وأخرى مخزنية وثالثة وقفية. ويمكن أن تكون الفنادق الفردية ملكا جزئيا في حوزة مالك حر أو في حوزة المخزن أو من أملاك الأحباس. وعلى عكس المدن الأخرى التي توجد جل فنادقها في ملكية الأحباس ـ لأن ملاكيها الأصليين وهبوها منذ قرون خلت على سبيل الوقف(31) ـ، فإن فنادق الصويرة كانت بالأساس أملاكا مخزنية أو أملاكا حرة(32). وتوجد فنادق قليلة يملكها تجار بارزون في المدينة أمثال آل قرقوز والمليح وآل توفلعز في إطار ملكية خاصة. ويعود سبب امتلاك المخزن لأكبر عدد من الفنادق يفوق ما تمتلكه الأحباس إلى حداثة نشأة المدينة وإلى إشراف المخزن المركزي إشرافا مباشراً على تسييرها. وفي بعض الأحيان، قام المخزن ببناء فنادق جديدة، وحرص فيما بعد على صيانتها(33). وأثناء المجاعة الكبرى لسنتي 1878 و1879، استعمل موظفو المخزن عدة فنادق لإيواء الجائعين الوافدين على المدينة(34). وبغض النظر عن الطرف الذي يمتلك الفندق، فإن جزءاً كبيراً من الأرباح ينتهي إلى كيس التاجر الذي يتصرف فيه. وتُعرض مفاتيح الفنادق التي تملكها الأحباس أو المخزن في المزاد العلني. ثم يتولى ناظر الأحباس تحصيل أكرية الفنادق الحبسية، بينما يتكلف الأمناء بجمع أكرية الفنادق التي تعتبر من الأملاك المخزنية. وكان عكان قرقوز، التاجر اليهودي المراكشي المنحدر من أسرة مرموقة، يتصرف في فندق من أملاك المخزن يقع في المدينة، فإذا المسلمون من سكان الحي يرون في ذلك مصدرا للأذى والإزعاج. وفي سنة 1875، اشتكى مبارك بن عمر الشياظمي، وهو أحد قواد الشياظمة، إلى السلطان مولاي الحسن، من أن الأمناء بنوا محلين لعكان قرقوز في فندق يربط فيه أهل الشياظمة دوابهم. وأكد القائد في شكواه أن البوابة التي كان قرقوز يمتلك حق التصرف فيها تمتد إلى الطريق فتعيق الدخول إلى باب المسجد وإلى مساكن خاصة أخرى. واستمر قرقوز في توسيع أنشطة الفندق، فبنى حائطا حول معصرة لزيت الزيتون. وجاء في شكوى القائد إلى السلطان من أعمال التاجر اليهودي بـ«أن تجارته فيها ضرر عليه، وإلى المسجد يتعذر

(31) Geertz, «Suq», p. 131.

(32) لم يرد في قائمة الأملاك الحبسية الشاملة التي وضعها الفرنسيون سوى فندق السكر الذي يحتوي على 72 حجيرة (مربطا؟) بالإضافة إلى فندقين اثنين في سوق واقة (الخزانة العامة، الأحباس، الصويرة).

(33) تحتوي قائمة مؤرخة بتاريخ 1296/1878-1879 على أربعة فنادق كاملة، وعلى خمسة فنادق جزئية يقع اثنان منها في الملاح القديم، وسبعة في المدينة (الخزانة الحسنية، الكناش 93).

(34) انظر الصفحات 369-373.

السلوك في الدرب بالجمال والحمال وقوافل الزيت لضيقه وعدم نفوذه». ولم يسفر إجراء البحث في القضية عن أي جديد يذكر، وانتهى الأمر «بإبقاء ما كان على ما كان من غير إحداث شيء فيه بتبديل أو تغيير»[35].

وهكذا لم يساهم بناء فنادق ومخازن إضافية في معالجة مشاكل التخزين التي ازدادت تفاقماً، بحكم احتفاظ التجار بمقادير كبيرة من مخزونات السلع والبضائع. كما ظلت القوافل الكثيرة تتجمع خارج المدينة. غير أن تدفق الباعة المتجولين الوافدين من البوادي على المدينة، ودخول السلع والدواب إليها بكميات وأعداد متزايدة ظل قائماً، وشكل معضلة استعصى حلها في مدينة الصويرة. وحتى بعد إنهاء أعمال بناء القصبة الجديدة، فإن التواني في بناء طريق ملائم جعل حركة نقل البضائع منها وإليها تعاني صعوبات جمة. واشتكى أبراهام قرقوز إلى قائد المدينة، بصفته نائبا قنصليا للولايات المتحدة الأمريكية، من أنه يخشى على المقيمين في القصبة الجديدة من «الإزدحام مع غيرهم عند دخول السلع وخروجها»[36]. وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، شرع ناظر أحباس الصويرة في بناء فندق آخر في المدينة. لكنه توانى في إتمامه، مما جعل الأحباس تخسر إيجاره عن سنتين. وبلغت قيمة كراء حوانيت الفندق المقترحة أثماناً اعتُبرت غير كافية. وعلى أثرها قرر المخزن التدخل، فأمر كلا من القائد والقاضي والأمناء بتقويم صوائر البناء التي أنفقت حتى ذلك الحين، وبتقويم الصوائر الإضافية التي يتوقف عليها إتمام بناء الفندق الجديد. ثم تقرر إسناد النظر في شؤون المنشأة بعد إتمام بنائها إلى الأمناء، أي أن المخزن قرر في نهاية الأمر حيازة الفندق وإخراجه من دائرة اختصاص الأحباس[37].

الحرفيون والتجار والباعة المتجولون

يعتبر المجال الذي يمكن تسميته بالسوق أو البزار في المدينة مجالا محدودا (انظر الخريطة 2)، إذ يسهل على التاجر القادم من الجنوب أن يُلقي نظرة من باب السبع

(35) تلخص الرسالة الجوابية الصادرة عن السلطان مولاي الحسن إلى القائد عمارة شكوى القائد الشياظمي من عكان قرقوز، (م.و.م)، محفظة عمارة، 5 محرم 11/1292 فبراير 1875.

(36) (م.و.م)، محفظة عمارة، 10 محرم 12/1287 أبريل 1870.

(37) (م.و.م)، محفظة عمارة، 29 رجب 11/1291 شتنبر 1874، السلطان مولاي الحسن إلى القائد عمارة.

القديم في اتجاه الشمال عبر باب دكالة المخرج الشمالي للمدينة. وتقع جل أسواق مدينة الصويرة في هذا الشارع الضيق، أو في زوايا صغيرة متداخلة قريبة منه. ويطابق تنظيم المجال في المدينة تماما نموذج البنية الحضرية السائد والمعهود في الحواضر العربية الإسلامية : إذ ينطلق إشعاع الأنشطة الإقتصادية من وسط المدينة ومركزها فعلاً[38]، أي أن أسواق الصويرة الرئيسة تقع في قلب المدينة بالضبط. ويكتظ شارع المدينة الرئيس وأسواقها بالباعة المتجولين الصويريين وبأهل البوادي الذين أغرتهم حلاوة العيش في المدينة بالتوافد عليها. ويمكن ألقادمين من القبائل إلى المدينة أن يدخلوا إليها بدوابهم إما من باب السبع وإما من باب دكالة الذي يفضي مباشرة إلى الشارع الرئيس الذي يوجد فيه البزار. كما يمكنهم الدخول إليها أيضا من باب مراكش الذي يتقاطع في الوسط مع الشارع الرئيس حيث البزار. وعلى الرغم من أن وجود الفنادق ومرابط الدواب العديدة في المدينة كان كفيلا في حد ذاته بالمساعدة على تنظيم حركة السير والتخفيف من حدة مشاكل التنقل[39]، فإن الإختلاط الكثيف بين الناس والسلع والبهائم في جو من الصخب والضوضاء كان لا ينقطع من طلوع الشمس حتى غروبها.

وعلى عكس المراكز الحضرية المغربية العتيقة، كانت الأنشطة الحرفية في مدينة الصويرة محدودة، وإن وُجدت فيها حرف قليلة على حظ لا بأس به من الشهرة. ولم تنشأ في الصويرة أي صناعات متخصصة في إنتاج سلع يمكن تسويقها في الخارج. وفي الحقيقة، يبدو أنه كانت هناك حرفة واحدة ذات صلة بتجارة التصدير، هي صناعة البراميل الخشبية التي يعبأ فيها زيت الزيتون قبل شحنه في المراكب[40]. وعلاوة على ذلك، تباطأت مدينة الصويرة في المبادرة إلى تبني التجديدات التقنية الأجنبية، وتلك وضعية عامة اشتركت فيها مع بقية الحواضر الموجودة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل العصر الحديث[41]. وبعيدا عن الحرف، كانت الصناعات الوحيدة الموجودة هي بعض المطاحن لاستخلاص الطحين، بالإضافة إلى عدد قليل من معاصر زيت الزيتون ومشاغل تحضير الصابون والشمع، ثم حوانيت الدرازة

(38) **Raymond, Grandes villes, pp. 179-180**.

(39) توجد عدة قوائم خاصة بمرابط الدواب ــ ويقال لها في الدارجة المغربية : الروا ــ ضمن الأملاك الحبسية والمخزنية بالمدينة (الخزانة الحسنية، الكناش 93 ؛ الخزانة العامة، الأحباس، الصويرة).

(40) A.I.U., Maroc XXXIV E 584، 12 أكتوبر 1875، بنشمول.

(41) **Raymond, Grandes villes, p. 262**.

لصناعة المنسوجات التقليدية. وظلت الآليات الأوربية الصنع غير معروفة حتى حلول سبعينيات القرن التاسع عشر، حين فتحت مطحنة بخارية أبوابها لأول مرة ؛ وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، أصبحت في الصويرة مطحنتان تشتغلان بالطاقة البخارية[42].

وبناء عليه، لم يتجاوز الحرفيون في الصويرة مستوى تشكيل فئة اجتماعية ضعيفة بكل ما في الكلمة من معنى. وفي سنة 1847، لاحظ صولانج ــ بودان (Soulange-Boudin)، القنصل الفرنسي بالصويرة، أن غالبية السكان لم يكونوا يستطيعون كسب قوت يومهم لولا المؤونة التي كان أمناء الأعشار في الجمارك يقدمونها لحراس المدينة، وهم أوائل المسلمين الذين كانوا قد جاءوا من أكَادير واستقروا في المدينة، وأيضا إلى شرائح أخرى من سكان المدينة كانت تحظى بعناية المخزن الرسمية[43]. وبعبارة أخرى، ظلت الصويرة تحافظ على وجود قطاع عسكري عريض وقطاع «رسمي». وباستثناء التجار والحمالين، فإن عدد السكان العاملين فيها كان محدودا جدا. وجاء في رسالة جوابية من كارستنسن (Carstensen)، النائب القنصلي البريطاني، عن رسالة دورية لروبرت دراموند هاي (R.D. Hay) سنة 1870، أن «الحرفيين والفئات الصناعية ليسوا هنا طبقة». غير أن النائب القنصلي البريطاني لم يكن يقصد أن الصويرة خالية تماماً من الحرفيين :

> طبعاً، يمكن العثور في موكَادور وفي مدن المغرب كلها على حرفيين متناثرين وسط السكان، لكن عددهم هو من الضآلة بحيث لا يمكن القول بأنهم يكونون طبقة قائمة الذات داخل الجماعة. ويمكن أن نذكر من هؤلاء، صانعي البلغة والخياطين وصانعي السروج والحاكة والحدادين والصفاحين (القزادرية) والنجارين والبنائين... الذين يمارس كل منهم حرفته في المدينة، ولكن بأعداد لا تكاد تسد حاجيات السكان. وهؤلاء الحرفيون لا يقيمون في محلات تختلف في أوصافها عن تلك التي يحتلها بقية السكان، كما أنهم لا يعيشون في أحياء خاصة بهم في المدينة[44].

---

(42) يحتوي كناش فبركة الخياطة، على قائمة بصوائر بنائها (الخزانة الحسنية، الكناش 295). وجاء الحديث عن بناء مطحنة بخارية في سبعينيات القرن التاسع عشر عند ليرد (Leared, Morocco, p. 72). ويشير تقرير قنصلي عن سنة 1883 إلى وجود مطحنتين بخاريتين في المدينة (P.P, 1884, LXXX, p. 100).

(43) A.E., Maroc, M.D.، 4 دجنبر 1847.

(44) F.O., 631/3، 28 يناير 1870، كارستنسن إلى وايت (White).

وهناك بعض الحرف التي لا نكاد نعثر عليها في المدينة، كصناعة الأواني النحاسية وصناعة الحلي والمجوهرات، وهي متمركزة في منطقة جغرافية واحدة. ويمكن أن نخلص إلى أن مدينة الصويرة بوجه عام تختلف كثيرا عن الحواضر المغربية العتيقة، نظرا لافتقارها إلى قطاع حرفي واضح المعالم ينتشر عبر الأرجاء الواسعة للمدينة[45].

وتؤكد رسالة روبرت دراموند-هاي الدورية لسنة 1870 أن الحرفيين يمثلون حوالي 6% من الساكنة الحضرية للمدن المغربية[46]. وكشفت دراسة شاملة للحرف اليهودية النشيطة في الصويرة، كانت قد قامت بها الرابطة الإسرائيلية العالمية سنة 1894، عن وجود 392 حرفيا ما بين معلمين ومتعلمين. وتمثل هذه النسبة حوالي 5% من مجموع سكان اليهود البالغ عددهم 8000 نسمة في مدينة الصويرة. غير أنه لم يكن بمقدورهم أن يزاولوا الحدادة والبناء، ولا أن يصنعوا الأواني الخزفية والحصير، ولا أن يمارسوا صناعة النسيج والسروج ولا أن يتخذوا من الدباغة مهنة لهم (انظر الجدول 11)[47].

ومع ذلك، فإن مثل هذه الإحصاءات لا تكشف النقاب عن النسبة الحقيقية للساكنة الشغيلة التي كانت لها صلة ما بالحرف. فالنساء اللواتي لم يُؤخذن بعين الإعتبار في تقرير الرابطة الإسرائيلية العالمية، كن يشتغلن في الخياطة والحياكة والتطريز[48]. كما اشتغلت النساء في عدة أعمال وضيعة، منها غسل الصوف والصمغ[49]، أو خادمات في البيوت[50]. وأكثر الحرف انتشارا في المدينة هي تلك

(45) J.D. Hooker and J. Ball, **Journal of a Tour in Morocco and The Great Atlas** (London, 1878), p. 335;

ورواية برويل (Breuille)، عند مييج (Miège, **Une mission**, p. 99). وتعتبر صناعة الخشب اليوم من أهم الحرف التي تشتهر بها المدينة، لكن الرواية المحلية تؤكد أن تلك الحرفة لم تبدأ في الصويرة إلا مع نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر. أما عن الأماكن التي كان يوجد فيها الحرفيون في فاس، فانظر ما كتبه لوتورنو (Le Tourneau, **Fès**, pp. 314-315).

(46) J.-L. Miège, «Note sur l'artisanat marocain en 1870», **Bulletin Economique et Social du Maroc**, 16 (1953), 91.

(47) يتضمن كناش أحباس الصويرة وصفا يؤكد وجود تخصصات حرفية عرقية من خلال أسماء المتصرفين في الأملاك الحبسية (الخزانة العامة، الأحباس، الصويرة).

(48) Halewi, (1891), 581.

(49) A.I.U., Maroc XXXIII E 582, 22 fevrier, 1894, Benchimol ; L. de Campou, **Un empire qui croule : Le Maroc contemporain** (1886), pp. 53-54.

(50) A.E., C.C.C., Mogador 8، 31 مارس 1891 هوكوني (Hugonnet).

التي تسدي خدماتها لزبناء لا يأتون إلى المدينة إلا بين الفينة والأخرى. فكان صناع الأحذية والنعال والخرازون أكثر الحرفيين عددا، وهي أنشطة يصعب إحصاء ممارسيها إحصاء دقيقا. إذ على الرغم من أن العديد من الخرازين كانوا يتخذون لأنفسهم حوانيت صغيرة في وسط البزار، فإن الكثير منهم كانوا يمارسون نشاطهم متنقلين بين مواقع عديدة داخل المدينة وخارجها في الأسواق القروية الموجودة على طول الطرق التجارية المؤدية إلى الصويرة. وربما انطبق هذا على بعض الخياطين أيضا(51).

الجدول 11 : الحرفيون اليهود في الصويرة سنة 1894.

الحرف والصنائع	المعلمون	أجرتهم اليومية	المتعلمون	أجرتهم اليومية
الصاغة	22	3 فرنكات	15	1.50 فرنك
الصفاحون	15	2	17	75 - 50
صانعو الأواني النحاسية	23	3 - 2.50	3	1
الخياطون	25	2.50 - 2	30	1 - 0.75
صنّاع البلغة	22	2 - 1.50	84	1 - 0.75
الخرازون والطرافة	80	2 - 1		
صناع البراميل	12	2	18	0.75 - 0.50
النجارون	11	2 - 1.50		
نجار والأثاث الفاخر، الصباغون	5	3 - 5		
صناع الأحذية الأوربية	3	2.50 - 2		
الساعاتيون	1	3 - 2.50		
الحلاقون	6			
المجموع	225		167	

المصدر : A.I.U., Maroc XXXIII E 582 22 فبراير 1894.

وكان عدد الصائغين وصناع الحلي والمجوهرات كبيراً في الصويرة. وربما فسَّر ذلك جزئيا بجلب القوافل التجارية لكميات هامة من الذهب من بلاد السودان

(51) Cf. Geertz, «Suq», p. 171.

الغربي. وعلاوة على ذلك، شكل شراء المجوهرات، في غياب الأبناك، وسيلة من وسائل الإستثمار. ونالت مدينة الصويرة شهرة في إتقان صناعة المجوهرات والأواني الذهبية والفضية، إلى جانب الحذق في ترصيع الأسلحة النارية وتزيينها بالنقوش البهية والزخارف البديعة[52]. وكان جل الصائغين يهودا، وإن كان بعض المسلمين يشتركون في العمل معهم[53]. وكان الباعة المتجولون الناجحون يستثمرون أرباحهم في حلي الذهب والفضة. كما تتزين نساء أثرياء التجار بوسائل الزينة المصنوعة من الذهب والفضة. ولاحظ رايلي (Riley) ـ قائد السفينة الأمريكية التي تعرضت للغرق ـ عند بداية القرن التاسع عشر، أن صغرى بنات أحد أثرياء التجار اليهود في الصويرة كانت تتزين بحلي بلغت قيمتها حوالي 2,000 ريال، وهو مبلغ لا يقوى على دفعه أقل من عشرين يهودياً[54].

ولربما كان قطاع الحرف في الصويرة متواضعا بالمقارنة مع ما هو عليه الأمر في حواضر مغربية أخرى. غير أن المستهلك البدوي يجد في محلات البزار وأسواقه مجالا واسعا للحصول على خدمات خاصة لا يمكنه أن يجدها دائما رهن إشارته في البادية وأسواقها. كما أن أغلبية المترددين على بعض أسواق الصويرة هم من أهل البوادي، وخاصة منها سوق الرحبة حيث تباع الحبوب، والجوطية المعروفة أيضا بسوق الدلالة حيث تباع الأمتعة المستعملة والقديمة، وسوق الدواب والماشية. ومعنى ذلك أن مدينة الصويرة كانت تؤدي وظيفة مزدوجة : فهي منفذ لتصريف المنتجات المحلية وتسويقها، وهي في الوقت نفسه مركز لتزويد المناطق المجاورة لها مثل حاحا والشياظمة. ولابد من النظر إلى حيز كبير من النشاط الذي تقوم به أسواق البزار في ضوء هذه الوظيفة المزدوجة.

وتستعمل كلمة «سوق» للدلالة على كل الأماكن التي يجري فيها التبادل الإقتصادي. ويدخل تحت تلك التسمية البزار بصفة عامة، والأسواق القروية الأسبوعية، بالإضافة إلى المواقع التي تنشط فيها الحرف والصنائع المتخصصة أو تتم فيها التجارة بالتقسيط (انظر الجدول 12)[55]. ويهيمن على مركز البزار باعة الثوب

(52) A.E., Maroc, M.D. 10 mars, Beaumier.

(53) Payton, Moss, p. 285.

(54) Riley, Authentic Narrative, p. 413.

(55) Geertz, «Suq», pp. 125-126.

والأقمشة والكتان المتموضعون في «سوق الجديد»، والذين كان معظمهم يتسلم السلع من تجار القصبة ويبيعها بالتقسيط. وتوجد أسواق عديدة وسط ساحات صغيرة ومتداخلة تصطف في أطرافها كثير من الحوانيت الصغيرة. وتشكل الجوطية ساحة تحيط بجوانبها سبعة وعشرون حانوتا[56]، بل سبعة وعشرون حانوتا صغيراً لا نوافذ له، وهي تقابل الساحة التي تباع فيها أشياء متباينة القيمة والأصناف. وبعد صلاة العصر، تكتظ الجوطية بأهل البوادي الذين قد يساهمون في «الدلالة» ـ أي المزاد العلني ـ، أو يكتفون بإشباع فضولهم وهم يتفرجون على فصولها[57]. وبالقرب من الجوطية، توجد «الرحبة» أو سوق الحبوب، الذي لا تختلف بنيته الهندسية عن بنية الجوطية. وغالبية زبناء الرحبة هم الفلاحون القادمون من البوادي المجاورة أو سماسرتهم أيضاً. والحوانيت المحيطة بالرحبة هي في حوزة اليهود والمسلمين على حد سواء ؛ فتجد فيهم نساجين ينسجون الحايك أو يغزلون الصوف بالنَّول، وحدادين يصنعون أدوات حديدية أو يحضرون مواد أخرى[58]. وهناك أسواق أخرى صغيرة لبيع الفحم. ثم هناك السوق المعروف بـ«القاعة» حيث يباع زيت الزيتون وزيت الأركان والسمن والعسل والزُّبد والفواكه الجافة والصابون. هذا، بالإضافة إلى أسواق يختلط فيها حرفيون وصنَّاع مختلفون، مثل النجارين وصانعي الأواني والأدوات النافعة على اختلافها، والصاغة[59]. وهناك أسواق أخرى لا تنشط فيها الحركة ـ كما هو حال سوق العبيد ـ إلا في المناسبات التي تصل فيها إلى المدينة قوافل تجارية قادمة من قلب الصحراء الإفريقية. ولم تكن هناك أماكن قارة مخصصة لبيع الرقيق، بل كان الدلال يسوقهم عبر شوارع المدينة وأزقتها مناديا بالثمن الذي قد يتغير حسب المزاد العلني. ولم يتجاوز مجموع العبيد الذين كانوا يباعون سنويا سوى بضع عشرات[60].

---

(56) كانت تلك الحوانيت جزءاً من الأملاك المخزنية. الخزانة الحسنية، الكناش 93، 1296/1878–1879.

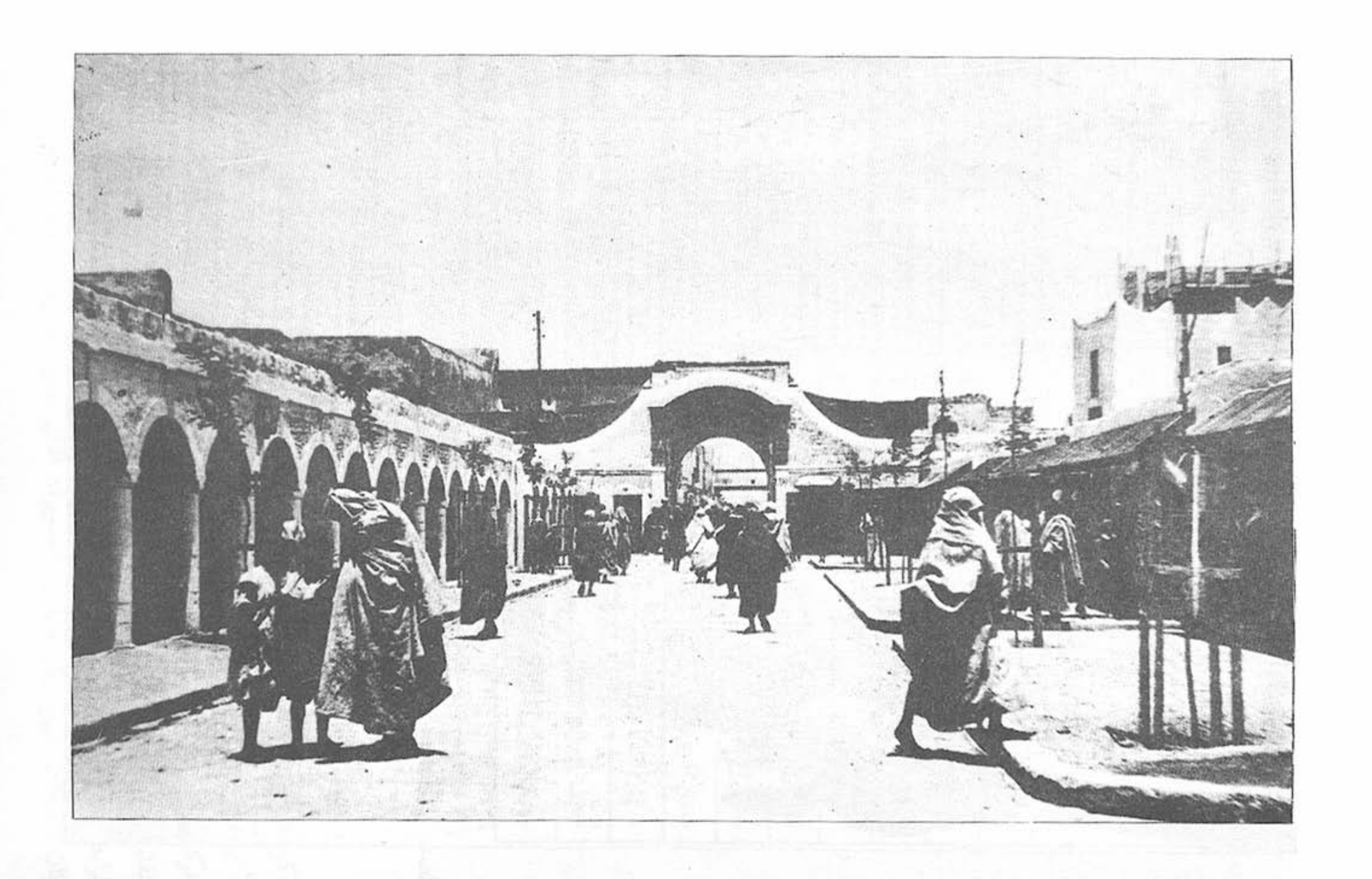
(57) أحدثت الجوطية وقعا كبيرا في نفوس الأجانب، انظر ما كتبه بوكلير في شأنها :

G. Beauclerck, **Journey to Morocco** (London, 1828), p. 237.

(58) Riley, **Authentic Narrative**, p. 413.

(59) Leclerq, «Mogador», p. 421.

(60) F.O., 174/292, 30 May 1883 Payton. يبدو من محتويات كناش مخزني مؤرخ بتاريخ 1300–1301/1883–1884، ويغطي سبعة عشر شهرا (إلّا شهراً)، أن الأعشار المؤداة عن بيع الرقيق لا تغطي إلا خمسة أشهر هي : شعبان ورمضان وشوال وذو القعدة من سنة 1300 ثم شهر رمضان من سنة 1301. الخزانة الحسنية، الكناش 122. وقد أطلعني بعض أهل المدينة على المكان الذي كان يتخذ للنخاسة فيما مضى. وهو الموضع الذي يحمل اسم الجوطية في خريطة القرن التاسع عشر.



الصورة 8 : سوق الجديد، سنة 1920، Courtesy of Monsieur Samuel Levy.



الصورة 9 : الجوطية، المكان المخصص للدلالة. تصوير شروتر سنة 1981.

الجدول 12 : أسواق الصويرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

السلع ومنتوجات الأسواق	الحرف والصنائع
الجوطية	العطّارة
الثوب والكتان (سوق الجديد)	الحدّادة
سوق الملحة	الطرّافة
الفحّامة	الخيّاطة
زيت الزيتون والأركان (القاعة)	السراجة
الرحبة (الزرع – والقمح)	السقاطة
سوق الجلد	الصياغة
سوق الرقيق	جزارة المسلمين
سوق الفضة	جزارة اليهود
سوق الحوت	
سوق الدجاج	
سوق البهايم	
سوق البقر والغنم	

المصدر: الخزانة الحسنية، الكناش 122 والكناش 93؛ الخزانة العامة، الأحباس، الصويرة.
Léon Godard, Le Maroc, notes d'un voyageur (Alger, 1859), p. 52.

وتجري جل عمليات البيع والشراء بمدينة الصويرة في هذه الأسواق التي قد ذكرناها. وبينما كانت أعداد الحرفيين وتجار التقسيط المستقرين في دكاكينهم وحوانيتهم لا يستهان بها، فإن الباعة المتجولين والحمالين هم الذين كانوا يثيرون في أرجاء البزار حركة دائبة ونشاطا لا يعرف الفتور. وشكل الباعة المتجولون، والحمالون الذين ينقلون للناس بضائعهم وسلعهم أغلب الساكنة الشغيلة لمدينة الصويرة. وقد قامت الرابطة الإسرائيلية العالمية في السنوات الأولى من القرن العشرين بإحصاء المهن التي كان السكان اليهود يمارسونها في الصويرة، فقال مدير المدرسة التابعة للرابطة :

إن الساكنة التي يبلغ تعدادها 10.000 نسمة لا يجد المرء فيها سوى 150 أسرة تعتمد في حياتها على ممارسة الحرف. أما العدد الباقي، فينضوي تحته التجار وباعة التقسيط المتجولون[61].

وكان عدد الحمالين ضخماً جدا في مدينة احتل فيها نقل السلع والبضائع أهمية كبرى. وينقل جل الحمالين السلع للتجار والحرفيين، ويمكن آستئجار خدماتهم في موضع يحمل اسمهم، أي «الحمالة»، وهو يقع قريبا من القصبة، وفيه يتجمعون في انتظار الزبناء[62]. ولما كان الحمالون لا يربحون من نقل بضائع غيرهم إلا القليل، فإنهم ربما حاولوا التحول أحيانا إلى باعة متجولين بالتقسيط لبعض السلع، أو إلى مقايضين لسلع بأخرى قد يبيعونها ثانية كلما سنحت لهم الفرصة. كذلك يمكن استئجار خدمات الدلالين. ويقدم لنا النائب القنصلي البريطاني پايتون (Payton) وصفا لأحدهم بالعبارات الآتية :

كان الحسين رجلًا طويل القامة مغربي الملامح حسنَها. وكان يعتمر عمامة كبيرة الحجم ويرتدي فوقية أرجوانية اللون مشدودة بحزام جلدي مطرز ويلبس سروالًا كبيراً فضفاضاً أبيض اللون وينتعل بلغة صفراء وعباءة يستبدل بها في الأعياد وأيام العطلة حائكاً أبيض نظيفاً[63].

ويتخصص هؤلاء الدلالون في سلع مختلفة، وينوبون عن عناصر قد تتباين مستوياتها الاجتماعية، بدءاً من تجار التقسيط بحكم حقوقهم الشخصية حتى ضعاف الباعة المتجولين[64]. ويتعامل بعض الدلالين، من الصنف المذكور أعلاه، بأمتعة قيمة نسبيا كالخناجر والأسلحة النارية المزينة بالنقوش والمجوهرات وبعض المنتوجات الأوربية الصنع. بينما يقوم دلالون آخرون بعرض الدواب والماشية للبيع بالمزاد العلني في أسواق خاصة بذلك. وقد يلجأ التجار إلى خدمات الدلالين لبيع سلعهم، خاصة إذا اعترضتهم صعوبات في إيجاد زبناء يقتنونها منهم في ظروف عادية[65].

---

(61) A.I.U., Maroc XXXIV E 588، 13 يونيو 1902، بن سمحون (Bensimhon).

(62) Louis Massignon, «Enquête sur les corporations musulmanes d'artisans et de commerçants au Maroc», **Revue du Monde Musulman**, 58 (1924), 49.

(63) Payton, **Moss**, p. 297.

(64) Cf. Le Tourneau, **Fès**, pp. 309-314.

(65) كان المسمى مولاي عمر بن محمد العلوي من الصويرة شريكا لمحمد بن الطيب المحمودي من مراكش ؛ فلما صعب عليه بيع كميات من جلود الماعز، سلمها للدلال محمد أوبيهي الكَاديري، ونشب على أثر ذلك نزاع بين الأطراف المعنية. (م. و. م)، محفظة عمارة، 19 محرم 1294/3 فبراير 1877، الخليفة عثمان بن محمد إلى عمارة.

هامش12خالد

وهكذا كان من الصعب التمييز بين الحمال والدلال والبائع المتجول. إذ لاحظ مدير الرابطة الإسرائيلية العالمية في الصويرة أنه إذا ما استُثنِي التجار، أصبح سكان المدينة مقسمين بين عمال وحمالين(66). وحسب تقديرات تعود إلى سنة 1913، فإن 14% من اليهود النشيطين كانوا باعة متجولين(67). ويُفترض أن يكون عدد المسلمين المشتغلين حمالين وباعة متجولين قد ارتفع إلى المستوى نفسه على الأقل. ومهما تنوعت تشكيلة الأفراد الذين يتولون نقل البضائع والسلع ـ حمالين، أو باعة متجولين، أو دلالين ـ، فإنهم أمنوا حركيتها داخل أرجاء المدينة، فشكلوا بذلك جزءاً من اقتصاديات الأسواق التي كان البزار يتكون منها.

وهناك صنف أخير من سكان المدينة ربما كان من الملائم الِاصطلاح على عناصره بـ«الأجَراء». فبالإضافة إلى الباعة المتجولين، كانت في الصويرة أيضا حشود من الشغالين المؤقتين الذين يقومون للتجار بخدمات وضيعة. وربما كانت النساء العاملات يُشكلن أهم قطاع ضمن هذه الطبقة الدنيا من السكان. فيُسخَّر بعضهن لتنظيف الصوف والصمغ بمختلف أصنافه، ولا يحصلن إلا على نصف الأجرة التي يتقاضاها أدنى الحرفيين مكانة(68). بينما تتقاضى خادمات البيوت أجورا أقل من ذلك(69). وتتيح بعض الأعمال الموسمية ذات الأهمية فرصة أمام المئات من العمال المؤقتين للحصول على أجور أحسن، وخاصة حينما تشتد الحاجة إلى خدماتهم في أسواق اللوز أو عند تحضير جلود الماعز ومعالجتها(70). ويخضع الإقبال على اليد الشغيلة في مجالات كهذه لتقلبات السوق والتغيرات الموسمية. وبناء عليه، تتوافد على المدينة قوة عاملة تأتي إليها من البوادي المجاورة حينما تكون الحاجة ماسة إليها. لكن الكثير منهم يغادر المدينة نحو البوادي عند حلول موسم الحصاد فيحصلون من أصحاب الحقول على الطعام وعلى أجور أكثر ارتفاعا مقابل مشاركتهم في أعمال

(66) A.I.U., France XV F 26، التقرير السنوي، 1892–1893، بنشمول.

(67) A.I.U., Maroc XXXVII bis E b، في إطار تعداد للسكان اليهود في الصويرة بلغ عدد الباعة اليهود المتجولين 13.75 في المائة.

(68) حسب معلومات بنشمول، لم تكن أولئك النساء يتقاضين إلّا 50 سنتيما في اليوم. انظر: A.I.U., Maroc XXXVII E 582، 22 فبراير 1894.

(69) حوالي عشرة فرنكات في الشهر حسب ما جاء عند هوكَوني (Hugonnet): A.E., C.C.C. Mogador8، 31 مارس 1891.

(70) A.I.U., France XV F 26، التقرير السنوي، 1900–1901، بنشمول.

الحصاد. وأثناء غياب العمال عن الصويرة لانشغالهم بموسم الحصاد، ترتفع أجور اليد العاملة في المدينة[71]. وهكذا نجد أنفسنا أمام مدينة تهيمن عليها التجارة، ولكن جزءاً كبيرا من ساكنتها كان قليل الاِستقرار بها كثير الترحال عنها بحثا عن العمل.

التسيير الإداري للمدينة والبزار

تخضع الأنشطة في المرسى والبزار لمراقبة السلطة المخزنية التي تزاوج بين المؤسسات التقليدية وإواليّات التسيير الإداري الجديدة المجدِّدة. وعلى المستوى الإداري، أصبحت التجارة في المرسى مستقلة بطريقة أو بأخرى عن أسواق المدينة. وعلى العموم، أدت إصلاحات القرن التاسع عشر إلى فصل أكبر للسلطات الإدارية، التي تعكس التوترات بين القطاعين الأجنبي والمحلي. وكانت الأدوار التي يؤديها الفاعلون في التسيير الإداري للمدينة بعيدة عن الجمود والتحجر.

ومن الناحية النظرية، كان السلطان هو المدير الأكبر الذي يأتمر كل الموظفين المخزنيين في الصويرة بأمره وينتهون بنهيه. وكان تحت إمرة المديرين المحليين أنفسهم شبكة مترابطة من المرؤوسين. ويفوض السلطان مقاليد السلطة لثلاث فصائل مخزنية يعين كلا منها بطريقة مستقلة، ولكنها تتصل فيما بينها اتصالا يضمن السير العادي لأحوال الرعية. ويحتل القائد أو العامل ــ وهما تسميتان يمكن استعمال إحداهما بدل الأخرى ــ مركز الصدارة من جهاز السلطة المخزنية في المدينة[72]. وهو الذي يربط الاِتصال الإداري بين المرسى والسوق، وله اليد الطولى في ممارسة السلطة على مختلف الموظفين المخزنيين الآخرين على المستوى المحلي. كما يتولى الإشراف على الحامية العسكرية بالمدينة وحراسها أجمعين، ويتحمل مسؤولية ضمان انتشار الأمن والسكينة في أرجائها. وكانت سلطات القائد أو العامل محدودة من جهة أن السلطة النهائية إنما هي في يد السلطان الذي له صلاحية تعيينه أو إقالته. ثم إنه كان مقيداً بالشريعة التي يمثلها القاضي ثاني سلطة رئيسة في المدينة، وكان السلطان يعينه هو أيضاً، وغالباً ما يكون ذلك باقتراح من قاضي القضاة المقيم في البلاط[73]. ويشكل الأمناء الفصيلة

---

(71) F. O., 631/3، 28 يناير 1870، كارستنسن إلى وايت.

(72) وقد يسمى العامل أحيانا بالباشا بالرغم من أن هذا المصطلح يتعلق استعماله أكثر بالجيش. انظر :

G. Salmon, «L'administration marocaine à Tanger», **Archives Marocaines**, I (1904), I.

(73) **Ibid.**, pp. 3, 24.

الثالثة ضمن ثالوث السلطة المخزنية، ويُعينون أيضا على يد السلطان باقتراح من أمين الأمناء. وكان الأمناء يتولّون تدبير الشؤون المالية وتسييرها في المدينة، ولكن مسؤولياتهم توسعت في القرن التاسع عشر، وأصبحت تشمل مراقبة أحوال المرسى والإشراف على نظام الإلتزام الضريبي ومراقبة أسواق المدينة وكل ما له صلة بالرسوم والضرائب على اختلاف أصنافها[74].

وخولت الإصلاحات الإدارية لأمين المستفادات، المكلف بتحصيل مداخيل المدينة، مسؤوليات عريضة بصرف النظر تماما عن إدارة الجمارك التي يتولى أمرها أمناء المرسى. فقد أسندت إلى هذا الموظف المخزني الجديد مهام السهر على تدبير شؤون كل مصادر الدخل في المدينة لحساب المخزن، من جمع لضرائب الأبواب ومكوس الأسواق وتحصيل للأكرية وشراء للممتلكات. كما كان مسؤولاً عن استعمال تلك المداخيل نفسها في مختلف أعمال البناء، كصيانة أسوار المدينة وإصلاح قواديسها، وترميم الأملاك المخزنية وتحسينها، إلخ[75]. ويعكس التطور الذي عرفته المهام المسندة إلى هذا الموظف المخزني مدى اتساع دور الدولة المخزنية في القضايا المالية.

ومن الناحية التاريخية، كان المحتسب هو الموظف الرئيس المسؤول عن مراقبة التسيير الإداري للشؤون المالية في المدينة والإشراف عليه. وكان السلطان يعينه دائما باقتراح من القائد أو القاضي أو أمناء المرسى. ويُختار دائما من بين المقيمين في الصويرة حتى تكون له معرفة بالسكان، فيصبح عنصرا أساسيا لتحقيق النجاح في التسيير الإداري لشؤون المدينة. والمحتسب هو الموظف الحضري الأساسي في المدن الإسلامية، والذي كانت له مسؤوليات كثيرة ومتنوعة، تتضمن الإشراف على مختلف المهن والحرف والصنائع بتنسيق مع الأمين، ومراقبة الموازين والمكاييل والأسعار، وعيَّاري الذهب والفضة، وعلى العموم السلوك الأخلاقي في المدينة والبزار. وتستمد سلطات المحتسب مشروعيتها من وظيفته الدينية والشرعية المشتقة من لفظة الحِسبة، والتي

(74) قمنا بمناقشة مفصلة لهذه الإصلاحات الإدارية في الصفحات 264–267 و299–301.

(75) يمكن معرفة مختلف المجالات التي كان أمين المستفاد يستطيع التدخل فيها من خلال الرجوع إلى كناش مخزني (الخزانة الحسنية، الكناش 122، 1300–1301/1883–1884). وقد قام بالدراسة المفصلة لوظيفة هذه المؤسسة توماس پارك في الفصل الخامس من أطروحته غير المنشورة :

Park, «Administration», chap 5.

يمكن اعتبارها قوانين شرعية وأخلاقية لابد من احترام الناس لها في معاملاتهم اليومية[76].

ومن المهام التاريخية التي اضطلع بها المحتسب تحصيل الضرائب الحضرية، وهو دور تزايد إسناده إلى أمين المستفاد. وعلى الرغم من التراجع الواضح الذي شهدته سلطات المحتسب واختصاصاته، فإن أمين المستفاد لم يحجبه تماما، وظلت الحاجة ماسة إلى خبراته في تسيير شؤون المدينة وإدارتها. ولم يصبح أمين المستفاد شخصا ضروريا إلا حينما توسعت مالية المخزن وصارت أكثر مركزية. وهكذا استطاع المحتسب الذي يعتمد في أعماله على تطبيق تعاليم الشريعة والأعراف المحلية أن يواصل الإشراف على قطاع أصبح أمين المستفاد مسؤولا إداريا عن شؤونه.

ويعتمد موظفو المخزن الرئيسون ـ أي القائد والقاضي والأمناء والمحتسب ـ على مجموعة من الخدَّام الثانويين لتسيير المدينة. ويُوجد رهن إشارة القائد بعض المخازنية الذين يعتمد عليهم لتطبيق الأوامر الصادرة عن ممثلي السلطة المحلية. ويستعين الأمناء والقاضي بعدد من الكتاب والعدول في جميع الأغراض الإدارية التي تتطلب تحرير العقود وتوثيقها أو وضع القوائم الحسابية[77]. وهناك أمناء منفردون يشرفون على أسواق بعينها بتنسيق مباشر مع المحتسب أو تحت الإمرة العامة لأمين المستفاد أيضا كما حدث في السنوات الأخيرة. وجاء في التصنيف الذي وضعه المبشر والرحالة الفرنسي ليون كَودار (Léon Godard) قائمةٌ بأمناء خاصين بستة أسواق هي أسواق الحبوب والفحم والقاعة وأسواق الدجاج والماشية والحوت[78]. ويبدو راجحاً أن الخُدام المشاركين في أعمال المراقبة كانوا أكثر عددا مما وقعت عليه عينا كَودار. ونظراً لما كان

---

(76) Ibn Khaldun, **The Muqaddimah**, trans. F. Rosenthal, (New York, 1958), vol. I, pp. 462-463 ; Raymond, **Grandes villes**, pp. 121-123; Geertz, «Suq», p. 196.

يقال إن المحتسب قد عين في خطة الحسبة، كما هو الحال مع الحاج الهاشمي الكَاديري. (الصديقي، **إيقاظ**، ص. 125). ولمزيد من التفاصيل عن هذه المؤسسة في المغرب، انظر :

Brown, **People**, pp. 137-138 ; Massignon, **Enquête**, pp. 107-110، بالإضافة إلى عبد الرحمن ابن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، جزآن، (الرباط، 1961–1962)، ج 2، صص. 61–71 ؛ [محمد بداري، «الحسبة (1850–1912) : مساهمة في التمهيد لدراسة التحول الطارئ على الجهاز المخزني المغربي، رسالة دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة 1989 (غير منشورة) (المعرب)].

(77) Ibn Khaldun, **The Muqaddimah**, vol. I, pp. 461-462.

(78) Godard, **Le Maroc**, p. 52.

المحتسب يتميز به من حضور قوي، فإنه كان يستحيل عليه أن ينظم بمفرده عمليات البيع والشراء الكثيرة التي تجري في كل الأسواق وفي آن واحد. وإذا أخذنا سوق السمك على سبيل المثال، وجدنا أنه كان يعرف نشاطا خاصا في مدينة شكل فيها البحر مصدرا أساسيا من مصادر التغذية. ولابد من أن يحتاج المحتسب لخدمات شخص يكلفه بمراقبة مبيعات السمك الذي كان يباع صغيره بالميزان وكبيره بالقطعة[79]. ويحتل الأمين في الأسواق الأكثر حيوية ونشاطا مكانة ذات أهمية خاصة. تلك كانت حال الأمين المسؤول عن سوق جلد الماعز الكبير والواقع خارج أسوار المدينة. ونظراً للأهمية التجارية للجلود، فقد عين السلطان بنفسه أمين سوقها وذلك، في بعض المناسبات على الأقل، ولو لم يُعرَف هل كان ذلك باقتراح من القاضي أو المحتسب أو أمين المستفاد[80].

وكانت لكل من الفروع الرئيسة التي يتكون منها الجهاز الإداري المحلي مسؤولياتٌ مؤسسيةٌ محدَّدةٌ يعاد النظر فيها حسب المتطلبات المالية للمخزن المركزي. وكان هذا النموذج الإجمالي شبيها بنماذج مدن المغرب الأخرى في تلك الفترة، وشبيها إلى حد ما، بنماذج الحواضر الإسلامية عموماً[81]. ويلعب الأمناء دورا أساسيا في مجال التسيير الإداري في كل حواضر المغرب الرئيسة. وكلما تزايد حجم التجارة الخارجية،

---

(79) Ibid.

(80) من ذلك مثلًا تعيين السلطان لعبد القادر الفلاح ((م.و.م))، الصويرة 4، 22 شوال 1310/9 ماي 1893، عمر لوباريس إلى السلطان مولاي الحسن).

(81) يمكن القول إن الدراسات العديدة التي أنجزها أوائل كُتّاب عهد الحماية الفرنسية ـ وخاصة منهم ميشو ـ بلير (Michaux-Bellaire) وسالمون (Salmon) ومرسيي (Mercier) ـ عن المؤسسات الإدارية المغربية، قد تجاوزها كثيراً بحث كل من نعيمة التوزاني، **الأمناء** و«Park, «Administration. ومع ذلك، فللإطلاع على تفاصيل خاصة، تجدر الإشارة إلى الدراسات الممتازة عن المؤسسات الإدارية المغربية الخاصة بمدن أخرى :

L. Mercier, «L'administration marocaine à Rabat», **Archives marocaines**, I (1904), pp. 59-96 ; Michaux-Bellaire et Salmon, «El-Qçar El-Kebir» ; Salmon, «L'administration marocaine à Tanger».

وانظر عن الدراسات العامة ذات الصلة بالموضوع نفسه :

E. Michaux-Bellaire, «L'organisation des finances au Maroc», **Archives Marocaines**, II (1907), pp. 171-251 ; Aubin, **Morocco of Today**, pp. 158-205, 234-248.

وليست هناك دراسة كاملة تضاهي كتاب لوتورنو (Le Tourneau, **Fès**). أما عن نماذج الإدارة في الحواضر العربية خلال مرحلة العثمانيين، فانظر : Raymond, **Grandes villes**, pp. 121-129.

صاحبه حدوث تطور في مسؤوليات السلطات العاملة في كل من مراسي المغرب البحرية الثمانية خلال هذه الفترة التاريخية. وفي الوقت نفسه، حافظ الموظفون التقليديون الذين يمكن إيجادهم في الحواضر الإسلامية التقليدية ـ القاضي والمحتسب والعدل ـ على أهميتهم في الصويرة. هكذا أنشأ المخزن إدارة متجذرة الأصول في الثقافة التقليدية، ولكنها لبّت الحاجيات المالية الجديدة بتجديدات كثيرة.

الحكم الذاتي لليهود

خضع اليهود أيضاً لقوانين السوق، ودانوا لمراقبة المحتسب على حدٍّ سواء. فأرغموا على الاِحتكام إلى الشريعة الإسلامية كلما حدث بينهم وبين المسلمين نزاع. لكنهم حافظوا على جهاز إداري مواز ومستقل تمام الاِستقلال في بعض مناحي الحياة التجارية وفي بعض أنشطة البزار. ونادرا ما جازف المحتسب بالدخول إلى الملاح، لأن هناك من يسمى بـ«شيخ اليهود» (أو «النكَيد» بالعبرية) الذي يتوسط بين ممثلي السلطات المخزنية المحلية، المسلمين واليهود. كما يعتبر مسؤولا عن تطبيق قواعد الأخلاق واحترامها في أوساط اليهود، ويشرف على تنظيم العمليات التجارية، وقد يتولى في بعض الحالات أمر مراقبة الأسعار داخل طائفة اليهود. وكان شيخ اليهود، وليس المحتسب، هو الذي يتحمل مسؤولية السهر على الاِستقامة العامة لليهود وتدعيمها في الملاح[82]. ويمتلك شيخ اليهود، كالمحتسب، سلطة تطبيق مهامه التنظيمية ولو بالسجن إن اقتضى الحال. ويحظى بمساندة ممثلي السلطة المخزنية المسلمين، فيضعون رهن إشارته المخازنية لجمع الضرائب[83]. غير أن سلطات شيخ اليهود كانت تتقلص أمام حكم الدَّيانين، وهم قضاة اليهود الذين يمثلون أعلى سلطة في جميع القضايا الشرعية ذات الصلة بأعضاء طائفة اليهود، وذلك شريطة ألّا تكون فيها عناصر من جماعة المسلمين طرفا معنيا. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يلجأ اليهود إلى قاضي المسلمين لإسقاط حكم الدَّيَّانين دون أن يجر عليه ذلك خطر العزل والإقصاء (الحِرِيمْ) من طائفة اليهود[84].

(82) .Zafrani, **Les Juifs**, pp. 106-109 ; Deshen, **Sibur**, pp. 42ff

(83) M. Obedia, **Les Juifs de Mogador**, dactylographié, s. d., pp. 15-16، وقد أمدني البروفسور مييج بنسخة منها مشكورا. وقد نقل خبر سجن شيخ اليهود لأحد اليهود إلى الرابطة الإسرائيلية العالمية. A.I.U., Maroc XXXIII E 582، 21 يوليوز 1896.

(84) .Zafrani, **Les Juifs**, pp. 170-171 ; cf. Deshen, **Sibur**, pp. 56-57

وهناك أيضاً ضرائب مستقلة عن مثيلتها التي يؤديها المسلمون. وتُنفق مداخيلها في مساندة المؤسسات الدينية، والفقراء على الخصوص. وقد خضعت ـ كالمستفاد ـ لإصلاحات وتعديلات. وكان الجابي، المسؤول عن تحصيلها، شبيها إلى حد ما بأمين المستفاد. ولم تكن بعض أصناف الضرائب تجبى في الصويرة إلا بصفة متقطعة، كالضريبة المفروضة على رؤوس الماشية المذبوحة وفقاً للشريعة اليهودية[85]، وكان يمكن جباية ضريبة أخرى على مبيعات سوق جلد الماعز. وقد وصفت مثل هذه الضريبة عام 1891 فقيل :

في سوق الجلد يقف الجابي (الجباي) فيسجل عدد الجلود التي بيعت كل يوم في كناشه، ويؤدي له السماسرة الواجبات المطلوبة، فيسلمها لرئيس الطائفة»[86].

وإضافة إلى هؤلاء الموظفين اليهود، نجد ما يسمى بالسوفرس (Sofers) الذين يساعدون الدَّيَّانين ؛ وتشبه العلاقات القائمة بين الطرفين العلاقة الموجودة بين العدول والقضاة. وتبدو العقود الشرعية اليهودية والإسلامية شديدة الشبه ببعضها، إذ تحمل كلها المواصفات الشكلية نفسها، بما في ذلك نماذج التوقيعات المعمول بها في تلك العقود الموثقة تجنبا للتزوير. وتكادِ تكون المواضيع والقضايا الشرعية المتناولة في نصوصها متماثلة. وفي بعض العقود اليهودية، تتخلل النص العبري مصطلحات عربية، وهي لغة أسهل على الفهم عندما يتعلق الأمر بالشؤون الِاقتصادية اليومية.

ونجد في قمة آلهرم الِاجتماعي ليهود الصويرة الأعيان الذين سبقت الإشارة إلى أنهم كانوا دوما التجار الرئيسين في المدينة. كما كان يوجد دائما رئيس للطائفة اليهودية يسمى «رُوُش ها قيهيلا» (rosh ha-qehila)، وله اليد الطولى في مراقبة مالية الطائفة التي تحمل اسم «قپـة» (qupa)[87]. ويمكن «رُوُش ها قيهيلا» أن يحمل اسم الدَّيان كما كان الحال مع يوسف وروبين المليح. وبالإضافة إلى مراقبته المطلقة لجميع مداخيل الطائفة اليهودية، كان لابد من أن يصادق على تعيين الدَّيانين والجباة، بل شيخ اليهود نفسه، قبل أن يصبح هذا التعيين فعليا. وعلى عكس شيخ اليهود الذي يعينه القائد، فإن «رُوُش ها قيهيلا» يختاره أعيان اليهود، فيكون تعيينه بالتالي مسألة داخلية محضاً

(85) Halewi, (1891), p. 311. وانظر عن هذه الضريبة : Zafrani, Les Juifs, p. 137.

(86) Halewi, (1891), p. 565.

(87) Halewi, (1891), p. 311. يقول حاييم الزعفراني إن «شيخ اليهود» هو الذي كان يحتل المقام الأسمى في الطائفة اليهودية (Zafrani, Les Juifs, p. 106). ولعل هذا ما كان عليه الحال عادة، لكن الأمر مختلف تماماً في الصويرة.

تخص الطائفة اليهودية بالدرجة الأولى. وفيما يخص حالة الصويرة، كان «روش ها قيهيلا» والأعيان الذين يشكلون «المعمَد» في أواخر القرن التاسع عشر من كبار تجار مدينة الصويرة دائما. أما الأدوار الإدارية التي كانوا يؤدونها ـ نتيجة لثرائهم ـ فلم تكن تهم أنشطتهم التجارية إلا بشكل ثانوي[88].

من الشفق إلى الغسق

تتحكم طبغرافية المدينة إلى حد ما في تدفق الأنشطة في مدينة الصويرة وفي انحسارها، كما تتحكم أيضا في الطرق التي تنهجها السلطات المخزنية لمراقبة كل قطاع على حدة. ومع ذلك، فإن إيقاعات النشاط كانت أيضا مبنية على أساس التصورات المشبعة بثقافة العصر، والتي لابد من أخذها بعين الاعتبار. إذ ينتظم اليوم في حياة ساكن الصويرة وفقا لمظاهر الحياة الملازمة للمجتمعات الإسلامية، وخاصة منها الإيقاع الذي تفرضه أوقات الصلوات الخمس وصلاة الجمعة في جوامع المسلمين بمدينة الصويرة[89]. ويعني وجود عدد كبير من السكان اليهود في الصويرة أن طقوس اليهود التعبدية أيضا اكتسبت أهمية مماثلة. ويبدأ العمل اليومي لليهود مع طلوع النهار، بعد انتهاء الرجال من أداء صلواتهم (شحاريت) في البِيَع. وينتهي النهار، بل يبدأ ـ حسب التقاليد اليهودية ـ، مع الصلوات التي تُؤدى عند الغسق[90] (مِنْحَى/ مَعْرِب). غير أن انتظام مظاهر الحياة اليومية، من عمل وأوقات فراغ ونوم، وتمحورها حول المواعيد اليومية المخصصة لممارسة الطقوس الدينية والعبادات يطرأ عليه بعض التعديل بفعل تغير الفصول وتعاقبها. وبينما تظل حياة اليهود الدينية منفصلة تمام الانفصال عن حياة المسلمين الدينية، فإن الحياة التجارية لكل منهما تتأثر ـ لا محالة ـ بإيقاع الممارسات الدينية وبتوقيتاتها عند كلا الطرفين.

وما يثير انتباه المراقبين الأجانب في الحياة اليومية بمدينة الصويرة هو ذلك الإيقاع الذي يشتغل به الحرفيون والشغيلون بصفة عامة. وقد كتب القنصل الفرنسي بوميي (Beaumier) أن الصانع أو الحرفي يعمل ثماني ساعات في اليوم، فيبدأ عمله

(88) Cf. Geertz, «Suq», pp. 164-168.

(89) Cf. Brown, **People**, pp. 88-89.

(90) Cf. Abraham L. Udovitch and Lucette Valensi, **The Last Arab Jews : The Communities of Jerba, Tunisia** (Chur, London, Paris, and New York, 1984), pp. 63-64.

على الساعة السادسة صباحا، وينهيه على الساعة الرابعة بعد الزوال، ويمنح نفسه ساعتين من الراحة وسط النهار(91). ولاحظ مراقب آخر أن العمل لم يكن يدوم أكثر من سبع ساعات في اليوم قط. وفي فصل الشتاء كان الحرفي يشتغل من السابعة صباحا حتى الثالثة بعد الزوال بلا انقطاع، إلا الجُمَع التي يتوقف فيها عن العمل ساعة عند الظهر لأداء صلاة الجمعة. وتتحدد التغيرات الموسمية لأوقات العمل تبعاً لدورة أوقات الصلاة. وكانت حياة العامل المياوم أكثر إرهاقاً. إذ يبدأ عمله فجراً ويستمر حتى حوالي الرابعة زوالا، مع استراحة قصيرة لا تتجاوز نصف الساعة لتناول الطعام. ولوحظ أن النساء اللواتي يَشتغلن في تنظيف الصوف والصمغ بأجور زهيدة لم يكن يُسمح لهن بالإستراحة إلا نصف ساعة عند الظهر(92).

ولم يكن يوم العمل يترك إلّا قليلا من الوقت للراحة، ومع ذلك كانت تتخلل أوقات العمل لحظاتُ استراحة متقطعة(93). وكان لتنامي استهلاك الشاي أثره البالغ في حياة الكدح اليومية للشغيلين والحرفيين. فقد صار الشاي يُشرب في مختلف أرجاء المغرب ابتداء من ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ويرجع الفضل الأكبر في ذلك إلى مستوردي الشاي الصويريين. ومنذ ذلك الحين، أصبحت تتخلل ساعات العمل المضنية لحظات قصيرة من الراحة يُتناول فيها مشروب الشاي ؛ وبات من المتعذر الإستغناء عن الشاي المنعنع اللذيذ في كل مناسبة اجتماعية يلتقي فيها الناس(94). أما القهوة التي سبقت شعبيتها الشاي، فإن استهلاكها كان كثيراً أيضاً. وبالرغم من أن القهوة لم تحقق الشعبية الواسعة التي حققها الشاي، فقد تزايدت الكميات المستوردة منها خلال القرن التاسع عشر(95). ونتيجة لهذا التطور في الإستهلاك، ارتفعت أعداد

(91) A.E., Maroc MD.، 10 مارس 1867، بومبي.

(92) A.E., C.C.C. Mogador 8، 31 مارس 1891، هوكوني (Hugonnet) ؛ F.O., 631/1، 28 يناير 1870، كارستنسن (Carstensen) إلى وايت (White).

(93) Cf. Le Tourneau, Fès, pp. 554-555.

(94) كان الشاي، قبل أن يَبدأ عهد آستيراده بكثافة، مقصوراً على أهل الثراء. انظر :

W. Lempriere, **A Tour from Gibraltar to Tangier, Sallee, Mogadore, Santa Cruz, Tarudant and thence over Mount Atlas to Morocco**, 2nd edn (London, 1793), p. 308.

وقد أصبح استهلاكه عاما فيما بعد، انظر :

Paul-Eugène Bache, «Souvenirs d'un voyage à Mogador», **Revue Maritime et Coloniale** (janvier-février 1861), 87-88.

وانظر أيضا الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(95) Bache, «Souvenirs», p. 87 ; Miège, «Origine», pp. 391-392.

المقاهي. وفي هذه المحلات، كان الناس يقضون وقتهم في ارتشاف الشاي أو القهوة والإستماع إلى بعض الموسيقيين المتجولين، وربما في الحديث عن التجارة[96].

ولم يكن هذا النوع من الراحة يلقى الإستحسان دائماً من السلطات المحلية. إذ ذكر الصديقي، مؤرخ المدينة، أن قائد الصويرة، محمد بريشة التطواني، أمر بإغلاق مقاهي المدينة في خمسينيات القرن التاسع عشر، وربما كان ذلك بسبب استهلاك بعض المشروبات الكحولية فيها أيضا. فقد كان نوع من ماء الحياة يُصْنع من التين أو التمر ويدعى «ماحية» ؛ وكان أغلب من يصنعه من اليهود ؛ وكان استهلاكه شائعاً جداً بين المسلمين، مع أن الإسلام يحرمه. فقرر القائد بريشة حينئذ أن يُجلد من يُضبط شارباً مائة جلدة[97]. ومن الواضح أن الإجراءات التي اتخذها بريشة لم تطبق بعد انتهاء مهامه في المدينة سنة 1857[98]. وقد صدرت أوامر أخرى من السلطان سنة 1867، بإغلاق المقاهي في المدن الساحلية[99].

وكانت كل أشكال العمل تتوقف عند الغروب. وتغلق الأبواب الثلاثة المؤدية إلى خارج المدينة ويلزم الحراس مواقعهم. وتغلق الأبواب الداخلية للمدينة في الساعة التاسعة أو العاشرة ليلا، تبعاً لفصول السنة. وكان الحراس يطلقون النار من البنادق إيذاناً بهذا الإغلاق. فيعم الأمن والهدوء المدينة عادة. أما أولئك الذين كانوا يغامرون بالخروج إلى الشارع الرئيس بعد سقوط الظلام، فربما تعثروا بكلاب أو أبقار، فأيقظوا الحراس من نومهم[100].

ومن ثم كانت معظم الأشغال تتوقف ليلًا، إلا ما كان من بعض مجالات العمل الهامشية أو المؤقتة. فالأسماك الكبيرة والأصناف الجيدة من الحوت كانت تصطاد أحياناً من تحت الصخور النائية في جوف الليل[101]. وكانت أعمال تجارة

(96) Payton. **Moss**, pp. 28-29 ; cf. Le Tourneau, **Fès**. pp. 554-555.

(97) الصديقي، **إيقاظ**، ص. 76.

(98) في سنة 1887، استفتى السلطان مولاي الحسن علماء فاس فقرر منع استهلاك التبغ والحشيش (الناصري، **الإستقصا**، ج 9، صص. 192–193 ؛ Miège. «Origine», pp. 390-391).

(99) **الوثائق**، 4 (1977)، ص. 357 وما بعدها.

(100) Meakin, **The Land**, p. 212 ; C. Ollive, «Géographie médicale : climat de Mogador et son influence sur la phtisie», **B.S.G.**, 6e sér., 10 (1875), p. 372.

(101) P.P. 1887, LXXXV, p. 135.

التهريب خارج أسوار المدينة تتم ليلا أحياناً، كما اكتشف حارس في سوق جلد الماعز، خارج باب السبع، في المنشرة، في إحدى ليالي صيف سنة 1865[102].

وكان الليل يضع الحدود العرقية الفاصلة بين المسلم واليهودي. إذ كان اليهودي أثناء النهار يلازم حوانيته أو يسير أعماله التجارية في أسواق المدينة. وبعد الغروب، يجد الأمان بين إخوانه في الدين وراء أبواب الملاح المحروسة. وبمعنى من المعاني، كان ينتقل من المدنَّس إلى المقدس، من أنشطة السوق الدنيوية إلى عالم الملاح الذي هو عالم يهودي حصراً[103]. ولعل في تخوم الحي اليهودي، مثلًا، كان القبلانيون ــ وهم أفراد الجمعية الصوفية المعروفة بـ«حبرة زُهَار هاقادوش» ــ يلتقون ليلا، ليواصلوا صلواتهم وابتهالاتهم حتى طلوع الفجر أحيانا[104]. أما المسلمون، فكان يمكن أن تتحول المدينة عندهم هم أيضا إلى مجال للتجمعات الدينية الشعبية. فخلال مهرجاني حمادشة وعيساوة، كانت مواكبهما الصاخبة بطقوس الذكر والغناء والرقص تمرُّ وسط شوارع المدينة ليلا، قبل أن تتجه إلى الزوايا الخاصة بهما لمواصلة الطقوس بداخلها[105]. أما في القصبة، فكان اليهود والمسلمون والمسيحيون يقيمون جميعا في الحي نفسه أثناء الليل. وفي هذه الحالة، كانت مكانة الأفراد الاِجتماعية تتولى ربط الجسور بين التقسيمات العرقية القائمة.

الحياة اليومية

كانت لأسواق مدينة الصويرة إيقاعاتها اليومية النموذجية، التي ساهمت في تحديد معالمها الطقوسُ الدينيةُ للمسلمين واليهود والتقسيمات الموجودة بين الليل والنهار. ومع ذلك، كان لكل يوم من أيام الأسبوع مميزاته الخاصة. وفي الصويرة، كانت الأنشطة اليومية في الأسواق مبنية، إلى حد بعيد، على حدثين دينيين مهمين، هما سبت اليهود وجمعة المسلمين.

(102) (م.و.م)، الصويرة 1، 3 ربيع الثاني 26/1282 غشت 1865، عمر بن عمر الأوسي إلى بنيس.

(103) يمكن تشبيه هذا التقسيم بالوضعية التي عني أودوفيتش وفالانسي بتحليلها في جربة التونسية:
Udovitch and Valensi, **The last Arab Jews**, pp. 63-64.

(104) Halewi (1891), 311؛ وانظر ما كتبه الزعفراني عن حركة «الزُّوهار» الصوفية عند اليهود المغاربة (Zafrani, **Les Juifs**, p. 62).

(105) Joseph Thomson, **Travels in the Atlas and Southern Morocco** (London, 1889), pp. 73-79. وقد عاينت شخصيا مشاهد من هذه الطقوس الدينية الشعبية أثناء إجرائي للبحث الميداني في الصويرة.

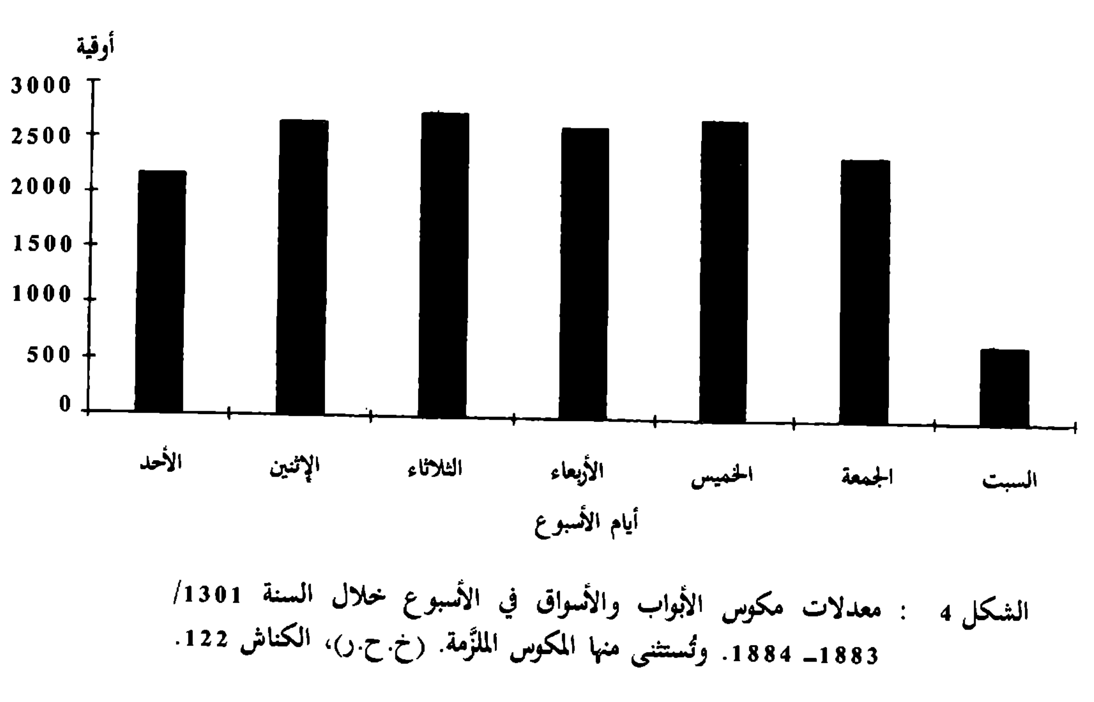
وتوجد في مدينة الصويرة ستة أسواق يومية تمور بالحركة والنشاط. لكن، كما يقول يعيش حلفي (Yaish Halewi) في «**هاصفيرا**» : «تتوقف جميع الأعمال أيام السبت والأعياد، والجميع يحتفل معنا [اليهود] ؛ فلا شيء يخرج أو يدخل [من المدينة وإليها]»[106]. وفي هذا الكلام مبالغة واضحة، لأن بعض أبواب المدينة وأسواقها القليلة كانت تشهد بعض الحركة فعلًا ولو في أيام السبت ؛ إلا أنها تظل ضعيفة بالمقارنة مع سائر أيام الأسبوع (الشكل 4). ويؤثر سبت اليهود أيضا في حركية المبادلات وتدفقها في الأسواق خلال بقية أيام الأسبوع، وذلك لأن سبت اليهود (أو الشّبات) يبدأ بصفة فعلية عند غروب شمس يوم الجمعة. إذ يستعد فقراء اليهود ومتسولوهم للحصول على الصدقات من إخوانهم في الدين الأثرياء منذ صباح يوم الجمعة. وفي الوقت نفسه، قد يساهم أثرياء اليهود في التصدق على الفقراء والمتسولين المسلمين. وتوزع الصدقات من بيت مال طائفة اليهود (أي «قپـة») على الفقـراء واليتامى وعلى علماء اليهود وأحبارهم أيام الجمعة أيضا[107]. ويمكن أن يكون المساهمون في توزيع الصدقات في طريقهم إلى السوق لشراء المواد الغذائية أو أشياء أخرى يحتاجون إليها لإعداد حفلة ليلة السبت وتحضير أطعمة يوم السبت. ومن ثم لابد من أن ينتهي يوم العمل عند اليهود في وقت مبكر من يوم الجمعة حتى يتمكنوا من وضع جميع الترتيبات الضرورية قبل حلول ليلة السبت. وبعد ظهر أيام الجمعة، تتحول مقبرة اليهود خارج باب دكالة إلى مجال لنشاط مكثف، إذ تتوافد حشود وجماعات من الزوار اليهود لندب الصّديقين ـ أي صلحاء اليهود ـ والتوسل إليهم[108]. ويبدأ الِاحتفال بسبت اليهود عند غروب شمس يوم الجمعة كما هو الشأن في كل أماكن العالم حيث يوجد اليهود. وباستثناء بعض أثرياء اليهود الذين يعيشون في القصبة، تعود طائفة اليهود إلى عالم الملاح، تاركة وراءها ضجيج أسواق المدينة وصخبها. وذلك لأن الفصل بين سبت اليهود والشؤون الدنيوية الأسبوعية كان مطلقاً في نظر اليهود.

---

(106) Halewi (1891), 581.

(107) كان النائب القنصلي البريطاني يصاب بالذعر من حشود المتسولين اليهود الذين كانت تكتظ بهم القصبة أيام الجمعة (Payton, Moss, pp. 303-304; Cf. Halewi (1891), 311).

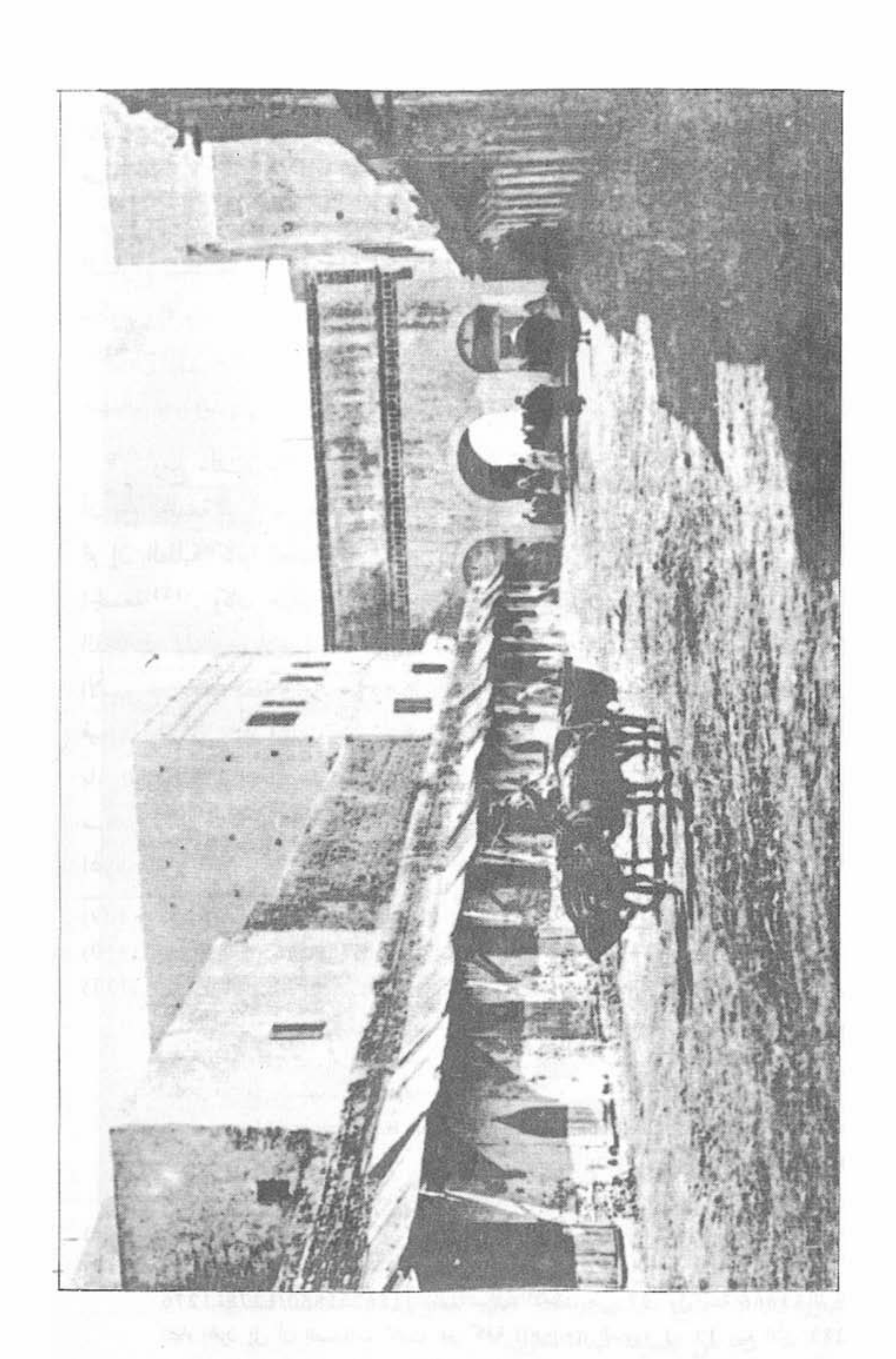
(108) Jewish Missionary Intelligence، 21 (غشت، 1905)، 117.



الشكل 4 : معدلات مكوس الأبواب والأسواق في الأسبوع خلال السنة 1301/ 1883- 1884. وتُستثنى منها المكوس الملزَّمة. (خ.ح.ر)، الكناش 122.



الصورة 10 و11 : أحد أسواق الصويرة عند مطلع القرن العشرين، تمثل الصورتان السوق عند باب دكالة. ويعرف نشاطا كبيرا يوم الجمعة، في حين نراه خاليا وحوانيته، مغلقة يوم سبت اليهود Courtesy of Monsieur Isaac Abecassis



ولم يكن هناك ما يشبه هذا الفصل بين ما هو مقدس وما هو دنيوي عند المسلمين[109]. فجامع سيدي يوسف، أكبر جوامع الصويرة والذي كانت تقام فيه صلاة الجمعة، كان ملاصقا لجميع الأسواق[110]. (وتلك ميزة نجدها في الحواضر العربية الإسلامية عموماً). فإذا آنتهت صلاة الجمعة، خرج المصلون وانتشروا في الشارع ليتصلوا مباشرة بحرفيي اليهود وتجارهم. وإذا احتكمنا إلى المستوى العادي لمكوس الأبواب والأسواق، وجدنا أن الأنشطة التجارية تكون يوم الجمعة متوسطة بالقياس إلى سائر أيام الأسبوع. وبعد أن يتناول السكان المسلمون وجبة غذاء شهية، يعودون إلى البزار لاستئناف أعمالهم كعادتهم كل يوم.

ومع ذلك، تؤثر حياة المسلمين الدينية في إيقاع يوم الجمعة. فعلى الرغم من أن يوم الجمعة ليس يوم عطلة، فقد كان يحضر صلاة الجمعة عدد ضخم من الناس. ثم إن الطلبة كانوا يحصلون على أجرة مقابل قراءة «اللطيف الأوسط» بعد صلاة الجمعة[111]. وكان حراس المدينة وعساكرها يصطفون بزيهم الخاص أمام القائد قبل الذهاب لأداء صلاة الجمعة[112]. وتعتبر وجبة غذاء يوم الجمعة أهم وجبات الأسبوع على الإطلاق. وفي هذا اليوم يؤخذ الفقراء والمحتاجون بعين الإعتبار، فيحصلون على الصدقات من أفراد الجماعة المسلمة أو من السلطات المخزنية المحلية بالمدينة والتي تقدم المؤونة للسجناء أيضا في ذلك اليوم. ويتلقى الفقراء في ضريح سيدي مكَدول، بصفة منتظمة، مقادير من زيت الزيتون والفواكه والخضر من ممثلي المخزن المحلي بالمدينة كل يوم جمعة[113].

---

(109) .Cf. Brown, **People**, p. 88

(110) .Cf. Raymond, **Grandes villes**, p. 169

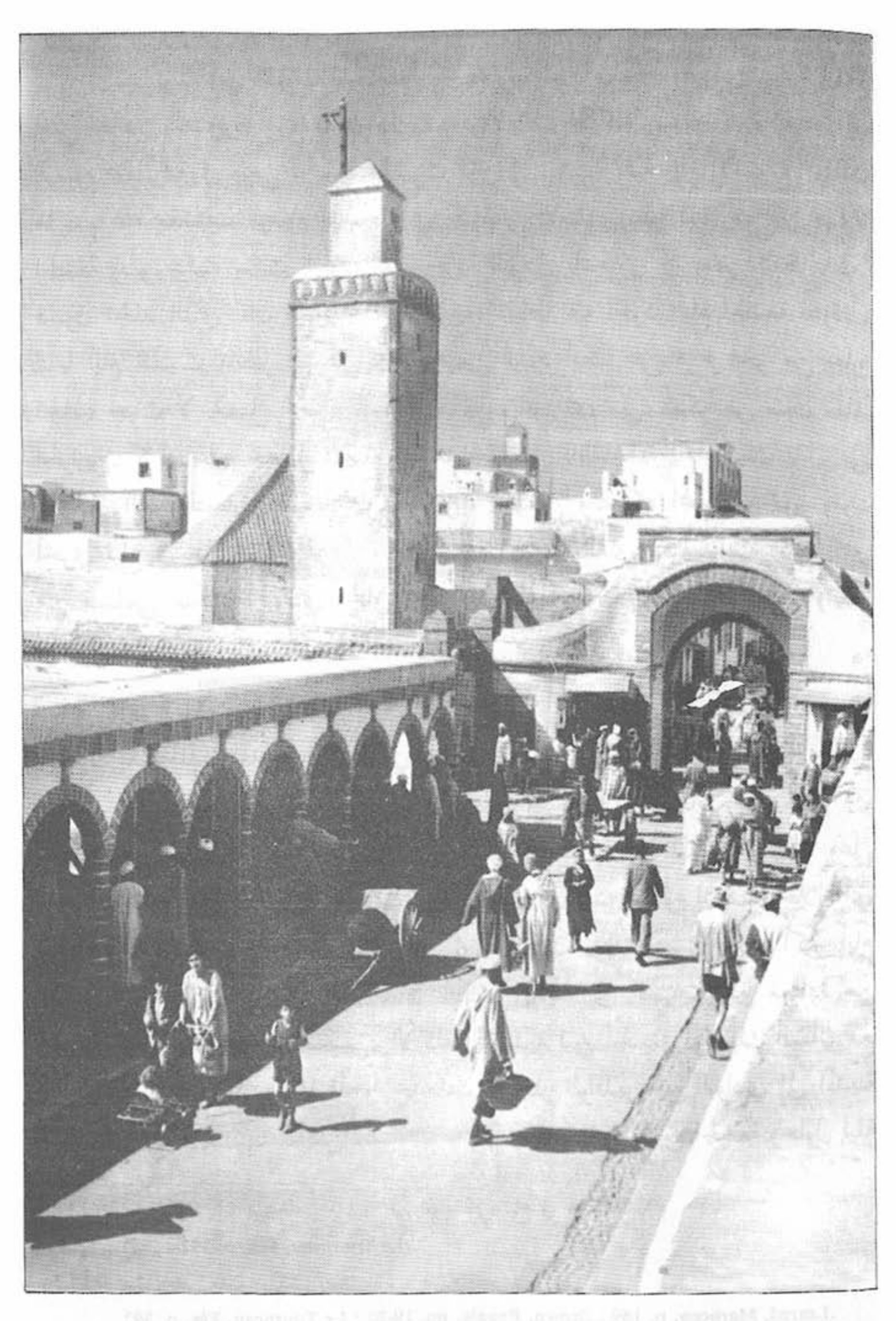
(111) وردت الإشارة إلى ذلك في ظهير ينص على وجوب إخراج اللطيف الصغير في كل أيام الأسبوع (الخزانة الحسنية، 2 شوال 28/1270 يونيو 1854، محمد بريشة إلى السلطان). ومن المعلوم أن اللطيف كان يُتلى عند وقوع الأزمات والنكبات؛ وفي بعض الأحيان، كان عدد اللطيف الواجب تلاوته يُحدَّدُ بأمر من السلطان. انظر:

K. Brown, «The Impact of the **Dahir Berbère** in Salé», in E. Gellner and Micaud (eds), **Arabs and Berbers** (London, 1972), p. 209n.

وربما كان اللطيف الذي يتلى أيام الجمعة أطول من الذي يقرأ في بقية الأسبوع، فسمي بالأوسط.

(112) الركَراكي، **الشموس**، ص. 33.

(113) كانت المؤونة والصدقات تدخل ضمن صوائر الأمناء على المدينة (الخزانة الحسنية، الكناش 42، 1276-1860/1278-1862؛ انظر التوزاني، **الأمناء**، ص. 97. وفي سنة 1866، أثار الأمين انتباه المخزن إلى أن الصدقات كانت غير كافية ((م.و.م)، الصويرة 1، 13 ربيع الأول 5/1283 غشت 1866، محمد بن المحجوب إلى بنيس).



الصورة 12 : جامع سيدي يوسف المجاور للحوانيت والمحلات التجارية.
من مجموعة مينة المغاري.

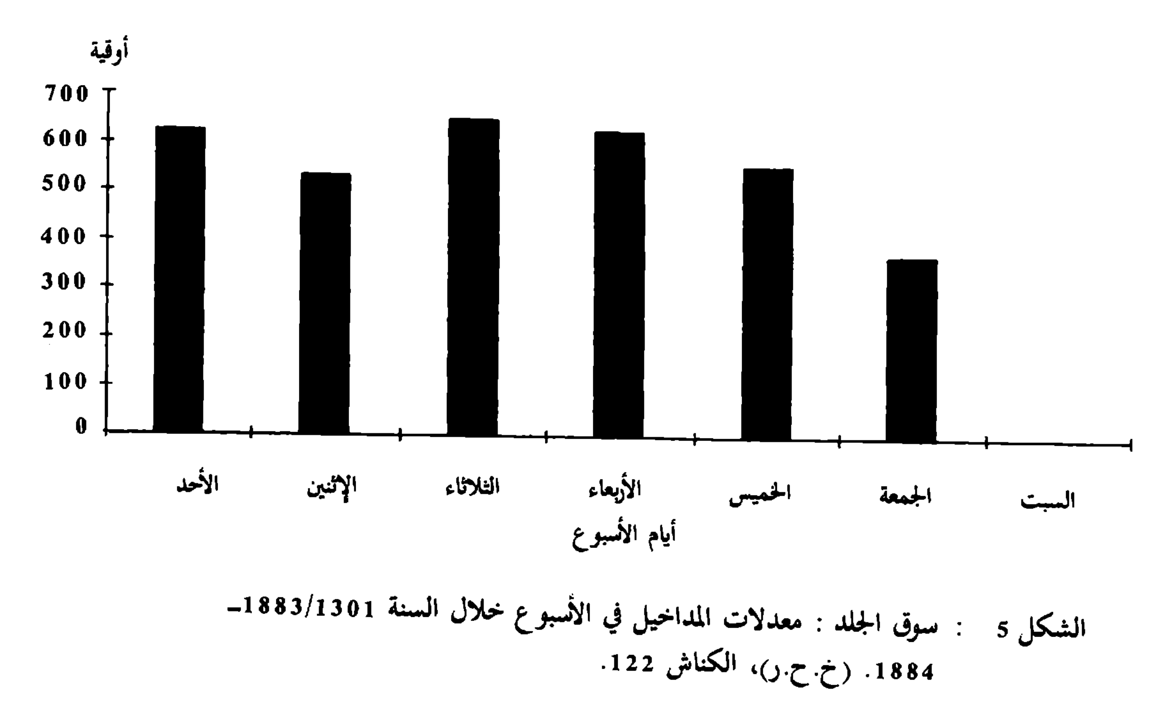
لقد تولد عن التقاطع الحاصل بين ممارسات المسلمين واليهود الدينية إيقاع زمني خاص بالصويرة، وربما بمدن مغربية أخرى ذات ساكنة يهودية كثيرة العدد. إن الرسوم الجمركية في يومي الجمعة والسبت تؤثر في أنشطة بقية أيام الأسبوع، وذلك ما تنم عنه معدلات الرسوم المسجلة في كنانيش الأمناء. ونظرا للتقارب بين صلاة الجمعة ودنو عشية سبت اليهود، تفتُرُ حركة التبادل التجاري في بعض القطاعات. فسوق الجلد الذي كان اليهود يهيمنون عليه، تتباطأ فيه الحركة أيام الجمعة لتتوقف تماما أيام السبت (انظر الشكل 5). وهيمن اليهود أيضا على فرع آخر من تجارة الجلد، حيث لا يحصل الأمناء يوم سبت اليهود على أي شيء يذكر من سوق جلد الخرازين. كما أن عدم تحصيل الأمناء لأية مداخيل من «القاعة» أيام السبت يدل على احتكار اليهود لتجارة تقسيط الزيت والزبد والعسل والفواكه المجففة والجوز ومواد أخرى تباع في هذا السوق[114]. وحتى سوق الجوطية الذي يستفيد منه عدد كثير من مسلمي سكان البوادي المجاورة، تتناقص فيه الحركة يوم سبت اليهود (انظر الشكل 6).

ويعتبر يوم الخميس أكثر أيام الأسبوع حركة ورواجا في كل أسواق الصويرة. وتشترك بقية المدن المغربية الأخرى في هذه الخاصية، حيث يتوافد أهل البوادي من الأحواز المجاورة على المدينة لبيع المواشي والجلود وغيرها من منتجات الفلاحة[115]. وتدخل إلى صناديق الأمناء أيام الخميس رسوم يحصلونها على المواشي والجلود وعلى واجبات الذبح في «الكَرنة» بمعدلات تبلغ ضعف معدلات الرسوم المحصَّلة خلال أي يوم من أيام الأسبوع الأخرى (الشكل 6). ويكون يوم الخميس أيضا أكثر أيام الأسبوع نشاطاً عند الجزارين، لحاجة سكان المدينة إلى كميات غير معتادة من اللحوم لتحضير طعام الكسكس، الأكلة التقليدية ليوم الجمعة. وكذلك الشأن مع «الطرافة» اليهود، الذين ربما قدَّموا خدماتهم للتجار الوافدين من البوادي إلى المدينة قصد التسوق فيها يوم الخميس أيضا[116]. وبهذا، فإن اقتراب يوم الجمعة وحلول ليلة

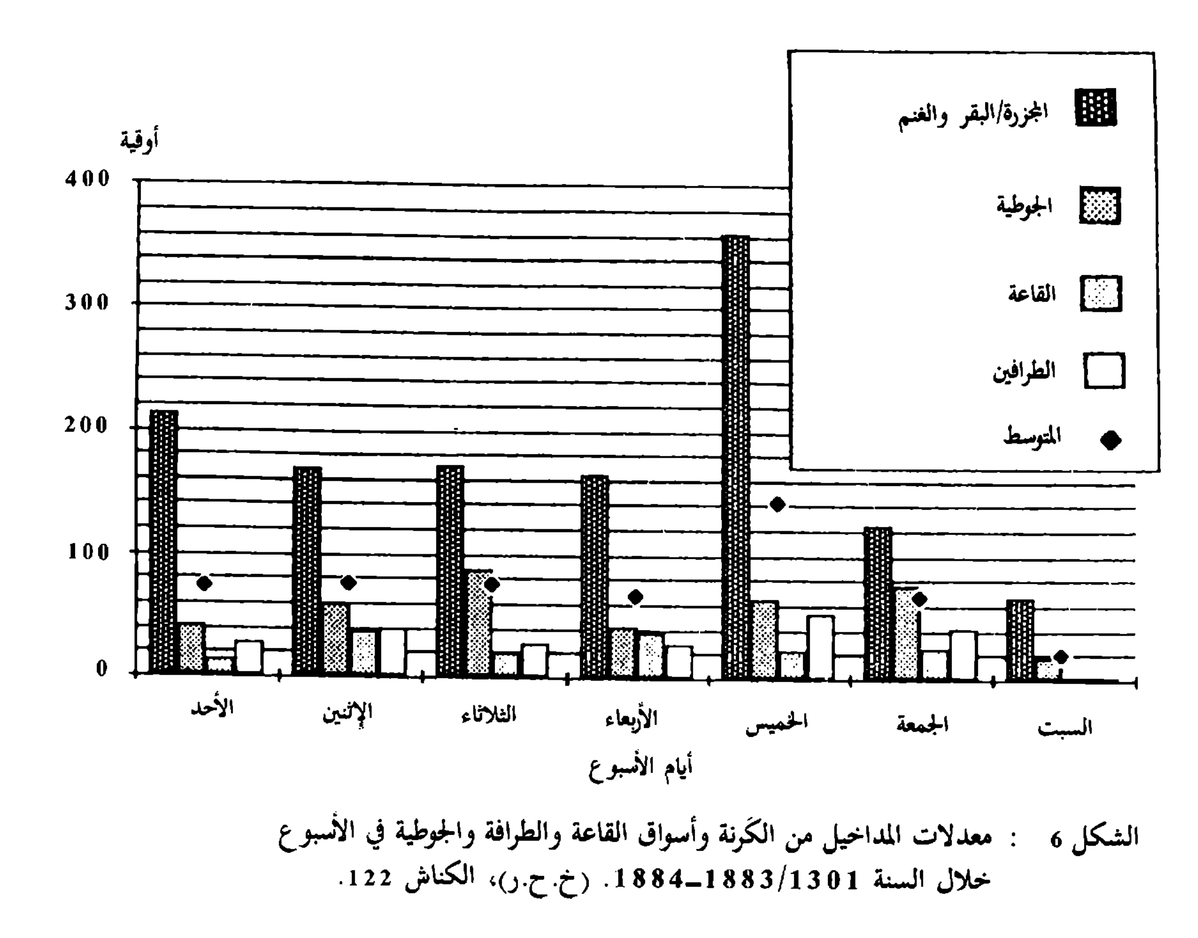
(114) لعل المخزن كان يستخلص 10% من المواد التي تباع في «القاعة».
(انظر: Le Tourneau, **Fès**, p. 392).

(115) فيما يخص مدن مراكش وسلا وفاس، مثلا، انظر:
Leared, **Marocco**, p. 169 ; Brown, **People**, pp. 19-20 ; Le Tourneau, **Fès**, p. 392.

(116) سبقت الإشارة إلى أن اليهود في صفرو كانوا مركزين كثيرا على الخرازة والخياطة لفائدة زبناء قرويين (Geertz, «Suq», pp. 170).



الشكل 5 : سوق الجلد : معدلات المداخيل في الأسبوع خلال السنة 1301/1883–1884. (خ.ح.ر)، الكناش 122.



الشكل 6 : معدلات المداخيل من الكَرنة وأسواق القاعة والطرافة والجوطية في الأسبوع خلال السنة 1301/1883-1884. (خ.ح.ر)، الكناش 122.

سبت اليهود يفرضان على أسواق المدينة بين الأسبوع والأسبوع حركية يتحكمان في درجات إيقاعها تحكما تاما.

ويرتبط الحجم الأكبر من النشاط التجاري لأسواق الصويرة بالعلاقات التي تقيمها المدينة مع البوادي المجاورة المحيطة بها ومع الإيقاعات الموسمية التي تتميز بها التجارة البعيدة المدى. وترتبط الأنشطة الحضرية بأشكال التبادل ارتباطاً معقداً، ليس في المرسى والبزار فحسب، بل على امتداد طرق القوافل التجارية خارج أسوار المدينة أيضاً.

الفصل الرابع
خارج الأسوار

تبدو الصويرة للمُقترب منها من جهة البر وكأنها واحة من الواحات. «فهي تظهر للعيان فجأة وكأنها سراب في الصحراء، لأنه لابد أولًا من عبور عدة أميال من التلال الرملية المتنقِّلة وفي الطرف القصي ترقد المدينة، وتظهر سطوحها البيضاء وصوامع مساجدها جلية بفضل البحر الأزرق العميق وراءها»[1]. وتبدو الصويرة على المنوال نفسه الذي تبدو به جل الحواضر في المغرب : فالأراضي القريبة من أحوازها غير محروثة[2]، ولا توجد وراء أسوارها سوى عرصات قليلة تمتد على مسافة قصيرة منها. والمدينة نفسها قائمة على قُنة مرتفع هضبي ملاصق للبحر. ولذلك، كان مناخها دائم الإعتدال ولا يتوقف هبوب النسيم عليها. ويكفي المرء أن يتوغل في الداخل بضعة أميال، ليجد نفسه في منطقة غير معتدلة المناخ. وتخلِّف المدينة المحاطة بالأسوار آنطباعا بالعزلة عن بقية العالم ؛ ويساهم مناخها المحلي الفريد في تعميق الشعور بانفصالها عن بقية أنحاء المغرب.

غير أن هذه الصورة الطبيعية تخدع الحواس، لأن الصويرة تربطها روابط قوية ومتنوعة بأحوازها الخلفية القريبة منها والأسواق الداخلية البعيدة عنها. ويعتبر التدفق المستمر للتجار والباعة المتجولين ـ من الأمازيغيين واليهود ـ عبر أبواب المدينة من الصور المثيرة للإنتباه أيضا في المدينة. وكانت هذه الحركة المستمرة للناس والبضائع تعتمد على شبكات اجتماعية تيسر للباعة المتجولين والقوافل أن يقطعوا في الأحوال العادية، المسافات القريبة والبعيدة في أمان وآطمئنان.

(1) **Times of Morocco**، 11 غشت 1888.

(2) Edmund Burke, «Morocco and the Near East : Reflections on some Basic Differences», **Archiv. Europ. Sociol.**, 10 (1969), 84.

الباعة المتجولون

تعتبر مدينة الصويرة، من حيث الأهمية العددية، مدينة الباعة المتجولين بالأساس. فبعضهم، كما رأينا، يشتغلون سماسرة لتجار القصبة. وأهم من ذلك أنهم كانوا يشكلون صلة الوصل الضرورية بين المدينة والبوادي. ولهذه النقطة أهميتها البالغة الخاصة، ما دامت الصويرة منعزلة جغرافيا، وما دامت المؤن الغذائية أيضا تنقل عبر مسافات بعيدة جدا. وهكذا تبدو الصويرة للأجانب مدينة «ليس لها اتصال مباشر بالبوادي»[3]. ويرى القنصل الفرنسي صولانج ـ بودان أن الصويرة «مدينة مصطنعة»[4]. وهي مصطنعة، لأن غالبية السكان القرويين يعيشون بعيدا جدا عنها إلى درجة لا يمكنهم معها القدوم إليها والعودة منها إلى بواديهم في يوم واحد. وهذا يعني، حسب أحد النماذج، أن الصويرة لم تكن لها في الحقيقة «تجارة محلية»[5]؛ فكان بعد المسافة وارتفاع تكاليف النقل يجعلان السلع الغذائية أغلى مما هي عليه في المدن الأخرى[6]. وعلى الرغم من بعد المسافة هذا، فإن جل الصلات التي كانت تربط بين الصويرة والمناطق المجاورة لها في حاحا والشياظمة صلات «محلية» إلى حد ما، لأنها في قسمها الأكبر لم تكن لها علاقة بتجارة المغرب التصديرية والإستيرادية. إذ يمكن التمييز بين الباعة المتجولين الذين يقومون بجولات في الأسواق الجهوية ويعودون إلى المدينة عند نهاية الأسبوع، والباعة المتنقلين الذين يغادرون المدينة لمدة فصول عديدة.

ويمكن الناس أن يأتوا من البادية إلى المدينة قصد التسوق والتبضع، ومع ذلك يظلون أيضا مرتبطين بالباعة المتجولين لنقل بضائعهم. ويفضل عدد من أفراد القبائل التنقل إلى الأسواق الأسبوعية الموجودة في النواحي القريبة منهم للإلتقاء فيها بالباعة

---

(3) Leared, **Marocco**, p. 71.

(4) A.E., Maroc, M.D. 4، دجنبر 1847، صولانج ـ بودان.

(5) تُعتبر المسافة عاملا حاسما في تحديد الإختلاف بين التجارة «المحلية» والتجارة «البعيدة المدى» في إفريقيا الغربية قبل الإستعمار. ويمكن الحديث عن التجارة المحلية عندما تنشط في مجال لا يتجاوز إشعاعه عشر أميال داخل منطقة الإنتاج. هذا التمييز «أثار الإنتباه إلى الإختلافات الموجودة في درجات التخصص في أصناف معينة من المؤسسات التجارية وفي تشكيلة البضائع والسلع المُتبادلة وفي طبيعة مطالب المستهلك واحتياجاته».

A.G. Hopkins, **An Economic History of West Africa** (London, 1973), p. 53.

(6) G. Beauclerk, **Journey to Morocco**, p. 229.

المتجولين الآتين إليها من المدينة. وكان هؤلاء «التجار الراكبون» والذين يترددون على البوادي ممتطين ظهور الحمير أو البغال في مجموعات تتكون من فردين أو ثلاثة أفراد، مختصين في تزويد الفلاحين بسلع مستوردة مثل الكتان والمنسوجات القطنية والشاي والسكر[7]. وبناء عليه، فإن البوادي المجاورة ـ كما وصفها يعيش حلفي، وهو كاتب من ملاح الصويرة ـ «كانت تتوفر على تجار صغار يشترون بضائع يؤدون ثمنها أو يقتنونها بالسلف، فيحملونها على دوابهم ويذهبون بها خارج المدينة لبيعها في الأسواق»[8].

وتكونت نسبة عالية من هؤلاء الباعة المتجولين من اليهود. وأثبتت الدراسات أن الباعة المتجولين اليهود قد شكلوا المجموعة المهيمنة التي كانت تربط الصلة بين المدن وبواديها في جهات كثيرة من بلدان شمال إفريقيا. ولما كان اليهود غير متجذرين في مجتمع البادية ولا تربطهم به أي علاقات قرابة أو أي انتماءات قبلية، فإن ذلك يعني أنهم لم يشكلوا تهديدا سياسيا، ولذلك كانوا يحظون بكثير من الثقة في كل الأمور ذات الصبغة الاقتصادية. وعلى نحو لا يخلو من التناقض، فإن خاصية التهميش هذه التي تميّز بها اليهود ضمانةٌ للحياد الذي كان من مصلحة جميع الأطراف المعنية أن تحافظ عليه في الظروف العادية. وحتى فيما يخص الأدوار الجنسية أيضا، كان الباعة المتجولون اليهود هامشيين ومحايدين في الوقت نفسه. وفي الوقت الذي لا يمكن فيه تصور حدوث أي تعامل بين رجل مسلم وامرأة غريبة عن وسطه الأسري المباشر، فإن اليهودي بحكم وضعيته الدونية يستطيع الدخول إلى دار إحدى النساء المسلمات لأغراض تجارية[9]. وتنعقد الأسواق الأسبوعية المنبثة عبر أرجاء

(7) انظر ما كتبه كَيرتز عن معاني التجار «الراكبين» والتجار «القاعدين» (Geertz, «Suq», p. 171).

(8) Halewi, (1891), 581.

(9) فيما يخص الباعة المتجولين اليهود في المغرب، انظر :

Geertz, «Suq», pp. 170-172 ; Deshen, **Sibur**, p. 35 ; Dale F. Eickelman, «Religion and Trade in Western Morocco», **Research in Economic Anthrophology**, 5 (1983), 341-388 ; K. L. Brown, «Mellah and Madina : A Moroccan City and its Jewish Quarter (Salé, ca 1880-1930)», in S. Morag, I. Ben-Ami, and N. Stillman, **Studies in Judaism and Islam** (Jerusalem, 1981), pp. 266-270 ; Burke, «Morocco and the Near East», pp. 86-87.

لا تستلزم العلاقة بين المسلمين واليهود التنافس الإجتماعي نفسه الذي يطبع العلاقة بين مسلمين اثنين. انظر :

Lawrence Rosen, **Bargaining for Reality : The Construction of Social Relations in a Muslim Community** (Chicago and London, 1984), p. 152.

الأراضي الخلفية المجاورة للصويرة (الخريطة 3)، تحت حماية القواد والشيوخ المحليين. ويخبرنا يعيش حلفي بأن صغار التجار كانوا «يشترون السلع ويحملونها على دوابهم خارج المدينة لبيعها في الأسواق للـ«كَوِيم» (أي المسلمين). ولكل يوم من أيام الأسبوع سوق يعرف باسم اليوم الذي ينعقد فيه»[10]. وبالفعل، يُسمى كل سوق باسم يميزه عن بقية الأسواق، وهو اسم اليوم الذي ينعقد فيه السوق (سوق الأحد، سوق الِاثنين، إلخ.) وقد تعرَّف الدَّارسون في منطقة الشياظمة وحاحا وفي شمال إدَاوْتَنَانْ حوالي 34 سوقا أسبوعيا مختلفا خلال الفترات السابقة للإستعمار (الجدول 13).

الجدول 13 : الأسواق الأسبوعية النشيطة في الأراضي الخلفية للصويرة قبل الفترة الإستعمارية

الأحد	سوق الأحد	8
الاثنين	سوق الاثنين	5
الثلاثاء	سوق الثلاثاء	4
الأربعاء	سوق الأربعاء	1
الخميس	سوق الخميس	8
الجمعة	سوق الجمعة	5
السبت	سوق السبت	3
المجموع		34

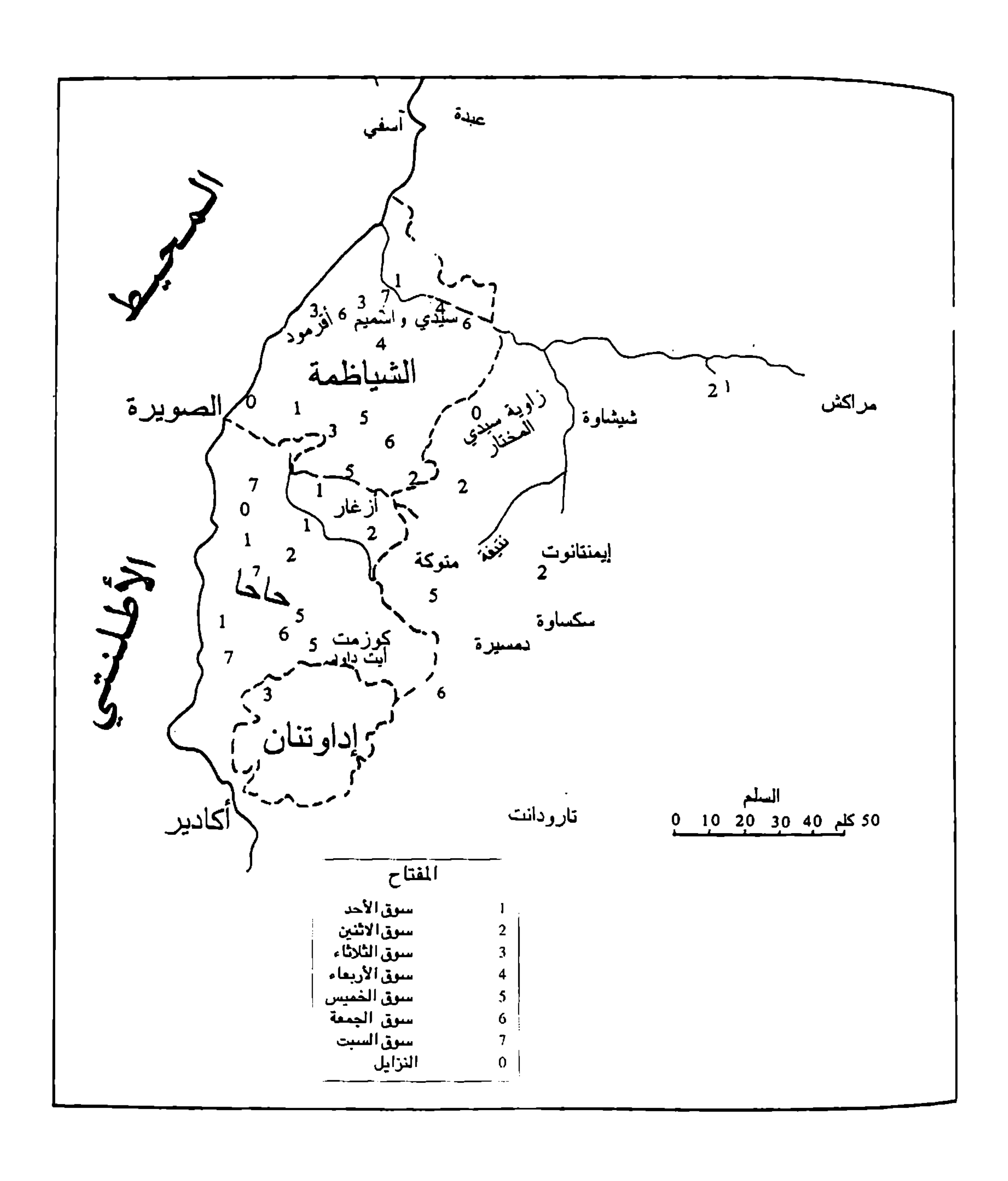
ويبدو أن يوم الأحد كان يتحكم في بقية أيام الأسبوع حسب ما أثبتته دراسة حديثة العهد عن الأسواق في شمال المغرب[11]. وينفرد يوم الخميس بانعقاد أسواق عديدة خلاله كما هو حال يوم الأحد. ويبدو واضحا أن نهار الخميس كان يوما تنعقد

وانظر عن الموضوع نفسه في جهات أخرى من شمال إفريقيا :

Udovitch and Valensi, **The Last Arab Jews**, p. 103 ; Harvey E. Goldberg, **The Book of Mordechai. A Study of the Jews of Libya** (Philadelphia, 1980), pp. 81-84.

(10) Halewi, (1891), 581.

(11) Jean-François Troin, **Les Souks marocains** (Aix-en-Provence, 1975), pp. 82-83.



الخريطة 3 : الأسواق في المنطقة الخلفية للصويرة قبيل الإستعمار.

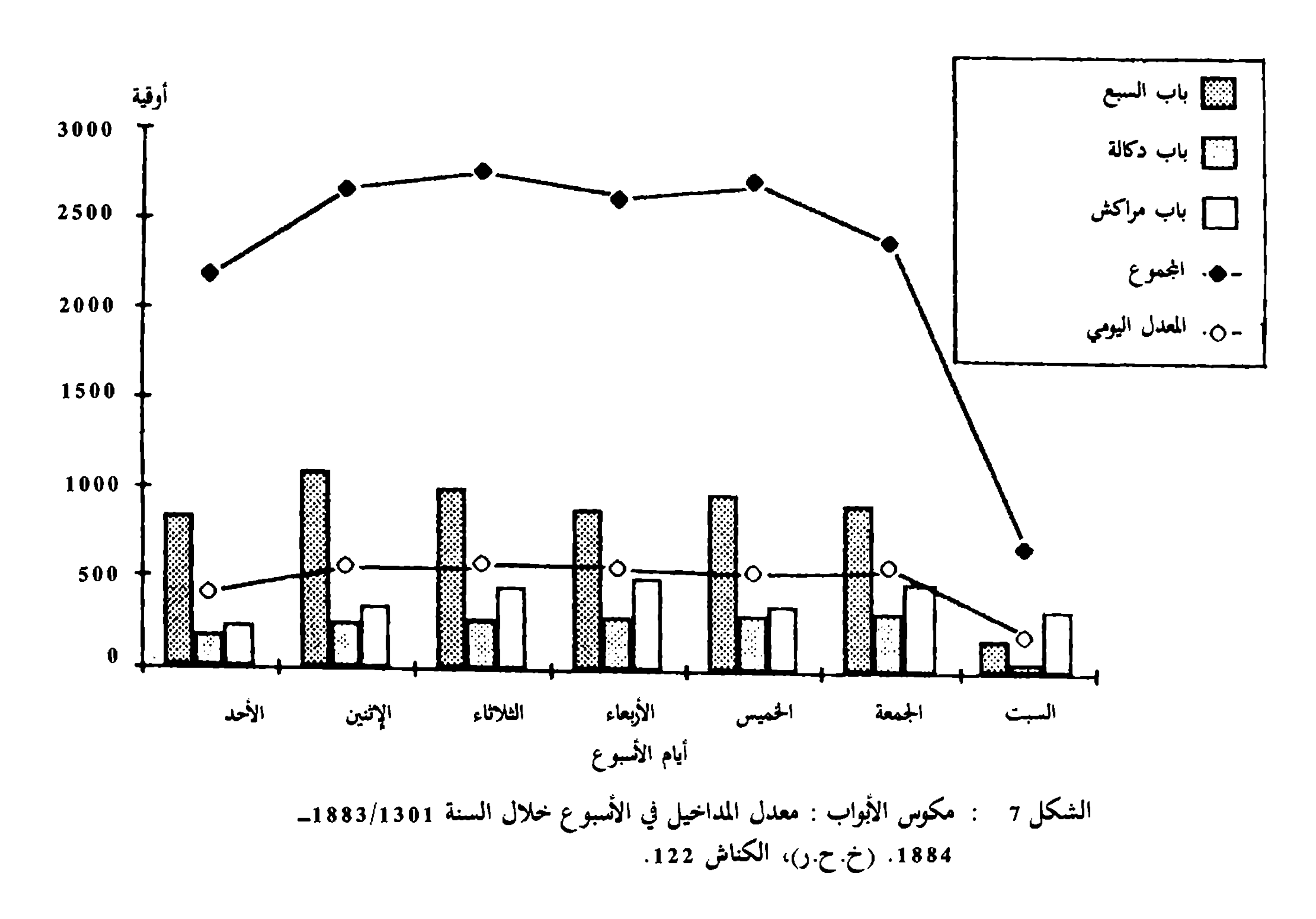
فيه أسواق كثيرة وكبيرة سواء في المناطق القروية أو في الأسواق الحضرية، بينما لا تعرف المنطقة نفسها سوى سوق واحد يوم الأربعاء. وربما كان السبب في ذلك هو أنه يسبق انعقاد سوق الخميس. وليوم الجمعة أرقام لا بأس بها من حيث عدد الأسواق المنعقدة فيه، وتأتي مباشرة قبل سبت اليهود. ويكون على الباعة المتجولين اليهود الذين لم يتمكنوا من العودة إلى الصويرة بعد هذا السوق أن يقيموا في عين المكان حتى يوم الأحد. ولم يكن يوم السبت يوم أسواق كثيرة، ولعل مردّ ذلك إلى هيمنة الباعة المتجولين اليهود على حركة التبادل في الأسواق. ومع ذلك، كان أهل الصويرة يعتبرون يوم السبت ملائما للسفر[12]، ولا تنعقد فيه إلا أسواق قليلة يتاجر فيها المسلمون دون اليهود. ومن الممكن جدا أن نستحضر بعض تحركات الباعة المتجولين بدراسة كنانيش مكوس الأبواب الخاصة بالصويرة (انظر الشكل 7)[13]. لقد كانت أبواب المدينة الثلاثة تعرف حركة تنقل قوية للأفراد والبضائع في كل أيام الأسبوع باستثناء يوم السبت الذي لا تسجل فيه سوى 39% من حركة التنقل. كما أن المداخيل المحصَّلة في مجموع الأبواب الثلاثة هي في أيام الأحد أقل من المعدل العادي (بحوالي 16%). ولعل مردّ ذلك إلى أن عددا قليلا فقط من الباعة المتجولين اليهود هم الذين عادوا إلى الصويرة مصحوبين ببضائعهم يوم الأحد بعد أن كانوا قد تركوها عند انتهاء سبت اليهود. لكن بحلول يوم الإثنين، يستعيد باب السبع، وهو الباب الجنوبي للمدينة، حركيته ليسجل أعلى درجة نشاط يعرفها الأسبوع بكامله. وربما مكنت الأسواق الكثيرة التي تنعقد أيام الأحد داخل مجال يمتد شعاعه خمسين ميلا نحو جنوب الصويرة وغربها، ربما مكنت هذه الأسواق العديد من الباعة المتجولين من إتمام أشغالهم بعد ظهيرة يوم الأحد والعودة إلى المدينة في آخر يوم الإثنين. وتنتعش حركة التنقل في باب مراكش، وهو الطريق المؤدي إلى العاصمة، بعد يوم الأحد. فالباعة اليهود المتنقلون الذين يغادرون مراكش يوم الأحد صباحا لا يمكنهم بلوغ الصويرة قبل يوم الثلاثاء أو الأربعاء[14]. ولعل تزايد حركة التنقل عبر باب مراكش يجد

(12) Edward Westermark, **Ritual and Belief in Morocco** (London, 1986), vol II, p. 45.

(13) الخزانة الحسنية، الكناش 122.

(14) تقدر المسافة بين مراكش والصويرة باثنتين وثلاثين ساعة على الأقل، وليس بثماني ساعات كما جاء عند العروي. انظر :

Auguste Beaumier, «Itinéraire de Magador au Maroc et du Maroc à Saffy», **B.S.G.**, 5e sér, 16 (1868) 326 ; Laroui, **Les Origines**, p. 54.



الشكل 7 : مكوس الأبواب : معدل المداخيل في الأسبوع خلال السنة 1301/1883-1884. (خ.ح.ر)، الكناش 122.

تفسيره في انعقاد أسواق يومي الِاثنين والثلاثاء شرق المدينة. وفي يوم الخميس، تتلاشى حركة التنقل. وربما كان السبب في ذلك هو قضاء العديد من سكان القبائل المجاورة ليلتهم السابقة في فنادق الصويرة استعدادا للتبكير في السوق الكبير الذي ينعقد في المدينة كل يوم خميس. وفي يوم الجمعة، تشتد الحركة في باب مراكش، ويحتمل أن يكون ذلك نتيجة لعودة الباعة المتجولين اليهود إلى مدينتهم لحضور مراسيم سبت اليهود فيها. وربما بقي بعضهم في أسواق البادية الكبيرة التي تنعقد شرق المدينة في مسكالة وفي نكنافة الواقعة جنوب المدينة تقريبا. وتزداد حركة التنقل ارتفاعاً خلال أيام الأسبوع عبر باب دكالة البوابة الشمالية للمدينة، إلى أن تبلغ ذروتها يوم الجمعة. إذ يعود الباعة المتجولون اليهود القادمون من الشمال إلى مدينتهم قبل حلول سبت اليهود. ولا تعرف البوابة الشمالية القريبة من الملاح عمليا أي حركة لتنقل السلع والأفراد أيام السبت. أما التجار المسلمون الذين توقف بعضهم في أسواق الجمعة، فقد يفضلون استعمال باب مراكش المؤدي إلى قلب المدينة مباشرة. وعلى نحو مماثل، تعرف حركة التنقل عبر باب السبع انخفاضا كبيرا، لأن التجار اليهود هم الذين ينشطون الجزء الأكبر من حركة التنقل التي يعرفها باب السبع. إذ يأتون من منطقة حاحا إلى مدينة الصويرة بجلود الماعز وبكميات كبيرة من اللوز وبغيرها من السلع. وعلى مقربة من هذا الباب، يقع سوق الجلد الذي يهيمن عليه التجار اليهود، وينعقد طوال أيام الأسبوع ماعدا يوم سبت اليهود.

ويخطط الباعة المتجولون الصويريون بدقة للمسالك التي عليهم أن يعبروها، خاصة وأن المسافات الفاصلة بين الأسواق القروية بعيدة. ويعتمد هؤلاء الباعة المتجولون على البغال والحمير، وأحيانا على الجمال، وسيلة للنقل والتنقل، ويحسبون المسافات باعتماد تقدير ساعات المشي على الأقدام لبلوغ الأماكن المقصودة[15]. وكانت البغال والحمير ضرورية للمناطق الجبلية المحيطة بالصويرة، ولا سيما لبعض الأجزاء من أراضي حاحة وإداوتنان. ويُحتمل ألّا تقلّ المسافة الفاصلة بين مدينة الصويرة وأقرب الأسواق إليها في إدَاوْكَرْضْ أو في الحنشان عن أربع ساعات على الأقل مشيا على الأقدام. وتستغرق الرحلة سيرا على الأقدام من الصويرة إلى سوق

(15) وقد استُعمل في أحد الأمثلة مصطلحُ «الفرسخ» (بارساووت) – وهو من وحدات قياس الطول الفارسية القديمة، ويساوي حوالي ثلاثة أميال وربع الميل – لتقدير المسافة الفاصلة بين الصويرة وأسفي (Halewi, (1891), 565).

الإثنين الذي ينعقد في إداويسَارْنْ تسع ساعات[16]. غير أن أغلب الأسواق تقع على بعد أكثر من رحلة يوم كامل، مما يدل على أن الباعة المتجولين كانوا يسلكون طرقا قد خططوا لها بإتقان. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، توجد مراكش على بعد ثلاثة أيام على الأقل من الصويرة، مما يحتم قضاء ليلتين أو ثلاث ليال خارج المدينة. وفي الطريق المؤدي إلى سوس، تبعد إيمنتانوت عن الصويرة بمسافة تقدر بعشرين ساعة مشيا على الأقدام. وقد أنشأ المخزن محطات عبر هذه الطرق تسمى النزايل، كان الهدف منها توفير الحماية والأمن للتجار المتنقلين ولسلعهم، والراحة والطعام لهم ولدوابهم[17]. وفي بعض الأحيان، يحتفظ اليهود لأنفسهم بحوانيت شبه قارة في أسواق البادية وربما باتوا فيها أيضاً. وبينما يعود بعض الباعة المتجولين اليهود إلى الصويرة ليحضروا فيها مراسيم سبت اليهود، يضطر البعض الآخر إلى المكوث مدة أطول بعيدا عن الصويرة وسط طوائف يهودية شبه قارة. وعلاوة على ذلك، فقد كان من مصلحة القواد والشيوخ المحليين توفير الحماية للباعة المتجولين الذين يزوِّدونهم بالمُؤن.

ويمكننا تعرُّف التنقلات الأسبوعية للتجار المتجولين اليهود من خلال وصف للمحنة التي عاناها أخوان تاجران من الصويرة. ويتعلق الأمر بقصة سلام بن إسحاق بوحصيرة حديث العهد بالزواج وأخيه مخلوف كما رواها لنا يعيش حلفي سنة 1891 : ففي يوم الإثنين، حل الأخوان بسوق الإثنين بإيمنتليت لشراء بعض السلع قصد بيعها في الطريق. وفي مساء ذلك اليوم، ذهبا إلى مكان يسمى أيت داود قضيا فيه تلك الليلة. وفي اليوم التالي، اتجه الأخوان إلى مكان يسمى يبلاس، ثم طافا ثلاثة أيام في الأراضي المجاورة لشراء بعض المنتجات المحلية. وكان من المفروض أن يصلا إلى سوق جمعة أيت داود (وهو سوق يحمل آسماً مماثلًا للسوق الذي يقع في إداوبوزيا). غير أن الأخوين لم يظهر لهما أثر صبيحة يوم الجمعة، فذهب بعض اليهود يوم السوق إلى القائد أملًا في العثور عليهما هناك، لكن دون جدوى. وفي اليوم التالي، راجت الأخبار بمقتل الأخوين معا، وما لبثت أن تأكدت صحة الخبر بعد ذلك بقليل. وكان على اليهود أن ينتظروا مساء يوم السبت (موسايي شبات) لإرسال مبعوث ينقل الخبر إلى الصويرة، لأن سوق جمعة أيت داود (وقد أصبح حاليا ينعقد يوم السبت) يبعد

(16) .Halewi, (1891), 362

(17) .Beaumier, «Itinéraire», 327-328

عن الصويرة بمسافة لن يسمح طولها للمبعوث بأن يصل إلى بيته في الوقت المناسب عند بداية سبت اليهود مساء يوم الجمعة[18].

وكان الباعة المتجولون المسلمون يأخذون الجوانب الدينية بعين الإعتبار في تخطيطهم لتنقلاتهم. وغالبا ما تنعقد الأسواق عند مسافات قريبة من بعض الزوايا أو بعض أضرحة الأولياء الصالحين[19]. ومن أكثر مزارات الأولياء «شعبية» في المنطقة ضريح سيدي واسميم في الشياظمة وضريح سيدي سعيد عبد النعيم في إداوبوزيا. وينعقد قرب ضريحيْهما سوقان هامان يوم الجمعة، مما يتيح القيام بأعمال تجارية صبيحة ذلك اليوم قبل التوجه لأداء صلاة الجمعة. وتضفي حرمة الولي الصالح وقداسته على المكان جوا من السكينة والأمان تضمن سلوكا سلميا في أوساط المتعاملين التجاريين[20].

العبور الآمن

يرتبط مصير التجارة البرية في المغرب بوجود شبكة من العلاقات الإجتماعية تُمكن الباعة المتجولين والحمالين من التنقل في البوادي دون التعرض لأي مضايقة أو إزعاج. ويعتبر السلطان نفسه من مصادر الحماية والأمان، لأن مما تنص عليه العلاقة التعاقدية القائمة بين السلطان وتجاره أن يوفر عاهل البلاد الحماية الكاملة لتجار السلطان ولبضاعتهم عبر الطرق التجارية. وإذا كان التاجر السلطاني يهوديا، صارت مسؤولية السلطان مضاعفة، لأنه ملزم شرعا بتوفير الحماية لأهل الذمة الذين يعيشون فوق أراضيه. ويفرض الواجب الديني على الدول الإسلامية حماية حياة اليهود باعتبارهم أقل شأنا من الناحية الشرعية. وبمقتضى ذلك تحظى طائفتهم بحماية السلطات الإسلامية الحاكمة. وفي سنة 1846، مثلا، أخبر أحد القواد الشريف

(18) Halewi, (1891), 927, 941-942. عثر أعضاء طائفة اليهود في كوزيمت (والمتكونة من حوالي أربعين يهوديا) على جثتي الضحيتين في مكان يدعى الياسمين. وكان يهود كوزيمت مصحوبين بالمخازنية الذين وضعهم رهن إشارتهم قائد إداوبوزيا ومتوكة. ولما كان اليهود يؤدون دورا أساسيا في المنطقة، فإن القائد كان على استعداد لضمان أمنهم وحمايتهم. ويبدو أن طائفة يهود كوزيمت التي لا يُعرف شيء عن أصولها كانت طائفة «مهاجرة» يحتمل أنها تعود إلى الصويرة للإحتفال فيها بالأعياد اليهودية.

(19) Edmond Doutté, «Organisation sociale et domestique chez le H'ah'a» **R.C.**, (1905), 13.

(20) Montagne, **Les Berbères et le Makhzen**, p. 25 ; A. Marcet, **Le Maroc : Voyage d'une mission française à la cour du Sultan** (Paris, 1885), p. 264.

الحسين أوهاشم الإليغي بأن شهول (Sahul)، التاجر السلطاني اليهودي، قد أرسِل لتحصيل ديونه التي كانت على بعض المسلمين واليهود من إليغ وإفران. وكان السلطان قد أمر القائد بتقديم العون لليهودي؛ فطلب القائد المذكور العون من الشريف، لأن «ماله اليوم صار من أموال السلطان نصره الله... فهو من تجار السلطان يجب حفظ حرمة السلطان في شؤونه ورعي الجانب الملكي زيادة على حرمة أهل الذمة التي أمر الرسول ﷺ برعيها لهم»[21].

وبينما كان في وسع السلطان الحفاظ على درجة من المشروعية في المناطق الواقعة خارج نفوذه المباشر[22]، فإن المناطق الموجودة تحت المراقبة المباشرة للمخزن

---

(21) وثائق آل بودميعة، 29 صفر 1262/26 فبراير 1846، محمد بومهدي إلى الحسين أوهاشم. انظر نصها المترجم إلى الفرنسية في :

Mohamed Ennaji et Paul Pascon, **Le Makhzen et le Sous Al-Aqsa, la correspondance politique de la maison d'Illigh (1821-1894)** (Paris, Casablanca, 1988), document n° 5, pp. 43-44.

(22) لا تخلو جل كتابات المرحلة الإستعمارية من الحديث عن ثنائية ما يسمى بـ«بلاد المخزن» المعترف فيها بسلطة السلطان و«بلاد السيبة» التي تشمل المناطق «المنشقة» – وهي في الغالب المناطق الجبلية والأمازيغية – التي لا تخضع مباشرة لمراقبة السلطان ولا يستطيع فرض الضرائب على سكانها. وتوجد هذه الأطروحة بصفة خاصة عند روبير مونتاني (R. Montagne, **Les Berbères et le Makhzen**). وقد تولى فرانسسكو بنيت تحليل الموضوع نفسه بالعودة إلى كل أدبياته الثانوية :

Francisco Benet, «Explosive Markets : The Berber Highlands», in Polanyi et al., **Trade and Market**, pp. 188-217.

وقام إرنست كَيلنير بدراسة هذا النسق في دراسة نموذجية :

E. Gellner, **Saints of the Atlas** (Chicago and London, 1969), pp. 1-5.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطان يحافظ على مشروعية رمزية، وتكون له القدرة بين الحين والآخر على ممارسة وظيفة التحكيم بين القبائل الموجودة في الأراضي «المنشقة». انظر الإنتقادات الصادرة عن جرمان عياش في موضوع ثنائية بلاد السيبة/بلاد المخزن :

Germain Ayache, **Etudes d'histoire marocaine** (Rabat, 1979), 159-176 ; Raymond Jamous, **Honneur et baraka : les structures sociales traditionnelles dans le Rif** (Cambridge et Paris, 1981), p. 241.

ويمكن العودة إلى الدراسة النموذجية التي أنجزها عبد الرحمن المودن في موضوع العلاقات بين المناطق القبلية والمخزن : **البوادي المغربية قبل الإستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995. وفيما يخص العلاقة بين هذه الثنائية الجاهزة والسياسة التي نهجتها فرنسا في المغرب خلال فترة الحماية، انظر :

Edmond Burke, «The Image of the Moroccan State in French Ethnological Literature : a New Look at the Origin of Lyautey's Berber Policy», in Gellner and Micaud, **Arabs and Berbers**, pp. 175-199.

المركزي قد أنشئت فيها محطات وقائية تسمى النزايل أو النزالات[23]. وتُمكن هذه المحطات التجار والباعة المتنقلين من محلات يأوون إليها في الليل بمقابل مالي زهيد يفرض أداؤه على التجار والمسافرين والدواب وعلى أحمال السلع. وتوجد النزالات بين الصويرة ومراكش وأسفي في كل موقف من مواقف الرحلة[24]. ويتبين بعض التجار في هذه المحطات نوعا من الحواجز المعرقلة، نظرا للواجبات المفروض أداؤها عند استعمالها. علاوة على ذلك، لم يسلم النزلاء من التعرض في بعض المناسبات لهجمات استهدفت النزايل ذاتها[25]. غير أن حوادث من هذا القبيل كانت نادرة، لأن مصالح المخزن اقتضت توفير الأمن في الطرق التجارية المؤدية من الصويرة وإليها.

ويحتاج المسافر في مناطق الجنوب الغربي من المغرب إلى الحماية من أطراف محلية حتى يضمن عبورها في أمان واطمئنان، لعجز المخزن عن توفير الأمن في جميع الطرق التجارية. وبناء عليه، يضطر التجار إلى أداء نوع من الإتاوة إلى أهل القبائل الذين يتحكمون في شؤون المناطق التي يرغبون في المرور عبر أراضيها. وكان نوع من ضريبة المرور التي تسمى «الزطاطة»[26] ـ وتعني حرفيا بالأمازيغية «قطعة من الثوب»، لكنها قد تكون في الواقع حايك الرئيس ـ يتبادلها رمزيا الزبون، الذي غالبا

---

(23) قال عبد الوهاب بنمنصور إنه مصطلح قديم، ولو أنه لم يقدم أي دليل على أصله (**الوثائق**، ج 4 (1977)، ص. 378). [ونجد تعريفا مسهبا للمصطلح واستعمالاته عند علال الخديمي في مقال بعنوان : «من التاريخ الإجتماعي للمغرب : مؤسسة النزايل والمواصلات الداخلية والتدخل الأجنبي خلال القرن التاسع عشر»، ضمن **أعمال ندوة التجارة وعلاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب**، ج 1، صص. 193ـ210، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق (الدار البيضاء، 1992) ـ (المعرب)].

(24) للوقوف على أوصاف النزالات خلال القرن التاسع عشر، يمكن الرجوع إلى المراجع التالية :
Leared, **Marocco**, p. 103 ; Hooker and Ball, **Journal**, p. 110 ; Marcet, **Le Maroc**, p. 223 ; Halewi, (1891), 589 ; Hubert Giraud, «Itinéraire de Mogador à Marrakech (1890-1892)», **C.R. de Séances du Congrès National de Géographie**, Marseille (1898), p. 4.

(25) وردت أخبار عن حالة تعرضت فيها مجموعة صغيرة من اليهود للقتل سنة 1874 في إحدى النزالات بمنطقة الشياظمة (A.I.U., Maroc XXXIII E 571، 25 دجنبر 1874، إميل ألتراس (Emil Altaras)).

(26) انظر عن أصل المصطلح ومعناه :
E. Laoust, **Mots et choses berbères** (Paris, 1920) ; D. M. Hart, **The Aith Waryarhar of the Moroccan Rif** (Tucson, 1976), pp. 303-305 ; Geertz «Suq», pp. 137-138.
يبدو أن مصطلحي «المزراك» و«الزطاطة» يدلان على معنى واحد (انظر ما سيأتي)، وربما اختلفت التسمية من منطقة إلى أخرى. [(المعرب) وانظر أيضا :

ما يكون شيخ القافلة أو أمينها، وأولئك الذين يضمنون سلامة المرور، أي «الزطاط». ويعتبر الزطاط ضروريا، ولا يمكن الإستغناء عن خدماته في المناطق غير الخاضعة للمراقبة المباشرة لسلطة المخزن المركزي، كما هو الحال في إدا وتنان الجبلية التي نادرا ما تمكن المخزن من تحصيل الضرائب فيها أو في تعيين قواد يمثلونه على سكانها. وحين عمّتها الفوضى في أواخر سنة 1875، اعترف السلطان مولاي الحسن في رسالة وجهها لقائد الصويرة بواقع الأمر في إدا وتنان فقال : «ولا تسلك قبائلهم إلا بالزطاط»(27).

واقتضت مصالح أهل القبائل أن يساهموا في ضمان سلامة حركة تنقل التجار عبر الطرقات والمسالك. وهكذا فإن وجود شبكة من العلاقات، قوامها السيد الحامي والزبون ـ وهذا المصطلح ليس بغريب عن مصادر القرن التاسع عشر ـ، يتيح للتجار المتنقلين إمكانات المرور الآمن عبر مسافات طويلة دون التعرض لأي خطر أو مضايقة. وكتب داڤيدسن (Davidson)، الطبيب والرحالة الإنجليزي في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وهو يتحدث عن يهود الأطلس، فقال إن «حالتهم تشبه حالة السيد الحامي والزبون، وكلاهما يحصلان على فوائد متساوية القيمة. ولذلك تجد الأمازيغي على أتم الإستعداد لمناصرة قضية اليهودي أمام أي خطر يتهددها»(28). وعلى العموم، تنشأ العلاقة بين المسلمين واليهود على أساس «الذبيحة»، فيذبح اليهودي كبشا أو ثورا أمام أحد الأمازيغيين أو أمام مناصر عربي يكون هو «السيد»(29). ومن الناحية العملية، يمكن فرض واجبات مرور فادحة، خصوصا إذا كان الزبناء الراغبون في المرور يهودا. وتشكل الذبيحة رابطة تسمى «مزراڭ» (وتعني حرفيا بالأمازيغية

Abdelahad Sebti, «Insécurité et figures de la protection au XIXe siècle, La «Ztata» et son vocabulaire», in **La société civile au Maroc, approches**, sous la direction de Noureddine El Aoufi, (Rabat, 1992), pp. 47-69 ; Du même auteur, «Ztata et sécurité du voyage, un thème de pratique judiciaire marocaine», **Hespéris-Tamuda**, 30 (1992), 37-52.

(27) (م.و.م)، الصويرة 3، 26 ذو القعدة 1292/19 دجنبر 1875، السلطان مولاي الحسن إلى عمارة.

(28) John Davidson, **Notes Taken during Travels in Africa** (London, 1836), p. 188.

(29) وقد يكون هذا أخصَّ بعلاقات اليهود مع السيد المُناصر. إذ خلص البعض إلى أن اليهود ومجموعات أخرى أقل شأنا كانوا يُعفون من واجبات الزطاطة (Hart, **Ait Waryarhar**, p. 304). وجاء عند باحث آخر أن اليهود كانوا يؤدون واجبات مرور باهظة. انظر :

Ross E. Dunn, **Resistance in the Desert : Moroccan Responses to French Imperialism, 1881-1912** (Madison, 1977), pp. 16-17.

الإسفين)[30] أو «العار»[31] (أي «الخزي»). بعد ذلك، يصير الزبون تحت حماية سيده أو تحت حماية القبيلة بكاملها، ويتوجب عليه بالتالي أن يقدم أداءات سنوية للرئيس في شكل كتان أو سكر. وتصبح مثل هذه المواثيق مُتوارثة من سلالتي السيد والزبون معا، وتحافظان على استمرار مفعولها محافظة قوية. وتمكن العلاقة القائمة بين الطرفين من تسهيل السفر والمبادلات التجارية طالما تمتع اليهودي بحماية السيد له. ويعتبر الهجوم على أحد اليهود انتهاكا لحرمة الرئيس أو لحرمة القبيلة التي توفر له الحماية، فيكون توجيه العقاب الشديد للمعتدي أمراً مشروعاً في مثل هذه الحالة[32].

وكان أكثر الأسياد قوة على الإطلاق هم المرابطون الموجودون في زوايا الجنوب المغربي، والذين أقاموا ثرواتهم بالاعتماد على التحكم في مراقبة الطرق التجارية. وكانوا يسعون، كالسلطان، في حماية التجار الذين شكلوا أساس قوتهم السياسية والاقتصادية. وقد تولى الشيخ أبو بكر، سيد الزاوية الناصرية بتامكَروت في درعة، أمر حماية القوافل وضمان سلامة التجار الصويريين المشاركين في التجارة العابرة للصحراء[33]. ولم تقتصر الحماية التي ضمنها ذلك الشيخ على المناطق المحيطة بالزاوية، بل تعدتها إلى مناطق شاسعة تبعد عنها بعدة مسافات. وكانت الحمايةُ تُوفّر

---

(30) Geertz, «Suq», pp. 137-138 ; Brown, «Mellah and Madina», p. 269.

(31) Westermarck, **Ritual**, vol. I, p. 535. ويقودنا وسترمارك إلى الاعتقاد خطأ بأن العار يعني «اللعنة» و«الإثم». وقد ثبت أن استعمال كلمة العار له علاقة بـ«الشرف» وبـ«الخزي». انظر :
K.L. Brown, «The "Curse" of Westermark», **Acta Philosophica Fennica**, 34 (1982), 219-259.

(32) أثار وجود هذا النسق انتباه الملاحظين خلال القرن التاسع عشر، ونذكر منهم على سبيل المثال :
Foucauld, pp. 130-132 ; Walter B. Harris, **Tafilelt : The Narrative of a Journey of Exploration in The Atlas Mountains and the Oases of the North-West Sahara** (London, 1895), pp. 98-99.
واهتم جاموس بدراسة هذا النسق في الآونة الأخيرة (Jamous, **Honneur**, pp. 212-216). ولوحظ أن قتل اليهودي كان يعتبر جريمة أبشع من قتل المسلم بشاعة، لأن اليهود بصفة عامة ليسوا جزءاً من النسق السياسي، ولابد من أن يكون ثأر السيد له قويا لا هوادة فيه.
Hart, **Aith Waryaghar**, p. 280 ; cf. Rosen, **Bargaining for Reality**, p. 153.

(33) Georges Drague, **Esquisse d'histoire religieuse du Maroc. Confréries et Zaouias** (Paris, 1951), pp. 197-198.
ولمزيد من المعلومات عن الزاوية الناصرية ومكانتها الجيوسياسية، انظر ما كتبه عبد الله حمودي :
Abdallah Hammoudi, «Sainteté, pouvoir, et société : Tamgrout aux XVIIe et XVIIIe siècles», **Annales, E.S.C.**, 35 (1980), 626.

للتجار ويُراعى عدم الِاعتداء على مصالحهم أثناء انعقاد المواسم، حتى في ظروف الِاضطرابات القوية في البوادي. وهكذا يُحيط المرابط القوي النفوذ سيدي الحسين أوهاشم شريف إليغ الباعة المتجولين عند توجههم لموسم سيدي أحماد أوموسى في تازروالت بالحماية والأمان على طول الطرق التي يمرون بها. وحينما تشتد اللصوصية، يضمن المرابط تعويض التاجر المنهوب. ويتحقق ذلك بمصادرة الشريف الحسين أوهَاشم للسلع والبضائع الموجودة أثناء انعقاد الموسم في حوزة أشخاص ينتمون إلى المنطقة التي ارتكبت فيها أعمال النهب. وهكذا يسترد التاجر المنهوب حقوقه، ويحتفظ المرابط لنفسه بما تبقى من السلع المصادرة. وبناء عليه، فإن لجميع الأطراف المعنية مصلحة في الحفاظ على انتشار الأمن والسكينة في أوقات انعقاد الموسم. وكما جاء في تقرير للقنصل الفرنسي في الصويرة سنة 1879، فإن «الأمثلة العديدة على هذه العدالة السريعة المفعول والتي شكلت قبل كل شيء فرصة سانحة أمام منفذها لتحقيق بعض الأرباح، قد أدت في الأخير إلى وضع حد لأعمال اللصوصية أثناء انعقاد هذه الهدنة الإلاهية الجديدة»[34].

هذه هي مختلف أشكال الحماية التي مكنت القوافل التجارية والتجار الأفراد من عبور مناطق شاسعة في ظروف آمنة نسبيا. ويبحث التجار عن إمكان الحصول على حماية عدة أسياد في الوقت نفسه لتوسيع نطاق تحركاتهم إلى أقصى الحدود. وتستفيد الأطراف الضامنة للحماية استفادة كثيرة من التجار العابرين لأراضيها. وهذا النظام القائم على ربط مثل هذه العلاقات وتمتينها هو الذي ييسِّر السفر والتنقل عبر مئات الأميال ويجعله في المتناول.

القـوافـل

كان السفر عبر البر شاقا وبطيئا. وكانت دواب الحمل ــ من جمال وبغال وحمير ــ وسائل النقل الوحيدة الموجودة رهن إشارة المسافرين، لأن العربات ذات العجلات والطرق المعبدة ظلت غائبة تماماً في المغرب[35]. ولم تشهد مدينة الصويرة

(34) A.E., C.C.C., Mogador 6، 18 غشت 1879، إلوي (Hélouis). وانظر أيضا :
Oscar Lenz, «Voyage du Maroc au Sénégal», **B.S.G.**, 7e sér., I (1981), 206.

(35) Laroui, **Les Origines**, pp. 41-42.

نفسها الكراريس ذات العجلتين، مع أنها قد أصبحت المرسى الرئيس للمراكب البخارية في المغرب[36].

وكانت القوافل التي تعبر المسافات الطويلة ببطء وتؤدة هي التي توصل المواد الموجهة للتصدير إلى مرسى الصويرة. كما اعتُمدت الوسيلة نفسها لتوزيع المنتجات الأوربية الصنع المستوردة إلى الصويرة في مختلف أرجاء جنوب المغرب وبعض أجزاء السودان الغربي. ويمكن أن تتباين أحجام القوافل تباينا كبيرا : فقد تتراوح ما بين شخصين وثلاثة أشخاص مصحوبين بحميرهم وعدة آلاف من الناس والجمال. وتسمى هذه التجمعات بـ«القافلة»، وإن كانت القافلة التي تتجه سنويا إلى تنبكتو تعرف أيضا بالقافلة «الكبرى»[37].

ويمكن أن تستغرق الرحلة من الصويرة إلى تنبكتو مدة تتراوح ما بين ستين وسبعين يوما[38]. غير أن طول الرحلة يختلف عمليا باختلاف الطريق التي تسلكها القافلة وباختلاف الجمال المستعملة، وأيضا باختلاف حجم القافلة وطبيعتها، علاوة على أنواع الأنشطة التبادلية والتجارية التي يتم القيام بها أثناء السير في الطريق. وتستغرق الرحلة من كَولميم، وهي إحدى النقط الرئيسة التي تنطلق منها القوافل عبر الصحراء، ما بين 30 يوما و57 يوما، مع العلم أن الوقت قد يطول أكثر من ذلك لو اختارت القافلة المرور عبر أقا وتندوف[39]. أما مردخاي أبيسرور التاجر اليهودي من أقا والذي أخذ على عاتقه إنشاء طائفة يهودية صغيرة في تنبكتو، فإنه يقدر المسافة التي تقطعها القافلة التجارية من أقا إلى تنبكتو بما بين 65 و80 يوما[40]. وتتباين مدة

(36) Leared, **Marocco**, pp. 70-71.

(37) C. Ollive, «Commerce entre Timbouctou et Mogador», **Bulletin de la Société de Géographie de Marseille**, 4 (1980), 5.

(38) يحصر صولانج بودان عدد أيام الرحلة إلى تنبكتو في 63 أو 66 يوما (A.E., Maroc, M.D 4، 11 فبراير 1847)، بينما هناك رأي آخر يقدر استغراق المسافة الفاصلة بين الصويرة وتنبكتو بثمانية وستين يوما (Ollive, «Commerce», p. 6). وقد استنتج مييج من المصادر أن الرحلة كانت تستغرق ما بين 65 و80 يوماً (Miège, II, p. 149)، ثم عاد، في موضع آخر، واقترح أنها تستغرق ما بين 70 و75 يوماً (**Ibid.**, III, pp. 85-86).

(39) Davidson, **Notes**, p. 87 ; V. Monteil, **Notes sur les Tekna** (Paris, 1948), p. 47 ; Felix A. Mathews, «Northwest Africa and Timbuctoo», **Bulletin of the American Geographical Society**, 4 (1881), 211.

(40) Auguste Beaumier, «Premier établissement des Israélites à Tombouctou», **B.S.G.**, 5e sér., 19 (1870), 364.

الرحلة أيضا، لأن النقطة التي تتجمع فيها مختلف العناصر المكونة للقافلة كانت تتحرك في ظروف تاريخية مختلفة. إذ تغيرت نقطة الإنطلاق التقليدية من طاطا وأقا[41] إلى تندوف في نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، قُدرت أحجام القوافل الكبيرة بصفة عامة بمستوى 10,000 جمل كانت تنطلق في طريقها من تندوف، المدينة الواقعة في قلب الصحراء (تبعد عن الصويرة بحوالي 17 يوما)، متجهة صوب الجنوب[42]، ويُكتفى بتحميل حوالي 20% فقط من مجموع الجمال بالسلع والبضائع، بينما يُستعمل ما تبقى منها لحمل سلعة تجارية مربحة جدا في إطار المبادلات مع تنبكتو من تاودني الواقعة عند منتصف الطريق، وهي مادة الملح. وتُباع نسبة هامة من الجمال في تنبكتو ربما بلغت 20%، لأن الأحمال تكون خفيفة في رحلة العودة. ويبلغ حمل الجمل الواحد أثناء رحلة العودة صوب الشمال حوالي 150 كيلوغرام، وهو مقدار خفيف لا يتناسب مع قدرات الجمل الكبيرة على نقل أحمال تزن أكثر من ذلك[43]. ويمكن آفتراض أن الرحلة المكلفة عبر الصحراء كانت تُؤخذ بعين الإعتبار إلى جانب محطات التبادل : إذ كانت السلع تباع وتشترى في مختلف المراحل التي تستغرقها الرحلة[44]. وتتوقف جل القوافل عند تندوف بعد رحلة العودة، حيث يباع العديد من العبيد. وهناك سلع أقل قيمة، مثل جلود الزرافة وشعر الماعز والإبل، كانت تباع أيضا في تندوف لتفادي تحمل مصاريف نقلها عبر مسافات بعيدة. وبهذه الطريقة، تنتقل السلع من القوافل الكبيرة إلى قوافل أصغر منها. وبالإضافة إلى القافلة الكبرى

(41) Michel Abitbol, **Tombouctou et les Arma. De la conquête marocaine du Soudan nigérien en 1591 à l'hégémonie de l'Empire Peul de Macina en 1833.** (Paris, 1979), p. 187.

(42) T.E. Zerbib, «Slave Caravans in Morocco», **The Anti-Slavery Reporter**, ser. 4, 7 : 3 (1887), 98-99.

(43) A.E., C.C.C. Mogador 7, 17 mars 1887 ; Arthur Leared, «The Trade and Resources of Morocco», **Journal of the Society of Arts**, 25 (1877), 536 ; Ollive, «Commerce», p. 7.

وقدر الرحالة روني كايي قدرة الجمل على الحمل بخمسمائة رطل. انظر :

René Caillé, **Travels through Central Africa to Timbuctoo and across the Great Desert to Morocco, Performed in the years 1824-1828** (London, 1830), vol. II, p. 94.

(44) انظر في هذا الشأن :

Ross E. Dunn, «The Trade of Tafilalt : Commercial Change in Southeast Morocco on the Eve of the Protectorate», **African Historical Studies**, 4 (1971), 277-279.

العابرة للصحراء، كانت هناك عدة قوافل صغيرة تعبر الأراضي الصحراوية منطلقة من مواقعها العديدة[45]. وتتكون مثل هذه القوافل دائماً من ما بين مائة ومائتين من الجمال تحمل على ظهورها مواد مستوردة متنوعة ومنتوجات محلية (الجدول 14)[46].

الجدول 14 : قائمة بالقوافل التي انطلقت من تنبكتو سنة 1887

الجمال المُحملة	المواد والسلع	وزنها بالكلغرام	أثمانها	قيمتها الاجمالية
40	ريش النعام	6,000	75 فرنك	450,000 فرنك
85	العاج	12,750	8	102,000
120	جلود الزرافة	180*	75	13,500
30	البخور	4,500	5	22,500
20	الكتان الأبيض والأزرق	3,000	6	18,000
35	شعر الإبل والماعز	5,250	1.5	7,875
225	الصمغ العربي	33,750	2	67,500
45	الشمع	6,750	2	13,500

* مجموع الأحمال 600 — المجموع : 694,875

سلع ومواد إضافية : 520 عبد بثمن معدله 200 فرنك عن كل واحد، وبمجموع : 104,000

8,750 مثقال من التبر بـ13.5 فرنك لكل واحد وبمجموع : 118,125

القيمة الإجمالية : 917,000 فرنك

* خطأ موجود في الوثيقة الأصلية

المصدر : A.E., C.C.C., Mogador 7، 17 مارس 1887، لاكوست (Lacoste). ويلاحظ أن معلومات لاكوست مماثلة للمعلومات التي حصلت عليها كل من جريدة **أزمنة المغرب** (**Times of Morocco**) بتاريخ 11 غشت 1887 وزربيب (Zerbib, «Slave Caravans», pp. 98-99).

كذلك كان هناك تدفق مستمر لحركة النقل والتنقل بين الصويرة وحواضر المغرب الداخلية، وخاصة مراكش. فشكلت الصويرة مستودعا للمستوردات الأوربية

(45) يقترح علينا ليرد رقما يتراوح بين ستة وعشرة (Leared, «Trade and Resources», p. 537)، ويحتفظ كناش إليغ بمعلومات عن القوافل التي كانت تحل بتازروالت وتغادرها في اتجاهات مختلفة. ويبدو أنه في مدة 18 سنة، كانت هنالك ما بين ثلاث وأربع قوافل سنويا. انظر: Pascon, **La Maison**, p. 74.

(46) Mathews, «Northwest Africa», p. 211.

والصادرات المغربية. وغالبا ما امتلأت الطرق الممتدة عبر جنوب الشياظمة بقوافل مختلفة الأحجام. ويرافق الباعةُ المتجولونَ اليهودُ المتوجِّهون لمراكش هذه القوافلَ دائما، وذلك باعتبارها وسائل تضمن لهم الأمن في تنقلاتهم. وترسَل الأموالُ الفائضةُ المحصَّلة من مختلف الضرائب والمكوس والرسوم الجمركية من الصويرة إلى مراكش ـ بصفة دورية ـ، وذلك في مواكب يحرسها جند مسلحون. ويعتبر الوصف المؤرخ في سنة 1871 لموكب من هذا القبيل نموذجيا في هذا السياق : إذ يُرسل ما مجموعه 70,200 مثقال موزعة على ستة صناديق، يحتوي كل منها على ثمانية عشر كيسا، وفي كل كيس 650 مثقال. ويرافق الموكب قائد المالية ومعه ثمانية من الخيالة وسبعة راجلين[47]. ويبدو أن الجمال التي كانت تُستعمل في حمل ذلك المال لم تكن في ملكية المخزن، وإنما تُكْتَرَى من التجار المالكين لها. ونادرا ما كان يتيسر العثور على جمال مدربة تدريبا عمليا في المدينة أو في الأسواق المحيطة بها. ولذلك اضطر موظفو المخزن أحيانا إلى انتظار وصول القوافل. وفي إحدى المناسبات، تم الاستيلاء على 21 جملا من جمال إحدى القوافل لاستعمالها في إرسال مقادير مالية إلى حضرة السلطان، فاحتج بعض التجار اليهود على أن بعض تلك الجمال كانت في مِلْكِهم[48].

ولم تكن النقود وحدها التي ترسل في مواكب محروسة. بل تحتفظ كنانيش الصوائر المخزنية بقوائم تخبرنا بلجوء موظفي المخزن بصفة منتظمة إلى كراء الجمال لاستعمالها في إرسال مواد مستوردة شتّى إلى مراكش. ففي سنة 1860، تم اكتراء واحد وعشرين جملا ونصف جمل ـ وربما استعمل صاحب الجمل النصف الثاني لحمل سلعه ـ مقابل 65 أوقية عن كل جمل لإرسال الخشب على ظهورها إلى الخليفة السلطاني سيدي الحسن[49]. وفي تلك السنة أيضاً، أرسلت إلى مراكش عدة مواكب حُملت جمالها بكميات كثيرة من الحديد. إذ أرسل في دفعة واحدة 1,671 قضيب من الحديد على متن 75 جملا، تلاها بعد ذلك بثلاثة أيام توجيه شحنة إضافية أخرى حُملت على ظهور 37 جملا. وبلغت صوائر كراء الجمال

(47) (م. و. م)، الصويرة 2، 16 ربيع الأول 5/1288 يونيو 1871، العربي فرج وعبد الرحمن أقصبي إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن.

(48) الخزانة الحسنية، 23 شوال 25/1303 يوليوز 1886، الركَراكَي الدوبلالي إلى السلطان مولاي الحسن.

(49) الخزانة الحسنية، الكناش 295، 23 جمادى الأولى 14/1282 أكتوبر 1865.

الخمسة والسبعين التي استعملت في الدفعة الأولى ما مقداره 9,939 أوقية (بسومة 52.5 أوقية عن كل جمل)، بالإضافة إلى نفقات الإسراج التي بلغت 313 أوقية، بينما حصل كل من المخازنية المرافقين للموكب على 30 أوقية[50]. وكانت أنواع من السلع، مثل المنسوجات القطنية والملابس والشعير والخردوات، ترسل في مواكب رسمية، باستعمال الجمال والبغال والحمير وربما الخيول. ويُنقل السجناء أيضا تحت الحراسة المشددة. ويرافق أفراد الأسرة السلطانية في تنقلاتهم وحدات من الخيالة كثيرة العدد. ولم يكن يرد في الأذهان أن يُهْجَمَ على المواكب المخزنية المسلّحة في الطريق الواطئة الرابطة بين مراكش والصويرة[51].

الأعياد والمواسم

ينظم تجار الصويرة أعمالهم التجارية ويوقتونها على أساس سلسلة من المناسبات العديدة المتعاقبة زمنيا. وكان تزامن القوافل التجارية مع الأعياد الإسلامية واليهودية ومع المواسم الفلاحية حاسما لمواجهة متطلبات العرض والطلب.

ويتسم نظام الأعياد بالتعقيد نتيجة اعتماد ثلاثة تقاويم مختلفة في آن واحد، وهي : التقويم الإسلامي والتقويم اليهودي والتقويم المسيحي المعروف بتقويم يوليوس قيصر. وبينما تدور الأعياد الإسلامية «الأرثذكسية» على أساس التقويم القمري الإسلامي غير المضبوط، لأنه يستغرق 34 سنة قبل العودة إلى الشهر الكَريكَوري نفسه، يكون الاحتفال بالأعياد الدينية «الشعبية» حسب التقويم الشمسي الذي يدل على أصولها الفلاحية قبل الإسلامية[52]. ومن جهة أخرى، تأتي الأعياد اليهودية «الأرثذكسية» في الفصل نفسه من كل سنة، لأن التقويم العبري الشمسي/ القمري ينضبط تلقائيا ـ بإضافة شهر (آذار) ما بين كل سنتين أو ثلاث سنوات. وبهذا يمكن أن تتطابق الأعياد اليهودية من حيث توقيتها مع المواسم الفلاحية. بل نجد أن

(50) الخزانة الحسنية، الكناش 42، 12 رمضان 3/1276 أبريل 1860، 15 رمضان 6/1276 أبريل 1860.

(51) يتضمن الكناش 42 المحفوظ بالخزانة الحسنية معلومات عن أمثلة مختلفة لهذه المواكب خلال سنتي 1860 و1861. وحسب ما لديَّ من معطيات، لم تكن هناك أي أخبار تتعلق بحالات هوجمت فيها مواكب محروسة في الطريق الفاصلة بين مراكش والصويرة إبان الفترة التي تعنينا دراستها.

(52) Robert Brunschvig, «Coup d'œil sur l'histoire des foires à travers l'Islam», in **Recueils de la société Jean Bodin**, vol. V : **La Foire** (1953), 44, 52.

بعضها ـ كعيد النوالة (السوكوت) وعيد الحصاد (شاڤووت) ـ يَحتفظ على الخصوص بطقوسه الفلاحية. وفي المغرب، تضاف إلى الأعياد «الأرثذكسية»، الإسلامية منها واليهودية على حد سواء، احتفالات ومراسيم دينية ذات طابع محلي، يسميها المسلمون «مواسم» باللغة العربية، و«أَمُكّارْ» بلهجة تاشلحيت[53]. وتعني كلمة «الموسم» حرفيا «وقتاً معيناً في السنة» أو «فصلا من الفصول». وفي المغرب، تستعمل هذه الكلمة نفسها بمعنى الحصاد أو وقته. ويحل توقيت هذا النوع من الموسم في الوقت نفسه من كل سنة تقريبا. وفي الواقع، فإن الشهور اليوليوسية أو المسيحية شائعة الإستعمال في اللهجة الدارجة التي يتكلمها عامة المغاربة في حياتهم اليومية. وفي البوادي المغربية، تطبع السنةَ اليوليوسيةَ سلسلةٌ من الطقوس المتنوعة، التي منها المواسم التي تحدث عنها طويلا كل من وسترمارك (Westermark) وجاك بيرك (Jacques Berques) في مؤلفاتهما[54]. وتقوم الأعياد الدينية اليهودية الشعبية المعروفة بـ«الهيلولة» على تقديس أحد الأولياء اليهود (الصدِّيق)، الذي ينحدر دائما من أصول فلسطينية حقيقية أو وهمية[55]. كذلك، تتمركز المواسم في الأماكن التي يؤمها الزوار عند قبور الأشخاص المقدسين، وهم المرابطون. ثم إن المسلمين واليهود يشتركون أحيانا في تقديس بعض الأولياء، وقد يزورون الأماكن نفسها التي تحظى لديهم بالتقديس والتبجيل[56].

ويؤثر التقارب بين الأعياد الإسلامية واليهودية تأثيراً مباشراً في الحياة الإقتصادية، وعلى ازدهار التجارة وكسادها. وبينما كانت الأعياد الإسلامية التقليدية في المغرب، مثل عاشوراء ورمضان وعيد الفطر وعيد الأضحى ـ وهي الأعياد نفسها الموجودة في بقية بلدان العالم الإسلامي ـ لا تؤثر في التجارة إلا على المدى القصير،

---

(53) يميز دوتي بين خصوصيات كل منهما على حدة، فيقول إن «الموسم» هو بالدرجة الأولى مناسبة دينية لا يحتل فيها السوق إلا مكانة ثانوية. بينما ينعقد «الأمُكّار» أساسا من أجل العمليات التجارية ولا تحتل فيه القضايا الدينية إلا أهمية ثانوية (Doutté, «Organisation sociale», p. 13). والواقع أن مثل هذا التمييز لا وجود له، على الرغم من أن التسمية الثانية تعني حرفيا الملتقى.

(54) E. Westermarck, **Ceremonies and Beliefs Connected with Agriculture, Certain Dates of the Solar Year, and the Weather in Morocco** (Helsinki, 1913) ; Jacques Berque, **Structures sociales du Haut-Atlas**, (Paris, 1978), pp. 130-134.

(55) اهتم إيزاشار بن عمي بدراسة موضوع صلحاء اليهود (صدِّيق) في المغرب. انظر :
Issachar Ben Ami, **ha'Arasat ha-qidushim be-qereb yehudei Marroqo** (Jerusalem, 1984).

(56) L. Voinot, **Pèlerinages judéo-musulmans au Maroc** (Paris, 1948).

لأنها ليست أعيادا ذات أصول فلاحية، فإن المواسم الرئيسة في الجنوب الغربي من المغرب تحل أوقاتها بين شهري مارس وأكتوبر. وبذلك تجمع بين الجانب الديني والسوق، فيتحول المكان الذي يوجد فيه ضريح الولي الصالح إلى سوق موسمية (انظر الخريطة 4). ويخيم التقويم المسيحي بظلاله على توقيت المواسم، لأنها تكون مطابقة لمختلف مواسم الحصاد وأوقات التبادل التجاري. كما أنها تتوافق أيضا مع بعض الأعياد اليهودية الأكثر أهمية (انظر الجدول 15).

الجدول 15: الأعياد اليهودية بين مارس وأكتوبر.

الأعياد	التاريخ العبري	موقعه في التقويم الگريگوري
روش هاشنة	1 تشري	من بداية شتنبر إلى بداية أكتوبر
يوم كيبور	10 تشري	من منتصف شتنبر إلى منتصف أكتوبر
سوكوت	15 تشري	خمسة أيام بعد ذلك
عيد الفصح	15 نيسان	من نهاية مارس إلى نهاية أبريل
لاگ بآ أومر	18 أيار	من نهاية أبريل إلى نهاية ماي
شاڤووت	9 سيوان	من منتصف ماي إلى منتصف يونيو
تاسع أب	9 آب	من منتصف يوليوز إلى منتصف غشت

وبالإضافة إلى الأعياد اليهودية «الأرثذكسية» التي تكاد تحل في الوقت نفسه الذي تنعقد فيه المواسم، تجري مراسيم بعض الأعياد الشعبية حينما يبدأ موسم الأعياد الإسلامية. وتُحيَى في بعض الهيلولات ذكرى وفاة بعض الأولياء اليهود (الصدِّيق) حسبما هو وارد في التقويم اليهودي ؛ غير أنها تأتي دائما بعد عيد الفصح أو تحل في يوم «لاگ بَآوْمير»، وخاصة إذا كان تاريخ وفاة الولي الصالح (الصدِّيق) غير معروف. ويبدأ الاحتفال بعيد يهودي مغربي أصيل هو «الميمونة» مساء اليوم الذي ينتهي فيه عيد الفصح[57]. وبناء عليه، يكون موعد عيد الفصح هو زمن انعقاد المواسم والأعياد. وبعد احتفالات عيد الفصح، يبدأ اليهود زياراتهم لقبور أوليائهم وصلحائهم

(57) انظر ما كتبه إيزاشار عن تقديس اليهود المغاربة للأولياء أثناء الهيلولات.

Issachar Ben Ami, «Folk Veneration of Saints among the Moroccan Jews», in Morag et al., Studies in Judaism and Islam (Jerusalem, 1984), pp. 283-344.

في البوادي. أما المسلمون، فيحل عندهم وقت انعقاد موسم رَكَراكَة في الشياظمة، وفيه يتنقل الزوار المسلمون أربعين يوما من ضريح إلى ضريح يزورون خلالها أولياء المنطقة وصلحاءها. وربما جمعوا فيها بين التجارة والأغراض الدينية[58].

وامتزجت في الجنوب الغربي من المغرب المبادلات التجارية مع الاِحتفالات والمراسيم الدينية. وكان التاجر يضع برنامجه الزمني ويعدله حسب توقيتات الأعياد وتقلباتها. ويخطط اليهود والمسلمون على حد سواء لبرامجهم التجارية وفقاً لمتطلبات الأعياد ومراسيمها. فهذا مردخاي ريبيو من ملاح إفران قد تسلم من الحسين أوهاشم شريف إليغ مبلغا قيمته 1,257 ريال على سبيل السلف في 5 فبراير 1875 ليشتري بها كميات من ريش النعام. وقد وردت العبارة الآتية في محتويات كناش حسابات الشريف الحسين أوهاشم في معرض حديثه عن التاجر اليهودي : «ووجهه موسم مارس الآتي إن شاء الله يؤدي ما عليه». وتستمر الدورة على هذه الحال في السنة اللاحقة. وفي 6 نونبر 1876، تلقى ريبيو سلفة مالية لشراء ريش النعام على أن يسددها في موسم شهر مارس[59].

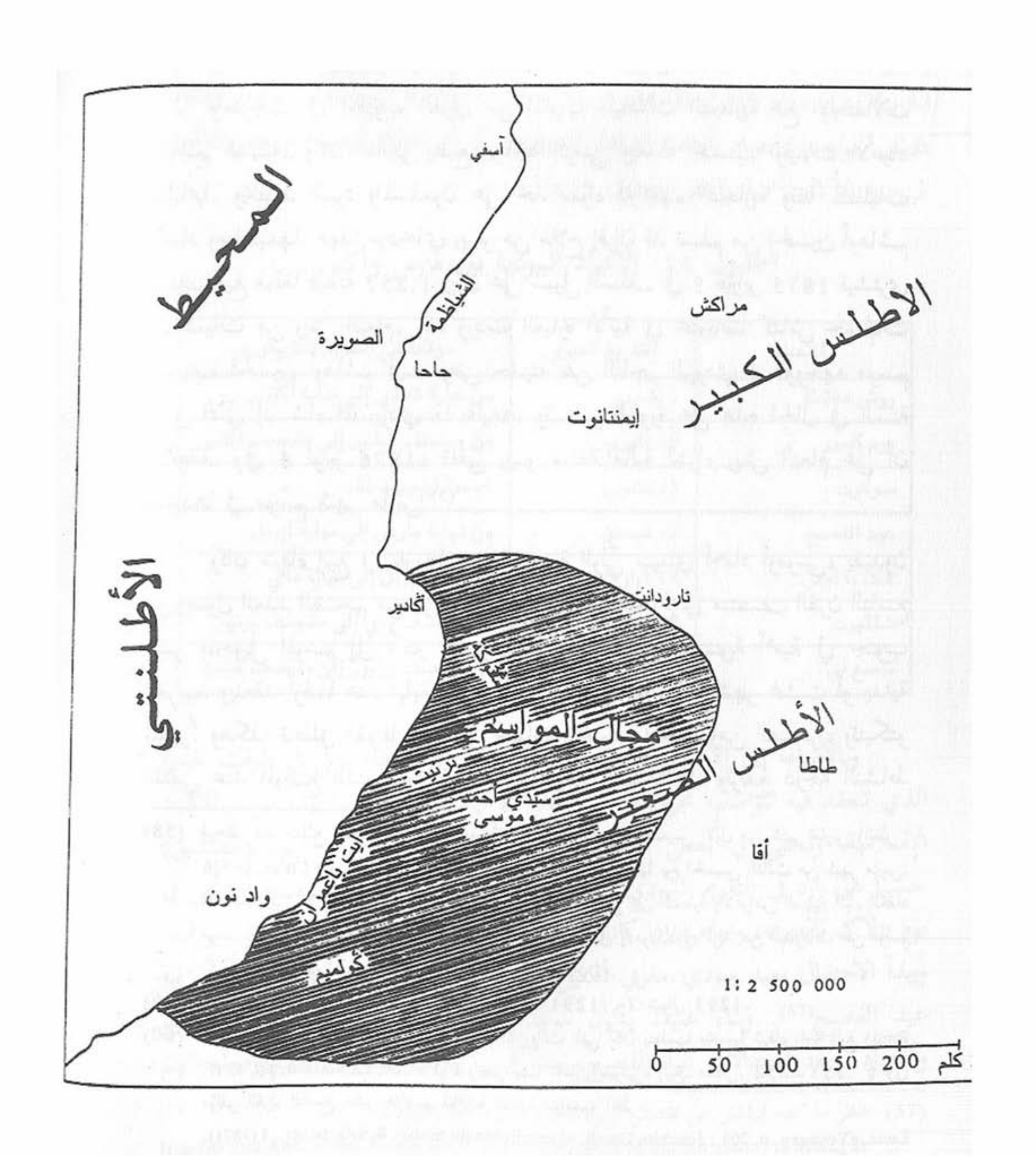
وكان شرفاء إليغ في تازروالت، وهم ورثة الوليّ سيدي أحماد أوموسى، يفيدون من وصول العدد الضخم من الزوار إلى ضريح الولي الصالح في منتصف القرن التاسع عشر بتحويل الموسم إلى أكثر الأسواق التجارية نصف السنوية أهمية في جنوب المغرب. وينعقد أولهما عند نهاية شهر مارس، والثاني عند نهاية شهر غشت أو بداية شتنبر. وهكذا تنطلق القوافل من كل جهات الجنوب المغربي ومن الصحراء وتنبكتو لتلتقي عند الموضع الذي يقع فيه ضريح الولي الصالح[60]. وترتفع درجة النشاط

(58) لوحظ عند مطلع القرن العشرين أن بداية المواسم تنطلق يوم الخميس الأول من شهر مارس (انظر : Segonzac, **Au Cœur**, p. 416). وفي سنة 1981، انطلق رسميا يوم الخميس الثالث من شهر مارس. ولا أتوفر على دلائل يمكن الاِعتماد عليها لإثبات وجود تداخل بين التجارة والأغراض الدينية أثناء انعقاد موسم رَكَراكَة خلال القرن التاسع عشر. ويمكن الرجوع إلى إدمون دوتي لمزيد من المعلومات عن موسم رَكَراكَة بصفة عامة. (Doutté, **En Tribu**, pp. 360-362).

(59) وثائق آل بودميعة، الكناش 10، 28 ذو الحجة 1291/ و7 شوال 1293.

(60) عني بول باسكون عناية فائقة بدراسة تجارة تازروالت التي كان ينظمها ويحميها شرفاء زاوية إليغ (Paul Pascon, **La Maison**, pp. 43 ff.) ؛ وانظر أيضا المختار السوسي، **إليغ**، صص. 252- 253. كما أولى مؤلفو القرن التاسع عشر عنايتهم لمناقشة ظاهرة المواسم، انظر :

Lenz, «Voyage», p. 206 ; Joachim Gatell, «Description du Sous», **B.S.G**, 6e sér., I (1871), 101.



الخريطة 4 : المنطقة التي تنعقد فيها المواسم الرئيسة في الجنوب الغربي.

لدى التجار اليهود بصفة خاصة أثناء انعقاد هذه المواسم، وذلك على الرغم من أنه لم يكن يُسمح لليهود بالإقامة في القرية التي يوجد فيها الضريح ولا حتى بالدخول إليها، إذ كانوا يُلزمون بالمكوث في مخيم بالأحواز المجاورة لها طوال أيام انعقاد الموسم[61]. ويخطط الباعة المتجولون للطرق التي ينوون عبورها وفق برنامج يسمح لهم بالحضور في مختلف المواسم المتعاقبة التي تشهدها مختلف جهات جنوب غرب المغرب[62]. وبصفة عامة، فإن موسم سيدي أحماد أوموسى الأوَل الكبيرُ يسبق عيد الفصح اليهودي، ثم تليه سلسلة من المواسم الربيعية التي تنعقد في شتوكة وأيت باعمران[63]. وبعد انفضاض موسمي إيسكَـ وأسرير، اللذين يقامان في أيت باعمران خلال شهر أبريل، تغادر القوافل واد نون في اتجاه تنبكتو. ثم تعود إلى واد نون تمر عبر الساحل وتصل إلى الصويرة عند نهاية فصل الربيع. وفي شهر يونيو ويوليوز، ينعقد موسم القصابي وموسم سيدي الغازي في واد نون. وفي السنة التي زار فيها داقدسن (الرحالة البريطاني) منطقة كَوليم، كان الموسم السنوي الذي يقام في عيد المولد النبوي (والذي يسمى سوق المولد)، منعقداً في شهر يوليوز. ثم ما عتمت القوافل أن سلكت طريقها في اتجاه الصويرة[64]. غير أن موسم سيدي أحماد أوموسى الكبير الذي ينعقد عند نهاية شهر غشت أو عند بداية شهر شتنبر، أي قبل السنة العبرية الجديدة بمدة قصيرة جدا، لا ينازع أحد في أنه أكثر مواسم السنة أهمية في جنوب غرب المغرب. وبعد هذا الموسم الكبير، ينعقد موسم آخر له أهميته هو أيضا، وهو موسم إسيكَـ في أيت باعمران، والواقع على طول محور آخر من محاور طرق القوافل العابرة للصحراء الغربية. وهناك مواسم أخرى تنعقد في شتوكة، وأخيرا الموسم الصغير الذي ينعقد حول ضريح سيدي أحماد أوموسى في أواسط أكتوبر[65]. وعند انتهاء أيّام المواسم، تكتظ مخازن التجار الصويريين، فتصدر كميات ومقادير كبيرة من السلع والبضائع نحو الخارج (انظر الشكل رقم 8).

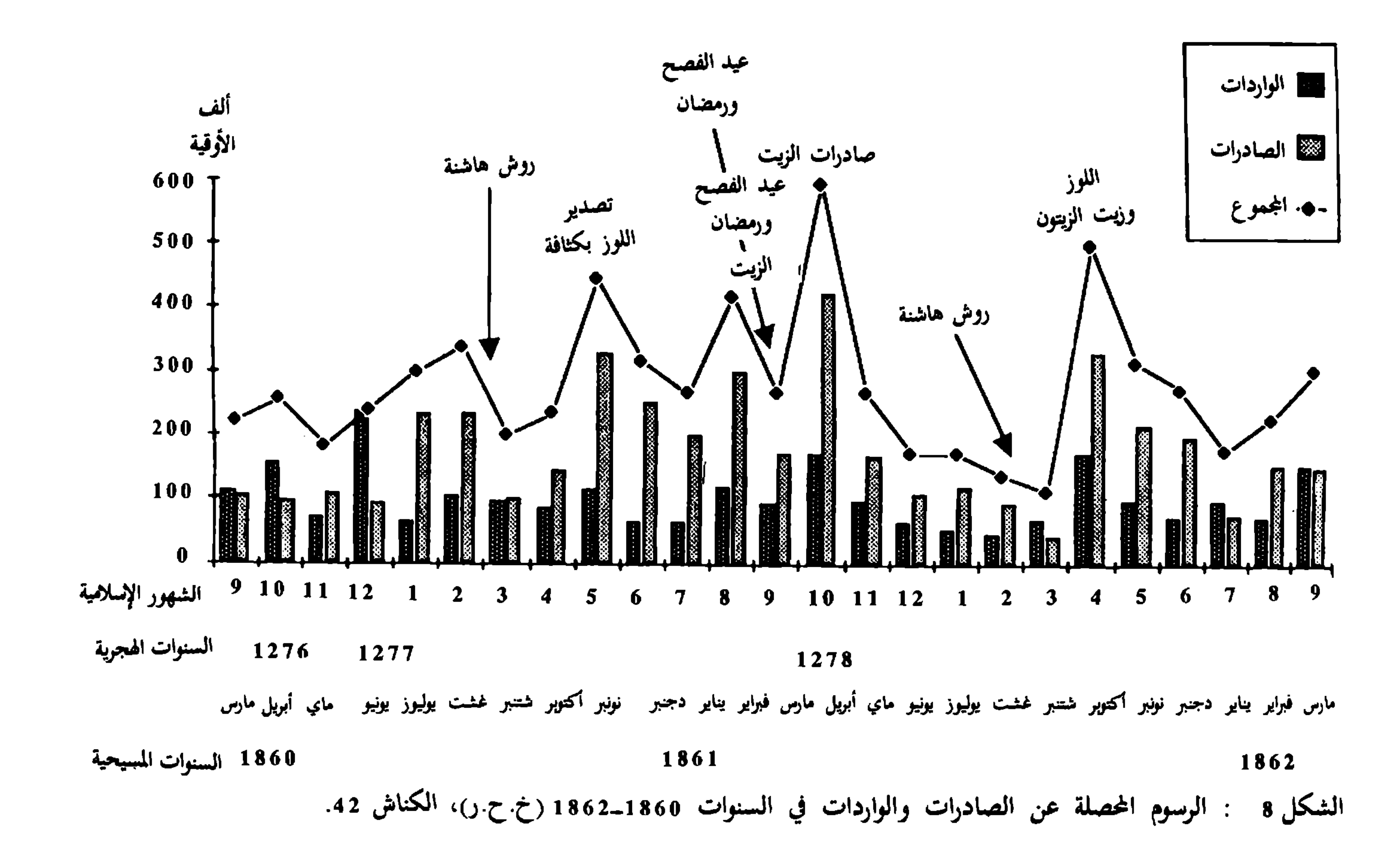
(61) Pascon, **La Maison**, p. 81, n° 37.

(62) انظر الجدول والخريطة اللذين وضعهما عمر أفا لحوالي 29 موسما كانت تنعقد في الجنوب الغربي من البلاد (**مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر، سوس (1822ـ1906)**)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، 1989، صص. 95ـ97).

(63) Segonzac, **Au Cœur**, pp. 526-528 ; Foucauld, **Reconnaissance au Maroc**, p. 169.

(64) Davidson, **Notes**, pp. 87, 201-206, 112-114.

(65) Segonzac, **Au Cœur**, pp. 526-528; Gatell, «Description du Sous», p. 101; Foucauld, **Reconnaissance au Maroc**, pp. 169, 343.



الشكل 8 : الرسوم المحصلة عن الصادرات والواردات في السنوات 1860-1862 (خ.ح.ر)، الكناش 42.

وفي فصل الخريف، بعد أن تنتهي الأعياد والمواسم، يشرع تجار مراكش وتازروالت وواد نون ومواضع أخرى من الجنوب، في الإستعداد للمشاركة في القافلة الكبرى الذاهبة إلى تنبكتو. ويتجه التجار اليهود نحو الجنوب بعد عيد «السوكوت» حاملين معهم منتوجات أوربية يسلمونها بالسلف مقابل الحصول على السلع التي تصل بعد أشهر قليلة مع القوافل العائدة إلى الشمال. ويعود البائع المتجول اليهودي أو التاجر المتنقل الصويري بعد غياب يستغرق جل أيام السنة إلى بيته وأهله للإحتفال بعيدي «روش هاشنة» و«يوم كيبور». ثم يغادر الصويرة فور احتفالات «السوكوت»، ولا يعود إليها إلا مع حلول موعد عيد الفصح في فصل الربيع[66]. وبناء عليه، يبلغ النشاط التجاري أقصى مداه في الصويرة دائما بين آخر غشت وآخر أكتوبر أو بين آخر فبراير وأبريل، لأن الباعة المتجولين اليهود يعودون من المواسم محملين بالمواد والسلع المختلفة التي جلبتها القوافل التجارية العابرة للصحراء.

ويؤثر التقويم الإسلامي في درجة تدفق السلع والبضائع داخل المدينة. فعلى سبيل المثال، سجلت سنتا 1884 و1885 ارتفاعا سريعا وحادا في الحركة التجارية بسوق «القاعة» في شهر رمضان (الشكل 9). ومن المؤكد أن كبار تجار التقسيط اليهود المستقرين آنذاك في «القاعة» قد استفادوا كثيرا من ذلك الوضع. أما في الفترة المعاصرة، فقد لوحظ حدوث نشاط مكثف في تجارة الخضر والبيض والزيت والتوابل والفواكه المجففة[67]. وتدخل مثل هذه المواد في تحضير الحريرة، الحساء المغربي المعروف، أو يَستهلكها المغاربة المسلمون مع الحريرة عندما يتناولون طعام الإفطار بعد الصيام. وكانت جل هذه المواد، إن لم تكن جميعها تعرض للبيع في سوق «القاعة» بالصويرة خلال القرن التاسع عشر. ويحتمل أن يبيع التجار سلعهم تلك بأسعار مرتفعة خلال شهر رمضان، ليحققوا بذلك أرباحا هامة في السوق الداخلي بدلا من التوجه نحو الأسواق الخارجية. إذ تأكد خلال شهر رمضان لسنتي (1277-1279/

(66) بخصوص هذا الروتين عند يهود تودغة، راجع :

Haïm Zafrani, Pédagogie juive en terre d'Islam. L'enseignement traditionnel de l'hébreu et du judaïsme au Maroc (Paris, 1969), p. 35.

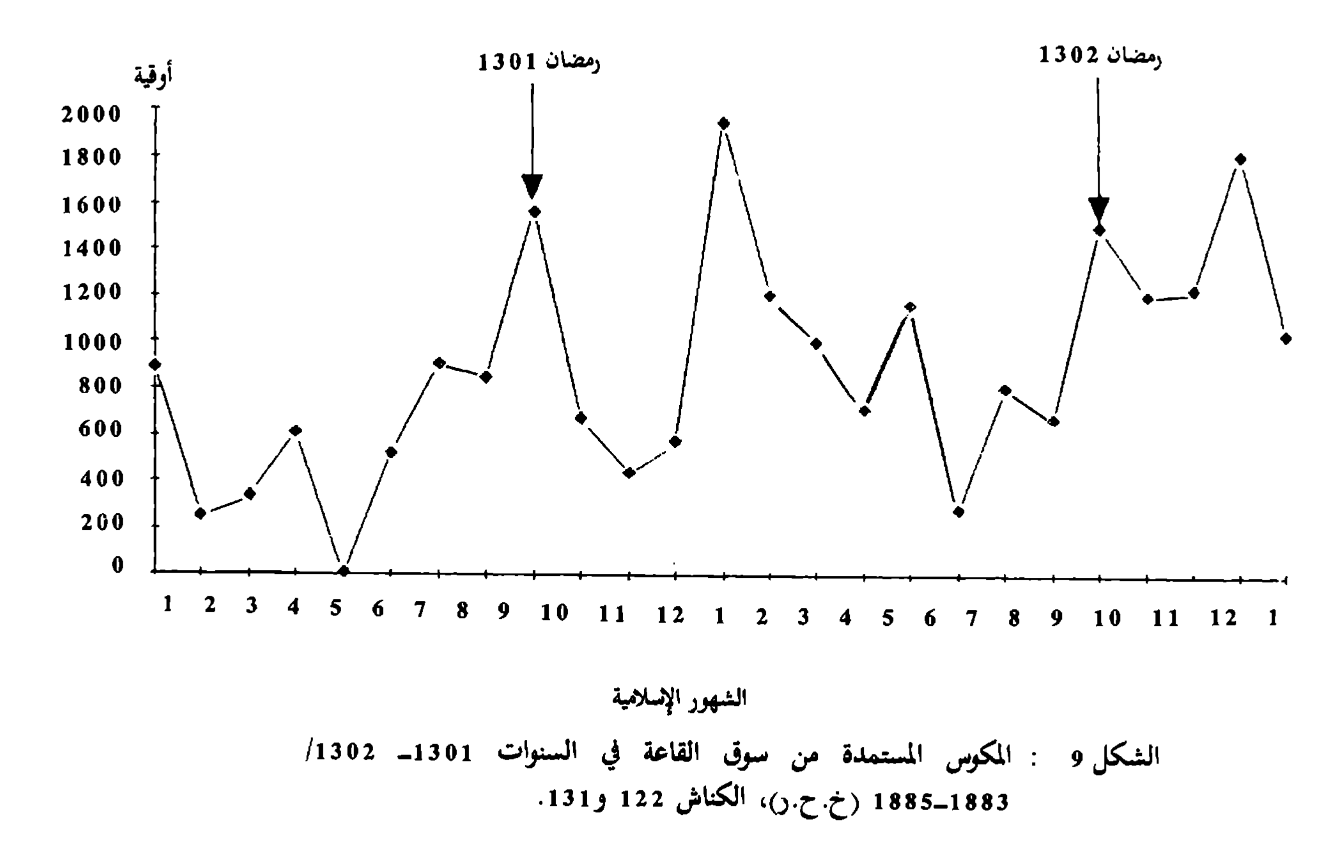
وكان الباعة المتجولون اليهود يتبعون النهج نفسه في بلدان شمال إفريقيا. انظر :

Udovitch and Valensi, **The Last Arab Jews**, p. 104.

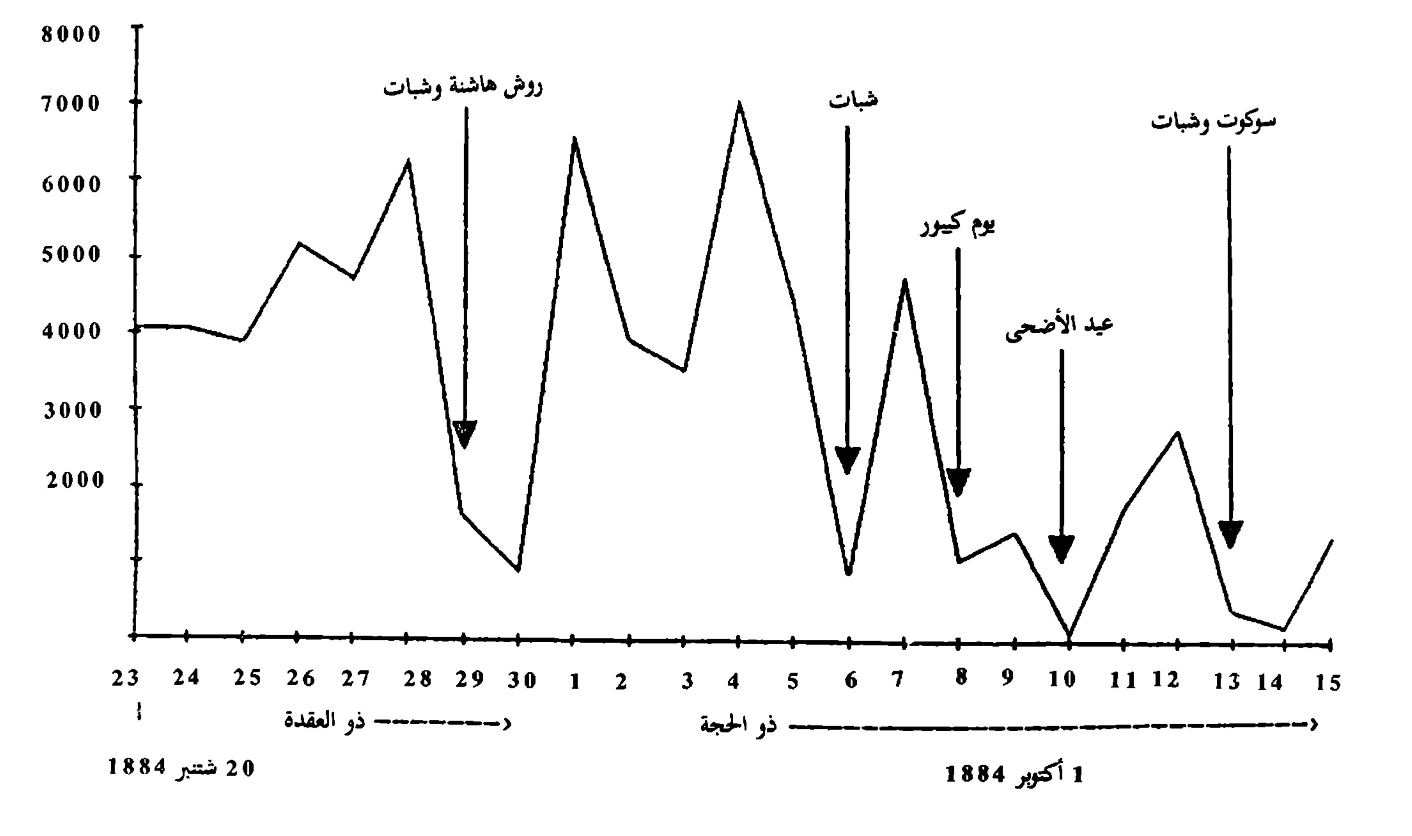
(67) Troin, **Les souks**, vol. I, pp. 100-101.

1860–1862) أن الصادرات المغربية من مرسى الصويرة قد تضاءلت إلى حد الإنعدام تقريباً (الشكل 8).

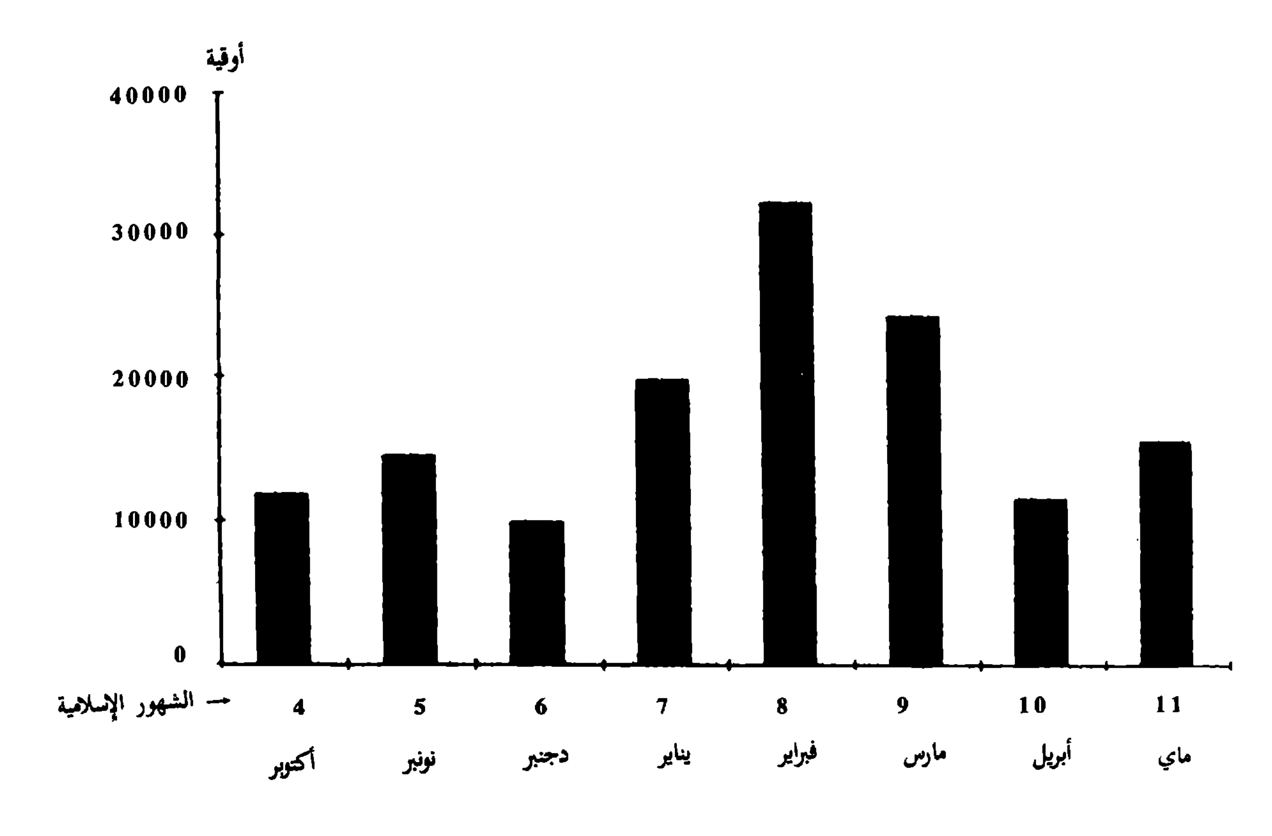
وربما كان للأعياد اليهودية أكبر الأثر في حركة التدفق التجاري على المدينة بوجه عام، وذلك نتيجة عودة عدد كبير من الباعة المتجولين اليهود إليها للمشاركة مع ذويهم في إحياء المراسيم والإحتفالات. ويمكن أن تبلغ الحركة التجارية في الصويرة درجة من الهيجان أثناء الأيام السابقة لأعياد «روش هاشنة» وما يتبعها من احتفالات «يوم كيبور» و«السوكوت». وفي سنة 1884، وافق أسبوعُ «يوم كيبور» و«السوكوت» احتفال المسلمين بعيد الأضحى الذي يحل – كما هو معلوم – في عاشر ذي الحجة من كل سنة هجرية. ومما لا شك فيه أن مثل هذا التوافق بين مواعيد الأعياد اليهودية والإسلامية سيعطي دفعة قوية للتجارة في فصل تكون فيه حركة النشاط التجاري عادية على كل حال (الشكل 10). وباقتراب «روش هاشنة»، تبلغ حركة تنقل الأشخاص والسلع عبر أبواب المدينة وفي أرجاء أسواق البزار أقصى درجاتها خلال السنة. ومن الواضح أن المسلمين أيضا كانوا يهتمون بتزويد اليهود بما يحتاجون إليه من مختلف المواد. وحتى في عيد رأس السنة الذي صادف في تلك السنة أيضا سبت اليهود، الذي لم يكن ليوجد خلاله أي يهودي في البزار أو في الطرقات، فقد شهدت المدينة بعض الأنشطة التجارية. وتعرف المبادلات التجارية تقلبات مثيرة أثناء العشر الأيام السابقة لأسبوع «يوم كيبور»، والتي يليها بعد ذلك بيومين احتفالات عيد الأضحى. وفي اليوم الثاني من السنة الجديدة حينما يكون اليهود منهمكين في احتفالاتهم، لا تبدأ في الظهور في أسواق الصويرة سوى حركة تجارية ضئيلة. غير أنه في اليوم التالي، يحدث ارتفاع سريع ومباغت في حركة التبادل التجاري. وأثناء العشرة الأيام اللاحقة، ترتج السوق بحدوث تقلبات مثيرة، يتحكم فيها سبت اليهود واقتراب حلول موعد الأعياد. ثم تركد الحركة التجارية أيام عيد الأضحى. إذ لا يقتصر الأمر على إحجام المسلمين عن العمل خلال ذلك اليوم السعيد، بل نجد أن عددا قليلا من اليهود هم الذين يجرؤون على المرور وسط البزار أثناء إقامة المسلمين شعائر عيد الأضحى. وفي الأخير، يصبح إيقاع التقلبات أكثر انتظاما بعد احتفالات «السوكوت» اليهودية التي تحل بعد ذلك بثلاثة أيام.



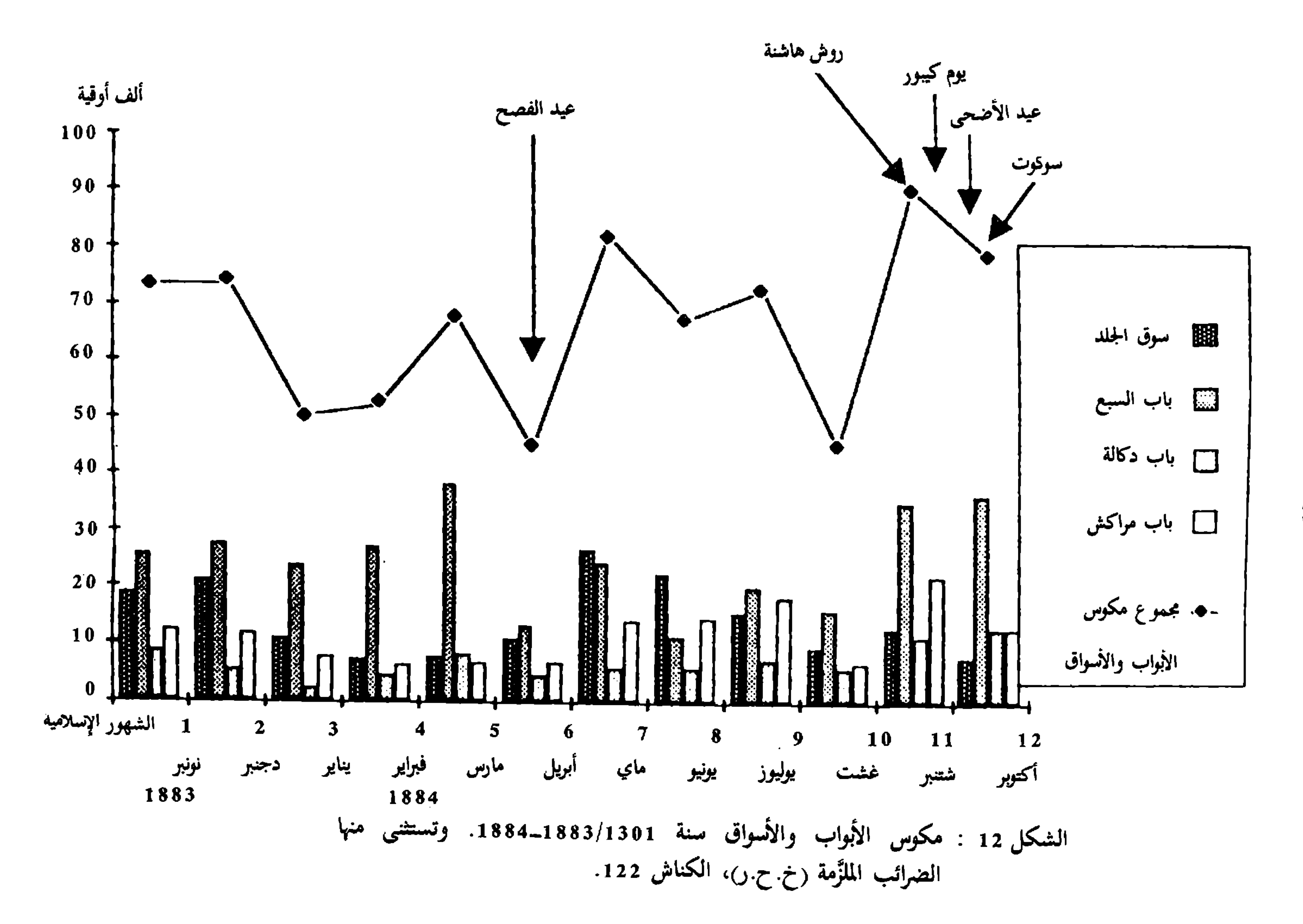
الشكل 9 : المكوس المستمدة من سوق القاعة في السنوات 1301- 1302/ 1883-1885 (خ.ح.ر)، الكناش 122 و131.



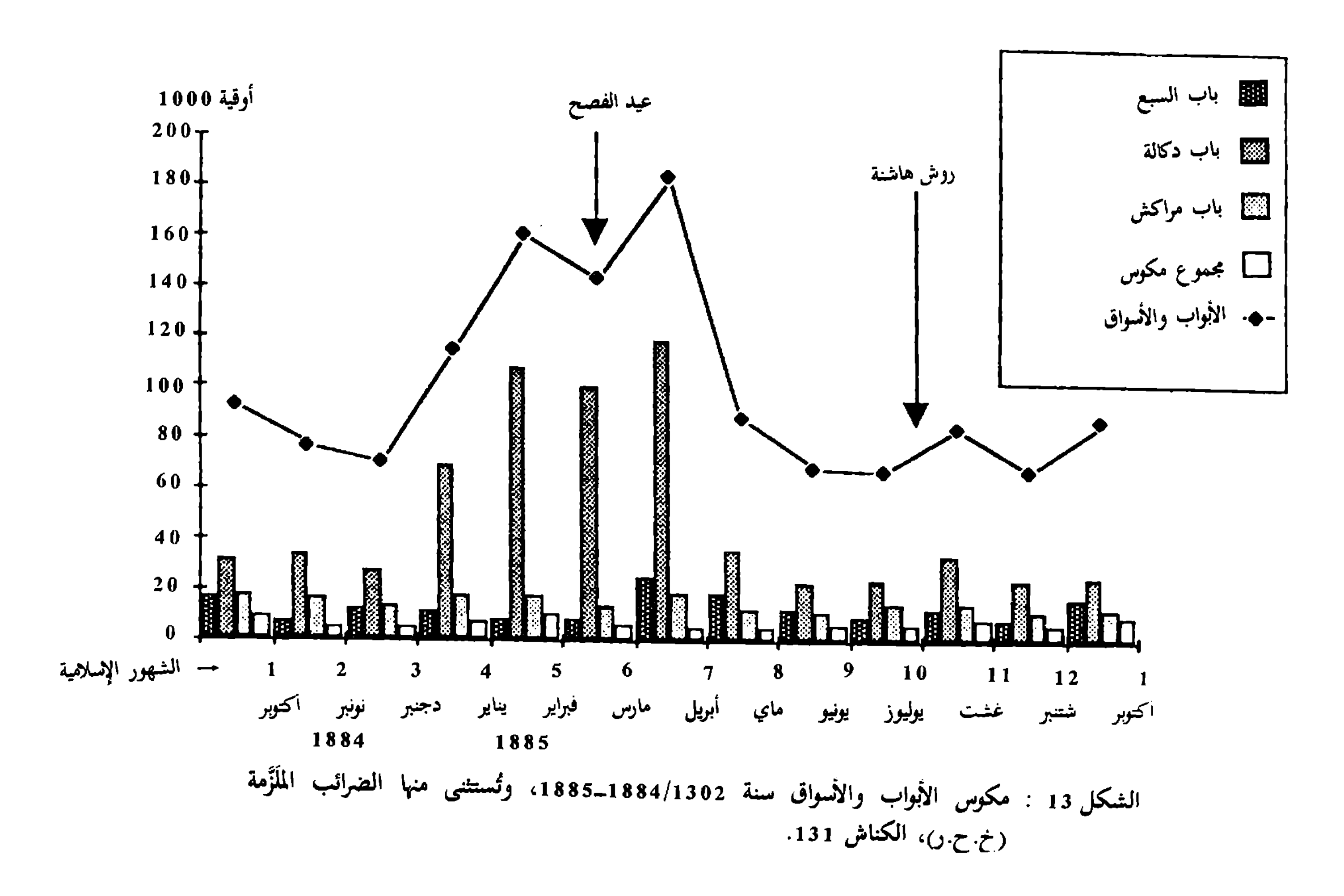
الشكل 10 : مكوس الأبواب والأسواق في بداية السنة العبرية 1301/5645هـ/1884م.
(خ.ح.ر)، الكناش 122.



الشكل 11 : مكوس الأبواب سنة 1862/1879ـ1863، (خ.ح.ر)، الكناش 46.



الشكل 12 : مكوس الأبواب والأسواق سنة 1301/1883-1884. وتستثنى منها الضرائب الملزَّمة (خ.ح.ر)، الكناش 122.



الشكل 13 : مكوس الأبواب والأسواق سنة 1302/1884-1885، وتُستثنى منها الضرائب الملزَّمة (خ.ح.ر)، الكناش 131.

ويؤثر التقارب الزمني بين حلول موسم الربيع ورجوع القوافل تأثيرا واضحا في حجم تدفق السلع في فصل الربيع وموسم عيد الفصح عبر أبواب المدينة وداخل أسواقها في المرسى أيضاً. ولما كانت مراسيم الاحتفالات بعيد الفصح اليهودي تستغرق
أسواقها في المرسى أيضا. ولما كانت مراسيم الاحتفالات بعيد الفصح اليهودي تستغرق
أسبوعا كاملا، فمن الضروري أن تتسبب في حرمان المخزن من مداخيل مالية هامة سنويا. ففي الشهور التي حل فيها عيد الفصح من سنوات 1863 و1884 و1885، عرف تدفق السلع عبر أبواب المدينة انهيارا كبيرا (انظر الشكلين 11 و13). ويُعزى الإستقرار الذي عرفته الصادرات سنة 1861 (الشكل 8) جزئيا إلى شهر رمضان، وهو الشهر الذي حل فيه عيد الفصح أيضا. لكن كلا من الواردات والصادرات عرفت درجة من التباطؤ. وربما كانت تعكس مدى تأثير إحياء اليهود لمراسيم عيدهم. وفي كلتا الحالتين، فقد عوض المخزن نفسه عن الشهر السابق والشهر اللاحق لاحتفالات عيد الفصح، إذ كانت المداخيل المحصلة عند أبواب المدينة وأسواقها على مستوى كبير من الأهمية. وفي سنة (1302/1884–1305/1885)، ارتفعت المداخيل إلى أعلى مستوياتها خلال تلك السنة (انظر الشكل 13)[68].

الفصول والمحاصيل

لا يكون للمواسم وقعها الكبير على التجارة إلا حينما تتطابق مواقيتها مع الدورات الفلاحية. ويعتبر اللوز أكثر مواد التصدير أهمية على الإطلاق، وهو يُجْنَى خلال فصل الصيف في أحواز مراكش وحاحا، وفي سوس على الأخص[69]. وأغلب الظن أن كميات كبيرة منه تباع أثناء انعقاد المواسم في سوس. وفي شهر غشت، تبدأ الأحمال الأولى من اللوز في الوصول إلى الصويرة، لتصدر كميات كبيرة منه في فصل الخريف (الشكل 14). وفي فصل الصيف أيضا، تنضج ثمرة الأركان. ويشكل الزيت والدقيق اللذان يستخلصان من ثمرة هذه الشجرة الفريدة في الجنوب الغربي من المغرب، إحدى المواد الغذائية الرئيسة، على الرغم من أنها لم تكن تدخل ضمن المواد الموجهة للتصدير. ويستعمل الأركان علفا للماعز في حاحا وسوس، وأثناء الفصل الذي ينضج فيه الأركان يتسلق الماعز أشجاره المنبثة في المناطق الهضبية المحيطة

---

(68) ربما تأثرت تقلبات النشاط الحضري تأثرا غير مباشر بإحياء المراسيم في البوادي المجاورة عند نهاية عيد الفصح وعند انعقاد موسم ركراكة. انظر ما سبقت الإشارة إليه في الهامش رقم 58.

(69) التوفيق، **المجتمع**، ص. 209 ؛ بالإضافة إلى :

José Alvarez-Pérez, «Marruecos. Memoria geográfico-comercial de la demarción del consulado de Mogador», **Boletin de la Sociedad Geográfica de Madrid**, 2 (1877), 511.

بالصويرة للإقتيات منها[70]. وكان الأركَان من المواد الرئيسة المعروضة للبيع في سوق «القاعة». ومن المحتمل أن يكون الإرتفاع السريع الذي سجلته مداخيل الأعشار التي استخلصها المخزن من هذا السوق في خريف سنتي 1884 و1885 مؤشرا على وصول كميات هامة من زيت الأركَان إلى المدينة (انظر الشكل 9). وفي فصل الصيف أيضا تجمع محاصيل بعض أصناف الصمغ أو العلك التي تصدر من الصويرة. ويجمع النُسغ المستخلص من علك الطلح (المسمى أيضا بالصمغ العربي أو المغربي أو صمغ بلاد البربر) في فصل الصيف أيضا. كذلك يستخلص صمغ السندروس (أو الكَراسة بالدارجة المغربية) من شجرة من فصيلة الصنوبريات، ويجمع علك الفربيون في الفصل نفسه. وتصل إلى الصويرة كل هذه الأصناف المختلفة من مادة العلك أو الصمغ بكميات هائلة عند نهاية فصل الصيف. وفي شهر غشت، تحمل القافلة القادمة من غرب إفريقيا إلى الصويرة نوعا آخر من الصمغ يُسمى الصمغ السينغالي، تمييزا له عن غيره من أصناف الصمغ[71]. وقد صدرت في أواخر

(70) Alvarez-Pérez, «Marruecos», pp. 502-503 ; P.P., 1878, LXXIV, 21-22.

(71) هناك خلافات كثيرة حول أصول أنواع الصمغ أو العلك الذي كان يصل إلى الصويرة. ويذهب بعض المؤلفين إلى أن الجزء الأكبر من الصمغ العربي كان مصدره منطقة دمنات، بينما يؤكد بعضهم الآخر أنه يأتي من سوس أو الشياظمة وعبدة أو من الرحامنة، إلخ. أما الصنف الآخر الرئيس الذي كان يصدر عبر مرسى الصويرة ـ وهو الصمغ السينغالي ويسميه المغاربة بالعربية «علك أوروال»، وهو من فصيلة الصمغ العربي (أقاقيا ـ accacia arabica) ـ، فقد كان يصل في الغالب من جنوب الصحراء، وربما من صحراء الساحل أيضا. ويرد ذكر الصمغ، بصنفيه العربي والسينغالي على حد سواء، في كنانيش الأمناء الخاصة بأداء واجبات الرسوم الجمركية على الصادرات تحت اسم «العلك». وهناك صنفان آخران من الصمغ يصدران عبر الصويرة هما : صمغ الأمونياك المعروف بـ«الفاسوخ» وصمغ آخر أحمر اللون يسمى «أماراند». وفي أوربا، كان الصمغ يستعمل أساسا في أعمال الصباغة وفي صناعة النسيج. أما في المغرب، فيستعمل الصمغ لتحضير عقاقير وأدوية مختلفة وفي أغراض علاجية لا تختلف كثيرا عما كان يجري به العمل سابقا في أوربا. ومن المصادر التي اهتمت بتناول تجارة الصمغ :

James Curtis, **A Journal of Travels in Barbary in the Year 1801, with observations on the Gum Trade of Senegal** (London, 1803), pp. 123-126 ; Jackson, **Account of the Empire of Morocco**, pp. 134-136 ; Thomassy, **Le Maroc**, pp. 330-331 ; Hooker and Ball, **Journal**, pp. 337, 386-395 ; Leared, **Marocco**, p. 95 ; Alvarez Pérez, «Marruecos», p. 513 ; F. O., 830/6, 22 August 1878, R. Drummond Hay to Hooker.

وقد اهتم مييج أيضاً بالتدقيق في صادرات الصمغ عبر الصويرة ابتداء من خمسينيات القرن التاسع عشر (Miège, **Le Maroc et l'Europe**, vol. III, p. 87). أما عن مادة الصمغ في سينيكَامبيا، فانظر :

Philip D. Curtin, **Economic Change in Precolonial Africa : Senegambia in the Era of the Slave Trade** (Madison, 1975), vol. I, pp. 216-217, vol. II, pp. 64-65.

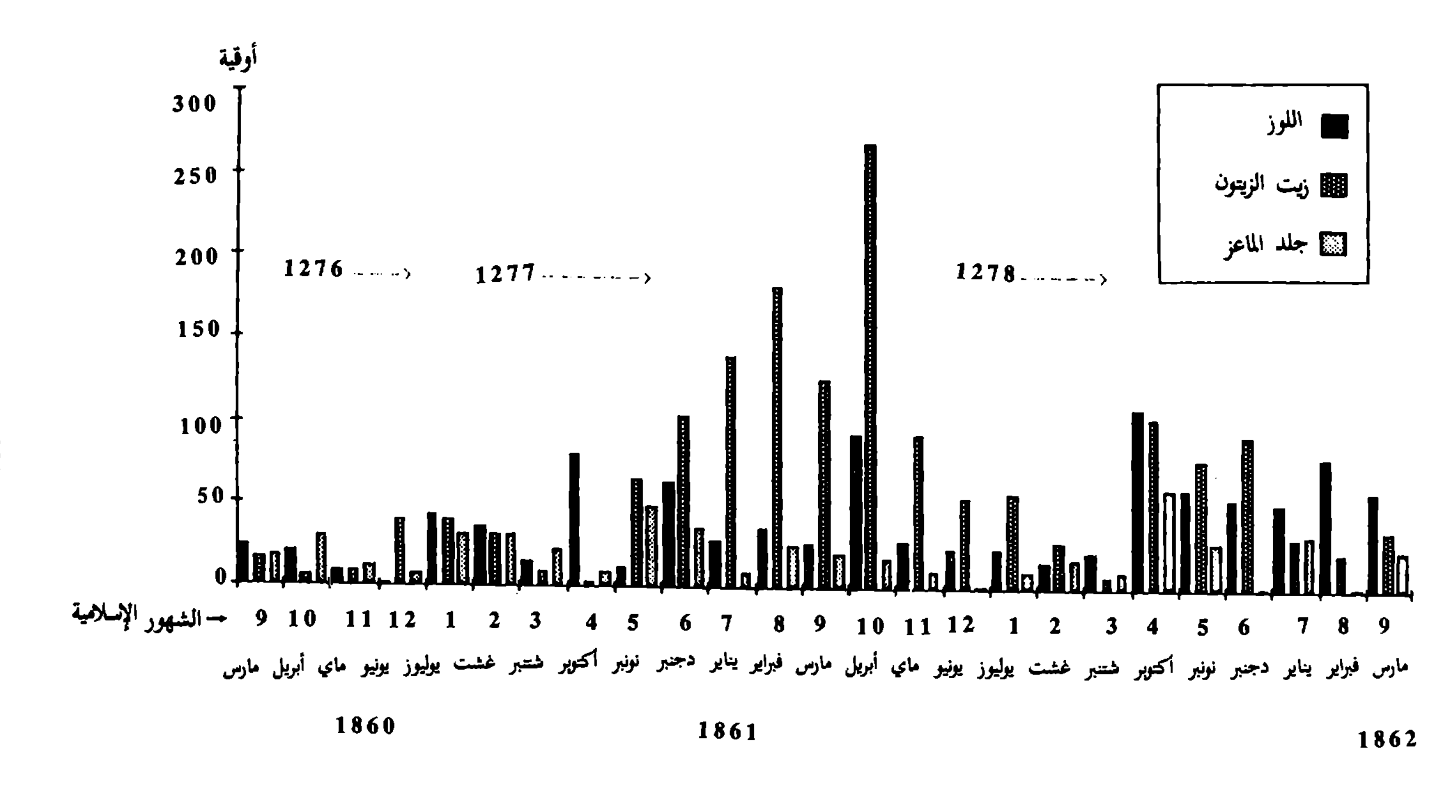
فصل الصيف وبداية فصل الخريف من سنتي 1860 و1861، كميات ضخمة من الصمغ عبر مرسى الصويرة (انظر الجدول 15).

وعلى العموم، يعرف مرسى الصويرة فترة تصدير نشيطة في فصل الخريف. وفي تلك الآونة، ينتهي جمع آخر محاصيل الحبوب كالذرة والزؤان، فتباع كميات كبيرة منها في السوق. وقد صُدرت بعض المقادير من الزؤان في خريف سنة 1860–1861 (انظر الشكل 15). ولا يغادر التجار المتنقلون المدينة في فصل الخريف وحدهم، بل يهجرها الفلاحون الموسميون أيضا، فضلًا عن بعض سكان الصويرة في الداخل ممن ينتقلون إلى البادية لحراثة أراضيهم أو أراضي غيرهم خلال الفصل الممطر. ولذلك كله ترتفع أجور العمل في المدينة. وعند شهر دجنبر، تتراجع الأعمال التجارية لقلة توصل أسواق المدينة بالسلع المخصَّصة للتصدير. وعلى العموم، كان الهدوء يعم البوادي المجاورة، فتدخل مدينة الصويرة شهورها الأكثر برودة والأغزر أمطاراً. ونتيجة لانشغال الفلاحين بأعمال الحرث في الحقول، فمن النادر جدا أن تحدث اضطرابات أو فورات في أرجاء البوادي[72]. ويكرس الفلاحون جهودهم أثناء شهور فصل الشتاء، لقطف الزيتون وحرث الأراضي، وذلك ما أخبر به أمين الأملاك المخزنية في أدرا بالشياظمة، السلطان المولى الحسن في رسالة بعثها إليه في نهاية نونبر 1885[73]. وتأتي جل مقادير زيت الزيتون من سوس، ولربما شكلت في ستينيات القرن التاسع عشر أهم مواد التصدير على الإطلاق. وفي الأيام الأخيرة من شهر دجنبر، تأخذ زيت الزيتون في الوصول طرية إلى المرسى ولم يمض على خروجها من المعاصر سوى زمن قصير[74]. وفي السنوات التي تنتعش فيها صادرات زيت الزيتون، فإن الأحمال منها تلو الأحمال تدخل عبر باب السبع. وربما كان ذلك هو السبب الذي جعل المداخيل المحصَّلة من مكوس الأبواب تبلغ ذروتها بين شهري يناير وفبراير من سنة 1863/شعبان 1279. (انظر الشكل 14).

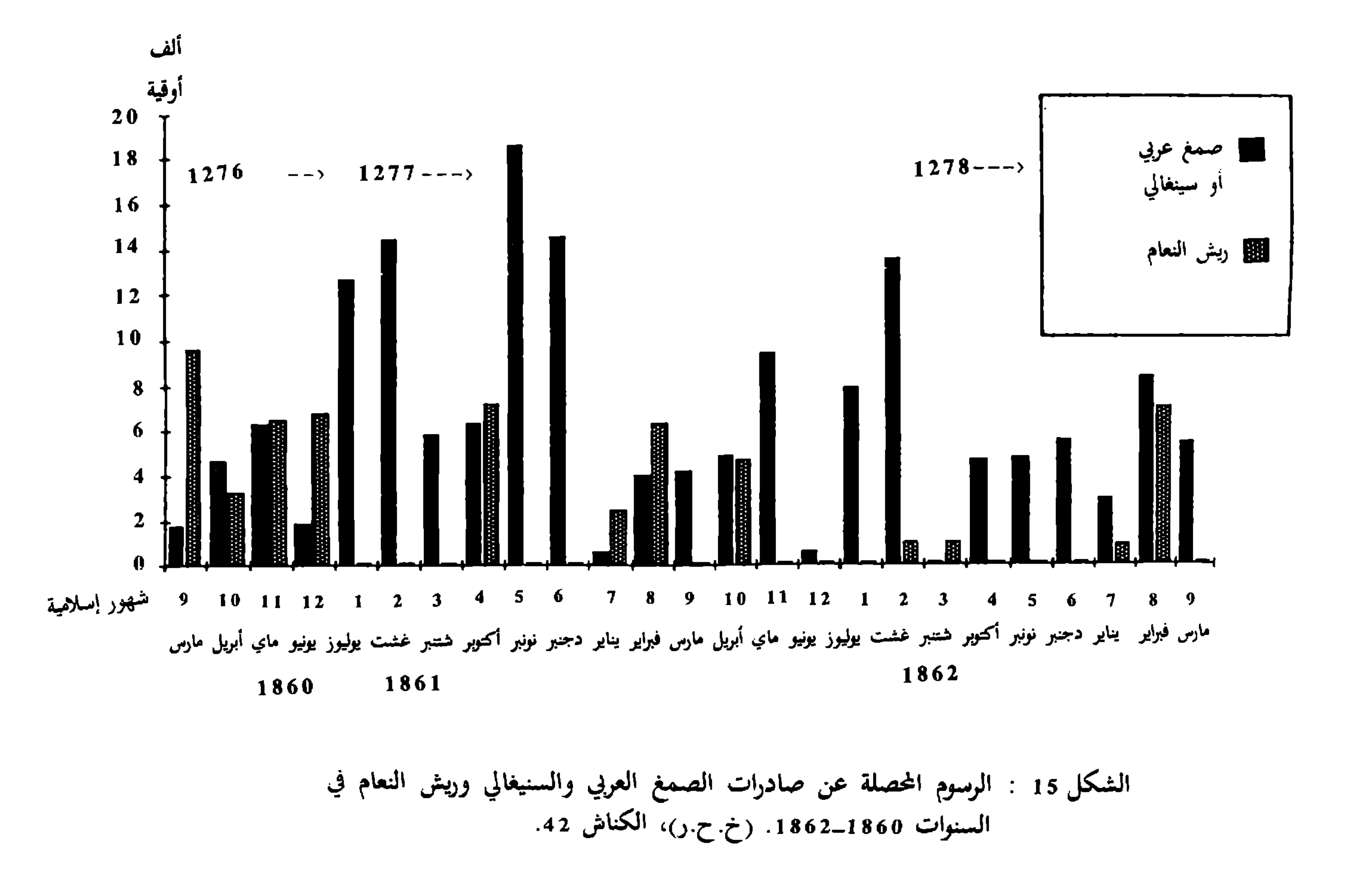
(72) A.E., C.C.C. Mogador 2، 1 دجنبر 1843، إلوي – جوريل (Hélouis-Jorelle) ؛ وكذلك : Miège, Doc., p. 174 (14 août 1884, Mahon).

(73) الخزانة الحسنية، 20 صفر 28/1303 نونبر 1885، أحمد بن الحسن الدرعاوي إلى السلطان مولاي الحسن.

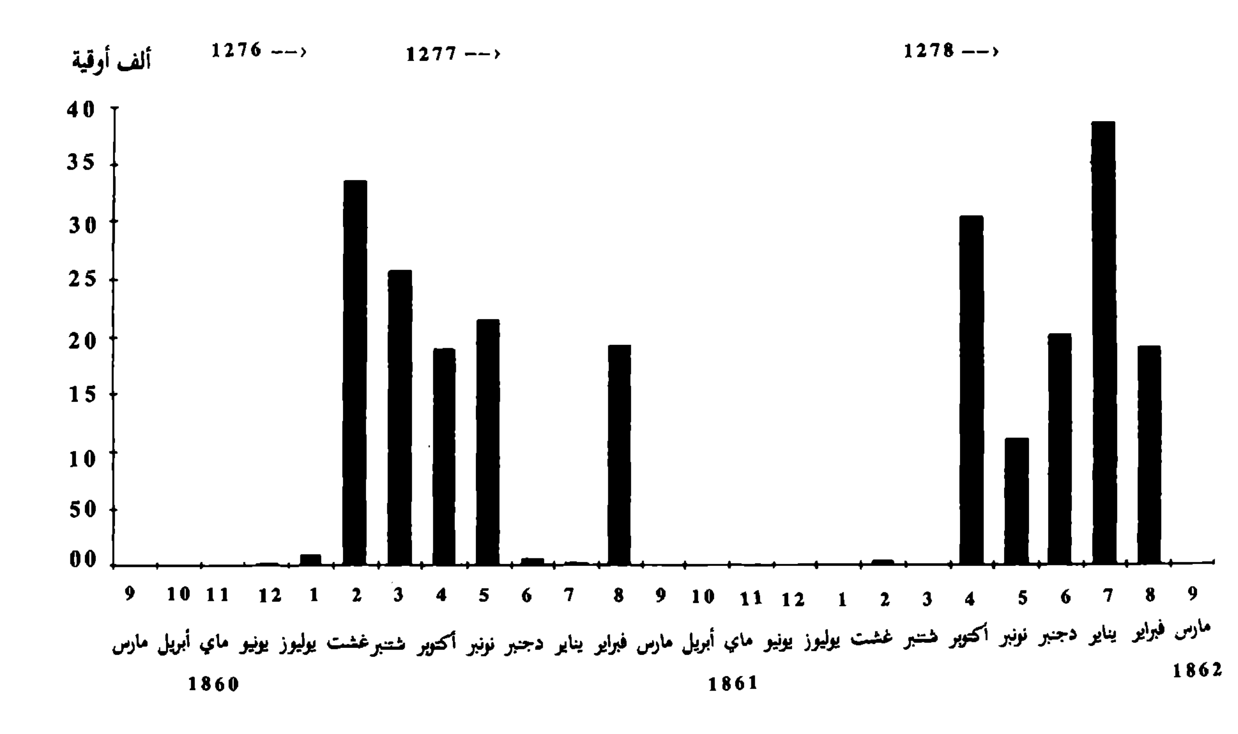
(74) Alvarez Pérez, «Marruecos», p. 511. يبدو أن أعشار الزيتون كانت تُجمع بين نونبر ودجنبر (الخزانة الحسنية، الكناش 122). ويُعصر الزيتون في إينولتان الواقعة قرب دمنات في شهر يناير (التوفيق، المجتمع، ص. 213).



الشكل 14 : الرسوم المحصلة عن صادرات اللوز وزيت الزيتون وجلود الماعز في السنوات 1860 ـ1862 (خ.ح.ر)، الكناش 42.



الشكل 15 : الرسوم المحصلة عن صادرات الصمغ العربي والسنيغالي وريش النعام في السنوات 1860–1862. (خ.ح.ر)، الكناش 42.



الشكل 16 : الرسوم المحصلة عن فنيقات من القطاني المصدرة في السنوات 1860 ـ1862. (خ.ح.ر)، الكناش 42.

وتُحدث عودة القوافل العابرة للصحراء حيوية جديدة في النشاط التجاري بمرسى الصويرة. وإذا كان من الواضح أن انطلاق القوافل السنوية الكبرى في اتجاه تنبكتو هو شهر شتنبر أو أكتوبر، فإن مواعيد عودتها إلى الصويرة قد تتبأين من سنة لأخرى. وأحيانا يمكن وصول بعض القوافل العابرة للصحراء إلى أبواب المدينة باكرا في شهر دجنبر، غير أن أغلبها تصل دائما بين شهري فبراير وأبريل[75]. وربما أمكن اعتبار التغيرات المفاجئة الحاصلة على مستوى الضرائب والواجبات المحصَّلة في سنتي 1884 و1885 عند باب السبع، المدخل الجنوبي للمدينة، مؤشرا لوصول القوافل إلى الصويرة (انظر الشكلين 12 و13). وفي وسع تلك القوافل أن تنقل، من بين ما تنقله، سلعا قد تُجمع خلال فصل الشتاء. إذ يحل في شهر دجنبر موسم جمع الصمغ السينغالي الذي يُصدَّر بالقوافل إلى الصويرة[76]. وفي بعض الأحيان، تُصدر كميات كبيرة من الصمغ وريش النعام في فصل الشتاء أو عند بداية فصل الربيع (انظر الشكل 15). وهذا يعني أن التصدير قد يتم برجوع القافلة العابرة للصحراء أو قبل انعقاد الموسم الأول لسيدي أحماد أوموسى في شهر مارس أو بعده.

ويطابق توقيت فصل الربيع ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ موعد عيد الفصح وبداية المواسم التجارية الأولى. وكان يلاحظ في أسواق البادية أن الناس يشترون أعداداً كثيرة من المواشي عند بداية فصل الربيع، لأنه أوفر أوقات السنة وأفضلها كلأً[77]. وفي فصل الربيع، أو عند بداية فصل الصيف، تكون المواشي قد سُمنت، فيذهب بها أصحابها إلى سوق المواشي في الصويرة والذي تنشط فيه حركة البيع والشراء. وفي ذلك الوقت أيضا يحين موعد بيع أعداد كثيرة من جلود الماعز في سوق الجلد (انظر الشكلين 12 و13). وفي الشهور الجافة، يرغب مربُّو الأغنام ورعاتُها في التخلص منها[78]، فيؤدي ذلك إلى انخفاض أثمان جلود الماعز في الصويرة خلال تلك الشهور[79]. وعلى العموم يعيش سكان الصويرة لحظات من الإزدهار في

(75) يذكر ماهون في تقرير له أن إحدى القوافل السنوية الثلاث تصل إلى الصويرة في دجنبر (انظر الهامش رقم 72 أعلاه). وجاء في مصادر أخرى أن القوافل تصل إلى المدينة بين فبراير وأبريل. انظر :
Zerbib, «Slave Caravans», p. 98. A.E., C.C.C., Mogador 7, 17 mars 1887; Lacoste, **Times of Morocco**, 11 August 1887.

(76) Curtis, **Travels in Barbary**, p. 139.

(77) Troin, **Les Souks**, vol. I, p. 197.

(78) **Ibid**.

(79) F. O., 631/5، 10 دجنبر 1872.

فصل الصيف. وترتفع واردات المدينة من المنسوجات الأوربية والشاي والسكر في تلك الأيام من السنة دائماً[80]. وفي شهري ماي ويونيو تُجمع محاصيل القمح والشعير فتنخفض أسعار الحبوب في السوق[81]. كما تصل الخضر إلى السوق في تلك الأيام نفسها. وفي بعض السنوات، كما كان الحال في سنة 1860، صدرت شحنات كبيرة منها خلال فصلي الصيف والخريف (انظر الشكل 16). ويصبح السمك وفيراً في فصل الصيف، فتتاح للصيادين فرص العمل، ويتيسر لسكان الصويرة أيضاً أن يشتروا مادة غذائية رخيصة الثمن[82].

سفينة الصحراء وسفينة البحر

ظلت أنشطة الصويرة التجارية محدودة حتى ستينيات القرن التاسع عشر، وذلك لاستحالة الاِطمئنان للسفن الشراعية التي لازم الشك تحركاتها عبر المحيط. وقد تكررت حوادث تحطيم السفن على طول سواحل المغرب الجنوبية، كما تعرضت المراكب للعواصف القوية مراراً وتكراراً عند رسوها في مياه مرفإ الصويرة. وبصفة عامة، تفوقت الواردات كثيراً على الصادرات. وعلى الرغم من وجود رغبة مبكرة في غمر السوق المغربية بالمصنوعات الأوربية، فإن بداية استخدام المراكب البخارية في خمسينيات القرن التاسع عشر وتزايد استعمالها في ستينيات القرن نفسه هو الذي أدى حقا إلى الزيادة الكثيفة في حجم الواردات الأوربية[83]. وما لبثت شركات الملاحة البخارية الفرنسية والبريطانية أن احتكرت نقل الجزء الأكبر من حمولات بضائع الصويرة وسلعها، فبدأت السفن الشراعية تختفي بالتدريج. وأشار هويي (Huet)، القنصل الفرنسي بالصويرة، سنة 1846 إلى أن «السفن الشراعية التي كانت نشيطة في هذه الممرات قد تلقت ضربة قوية حقاً منذ إنشاء عدة خطوط بحرية منتظمة للمراكب البخارية عبر سواحل المغرب»[84].

---

(80) انظر الجدول المخصص للواردات الصويرية عند مييج :
Miège, Doc., p. 240; Miège, II, p. 545 ; Miège, «Origine», p. 392.

(81) وهو ما حدث سنة 1847 مثلا (F.O., 99/36, Trade Report for Mogador, 1847).

(82) P.P., 1881, XC, 83-84. وكان السمك كثيراً خلال سنة 1887 (P.P., 1888, C.I.I., 105-108).

(83) انظر ما كتبه مييج عن تطور توظيف المراكب البخارية في المغرب :
Miège, «Le Maroc et les premieres lignes», pp. 37-47.

(84) A.E., C.C.C., Mogador 4، 11 نونبر 1864.

وقد انتظمت حركات الملاحة البحرية بفضل استعمال المراكب البخارية، القادرة على مواجهة خطر العواصف وعلى ضمان العبور الآمن حتى خلال الفصل الممطر. وعلاوة على اهتمام خطوط المراكب البخارية بتصدير السلع واستيرادها بانتظام، أولت العناية أيضاً لنقل الحجاج المغاربة الذين اتخذوها وسيلة للسفر إلى الإسكندرية ومنها إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج. فإذا كان الاحتلال الفرنسي للجزائر قد عرقل استمرار عبور الحجاج المغاربة طريقهم البري المعهود من فاس[85] عبر شرق المغرب إلى بيت الله الحرام، فإن تطور الملاحة البخارية جعل من ذلك الواقع مجرد ذكرى ولت وطواها النسيان.

هذا الانتظام في الإبحار، على الرغم من مساهمته في التقليل من بعض التقلبات الفصلية لعمليات الشحن التجاري بمرسى الصويرة، كان ضعيف التأثير في العمليات التي كان يقوم بها المهتمون الأساسيون بأعمال الشحن التجاري. وظل تجار الصويرة في حاجة إلى تكييف أنفسهم مع المناسبات الدينية ومع الدورات الزراعية المُميزة لمناطق الجنوب الغربي من المغرب. وفي أوربا، اعتبر الملاحظون انهيار المواسم نتيجة لتعويض التجارة المتنقلة بأنماط تبادلية جديدة قوامها تنفيذ العمليات التجارية على أرضية أكثر استقرارا لا تعتمد أسلوب التنقل والترحال[86]. وذهب البعض الآخر إلى أن تطور تجارة الجملة قد عوض وظيفة المواسم[87]. أما في المغرب، فإن تطور تجارة الجملة ونموها لم يترتب عليه انهيار لاستمرار المواسم التجارية الكبيرة. بل أعطت التجارة والمبادلات مع أوربا دفعة جديدة للمواسم.

وظلت وسائل النقل البري وأساليبه على حالها، فاستمرت قوافل الإبل الكبيرة تعبر الصحراء. وبينما طُوعت البحار لتسخيرها بين المغرب وأوربا، لم تتأثر معظم الطرق العابرة للصحراء بأي تجديد[88]، فبقي التجار المتنقلون عرضة للتقلبات الجوية والكوارث الطبيعية. وأكثر أهمية من ذلك أن التجارة ظلت تؤثر في المجال الثقافي

(85) انظر ما كتبه لوتورنو عن قافلة الحج (Le Tourneau, **Fès**, pp. 429, 590-591).

(86) Henri Pirenne, **Economic and Social History of Medieval Europe** (London and Heneley, 1936), p. 103.

(87) Braudel, **The Wheels**, pp. 93-97.

(88) انظر ما كتبه فرنان بروديل عن استمرار العمل بوسائل النقل التقليدية العتيقة :

Fernand Braudel, **The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II** (New york, 1973), vol. I, p. 282ff.

المغربي. وإذا أصرت وسائل النقل التقليدية وأنماط التبادل العتيقة على الإستمرار، فإن السبب في ذلك هو أنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من صرح المجتمع وبنائه.

التجارة البعيدة المدى

انتبه الملاحظون الأوربيون لإصرار القوافل العابرة للصحراء على مواصلة نشاطها في عهد التوسع التجاري الأوربي على طول السواحل، فكتب القنصل الفرنسي لوي شينيي (Louis Chénier) في وقت مبكر من سبعينيات القرن الثامن عشر قائلا:

> من المثير للاستغراب أن يفضل هؤلاء العرب أن يعبروا صحراء مترامية الأطراف مشيا على الأقدام مدة أربعين يوما لبيع ما في حوزتهم من الصمغ في موكَادور، وذلك على الرغم من وجود سوق في فور لوي (Fort Louis). وما كنا لنفهم سبب ذلك، لو أخذنا بعين الاعتبار الثمن المنخفض الذي يمكن أن يُشترى به ذلك المنتوج في مستعمرتنا بالسينغال. ولعل السبب في ذلك هو أن الفرق بين أثمان مختلف أنواع الصمغ في موكَادور ضخم بما يكفي لجعل هؤلاء العرب يعبرون صحراء شاسعة يواجهون فيها صعوبات ومتاعب شتى. ألا يمكن شركة السينغال أن تمنع تصدير الصمغ [عبر البر] إلى موكَادور؟[89].

ولم تتعرض تجارة الصحراء للإنهيار على الرغم من النمو الواضح للتجارة الأوربية على طول سواحل غرب إفريقيا خلال القرن التاسع عشر[90]. وتدل الأرقام الإحصائية الخاصة بالصادرات عبر المراسي البحرية على نموها المتواصل في ليبيا والمغرب على حد سواء[91]. ويعتقد مييج أن 16% من صادرات الصويرة كانت من منتجات السودان

(89) Thomassy, **Le Maroc**, p. 330. وقد وردت عنده رسالة القنصل الفرنسي شينيي والتي يعود تاريخها إلى سبعينيات القرن الثامن عشر.

(90) C. W. Newbury, «North African and Western Sudan Trade in the Nineteenth Century : a Re-evaluation», **Journal of African History**, 7 (1966), 223-246.

(91) J.-L. Miège, «Le commerce trans-saharien au XIXe siècle. Essai de quantification», **Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée**, 32, 2 (1981), 93-119 ; Ahmed Said Fituri, «Tripolitania, Cyrenaica, and Bilad as-Sûdân : Trade Relation during the Second Half of the Nineteenth Century», Ph. D. thesis (Michigan, 1982).

لا يمكن تقويم المدى الحقيقي للتجارة العابرة للصحراء مع المغرب خلال القرن التاسع عشر بالإعتماد على الصادرات المغربية عبر المراسي البحرية المغربية وحدها. ومن الناحية التاريخية، كانت أكثر المواد المصدرة من تنبكتو أهميةً، كالعبيد والعاج والذهب، موجهة للسوق المغربية الداخلية. وتوحي الأبحاث المتعلقة بفاس أن =

الغربي، وأن تلك السلع إلى جانب مثيلتها من واد نون تقارب ثلث صادرات المدينة[92]، وشكل فيها الصمغ وريش النعام أهم المواد. وقد أخذت تجارة هذه المواد تتزايد كثيرا منذ أواسط القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة ارتفاع درجة الإقبال على ريش النعام. واستمرت الصويرة في الحفاظ على كونها محطة شمالية أخيرة للتجارة العابرة للصحراء حتى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر. وتظافرت عوامل عدة أدت في نهاية الأمر إلى وضع حد للتجارة العابرة للصحراء، نذكر منها اضطرابات الجنوب والتنافس مع الأسواق الخارجية وتطور الطرق الساحلية ثم الغزو الفرنسي لتنبكتو سنة 1894[93].

وكانت التجارة البعيدة المدى في صميم الحياة الحضرية في المغرب وفي شمال إفريقيا عموما[94]. وتقع فاس ومراكش، كُبْرَيَا مدن المغرب، في مفترق الطرق التجارية الرئيسة. وعلى الرغم من تطور المدن الساحلية في القرن التاسع عشر، ظلت حواضر المغرب الداخلية تحافظ على كونها مراكز اقتصادية أكثر أهمية. ولما كانت الصويرة تقوم بدور الوسيط، فإنها ارتبطت بشبكة واسعة من المبادلات البرية. ونظرا أيضا لعلاقات الصويرة بأوربا، فإنها قد أثرت في الشبكات الجيوسياسية للمبادلات التجارية، وذلك بالتشجيع على نمو بعض الطرق التجارية وتمكين المراقبين لها من احتلال مواقعهم في السلطة. إلا أن هذه التعديلات الجغرافية لا تغير من طبيعة الشبكات الاجتماعية التي تضمن للمبادلات حيويتها على امتداد مناطق مترامية الأطراف.

وربما كان بُعد مسافة الطريق البرية مسؤولا إلى حد ما عن تحديد ماهية التجارة البعيدة المدى لمدينة الصويرة، والتي يمكن مقارنتها بما هو سائد في مجتمعات أخرى في إفريقيا والشرق الأوسط[95]. وكلما كانت المسافة أكثر بُعدا، تعقدت

= التجارة الصحراوية كانت عند نهاية القرن الثامن عشر أهم منها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هذا على الرغم من أن المبادلات كانت لا تزال كثيرة في أواخر القرن التاسع عشر بالذات. (Cigar, «Socio-economic», p. 62). وذهب البعض إلى أن تافيلالت، وهي محطة تقع في الطريق المؤدية إلى الجنوب مرورا بفاس، قد أضعفها ازدهار الصويرة وإعادة بناء تندوف سنة 1852. انظر : Dunn, «The Trade of Tafilalet», pp. 279-280.

(92) Miège, II, p. 152.

(93) Ibid., II, pp. 87-89, 358-371 ; IV, pp. 381-385.

(94) انظر : Stambouli and Zagal, «Urban Life», p. 4.

(95) انظر : Hopkins, **Economic History**, p. 53 ; Owen, **The Middle East**, pp. 42-43.

الشبكات التجارية وتحققت أيضا أرباح أكثر أهمية في السلع المتبادلة. وتتطلب السلع المرتفعة القيمة مثل الذهب وريش النعام والصمغ والعبيد درجة عالية من التخصص، لأنها تحتاج إلى النقل عبر مسافات طويلة، وتتعاورها الأيدي في محطات عديدة. غير أن المسافة وطبيعة السلع المتبادلة ليستا المسؤولتين الوحيدتين عن تحديد ماهية التجارة البعيدة المدى لمدينة الصويرة. وتكمن الميزة المركزية للتجارة البعيدة المدَى ــ كما جاء عند الباحث كلود مَيَّاسو (Claude Meillassoux) ــ في عدم دخول السلع المحددة في منافسة مع المنتجات المحلية[96]. وكان هذا ما حدث في الصويرة بالتأكيد. ولكنها نقطة صماء من بعض النواحي، لأن الإنتاج المحلي في الصويرة بسيط على كل حال، ولذلك لم تكن المنافسة هي المخرج في الحقيقة.

ولعل فكرة «الشتات التجاري» («Trading diaspora») التي هي مصطلح صاغه أبنير كوهن (Abner Cohen)، ستتيح للتحليل إمكانات مفيدة. ويرى كوهن أن التجارة البعيدة المدى تقوم على ضرورة التوصل إلى حل لخمس مشاكل مختلفة، وهي : التوفر على معلومات تتعلق بالعرض والطلب، ووجود إمكانات النقل ووسائله (السرعة)، والثقة المتبادلة في ضبط شؤون السلف والقروض، واعتماد نظام التحكيم، وأخيرا الحفاظ على حضور بنيوي للسلطة. ويتأتى التغلب على مثل هذه المشاكل، «حينما يستطيع شخص ينتمي إلى مجموعة عرقية واحدة أن يتحكم في جل أو كل المراحل التي يمر منها التبادل التجاري لسلع معينة». وهكذا يمكن أن تُشكل تلك المجموعة العرقية شتاتا تجاريا «مشتركا بصفة عامة في حضارة كونية» أو في ديانة معينة كالإسلام في غرب إفريقيا مثلا[97]. ويمكن أن يكون مثل هذا «الشتات التجاري» وسيلة ملائمة وفعالة لوصف الشبكة الاجتماعية التي تيسِّر عملية التجارة البعيدة المدى لمدينة الصويرة.

(96) Claude Meillassoux (ed.), **The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa** (Oxford, 1971), p. 67.

(97) Abner Cohen, «Cultural Strategies in the Organization of Trading Diasporas», in Meillassoux (ed), **Development of Indigenous Trade**, pp. 266-281.

وقد تبنى بعض الباحثين نظريته هذه في دراستهم للتجارة العابرة للصحراء.

B.M. Perinbaum, «Social Relations in the Trans-Saharan and Western Sudanese Trade : an Overview», **Comparative Studies in Society and History**, 15 (1973), 416-436.

وكانت نظرية «الشتات التجاري» هذه أساسا للتحليل الذي قام به كورتين :

Curtin, **Economic Change**, pp. 59ff ; Curtin, **Cross-Cultural**, pp. 2-3.

التجارة بالسلف والعمولة

تتطلب المبادلات التجارية بالسلع النفيسة عبر مسافات شاسعة، أن يكون هناك نظام متطور للسلف والقرض. ويُتاجر عدد كبير من التجار بالاعتماد كليا على التفويض من الدور التجارية الأوربية على أساس العمولة في مرسيليا ولندن[98]. وتقوم شبكات من الأسر اليهودية بواسطة ممثليها في مختلف المراسي المتوسطية بالمضاربات التجارية مع الصويرة[99].

ولم تكن في الصويرة أي تسهيلات بنكية. ولذلك يضطر الوكيل المحلي دائما إلى أن يُعلم رئيس الدار التجارية التي يمثلها بحجم الأموال والسلع التي يجب عليه إرسالها من أوربا. فقد طلب تاجر بريطاني في الصويرة من رئيسه المباشر الموجود في لندن سنة 1839 بأن «يبعث في الحال بمركب صغير محمل بسلع قليلة بالإضافة إلى 20,000 ريال من النقود الذهبية والفضية لتمكيني من تحضير حمولة بالتدريج وبأثمان مواتية»[100]. ومن الصعب جدا تحديد المدى الذي كانت تُستعمل به الكمبيالات، لكن رواجها تنامى بوضوح في القرن التاسع عشر. ففي سنة 1849، أشار القنصل الفرنسي دو ڤالا (De Vallat) إلى أن الكمبيالات تكاد تكون غير معروفة[101]. ومع حلول سنة 1875، تغيرت الأحوال، فطمأن بوميي (Beaumier) التجار على سهولة تحويل الكمبيالات المحررة في الصويرة والتبادل بها في لندن ومرسيليا، وباريز أيضا، هذا على الرغم من إمكان احتراس البعض من قبول تداولها[102].

وفي واقع الأمر، كان تجار الصويرة الرئيسون وكلاء تجاريين أيضا للسلطان. وكان في وسع نخبة التجار ــ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ــ أن تحتل مواقع تجارية في المدينة بالحصول من القصر السلطاني على السّلف دون فائدة. ولما كان تجار الصويرة وكلاء تجاريين بالعمولة للسلطان وللمؤسسات التجارية الأوربية على حد سواء، فقد اتخذوا وكلاء تجاريين يعملون لصالحهم أيضا، وذلك في مقابل الحصول على عمولة

---

(98) ويمكن أن يتسبب هذا أحيانا في إثارة نزاعات شرعية، وذلك ما تعكسه أدبيات النوازل أو الأجوبة في المغرب. انظر مثلا : Mas'ud Khnafo, She'liot u-teshubot, Bar Ilan, MS 192, folios 14-18.

(99) انظر : Miège, II, pp. 92-94.

(100) C.A.H.J.P., MA/MG, 2272، 30 يناير 1839، [...] إلى جيمس رينشاو (James Renshaw).

(101) A.E., C.C.C., Mogador 3، يونيو 1849، دو ڤالا (De Vallat).

(102) Beaumier «Mogador», p. 112.

فيبيعون لهم السلع ويصرفونها على مستويات مختلفة في أرجاء المغرب. وانتشرت هذه الممارسة على نطاق واسع، إلى درجة أن مفردة «كوميساريو» (comisario) الآتية من الإسبانية أو «كوميسيون» (commission) المستعملة في الفرنسية والإنجليزية هي مفردة تتكرر مصادفتها في الوثائق التجارية والشرعية المحررة بالعبرية والعربية على حد سواء (كوميسيا).

وبعد أن يستورد تجار الجملة السلع والبضائع بالعمولة، يسلمون بدورهم السلع نفسها بالعمولة أيضا لأصحاب الحوانيت في مدينة الصويرة ذاتها أو في مراكش[103]. وتوضع الغالبية العظمى من الحوانيت التي تملكها الأحباس رهن تصرف التجار بسومات منخفضة وبعقود طويلة الأمد. وفي هذه الحالة، يكون على التجار أن يحصلوا على ما يسمى بـ«الكَلسة». فقد سعى أبراهام بنسعود، مثلا، وكان من كبار التجار، للحصول على «كَلسة» لحانوتين جديدين بنيا في المكان المخصص لبيع الألبسة في «سوق الجديد»[104]. وحين يحصل مثل هؤلاء التجار على حق التصرف في تلك المحلات التجارية، يسلمونها بعقد كراء ثان لتجار التقسيط ليتولوا بيع بضائعهم بعمولة محددة[105]. وفي بعض الأحيان، يُمدد أجل السلف على السلع إلى ثلاثة أشهر أو ستة. غير أن السلع غالبا ما تُقدم سلفا لتجار التقسيط دون تحديد تاريخ معين لتسديد واجباتها. وفي الحالة الأخيرة، قد يتقاضى تاجر الجملة من صاحب الحانوت جزءا من مبيعاته الأسبوعية[106]. ولا شك في أن البائع بالتقسيط يلجأ هو أيضا إلى التعامل بالسلف مع زبنائه. وهكذا، فإن صاحب الحانوت ـ كما لاحظ بروديل بخصوص أوربا ـ «يعيش حياته بين أناس يدينون له بالمال وآخرين يدين لهم به هو أيضا»[107].

---

(103) Pobeguin, «Notes», p. 53. هناك حالة تتعلق ببضاعة وصلت إلى مراكش بالعمولة، فكان الشخص الذي أرسلت باسمه غائبا عن المدينة.

Yosef Elmalih, **Toqfo shel Yosef** (Livorno, 1823), responsum n° 91.

(104) (م. و. م)، محفظة عمارة، 2 جمادى الأولى 31/1287 يوليوز 1870، علي بن الطيب إلى عمارة.

(105) هذا لا يعني القول بأن تاجر الجملة لا يمكنه الدخول في شراكة مع البائع بالتقسيط. إذ جاء في أحد الأجوبة أن كل الأشياء تكون في إطار شراكة باستثناء الحانوت. والسؤال المطروح هو كيف يتم اقتسام الأرباح لو غادر صاحب الحانوت المدينة؟

Abraham Qoritat, **Berit abot** (Livorno, 1823), folios 114b-115a.

(106) Pobeguin, «Notes», p. 53.

(107) Braudel, **The Wheels**, p. 73.

أما ما كان أهم من السوق المحلي، فهو شبكةُ التوزيع في جهات المغرب الأخرى. إذ يسافر وكلاء التجار الصويريين أحيانا إلى مراكش ببضائع لبيعها بالعمولة. وبين الفينة والأخرى، تُثار بعض المشاكل فيصعب على التجار استرجاع ما في ذمة وكلائهم[108]. ومع ذلك، يمكن التأكيد بصفة عامة أن آليات هذا النسق كانت تؤدي وظيفتها أداء حسنا. ويُتاجر وكلاء تجار الجملة في المدينة بالعمولة في مختلف أرجاء البوادي. كما تُسلم السلع بالعمولة لوكلاء تجاريين يشاركون في التجارة العابرة للصحراء. وهكذا يتولى وكلاء التجار اليهود مقايضة المنتجات الأوربية، وعلى رأسها المنسوجات القطنية، بالمواد الثمينة التي تنقلها القوافل التجارية العابرة للصحراء. كما يسافر الوكلاء التجاريون اليهود الذين يشتغلون لحساب الدور التجارية الصويرية إلى الأسواق الجنوبية، فتصل بهم رحلاتهم أحيانا إلى مواقع بعيدة مثل تندوف[109]. وتجد التجار الصويريين منهمكين داخل أراضي سوس وأيت باعمران في كراء الجمال لنقل بضاعتهم[110]. وهكذا، يرحل من الصويرة في اتجاه الجنوب التجار والحمالون من أيت باها قاصدين هوامش الصحراء، محملين بالمنسوجات التي يقرضونها للتجار الصحراويين ليحصلوا بالمقابل على ريش النعام عندما يحين إبّانه. وفي غضون ذلك، يشتري تجار أيت باها مزيدا من المنتجات عند انعقاد موسم سيدي أحماد أوموسى كنشاط تجاري إضافي. ثم يعودون إلى التجار الصحراويين، فيأخذون منهم ريش النعام ويسلمونهم سلعا جديدة بالسلف في انتظار تسديدها في الفصل اللاحق[111].

وكانت العمليات التجارية المتخللة لمراحل التجارة العابرة للصحراء شبيهة ـ مع مراعاة الفرق ـ بمثيلتها عند التجار الصويريين. فقد كان أوهاشم الإليغي ـ كما أثبت ذلك باسكون (Pascon) ـ يجمع بين القيام بمهام بنكية وتقديم السلفات المالية وتمويل القوافل التجارية[112]. وشكلت دار إليغ وآل بيروك في كَولميم والدور

(108) هناك حالة من هذا النوع تتعلق بالمختار بن عزوز ووكيليه بالعمولة، اليهوديين مسان ويوسف ابني بن دلاكة (الخزانة الحسنية، 15 ربيع الثاني 17/1281 شتنبر 1864، المهدي بن المشاوري إلى إبراهيم بن سعيد).

(109) «Caravances de Timbouctou», **Revue française de l'étranger et des colonies**, 8. 2e sem. de 1888 (1889), 552-553.

(110) Halewi, (1892), 627.

(111) P.P., 1881, XC, pp. 81-82.

(112) Pascon, **La Maison**, pp. 53-55.

التجارية الصويرية أطرافا فاعلة وأجزاء أصيلة داخل شبكة تبادلية محكمة الاِتساق. وكان العديد من الوكلاء الذين يعملون لفائدة الدور التجارية الصويرية بالعمولة، وكلاء تجاريين أيضا لكبراء سوس. ويمكن اعتبار مسعود عمار ووالده، وهما من أهم تجار ريش النعام، خير مثالين على ذلك. إذ كانا يتاجران برأسمال تملكه مؤسسة آل قرقوز، واستلفا في الوقت نفسه مبالغ مالية ضخمة من الحسين أوهاشم الإِليغي لشراء ريش النعام(113). وكان لآل عمار من إفران القدرة على الاِستفادة من وساطتهم بين إليغ والصويرة. وكانت مثل هذه السلسلة من العلاقات القائمة على الثقة والسلف هي التي جعلت التجارة العابرة للصحراء تصبح واقعا حقيقيا.

الشراكة والقراض

تمكنت الصويرة من أداء دورها في التجارة الدولية، لأنها مثلت مركزا تجاريا تجري فيه المعاملات وتتشكل فيه الشراكات وتُمضى فيه العقود والتعهدات. ولا يتطلب الأمر أن تعرف المؤسسات التجارية الناجحة آليات التعامل مع المعطيات الأوربية للتجارة وخباياها فحسب، بل يقتضي أيضا أن تستطيع إنشاء شبكة واسعة من الروابط والعلاقات مع مناطق المغرب الداخلية. إذ لا يُكتَفَى بإرسال السلع إلى الصويرة لبيعها بالطريقة العادية في سوق مفتوح. كما أن الواردات بوجه عام لم تكن تباع للمشترين القادمين إلى الصويرة بعملة صعبة. بل كانت جميع المعاملات التجارية تقريبا والتي لها صلة بعمليات التصدير والاِستيراد في الصويرة، سواء أكانت تتم بالمقايضة أم تتم بالأداء نقدا، تقوم على اتفاقات موثقة توثيقا شرعيا وقانونيا بين التجار وشركائهم الوكلاء والسماسرة.

وتقوم مختلف أنواع التشارك الشرعية الموجودة في الصويرة على المبادئ الإسلامية المنظمة للتعامل بالسلف كما هي واردة في المذهب المالكي السائد في بلدان شمال إفريقيا. وقسمت الدراسات أساليب التشارك القائمة على السلف إلى نوعين، هما :

(113) وثائق آل بودميعة، الكناش 3، الورقة 161/1، و163/2. واستمر مسعود عشرة سنوات بعد ذلك في الحصول على السلفات من الحسين أوهاشم (وثائق آل بودميعة، الكناش 10، 6–16، 7 و8)؛ وفي 20 صفر 9/1290 أبريل 1873 عُهد إليه بـ800 ريال فرنسي لشراء ريش النعام ؛ وفي 18 ذو الحجة 6/1290 فبراير 1874 سدد لمقرضيه 233 ريال فرنسي؛ وفي 29 ربيع الأول 16/1291 ماي 1874 سدد لهم أيضا 438 ريال إضافي.

القراض والشركة. ويعني القراض استثمار الطرف الأول لرأس المال عند الطرف الثاني. وفي هذه الحالة، تُقسم الأرباح؛ ولكن الطرف الممول يجازف بتعريض رأسماله للضياع أو الخسارة. وفي حالة الشركة، يتقاسم الطرفان الخسارة عند وقوعها. وهذان هما المبدآن الأساسيان اللذان يقوم عليهما شكلا الشراكة سابقا الذكر، وإن كانت الطرق التي تتم بها مثل هذه العمليات المالية في بلدان شمال إفريقيا على مستوى كبير من التعقيد(114). وعلاوة على التعاقدات الشرعية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية، نجد اليهود طرفا في العديد من الشراكات الشرعية. وعلى الرغم من أن التشارك والتعاون الإقتصادي بين المسلمين واليهود هو من الأمور العادية الجاري بها العمل(115)، فقد كان حيز كبير من فصول التجارة يجري بين اليهود دون غيرهم. وكان الشكلان الشرعيان للتشارك والمشاركة بين اليهود، والمسمَّيَان «ربيت وإقصى» و«شوطفوت»، يعكسان إلى حد بعيد ما يسميه المسلمون القِراض والشراكة(116).

ويسلط العقد المبرم بين أبراهام قرقوز من الصويرة ومسعود عمار من إفران الضوء على الطريقة التي كانت تجري بها المعاملات في عقود القراض. فقد جاء في العقد الذي حرره دَيَّانَانِ من الصويرة سنة 1863، هما أبراهام بن يعقوب بن عطار وموشي هاكوهن، أن مسعود عمار ابن يوسف بن أمزيل المقيم في إفران، قد تلقى من أبراهام قرقوز 3,385 دورو (وهو تسمية أخرى للريال يتكرر استعمالها في الوثائق العبرية) بالعملة الفرنسية. وكان له الحق في استعمال هذا المال في أعمال التجارة مدة سنة كاملة. ويجب اقتسام كل الأرباح الممكن تحقيقها بالمتاجرة في ريش النعام والشمع

---

(114) ناقشت عدة دراسات مناقشة عامة كيفية تطبيق هذا النظام في شمال إفريقيا وفي مدن مغربية معينة. انظر :

Geertz, «Suq», pp. 133-134; Le Tourneau, **Fès**, p. 402; René Leclerc, «Le Commerce», p. 301 ; P. Ernest-Picard, **La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830** (Alger et Paris, 1980), p. 27.

وفي موضوع الشراكة بوجه عام، انظر :

.Abraham I. Udovitch, **Partnership and Profit in medieval Islam** (Princeton, 1970)

وقد درس باسكون مختلف أنواع الشراكة (Pascon, **La Maison**, pp. 53ff).

(115) انتشر التشارك الإقتصادي بين المسلمين واليهود على نطاق واسع في العالم الإسلامي خلال العصر الوسيط، ولكن هناك بعض التحفظات من القِراض بين الطوائف :

Udovitch, **Partnership**, pp. 227-230.

(116) Zafrani, **Les Juifs**, pp. 181-188؛ أما مرحلة العصور الوسطى، فانظر عنها :

.Goitein, **Mediterranean Society**, pp. 169-183

والذهب مناصفة بين الطرفين. وعلاوة على ذلك، نص العقد المبرم على تقاضي مسعود مقابل كل يوم يمارس فيه نشاطا تجاريا أوقية واحدة شريطة اقتسام الأرباح المحققة في العمليات التجارية. ويلتزم مسعود بتسجيل تفاصيل جميع العمليات التجارية في سجل للحسابات وبإعادة رأس المال إلى صاحبه. غير أنه في حالة الخسارة، لن يُعفى مسعود من تسديد ما كان في ذمته إلا إذا استطاع الإتيان بشاهدين يثبتان وقوع الخسارة في ظروف غير مشبوهة[117].

والمبادئ الأساسية المطبقة في هذه الوثيقة مماثلة تماما لما كان معمولا به في القراض عند المسلمين منذ العصور الوسطى[118]. ويسمح مثل هذا الاِتفاق لمسعود عمار بحرية التصرف بطريقة مستقلة عن أبراهام قرقوز. وكان هذا هو السبيل الوحيد الذي يستطيع التجار الصويريون أن يسلكوه لتمكين وكلائهم من التحرك الضروري لضمان تدفق السلع والبضائع بواسطة القوافل التجارية العابرة للصحراء. ويعتبر ملاح إفران الواقع عند هوامش الصحراء، أهم الملاحات الجنوبية للاِنطلاق وللشروع في تنفيذ اليهود لعملياتهم التجارية. وقد أبرم العقد في فصل الصيف، مما سيتيح لمسعود عمار وقتا كافيا للعودة إلى احتفالات السنة اليهودية الجديدة. ويمكنه أن يأخذ معه سلعا يشتريها من الصويرة ويقدمها مسبقا للتجار المتجهين نحو الجنوب رفقة القافلة الكبرى، أو أن يستعمل المبالغ المالية الموجودة رهن إشارته في شراء بعض المنتوجات التي يسعى أبراهام قرقوز إلى الحصول عليها فيقتنيها لفائدته إبان انعقاد موسم سيدي أحماد أوموسى الخريفي. واستُعملت النقود الفضية الفرنسية، إحدى العملات الرئيسة الرائجة آنئذ، أداة للاِستثمار في العقد المبرم بين الطرفين[119]. ويُعتمد في إبرام مثل هذه العقود على وجود علاقات شخصية، علاوة على تمتع الوكيل بسمعة طيبة تجعله موضعا للثقة ؛ ولذا تتكرر لفظة «نيمان» مرات عديدة في نص العقد[120]. ومن جهة أخرى، يصلح العقد أيضا لممارسة التجارة البعيدة المدى، وذلك لكونه ينصّ

---

(117) وثائق آل قرقوز، 5 نيسان 5623 عبري/25 مارس 1863. وقد وردت قائمة بالعربية عن السلع في الوثيقة نفسها.

(118) .Udovitch, **Partnership**, pp. 170ff

(119) يبدو أن عقود القراض كانت تتم بالريال في هذه الفترة. وسواء أتعلق الأمر بمرحلة العصر الوسيط أم تعلق بالعصور الحديثة، كان يُنظر دائما إلى القطع النقدية النحاسية بأنها سلعة أكثر منها عملة للتداول .(**Ibid.**, p. 177)

(120) وتقابلها في العربية لفظة «أمين» (Udovitch, **Partnership**, p. 203).

على تسديد المصاريف التي يقتضيها تنفيذ مسعود لأعماله التجارية. وقد أوضح ذلك أودفيتش حين قال إن «المستثمر يقدم في عقود القراضة النموذجية رأس المال وليس الوقت أو المجهود، بينما يساهم الوكيل بوقته وبمجهوداته وليس برأس المال»[121]. وفي الأخير، لابد ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ من تسجيل الصوائر وتفصيل العمليات التجارية في كناش يخصص لذلك الغرض، مع ضرورة إشهاد شخصين على ظروف وقوع الخسارة وملابساتها. وربما كَمُن الفرق الوحيد بين مضمون هذا العقد والقراض عند المسلمين في أن المثال الموجود بين أيدينا يفرض تحديد صلاحية العقد لمدة سنة واحدة. أما العقود الإسلامية الوسيطية، فلا تنص على تحديد المدة الزمنية[122]. وحصل الِاتفاق في عقد آخر أبرمه مسعود بن داويد حلفي وداڤيد بن يعقوب قرقوز سنة 1869 على تحديد مدته الزمنية في سنتين[123].

كذلك يقدم تجار الصويرة لأعيان البوادي وكبراء قبائلها رؤوس أموالهم على هيئة سُلفات مالية دون فائدة. ويعتبر إنشاء علاقات من هذا القبيل مع أشخاص يتمتعون بالسلطة والنفوذ على طول الطرق التجارية أمرا ضروريا لكي تستمر المبادلات. ويبدو أن بعض قواد البوادي اعتمدوا على الِاستلاف من تجار الصويرة. وفي الوقت نفسه، كان التجار يعتمدون على هؤلاء القواد لضمان تداول سلعهم وأحيانا للتمكن من استعادة ديونهم[124]. وتقوم القروض التي كان التجار اليهود يقدمونها للقواد في البوادي ـ كالعقود التجارية ـ على العلاقات الشخصية والثقة المتبادلة. وتُقدم السلفات المالية من غير فوائد دون أي تحديد زمني. ففي سنة 1873، مثلا، طلب عبد المالك بن عبد الله أوبيهي، أحد قواد حاحا، من أبراهام قرقوز 7,000 مثقال على « وجه السلف»[125]. ويبدو من مضمون العقد المحرر في هذا الشأن سنة 1869 أن القائد أحمد بن محمد السوسي الولتيتي الصويري تسلم من أبراهام قرقوز

---

(121) .Ibid., p. 232

(122) .Ibid., p. 246 وقد جرت العادة على الإقتصار في الشراكات اليهودية الوسيطية على سنة واحدة، ويمكن في بعض الحالات أن يقع الِاتفاق على اعتماد سنتين بدلا من سنة واحدة. انظر: Goitein, Mediterranean Society, p. 178.

(123) وثائق آل قرقوز، 2 تبيت 6/5639 دجنبر 1869، توقيع موشي هاكوهن وأبراهام بن عطار.

(124) هكذا نجد روبين المليح الذي كانت تربطه علاقات قوية بدحمان بيروك، يمنح هذا الأخير سلفات مالية ويطلب منه مساعدته على تحصيل ديونه (وثائق آل بودميعة، شوال 2/1311 ماي 1894، المليح).

(125) وثائق آل قرقوز، 24 رجب 17/1290 شتنبر 1873.

130 مثقال. ومرة أخرى، لم يرد في الوثيقة أي تحديد للتاريخ الذي يجب أن يستعيد فيه صاحب السلف ماله[126].

وكان هناك نوع آخر من التشارك لعله الأكثر انتشارا، هو «الشركة». وغالبا ما كانت الشركة عقداً يُبرم للمتاجرة في سلعة معينة يُتفق مسبقا على حجمها أو مقاديرها. من ذلك مثلا أن مولاي عمر بن محمد العلوي من الصويرة اشترك مع محمد بن الطيب المحمودي من مراكش في ما مجموعه 100 بالة (طريحة) من جلد الماعز. فقدم الطرفان رأس المال المطلوب استثماره مناصفة على أن يقتسما الأرباح أيضا بالتساوي. وقد أرسلت الجلود المذكورة إلى الصويرة، ولكنها صارت موضع نزاع حين أكد العلوي أنه سلم الجلود للدلال قصد التخلص منها نظرا لقلة طلبها في السوق[127].

وتُبرم عقود شراكة مماثلة فيما بين اليهود تسمى «شوطفوت». وأثارت النزاعات القائمة بسبب التعاقد على شراكات من هذا القبيل مناقشات كثيرة بين أحبار اليهود في الصويرة[128]. وفي إحدى الحالات المتعلقة بعملية تشارك في جلد الماعز، طالب أحد الطرفين من ورثة شريكه بأن يؤدوا ديونا يبدو أنها تمثل نصيبه من الأرباح المشتركة في العملية[129].

وقد تشابهت معايير التشارك وأساليبه عند المسلمين واليهود على حد سواء. فاتسمت عندهما معا بالمرونة النسبية، وبالقدرة على معالجة النزاعات القائمة في موضوعها، علاوة على الإستجابة لمتطلبات التجارة البعيدة المدى. هذه البنية القانونية التي تشمل جميع الطرق التجارية هي التي مكنت «تجارة الشتات» ـ حسب اصطلاح أبنير كوهن مرة أخرى ـ من التطور.

الروابط الشخصية ورواج الأخبار

كانت علاقات التجار اليهود الصويريين الشخصية بيهود مراكش وسوس أساسية لنجاح عمليات التبادل في إطار التجارة البعيدة المدى. وكان في وسع

(126) وثائق آل قرقوز، 1 ذو الحجة 15/1285 مارس 1869. ويبدو أن آل الولتيتي من أهم الأسر السوسية المقيمة في الصويرة. (السوسي، **المعسول**، ج 8، ص. 200).

(127) (م.و.م)، محفظة عمارة، 19 محرم 3/1294 فبراير 1877، الخليفة عثمان بن محمد إلى عمارة.

(128) Zafrani, **Les Juifs**, pp. 187-188.

(129) Abraham Qoriat, **Zekhut abot** (Pisa, 1812), folio I a.

اليهودي السفر من ملاح إلى آخر، أو بطبيعة الحال، من بلد إلى آخر فيجد الأمان لنفسه في بيت من بيوت أحد إخوانه في الدين. ويساهم نظامهم الشرعي الواحد المشترك في تقوية تلاحمهم الاجتماعي وتدعيمه. وكان انفصال اليهود الاجتماعي والسياسي عن مجتمع المسلمين وراء اهتمامهم بالتركيز على ممارسة التجارة. وتمكنهم شبكات الاتصال القائمة بينهم من الحصول على المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب[130].

لكن العامل العرقي ليس إلا عاملا من العوامل الأخرى التي يجب أخذها بعين الإعتبار. إذ كانت العديد من العلاقات التجارية علاقات بين الطوائف. وعلى الرغم من أن المسلم يكون دائما هو «السيد» واليهودي هو «الزبون»، فإن إمكان انعكاس الآية أمر وارد. فربما احتمى المسلم الموجود في البادية بالتجار اليهود المقيمين في الصويرة. ويستطيع المسلم الذي أدى اليمين لتاجر يهودي أن يذبح ذبيحة بعد ذلك ويتحرم بحرمة بيته. وقد فتح مايير قرقوز داره لمسلمين من الشاوية تحرموا بحرمته خشية أن يسجنهم القائد، وهو ما أوضحه قرقوز نفسه بقوله :

> ومن العادات الجارية في المغرب، ألا يغلق المرء بيته دون من يلوذ به، وتسمى هذه العادة «العار». وسبق لوالدي مرات عديدة أن آوى إلى بيته ولمدة شهور عدة مسلمين لا يستطيع إخراجهم منه إلا بمحض إرادتهم. وتكررت المناسبات التي أخذ فيها والدي على عاتقه التسوية الودية لقضايا كانت معلقة بين الأفراد المتحرِّمين بحرمة داره وعمال المناطق المجاورة[131].

وتُبقي المصالح المتبادلة على نظام قوامه الثقة النسبية المعتمدة بين المسلمين واليهود. ويعول المسلمون على السماسرة اليهود في تصريف بضاعتهم في البوادي. كما يعتمد اليهود على الحمالين المسلمين، كما هو الحال مع عناصر من أيت باها، لنقل سلعهم عبر مسافات بعيدة. وهكذا تُسلم البضاعة للتجار المتنقلين والحمالين، مسلمين كانوا أو يهودا، لتكون «في أمان الله»[132].

(130) عن هيمنة الأقليات العرقية على التجارة، انظر :
Brian I. Foster, «Ethnicity and Commerce», **American Ethnologist**, I (1974), 437-448
وانظر أيضا الملاحظات التي أبداها لاندس في الموضوع نفسه (Landes, **Bankers**, p. 19).

(131) N.A., R.G. 84، 15 يناير 1888، قرقوز إلى ريد (Read).

(132) وردت في رسالة بعث بها أحد قواد البادية إلى شلوم قرقوز سنة 1850 إشارةٌ إلى ضياع بعض السلع. وتذكر الرسالة نفسها أنه لا يُقبل أن تتعرض السلع التي أودعها قرقوز «في أمان الله» للضياع. (وثائق آل قرقوز، 25 محرم 30/1267 نونبر 1850).

ويعتبر التداول الفعلي للأخبار المتعلقة بالعرض والطلب جزءا أساسيا من مكونات نظام التبادل القائم. وعادة ما يتواصل تجار الجملة الصويريون كتابة مع وكلائهم أو مع رؤسائهم الموجودين في مناطق بعيدة. فهذا وليام كَريس (William Grace)، التاجر البريطاني المقيم في الصويرة، يكتب إلى دحمان بيروك من كَولميم سنة 1864 بأن سوق ريش النعام في أوربا «بارد»، بينما يطلعه على كثرة طلب الأصناف الجيدة من الصمغ العربي الذي ارتفعت قيمته إلى 20 ريالا[133]. كما يتم تبادل الأخبار في شأن الأوضاع السياسية لضمان السفر والتنقل عبر الطرقات والمسالك في ظروف آمنة. وتُبرم العقود والتعهدات بين التجار الصويريين وسكان المناطق البعيدة في الجنوب مثل تَاجَكَنْتْ، للحصول على بعض السلع أو للتحضير لعقد لقاءات في الأسواق الجنوبية أو في المواسم[134].

وتُرسل الأخبار المستعجلة مع ساع خاص يدعى الرقاص[135]. وكانت تلك هي الوسيلة الأساسية التي يعتمدها المخزن المركزي في تبادل الأخبار السياسية وإرسال التعليمات إلى مختلف المراكز الإدارية[136]. ويلجأ كبراء القبائل من ذوي النفوذ وأثرياء التجار أيضا إلى الرقاص كي ينقل لهم أخباراً سريعة تتعلق بالتجارة[137]. فهذا الحزان يعقوب الفيلالي يرسل رقاصا إلى أبراهام قرقوز في الصويرة يوصيه بألا يبيع ريش النعام الذي أرسله إليه إلا بعد أن يصل ابنه إلى المرسى. وكانت تُنْقَلُ مقادير من ريش النعام من تافيلالت إلى فاس ثم إلى الصويرة، ولكن أثمانها كانت مرتبطة بالمبلغ الذي يعلن عنه ابن المليح وكيل المخزن في جبل طارق[138]. وفي

(133) وثائق آل بيروك، 22 جمادى الأولى 24/1281 شتنبر 1846.

(134) وتعكس إحدى الرسائل المؤرخة بتاريخ 1846، العلاقات القائمة بين تجار الصويرة وبيروك وأهل تاجكنت. (وثائق آل بيروك، 2 رمضان 2/1262 شتنبر 1846، الزبير بن عبد الرحمن إلى الشيخ مبارك بيروك).

(135) Laroui, **Les Origines**, pp. 53-54.

(136) ويمكن الرجوع إلى الكناش رقم 120 بالخزانة الحسنية للإطلاع على قائمة تتضمن الصوائر التي كان يتطلبها إرسال «الرقاصة» (ج. «رقاص»).

(137) يبدو أن الشيخ بيروك قد أرسل رقاصا إلى الزبير، كما جاء في الرسالة المذكورة في الهامش 134 أعلاه.

(138) وثائق آل قرقوز، 17 ربيع الأول 10/1282 غشت 1865، محمد بن المدني بنيس إلى أبراهام قرقوز. وربما كان الحزان يعقوب المشار إليه هو الحزان يعقوب أبي حصيرة. انظر :

Joseph Chetrit, «Shlomo Gozlan : un poète bilingue de Tamgrut dans le Drâa», in Michel Abitbol, (ed.), **Commnautés juives des marges sahariennes du Maghreb** (Jerusalem, 1982), p. 432.

هذا الصدد، نجد أن تداول الأخبار الحيوية ـ كاختلاف أثمان بعض السلع المربحة جدا بين المناطق البعيدة ـ كان يعتمد على توجيه رقاص شخصي على وجه السرعة.

وكانت المراسلات المخزنية تحرر بعربية فصيحة، وإن تخللتها مصطلحات مغربية فريدة إلى جانب بعض المصطلحات التجارية المعربة عن أصولها الإسبانية. ومع ذلك، فجل المراسلات التجارية كانت تُكتب بالعبرية المستعربة (Judéo-arabe)، وهي لهجة شائعة في أوساط الطوائف اليهودية المنبثة في مختلف أرجاء العالم الإسلامي. وتعامل التجار اليهود منذ العصور الوسطى بكتابة كيفوها مع اللهجات العربية التي يتكلمونها في حياتهم اليومية[139]. وهكذا، فإن العبرية المستعربة التي يستعملها التجار المغاربة اليهود هي اللهجة التي كان يتكلم بها اليهود آنئذ في المغرب. وسواء كان التاجر اليهودي موجودا في لندن أو في الصويرة، أو في منطقة سوس حيث تسود اللهجة الأمازيغية السوسية، فإن المراسلات العبرية المستعربة هي وسيلة التواصل الوحيدة لنقل الأخبار الشخصية أو التجارية بين الأطراف المعنية. وهي أيضا اللغة نفسها التي استعملها التجار اليهود لضبط كنانيشهم الحسابية[140].

واحتلت شبكة التجار اليهود أهمية قصوى ألجأت التجار غير اليهود إلى كُتَّاب أو تراجمة يهود في تحرير المراسلات العبرية المستعربة، سواء لفائدة التجار الأوربيين أو لفائدة كبراء المسلمين وأعيانهم في مختلف مدن المغرب وقراه. وفي هذا الصدد، نجد المسمى أهارون وزكَان من أكَادير يكتب إلى تاجر هولندي اسمه أوهلمان (Uhlmann) بعد إنشاء الصويرة الجديدة بمدة قصيرة. وكان أوهلمان تاجرا سابقا في أكَادير عاد إلى هولندة، ولكن تجارته ظلت نشيطة مع مرسى أكَادير والصويرة. وتحتوي الرسالة على أخبار تتعلق بمدى وفرة اللوز والشمع وزيت الزيتون والصمغ والبخور وغيرها من المواد. كما نقل إليه وزكَان أيضا تفاصيل أخرى كتبها عن مختلف المنتجات الأوربية المطلوبة في السوق المغربية[141]. ويتبع الزعماء وكبراء القوم في سوس

(139) Goitein, Mediterranean Society, pp. 14-16.

(140) عثر في السنوات الأخيرة على مجموعة من الكنانيش الحسابية تتعلق بدار مقنين التجارية مؤرخة بالعقدين الأولين من القرن التاسع عشر، وستكون موضوعا لدراسة مقبلة.

(141) بعد إغلاق مرسى أكَادير دون التجارة الخارجية، انتقل وكلاء أوهلمان إلى الصويرة. وتوجد الوثائق الخاصة بالمؤسسة التجارية لأوهلمان في الشونهوفن (Schoonhoven) بهولندة، 22 إيلول 5531 عبري/7 شتنبر 1771. ولا يفوتني أن أشكر السيد بولو دو ماس (Paulo De Mas) الذي زودني بنسخ مصورة للعديد من المراسلات المستمدة من هذا الأرشيف.

النهج نفسه في مراسلاتهم التجارية فيعتمدون في تحريرها على وكلائهم اليهود. وفي سنة 1829، كتب شابي (Chaillet)، التاجر والنائب القنصلي البريطاني في الصويرة، إلى الشيخ بيروك يطلب منه تزويده بكميات من ريش النعام. وجاء الجواب الذي تلقاه إدوارد وليام أوريول دراموند هاي (E.W.A. Drummond Hay) عن ذلك الطلب محررا بالحروف العبرية. وألح الشيخ بيروك على أن يحرَّر إليه الجواب بأسلوب مماثل، لأن كاتبه الخاص المكلف بتحرير مراسلاته يهودي[142]. وكان شرفاء إليغ يعتمدون على الكتبة اليهود والمسلمين معاً كما يبدو واضحا في كنانيشهم الحسابية[143].

أنماط التجارة التقليدية

كانت نماذج التبادل والقرض الشرعية الراسخة، في الصويرة خلال القرن التاسع عشر، ذات أسبقية على الممارسات التجارية الأجنبية التي بدأت الظهور في السواحل المغربية. ثم إن تأثير التجارة البرية في البنيات الاقتصادية والاجتماعية ظل أقوى من تأثير المبادلات البحرية فيها. ويبدو أن إصرار التجار على مواصلة تنظيم القوافل وضمان استمرار نشاطها ظل ساري المفعول ولم يتعرض قط لأي تأثير سلبي من وسائل النقل البحرية. إذ كان التجار في الصويرة يعملون وفقا للدورات والإيقاعات الخاصة بالمناطق الداخلية أكثر مما كان يفعله المزودون المحليون الذين يكيفون أنفسهم مع الجدول الزمني الذي تفرضه الطلبات الحضرية. وكان تجار السواحل عرضة لكل الأنماط والنماذج التجارية التقليدية في المغرب، بما فيها أشكال النقل والتبادل البطيئة والمرهقة التي كانت تقتضي المرور بشبكة من العلاقات بين الأسياد الحماة والزبناء في كل مرحلة من مراحل الطريق.

وكانت الصويرة، بماهي مرسىً بحريٌّ، محفِّزاً للمؤثرات الأجنبية. وبعبارة أخرى، تجاذبت المدينةَ قوّتان متناقضتان، تعبر أولاهما عن شدة إصرارها على الرغبة في الاِحتفاظ باستمرار أسلوب حياتها التقليدي، بينما تحاول ثانيتهما الدعوة إلى

(142) F.O., 174/28، 11 نونبر 1829، شابي إلى إدوارد وليام أوريول دراموند هاي، والرسالة المحررة بالكتابة العبرية مؤرخة في 7 حيشون.

(143) توجد العديد من الشهادات والعقود العدلية المكتوبة بالحروف العبرية ضمن وثائق آل بودميعة، الكناشين 2 و3 (والكناش الأخير هو الذي استعمله باسكون في دراسته (Pascon, La Maison)، والكناش 10 سنة 1881.

الإستسلام لقوى التغيير. وكانت بعض هذه القوى، كالحرب والتغلغل الإقتصادي الأجنبي، تأتي من الخارج. غير أن استجابة المغرب لهذه الضغوط الأجنبية كانت تسير وفقا لدينامية داخلية بالدرجة الأولى. ومن هذه الزاوية، يمكن القول إن داخل المغرب هو الذي كانت له الغلبة، إذ ظل يلقي بظلاله على الساحل ويتحكم في مجريات أموره بقوة.

الفصل الخامس
السياسة التجارية

كان هجوم الأسطول الفرنسي على الصويرة ورميها بالقنابل المدمرة سنة 1844 منعطفا هاما في تاريخ المدينة. إذ صار نمط المبادلات التجارية الذي تطور تدريجياً خلال العشرين سنة المنصرمة عرضة للتهديد. ودشن المغرب انفتاحه على أوربا ولو بكيفية خجولة، فشرع في تطبيق نظام سلطاني للتبادل التجاري يتميز بقدرة السلطان على مراقبة كل شؤونه وقضاياه عن كثب. إلا أن هذا النهج القائم على الحمائية تعرض للانهيار تحت وطأة الضغط الأجنبي. لقد أعطت أحداث سنة 1844 الدليل القاطع على تمتع أوربا بالقدرة الكافية على فرض إرادتها[1]. وفي حدود فترة لم تتجاوز خمس عشرة سنة بعد الهجوم الفرنسي، اندفع المغرب اندفاعاً قوياً نحو الهيمنة الأجنبية. وهناك حدثان بارزان جعلا من هذا الواقع أمرا محتوما، ألا وهما : المعاهدة المغربية ــ البريطانية المبرمة سنة 1856، والاجتياح الإسباني لتطوان في 1859–1860. وقد ظل هذان الحدثان معاً يساهمان في التأثير على طبيعة العلاقات بين السلطات المخزنية المسلمة والأجانب والمغاربة الخاضعين لحمايتهم في الصويرة.

إحياء المبادلات التجارية

بدأ انفتاح المغرب على أوربا قبل حرب سنة 1844 بعقدين من الزمن. فقد استؤنفت المبادلات التجارية الخارجية على يد السلطان مولاي عبد الرحمٰن (1822–

(1) انظر ما كتبه ولفريد رولمان عن ردود الفعل والآثار التي خلفها الحادث :

Wilfrid J. Rollman, «The ''New Order''», pp. 464-468, 495-499.

أما الأشعار والأساطير التي أوحى بها ذلك الصدام العسكري، فانظر عنها كتاب محمد الأخضر :

Mohamed Lakhdar, **La vie littéraire au Maroc sous la dynastie 'Alaouite (1075-1311/ 1664-1894)**, p. 316; A.E., Maroc, M.D. 4 décembre 1847, Soulange-Bodin; Doutté, **En Tribu**, pp. 353-357.

1859)، الذي قضى بعض الوقت في الصويرة عاملا عليها قبل توليه مقاليد الحكم[2]. ومن المحتمل أن يكون اهتمامه بالتجارة الخارجية قد ازداد قوة بفضل علاقاته مع التجار في المدينة. وعلى عكس فترة حكم المولى سليمان[3]، كان السلطان مولاي عبد الرحمٰن يعتبر المبادلات التجارية مع أوربا من أهم مصادر الدخل. ولكن لابد من أن تبقى هذه المبادلات مع الخارج محصورة أقصى ما يمكن في أيدي اليهود، كما لاحظ التاجر والنائب القنصلي البريطاني ولشاير (Willshire) فقال : «إن جلالة السلطان يشجع التجارة وهذا ما لم يفعله أسلافه قط، لكنه ــ ويا للأسف! ــ يقدم السند ليهود لا يستحقونه، لأنهم بلا مبادئ»[4].

وليست السياسة السلطانية العامل الوحيد الذي شجع على التوجه مجددا صوب المحيط الأطلسي عبر مرسى الصويرة، ذلك بأن طرق القوافل الشرقية تعطلت بسبب الاجتياح الفرنسي للجزائر سنة 1830. وخلال العقد السابق لسنة 1844، وصل معدل المراكب التي حلت سنويا بمرسى الصويرة ما بين 50 و60 مركبا. وارتفع معدل قيمة الواردات السنوية إلى حوالي 100,000 جنيه إسترليني، بينما قاربت قيمة الصادرات ضعف ذلك. وعلى الرغم من استفادة مراس ساحلية أخرى من تزايد حجم المبادلات التجارية عبر المحيط الأطلنتي، فقد ظلت الصويرة تهيمن على أكبر قدر من المبادلات مع أوربا[5].

ويمكن تتبع الجواب عن هذا التطور المستمر للمبادلات التجارية الخارجية في العديد من التغييرات الإدارية في الصويرة الناطقة بما عرفته العقود اللاحقة من نماذج جديدة. وشمل أحد هذه التغييرات دور العامل ووظائفه؛ فمنذ تأسيس المدينة، كان

---

(2) الناصري، **الاستقصا**، ج 8، ص. 155؛ ج 9، ص. 3. ويذكر الرَّكَراكَي أن مولاي عبد الرحمن عين عاملا على الصويرة سنة 1230/1814ـ1815 (**الشموس**، ص .24).

(3) كان المولى سليمان يفضل التجارة البرية على المبادلات البحرية، وهذا لا يعني بالضرورة حدوث ضعف اقتصادي داخلي (El Mansour, Morocco, pp. 44-46).

(4) F.O., 174/4، 18 نونبر 1839.

(5) وردت لوائح الصادرات والواردات عند ميبج بالفرنك الفرنسي (Miège, II, p. 146). وانظر ما كتبه ميبج أيضا عن المنافسة مع المراسي المغربية الأخرى (Miège, III, pp. 63-65). وتوجد التقارير القنصلية البريطانية الخاصة بالمبادلات التجارية لمرسى الصويرة في المجموعات الوثائقية التالية : F.O., 52/39 عن سنة 1834، وF.O., 52/41 عن سنة 1835، وF.O., 52/45 عن سنة 1836، وF.O., 99/1 عن سنة 1837، وF.O., 99/4 عن سنة 1838، وF.O., 99/6 عن سنة 1839، وF.O., 99/19 عن سنة 1843.

قائد الصويرة أو عاملها يتولى مسؤولية السلطة على المناطق المجاورة للمدينة، بل عادة ما ينحدر هو نفسه في الأصل من منطقة حاحا[6]. ويعتبر الحفاظ على علاقات عادية بين المدينة وباديتها أمراً حيوياً للنجاح في التسيير الإداري للمدينة. كما أن اختيار وسطاء يتمتعون بنفوذ قوي في المناطق المجاورة للمدينة يساعد على كبح جماح التوترات بين أهل القبائل والمخزن. وقد حتم الإلحاح على تطوير المبادلات التجارية الخارجية تغيير هذه السياسة الإدارية. وفي عشرينيات القرن التاسع عشر، عُين قائد تطواني هو عبد الخالق أشعاش عاملا على الصويرة في ثلاث مناسبات متباعدة زمنيا[7]، واضطلع بمسؤولية الإشراف على تسيير جميع الشؤون ذات الصلة بالمداخيل الجمركية للمرسى. وبالفعل، فقد أصبح هو نفسه أمينا للديوانة[8]. ويعكس تعيين أشعاش هذا الذي ينتمي إلى أسرة لها مكانتها في التسيير الإداري في طنجة وتطوان[9]، يعكس مدى الأهمية التي حظي بها تطوير المبادلات التجارية وتقويتها في الصويرة. لقد أصبح قائد المدينة أيضا هو الرئيس المشرف على جميع الموظفين العاملين في جمارك المرسى. ومن ثم كان جميع هؤلاء القواد يُختارون من الأسر التجارية المعروفة ـ الأندلسية نسباً والتطوانية مولداً على العموم ـ والتي ظلت إلى حد ما على اتصال بالشؤون الأوربية. وكتب السلطان مولاي عبد الرحمٰن إلى محمد أشعاش التطواني منبها إياه على أن مدينة الصويرة «اختل نظامها وفسدت قوانينها». ولذلك أمر السلطان قائده قائلا : «اختر من خدامنا أهل تطوان رجلا عارفا حازما أمينا حق أمين ووجهه بقصد الخدمة فيها (الصويرة)»[10].

ومع ارتفاع حجم المبادلات التجارية، بدأ المخزن المركزي يزيد من عدد الموظفين العاملين في الصويرة[11]. ولاحظ دولابورت (Delaporte) في سنة 1840 أن موظف

---

(6) من ذلك مثلا أن عبد المالك أوبيهي من حاحا كان قائدا على الصويرة خلال فترة من عهد المولى سليمان (السوسي، **إليغ**، ص. 242). واهتم القنصل دو لابورت بوضع لائحة بالعربية تضمنت أسماء جميع قواد الصويرة منذ إنشاء المدينة سنة 1834، إلا أنه لم يضع ـ ويا للأسف! ـ أي تواريخ يميز بها بين فترات تعاقبهم على السلطة (انظر: A.N., Aix-en-Provence, F80 1589-A).

(7) A.N., Aix-en-Provence, F80 1589-A ، لائحة دولابورت.

(8) Beauclerk, **Journey**, pp. 228-229؛ الصديقي، **إيقاظ**، ص. 64.

(9) كان أخوه محمد بن عبد الرحمن قائدا مشهورا في تطوان (**الوثائق**، ج 1 (1975)، رقم 454).

(10) (م.و.م)، الصويرة 1، 12 شعبان 21/1255 أكتوبر 1839.

(11) يذكر النائب القنصلي البريطاني شايي (Chaillet) أن قائد الصويرة كان يساعده في مهامه كاتبان ورئيس للجمارك بالإضافة إلى أربعة فقهاء (F.O., 174/28، 29 دجنبر 1829).

الجمارك الثامن، وهو الحاج محمد بريشة، قد حل بالصويرة وكُلّف بشؤون المرسى رفقة سيدي محمد بن شقرون. وينتمي بريشة أيضا إلى عائلة تجارية ذات مكانة في تطوان. وفضلا عن تنصيبه أمينا للجمارك بالمرسى، عُين أيضا وكيلا تجاريا مفوضا ينوب عن السلطان في تسيير أعماله التجارية الخاصة. وفي وقت متأخر من هذه السنة نفسها، آستُدعي إلى مراكش وكلّف بالإشراف على مراقبة خزائن السلطان وماليته[12]. وفي سنة 1854، عُين بريشة من جديد قائدا على الصويرة. ومعنى ذلك أن التسيير الإداري لمرسى الصويرة السلطاني أصبح قضية حاسمة لها أهميتها في سياسة القصر.

ويعتبر بريشة نموذجا لعدد من الموظفين المخزنيين الذين عرفتهم هذه الفترة تجارا مخزنيين جمعوا بين وظيفة الوكلاء المفوضين الذين يخدمون السلطان ومهام التسيير الإداري. وهذا التداخل بين مهمتين يفسح المجال للتجاوزات. ومن ذلك أن علاقة الأجانب المقيمين في الصويرة بالقائد علال الزمراني، خليفة القائد أشعاش، لم تكن على ما يرام. ولهذا أقيل من مهامه سنة 1842 عقب خصومة دبلوماسية مع الفرنسيين[13]، فعوضه الحاج العربي الطريس. وكان بين الطريس والسلطان علاقات قوية، كما كان يحظى بتقدير الأجانب الذين يقيمون في الصويرة والذين يتطلعون إلى أن تتحسن ظروف التجار الأجانب[14]. وحين رمى الأسطول الفرنسي الصويرة بالقنابل، كان العربي الطريس قائدا على المدينة[15].

قذف الصويرة بالقنابل

في وقت مبكر من ظهيرة يوم 15 غشت 1844، بدأ رمي مدينة الصويرة بالقنابل دون هوادة. وكان هذا العمل العسكري جزءاً من حملة تأديب للمغاربة الذين رفضوا أن يمنعوا قائد المقاومة الجزائرية الأمير عبد القادر الجزائري من دخول المغرب عبر الحدود الشرقية. وعرفت بداية فصل الصيف حدوث عدة مناوشات قرب مدينة وجدة بين القوات الفرنسية والمغربية. وعلى أثر ذلك، وضعت عساكر المغرب على

(12) A.E., C.C.C., Mogador 1، 24 يناير 1840، 20 أبريل 1840، 8 يوليوز 1870، دولابورت.

(13) انظر تفاصيل هذه الخصومة عند جان سير في :

Jean Serres, «Comment Pellissier de Reynaud ne fut pas consul de France à Mogador (1843)», in **Memorial Henri Basset** (Paris, 1928), vol. II, pp. 243-247.

(14) A.E., C.C.C., Mogador 2، 16 نونبر 1842، بوشير (Beuscher).

(15) الصديقي، **إيقاظ**، ص. 68.

أهبة الاستعداد في واد إيسلي قرب وجدة، بينما وجه الفرنسيون إنذارا للمغاربة في وقت لم تكن لهم أي نوايا حقيقية لتسوية النزاع القائم بالطرق الدبلوماسية. ولم يتردد بوجو (Bugeaud)، قائد القوات الفرنسية في الجزائر، في اقتراح احتلال جيوش فرنسا لمدينة فاس فقال : «أعتقد أن الاستيلاء على مدينة فاس يمكن أن يعوضنا عن جزء كبير من مصاريفنا الحربية، لأن المدينة غنية بما فيه الكفاية لتدفع لنا مساعدة ضخمة»[16]. ولم تُسفر محاولات الوساطة البريطانية في النزاع عن أي نتيجة. إذ تمكن الأسطول الفرنسي، بقيادة الأمير دو جوانڤيل (de Joinville) ابن الملك لوي فيليب (Louis Philippe)، من رمي طنجة بالقنابل يوم 9 غشت 1844. وبعد بضعة أيام، هزم قائد القوات الفرنسية المغاربة عند واد إيسلي على الحدود الشمالية الشرقية. وكانت الضربة القاضية على يد الأمير دو جوانڤيل الذي قنبل الصويرة يوم 15 غشت 1844[17].

وكانت المقاومة المغربية في الصويرة قصيرة الأمد أيضا. إذ لم تمض سوى بضع ساعات على قنبلة الجزيرة والمدينة حتى لاذت المدفعية المغربية بالصمت. وما لبثت الحامية المغربية في الجزيرة أن مُنيت بالهزيمة على يد قوة ضمت ما بين 500 و600 جندي فرنسي. وكتب بوجو إلى الأمير دو جوانڤيل بعد يومين من ذلك قائلا : «كان يتولى الدفاع عن الجزيرة ما بين 400 و500 من أهل القبائل الذين حبسوا أنفسهم في المساكن والمساجد ووراء الحصون». وعند الساعة السادسة مساء، تمكن الفرنسيون من هزم القوات المغربية. وقد أبدى الأمير دو جوانڤيل الملاحظات التالية في رسالة إلى بوجو : «أبعث إليك بمائة ونيف من الأسرى لأبين لك عنف توبيخنا للمغاربة»[18]. وبعد نهاية الأحداث، ردد المغاربة أخبارها، فتبين منها أن الفرنسيين

(16) A.N., Aix-en-Provence, 2EE 19 (18 mi 9) ، 3 يوليوز 1844، بوجو (Bugeaud) إلى جوانڤيل (Joinville).

(17) توجد روايات وصفية عديدة عن قنبلة الصويرة. انظر:

J. Rousseau des Roches, **Trois souvenirs: Tanger, Isly, Mogador** (Paris, 1846); H. de Ideville, **Le Maréchal Bugeaud, d'après sa correspondance intime et des documents inédits: 1784-1849** (Paris, 1882), pp. 297-545; Auguste Hubert Warnier, **Campagne du Maroc**, 1844 (Paris, 1944); Philippe Cossé-Brissac, «Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête de l'Algérie (1830-1847)», **Hespéris**, 13 (1931), pp. 143-146; Jacques Caillé, **Les français à Mogador en 1844** (Essaouira, 1952).

(18) A.N., Aix-en-Provence, 2EE 10 (18 mi 9) ، 17 غشت 1844، دوجوانڤيل إلى بوجو.

قتلوا حوالي 92 عسكريا، وأسروا 130 عسكري آخر نقلوهم إلى وهران من أصل 314 عسكريا هم مجموع حامية الصويرة. هذا، في حين فرّ من المدينة ممثلو المخزن المحلي وبقية العساكر. وفي صبيحة اليوم التالي، واصل الفرنسيون قنبلة المدينة لتحطيم المدفعية التي تخلى عنها المغاربة على طول الأسوار الواقية للصويرة، فأصابوا عددا آخر من المغاربة يُقدر بتسعين قتيلا. ونزلت القوات الفرنسية على الشاطئ، لكنها قررت ألا تدخل المدينة، وظلت قوات الاحتلال قابعة في الجزيرة حتى يوم 16 شتنبر(19).

وكانت نتائج الهجوم الفرنسي على سكان المدينة فورية مدمرة :

فإن النصارى ـ دمرهم الله ـ لما والوا الرمي بالكور والبنب على ثغر الصويرة ـ جبره الله ـ خرج أهله بحريمهم خشية الردم فامتدت أيدي القبائل من جيرانها لنهب الديار من غير ناه ولامنتاه، وانتشر ذلك حتى نهبوا دار الأعشار وبيت المال(20).

وما أن فرّ أعضاء المخزن المحلي من المدينة، حتى نهبها مئات الأفراد من قبائل حاحا والشياظمة. كما أفرغوا سجون المدينة ممن حلّ بها من أهل البوادي والحواضر على السواء. واختلط الحابل بالنابل، ففرّ كل من استطاع الفرار إلى البوادي المجاورة، بينما ترك جل الأجانب المدينة، وبكّروا بركوب البحر قبل بدء الهجوم الفرنسي. كما فرت ثلة من نخبة تجار الصويرة على متن مركب بريطاني(21)، غير أن جلهم بحثوا لأنفسهم عن ملاذ آمن بين أصدقائهم من أعيان البوادي الذين كانت تربطهم بهم مصالح تجارية مشتركة(22). أما عامة الناس، فكانوا أقل حظا. إذ صار الملاح على الخصوص هدفا لنهب النهابين. وربما حاول سكان الحي اليهودي أن يدافعوا عن أنفسهم في بداية الأمر، فأغلقوا أبواب الملاح والديار على ذويهم؛ ولكن النهابين

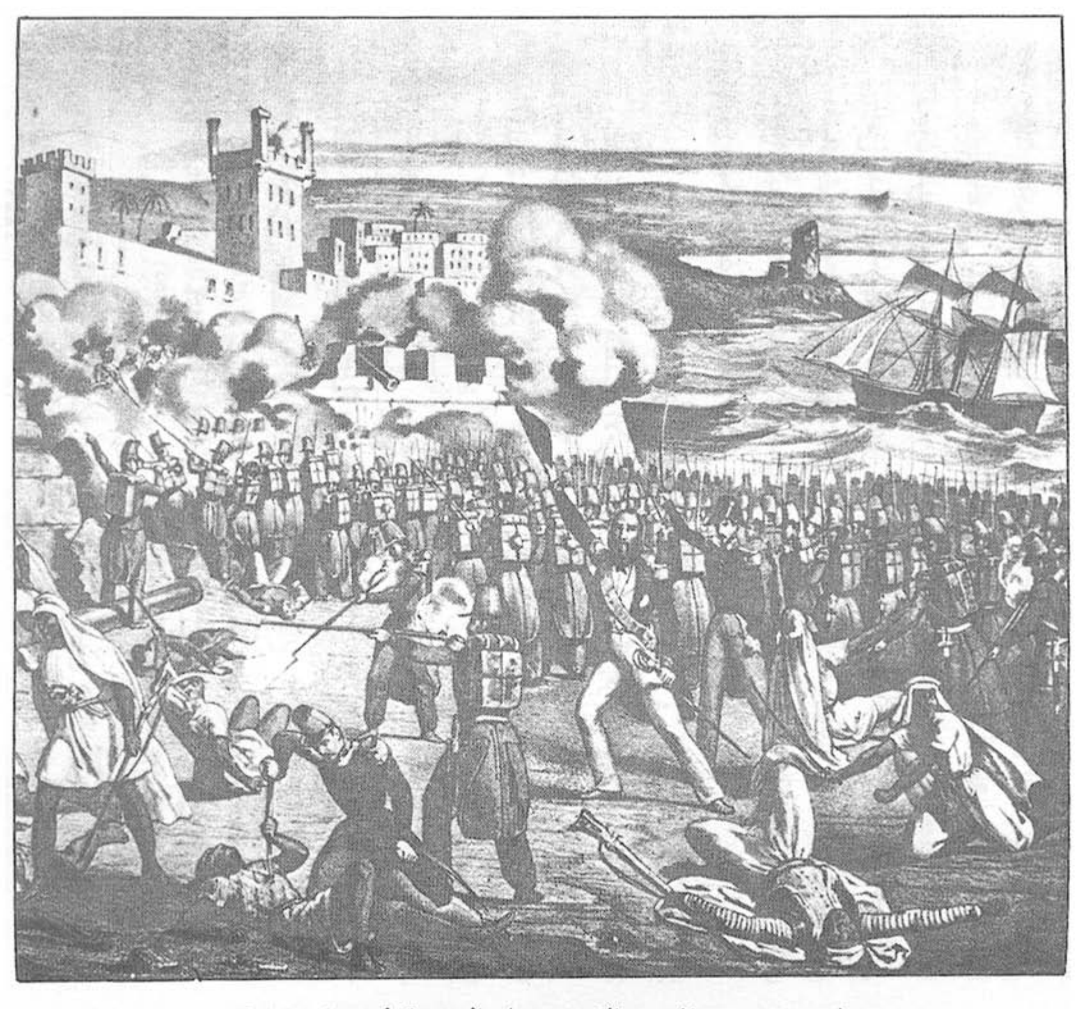
---

(19) F.O., 99/23, Gibraltar, 2 October 1844, Military Secretary's Office, Military Report. وقد أطلق الفرنسيون سراح الأسرى المغاربة بعد سنة من حجزهم (**الوثائق**، 2 (1976)، 45–46 (8 رجب 13/1261 يوليوز 1845، بوسلهام بن علي)).

(20) (م.و.م)، الصويرة 1، 21 شعبان 5/1260 شتنبر 1844، السلطان مولاي عبد الرحمن إلى محمد المزميزي. ويبدو أن قيمة الأموال والسلع المنهوبة من دار الجمارك بلغت 150,000 ريال إسباني. F.O., 99/23, Gibraltar : 2 October 1844, Military Secretary's Office.

(21) F.O., 174/49, 1844 («Mr. Willshire's Narrative of Eight Day's Events at Mogador»).

(22) وكانت تلك حال أبراهام قرقوز كما هي واردة في يوميات ابنه مايير الذي كانت ولادته يوم 30 غشت في قرية كوزيمت. انظر : ص. 73 من هذا الكتاب.



الصورة 13 : الهجوم الفرنسي على الصويرة في صيف 1844
(أصلها في الخزانة الوطنية في باريس)

اقتحموا الأبواب ونهبوا ما في البيوت من مال ومتاع[23]. ولم تستثن المدينة أيضا من أعمال النهب والسلب، إذ ما إن انتهى النّهابون من عملهم اللصوصي في الملاح حتى انتشروا في بقية أحياء المدينة، فعاثوا فيها نهباً وتخريبا. ويذكر المؤرخ الناصري أن النهب بدأ «أولا في اليهود ثم عمّ غيرهم»[24]. وهكذا لحق الخراب بالمدينة وهجرها سكانها بعد الهجوم المزدوج الذي تعرضت له، سواء على يد الفرنسيين الذين انهال أسطولهم عليها بالقنابل المدمرة، أو على يد القبائل المجاورة التي اجتاحت المدينة وسلبت ما فيها دون هوادة. ولم يعد المسلمون من سكان المدينة إلى ديارهم إلا بعد مرور أربعين يوما على بداية الأحداث، حين غادر الفرنسيون الجزيرة وعاد ممثلو السلطة المخزنية إلى مواقعهم. وأقام جل اليهود بعيدا عن المدينة مدة أطول من ذلك، بل هاجرها بعضهم إلى الأبد، فاختاروا التوجه إلى جبل طارق والجزائر، وربما قصد بعضهم مراسي أخرى في البحر الأبيض المتوسط[25].

وانتشرت تمردات أهل البوادي على نطاق واسع في أراضي حاحا والشياظمة والشاوية ودكالة[26]. وتطلب الأمر شهورا عديدة قبل إقرار النظام والهدوء في الصويرة والمناطق المحيطة بها. وفي نهاية شتنبر، انطلقت الأشغال لإصلاح ما لحق بأسوار المدينة وأبوابها وببرج مراقبتها من أضرار[27]. وبذل السلطان مولاي عبد الرحمن ما وسعه من الجهد لاستعادة ما نهب النهابون من الأموال والأمتعة والسلع. فحاولوا التخلص منها ببيعها في أسواق البادية[28]. وعاد القائد الحاج العربي الطريس

---

(23) **Jewish Chronicle** (15 November 1844); **Voice of Jacob**, vol. 1V, 89 (15 November 1844) ; F.O., 174/49, 1844, («Willshire's Narrative»).

(24) الناصري، **الإستقصا**، ج 9، ص. 53.

(25) F.O., 830/1، 21 نونبر 1844، كَريس (Grace) إلى إدوارد وليام أوريول دراموند هاي ؛ F.O., 99/18، 1 أكتوبر 1844، إدوارد وليام أوريول دراموند هاي. جاء في رسالة من وزارة الخارجية الفرنسية إلى بوجو (Bugeaud) أن بعض اليهود الذين لجأوا إلى جبل طارق طلبوا أن يرخّص لهم بالتوجه للجزائر. لكن القنصل المغربي في جبل طارق لم يوافق على تسليمهم جوازات السفر حتى يرغمهم على العودة إلى المغرب. وفي نهاية الأمر، قررت السلطات الفرنسية أن تسمح لهم بالدخول إلى الجزائر.
A.N., Aix-en-Provence, 30 H 26, Paris، 14 شتنبر 1844. وعاد أفراد أسرة قرقوز في يليوز 1845.

(26) F.O., 99/18، 1 أكتوبر 1844، إدوارد وليام أوريول دراموند هاي.

(27) (م.و.م)، الصويرة 1، 18 رمضان 1/1260 أكتوبر 1844، السلطان مولاي عبد الرحمن إلى الطالب سليمان الشياظمي.

(28) انظر الهامش رقم 20 أعلاه.

لاستئناف مهامه على رأس المدينة المنكوبة. وفي 18 نونبر، عاد إلى المدينة وليام كَريس (William Grace)، أحد كبار التجار الإنجليز المقيمين في الصويرة منذ مدة، حاملا معه تعيينه الجديد نائبا قنصليا لبلاده[29]. وفي فبراير 1845، كتب كَريس في تقرير له أن المنطقة أصبحت تنعم بالهدوء والسكينة، وأن أهل البوادي المجاورة استأنفوا ترددهم على المدينة بالسلع والمنتجات. وأصدر السلطان مولاي عبد الرحمن أوامره بأن يعود إلى الصويرة كلّ الذين كانوا قد لجأوا إلى مراكش[30]. ولاحظ النائب القنصلي البريطاني في شهر أبريل تحسن أحوال التجارة وعودتها إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الهجوم الفرنسي على المدينة[31]. وعلى الرغم من أن المخزن كان قد احتاج إلى بضع سنوات لإعادة تثبيت دعائم سلطته في منطقتي حاحا والشياظمة، فقد عبر القائد الطريس في أواخر 1845 عن ارتياحه للوضع العام في المنطقة، فقال : «إن هذا الثغر السعيد بخير وهناء ورخاء، وأحواله صالحة؛ وكذلك قبايل حوزه وطرقه مأمونة»[32].

ومع ذلك، فإن مؤشرات الأمن في الصويرة كانت تخفي حقيقة الوضع الجديد الذي أصبح قائما في المغرب كله. فالسهولة التي تمكن بها الفرنسيون من خرق حقوق السيادة المغربية ومن فرض تسوية سلمية على المخزن المركزي سببت في شق القبائل عصا الطاعة عليه، وشجعت أنصار الأمبريالية الأوربيين. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الانتهاكات الأجنبية للمغرب من الأسباب الرئيسة لإثارة تمردات القبائل ونقمتها على سلطة المخزن. أما الدول الأجنبية، فحاولت التوصل أكثر فأكثر إلى عقد تحالفات مع شيوخ القبائل وزعمائها في الجنوب من أمثال الشيخ بيروك من كَوليم والحسين أوهاشم الإيليغي، والذين اتسمت علاقاتهم مع المخزن المركزي بعدم الاستقرار. وبعد أن مضى زمن قصير على الصدام العسكري بين المغرب وفرنسا سنة 1844، عبر أحد المراقبين الفرنسيين تعبيرا دقيقا عن ميزان القوة الجديد الذي برز على الساحة في علاقة فرنسا بالمغرب :

إن التحالف التجاري الذي أبرمناه مع شيخ واد نون، والعمل البطولي اللامع لأسطولنا الحربي في موكَادور، ثم انتصارنا في إيسلي الذي ستكون من أروع نتائجه

(29) F.O., 830/1 وF.O., 174/49، 21 نونبر 1844، وليام كَريس إلى إدوارد وليام أوريول دراموند هاي.

(30) F.O., 830/1، 3 فبراير 1845، كَريس إلى إدوارد وليام أوريول دراموند هاي.

(31) F.O., 830/1، 18 أبريل 1845، كَريس إلى بوستل (Postle).

(32) (م.و.م)، الصويرة 1، 21 ذو القعدة 21/1261 نونبر 1845.

التعجيل بإعادة الأمور إلى نصابها بين فاس وتلمسان ـ كل هذه الأمور مكنتنا من إقرار نفوذنا المعنوي على أقصى منطقتين تنتهي بهما هذه الجهة. إنها بداية طيبة لعلاقاتنا المستقبلية، ولن نحتاج إلا لبعض الوقت والحكمة لتعزيز مصالحنا في المغرب والجزائر[33].

استراتيجية المخزن التجارية

ضيقت الهجمة الفرنسية الخناق على مالية المغرب. وترتب على ذلك شروع المخزن في إجراء إصلاحات عسكرية استهدفت إنشاء جيش جديد سمي بـ«عسكر النظام» أسوة بالنموذج الأوربي[34]. كما ألحق تزايد المطالب الأوربية بعد الحرب أضرارا بليغة أخرى بالمخزن المركزي. وبغض النظر عن الصوائر العسكرية للحرب ونفقاتها، واجه المخزن ضغوطا قوية لأداء تعويضات مالية عن الخسائر والأضرار التي تكبدها الرعايا الفرنسيون والمحميون المغاربة عندما نهب أهل البوادي المدينة[35]. وكتب جوزيف كادوش (Joseph Cadouch)، أحد المجنسين الفرنسيين، إلى القنصل العام الفرنسي قائلا :

> فقدت نتيجة هذه الأحداث المؤسفة، ما قيمته 8,000 بياستر (أي حوالي 40,000 فرنك فرنسي) في هيئة عقار وحوائج ومجوهرات وأشياء أخرى يمكنني إثباتها بعقد زواجي المحرر قبل قنبلة موكَادور بخمس سنوات (هذا دون احتساب المُشتريات الجديدة التي اقتنيتها بعد ذلك والتي تُقدر بـ4,000 فرنك فرنسي)[36].

وبعد أحداث 1844، أصبح السلطان عاجزا عن وقف مدِّ الوجود الأجنبي في المغرب. وفي هذا الصدد، كتب الناصري بـ«أنه لما وقع مع الفرنسيس هذا الصلح وأسقط السلطان عن الأجناس ما كانت تؤديه نتيجة ذلك كثر خُطارهم وتُجارهم بمراسي المغرب وازدادت مخالطتهم لأهله». وكانت نتيجة ذلك ـ يتابع الناصري ـ أن «كثرت تجارتهم في السلع التي كانوا ممنوعين منها وانفتح لهم بابٌ كان مسدودا عليهم

(33) Thomassy, **Le Maroc**, p. 71.

(34) انظر ما كتبه رولمان في موضوع الفرق العسكرية الجديدة المحدثة بعد سنة 1845 :
Rollman, «The ''New Order''». p. 547 ff.

(35) Miège, **Doc.**, pp. 17-26، رسالة مؤرخة في 8 مارس 1845 وجهها دونيون وهلويس ـ جوريل (D. de Nion et Hélouis-Jorelle).

(36) S. L., «Note explicative présentée à Mr Le Consul Général de France à Tanger par le Sr Joseph Cadouch, originaire du Maroc [Marrakech] aujourd'hui naturalisé Français».

من قبل». وترتب على ذلك ـ حسب الناصري أيضا ـ ارتفاع في الأثمان وانخفاض متواصل في قيمة العملة المغربية أمام تدفق النقود الأجنبية الفضية كلما تزايد حجم المبادلات الخارجية(37).

ومع ذلك، حاول المخزن المركزي أن يحافظ على مراقبته للمبادلات التجارية. ففرض، في العقد اللاحق، رسوما جمركية حمائية، وأعلن احتكاره للمتاجرة في بعض السلع، ومنع تصدير منتجات معينة. بينما حصل التجار المغاربة على امتيازات مفيدة(38). ويمكن القول إن هذه هي السياسة نفسها التي كانت سارية المفعول قبل سنة 1844، غير أن الجديد هو أن المغاربة أصبحوا عاجزين عن التحكم في الأوضاع. إذ فُتح الباب على مصراعيه، ولم تبق للجهاز المخزني قدرة على صدّ التأثيرات المتزايدة للأجانب على المبادلات التجارية. وبهذا الواقع الجديد انتهت عزلة المغرب.

واحتاج المخزن المركزي إلى التكيف إداريا مع هذه التغييرات الطارئة. وصار قائد المدينة يزداد اهتماما بكل ما يجري يوميا في دار الجمارك، حتى ظنّ النائب القنصلي البريطاني في الصويرة في دجنبر 1844 خطأً أن عاملا آخر قد عيِّن ليبقى القائد الطريس مديرا فقط لدار الجمارك(39). ومما لا ريب فيه أن باشا جديدا كان قد عُيِّن في تلك الفترة على رأس حراس المدينة وحاميتها وكان يطلق عليه آسم القائد إلى جانب اسم الباشا. ولا شك في أن النائب القنصلي البريطاني كان يبالغ في حديثه عن الفصل بين المهام، إذ ظل الطريس يشغل منصب الباشا متحملا جميع المسؤوليات في المدينة كلها، وكان في الوقت نفسه كبير أمناء المرسى. غير أن أنشطته اليومية تمركزت آنئذ في دار الجمارك، حيث كان يشرف على العدول الذين يسجلون تفاصيل العمليات التجارية. وكان القائد يتحمل أيضا مسؤولية تدبير المداخيل وتوجيهها لما فيه مصلحة المدينة. فيسهر على صيانة أسوارها وقواديسها، وعلى إصلاح

(37) الناصري، **الإستقصا**، ج 9، ص. 54. انظر عن انتهاء السويد والدنمارك من أداء إتاوات للمغرب بعد سنة 1844 :

Jacques Caillé, «L'abolition des tributs versés au Maroc par la Suède et le Danemark», **Hespéris**, 45 (1958), 203-238.

(38) Miège, II, pp. 228 ff.

(39) F.O., 830/1، 2 دجنبر 1844، كَريس إلى إدوارد وليام أوريول دراموند هاي.

دور المخزن، كما يؤدي أجور حراس المدينة، ويعنى بصوائر عامة في مرافق تعتبر حيوية في المدينة. ولاحظ القنصل الفرنسي أن القائد كان يتحكم تمام التحكم في تسيير القضايا اليومية لمدينة الصويرة، فقال إن «سلطته تكاد تكون مطلقة»(40).

وقد حصر هذا النظام التهريب في أدنى مستوياته، وربما كان أقل مما هو عليه في أي مرسى مغربي آخر(41). وظل المخزن يدير الصويرة عن كثب، وكان قائد المدينة من أهم موظفي المخزن في المغرب. وعندما توفي الطريس سنة 1854، أعاد المخزن المركزي تعيين محمد بريشة عاملا على الصويرة. وكان محمد بريشة قد قام برحلات عديدة إلى الديار الأوربية، فحظي في أوساط الأجانب المقيمين بالمدينة بالقبول والتقدير واعتبروه شبيها بالطريس لما اتسم به من اللباقة وحسن الاستعداد لمعالجة القضايا المطروحة بالتراضي والإنصاف(42). كما كانت صلته بالقصر قوية، واعتمد عليه السلطان مستشارا رفيع المستوى في القضايا المالية(43). وحاول بريشة، أمام تزايد حجم المبادلات التجارية، أن يزداد تحكما في أساليب التسيير الإداري ليجعلها أكثر فعالية. إذ تنبه، بمجرد وصوله إلى الصويرة، إلى أن تقسيم المهام بين الأمناء والعدول في المرسى لا يسير على أحسن حال، فاقترح على السلطان أن يرسل أميناً من تطوان إلى الصويرة(44).

كما أرسل تجار من نخبة المسلمين التطوانيين؛ إذ قرر السلطان مولاي عبد الرحمن بعد الصدام العسكري المغربي ـ الفرنسي أن يرسل إلى الصويرة أربعة تجار لهم علاقات متينة بأشعاش ومحمد الرزيني، وكيل السلطان في جبل طارق، فوضع رهن إشارتهم مبالغ مالية ضخمة بالريال الإسباني لتوظيفها في مشاريع تجارية(45). وأعطى تدفق هذه المقادير المالية السلطانية دفعة قوية للمبادلات التجارية بين الصويرة وجبل

---

(40) A.E., Maroc, M.D، 4 دجنبر 1847، صولانج ـ بودان.

(41) F.O., 174/49، 21 غشت 1847، كَريس إلى جون دراموند هاي.

(42) A.E., C.C.C., Mogador 3، 27 فبراير 1854، سينيزا (Senenza)؛ F.O., 830/1، 7 فبراير 1854، كَريس إلى جون دراموند هاي. ويتناقض هذا مع ما وصفه به الصديقي (إيقاظ، ج 76) من القسوة والتسلط ولم نعثر على ما يفيد طغيان القائد بريشة في الوثائق الأجنبية أو المغربية.

(43) A.E., C.C.C., Mogador 3، 5 دجنبر 1854، تيبيل (Tippel).

(44) الخزانة الحسنية، 18 رمضان 14/1270 يونيو 1854، محمد بريشة إلى السلطان مولاي عبد الرحمن.

(45) تتحدث بعض المصادر عن مبلغ مالي قيمته 100,000 ريال (A.E., Maroc, M.D. 4.، غشت 1846، صولانج ـ بودان)، بينما يؤكد بومبي أن كلّا من التجار الأربعة قد حصل على 4,000 ريال من السلطان (A.E., C.C.C., Mogador 2، 11 دجنبر 1848).

طارق على وجه الخصوص[46]. وهكذا عُلقت السلفات المالية دون فائدة والتي كانت تُقدم لتجار السلطان المعهودين[47]. كما انفرد التجار التطوانيون الأربعة بالاستفادة مدة من الزمن من الامتياز الذي كان يسمح لهم بتأجيل أداء الرسوم الجمركية الواجبة عليهم. وبالرغم من كل هذه الامتيازات التي حظي بها التجار التطوانيون الأربعة، فقد لاقوا صعوبات جمّة في احتلال مواقعهم بين التجار. ومع حلول سنة 1848، تخلى اثنان منهم، بينما استقر ثالثهم في لندن، ولم يتمكن رابعهم من الصمود في الصويرة إلا بعد عناء شديد[48]. وما لبث أن سُمح لسائر تجار السلطان من جديد بالاستفادة من تأخير أداء واجبات الرسوم الجمركية لمدة تتراوح بين ستة وعشر أشهر. ويحصل التجار اليهود على تخفيضات أو إعفاءات من الرسوم الجمركية على الواردات. وهناك بعض التجار اليهود من ذوي الامتيازات، أمثال عمران المليح، الذين يستفيدون من تخفيضات للرسوم الجمركية على الصادرات أيضا. وتباع السلع التي لا تؤدى عنها الرسوم الجمركية بأثمان منخفضة في السوق تجعل التجار الأجانب عاجزين عن المنافسة. وللتخلص من السلع المتراكمة، فُرض أداء 20% واجبا جمركيا على الواردات. وبيعت الكميات المخزونة من البضائع بالسلف لأصحاب الحوانيت في مراكش، مع العلم أن حظوظ تسديدها كانت ضعيفة[49].

وكانت القروض التي يقدمها المخزن للتجار المغاربة مزعجة للأجانب المؤيدين لتحرير المبادلات التجارية. فقد أشار القنصل الفرنسي بوميي سنة 1844 إلى أن المبالغ المالية التي كانت في ذمة تجار السلطان تقارب 800,000 ريال. واتضح للقنصل الفرنسي أن بيت مال المخزن لم يستقبل مداخيل جديدة تستحق الذكر منذ سبع سنوات، وأن جل المداخيل تُنفق على الحاميتين العسكريتين الصغيرتين في كل من الصويرة ومراكش. وأكد بوميي أنه يستحيل منافسة تجار السلطان الذين ليس لديهم ما يخسرون. ولم يتردد القنصل الفرنسي في الدعوة إلى العمل على إقرار مبادلات تجارية ليبرالية تمكن من استغلال المغرب كما تُستغل تونس ومصر وبلدان المشرق بوجه عام[50].

(46) A.E., C.C.C., Mogador 2، 11 شتنبر 1846، صولانج ـ بودان.

(47) F.O., 830/1، 18 أبريل 1845، كَريس إلى پوستل.

(48) A.E., C.C.C., Mogador 2، 11 دجنبر 1848، بوميي.

(49) F.O., 174/49 وF.O., 830/1، 21 غشت 1848، كَريس إلى جون دراموند هاي.

(50) A.E., C.C.C., Mogador 3، 11 دجنبر 1848، بوميي.

ويعكس التعديل المستمر للتعرفة الجمركية في هذه الفترة ما يبذله السلطان من جهود للحفاظ على مراقبة التجارة الخارجية[51]. وتكررت محاولات تجار مانشستر، الذين كانوا يتعاملون مع المغرب، لمطالبة وزارة الخارجية البريطانية بالتدخل لوضع حدّ للرسوم الجمركية المجحفة والمقيدة للتجارة. فالرسوم الجمركية المفروضة على واردات المنسوجات القطنية والمحددة على العموم في 10% من قيمتها الإجمالية قد ارتفعت سنة 1845 إلى ما بين 35 و75%[52]. وبعد عشرة سنوات، لم تتوقف الغرفة التجارية في مانشستر عن الاحتجاج لدى خارجية بريطانيا على «الطريقة المباغتة جداً والتي كان المخزن يرضي بها نزواته وهو يواصل رفع قيمة الواجبات الجمركية على الصادرات والواردات معاً، حتى ألحق أبلغ الأضرار بتجارة بريطانيا في هذا البلد»[53].

وكانت الطريقة الرئيسة الثانية التي حاول السلطان أن يتوصل بها إلى مراقبة التجارة الخارجية هي فرض الاحتكارات السلطانية المعروفة بالكنطردات. وفي سنة 1844، كان الاحتكار الوحيد المفروض هو احتكار العلق ـ والذي اشتراه التاجر اليهودي يمين أقوقة ـ فاعتبره التجار غير ذي أهمية[54]. إلاّ أن الاحتكارات المفروضة اتسع نطاقها، في العقد اللاحق، حتى شمل منتوجات عديدة، من حديد وحبوب وصوف وقشنية (الكَرمزية) وكبريت وسكر وشاي وبنّ وخشب وتبغ، وأكثر أهمية من ذلك كله الجلود. وكان التجار المغاربة والأجانب على حدّ سواء يعترضون على هذه الإجراءات، لأنها تقلّص مرونتهم. فقد كان البنّ والسكر، مثلا، يباعان نقداً عادة، ولذلك كانا أساسيين لأداء الرسوم الجمركية وتسديد أقساط الدين الشهرية للسلطان[55].

وكان لفرض الاحتكار السلطاني على جلد الماعز سنة 1850 باعتباره إحدى المواد التصديرية الأكثر قيمة عواقب وخيمة. ولذلك الإجراء علاقة بإعادة إقرار المكوس، وهي مجموع الضرائب غير الشرعية. وكانت المكوس موجودة على عهد

(51) اهتم مييج بوضع لائحة بالتشريعات الجمركية المغربية في ما بين سنتي 1817 و1903 (Miège, Doc., pp. 255-266). غير أنه لابد من الإحتراس عند استعمال هذه اللائحة، وذلك لسببين : أولهما أن تلك التقنينات لم تكن متماثلة دائما في جميع مراسي المغرب، وثانيهما أنها لم تكن تطبق على الدوام.

(52) M.C.C., M8/2/4، 18 يونيو 1845، 9 فبراير 1846.

(53) M.C.C., M8/2/5، 18 يوليوز 1855.

(54) F.O., 830/1، 21 نونبر 1844، كَريس إلى دراموند هاي.

(55) F.O., 830/1، 1 غشت 1850، كَريس إلى دراموند هاي.

السلطان سيدي محمد بن عبد الله. غير أن المولى سليمان لم يسمح إلا بالضرائب الشرعية، وذلك عملاً باقتناعاته الدينية السنية[56]. ولا يعتبر إقرار الضرائب غير الشرعية مطابقا للشريعة إلا إذا تعرضت الدولة الإسلامية لما يهدِّد كيانها. وفي سنة 1850، «أحدث السلطان المكس بفاس وغيرها من الأمصار، أحدثه أولا في الجلد (على يد المصطفى الدكالي ابن الجيلالي الرباطي و المكي القباج الفاسي)، ثم أحدثه في البهائم»[57]. وكان هذا يعني في الواقع أن الراغبين في التعامل في الجلد ملزمون بأداء الضرائب على سلعهم وبيع الجلد لوكلاء المخزن، الذين ينفردون باحتكار التجارة مع الخارج في هذه البضاعة[58]. وفاز بامتياز حق استغلال احتكار بيع الجلود فيما يبدو التاجران الدكالي والقباج، اللذان كانا قد اشتريا من المخزن حق الالتزام بجمع الضرائب الخاصة ببعض المنتجات[59]. وكان هذا الإجراء يلقى معارضة شديدة من العلماء[60].

ونظرا لاستحواذ الصويرة على القسط الأوفر من تجارة الجلود، فقد تضررت من تطبيق هذا الإجراء أشد ما يكون الضرر. وفي 17 شتنبر من سنة 1850، بدأ

(56) El Mansour, **Morocco**, pp. 48-49.

(57) الناصري، **الإستقصا**، ج 9، ص. 61.

(58) Michaux-Bellaire, «L'organisation des finances», p. 214 [وانظر ما جاء في موضوع احتكار المخزن للجلود عند : عبد العزيز الخمليشي، «جوانب من الحياة التجارية بالمغرب في القرن التاسع عشر (1856–1896)، المخزن والضرائب المفروضة على التجارة الداخلية (مكوس الحواضر)»، رسالة دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، نوقشت سنة 1989 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (غير منشورة)، ص ص. 68–69. وتسلط الرسالة التي أورد الخمليشي مقتطفات منها (ص. 89) مزيدا من الضوء على طريقة احتكار المخزن للجلد (الخزانة الحسنية، المحفظة 24، رسالة السلطان إلى بوسلهام بن علي المؤرخة في 23 شوال 1/1266 شتنبر 1850) : «فقد وصلنا كتابك في شأن الجلود التي كنت أشرت باختصاص جانبنا العالي بالله واستبداده بها مجانا من غير دفع ثمن لبائع ولا لمشتر. وعلمنا ما بينت من كيفية ابتداء صدور أمرنا الشريف بذلك بأن نكتب للعمال في الحواضر والبوادي بتكليف الأشياخ بحيازتها من أيدي الذابحين مجانا ودفعها للأمناء القريبين منهم وهم يتولون بيعها على الكيفية التي أشرت بها. وهذا من النفع. كما أشرت أنه معمول به في إيالة تونس كما كان معمولا به بإيالة الجزائر لما كانت بأيدي المسلمين (...) وقد أصدرنا أمرنا الشريف في شأن الجلود في جميع الإيالة وفق ما بينت (...)» (المعرب)].

(59) في كل سنة، يعرض للبيع بالمزاد العلني حق الالتزام بجباية رسوم بعض المنتجات ومكوسها في عدد من المراسي، ويوجد مصطفى الدكالي والقباج ضمن المشترين الرئيسيين (الخزانة الحسنية، بوسلهام بن علي إلى السلطان مولاي عبد الرحمن، منتصف صفر 22/1264 يناير 1848).

(60) Laroui, **Les Origines**, pp. 292-294.

موظفو المخزن يصادرون جميع الجلود التي أتى بها أصحابها لبيعها في المدينة[61]. وكان لذلك العمل وقع سريع وفوري على المزودين بالجلود، وجُلّهم من أيت باعمران وحاحا. وهكذا توقف تجار سوس عن جلب الجلود إلى الحواضر. أما في الصويرة، فلم يتجاوز عدد الجلود التي دخلت إلى مستودعات المخزن خلال الأربعين يوما التي تلت بدء تنفيذ الاحتكار ما يقارب 200 دزينة، وهو العدد الذي درجت المدينة على استقباله يوميا عبر أبوابها عموما[62]. وما لبث المخزن أن أدرك عواقب هذه السياسة، إذ تطورت تجارة تهريب الجلود. فاضطر السلطان مولاي عبد الرحمن إلى إصدار أوامره بتكثيف الحراسة بمراكب صغيرة تجوب سواحل الريف[63]. وكتب إلى بوسلهام بن علي، عامله على طنجة وتطوان، يبدي له انشغاله الكبير بهذه القضية، فقال : «وجلّ ما يوسق من المراسي هو الجلد، وبانقطاعه يقل نفع بيت المال وتضعف التجارة»[64]. وهكذا، فإذا أمكن أن يساهم احتكار المخزن لمادة معينة في جلب بعض المداخيل لبيت المال، أمكن أيضا أن يساهم في التقليل من مداخيل أخرى مصدرها الرسوم الجمركية المؤداة عن صادرات الجلود. لقد أدرك السلطان مولاي عبد الرحمن طبيعة هذا المأزق بوضوح. لكن هل يعني ذلك أن وعي السلطان بواقع هذا الحال ترتب عليه إلغاء الاحتكار؟ إن التطورات اللاحقة تدل على وجود تناقضات كثيرة. ويبدو أن القائد الطريس آلتمس من السلطان مولاي عبد الرحمن إبطال العمل بالأمر الصادر عنه سابقا في الموضوع[65]. وفي يوم 10 دجنبر، لاحظ كَريس أن الاحتكار قد رفع عن جلد الماعز، بينما ظلت جلود الغنم والعجول خاضعة لمقتضيات ظهير 17 شتنبر[66]. وانفردت مدينة الصويرة بتطبيق هذا الاستثناء المخزني، بينما ظل احتكار المخزن لكل أصناف الجلد ساري المفعول في بقية مدن البلاد وجهاتها المختلفة[67]. ويستخلص من مصادر أخرى أن القيود المفروضة على تجارة الجلود ظلت

---

(61) F.O., 830/1، 21 شتنبر 1850، كَريس إلى دراموند هاي.

(62) Miège, Doc., pp. 33-39 (رسالة مؤرخة في 20 نونبر 1850).

(63) (م. و. م)، الصويرة 1، 1850/1266 (ولم يذكر في الوثيقة اليوم ولا الشهر)، الدكالي والقباج إلى العربي بن المختار.

(64) الخزانة الحسنية، 1 محرم 6/1267 نونبر 1850.

(65) أشار السلطان في الرسالة المذكورة في الهامش 64، إلى مراسلة له مع الطريس.

(66) F.O., 830/1، 10 دجنبر 1850، كَريس إلى دراموند هاي.

(67) الخزانة الحسنية، 16 محرم 21/1267 نونبر 1850، السلطان مولاي عبد الرحمن إلى بوسلهام بن علي. ويشير نص الرسالة إلى فرض 3 ريالات واجباً على جلود الماعز.

قائمة. ففي شهر فبراير 1852، اكتشف كَريس أن السلطان مولاي عبد الرحمن كان يسمح لبعض أهل سوس بأن يأتوا بالجلود لبيعها في السوق، ولكنهم كانوا يلزمون بأداء ضريبة قيمتها 12 أوقية عن كل دزينة من جلد الماعز و8 أواق عن كل دزينة من جلد العجول. وعبر النائب القنصلي البريطاني عن تخوفه من أن يترتب على هذا الرسم المفروض الأثرُ نفسه الذي يمكن أن يحدثه تطبيق المنع الصريح[68]. وفي سنة 1854، نقل كَريس خبر السماح لأهل الشياظمة وحاحا ومتوكَة بالإتيان بالجلود إلى السوق، أي أن المخزن المركزي قرر التخلي فعلا عن احتكار الجلود[69].

وفي سنة 1854، تم إبطال العمل بجميع الاحتكارات[70]. والواقع أن العديد من الإجراءات المقيدة للتجارة لم تكن قط نافذة المفعول. فلم يكن الطريس، مثلا، يعير اهتماما كبيرا للمنع الصادر في حق بعض السلع كالصوف وزيت الزيتون[71]. ويبدو محتملا أن السلطان كان على وعي بأن أوامره لم تكن تُنفّذ دائما. وكما أدرك السلطان، ولو متأخرا، النتائج المترتبة على القرارات التي كان يأمر خدامه بتطبيقها، كذلك جمع في سياسته التجارية بين أمرين متناقضين فيما يبدو : إذ كان يحدُوه الأمل إلى تحقيق المداخيل لبيت المال بالاعتماد على فرض احتكار بعض السلع وعلى السماح بالتجارة الحرة من أجل الرفع من المداخيل المستمدة من الرسوم الجمركية في الوقت نفسه. ولعل هذا التردد هو الذي يفسّر بعض التنافر الموجود بين مضامين الظهائر السلطانية والممارسة على أرض الواقع. لقد كانت الغلبة في نهاية الأمر لأنصار الاختيار الليبرالي للتجارة، ولكن هذا لم يتحقق إلى حدّ كبير إلا نتيجة الضغوط الأجنبية التي مورست على المخزن من طنجة. فقد أعلن ممثلو الدول الأجنبية أن دولهم والأمبراطورية العثمانية أيضا قد أبطلت العمل بأسلوب الاحتكارات[72].

وقد أبطل العمل بجميع الاحتكارات، إلا في حالة منتجات قليلة كالتبغ والكيف والكبريت. أما منع تصدير بعض المنتجات، ولا سيما المواد ذات الصلة

---

(68) F.O., 830/1، 27 فبراير 1852، كَريس إلى دراموند هاي.

(69) F.O., 830/1، 7 دجنبر 1854، كَريس إلى دراموند هاي.

(70) يمكن الإطلاع على تفاصيلها عند مييج (انظر الهامش رقم 51 أعلاه). كما توجد معلومات كثيرة عن الإحتكارات في مجموع : F.O., 830/1.

(71) F.O., 830/1، 17 فبراير 1854، كَريس إلى دراموند هاي.

(72) الخزانة الحسنية، 25 ربيع الثاني 26/1270 دجنبر 1853، محمد بريشة ؛ 29 ربيع الثاني 30/1270 دجنبر 1853، و9 جمادى الثانية 9/1270 مارس 1854، الخطيب إلى محمد الصفار.

بأداء الضرائب الشرعية (الزكاة والأعشار) مثل زيت الزيتون والحبوب، فصار لا يحصل إلا بصفة متقطعة. وبتوقيع الاتفاقية التجارية بين المغرب وبريطانيا سنة 1856، انتهى عهد المبادلات التجارية التي كانت تخضع لحماية الجهاز المخزني المركزي وإشرافه المباشر.

معاهدة 1856

توجت الفصول الثمانية والثلاثون التي تكونت منها المعاهدة التجارية بين المغرب وبريطانيا، توجّت الضغوط الأجنبية الهادفة إلى إقرار مبادلات تجارية ليبرالية في المغرب. غير أن الجهود الجبارة التي بذلها جون دراموند هاي، الوزير البريطاني بطنجة، هي التي أدت بعد مفاوضات عسيرة وطويلة إلى توقيع التسوية بين حكومتي البلدين(73). ونصت محتويات المعاهدة والاتفاقية المرفقة بها على تقديم الحماية الضرورية للرعايا البريطانيين ووكلائهم من المغاربة. كما التزم فيهما المغرب بتوفير السكن والمخازن للرعايا البريطانيين، وبإلغاء العمل بجميع احتكارات السلع المستوردة، ما عدا التبغ والكيف والأسلحة النارية ومواد أخرى قليلة. كما مُنع فرض أية ضرائب أو مكوس أخرى غير أداء الرسوم الجمركية عن الصادرات. وباختصار، فإن محتويات بنود المعاهدة المبرمة بين البلدين قد صيغت صياغة دقيقة كفيلة بضمان التحرير الكامل للمبادلات التجارية. ومن هذه الزاوية، يمكن القول إن معاهدة 1856 التجارية قد دشنت عهد «المبادلات التجارية الليبرالية» في المغرب(74).

وكانت سنة 1848 قد شهدت تخفيضا للرسوم المتعلقة بالعديد من السلع المستوردة إلى 10% من قيمتها. وأكد النائب القنصلي البريطاني في الصويرة أن الطريس هو الذي اتخذ المبادرة فتدخل لإحداث ذلك التخفيض. وفي هذه الفترة، حظيت فكرة إبرام معاهدة تجارية ببعض الاهتمام(75). ونصت المعاهدة المغربية –

---

(73) F.R. Flournoy, **British Policy towards Morocco in the Age of Palmerston : 1830-1865** (Baltimore, 1935), pp. 165-181.

[خالد بن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر** (1856–1886)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (الطبعة الثانية، 1997)، صص. 61–122 (المعرب)].

(74) توجد نصوص المعاهدة والاتفاقية في : P.P., 1857, XVIII, pp. 43-64. ويمكن العودة إلى نصيهما العربي والإنجليزي في **الوثائق**، 2 (1976)، صص. 157–192، 200–226.

(75) F.O., 830/1، 1 شتنبر 1848، 21 شتنبر 1848 و30 شتنبر 1848، كَريس إلى دراموند هاي.

البريطانية لسنة 1856 على فرض نسبة 10% من الرسوم الجمركية على جميع الواردات. لكنها أكدت في الوقت نفسه أن من حق السلطان أن يمنع تصدير بعض المنتجات، على أن يتاح للرعايا البريطانيين أن يصدروا جميع السلع المخزونة في مستودعاتهم. أما التعرفة الخاصة بالصادرات، فقد اتفق على أن تكون قارة ولن يُسمح بتغييرها من وقت لآخر. وترتب على ذلك أن المخزن أقر العمل بموجب سعر تبادلي إلزامي في دار الجمارك. وبما أن التعرفة الجمركية كانت محددة بعملة حسابية، فإن أي انخفاض في قيمة المثقال بالقياس إلى الفضة لابد من أن يؤدي إلى تراجع حقيقي للمداخيل الجمركية.

وأصبحت المعاهدة المبرمة بين المغرب وبريطانيا أساسا يعتمد عليه في الاتفاقيات اللاحقة مع بلدان أوربية أخرى. وكان الأمناء يطبقون التعرفة الجمركية نفسها التي يجب أن يؤديها الرعايا البريطانيون، يطبقونها على تجار السلطان المغاربة وعلى بقية التجار من رعايا الدول الأجنبية الأخرى دون تمييز بينهم(76). وفي مناسبات عديدة، حدثت خلافات حول تحديد الرسوم الواجب أداؤها عن مواد ومنتجات لم تكن تُصدر من قبل. لكن على العموم، لم تحدث أي تحسينات جديدة خلال العقود القليلة اللاحقة. غير أن هذا لم يحل دون تكرار وقوع النزاعات. وبمجرد التوقيع على المعاهدة، بدأ البريطانيون يحتجون على الخروقات المغربية لنصوص المعاهدة المتعلقة بالضرائب المفروض أداؤها عن زيت الزيتون عند دخولها عبر أبواب المدينة وعن جلود الماعز في سوق الجلد. وكان التجار قد اعتادوا، عند أداء ثمن زيت الزيتون للمنتجين، في السنوات الأولى من نشأة المدينة، أن يقتطعوا نسبة 2% من البضاعة واجباً ضريبياً. ويأخذ الأمناء ذلك بعين الاعتبار أثناء تصدير زيت الزيتون خارج البلاد. وفي أواخر حكم المولى سليمان، وافق المخزن على أداء سبع موزونات (4 موزونات = أوقية واحدة) عن كل قنطار (يعادل وزن القنطار الصغير 117 باوند إنجليزي والكبير حوالي 177 باوند إنجليزي)، بدلا من نسبة 2%. وفي سنة 1855، فُرض مكس إضافي قيمته أوقية ونصف عن كل قنطار من الزيت وسبع موزونات على جلد الماعز. وإذا كان سيُؤتى بزيت الزيتون لبيعها في السوق، فإن على البائع أن يؤدي عنها الرسوم الواجبة. لكن إذا أتى بها أحد الوكلاء لفائدة أحد تجار المدينة، فإن هذا التاجر هو

(76) الخزانة الحسنية، الكناش 295، كناش مرسى الصويرة، المؤرخ في 1282/1865-1866 (وفيه لائحة التعرفة الجمركية).

الذي يتحمل أداء الواجب عنها[77]. وبعد توقيع المعاهدة، بدأ النائب القنصلي البريطاني إلتون (Elton)، وممثل بريطانيا في طنجة جون دراموند هاي يمارسان ضغوطهما على قائد الصويرة وعلى السلطان، واحتجا على العمل بهذه الضريبة وعلى مثيلتها المفروضة على جلد الماعز، معتمدين في ذلك على محتوى البند الثالث من الاتفاقية الذي ينص على ألا تُفرض أية مكوس أو ضرائب. وقد استُعمل في النص العربي للاتفاقية مصطلح «المكس»[78]، الذي هو ضريبة مشكوك في مشروعيتها. ومع ذلك، يمكن النظر إلى الضريبة المفروضة على زيت الزيتون بأنها «شرعية»، لأنها من قبيل الأعشار التي يفرضها الشرع على المنتجات الفلاحية[79]. وعلى الرغم من الاحتجاجات المتكررة الصادرة عن البريطانيين، فقد أمر السلطان بالاستمرار في فرض المكوس على الجلود وزيت الزيتون معا[80].

وفي نهاية التحليل، تمحور الخلاف على تحديد الطرف الذي يجب أن يُفرض عليه أداء المكس المذكور. واستمر باعة الزيت وجلود الماعز من أهل البوادي المجاورة في أداء المكوس عند الأبواب وفي الأسواق، لكن التجار الذين تصل بضاعتهم إلى المدينة على يد أحد السماسرة لا يؤدون أية مكوس، وذلك تطبيقا لمقتضيات المعاهدة المغربية البريطانية لسنة 1856. وكان هذا النظام عرضة لكل أنواع التجاوزات نظرا لصعوبة تحديد المالك الحقيقي للبضاعة التي تدخل من أبواب المدينة.

(77) F.O., 830/1، 3 يوليوز 1855، كَريس.

(78) **الوثائق**، 2، (1976)، ص. 203.

(79) نظريا، تُجمع الأعشار عند جمع المحصول. ولما كان الحيز الأكبر من الإنتاج خارجاً عن مراقبة المخزن المباشرة ولا يخضع دائما للضريبة في جميع أنحاء البلاد (في سوس وإداوتنان، مثلا)، آرتأى المخزن أن لديه ما يكفي من المبررات الشرعية لفرض مكوس في الأسواق وعند الأبواب على مادة زيت الزيتون بمدينة الصويرة. وعلى هذا الأساس نفسه، يمكن آعتبار المكس المفروض على الجلود أيضاً زكاة (انظر الملحق ج). جاءت في الكناش الذي يغطي الفترة الممتدة من 1 رمضان 23/1276 مارس 1860 إلى 17 شوال 17/1278 أبريل 1862، جاءت في هذا الكناش لائحة تتعلق بـ«مداخيل مكوس الأبواب بما فيها مستفادات بيع الزيت في القاعة»، وذلك في شكل قائمة واحدة (الخزانة الحسنية، الكناش 42).

(80) أشار النائب القنصلي البريطاني في مثال واحد إلى فرض مكوس الأبواب على «جميع المنتوجات». (F.O., 830/2، 26 أبريل 1857). ويبدو أن هذا الكلام مُبالغ فيه، إذ ليس هناك أي دليل على وجود أية مكوس للأبواب خلال هذه الفترة غير مكس زيت الزيتون (انظر الملحق ج). أما الإحتجاجات البريطانية عليها لدى السلطات المخزنية، فانظر عنها :
F.O., 830/2، 11 ماي 1857، 6 غشت 1857، و20 يونيو 1857، إلتون إلى دراموند هاي. غير أن جون دراموند هاي أشار إلى مكوس أبواب على الزيت في رسالة منه إلى قائد الصويرة، F.O., 99/84، 6 أكتبور 1857.

وهناك خلاف آخر أثير في شأن منع بعض الصادرات. فقد منحت المعاهدة للسلطان كما سبقت الإشارة إلى ذلك صلاحية منع تصدير بعض المنتجات، شريطة أن يسمح للتجار الأجانب بأن يصدروا كل ما هو موجود من تلك المواد في مخازنهم، أو كل الكميات التي كانوا قد اشتروها من تلك المنتجات قبل صدور المنع السلطاني لتصديرها. وما لبث حظر تصدير جلود الغنم وأصوافها أن أدى إلى نشوب الخلاف. إذ احتج التجار البريطانيون بأنه إلى جانب جلود الغنم التي في حوزتهم، كانوا قد أبرموا عقوداً من أجل المزيد[81]. وَنَدَرَ أن حُلّت مثل هذه النزاعات في الفترة التالية للمعاهدة حلّا نهائياً.

وخلال هذه الفترة أيضا، بدأ جيل جديد من التجار يصل إلى الصويرة. وكان بعضهم، أمثال داڤيد بيري (David Perry) الذي حل بالمدينة قبل إبرام المعاهدة بسنة، على أتم الِاستعداد لوضع المخزن والحكومة البريطانية معاً على محك التجربة، وذلك بآستناده إلى محتويات المعاهدة كلما آعترضته مشكلة من المشاكل. وما لبث أن أصبح بيري طرفا في العديد من النزاعات سواء مع الممثلين المحليين للمخزن في الصويرة أو مع القنصلية البريطانية في المدينة نفسها. ففي شهر شتنبر من سنة 1858، طلب بيري من ممثلي المخزن أن يزودوه بحراس لتمكينه من السفر إلى تارودانت بدعوى رغبته في تصفية بعض حساباته هناك. وتدعيما لطلبه هذا، استحضر مضمون البند الرابع من المعاهدة الذي ينص على حق الرعايا البريطانيين في السفر عبر أنحاء البلاد. ولاحظ جون دراموند هاي أن منطقة تارودانت لم يزرها أي مسيحي منذ أربعين سنة خلت، وأن بيري لا يرغب في أكثر من إثبات أن المصالح البريطانية لا تحظى بالسند المطلوب من ممثل بريطانيا في المغرب. ودافع جون دراموند هاي عن موقفه هذا لدى وزارة خارجية بلاده فلخص بقدرة شديدة على الإقناع الدور الذي كانت بريطانيا قد قامت به في المغرب، وأوضح ما يتعين عليها أن تفعله مستقبلا في البلد نفسه :

> أرى أن لبريطانيا العظمى مصلحة قوية في الحفاظ على استقلال المغرب ووحدته الترابية، ليس بسبب الوضعية الهامة التي تحتلها بريطانيا في جبل طارق

(81) F.O., 830/2، 10 ماي 1859، إلتون إلى دراموند هاي ؛ 15 يونيو 1859، إلتون إلى دراموند هاي وإلتون إلى ريد ؛ 22 يونيو 1859، إلتون إلى ريد.

وفي حوض البحر الأبيض المتوسط أو لخصوبته ومنتجاته وامتداد أراضيه فحسب، بل أيضا لمحاذاة تخومه الشرقية للمستعمرة الفرنسية في الجزائر[82].

وكان دراموند هاي يأمل في أن يتجنب ــ بأي ثمن ــ كل الصدامات الدبلوماسية، ويحس أنه لو بدأ التجار الأجانب يسافرون إلى داخل البلاد، لتعرضوا لأعمال النهب والقتل. فكان يخشى ألا يتصرف الفرنسيون بآعتدال.

ومع ذلك، فإن الإنتهاكات الأجنبية للمغرب ما فتئت تزداد حتى صار من الصعب التحكم فيها، فعجلت معاهدة 1856 جزئيا بوصول المغرب إلى هذه الوضعية. وعاشت المبادلات التجارية مرحلة من الإنتعاش والتحسن الواضح منذ سنة 1855، بفضل النمو السريع لتجارة زيت الزيتون[83]. وكانت المؤسسات التجارية الجديدة في الصويرة ــ مثل مؤسستي پيري وكورتيس (Curtis) اللتين كانتا تتاجران في كميات كبيرة من زيت الزيتون ــ مسؤولة إلى حد بعيد عن ارتفاع حجم المبادلات خلال العقد اللاحق. وإلى جانب ما عرفته الصادرات من ارتفاع عام، شهدت واردات المنسوجات والسكر والشاي تزايدا حقيقيا. وكان العقد الذي تلا توقيع المعاهدة المغربية البريطانية ــ كما سبق لمييج أن أشار إلى ذلك ــ هو الذي نمت فيه على أرض المغرب وترعرعت عند سكانه العادات والأذواق الأجنبية[84].

وقد بدأ الحضور الفعلي القوي للأجانب والمغاربة الخاضعين لحمايتهم يهدد قدرة ممثلي المخزن المحليين على مراقبة أوضاع المدينة. ففي أواسط ستينيات القرن التاسع عشر، لم يتجاوز عدد التجار الأجانب المقيمين في الصويرة حوالي خمسة عشر فردا[85]، ومع ذلك، فإن قوة نفوذهم فاقت عددهم. وبدأ التجار البريطانيون يحتلون مساحات في المرسى دون ترخيص مخزني. إذ شرع التاجر البريطاني كورتيس سنة 1863 في وضع براميل الزيت في المصلى القريبة من المرسى والتي يقيم فيها المسلمون شعائرهم الدينية أثناء الأعياد والمواسم. وحاول ممثلو المخزن إقناعه بنقل بضاعته من

(82) F.O., 99/84، طنجة 7 شتنبر 1858، دراموند هاي. انظر عن علاقات المغرب وبريطانيا : Rollman, «The "New Order"», pp. 474-480 [وبن الصغير، **المغرب وبريطانيا**، ص. 56 (المعرّب)].

(83) F.O., 830/1، 20 مارس 1856، كَريس.

(84) انظر تفاصيل تطور واردات هذه المواد بالأرقام عند مييج :
Miège, II, p. 534-546 ; Miège, **Doc.**, pp. 231-237.

(85) A.E., C.C.C., Mogador 4، 15 أبريل 1866، بومبي.

هناك. وبعد ذلك، بدأ تجار آخرون يحيطون سلعهم وبضاعتهم في المرسى ببراميل خشبية. وقد شكا محمد برگاش، نائب السلطان في الشؤون الخارجية بطنجة، إلى دراموند هاي من تردي الوضع، وأبدى تخوفه من أن «تتسع دائرة الضرر ويستولي التجار على البلاد»(86).

وأرغمت معاهدة 1856 المخزن على ضمان المحلات السكنية والمخازن للتجار البريطانيين. ومع ارتفاع عدد التجار البريطانيين وتزايد المحميين في المدينة، طرحت مشكلة المجال بحدة. وأصبح الأجانب والمحميون، المسلحون بنصوص المعاهدات التجارية الجديدة، أكثر إصرارا على مطالبة المخزن بأن يوفر لهم المحلات السكنية. ووضع النائب القنصلي في الصويرة قائمة بإحدى عشرة دارا كبيرة توجد في القصبة يسكنها أناس لا يمارسون التجارة. وهكذا اعتبر النائب القنصلي البريطاني عدم تعاطيهم التجارة سببا كافيا لإخراجهم من ديارهم ووضعها رهن إشارة التجار البريطانيين القادمين حديثا إلى المدينة من أجل التجارة(87). وفي سنة 1863، وافق السلطان، بعد ضغوط متواصلة من جون دراموند هاي لمدة سنوات عديدة، على إضافة نطاق محاط بالأسوار إلى المدينة لتُبنى داخله محلات سكنية ومستودعات جديدة(88). وفي السنة اللاحقة، بدأت أشغال بناء السور الجديد بمشاركة حوالي مائتي عامل(89). وتراوحت المصاريف الشهرية لبناء السور بين 9,000 و18,000 أوقية (أي حوالي 55–110 جنيه إسترليني) ؛ كما أنفقت أموال طائلة على ترميم المحلات السكنية لبعض كبار التجار (پيري وبن سمانة وأحمد بوهلال وعبد المجيد الحريشي وموسى أفلالو والمختار بن عزوز) وعلى صيانة بناية القنصلية البريطانية في الصويرة(90).

وعلى الرغم من هذه الجهود، تباطأت أعمال البناء، وبدأ التجار الأجانب يحثون السلطات المخزنية في الصويرة على أن تسمح لهم بتخزين السلع خارج أسوار

(86) **الوثائق**، 4 (1977)، 254–255 (21 ذو القعدة 13/1279 دجنبر 1862).

(87) F.O., 830/2، 21 فبراير 1861، إلتون إلى دراموند هاي ؛ F.O., 99/117، 24 يوليوز 1862، إلتون إلى دراموند هاي [(وبن الصغير، **المغرب وبريطانيا**، صص. 422–425 (المعرَّب)].

(88) F.O., 99/117، طنجة : 25 أبريل 1863.

(89) F.O., 99/121، طنجة : 4 أكتوبر 1864، دراموند هاي. أشرف على أعمال البناء الحاج الطيب بوجيدة الرباطي الذي عُين لتلك المهمة يوم 28 جمادى الأولى 29/1281 أكتوبر 1864. (م.و.م)، الصويرة 2، نسخة من رسالة سلطانية (نسخت في 10 ذي القعدة 23/1288 يناير 1872).

(90) الخزانة الحسنية، الكناش 295، (وفيه لائحة بمصاريف البناء الشهرية).

المدينة، ولم يوافق المخزن المركزي على توسع المدينة بتلك الطريقة[91]. وفي سنة 1864 حرر النائب القنصلي البريطاني تقريرا جديدا فصل فيه الحديث عن كل مشاكل الإيواء والتخزين بالمدينة[92]. وفي السنة اللاحقة، تم التوصل إلى تسوية بشأن المحلات الجديدة، فتقرر أن يؤدي المستفيد من حق التصرف في البناية كراء سنويا يعادل 6% من قيمة مصاريف بنائها[93]. وحين بلغت السلطانَ سيدي محمد بن عبد الرحمن أخبارٌ تفيد أن المكلف بالإشراف على أعمال البناء «متراخ متكاسل غير قائم على ما ينبغي من الحزم والضبط»، أمر بتعيين شخصين آخرين لمواصلة العمل (وإن لم يُعفَ المكلف الأول من مهامه). وفضلًا عن ذلك، تلقى الأمناء أوامر بالسهر على صيانة المحلات التي يملكها المخزن بعد أن تبين أن العديد منها كان يوجد في حالة سيئة للغاية. كما تقرر بناء طابق علوي آخر في الدور السكنية[94].

وما لبث التجار أن بدأوا يشتكون من إسراف الأمناء في الإنفاق على بناء الدور بالقصبة الجديدة (لأنهم سيضطرون إلى تسديد 6% من قيمة البناء)[95]. ومع حلول سنة 1869، انتهت جميع أعمال البناء. غير أن العديد من التجار سحبوا طلباتهم بدعوى أن نسبة 6% لا تتناسب تناسبا صحيحا مع القيمة الفعلية للبناية[96] وفي 1870، اقترح المخزن أن يضع رهن إشارة التجار محلات سكنية خلال مدة تتراوح بين ثماني سنوات وعشرة سنوات[97]. واستغرقت المباحثات بشأن أداء نسبة 6% من القيمة الإجمالية للبناء وقتا طويلا في طنجة. وفي غضون ذلك، بدأ التجار يرفضون أداء واجبات كراء المحلات السكنية والمخازن الموجودة تحت تصرفهم، معلنين عدم موافقتهم على المصاريف التي تطلبها تشييد البنايات. كما حاول بعضهم الحصول على تخفيض أكرية المحلات السكنية الموجودة في القصبة القديمة. ولم يتوقف

---

(91) F.O., 174/83، 22 شعبان 1/1280 فبراير 1864، بوعشرين إلى ريد.

(92) F.O., 174/72، 1 شتنبر 1864، إلتون إلى دراموند هاي.

(93) F.O., 174/72، 23 أكتوبر 1865، كارستنسن (Carstensen) إلى دراموند هاي.

(94) (م.و.م)، الصويرة 1، 6 جمادى 1 27/1282 شتنبر 1865، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى الخليفة سيدي الحسن ؛ A.E., C.C.C., Mogador 4، 14 نونبر 1865، فرديناند كَاي (Ferdinand Gay). وفي سنة 1872، حل أمين جديد محل بوجيدة لإتمام البناء. (م.و.م)، الصويرة 2، 12 ذي القعدة 25/1288 يناير 1872، العربي فرج إلى بنيس.

(95) F.O., 631/3، 19 يناير 1866، كارستنسن إلى دراموند هاي.

(96) F.O., 631/3، غشت 1870، تقرير كارستنسن عن سنة 1869.

(97) (م. و. م)، الصويرة 2، 4 محرم 6/1287 أبريل 1870، العياشي بنيس إلى بنيس.

أمناء الصويرة عن الكتابة في الموضوع إلى النائب السلطاني محمد بركَاش للتدخل لدى ممثلي الدول الأجنبية في طنجة[98].

وكثرت الِاقتراحات المعروضة في هذا الشأن. فدعا جون دراموند هاي إلى السماح للتاجر الراغب في الِاستفادة من محل للسكنى أو من مستودع للتخزين باتخاذ مراقب ينوب عنه في تتبع مراحل الإنفاق على البناية أثناء تشييدها. بينما أصر الوزير الفرنسي على تخفيض الثلثين من نسبة 6% التي اقترحها المخزن. وفي سنة 1872، قُبِل تخفيض ثلث واحد ما لم يشرف صاحب الطلب على عملية البناء. وفي تلك اللحظات، أكد دراموند هاي لنائبه القنصلي كارستنسن أن الشكاوي التي تقدم بها التجار البريطانيون وامتناعهم عن أداء واجبات الكراء تعتبر «تافهة»، مع أنه قرر فيما بعد أن يترك الأمر للنائب القنصلي كي ينظر في كل حالة على حدة. وأخيراً، توصل جون دراموند هاي ومحمد بركَاش في أبريل 1873 إلى تسوية مُرضية في شأن نسبة 6% التي كانت موضوع خلاف بين التجار والمخزن منذ مدة. وعلى أثر ذلك، تقرر أن يحاط طالب أحد المحلات علماً بمصاريف البناء يوما بعد آخر بصفة مستمرة، وأن يكون تاريخ مفعول الكراء هو اليوم الذي يتسلم فيه المعني بالأمر مفتاح البناية. ويلتزم الطرفان باحترام هذا التعاقد مدة ثماني سنوات[99]. وبعد تماطلات كثيرة من المحميين في تسديد أكرية المحلات التي كانت تحت تصرفهم، وبعد شهرين من توقيع التسوية المتعلقة بنسبة 6%، تمكن الأمناء أخيراً من الكتابة إلى المخزن المركزي يخبرونه بتحصيل الأكرية كلها[100]. واشترط المخزن لكي يقوم بالترميمات الكبرى لبعض المحلات السكنية أو المخازن، أن يوافق المتصرف في البناية على أداء 6% من إجمالي نفقات الترميم. وظل التجار الأجانب يعترضون على هذا

---

(98) (م. و. م)، الصويرة 2، 8 ربيع الثاني 31/1288 ماي 1871، 4 جمادى الثانية 21/1288 غشت 1871، 23 رمضان 6/1288 دجنبر 1871، 12 ذي القعدة 23/1289 يناير 1872، عبد الرحمن أقصبي والعربي فرج إلى بنيس ؛ 18 رمضان 19/1289 نونبر 1872، محمد بن العربي القباج إلى بنيس.

(99) توجد التفاصيل الكاملة لهذه المباحثات في : F.O., 835, 164, pp. 26-27، وتوجد نسخ للوثائق الأصلية في الصفحات 74–83 من المجموع نفسه.

(100) هذا، ما عدا القنصل الإسباني الذي لم يؤد واجب كراء داره الموجودة في القصبة الجديدة. (م.و.م)، الصويرة 3، 3 ربيع الثاني 3/1290 ماي 1873، القباج ومصطفى جسوس إلى بنيس.

التقنين، فامتنعوا في بعض الأحيان عن تسديد واجبات الكراء[101]. وتجدر الإشارة إلى أن المخزن كان يوافق دائما على اقتطاع جزء من الديون القديمة لفائدة التجار لو قاموا بأعمال الترميم والصيانة للمحلات التي يكترونها.

وعلى الرغم من أن المناقشات والخلافات المتعلقة بأشغال البناء قد استغرقت قرابة عقد من الزمن، فقد أصبحت القصبة الجديدة أمرا واقعا. وكان الحي الجديد في المدينة، الذي تحيط به أسوار الحاضرة الممتدَّة وتحميه، ينتصب رمزا لانتشار وجود الأجنبي.

مداخيل المخزن

بينما كان الجهاز المخزني عاجزا عن التصدي لمحاولات التسرب الأجنبي وانتهاكاته المتواصلة، يمكن الاعتقاد بأن المخزن كان يحصل على مداخيل ضخمة من الرسوم الجمركية على المبادلات التجارية المتنامية مع أوربا. وقدرت معدلات مداخيل الرسوم الجمركية في مرسى الصويرة بـ170,000 ريال سنويا (أي حوالي 2,295,000 أوقية أو 40,640 جنيه إسترليني)[102]. وفي سنة 1848، قدر بومبي معدل مداخيل الرسوم الجمركية بـ960,000 فرنك (أي حوالي 3,264,000 أوقية، أو 37,824 جنيه إسترليني)[103]. وفي هذه الأرقام دليل على التزايد الذي عرفته المبادلات التجارية بين سنتي 1822 و1848، لكن هذا تحقق جزئيا على حساب الرسوم الجمركية المنخفضة من أجل تسهيل تبادل تجاري خارجي أوسع. وبينما تزايدت المداخيل بحوالي 30%، تراجعت قيمة العملة في الفترة نفسها بنسبة 25%[104]. وفي فترة دامت سبعة عشر شهرا بين سنتي 1858 و1859، بلغت المداخيل الإجمالية للرسوم الجمركية ما قيمته 7,856,876.5 أوقية أو حوالي 5,546,030 أوقية عن

(101) وهذا ما حدث لراطو (Ratto) سنة 1873، عندما حاول ترميم مستودعه. (م.و.م)، الصويرة 3، 10 رجب 3/1290 شتنبر 1873، عبد الكريم بن زاكور ومحمد بن الحسني إلى موسى بن أحمد ؛ F.O., 631/4، 26 نونبر 1873، بومبي (بصفته قائما بأعمال النائب القنصلي البريطاني) إلى جون دامونطي (John Damonte). وقد نصحه بومبي بأداء واجب الكراء.

(102) Serafin E. Calderón, **Manuel del oficial en Marruecos** (Madrid, 1844), p. 69، ويؤكد المؤلف أنه استقى معلوماته من كناش سلطاني كان للمولى سليمان في طنجة سنة 1812.

(103) A.E., C.C.C., Mogador 3، 11 دجنبر 1848.

(104) عند بداية القرن كان البياستر أو الريال الإسباني يساوي 12 أوقية ؛ وابتداء من 1820 إلى 1830، ارتفع إلى 13.5 أوقية ؛ وبحلول سنة 1848، وصل إلى 18 أوقية (انظر الشكل 17).

كل سنة (انظر الملحق ج). و تزايدت الرسوم الجمركية، في عقد واحد، بحوالي 41%. غير أن قيمة الريال انخفضت من جديد بنسبة تراوحت ما بين 25 و28%[105]. ولذلك كان النمو الإجمالي للرسوم الجمركية قليلا، على الرغم من تزايد حجم المبادلات التجارية. وربما كانت الأرباح أكبر إلى حد ما لولا الانخفاض ي عرفته أثمان العديد من المواد المصدرة والمستوردة على حد سواء. وفي هذا الصدد، كان انهيار أثمان المنسوجات القطنية التي هي أكثر المواد المستوردة أهمية، ملحوظا بصفة أخص[106].

وكان تزايد حجم المبادلات الخارجية يتطلب أيضا اتساع اختصاصات الجها؛ المخزني. ويعني هذا تزايدا في حجم نفقات الدولة. وتكاد الزيادات الهامشية التي عرفتها مداخيل المخزن أن لا تعوضه عن المصاريف المتزايدة التي عليه تحملها. ويقدر مصدر إسباني يعود إلى خمسينيات القرن التاسع عشر القيمة السنوية الإجمالية لمداخيل المخزن بـ47,557,000 أوقية. وقُدرت مساهمة الصويرة فيها بفضل مداخيلها الجمركية بما قيمته 1,700,000 أوقية. وعلى الرغم من تفوق هذه النسبة على مثيلتها في بقية المراسي المغربية، فإنها لا تمثل سوى ما يقارب 3.6% من مجموع مداخيل المخزن. وتمثل الرسوم الجمركية المحصّلة في جميع مراسي المغرب حوالي 11% من مجموع مداخيل المخزن الإجمالية[107]. وربما كان هذا المصدر موضع شك، ولكنه يوحي لنا بأن مساهمة الصويرة في تطعيم بيت مال المخزن كانت متوسطة. وحتى في السنوات الجيدة، يبدو من المستبعد جدّاً أن تكون المداخيل الآتية من المراسي البحرية قد شكلت أكثر من 15% من مجموع مداخيل المخزن[108].

---

(105) كانت الأوقية غير مستقرة على حال خلال هذه الفترة. ففي الصويرة كان معدل صرفها لشراء المواد المستوردة سنة 1857 هو 24 أوقية، وكان معدل صرفها للصادرات ما بين 21 و23.5 أوقية. وكان الريال في إليغ، مثلا، يساوي 25 أوقية في ما بين سنتي 1857 و1859 (F.O., 830/2، 29 أكتوبر 1857؛ Pascon, **La Maison**, p. 67).

(106) إذا قسمنا قيمة المنسوجات القطنية على كمياتها، توصلنا إلى وجود منحى يسير في اتجاه تنازلي عام. وطريقة الحساب هذه غير مقنعة، لأن الكميات محددة حسب القطع التي قد تتباين من حيث حجمها وصنفها وقيمتها بتباين الفترات الزمنية. ويمكن الإطلاع عند مييج على لوائح إحصائية تتعلق ببعض المواد المصدرة والمستوردة عبر مرسى الصويرة (**Miège, Doc.**, pp. 229-233, 241-242).

(107) الأرقام الموجودة في هذا المصدر قريبة من مثيلتها الموجودة عند كالديرون (انظر الهامش 102 أعلاه). ويمكن الإطمئنان إليها، على الرغم من عدم تطابقها.

(108) اقترح البعض أن المداخيل الجمركية أصبحت تشكل المصدر الرئيس لمداخيل المخزن حينما وسع المغرب =

وفي فترة دامت سبعة عشر شهرا بين سنتي 1858 و1859، شكلت الرسوم الجمركية في الصويرة حوالي 27% من مجموع مداخيل الصويرة (انظر الملحق ج). وكان المخزن يستقي معظم مداخيله من تحصيل الديون الموجودة في ذمة تجار السلطان. غير أن هذه الأرقام تظل خادعة إذا لم تؤخذ المصاريف بعين الاعتبار. إذ يقوم المخزن بإعادة 87% مما يربحه من التجار للتجار أنفسهم على هيئة سلفات جديدة. ثم إن الصويرة كانت غالية مكلّفة،إذ تجاوزت النفقات العامة على حاميتها العسكرية، وصوائر صيانة أسوارها وأجور الموظفين العاملين بمرساها، إلخ، حوالي 40% من مجموع المبالغ المكتسبة من الرسوم الجمركية.

وإذا كان المخزن يتوقع الحصول على مداخيل من الرسوم المتزايدة المستمدة من المبادلات التجارية الخارجية، فإن هذا الأمل قد خيبته عملية جديدة أكثر خطورة استهدفت انتهاك السيادة المغربية، ألا وهي الاحتلال الإسباني لتطوان وما ترتب عليه من غرامات فُرض على المخزن أن يؤديها. وقد صدمت هذه الأحداث الجديدة أهل الصويرة فأصابتهم بالذهول، بينما كان المغرب يغوص في قالب الهيمنة الأجنبية.

= نطاق التجارة الخارجية (Laroui, The History of the Maghrib, p. 54 ; Ayache, Etudes, p. 105). غير أن دراسة لمداخيل المخزن تثبت أن معظم المداخيل ظلت تستخلص من الضرائب المفروضة على البوادي، حتى في عهد مولاي الحسن (التوزاني، **الأمناء**، ص. 191).

الفصل السادس
التدخل الأجنبي والإصلاحات

أدى التدخل الأجنبي إلى حدوث تحول في الدولة المغربية خلال العقد الذي تلا الحرب المغربية الإسبانية (1859–1860). فقد أرغم المغرب على إفراغ خزائنه لأداء الغرامة الحربية. ولم تكف الأموال الموجودة لأداء الإسبانيين، فاستغرقت عملية التسديد عدة سنوات. وحاول المغرب تدعيم مكانته على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن (1859–1873)، فشرع في القيام بإصلاحات إدارية ومالية للرفع من مداخيل المخزن ومواجهة النفقات التي تطلبها تطوير الجهاز المخزني.

الغرامة الحربية

بمجرد إعلان تولية السلطان الجديد سيدي محمد بن عبد الرحمن في ظروف آمنة وعقد البيعة له في مدينة الصويرة يوم 30 شتنبر 1859[1]، هددت إسبانيا المغرب بأن تجتاح أراضيه. ودفعت المشاكل الداخلية إسبانيا إلى الدخول في مغامرة أمبريالية في المغرب. وقد وجدت إسبانيا في المناوشات المتكررة بين القبائل الريفية وحاميتها العسكرية على حدود سبتة ومليلية ذريعة لتنفيذ هجومها على المغرب. كما وضع الإسبانيون نصب أعينهم اجتياح الصويرة التي ظلت حتى ذلك الحين أكثر المراسي البحرية نشاطا في المغرب. وحين بدا أن الهجوم على الصويرة أصبح وشيكا، بدأ العديد من الصويريين يتركون المدينة، خوفا من تكرار أحداث 1844. وغادر المدينة بعض أفراد النخبة بحرا إلى جبل طارق. كما ترك المدينة حوالي 220 يهودي، جلهم من النساء والأطفال، على متن باخرة رفقة أعضاء الجالية البريطانية المغادرين

(1) F.O., 830/1، 30 شتنبر 1859. أما الرسالة التي أعلن فيها ممثلو المخزن المحليون بالصويرة بيعتهم للسلطان الجديد، فهي مؤرخة في صفر 13/1276 شتنبر 1859، وهي ليست سوى نسخة منقولة عن الأصل الذي ربما يحمل تاريخا مخالفا (**الوثائق**، 2 (1976)، 370–371).

للمدينة[2]. واختار بعض الصويريين الذين توافرت لهم الإمكانات المالية، أمثال هارون وأبراهام قرقوز ودينار أوحنا وموشي ويهودة أفرياط وموشي عصور، اختاروا التوجه إلى لندن[3]. بينما فر اليهود الأقل ثراء إلى البوادي بحثاً عن ملاذ قد يكون أيضا محفوفا بالمخاطر في المناطق المجاورة. وساءت أحوال هؤلاء الضحايا فبدأ بعضهم يموت من الجوع والتشرُّد[4]. وارتفعت تكاليف كراء الدواب لنقل السلع والأمتعة الخاصة ارتفاعاً فاحشاً[5]، كما عرفت أسعار المواد الغذائية الأساسية تضخما كبيرا[6]. وتعرضت مساكن بعض الذين تركوا المدينة للنهب[7]. وقد شنت إسبانيا الحرب على المغرب يوم 22 نونبر 1859، فاحتلت قواتها مدينة تطوان بسرعة، وبذلك استُثنيت الصويرة من الهجوم. ووقع الطرفان معاهدة سلمية في ربيع سنة 1860 بعد أن وافق المغرب على أداء عشرين مليون ريال غرامة حربية في آخر السنة[8]. وعم الِاستياء الشعبي من الإسبانيين مدينة الصويرة، عندما حلت بها لجنة إسبانية في شهر شتنبر لتحصيل قسط من أقساط الغرامة الحربية. واضطر أعضاء اللجنة الإسبانية إلى أن يدخلوا المدينة تحت حماية القائد عبد القادر العطار تحسبا لردود فعل حشودها المناوئة. وبعد شهر واحد، عادت اللجنة إلى المدينة مدعمة هذه المرة بسفينة حربية إسبانية حلت بمياه الصويرة قبل وصول أعضائها. وطلب قائد السفينة الحربية إرسال المال على يد محمد بريشة القائد السابق لمدينة الصويرة وكبير أمناء بيت مال المغرب. غير أن القائد العطار اعترض على ذلك بدعوى أنه لم يؤذن له بتسليمهم المال.

---

(2) M.H., Picciotto, **Jews of Morocco, Report** (London, 1861), p. 60.

(3) بعث هؤلاء الصويريون رسالة جماعية من لندن إلى «صندوق إعانة المغرب» (Morocco Relief Fund) الحديث الإنشاء، وهي رسالة دعوا فيها إلى مساعدة اللاجئين والضحايا (**Jewish Chronicle**، 2 مارس 1860، والرسالة مؤرخة بتاريخ 20 فبراير 1860).

(4) **Jewish Chronicle**، 31 يناير 1860، موزيس أبي طبول إلى رئيس التحرير.

(5) الصديقي، **إيقاظ**، ص. 85.

(6) **Jewish Chronicle**، 31 يناير 1860، موزيس أبي طبول إلى رئيس التحرير.

(7) Picciotto, **Jews**, p. 60.

(8) انظر في موضوع الحرب المغربية ـ الإسبانية ونتائجها :

Edward Szymanski, «La guerre hispano-marocaine 1859-1860: début de l'histoire du Maroc contemporain (essai de périodisation)», **Rocnik Orientalistyczny**, 29: 2 (1965), 53-65; Ayache, **Etudes**, pp. 97-109; Laroui, **Les Origines**, pp. 278-282; Rollman, «The ''New Order''», pp. 598-617 [وانظر أيضا بن الصغير، **المغرب وبريطانيا**، صص. 125 ـ 208 (المعرِّب)].

وتوالت التهديدات بعد عدة شهور من المباحثات غير المثمرة بين السلطات الإسبانية والمغربية. وعلى أثر ذلك، أرسلت إسبانيا سفينتين حربيتين رفقة باخرة ثالثة فهددت بتخريب المدينة حسبما هو وارد عند الصديقي مؤرخ الصويرة. وفي غضون ذلك، بادر القائد العطار بتسليمهم الأقساط الأولى التي بلغت خمسة ملايين من أصل عشرين مليون ريال التي هي مجموع الغرامة[9].

وعلى أثر ذلك، فرغت خزينة المغرب من كل مدخراتها المالية، واستمرت إسبانيا تحتل مدينة تطوان. وتواصلت المفاوضات بين الطرفين عبر وسطاء إسبانيين وفرنسيين. واقترحت إسبانيا استبدال احتلالها لتطوان بالصويرة. غير أن البريطانيين اعترضوا على كل محاولة لاحتلال أجزاء من التراب المغربي، فأصبحوا وسطاء رئيسين بين المغرب وإسبانيا. وتعثرت المفاوضات. وفي يونيو 1861، آحتدَّ التوتر حين استعرضت إسبانيا قواتها البحرية في عرض مياه الصويرة[10]. لكن الطرفين حققا بعض التقدم في حل خلافهما عند نهاية أكتوبر، وذلك بعد أن وافق المغرب على أن يبعث بثلاثة ملايين ريالًا لإسبانيا في الحال مقابل جلاء الجيوش الإسبانية عن مدينة تطوان. وأمام عجز المخزن عن جمع هذا المبلغ الذي التزم بأن يؤديه للإسبان، وافقت بريطانيا على منح المغرب سلفا بفائدة قيمته 426,000 جنيه إسترليني يُسدِّدُه المغرب بعد عشرين سنة. واستطاع المغرب أن يؤدي بهذا السلف لإسبانيا نصف مجموع الغرامة الحربية[11]. أما العشر الملايين الباقية، فقد اتفق على أدائها لإسبانيا عن طريق السماح لموظفين إسبانيين بالإشراف الفعلي على تحصيل نصف المداخيل

(9) ترددت أخبار هذه الأحداث في عدة مصادر : داود، **تاريخ**، ج 7، صص. 21–22، 35–36، 43؛ عبد الرحمن بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس** (5 أجزاء، الرباط، 1929–1933)، ج 3، ص. 447 (11 رجب 23/1277 يناير 1861، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى بركّاش)؛ الصديقي، **إيقاظ**، ص. 85 ؛ F.O, 830/2، 16 شتنبر 1860، إلتون إلى دراموند هاي؛ F.O., 830/2، 15 يناير 1861، إلتون إلى دراموند هاي؛ [خالد بن الصغير، **المغرب في الأرشيف البريطاني، مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن 1846–1886** (الدار البيضاء، 1992) الوثيقة 62، مولاي العباس إلى دراموند هاي، 14 جمادى الثانية 28/1277 دجنبر 1860، صص. 106–107 (المعرب)].

(10) F.O., 99/109، لامبيث (Lambeth) : 14 يونيو 1861، موزيس أبي طبول إلى جون راسل (John Russel). [يبدو أن بريطانيا هي التي اقترحت على إسبانيا أن تعرض على المخزن المركزي فكرة استبدال تطوان بالصويرة، انظر بن الصغير، **المغرب وبريطانيا**، الهامش 190، ص. 186 (المعرب)].

(11) جمع المخزن المركزي العشرة الملايين الأولى من الغرامة من المصادر الآتية : 5 ملايين من فاس، مليونين من الصويرة، ومليونا واحدا من محمد بنيس المسؤول عن مالية المخزن، ثم مليونين من السلف الإنجليزي. ابن =

الجمركية بمراسي المغرب الثمانية[12]. بينما يتسلم موظف بريطاني مرة كل ستة أشهر النصف الثاني من المداخيل الجمركية تسديدا للسلف البريطاني. وفي الأخير، وافق المخزن على التنازل للإسبانيين عن منطقة على ساحل الجنوب الغربي من المغرب[13].

واستغرق بقاء الموظفين الإسبانيين (recaudadores) بالمراسي المغربية أكثر من عشرين سنة. وكانت مهمتهم الأساسية تحصيل نصف مداخيل الرسوم الجمركية عن كل شهر. لكنهم أثروا أيضا في تسيير الشؤون التجارية بالمراسي. وتكررت شكاوي التجار في الصويرة من تدخل الموظفين الإسبانيين في أمور لا تعنيهم[14]. إلّا أن أغلب التجار الأجانب استفادوا كثيرا من الحضور الإسباني في المرسى. وبعد بضعة أشهر من حلولهم بالصويرة في أوائل سنة 1826، جاء في تقرير من القنصلية الفرنسية أنه قد قُضي على التحايل والخداع، وأن العامل لم يصبح قادرا على تفضيل بعض التجار المغاربة بإعفائهم من الرسوم الجمركية. إذ كان يصعب على التجار الأجانب في السابق أن يصمدوا أمام المنافسة حين يتمكن المغاربة، على حد تعبير النائب القنصلي الفرنسي، من «إغراق السوق ببضائع رخيصة جدا، فيحطمون بذلك أو على الأقل يفسدون على نحو خطير تجارة غيرهم من التجار المنافسين لهم»[15] وعلاوة على ذلك، لوحظ بعد مرور ثلاثة أشهر أخرى، تراجع في أعمال المغاربة التجارية بمقدار النصف، لأنهم ــ خلافاً لما سبق ــ أصبحوا مُلزمين بالأداء نقدا. وكان تطبيق هذا الإجراء في صالح الأوربيين الذين أصبحوا قادرين، بفضل إمكاناتهم المالية الهائلة على توسيع نطاق عملياتهم التجارية إلى مستويات لم يسبق لهم بلوغها

= زيدان، **إتحاف**، ج3، ص. 468. [ولمزيد من التفاصيل في موضوع السلف الإنجليزي، انظر : بن الصغير، **المغرب وبريطانيا**، صص. 192–204 (المعرِّب)].

(12) **الوثائق**، 4 (1977)، 223 (13 رمضان 14/1278 مارس 1862، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى بركَاش). وقد خول المخزن للإسبانيين في هذه الرسالة صلاحية تحصيل نصف المداخيل الجمركية.

(13) انظر عن هذه الوقائع :

Miège, II, pp. 158, 373; Flournoy, **British Policy**, pp. 201-215; Szymanski, «La guerre», pp. 62-65; Ayache, **Etudes**, pp. 104- 105.

يوجد النص الكامل المتعلق بالسلف البريطاني للمغرب في : P.P., 1862, LXIV, pp. 354-473. وكان البريطانيون يحصلون على أقساط السلف عبر طنجة (ابن زيدان، **إتحاف**، ج 3، ص. 468).

(14) B.L., Add. 39004، 13 نونبر 1873، دراموند هاي إلى لايارد (Layard).

(15) A.E., C.C.C. Mogador 4، 8 أبريل 1862، ش ديستري (Ch. Destrées).

الحمد لله وحده بيان ما دفعناه لقونصو الصبنيول الواجب له في النصف المعلوم من مستفاد الموسوق والموضوع بمرسى ثغر الصويرة صانها الله. أوله شهر ينيه العجمي الموافق 14 من ذي الحجة الحرام عام 1279 [2 يونيو 1863] وءاخره 19 من محرم الحرام فاتح عام 1280 [6 يوليوز 1863]

بيان السكة أوله ريال فرنصيص ثم درهم مفرد		مثقال	بليون
1 ـ يونيو/ 14 ذي الحجة ـ 13 محرم	15,944	518,184.5	302,938
		24,148.5	14,489.5
	المجموع	542,333.5	317,427.5
2 ـ يوليوز/ 14 محرم ـ 19 صفر	11,057	359,374.5	210,096
		110,060.5	66,036.5
	المجموع	469,435.5	8,132.5
3 ـ غشت/ 14 صفر ـ 15 من ربيع الأول	12,188	396,111.5	231,573
		50,028.5	30,017.5
	المجموع	446,140.5	261,590.5
4 ـ شتنبر / 16 ربيع الأول ـ 15 ربيع الثاني	00389	12,642.5	7,391
		180,003	108,001.5
	المجموع	192,645.5	115,392.5
5 ـ أكتوبر / 16 ربيع الثاني ـ 17 جمادى الأولى	07,989	259,671.5	151,808
		120,019.5	72,011.5
	المجموع	379,691.5	223,819.5
6 ـ نونبر / 18 جماد الأولى ـ 18 جماد الثانية	10,297	334,676.5	195,657
		160,030	96,018
	المجموع	494,706.5	675
7 ـ دجنبر/ 19 من جمادى الثانية ـ 29 رجب	0226	332,355.5	174,300
		180,017.5	108,010
	المجموع	512,373	302,310.5
المجموع الإجمالي		3,037,325.5	1,788,348.5

الوثيقة 2 : تحصيل الإسبانيين لنصف مداخيل مرسى الصويرة بعد حرب تطوان.

قط[16]. فقد تمكن التاجران البريطانيان كورتيس (Curtis) وبيري (Perry) من أن يصبحا أكبر التجار أهمية ومكانة في الصويرة، إذا ما احتكمنا إلى واجبات الرسوم الجمركية الكثيرة التي كانا يؤديانها[17]. وفضلا عن ذلك، كان مصدر ثروات العديد من الأسر التجارية اليهودية، وخاصة منها أسرة الشريقي، هو الخدمات التي قدمتها للموظفين الإسبان[18].

ويتسبب ضياع جزء هام من مداخيل المراسي في إلحاق الأضرار البليغة بمالية الدولة. حدث هذا في وقت ارتفعت فيه تكاليف تسيير شؤون المخزن. وكان المغرب ـ كغيره من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ـ عاجزا عن تحقيق مداخيل كافية تمكنه من أداء ديونه ومواجهة المصاريف المتزايدة في المجال العسكري، وتمكنه بصفة عامة من تحمل نفقات الإصلاحات التي انطلقت في العقود اللاحقة[19]. ومما زاد الطين بلّة أن مصاريف المخزن ونفقاته ارتفعت حين شرعت إسبانيا في اقتطاع نصف مداخيله الجمركية مدة جاوزت العشرين سنة. ولم تكن الطفرة الكبيرة التي عرفتها المبادلات التجارية في ستينيات القرن التاسع عشر كافية للتعويض عن الغرامة الحربية والسلف من بريطانيا. وحينما سجلت المبادلات التجارية أرقاما كبيرة سنة 1865ـ1866 تجاوزت معدلات الرسوم الجمركية بقليل ضعف معدلات السنة السابقة للحرب[20]. وكانت إسبانيا تستأثر بنصف هذه المداخيل، بينما يُرسل القسط الأوفر الفاضل عن تلك المداخيل إلى طنجة لتسديد أقساط السلف

(16) A.E., C.C.C. Mogador 4، 12يوليوز 1862، ش ديستري.

(17) انظر الجدول 3.

(18) Miège, II, pp. 560-561.

(19) بخصوص الإصلاحات العسكرية والتقنية والإدارية في المغرب، انظر محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث** (الرباط، 1973). وانظر عن الإصلاحات العسكرية خلال هذه المرحلة :

Rollman, «The "New Order"», pp. 620-629; Bahija Simou, **Les réformes militaires au Maroc de 1844 à 1912** (Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, 1995).

ويمكن العودة من أجل دراسة مقارنة إلى :

M. Brett, «Modernisation in 19th Century North Africa», **The Maghreb Review**, 7: 1-2 (1982), 16-22.

وانظر عن الشرق الأوسط : Owen, **The Middle East**, pp. 57 ff.

(20) إذ بلغت ما قيمته 11,150,013.5 أوقية (مقابل 5.5 مليون أوقية سنة 1858ـ1859) (الخزانة الحسنية، الكناش 295، ذو الحجة 1281/ماي 1865 إلى ذو الحجة 1282/أبريل 1866).

البريطاني. ويتم التسديد إما بطريقة مباشرة، وإما عبر بيت المال بمراكش بعد أن تُستبدل فيه الأموال بالعملة المناسبة التي اتُّفق على أن يؤدى بها السلف، وهي عملة صعبة بطبيعة الحال[21]. ولذلك لم يكن يمكن آلمخزنَ أن يتوقع تحقيق أرباح كثيرة ولو في السنوات الجيدة. ولم يصبح بإمكان المخزن أن يأمل في تحقيق فائض كبير من المداخيل الجمركية إلا بعد مغادرة الإسبانيين للمراسي المغربية عند نهاية سنة 1884. فلم تحقق خزائن المغرب، خلال السنوات الثلاث السابقة لهذا التاريخ، أيَّ فائض مالي يُذكر. غير أن الأوضاع المالية بدأت تتحسن في أواخر سنة 1884 وبداية 1885. ولوحظ تفوق للمداخيل على المصاريف بما مقداره 50,586 أوقية عن مدة ثلاثة أشهر[22]. وحققت سنة 1885 نجاحا كبيرا على مستوى المبادلات التجارية بفضل انتعاش صادرات زيت الزيتون، فتم تحصيل ما يقارب 8,400,00 أوقية بالمقارنة مع 3,500,00 أوقية سنة 1884[23].

وهكذا شكلت الحرب مع إسبانيا منعطفا ونقطة تحول كبيرة للمغرب. فقد قرر المخزن القيام بإصلاحات مالية وإدارية للدفاع عن نفسه من الِانتهاكات الأجنبية وللرفع من مداخيل الدولة.

إصلاحات المرسى

تطلب حضور الوكلاء الإسبانيين في مراسي المغرب البحرية إحداث تغييرات في طرق التسيير الإداري بها. وفي سنة 1862، قرر السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن تعيين أمينين في كل مرسى. واشترط اختيار الأول من أهل المدينة التي يوجد بها المرسى، واختيار الثاني من خارجها. وحددت أجرة الأول في 60 ريالاً وأجرة الثاني الغريب عن المرسى في 90 ريالاً. وتقرر استقلال هذين الأمينين عن العامل في ممارسة

(21) الخزانة الحسنية، الكناش 33 والكناش 43 (وردت في الكنانيش الحسابية لبيت مال مراكش قوائم تتعلق باستبدال العملات لأداء الدين للبريطانيين).

(22) الخزانة الحسنية، الكناش 120 (م.و.م)، الصويرة 4، 4 رجب 19/1302 أبريل 1885، أحمد بناني إلى السلطان مولاي الحسن؛ P.P., 1884-1885, LXXVII, pp. 662.

(23) الرقم الأول مأخوذ من الخزانة الحسنية، الكناش 120، وقد أوردته التوزاني، **الأمناء**، ص. 107. ويقدم لنا النائب القنصلي البريطاني رقما آخر بالجنيه الإسترليني (P.P., 1884, LXXX, p. 101). ويساوي هذا بصرف الجنيه الإسترليني 165.32 أوقية. وحُوِّلت الأرقام اللاحقة على أساس هذه النسبة :
P.P., 1884-1885, LXXVII, p. 662; and 1886, LXVI, p. 289.

المهام المنوطة بهما، كما منعا من الِاشتغال بالتجارة. ثم آختير محمد بنيس أميناً للأمناء في المغرب. وتقرر أيضا حصول بقية الموظفين في المرسى ـ قبطان المرسى وخليفته والعدول ـ على أجور منتظمة تغنيهم عن أي نشاط تجاري[24]. ومن الواضح أن السلطان كان يؤمل بذلك أن يضع حداً للفساد في المراسي ويطمح إلى التشجيع على تطوير قطاع محترف للخدمات في المدينة.

وخلال الفترة السابقة لسنة 1860، كان القائد قد أصبح هو الموظف الرئيس المسؤول عن جميع العمليات الخاصة بالجمارك في المرسى. وكان يجمع في الوقت نفسه بين تحمل هذه المسؤولية وممارسة وظيفة الباشا، فيسهر أيضا على استتباب الأمن في المدينة. ومن الناحية العملية، تعددت وظائف القائد وتنوعت مع تطور المبادلات التجارية وارتفاع أحجامها. وربما كان تدخل القائد في شؤون المرسى ـ إذ أصبح القائد نفسه تاجرا أيضا ـ سببا غير مباشر في الِاستياء الذي عم صفوف الحامية العسكرية بمدينة الصويرة. وفي سنة 1859، كانت قد مضت على تعيين الحاج محمد بن عبد السلام ابن زاكور من فاس قائدا على الصويرة سنة واحدة وبضعة أشهر حين سادت موجة من التدمر في المدينة لرفض القائد ابن زاكور توزيع الكسوة على عساكرها. وأدت احتجاجات العساكر على سلوكه ذاك إلى إقالته من منصبه[25]. ولم يتقلد خَلَفُه الحاج عبد الكريم الرزيني، منصب القيادة سوى مدة قصيرة، إذ غادره بعد وفاة السلطان مولاي عبد الرحمن ببضعة أشهر. ويذكر الصديقي، مؤرخ الصويرة، أن

(24) M. Nehlil, **Lettres chérifiennes** (Paris, 1915), doc. IX (30 رمضان 31/1278 مارس 1862، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى إدريس الجراري)؛ ابن زيدان، **إتحاف**، ح 3، صص. 379ـ 380، السلطان إلى بركّاش، في التاريخ نفسه. وناقشت هذا الإجراء المخزني : التوزاني، **الأمناء**، صص. 36، 76، 261؛ والمنوني، **مظاهر**، صص. 87ـ 88. وظَنَّ خطأً أن تطوير وظيفة أمين الأمناء وإدخال إصلاحات على المرسى قد حدثا على عهد المولى الحسن :

Mohamed Lahbabi, **Le gouvernement marocain à l'aube du XXe siècle** (Rabat, 1958), p. 157.

[غير أن الدراسة التي أنجزها مؤخرا خالد بن الصغير واعتمد فيها الوثائق البريطانية تداركت هذا الخطأ، وذهبت إلى أبعد من ذلك، فاقترحت أن هذا الإصلاح برمته كان بوحي من جون دراموند هاي جملة وتفصيلا (**المغرب وبريطانيا**، صص. 427ـ434) (المعرِّب)].

(25) الصديقي، **إيقاظ**، صص. 79ـ81؛ F.O., 830/2، 23 يونيو 1859، و7 يوليوز 1859، إلتون إلى ريد.

القائد الجديد طلب إعفاءه من مهامه، لأنه كان يخشى العساكر المحليين نتيجة لما كان قد حدث لسلفه القائد ابن زاكور[26].

وبعد بضعة أشهر من تعيين محمد بنيس في منصب أمين أمناء المغرب تم تعويض قائد الصويرة الحاج عبد القادر العطار ـ الذي كان في الحقيقة يقوم بتلك المهمة نيابة عن أخيه العربي (خلف الرزيني) ـ بالقائد المهدي ابن بوعزة المشاوري البخاري القادم من صفوف الجيش[27]. ويمكن اعتبار تعويض العطار جزءاً من الخطة الهادفة إلى فصل المهام الإدارية عن التجارة. فقد كان عبد القادر العطار، القائمُ مقام القائد، أحد تجار السلطان المقيمين في الصويرة، وكان مديناً للسلطان بدين بلغت قيمته 182,441 أوقية سنة 1865 وتمت تسويته منذ سنوات[28]. وبعد إقالته من مهامه، واصل نشاطه التجاري بضع سنوات، بل أصبح في وقت لاحق محميا إسبانيا[29]، لكنه لم يستأنف مهام إدارية قط. ومن جهة أخرى، يمثل ابن المشاوري نموذجا للموظف الذي اصطبغت ممارسته لمهام القائد بالصبغة العسكرية. ومن المؤكد أن اهتمام المخزن المركزي بتفادي صراعات جديدة بين القائد وجيوشه كان شديدا، لإدراكه مدى الخطر الذي شكلته مثل تلك الصراعات على الوضع الأمني في المدينة أيام ابن زاكور. وأكثر أهمية من ذلك هو الحاجة إلى الفصل بين المسؤوليات، وإلى إنشاء إدارة أكثر فعالية في المرسى.

وظل القائد يمثل السلطة الرئيسة في المدينة. إذ على الرغم من توقفه عن الجلوس بدار الجمارك كما جرت الأمور بذلك في السابق، بقي هو المسؤول عن البت في النزاعات الكثيرة بين التجار. فتداخلت سلطاته أحيانا مع اختصاصات الأمناء، مع أن السلطان حاول الفصل بين مهامهما. وفي سنة 1865، أنكر عبد الواحد أقصبي كبير أمناء مرسى الصويرة ما اتهمه به القائد المهدي ابن المشاوري من محاولة

(26) الصديقي، **إيقاظ**، ص. 83.

(27) A.E., C.C.C., Mogador 4، 27 دجنبر 1862، ديستري. وربما كان بن المشاوري باشا ضمن الحامية العسكرية للصويرة كما يوحي بذلك الظهير الموجه إلى عساكر الصويرة والذي أعلن فيه عن تعيين بن المشاوري في منصب قائد المدينة (الصديقي، **إيقاظ**، صص. 86–87).

(28) الخزانة الحسنية، الكناش 295، ذو الحجة 1281/أبريل ـ ماي 1865.

(29) F.O., 631/5، 5 غشت 1873، بومبي بصفته قائما بأعمال النائب القنصلي البريطاني، إلى دراموند هاي. وقد أشير إلى العطار في هذه المراسلة بصفته محمياً إسبانياً.

التدخل في القرارات الصادرة عنه في إطار اختصاصاته : «ونحن مشغولين بما كلفتني به من أمور المرسى داخلا وخارجا وصائر البناء وغيره»[30]. وكلما أثيرت خصومات بين التجار وسلطات المرسى، أمر السلطان بتدخل القائد، كما حدث مثلاً حينما كثرت المزاعم في شأن تلاعبات النوتيين والحمالين وحيلهم بالمرسى[31].

وكان تعيين أمينين اثنين في كل مرسى من مراسي المغرب من الإجراءات غير الكافية لمواجهة متطلبات الصويرة. ويكمن سبب ذلك من جهة أولى في تفوق مرسى الصويرة على بقية مراسي المغرب من حيث أهمية نشاط مبادلاتها التجارية على مستوى التصدير والاستيراد، ويكمن من جهة ثانية في ضرورة مشاركة الأمناء المعينين بها في تدبير كل القضايا المالية المختلفة للمدينة. ولهذا تقرر الرفع من عدد الموظفين، فأصبح يعمل بمرسى الصويرة سنة 1865-1866 أربعة أمناء. وانخفضت أجورهم قليلا عن راتب التسعين ريالا في الشهر والمحدد في ظهير سنة 1862، وربما عاد ذلك إلى أن الزيادة في عدد الموظفين تطلبت مصاريف أكثر (انظر الجدول 16). ويوجد ضمن الحاصلين على رواتب مخزنية موظفون آخرون يعملون في المرسى، وهم قبطان المرسى والفقيه الذي يحتمل أنه كان يرأس العدول بالإضافة إلى الطلبة الذين يشتغلون كَتَبَةً. وبقيت رواتب هؤلاء الموظفين الأساسيين بالمرسى والمحددة بالريال الفضي، بقيت على حالها تقريبا خلال العقود القليلة اللاحقة. بينما حددت رواتب موظفين آخرين بالمرسى أقل أهمية ـ كالحراس وصناع المراكب المسطحة المستعملة في الشحن والتفريغ وغيرهم ـ بالمثقال، العملة الحسابية، مما يعني أن دخلهم الفعلي كان ينخفض باستمرار[32].

واشتغلت عينات مماثلة من هؤلاء الموظفين في المرسى قبل إصلاحات سنة 1861، ولكنهم لم يكونوا يحصلون على رواتب منتظمة من المخزن. وشجع هذا القرار التجار المحليين، أمثال توفلعز وبوهلال، على ممارسة وظيفة الأمانة، لأن الجمع بين هذه

---

(30) (م.و.م)، الصويرة، 1، 28 صفر 23/1282 يوليوز 1865، أقصبي إلى بنيس.

(31) (م.و.م)، الصويرة، 1، 6 رمضان 23/1282 يناير 1866، أقصبي وعمر بن عمرو الأوسي وعبد الرحمن بن الحسن ومحمد عميلة (الأمناء الأربعة) إلى بنيس.

(32) الخزانة الحسنية، الكناش 295. سُجلت المصاريف الخاصة بكل شهر في هذا الكناش الذي كان يحتفظ به الأمين أقصبي. وكان السلطان قد فصَّل القول في مهام الأمناء ومسؤولياتهم، كما يظهر واضحا عند المنوني، **مظاهر**، صص. 306- 316.

المكانة والتجارة يمكن أن يدر على المعني بالأمر أرباحا طائلة. وهكذا أدت الإصلاحات الإدارية بالمراسي إلى ميلاد صنف جديد من الموظفين العموميين. إذ كان الأمين مسؤولًا عن القيام بمهام متعددة ؛ فهو وكيل بالجمارك يحصِّل الرسوم على الصادرات والواردات، ويجمع الرسوم الضريبية المختلفة عند أبواب المدن وفي أسواقها، كما يقوِّم الأملاك المخزنية لتحديد أكريتها الشهرية ويجمع هذه الأكرية من المتصرفين في تلك الأملاك.

الجدول 16 : رواتب الموظفين المخزنيين الرئيسين في المرسى
(1281-1282/ 1864- 1866).

الاسم أو اللقب	الوظيفة	الراتب بالريال
عبد الواحد أقصبي	أمين من خارج الصويرة	85.5
عمر بن عمرو الأوسي	أمين من خارج الصويرة	85.5
عبد الرحمن بن الحسن	أمين من الصويرة	46.5
محمد عميلة	أمين من الصويرة	46.5
الطيب بوجيدة	معلم البنائين	40
قبطان المرسى	قبطان المرسى	22.5
محمد بن عبد السلام	فقيه	20
الحاج قاسم	موظف بدار الأعشار	6
أربعة طلبة	كتبة	76
المجموع		428.5

المصدر : الخزانة الحسنية، الكناش 295.

ويباشر الأمناء جل أعمالهم اليومية مع التجار. وبناء عليه، يتطلب السير العادي للعمليات في المرسى تحلي الأمناء بما يكفي من الكفاءة الإدارية، وحسن استعداد التجار للتعاون مع الأمناء. ونتيجة لذلك، كان التجار يهتمون كثيرا بسلوك الأمناء واستقامتهم. وكان أبراهام قرقوز، على الخصوص، يسدي النصائح لبنيس بصفة غير رسمية. فحينما رُفعت الشكاوي ضد الأمين أقصبي مثلًا، أكد بنيس لقرقوز أن

الأمور قد أعيدت إلى نصابها : «واستحسنت سيرته وفعله ومعاملته مع الناس، فذاك هو مرادنا هو الذي يسير بسيرة حسنة يحمدها الخاص والعام»[33]. كما يهتم تجار الصويرة اهتماما مباشرا بتعيين الأمناء. ففي سنة 1866، عُوض أقصبي كبير أمناء الصويرة سابقا بالحاج بوجنان البارودي الذي توفي بعد ثلاثة أشهر من تولي هذا المنصب، فأوضح بنيس لقرقوز في شأن تعيينه :

> كنت كتبت لنا قبل في شأن تعيين الأمين الذي يكون بثغركم السعيد، ها نحن رشحنا بعد اختيار الله تعالى لكم رجلا خيرا مسكينا عاقلا يدبر الأمور بكياسته... كان أمينا بمرصى الجديدة[34].

وقد أثنى بومبي كثيرا على خلفه العربي الشراط[35]. ولا يهتم قرقوز بتعيين الأمناء فحسب، بل ربما طُلب منه أن يعلِّم الأمين الجديد مهامَّه. وهكذا، فحينما ضمن محمد بنيس التعيين السلطاني لعمه الحاج العياشي بنيس في منصب الأمانة بالصويرة، طلب من قرقوز أن يساعده على أداء واجبه في منصبه الجديد :

> نحن نحب أن تبصره بأمور التي تخفى عليه وترشده لما فيه صلاحه وخلاصه، ونحن أوصيناه عليك كذلك. والمحبة التي بيننا وبينكم هي التي اقتضت وصيتك على المذكور[36].

وكانت إدارة المخزن المركزية تلجأ إلى طرق عديدة لتحسين أداء الموظفين العاملين بالمرسى. ومن الجوانب المهمة التي حظيت بالتطوير والتحسين العمل على اتخاذ كنانيش حسابية وتنظيمية أدت إلى تحديد دقيق لتقسيم العمل بين موظفي المرسى، وأدت في الوقت نفسه إلى إيجاد نظام معقد يراقب به المخزن المركزي شؤون المرسى وقضايا المدينة بوجه عام. وفي سنة 1865، أمر السلطان الأمناء بأن يرسلوا إليه بيانات المراكب (المنفشطو) مصحوبة بحسابات المرسى الشهرية. وتتضمن بيانات المراكب لوائح تفصيلية بالحمولات من حيث وزنها وعددها، وتظهر عليها أسماء الأشخاص الذين شُحنت لهم البضاعة تصديرا واستيرادا. وتُنقل كل المعلومات

---

(33) وثائق آل قرقوز، 16 صفر 10/1282 يوليوز 1865.

(34) وثائق آل قرقوز، 4 ذو الحجة 20/1282 أبريل 1866. وقد دُفن في زاوية درقاوة بالمدينة (م.و.م)، الصويرة 1، 18 ربيع الأول 31/1283 يوليوز 1866، عبد الرحمن بن الحسن ومحمد بن عبد الله وعميلة إلى بنيس.

(35) (م.و.م)، الصويرة 1، 18 صفر 21/1284 يونيو 1867، بومبي إلى بنيس.

(36) وثائق آل قرقوز، 13 جمادى الثانية 25/1286 شتنبر 1869.

المتعلقة بهذه المعطيات وغيرها إلى العربية[37]. وعلى أساس هذه الكميات المسجلة في قوائم دقيقة، يتمكن الأمناء من حساب نسبة 10% الواجب استخلاصها من قيمة البضاعة. وهكذا أدى العمل بهذا الإجراء إلى إتاحة الفرصة أمام إدارة المخزن المركزي للتحقق من صحة الحسابات ومن ضبطها بالمراجعة كلما اقتضى الحال ذلك. وقد استجاب البريطانيون لتطبيق هذا الإجراء في الحين، بينما رفض الفرنسيون والإسبانيون في البداية تسليم بيانات مراكبهم للأمناء[38].

وربما دفع وجودُ الوكلاء الإسبانيين في المرسى، بالأمناء إلى أخذ أنفسهم بحسابات أكثر انتظاماً. وحين تُرتكب بعض الأخطاء، يلجأ الأمناء في بعض الأحيان إلى تصحيحها ومراقبتها في ضوء محتويات سجلات الإسبانيين. وأدت ضرورة أداء نصف المداخيل الجمركية للإسبانيين إلى إحداث تحولات بيروقراطية أخرى في المرسى أيضا. فقد بدأ استعمال التقويم المسيحي في الكنانيش الحسابية، مثلًا، جنبا إلى جنب مع التقويم الهجري[39]. وارتفعت درجات العمل الورقي وتعددت. وبصفة تدريجية بدأت تتراكم الكنانيش التي يحتفظ بها الأمناء والتجار على السواء، فبدأ استيراد أصناف من الكنانيش البريطانية[40]. ويشتغل طلبة متخصصون في تقييد مختلف الحسابات على صفحات الكنانيش؛ وقد وبخ بعض الأمناء أحد هؤلاء الطلبة سنة 1871 على تراخيه، ثم دعاه إلى التحلي بالحزم في عمله[41].

وأخذ المخزن يدرك أكثر فأكثر أن أصناف التقاييد في الكنانيش أصبحت متنوعة جدا بشكل بدأ يتعذر معه مراقبة الحسابات وضبطها. إذ كانت تسجل مداخيل أكرية الأملاك المخزنية إلى جانب بقية مداخيل المرسى. ولذلك تلقى الأمناء

(37) (م.و.م)، الصويرة 1، 20 ربيع الأول 13/1282 غشت 1865. توجد بعض البيانات محفوظة ضمن الوثائق المتعلقة بسنة 1865-1866، الخزانة الحسنية، **قوائم حسابية**.

(38) (م.و.م)، الصويرة 1، 6 ربيع الثاني 29/1282 غشت 1865، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى بركَاش.

(39) (م.و.م)، الصويرة 1، 10 شوال 26/1282 فبراير 1866. أقصبي وعمر بن عمرو الأوسي إلى بنيس.

(40) كان قرقوز يستورد الكنانيش للمخزن. وثائق آل قرقوز، 16 شوال 30/1285 يناير 1869، موسى بن أحمد إلى أبراهام ويعقوب قرقوز، و23 شعبان 28/1286 نونبر 1869، موسى بن أحمد إلى أبراهام قرقوز. وبعد الإصلاحات التي أجريت في المراسي، أصبحت كنانيش الحسابات أكثر تفصيلا؛ فترد فيها لوائح بالرسوم الجمركية المؤداة، وأسماء أصحاب الحمولات المصدرة أو المستوردة، والمداخيل والمصاريف، إلخ. (الخزانة الحسنية، الكناش 46، والكناش 295).

(41) (م.و.م)، الصويرة 2، 28 ذو الحجة 21/1287 مارس 1871، فرج وأقصبي إلى بنيس.

في سنة 1871 تعليمات بتقييد المعلومات المفصلة والدقيقة عن أكرية الأملاك المخزنية بطريقة منفصلة عن غيرها من المداخيل الأخرى. وتقرر أن ترسل تلك التفاصيل إلى المخزن، في المستقبل، رفقة الحسابات الشهرية[42]. وفي هذه المدة، عانى المخزن صعوبات عديدة في تحصيل الأكرية، فرغب في التوصل إلى وسيلة تمكنه من الاحتفاظ بحسابات دقيقة في شأنها يمكنه الرجوع إليها بسهولة عند الحاجة. وبعد مرور سنتين، أسند المخزن إلى الحاج الهاشمي، محتسب المدينة، مسؤولية تحصيل أكرية الأملاك المخزنية في الصويرة، مقابل الحصول على راتب شهري قدره 25 مثقالا[43].

وأثناء فترة حكم السطان مولاي الحسن، تحققت إصلاحات أخرى في إدارة المرسى. ومنذ سنة 1873، أصبح المحتسب الهاشمي الموظف الرئيس المسؤول عن تحصيل مداخيل أكرية الأملاك المخزنية. غير أنه كان هنالك أيضا موظفون مختلفون في أسواق المدينة وعند أبوابها، هم أمناء المستفادات الذين يساعدون في تحصيل الضرائب المختلفة[44]. ويخضع كل هؤلاء الموظفين للمراقبة المالية لأمناء المرسى. وفي الأخير، فُوِّضت صلاحيات واسعة لأمين جديد للمستفادات في حوالي سنة 1880 : فبآستثناء مداخيل الرسوم الجمركية بالمرسى، تكلف هذا الموظف الجديد بالإشراف على تحصيل كل مداخيل المدينة بالإضافة إلى الضرائب المحصَّلة في الأراضي الخلفية المجاورة للصويرة. ويضمن المخزن المركزي لهذا الموظف ولأعوانه دارا للإقامة فيها[45].

---

(42) (م.و.م)، الصويرة 2، 3 ربيع الأول 23/1288 ماي 1871، فرج وأقصبي إلى بنيس.

(43) (م.و.م)، الصويرة 3، 26 صفر 25/1290 أبريل 1873، عبد الكريم بن زاكور ومحمد الحساني إلى بنيس.

(44) في سنة 1879، بدأ العمل بأداء ضريبة على اللحوم لتحمل النفقات الخاصة بالوقاية الصحية. وتحيل الرسالة على أمناء المستفاد المسؤولين عن جمع تلك الضريبة. وكانوا يعملون تحت إمرة المحتسب ويخضعون لمراقبته. ((م.و.م)، محفظة عمارة، 2 جمادى الأولى 24/1296 أبريل 1879).

(45) لم ترد أي إشارة عند التوزاني إلى وقوع هذا التطور الجديد، واكتفت بالحديث عن وجود أمين مستفاد واحد في جل المدن، أو اثنين في بعض الأحيان (**الأمناء**، ص. 114). ولم أعثر على أي إحالة تتعلق بتعيين أمين المستفاد في الصويرة، وهو الحاج محمد بن محمد زنيبر. غير أنه نسب لنفسه هذه المرتبة في رسالة إلى أبراهام قرقوز (N.A., R.G. 84، 8 شوال 2/1298 أكتوبر 1881). وبما أنه سمى نفسه أمين المستفاد ــ وهو أمر غير معهود في مثل هذه الرسائل ــ، فإن ذلك قد يوحي بأن تعيينه في المدينة كان حديث العهد. وتتضمن رسالة للأمين الجديد محمد الحنشاوي إشارةً إلى الدار التي وضعت رهن إشارته للإقامة فيها. إذ نجده يشتكي من تماطل القائد في تسليمه الدار التي كان يقيم فيها سلفه زنيبر. ((م.و.م)، محفظة عمارة، 26 ذو القعدة 9/1299 أكتوبر 1882، السلطان مولاي الحسن إلى عمارة).

وظل المحتسب يحتفظ بمسؤولية جمع الأكرية أساساً، ولكن أمين المستفادات كان يتولى دور الإشراف على تحصيل جميع الضرائب الحضرية والأكرية (إلّا ما تعلق منها بالأحباس).

وهكذا أصبحت مهام الموظفين العاملين في المرسى أكثر تعقيدا، وكان على المخزن أن يبتكر طرقاً إضافية لضبط أنشطة المرسى ومراقبتها. إذ كان لابد، مثلا، من نقل خبر غياب الموظفين عن العمل مباشرة إلى السلطان[46]. ويُقال من الخدمة كل عامل يصدر عنه سلوك مشبوه أو مخالف للقوانين. ونقل الأمناء سنة 1866 خبر تورط بعض وقحاء النوتيين والحمالين في ارتكاب بعض السرقات. وعُرضت السلع المسروقة للبيع في المدينة. وحين حاول الأمناء التدخل، تحت ضغوط النواب القنصليين والتجار الأجانب، واجههم النوتيون بلهجة وقحة. ووقع ذلك «بحضور العامل المهدي، فلم يغير إليهم ولا زجرهم بل انتصر لهم» على حد تعبير بعض الأمناء[47]. وربما كانت للقائد ـ المنتمي أصلا، كالنوتيين، إلى صفوف الجيش ـ رغبة في التقليص من الأهمية المتزايدة لدور الأمناء. غير أن الأمناء كانوا سباقين إلى رفع خبر الواقعة إلى السلطان، فأمر القائد ابن المشاوري بالقبض على البحارة بمن فيهم قبطان المرسى وإرسالهم إلى الأمير مولاي الحسن الذي كان وقتئذ خليفة السلطان على مراكش. وأدى القبض عليهم إلى اضطرابات في المدينة : «ولما وقع هذا القبض، ارتجت المدينة إرهابا ورجفا من سطوة تنفيذ كلمة سيدنا أمره الله، ولم يبق رءيسا يرجع إلى الخدمة في المرسى»[48]. وأثناء فترة حكم المولى الحسن (1873-1894)، تحققت عدة إصلاحات في إطار الجهود الهادفة إلى إنشاء نظام مخزني أكثر مركزية. وعُين أمين أمناء جديد هو محمد التازي الرباطي، فتحمل مسؤولية القيام بإصلاحات عامة. وحل التازي بمدينة الصويرة يوم 22 فبراير 1879 لإجراء تفتيش في شأن مداخيل دار الجمارك بالمرسى وتفقد أحوالها. وعلى أثر ذلك، وقع استبدال عدد كبير من موظفي

(46) المنوني، **مظاهر**، ص. 306.

(47) (م.و.م)، الصويرة 1، 26 رمضان 12/1282 فبراير 1866. أقصبي وعمر بن عمرو الأوسي إلى بنيس.

(48) (م.و.م)، الصويرة 1، 18 شوال 5/1287 مارس 1866، أقصبي وعمر بن عمرو إلى بنيس، الخزانة الحسنية، 16 ذو القعدة 2/1282 أبريل 1866، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى الخليفة سيدي الحسن.

المرسى[49]. وبعد بضع سنين، تلقى الأمناء أوامر باتخاذ كنانيش خاصة يسجلون في صفحاتها كل المراكب مع التمييز بين السفن الشراعية والمراكب البخارية، وذكر أسماء الأماكن التي قدمت منها والوجهة التي تقصدها، بالإضافة إلى حمولاتها وتواريخ رحلاتها، فضلًا عن عدة تفاصيل أخرى. أما السلع والبضائع المختلفة، فلابد من التدقيق في إحصائها وترتيبها في سبعة أعمدة مصحوبة بالرسوم المؤداة عنها[50]. وكانت جل هذه المواد وتصنيفاتها تسجل منذ مدة في هذا الكناش أو ذاك، لكن هذا الإختيار الجديد ضاعف من حجم العمل الورقي بتخصيص كناش مستقل يتضمن معلومات دقيقة عن المراكب التجارية وحمولاتها.

ويعني العمل بمثل هذه التحسينات في المجال البيروقراطي، السعي في مراقبة أكثر صرامة وفعالية لأنشطة الأمناء، ولكنها ربما كانت وسيلة غير ناجعة لقطع دابر الفساد المنتشر عالميا في صفوف موظفي الجمارك. وبالرغم من ارتفاع رواتب الأمناء ارتفاعا فاق رواتب جل موظفي المخزن الآخرين، فإنها ظلت منخفضة نسبيا. ويشير مييج إلى محاولات المولى الحسن غير المجدية للقضاء على الفساد بالزيادة في مرتبات الأمناء، وخاصة أمناء المراسي منهم[51]. والواقع أن مرتبهم انخفض سنة 1884 بريال عما كان عليه في أواسط ستينيات القرن التاسع عشر، وذلك بغض النظر عن قضية التضخم الذي لا شك في أنه خفض قيمة مرتباتهم إلى حد ما[52]. وإذا أخذنا هذا الأمر بعين الإعتبار، أدركنا الباعث القوي الذي اضطر الأمناء إلى التحايل على المخزن المركزي. ويُشاع أن الأمناء كانوا يؤدون ثمناً باهظاً على منصبهم، وكانوا يستطيعون، بالتلاعب في الحسابات، أن يكسبوا أرباحا طائلة عند انتهاء مدة خدمتهم. وأثبتت الدراسة المتأنية والدقيقة التي أنجزها الباحث الأمريكي پارك (Park)، في موضوع

(49) A.E., C.C.C., Mogador 6، 20 أبريل 1879، هلوي (Hélouis). واعتمادا على ما هو وارد عند الناصري، اعتبرت التوزاني شهر جمادى الأولى 1296/أبريل 1879 تاريخا لتعيينه في منصب أمين الأمناء (**الأمناء**، صص. 45–46).

(50) الخزانة الحسنية، 28 رمضان 22/1301 يوليوز 1884، محمد بن عبد الرحمن بريشة ومحمد بن زاكور وعبد الرحمن ابن الحسن إلى السلطان مولاي الحسن.

(51) Miège, IV, p. 133.

(52) كان مرتب الأمينين الأجنبيين عن المرسى هو 85.5 ريالًا لكل منهما، بينما بلغ مرتب الأمينين المنتمين إلى الصويرة 46 ريالًا لكل منهما. وبطرح أجرة أمين محلي واحد، قمت بحساب راتب شهري إجمالي يساوي 217.5 ريال (الخزانة الحسنية، الكناش 295). والرقم الخاص بسنة 1884 هو 6,971.5 أوقية مقسومة على 32.5 تساوي تقريبا 214.5 ريال (الخزانة الحسنية، الكناش 120).

الرسوم المؤداة عن الصادرات والواردات سنة 1301/1883-1884، أنه ربما نُهِبَت حوالي ثلثي المداخيل الجمركية. ولابد من أن تكون المبالغ المسروقة قد ارتفعت ارتفاعا مثيرا بعد مغادرة الموظفين الإسبانيين مراسي المغرب في أواخر سنة 1884[53].

ومن الصعب تحديد الإيقاع الذي تكرر به وقوع حالات الفساد هاته على نطاق واسع. ومن المؤكد أن المخزن راقب أنشطة الأمناء، في مناسبات عديدة؛ فكان كل من يُضبط متلبسا بمحاولة للفساد أو التلاعب، يُقصى من الخدمة في الحين. وفي هذا الصدد، عمد المخزن المركزي في الصويرة إلى تطبيق مبدإ المراقبة فعيَّن أمينين كبيرين بالمرسى، أحدهما رباطي والثاني فاسي. وكانا ينتميان معا إلى بيوتات لها مكانتها التجارية المعروفة. وفي سنة 1856، اشتكى عمر بن عمرو الأوسي الأمين الرباطي الذي عُين في الصويرة من زميله أقصبي الفاسي. كما وقعت بعض الخلافات بين أميني الجديدة. وحسب ما هو وارد في إحدى المراسلات، لم يكن للنزاع القائم علاقة بالانتماء إلى مدينة دون أخرى : «فإنه لا فرق بين أهل فاس وأهل الرباط»[54]. وعلى الرغم من ذلك، أخبر كبيرا أمناء الصويرة بنيس ـ أمين الأمناء ـ بعد أشهر بأن الأمور تسير على نحو سليم ومتناغم في المرسى، وأكدا له عدم صحة الأخبار الرائجة عن وجود خلافات حقيقية بينهما : «ولا يستبد أحد بشيء دون الآخر في أدنى شيء إلا بعد مشاورة ومفاوضة»[55]. ويمكن أن يشكل الأمينان المنتميان إلى الصويرة عنصرين فاعلين لمراقبة سلوك زميليهما المنتميين من حيث أصولهما إلى مدينتين أخريين ومنعهما من التفرد باستغلال النفوذ. وما لبثت أن راجت الأخبار باحتكار أقصبي لجميع المهام في المرسى دون السماح لبقية الأمناء بالمساهمة فيها. وعلى أثر ذلك، كتب محمد بنيس إلى موظفي المرسى بالصويرة فطلب منهم تأكيد صحة تلك الاِتهامات أو نفيها. وقد أجمعوا على الرفض الصريح والبات بقولهم : ولا يحصل «التصرف فيها بقليل ولا كثير إلا بحضور الأمين السيد الحاج عبد الرحمن بن الحسن في الغالب مع عدلين ونائب صبنيول المكلف بالتقييد معنا»[56]. كما تقرر تحديد

(53) Park, «Administration», pp. 224-226, 264-266.

(54) (م.و.م)، الصويرة 1، 3 ربيع الثاني 1282/26 غشت 1865، عبد السلام السويسي إلى بنيس.

(55) (م.و.م)، الصويرة 1، 28 رجب 1282/17 دجنبر 1865، أقصبي وعمر بن عمرو الأوسي إلى بنيس.

(56) (م.و.م)، الصويرة 1، 6 جمادى الأولى 1282/27 شتنبر 1865، علي بن محمد التناني، وعمر بن عبد السلام الصويري وحمو بن محمد الصويري، والحسن بن [...]، وعبد الواحد أقصبي وابن الحسن ومحمد عميلة إلى بنيس.

صلاحية الخدمة في المرسى نفسه في مدة نادرا ما تجاوزت ثلاث سنوات. وكان يُعتقد بوضوح أن تعيين أفراد غرباء عن المدينة ينتمون إلى أسر تجارية محترمة، وتحديد مدة معينة يمارسون فيها مهامهم ربما قد يساعد على الحد من الفساد وحصره في نطاق ضيق، كما يمكن أن يحول دون ربط علاقات شخصية بين الأمناء ورجال الأعمال المحليين بطريقة مشبوهة. وكان حضور الموظفين الإسبانيين في المرسى لتسجيل وا بنبات الرسوم الجمركية إلى جانب الأمناء المغاربة في آن واحد فرصة إضافية لفرض مراقبة صارمة على الأمناء ومنعهم من تحقيق أرباح غير مشروعة.

وكانت مهام الأمينين المحليين شبيهة بمهام الأمينين الرئيسين الغريبين عن المدينة. غير أن المدة الزمنية التي يقضيها الأمناء المحليون في مناصبهم أطول من مُدد زميليهما، مما يتيح لهما فرصا لتحقيق أرباح شخصية. فقد عُين الأمين عميلة سنة 1863، واستمر في الخدمة حتى سنة 1872 حين قُبض عليه بتهمة اختلاس أموال المخزن. وارتكزت مهمته الرئيسة على جمع الأموال المستخلصة من ضرائب ومكوس مختلفة في المدينة، ونُعت أحيانا بأنه «أمين للقبض». وحامت الشكوك حول شخصية عميلة حينما عجز عن تقديم حسابات دقيقة في شأن الدراهم التي حصَّلها بصفته أمينا للقبض[57]. وبعد مرور سنوات عدة، قُبض على عميلة وسُجن في فاس (حيث لقي حتفه بعد مدة قصيرة) بسبب تطاوله على أموال المخزن، كما صودرت ممتلكاته وبيعت بالمزاد العلني. وقيل إن داره الموجودة في قلب المدينة على مقربة من جامع البواخر هي من أجمل دور زمانها في الصويرة، لاعتماده في تشييدها على خدمات بنائين مهرة استقدمهم الأمين عميلة من فاس لذلك الغرض[58].

(57) (م.و.م)، الصويرة 2، 15 شوال 2/1287 مارس 1866، العياشي بنيس وعبد الخالق فرج إلى بنيس ؛ و25 شوال 12/1287 مارس 1866، عبد الرحمن بن الحسن إلى بنيس.

(58) توجد عدة مصادر في شأن هذه النازلة. وقد ناقشها الصديقي، إيقاظ، ص. 103. وكانت للتاجر البريطاني كَريس بعض الدعاوى ضد الأمين عميلة الذي كان ضامنا لأحد إخوته ؛ فتبين أن أخ عميلة ربطته بكَريس معاملات تجارية فأصابه الإفلاس. (م.و.م)، الصويرة 2، 3 ربيع الأول 12/1288 فبراير 1871، فرج وأقصبي إلى بنيس ؛ F.O., 631/5، 4 شتنبر 1872. انظر عن بيع ممتلكات الأمين عميلة : (م.و.م)، الصويرة 9، (توجد في هذه المحفظة عدة مراسلات صادرة عن الأمناء دون تاريخ) ؛ (م.و.م)، الصويرة 2، 23 رمضان 6/1288 دجنبر 1871، فرج وأقصبي إلى بنيس ؛ ثم 11 ذي القعدة 22/1288 يناير 1872. الممتلكات والنفقات مقيدة في قوائم ضمن شهادات عدلية مؤرخة بتاريخ : 10 و14 ذي الحجة 20/1288 و24 فبراير 1872. كما اهتم قرقوز بنقل أخبار هذه القضية وتفاصيلها (وثائق آل قرقوز، 17 محرم 27/1289 مارس 1872، موسى بن أحمد إلى أبراهام قرقوز). =

وبعد وفاة الأمين عميلة سنة 1872، لم يبق في المرسى سوى ثلاثة أمناء. وهكذا استمر أمينان غريبان عن المدينة في ممارسة مهامهما، بينما واصل احتلال المرتبة الثالثة أمين صويري عريق في الخدمة هو عبد الرحمن بن الحسن[59]. وقد بذل المخزن المركزي جهودا كبيرة لتحسين طرق تدبير الموارد المالية، كما فرض على أنشطة السلطات في المرسى أشكالا متنوعة من المراقبة. وفي هذا الصدد، أصدر السلطان مولاي الحسن في سنة 1874 تعليماته الواضحة إلى القائد عمارة :

> فقد أمرنا الأمناء بأن يكونا يدخلوا ببيت المال ـ عمره الله ـ ما توفر تحت يدهم من المال في كل شهر وتحضر معهم عند وضعه فيه. وكذالك عند إرادة إخراج شيء منه بالإذن، وتحوز مفتاحا من مفاتيحه يبقى تحت يدك، ويجعلوا كناشا بداخل بيت المال يثبتون فيه ما يدخل إليه وما يخرج منه...[60].

وبناء عليه، أسندت إلى القائد عمارة مهمة الإشراف في المرسى والتي فاقت المهمة التي مارسها من سبقه من الأمناء. وقد بدأ يراقب أنشطة الأمناء تحت الإشراف المباشر للمخزن المركزي[61]. وتولى القائد عمارة بصفة خاصة مسؤولية وضع حد للتهريب باتخاذ إجراءات صارمة في شأنه[62].

وعلاوة على الإصلاحات الإدارية، بدأ القيام بتنفيذ مشروعات استهدفت تحسين الوسائل المادية للمرسى، وإمكاناتها. إذ حل بالصويرة عند نهاية سنة 1862 مهندس بريطاني هو جميس كريك (James Craig) لتولي بناء رصيف عند مرفإ المرسى حتى تقف عنده المراكب المستعملة في الشحن والتفريغ. كما استأجر السلطان

= وفيما يتعلق ببيع ممتلكات الأمين السابق عملية إلى الحنشاوي والأموال التي جمعت من ذلك بصفة عامة انظر : (م. و. م)، الصويرة 2، 18 رمضان 19/1289 نونبر 1872، و13 شوال 14/1289 دجنبر 1872، محمد بن العربي القباج إلى بنيس.

(59) (م.و.م)، محفظة عمارة، 21 جمادى الثانية 25/1292 يوليوز 1875، السلطان مولاي الحسن إلى عمارة. وكان الأمينان الغريبان عن المدينة واللذان عُينا في منصبيهما سنة 1875 هما أحمد التازي والعربي فرج الرباطي (وسبق لفرج أن مارس مهام الأمانة فترة معينة سنة 1871ـ1872).

(60) (م.و.م) محفظة عمارة، 11 جمادى الثانية 26/1291 يوليوز 1874، السلطان مولاي الحسن إلى القائد عمارة.

(61) وكان المولى الحسن أيضا أكثر اهتماما بالتدخل المباشر في التسيير الإداري مما كان عليه سلفه سيدي محمد بن عبد الرحمن. وجل الرسائل الصادرة عن الأمناء في وثائق هذه الحقبة موجهة مباشرَ إلى السلطان، وليس إلى أمين الأمناء كما جرت به العادة إبان الفترة السابقة.

(62) (م.و.م) محفظة عمارة، 24 جمادى الأولى 6/1294 يونيو 1877، السلطان إلى عمارة (وهي رسالة تهم مصادرة بعض البخور).

سيدي محمد بن عبد الرحمن خدماته لتنفيذ أعمال هندسية أخرى. وبعد مرور خمس سنوات، أنفقت خلالها مبالغ مالية كثيرة، تم التخلي عن المشروع دون إتمام بناء الرصيف. وربما كانت نزاعات مستديمة بين المهندس البريطاني والأمناء سببا في إخفاق المشروع بكامله[63].

ويرى التجار أن التسهيلات الموجودة في المرسى لم تكن كافية للإستجابة لجميع المتطلبات[64]. وعلى الرغم من فشل تلك الأشغال في المرسى، فإن الإصلاحات الإدارية مكنت من إنشاء بيروقراطية تستجيب للوضع الجديد المتولد عن الحضور الإسباني وعن الإرتفاع المتزايد لحجم المبادلات الخارجية. وغالبا ما قيل في السابق إن البيروقراطية التي تم إنشاؤها كانت بدائية وغير متطورة، بل ذهب البعض إلى تأكيد أن المخزن لم يكن يتوفر على أية وثائق[65]. غير أن حقيقة الأمور كانت غير ذلك. وإذا لم تتمكن الإصلاحات من إيجاد حلول لمشاكل المخزن المالية، فإنها استجابت على الأقل للحاجيات الإدارية الخاصة بالمرسى وببعض متطلباتها[66].

المراقبة المالية والمداخيل :

أدى نمو حجم المبادلات الخارجية وفرض الغرامة الحربية والإستلاف من بريطانيا إلى خلق وضعية نقدية ومالية جديدة في المغرب. فقد حُددت الرسوم الجمركية في المراسي على الصادرات بالأوقية (مثقال واحد = 10 أوقيات). وكان المثقال في الأصل عملة نقدية فضية وزنها 29 كَراماً، ولكنه تحول في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر إلى عملة حسابية أساساً. وهذا يعني أن الأداءات بتعرفة المثقال/الأوقية قد حُولت إلى عملة فضية حسب سعر الصرف الجاري. ولو سمح المخزن

(63) Manuel Pablo Castellanos, **Descripción histórica de Marruecos y breve reseña de sus dinastías** (Santiago de Compostela, 1878), p. 118.

واشتكى الأمناء بعد ثلاث سنوات من أنه لم يتحقق شيء من المشروع (م.و.م)، الصويرة 1، 20 جمادى الأولى 11/1282 أكتوبر 1865، أقصبي، وعمر بن عمرو الأوسي إلى بنيس. وحمل كريك مسؤولية تعثُّر المشروع لسلطات المرسى (James Craig, «Un aperçu du Maroc», **B.S.G.**, 5e sér., 19 (1870), 201)، وكان يتقاضى 9,750 أوقية شهريا (أي ما يعادل حوالي 60 جنيها إسترلينيا)، بينما حصل ترجمانه على راتب شهري قدره 633.75 أوقية (أي حوالي 4 جنيهات). الخزانة الحسنية، الكناش 295.

(64) Beaumier, «Mogador», pp. 116-118.

(65) Miège, IV, p. 132 et n ; Lahbabi, **Le gouvernement**, pp. 189-190.

(66) Cf. Burke, **Prelude to Protectorate in Morocco**, pp. 34-36, 39-40.

باستمرار هذا النظام، لفقد كثيرا من مداخيله الآتية من الرسوم الجمركية نظرا لتزايد حدة التضخم النقدي. ولما رأى المخزن حاجته الماسّة إلى المال، وتزايد التضخم النقدي الذي لم يكن المغرب قد عرفه من قبل، اضطر إلى التجديد في طرق مراقبته لنظامه النقدي.

وكان السبب المباشر في تسارع انهيار قيمة الأوقية (الشكل 17)، هو التزوير المتواصل للنقود النحاسية التي تدعى «الفلوس»، خاصة في سوس[67]. ومن الناحية النظرية، تتكون الأوقية من 24 فلسا، على الرغم من وجود تسميات مختلفة للنقود البرونزية التي لها جميعها علاقة تناسبية مع الفلوس المعروفة[68]. وكانت النقود النحاسية هي التي تُشْتَرَى بها السلع في السوق، وتُحدد بها نسبة الضرائب في البوادي، كما تُؤدى بها أجور الجيش ورواتب كثير من موظفي المخزن[69]. لكن الريال الفضي كان يُتخذ أداة أساسية لتنفيذ العمليات التجارية. وفي فترة حكم السلطان مولاي سليمان، أصبح البياستر الإسباني (ويسمى بالإسبانية أيضا البياستر، والدولار المتين، والريال (real)، وبالعربية الريال) العملة النقدية الأساسية المستعملة في التجارة[70]، والسند النقدي الذي يقوم عليه النظام المالي[71]. وظل الريال الإسباني يمثل للمغرب العملة الفضية المعيارية طوال القرن التاسع عشر، ولو أن الوزن الصافي للقطعة النقدية قد تغير. ويذكر أحد المصادر أن وزنه قد تراجع من 27.06 غراماً سنة 1772 إلى 25.96 غراماً في العقد الممتد بين 1854 و1864[72]. وظل الريال الإسباني العملة الفضية الأساسية المستعملة في الصويرة حتى سنة 1860، لكن بعد سنة 1830، وبصفة خاصة في خمسينيات القرن التاسع عشر، بدأت قطعة الخمس فرنكات الفرنسية (5f) تزداد تداولًا[73]. ونادرا ما تُدُووِلَتِ العملات المغربية الفضية

(67) كانت في سوس كميات كبيرة من معدن النحاس وشكلت من الناحية التاريخية مصدرا للنقود النحاسية (أفا، **مسألة النقود**، صص. 293–296).

(68) Thomas K. Park, «Inflation and Economic Policy in 19 th Century Morocco : The Compromise Solution», **The Maghreb Review**, 10 : 2-3 (1985), 52.

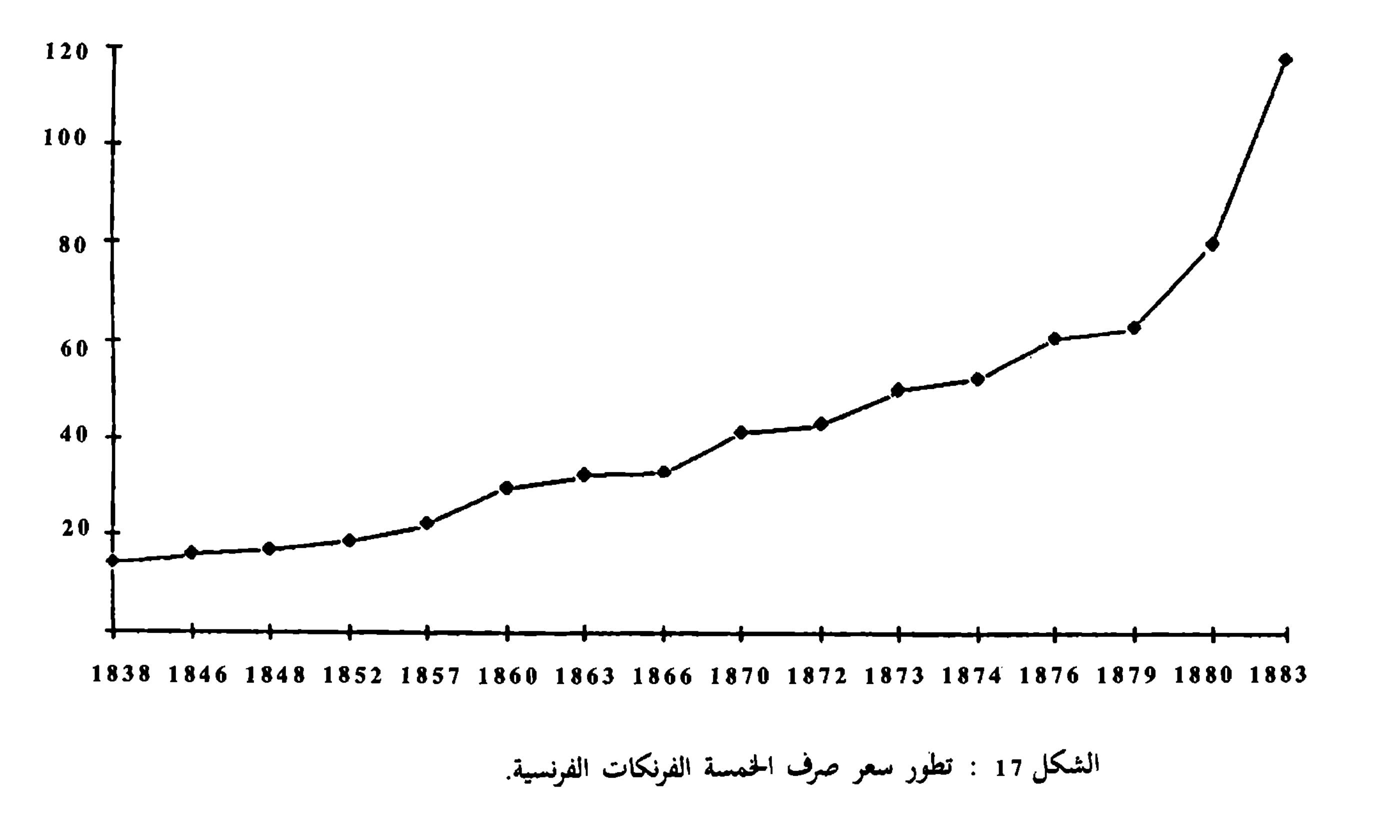
(69) **Ibid.**, p. 5.

(70) في الكنانيش التجارية لدار مقنين يستعمل الدولار الإسباني المتين بالعلامة المعروفة $ في جميع الحسابات (S.L., Judeo-Arabic account books of the Macnin house of commerce, 1815-1816).

(71) El Mansour, **Morocco**, pp 52-54.

(72) Robert Jannasch, **Die deutsch Handelsexpedition 1886** (Berlin, 1887), p. 79.

(73) **Cf.** Pascon, **La Maison**, p. 63.



الشكل 17 : تطور سعر صرف الخمسة الفرنكات الفرنسية.

(الدرهم السداسي، والدرهم الرباعي)[74] أو النقود الذهبية الممزوجة بنسبة ضئيلة من المعدن الخسيس (البندقي) في الصويرة. وحاول السلطان مولاي عبد الرحمن محاولات عديدة غير ناجحة لصهر هذه النقود وإنتاج سكة مغربية جديدة.

وأحدث نمو التجارة الخارجية فوضى في النظام النقدي المغربي القائم على معدني البرونز والفضة، ما دامت النقود النحاسية لا يمكن استعمالها في المبادلات الخارجية. وحينما ازداد الريال الفضي الأجنبي فرضاً لنفسه على النظام المغربي، بدأت الأوقية المغربية تتضخم. ومن ثم كثر تزوير الفلوس، فزاد ذلك في تخفيض قيمة الأوقية. وتفاقم هذا المشكل في ما بين سنتي 1845 و1851 حين ازداد الجفاف سوءاً. وصُدّرت العُملة الفضية لشراء الحبوب من الخارج[75]. وحين بدأت الأسعار ترتفع، تزايد حجم إنتاج النقود النحاسية. وابتداء من سنة 1846، لم يتوقف السلطان عن حظر سكّ الفلوس[76]. وقد عرَّض نمو الفلوس، والاختفاءُ الفعلي للنقود الفضية من السوق، عرَّضَا التجارة المغربية للخطر. وكان التجار الذين يملكون نقوداً فضية يدخرونها طبعاً، مضاربين على انخفاض قيمة الأوقية. وحاول السلطان مولاي عبد الرحمن التحكم في هذه المشكلة بتحديد سعر الصرف سنة 1848. وقد حدد صرف العملة الفرنسية في 17 أوقية والعملة الإسبانية في 18 أوقية ؛ وحدد صرف ربع الريال (ذو المدفع) في 4.5 أوقيـات، والبسيطة في 3.5 أوقيات ؛ بينما حدد صرف البندقي الذهبي في 34 أوقية والدبلون في 384 أوقية[77]. وإلى جانب تحديد سعر صرف الريال ومنع إنتاج مزيد من الفلوس، حاول السلطان أيضا وضع حد لخروج النقود الفضية من البلاد. ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل : إذ تواصل سك النقود النحاسية وانهيار قيمتها أمام النقود الذهبية والفضية، فرفض التجار الالتزام بالسعر الرسمي للصرف[78]. وفي السنة التالية، حاول السلطان نهج استراتيجية مخالفة، فضرب

(74) يبدو من المُعادَلات بالعملة الأوربية أن الدرهم السداسي كان يزن 2.28 غرامين بينما لا يزن الدرهم الرباعي سوى 1.30 غرام. وفي الواقع، تختلف القيمة الفعلية اختلافا كبيرا (**المرجع نفسه**).

(75) Miège, II, pp. 220-222, III, pp. 99-106.

(76) الخزانة الحسنية، 8 صفر 5/1262 فبراير 1874، السلطان مولاي عبد الرحمن إلى عبد القادر أشعاش.

(77) الخزانة الحسنية، 1 ربيع الأول 7/1264 مارس 1848، السلطان إلى أشعاش.

(78) الخزانة الحسنية، 9 شعبان 11/1264 يوليوز 1848 و4 ذو الحجة 1/1264 نونبر 1848، السلطان إلى أشعاش.

سكة نحاسية جديدة في مراكش[79]. لكن هذا الإجراء لم يحظ بالقبول، لأن الفلاحين من حاحا والشياظمة رفضوا العملة الجديدة وتوقفوا عن الإتيان بالحبوب إلى المدينة، مما أحدث نقصاً حاداً في مادتها. واحتفظ تجار الصويرة بالعملة القديمة التي استمر تداولها في المدينة. وتحدثت المصادر عن تعرض بعض التجار اليهود للعقوبة البدنية، بل للسجن بسبب رفضهم الأداء بالعملة الجديدة[80].

ومهما بذل السلطان من جهود، فإنه ظل عاجزا عن الحيلولة دون استمرار ضرب الفلوس المزورة. ومع تفشي الجفاف سنة 1849–1850، ارتفعت الأسعار من جديد، فضُربت نقود نحاسية أخرى. وأشار السلطان مولاي عبد الرحمن إلى المرات العديدة التي أصدر فيها أوامره بمنع سك النقود، وأمر بالقبض على كل من تورط في ضربها بصفة غير قانونية. وتقررت مصادرة الريال الفضي المتداول بالتهريب لصَهْرِهِ وسكّ درهم جديد، فلم تمض سوى مدة قصيرة حتى اندثر الريال الإسباني أيضاً وحجب عن التداول للأسباب نفسها[81].

وأدت معاهدة 1856 والنمو المتزايد للتجارة الخارجية إلى التعجيل بسيرورة التضخم النقدي. ففي سنة 1852، تم تحديد الريال الإسباني بموجب ظهير سلطاني في 20 أوقية، بينما حُدد سعر قطعة الخمس فرنكات الفرنسية في 19 أوقية[82]. لكن معدل صرفها سنة 1857 لشراء المواد المستوردة في الصويرة كان هو 24 أوقية، بينما تراوح بخصوص الصادرات بين 21 و23.5 أوقية[83].ولما واصلت قيمة البرونز الِانخفاض في السوق بالقياس إلى الفضة، قرر المخزن العودة إلى تحديد سعر الصرف في الجمارك وفقا للنسب نفسها (19/20) التي سبق أن حددها سنة 1852. وكان هذا هو السبيل الأوحد عند المخزن للحفاظ على مستوى مداخيله، لأنه لن يكون بإمكانه تعديل التعرفة الجمركية [84]. لكن السلطان اضطر أمام الضغوط الأجنبية، سنة 1862، إلى رفع سعر الصرف في الجمارك رفعاً يوحّده في سائر أنحاء البلاد، مما

(79) الصديقي، إيقاظ، ص. 71.

(80) A.E., C.C.C., Mogador 3، 18 يونيو 1849، 29 غشت 1849، دوفالي (De Vallet).

(81) الخزانة الحسنية، منتصف جمادى الثانية 1266/أبريل 1850، السلطان إلى بوسلهام بن علي؛ A.E., C.C.C., Mogador 3، 22 ماي 1850، فلوري (Flory).

(82) F.O., 830/1، 21 يناير 1852، كَريس.

(83) F.O., 830/2، 20 أكتوبر 1857.

(84) F.O., 99/139 Tangier : 27 September 1869 in Miège, **Doc.**, pp. 123-128.

تسبب في الإرتفاع المفاجئ للمداخيل الجمركية وفي ارتفاع الأسعار أيضاً[85]. وكان سعر الصرف الجديد هذا غير مؤات في البداية، لكن بما أن الأوقية استمرت في التضخم تبعاً لحالة السوق، صار من الضروري الحفاظ على نظام قار للصرف تفاديا لأي انخفاض كبير في مداخيل المخزن[86]. وظل الريال الإسباني سنداً نقدياً أساسياً، وربما حوفظ عليه نظراً للحاجة إلى تحويل مداخيل ضخمة لأداء الأقساط الشهرية من الغرامة الحربية. وتسهيلا لصرف مختلف العملات، بدأ العمل بنظام حسابي جديد يقضي بتحويل الريال الإسباني بصفته سندا نقديا إلى 20 «بليوناً»، والخمسة فرنكات الفرنسية إلى 19 بليوناً، على أن تتبع بقية العملات السبيل نفسه اتباعا تناسبيا[87]. وكانت الأموال ترسل إلى أصحابها البريطانيين أو الإسبان مباشرة من الصويرة، أو بعد استبدالها بعملة مناسبة في خزائن المال بمراكش. ثم إنه لما كانت أصول جل القطع النقدية أجنبية ـ إذ ما كان الموظفون الإسبان ليقبلوا قطعا نقدية أخرى غيرها ـ، ارتأى المخزن ضرورة إرسال شخصين مغربيين إلى الخارج لتعرف طرق التداول بالعملة الأجنبية. وفي هذا الإطار، ذهب الحاج الطاهر بن المليح إلى جبل طارق واتجه محمد بن عزوز إلى لندن[88]. ومع ذلك، لم يحل هذا السعر المحدّد للعملات النقدية الدولية دون استمرار تضخم الأوقية في سوق أسعار الصرف. واستمر تزوير الفلوس بصفة خاصة بسبب ارتفاع طلبات السلع المستوردة وتزايد درجة فرض الضرائب والرسوم. وفي الواقع، كان السلطان عاجزا عن التحكم في مراقبة سعر الصرف الخاص بالأوقية في السوق. وهكذا بدأ المخزن يحول الضرائب والديون المؤداة بالبرونز إلى سعر صرف الأوقية الجاري مقابل الريال. وكان هذا يعني أن

---

(85) Ibid.

(86) أوضح توماس پارك كل هذه القضايا النقدية في أطروحته (Park, «Administraion», pp. 104 ff).

(87) على عكس ما ذهب إليه عياش من أن المعيار النقدي الوحيد للقطع النقدية المغربية قد صار هو قطعة الخمسة فرنكات الفرنسية، أثبت پارك أن التحول إلى نظام البليون هو في حد ذاته تأكيدٌ بأن الريال الإسباني لا يزال السند أو المعيار النقدي الأساسي (Ibid., pp. 116-124).

(88) مثلا، أرسل 80,000 ريال في ثلاثة مراكب إلى المليح سنة 1866. ((م.و.م)، الصويرة 1، 11 شعبان 19/1283 دجنبر 1866، محمد بن عبد الله والعربي الشراط إلى بنيس). وفي وقت مبكر من السنة نفسها، أرسل 590 ريال فرنسي إلى المليح بواسطة أبراهام قرقوز.(وثائق آل قرقوز، 20 رمضان 6/1282 فبراير 1866، عبد النبي مرور إلى أبراهام قرقوز). كما أرسلت 10,000 إلى بن عزوز سنة 1871 بعد صرفها في مراكش. ((م.و.م)، الصويرة 2، 22 ربيع الأول 11/1288 يونيو 1872، أقصبي وفرج إلى بنيس)؛ ثم أرسلت 5,000 ريال بعد ذلك بمدة قليلة : 13 جمادى الأولى 31/1288 يوليوز 1871.

الضرائب والدفعات التي تؤدى للمخزن تتزايد تزايداً متكافئا مع نسبة التضخم. وبينما ظلت وحدات النقد الحسابية واحدة، كان هناك نظامان متنافسان : أحدهما عائم في السوق والآخر حدده المخزن لفائدة الأجانب أو التجار المتعاملين في الصرف الأجنبي[89].

وغالبا ما انتهت محاولات المخزن مراقبة العملة وأحوالها بالإصطدام مع التجار. ففي سنة 1863، بدأت قطعة نقدية نحاسية تحمل اسم «تَازْلَاغْتْ»[90] تغمر السوق وتخفض قيمة العملات النقدية المقبولة إلى درجة أن الأمناء تلقوا أوامر بمصادرة تلك القطعة النقدية. وتلقى التجار في شأن ذلك تعليمات واضحة «فادفعوا ما بذمتكم بما تروج به السكة الآن، على أن يكون ذلك فضة لا فلوسا»[91]. ومما لا شك فيه أن التجار كان يصعب عليهم الوفاء بالتزاماتهم في ظروف خيم عليها سوء المحاصيل الزراعية في أوربا والمغرب، وانخفاض قيمة النقود، بالإضافة إلى تزامن كل ذلك مع ارتفاع في الأثمان[92].

ولربما كانت الجهود المبذولة لتعويض الخسائر التي تكبدها المخزن نتيجة سعر الصرف المفروض سنة 1862 كفيلة بأن تفسّر لنا أسباب رفع واجبات كراء المحلات السكنية الموجودة في القصبة سنة 1864 (انظر الجدول 4). ويؤدي التجار واجبات كراء محلاتهم السكنية في القصبة بالريال (وذلك بالرغم من أن الحسابات كانت تتم بالمثقال/ الأوقية)، فطلبوا السماح لهم بأن يؤدوا بسعر الصرف الجاري. وقد كتب الوزير بوعشرين إلى أبراهام قرقوز : «فاعلموا أني ما قصرت بشهادة الله. وغاية ما آل إليه الأمر في ذلك هو موافقة سيدنا على ما قدره الأمناء من إعطاء المثل. وما أدركت موافقة سيدنا إلا بمشقة وإعطاء المثل أهون من تقدير مثقال»[93]. واحتج التجار على ذلك، فأكدوا أن ارتفاع الأكرية قد يلحق بهم الضرر، ولكن المخزن في الواقع لم يرفع الأكرية إلا بنسبة 25% مقارنة مع 41.5% من الخسائر التي تكبدها بسبب

---

(89) .Cf. Park, «Administration», pp. 107-109

(90) وأصلها من تازلاغت : اسم موضع في سوس يقع على بعد 40 ميلا من تافراوت حيث كان يستخرج النحاس. (أفا، **مسألة النقود**، ص. 294).

(91) وثائق آل قرقوز، 22 شعبان 12/1279 فبراير 1863، ظهير سلطاني وجهه سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى مجموعة تجار السلطان في الصويرة.

(92) .Miège, III, p. 128

(93) وثائق آل قرقوز، 20 ذو القعدة 3/1280 ماي 1864.

اختلاف سعر الصرف في ما بين 1856 و1862 (أي من 19/20 إلى 34.2/ 32.5).

وقد منح الصرف الجديد الذي فُرض على المخزن ووجود الوكلاء الإسبانيين الذي حال دون الِإستمرار في تقديم تسهيلات للتجار المغاربة في أداء واجبات الرسوم الجمركية، منحا التجار الأجانب آمتيازاً على تجار السلطان المغاربة. وعلى الرغم من انخفاض أثمان الواردات في المغرب بوجه عام، ظلت السلع الأجنبية، وخاصة منها منسوجات مانشستر، تتحكم في الأثمان في الصويرة أكثر منها في أوربا. ولعل هذا مما جعل تجار السلطان يتجشمون عناء أداء الرسوم الجمركية والأقساط الشهرية لتسديد السلفات السلطانية في الوقت نفسه[94]. وبعد التحسن الكبير الذي شهدته سنة 1865، تراجعت المبادلات التجارية، فاضطر تجار السلطان إلى التأخر عن الوفاء بالتزاماتهم المالية مع السلطان، وعجزوا عن أداء الرسوم الجمركية، كما تركوا سلعهم وبضائعهم عرضة للتعفن والتلف في مستودعات الجمارك[95].

واستمر انخفاض قيمة الأوقية في سوق الصرف للأسباب المزمنة نفسها. فقد أتى الجراد سنة 1866–1867 على محاصيل غلتي اللوز والزيتون. وبعد هذه النكبة، حل الجفاف. ومرة أخرى، خرجت مقادير كثيرة من العملة الصعبة إلى الخارج، وارتفعت أثمان المواد الغذائية. ولذلك تعذر الوقوف في وجه محاولات تزوير الفلوس[96]. وفي سنة 1869، كان الريال الإسباني يساوي 38 أوقية[97]. وعلى أثر هذا الِانخفاض، سارع المخزن إلى الأمر بصهر القطع النقدية النحاسية والفضية معا وإصدار قطع نقدية جديدة للفلوس والدرهم أخف وزناً من سابقتها. ثم أمر السلطان بأن يكون أداء الرسوم الجمركية بالدرهم الجديد والريال مناصفة. ونصح النائب القنصلي البريطاني مواطنيه التجار بعدم الِإلتزام بذلك الأمر، بدعوى أنه مخالف لمضمون

(94) F.O., 631/3، 30 يناير 1864، إلتون إلى دراموند هاي ؛ 30 نونبر 1864 و3 يناير 1865، كارستنسن إلى دراموند هاي.

(95) وثائق آل قرقوز، 24 ربيع الأول 6/1283 غشت 1866، بوعشرين إلى أبراهام قرقوز ؛ الخزانة الحسنية، الكناش 295، 24 ربيع الأول 6/1283 غشت 1866، نسخة من رسالة بعث بها السلطان إلى أقصبي وعمر بن عمرو الأوسي.

(96) Cf. Miège, III, pp. 146-147.

(97) A. N., F12 6564, Casablanca : December 1869.

معاهدة 1856[98]. ومن الطبيعي أن يفضل تجار السلطان أداء الرسوم الجمركية بالدرهم المنخفض القيمة، لكن الإسبانيين لم يقبلوا بنقد آخر غير الريال. وهكذا، كلما حصل الأمناء من التجار، على مقدار من الدرهم، أرسلوه إلى مراكش لاستبداله بالريال قصد أداء الإسبانيين[99].

ولم يستطع المخزن إيجاد حل للمشكل القائم بالإعتماد على النهج التقليدي. إذ بدأت تروج في السوق نقود فضية مزورة مصدرها أوربا والجزائر وسوس، مما أحبط محاولات إصدار نقود مغربية جديدة[100]. وفي فبراير 1869، تبنى المخزن إجراء أكثر جذرية، حين أمر السلطان بصرف قطعة الخمسة فرنكات الفرنسية في الجمارك بتسع عشرة (19) أوقية والدرهم الكبير بتسع (9) موزونات (أو 2.25 أوقيتين)[101]. وأدى ذلك إلى إعادة إقرار العمل بالرسوم المحددة في تعرفة الصادرات كما هي واردة في معاهدة 1856. وبرر المخزن سلوكه بأن مصالح التجار لن تتضرر، لأن الأثمان ستنخفض تماماً مثلما ارتفعت في سنة 1862[102]. غير أن سعر الصرف الجديد هذا لم يدخل حيز التنفيذ قط، وذلك بالرغم من تأييد البريطانيين ورغبتهم في الموافقة عليه. فقد احتجت بقية القنصليات، واعترض التجار بدعوى أن العمل بسعر غير ملائم للصرف يمكن أن يتسبب في تعثر التجارة وتوقفها. وهكذا لانَ موقف المخزن وقرر التراجع عن العمل بذلك الإجراء فأمر بإبطاله في شهر نونبر[103].

وحين حاول المخزن العودة إلى إقرار سعر الصرف في الجمارك على أساس نسبة 19/20 التي سبقت الإشارة إليها، تبنى في الوقت نفسه استراتيجية أخرى : إذ

---

(98) F. O., 631/3، 3 فبراير 1868، التقرير التجاري لسنة 1867، ثم 3 شتنبر 1867، كارستنسن إلى دراموند هاي.

(99) (م.و.م)، الصويرة 2، 17 شعبان 1285، عبد الحفيظ برادة ومحمد بن عبد الله إلى بنيس. فقد أرسلت 520 أوقية، مثلا، من بيت مال مراكش إلى الصويرة يوم 29 رمضان 24/1284 يناير 1868 (الخزانة الحسنية، الكناش 48).

(100) Hay in Miège, Doc., p. 127.

(101) (م.و.م)، الصويرة 2، 28 شوال 11/1285 فبراير 1869، محمد بن موسى وعبد القادر غنام إلى بنيس؛ وانظر أيضا : Ayache, Etudes, p. 133.

(102) شاطر جون دراموند هاي وجهة نظر المخزن حينما اتخذ هذا الإجراء. (Hay in Miège, Doc., pp. 126-128).

(103) (م.و.م)، الصويرة 3، 13 ذي القعدة 25/1285 فبراير 1869، برادة ومحمد بن عبد الله إلى بنيس؛ Miège, III, pp. 139-143.

أصبح الدرهم يساوي في النظام الحسابي الجديد درهما واحدا مقابل أوقية واحدة، وفقا لما جرى به العمل أيام السلطان سيدي محمد بن عبد الله. وأصبح من الواجب على جميع المغاربة في المدينة والبادية أن يعملوا بهذا الصرف. وكان المخزن يأمل بذلك في التوصل إلى إعادة إنشاء نظام للدرهم يمكن استعماله في أمور كثيرة، منها أداء الرسوم الجمركية، وفقا لسعر الصرف المُحدد للأوقية كما هو حال الريال الأجنبي تماما[104]. ولم تحقق محاولة المخزن إحياء عملة المغرب الفضية نجاحا يذكر في جل أطوارها. إذ عجل الاستمرار في تزوير النقود بتخفيض قيمة الدرهم أمام الريال الأجنبي. وعلاوة على ذلك، فبما أن الدرهم قد تحددت قيمته بموجب سعر معين للصرف، فإنه من الطبيعي أن يفضل التجار أداء واجباتهم الجمركية بالقطع النقدية ذات القيمة المنخفضة. وبعد مرور سنة ونصف على إصلاح الدرهم، أخبر الأمين العياشي بنيس بأنه «لا يدخل الريال بالديوانة»[105]. وبينما كانت قيمة الدرهم الشرعي لا ترتفع في السوق إلا بحوالي 7% عما كان عليه السعر الرسمي للصرف في الجمارك، ارتفعت قيمة قطعة الخمسة فرنكات بنسبة 20%، وتستبدل في سوق الصرف بواحدة وأربعين أوقية ونصف (41.5)[106]. وكان من الطبيعي ـ كما أشار إلى ذلك العياشي بنيس ـ أن يفضل التجار اكتناز ريالاتهم الأجنبية وتسديد الواجبات الجمركية بالدرهم[107].

---

(104) ابن زيدان، **إتحاف**، ج 3، صص. 481ـ483 ؛ الناصري، **الاستقصا**، ج 9، صص. 120ـ121. ظن جرمان عياش أن هذا الإجراء يعني جعل الدرهم الذي يزن 2.9 غرامين (كما هو الحال في القرن الثامن عشر)، أساس النظام النقدي بإحلاله محل الدرهم الصغير الذي يزن 0.7 غرام (Ayache, **Etudes**, pp. 135-137)، ولكننا لا نشاطره هذا الرأي، لأن جوهر الإصلاح كان هو إنشاء درهم حسابي جديد وفقا لنظام عشرة وحدات يكون مطابقا للأوقية. ثم إنه لن يُسمح لقيمة الدرهم بأن تكون عائمة. وإذا لم نميز بين كون الدرهم قد تم إقراره إلى جانب القطع النقدية الحديثة الضرب، فإن الإصلاح النقدي كما ـ فهمه جرمان عياش ـ سيكون غير منطقي تماما. (انظر عن موضوع الدرهم : Park, «Administration», pp. 152-154). وقد فسر هذا النظام وشُرح في التقرير الآتي : A.N., F12 6564, Casablanca.

(105) (م.و.م)، الصويرة 2، 9 صفر 11/1287 ماي 1870، العياشي بنيس إلى بنيس.

(106) (م.و.م)، الصويرة 9، رسالتان غير مؤرختين (ويبدو من مضمونهما أنهما حررتا في حوالي جمادى الأولى 1287/يوليوز ـ غشت 1870 ؛ ويبدو أنهما رسالتان موجزتان غير رسميتين أرسلهما بنيس إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن).

(107) (م.و.م)، الصويرة 2، 9 صفر 11/1287 ماي 1870، العياشي بنيس إلى بنيس ؛ انظر أيضا رسالة 25 صفر 27/1287 ماي 1870، العياشي بنيس وفرج إلى بنيس.

وتؤكد النزاعات القائمة بين التجار والأمناء وجود مشكل أساسي واجهه المخزن في شأن المراقبة المالية. وكانت تعرفة 1856 قد تحددت على أساس الإستقرار المفترض لسعر صرف العملات البروزنزية والفضية. لكن ما لبث أن تأكد عدم صحة ذلك الإفتراض. ومن ثم حاول المخزن تحديد العلاقة بين سعر صرف العملات المُحدَّد للصرف الدولي وقيمة الصرف المحددة على المستوى الداخلي. وهو تمييز ـ كما يعبر عنه الباحث الأمريكي پارك ـ بين الأوقية الحقيقية و«الأوقية الكاذبة»(-pseudo «uqiya)[108]. وبدأ التجار يجادلون في ذلك، فأشاروا إلى أنهم يأخذون بعين الإعتبار قيمة المثقال الخاصة بتصدير السلع في علاقته بالقيم المتعلقة بالبرونز والتي سبق أن حُددت بالمثقال في تعرفة سنة 1856. وكان جواب الأمناء أن التعرفة أصبحت محددة على أساس الفضة، ما دامت نسبة الصرف مُحددة تحديدا ثابتا لا يطرأ عليه أي تغيير. ثم إن المخزن ألحَّ على أن يسدد التجار واجباتهم في الديوانة بالدرهم والريال معاً، وذلك بغض النظر عن قيمة الفضة في السوق. وكانت هذه هي الحقوق التي مارسها المخزن صيانة لمداخيله وحفاظا عليها من زحف التضخم.

واضطر التجار إلى قبول هذه التسوية. ومنذ ذلك الحين، استمر أداء الرسوم الجمركية عن الصادرات بدقة تامة. فكانت السلع توزَن، وتُشحَن حسب التعرفة الجاري بها العمل في الديوانة، ويؤدَّى عنها بسعر الصرف المحدَّد في ذلك الوقت. وقد يتشاجر التجار على نوع العملة التي سيدفعون بها حسابهم فقط، أو ربما على دقة الموازين (التي كانت تُضبَط دورياً بملاءمتها مع معايير الوزن الصحيح)[109]. أما الرسوم الجمركية الخاصة بالواردات، فتلكم قضية أخرى. إذ كانت الرسوم الواجبة عليها تُقدر وفقا لقيمة السلع المستوردة، لا وفقاً لأوزانها، فتُحدد القيمة بناء على تقلبات الأسعار المحلية المتباينة. ولا غرابة في أن تقع خلافات متكررة بين التجار والأمناء على تقدير قيمة البضائع. وتكثر الخلافات من هذا القبيل حينما تنحسر المبادلات التجارية في الصويرة، كما حدث عام 1870–1871. وكان المخزن المركزي على علم بأن المواد المصدرة من المغرب لا تُقدر بقيمتها الحقيقية، لأنها تباع بأثمنة مرتفعة في أوربا. واحتج التجار بدعوى أنهم حينما تكون لديهم سلعة يعرضونها للبيع

(108) Park, «Inflation», pp. 52-53 ; and Park, «Administration», pp. 128, 152-153.

(109) (م.و.م)، الصويرة 2، 6 ذي القعدة 5/1289 يناير 1873، مصطفى جسوس ومحمد بن العربي القباج إلى بنيس. وقد أشارا في رسالتهما هذه إلى أن الأمناء السابقين لهما قد أتوا بميزان جديد يتمتع بجميع مواصفات الضبط والدقة ؛ كما عُين في المدينة عدل من مراكش.

في السوق بالمزاد العلني، فإنهم يبيعونها بأقل مما يقدره الأمناء. وعلل الأمناء ذلك بحصول التجار على بضائع من دائنيهم بثمن بخس قصد استبدالها بسلع أخرى. وبناء عليه، كانت الأسعار أكثر ارتفاعا في جهات أخرى من المغرب فاحتج الأمناء على ذلك بقولهم : «وليس ثمن السلعة بالصويرة كثمنها بفاس»(110).

وهكذا وجد الأمناء أنفسهم بين ضغوط التجار ومطالب المخزن. وبعد ثلاثة أشهر، كتب الأمين العياشي بنيس إلى أمين الأمناء : «إن مولانا نصره الله كان كتب لنا مرارا فوبخنا على التساهل في تقويم السلع واعتذرنا عن ذلك بأعذار فلم يقبلها منا».واستمر الأمناء في تقويم السلع وفقا للأسعار الجارية آنذاك. وحتى يتسنى للسلطان الرفع من مداخيل الرسوم، أمر أمناء مراكش بإرسال لائحة بأصناف أسعار الرسوم، ثم فرض على أمناء الصويرة اعتمادها مقياسا وتطبيقها أثناء تقويمهم للبضاعة. ورفض التجار ذلك، لأن اللائحة وُضِعت على أساس أسعار محددة بعملة برونزية كانت أكثر ارتفاعا في مراكش. وظل التجار الصويريون مترددين أمام سعر الصرف غير الملائم لهم في الجمارك. ووضع الأمناء التجار بين خيارين اثنين : «إما دفع الأعشار على حسب ذلك الزمام، أو دفع أعشار السلعة من عينها مثل ما يفعل الأمناء بطنجة»، ولكن التجار أبدوا رفضهم. فاقترح النائب القنصلي البريطاني تعيين ثلاثة تجار لتقويم البضاعة، ولكن الأمناء لم يقبلوا ذلك الاِقتراح طبعاً، وتساءلوا كيف للتاجر أن يقوِّم سلعه بنفسه حينما تكون الأثمان مرتفعة.(111). ويُحتمل أن يكون تطبيق الأسعار الواردة في لائحة مراكش قد استغرق مدة قصيرة فقط، ولربما لم يُطبق البتة. وحينما كانت النزاعات تُثار في شأن تقويم بعض السلع، فإنها كانت تودع في مخازن الديوانة. وفي نهاية الشهر، تلقى الأمناء أوامر بالحسم في الموضوع وتحصيل مبالغ أكثر ارتفاعا في حالة ارتفاع ثمن البضاعة المعنية عند عرضها للبيع في السوق(112). ومع ذلك، فإنه كثيرا ما كان الأمر ينتهي بالسلطات إلى عرض السلع المحجوزة لبيعها في السوق بالمزاد العلني.

وكان المخزن بإجرائه لهذه التعديلات الدورية، أقل تأثراً بالتضخم من آلتجار. وعلاوة على ذلك، فإن المخزن كان يجعل التجار يؤدون ثمن الاِنخفاض المستمر

(110) (م.و.م)، الصويرة 2، 25 صفر 27/1287 ماي 1870، العياشي بنيس وفرج إلى بنيس.

(111) (م.و.م)، الصويرة 2، 26 جمادى الأولى 24/1287 غشت 1870 ؛ (م.و.م)، الصويرة 9، (دون تاريخ، ربما حوالي جمادى الأولى 1287/غشت 1870).

(112) المنوني، **مظاهر**، ص ص. 311-312.

للعملات المغربية، البرونزية والفضية. ففي سنة 1870، رُفِعَت سومات كراء المحلات السكنية والمخازن في القصبة الجديدة بنسبة 30%، فكانت تلك هي الزيادة الثانية الأهم منذ سنة 1862[113]. وفي السنوات اللاحقة، قُومت الأملاك المخزنية من جديد. إذ قام الأمناء، تحت إشراف قائد المدينة، بتسجيل دقيق لجميع الممتلكات المخزنية سنة 1874[114]. ولم تنته تلك المهمة إلا في سنة 1296/1878-1879. وكشفت التحريات أن الأكرية الشهرية في القصبتين القديمة والجديدة، حيث كانت تُؤدى بالريال، قد بلغت ما قيمته 24,663.75 أوقية، أي ما يعادل 875.88 ريال على أساس سعر الصرف المُحدد في 32.5. وقد عُدل وفقا لسعر الصرف المتداول في السوق (62 أوقية للريال)، فكان من المفروض تحصيل ما مجموعه 47,050 أوقية[115]. وأصبح ذلك هو السعر الجديد المطبق على الأملاك المخزنية. وتقع جل المحلات السكنية الموجودة في القصبتين تحت تصرف المحميين والأجانب، ولذا كان على المخزن فرض أداء واجبات الكراء وفقا لسعر الصرف الجاري في الديوانة، لأن الجالية الأجنبية لن توافق على إحداث أية تغييرات. ثم إن الأجانب والمحميين كثيرا ما آمتنعوا عن تسديد واجبات الكراء، فاشترطوا أولا تسوية دعاواهم التي رفعوها ضد المخزن والتي ما زالت معلقة[116]. كما امتنع بعض التجار عن أداء واجبات الكراء لإرغام المخزن على إصلاح البنايات التي كانوا يتصرفون فيها. ففي سنة 1878، أبلغ محتسب الصويرة المخزن المركزي بأن ديونا بلغت قيمتها 1,166 ريال قد تراكمت من جراء عدم تحصيل أكرية ست محلات من أملاك المخزن عن 38 شهرا[117].

وبناء عليه، أصبحت الوسيلة الوحيدة أمام المخزن للحفاظ على مستوى مداخيله هي تعديل الأكرية بين الفينة والأخرى في كلتا القصبتين، على غرار ما فعله

---

(113) N.A., R.G. 84، 12 صفر 14/1287 ماي 1870، أمناء الصويرة إلى أبراهام قرقوز (ويبدأ تراجعيا يوم 1 محرم/3 أبريل).

(114) الصديقي، **إيقاظ**، ص. 97 (ربيع الثاني 1291/ماي - يونيو 1874، السلطان مولاي الحسن إلى عمارة).

(115) الخزانة الحسنية، الكناش 93.

(116) أبلغ المحتسب المخزن المركزي أن المحميين رفضوا أن يسددوا ما كان عليهم من أكرية ((م.و.م)، محفظة عمارة، 25 ذو القعدة 29/1297 أكتوبر 1880، السلطان مولاي الحسن إلى عمارة). وانظر عن قرقوز وأوحنا : A.N., R.G. 84، 17 شعبان 1/1302 يونيو 1885، الدويلالي ومحمد بن عبد الرحمن بريشة إلى مايير قرقوز ؛ و1 رمضان 14/1302 يونيو 1885، قرقوز إلى الدويلالي وبريشة.

(117) (م.و.م)، محفظة عمارة، 10 صفر 13/1295 فبراير 1878، السلطان إلى عمارة.

سنة 1296/ 1878–1879. وفي سنة 1301/1883–1884، بلغ معدل المداخيل من واجبات الكراء المحصلة حوالي 59,800 أوقية في الشهر (وكانت تتباين، لأن التجار يمتنعون أحياناً عن الأداء)[118]، مما يجعلها تمثل ارتفاعا لا تتجاوز نسبته 21% فقط، بينما ارتفعت الأوقية في الفترة نفسها بنسبة 100% في مقابل الريال. كما زاد المخزن أكرية ممتلكات الأحباس بنسبة 50% لاسترجاع المبالغ الضائعة بسبب التضخم. واحتج النواب القنصليون على ذلك احتجاجا شديدا، بدعوى أن المغاربة الخاضعين لحماية دولهم قد سبق لهم دفع مقادير مالية هامة للحصول على المفتاح والكَلسة اللذين كانا يُعرضان للبيع بالمزاد العلني. ودخل موظفو المخزن والنواب القنصليون في جدال حول مدى مشروعية هذه الزيادة في الأكرية. وفي آخر المطاف، قرر السلطان ألّا تزيد أكرية الأملاك الحبسية التي يتصرف فيها الفقراء على 30%[119].

وقد لحق التأثير بمجال آخر هو الأقساط الشهرية التي تؤدّى عن السلفات السلطانية. إذ قرَّر السلطان سنة 1871 أن يطلب زيادة في تسديد الدين الإجمالي — من 0.5% إلى 0.75%. وتقدم التجار بملتمس أكدوا فيه عجزهم عن أداء المبالغ الزائدة نتيجة انخفاض حجم المبادلات التجارية. ثم طالبوا بأن يُسمح لهم بتسديد ديونهم بالدرهم في حالة الإبقاء على تلك الزيادة[120]. وفي هذه المرحلة، انهار صرف الدرهم إلى 33 أوقية، أي بنسبة زيادة لا تتعدى 1.5% في السوق عما هو عليه سعر الصرف في الجمارك. ومن جهة أخرى، استمر الريال في الارتفاع على نحو متواصل. ففي سنة 1870، استُبدل في سوق الصرف مقابل 41.5 أوقية ؛ ثم ارتفع صرفه سنة 1872 إلى 42–43 أوقية[121]. وواصل الأمناء إصرارهم على أن يسدد التجار واجبات

---

(118) الخزانة الحسنية، الكناش 122 (حُسبت الأكرية هنا وفقا لنظام حسابي قوامه الدرهم الذي يساوي 4 أوقيات، وقد حولته وفقا لنظام الأوقية المستعمل في الحسابات الأخرى).

(119) N.A., R.G. 84، 28 رجب 2/1303 ماي 1886 و26 رمضان 28/1303 يونيو 1886، الدوبلالي إلى ماير قرقوز ؛ 28 رجب 2/1303 ماي 1886، 25 رمضان 27/1303 يونيو 1886، و29 رمضان 1/1303 يوليوز 1886، قرقوز إلى الدوبلالي.

(120) (م.و.م)، الصويرة 2، 10 جمادى الأولى 28/1288 يوليوز 1871، رسالة التماس وجهها التجار التالية أسماؤهم : بوهلال والورزازي ودينار (أوحنا) ويهودة (ليڤي يولي) وسلام عمار (بن مساس) إلى بنيس.

(121) Leared, Marocco, p. 344.

الرسوم الجمركية بالريال فقط. ومع ذلك، فقد فضل بعض التجار ترك سلعهم في مخازن الجمارك بدلا من الرضوخ لرغبة الأمناء[122].

وقد اضطر السلطان المولى الحسن إلى اتخاذ إجراءات جديدة أمام استمرار انخفاض الريال على عهده. وساهم تدفق الفلوس المزورة من سوس سنة 1879 في إحداث مزيد من التضخم. وقد لاحظ الناصري أنه بينما كان الريال يُستبدل بثلاث وستين (63) أوقية في مراكش، بلغت قيمة صرفه في فاس 53 أوقية فقط. وكان بعض المراكشيين يحتفظون بالنقود البرونزية للحصول بواسطتها فيما بعد على صرف أكثر ملاءمة مقابل الفضة في مكان آخر[123]. وهكذا، بدأت تختفي الفلوس من الأسواق الواقعة في المناطق الداخلية. وربما أحس السلطان بالأضرار التي يمكن أن يلحقها ذلك بالتجارة، لأن ركود المبادلات في المناطق الداخلية، لابد من أن يترتب عنه انخفاض في حجم مكوس الأبواب والأسواق على حد سواء. وبناء عليه تقرر الرجوع إلى سعر صرف الريال في السوق مقابل 32.5 أوقية. ولو نجح العمل بمثل هذا الإجراء، لتعرض أهم التجار المتعاملين بالعملة الفضية الأجنبية للخسارة. وهذا ما حصل بالضبط، إذ قال الناصري : «وحصل للتجار من الضرر في رخص الريال ما كان حصل للضعفاء في قلة الفلوس»[124]. وفي الوقت نفسه، طبق المخزن العمل بسعر صرف الريال مقابل 63 أوقية سواء عند أبواب المدن أو في أسواقها. وهكذا ارتفعت أكرية أملاك الأوقاف المحددة بالأوقية ارتفاعا تناسبيا مع سعر الصرف الجديد[125].

ونظرا للتأخر الذي حصل في إدراك طبيعة هذا الواقع، تضاءلت حظوظ نجاح مثل هذه الإجراءات المتشددة. وربما ساعد التخفيض القسري لقيمة سعر الصرف بحوالي 100% على تشجيع التجارة البسيطة في المناطق الداخلية وبالتالي على الزيادة في مداخيل مكوس الأبواب والأسواق. غير أنه هدد بالتقليل من أرباح التجار المتعاملين بالوحدات النقدية الأجنبية. ومارس التجار والنواب القنصليون في الصويرة

(122) (م.و.م)، الصويرة 2، 12 ذي القعدة 23/1288 يناير 1872، القباج إلى بنيس.

(123) الناصري، **الإستقصا**، ج 9، ص. 163.

(124) **Ibid.**

(125) P.P., 1878, LXXIV, p. 21، (م.و.م)، محفظة عمارة، 29 صفر 4/1295 مارس 1878، موسى بن أحمد إلى عمارة.

ضغوطهم على السلطات المخزنية لحملها على إبطال العمل بمضمون الظهير السلطاني، بدعوى أن سعر الصرف في جهات أخرى من المغرب لا يتجاوز 60 أوقية. ومع ذلك، فقد تطلب الأمر مزيدا من الوقت قبل التخلي عن العمل بتطبيق ذلك الإجراء[126].

وانخفضت قيمة الريال مجددا بنسبة 100% في السنوات اللاحقة، إذ ارتفعت الأثمان خلال أسوإ فترة جفاف شهدها القرن التاسع عشر (1878-1882)[127]. وفي أواخر 1883، غمرت أسواق الصويرة مقادير كثيرة من النقود المزيفة.

«واستمر سك النقود النحاسية الخسيسة دون أي محاولة للقضاء عليها فيما يبدو، إلى درجة أن قطع الفلوس الجيدة اندثرت من السوق عند نهاية السنة. وأصبحت خساسة القطعة المزورة بينة إلى درجة أنه حين أرسلت نماذج منها إلى إنكَلترا قيل إنها لا تحتوي على نسبة مائوية من النحاس تكفي ولو لتغطية مصاريف صهرها»[128].

وساءت الأحوال إلى أقصى الحدود، فاضطرت السلطات المخزنية إلى تكليف حرس خاص بالوقوف عند أبواب المدينة لمصادرة النقود المزيفة. وهكذا توقفت التجارة، وأصبح الريال يصرف بمائة وخمسين (150) أوقية. واختفت النقود النحاسية القانونية من التداول كما حصل سنة 1877. وأدت المحاولات الكثيرة الهادفة إلى تسوية المشكل إلى نشوب خلافات حقيقية بين أمين المستفادات وبقية أمناء المرسى، حين حاول هؤلاء سحب العملة المزيفة من التداول. وأخرج أمين المستفادات النقود المزيفة من المحل الذي كانت مفاتيحه في يده. وخشِيَ الأمناء ارتفاع سعر صرف الريال إلى 200 أوقية[129] ! فحددت السلطات سعر الصرف في السوق في 125 أوقية للقطع

(126) F.O., 631/6، 25 مارس 1878، روبرت دراموند هاي إلى التجار البريطانيين في الصويرة. (انظر : Miège III, p. 433). لم نعثر على أي إشارة تفيد صدور الأمر بإلغاء ذلك التقنين، لكن بما أن الإحتجاجات توقفت بعد صيف 1878 فيما يبدو، فإنه يُفترض أن يكون قد وقع التخلي عن العمل بذلك الإجراء.

(127) Miège, III, p. 435-436. وانظر عن ارتفاع الأسعار وتفشي المجاعة : محمد المختار السوسي، **المعسول**، ج 10، صص. 11-12 ؛ الناصري، **الإستقصا**، ج 9، ص. 164.

(128) P.P., 1884, LXXX, p. 101.

(129) الخزانة الحسنية، جمادى الثانية 1301/مارس - أبريل 1884، إدريس بن محمد بنيس والعربي فرج وعبد الرحمن بن الحسن إلى السلطان.

النقدية البرونزية القانونية، ولو أن الحظوظ كانت ضئيلة في البداية لتطبيق العمل بسعر الصرف هذا. وتمكن المحتفظون بالعملات الجيدة من صرفها مقابل 80 أو 90 أوقية للريال. ومع ذلك، اختفت النقود الخسيسة من التداول في نهاية الأمر، فاستقر سعر الصرف[130].

وفي سنة 1881، بُذلت محاولات جديدة لإحياء نظام النقد المغربي القائم على أساس القطع النقدية الفضية. وفي هذا الصدد، أبرم عقد مع الفرنسيين لسك قطعة نقدية فضية جديدة في أوربا سُميت بالريال الحسني وبلغت قيمته عشرين مليون فرنك خلال السنوات الممتدة بين 1881 و1884[131]. وتقرر أن يكون أساس قاعدة القطعة النقدية الجديدة هو نظام الدرهم الشرعي، وأن يكون متساويا مع القيمة الفعلية للريال الفرنسي، أي أن تزن قطعة الريال الواحدة عشر دراهم شرعية، وأن تكون متعادلة مع الريال الفرنسي العادي. كما تقرر أيضا وضع وحدات نقدية صغيرة (نصف الريال وربعه وعشره ونصف العشر) تحدد قيمتها بالتناسب الوزني مع النظام الحسابي الخاص بالدرهم[132].

وتم الإعلان عن دخول العملة النقدية الجديدة في أواخر سنة 1883 في ظهير سلطاني ذاعت محتوياته في مختلف أنحاء البلاد. واعتُبر ذلك الإنجاز محاولة استهدفت إعادة إقرار العمل بنظام شرعي دقيق للصرف، على أساس المبادئ الإسلامية المعمول بها في تسمية القطع النقدية الفضية. وتنص تلك المبادئ على أن يزن الدرهم الشرعي 55 حبة من الشعير حتى يستنى تطبيق العمل بنظام ضريبي إسلامي : «وأن الملوك الأقدمين رحمهم الله كانوا يحددون وزنه تحريا من الزيد والنقص في ذلك» وقد ضُربت النقود على أساس تطبيق خمس وحدات هي : عشرة وخمسة، وإثنان ونصف، وواحد، ونصف درهم شرعي. وتقرر تداول هذه القطع النقدية في الأسواق، ومصادرة كل القطع النقدية المخالفة لهذه الأوزان[133]. واقترح أحمد أومَالك، قائد مراكش، على السلطان المولى الحسن الشروع في تطبيق تلك التغييرات في جمارك المراسي[134].

(130) P.P., 1884-1885, LXXXVII, p. 663.

(131) انظر عن سك الريال الحسني في أوربا : عمر أفا، **مسألة النقود**، صص. 39–61.

(132) المنوني، **مظاهر**، صص. 85–86.

(133) ابن الحاج، «**الدرر**»، ج 2، (18 صفر 19/1301 دجنبر 1883، السلطان إلى عبد الله ابن أحمد).

(134) الخزانة الحسنية، 21 ربيع الأول 21/1301 يناير 1884.

وحين حاول الأمناء تنفيذ نظام الوحدات النقدية الصغيرة في الجمارك، احتج التجار بـ«لسان واحد» بدعوى أن الريال (أي القطعة الفضية الأجنبية) الذي كان يشكل القطعة النقدية الوحيدة المقبولة في سوس ربما اختفى لو ألزموا بأداء الرسوم الجمركية بالعملة النقدية الجديدة. ويكمن سبب ذلك ـ كما يبدو من الرسالة ـ في بيع جل الواردات بمراكش ؛ وإذا رغب التجار في بيع منتوجاتهم هناك بالعملة النقدية الجديدة، فإنهم لن يحصلوا إلا على مقادير غير كافية من الريال لشراء ما يحتاجونه في سوس. واشتكى التجار من الأضرار البينة التي قد تلحق بالتجارة من ذلك. وهكذا أخفق الأمناء في تنفيذ الإجراء الجديد[135]. فصدرت أوامر سلطانية أخرى تنص على تداول القطع النقدية الجديدة المسكوكة في أوربا[136]. وعلى الرغم من تحول القطع النقدية الجديدة إلى عملة شائعة التداول في السوق، فإن هذه المحاولة لإعادة إنشاء عملة مغربية ثابتة ـ قامت أساسا على إيديولوجية معينة بدلا من الإدراك الحقيقي للواقع النقدي القائم على الصرف اللامتكافئ ـ قد باءت بالفشل تماما كما سبق أن وقع سنة 1869. وهكذا انخفضت قيمة القطعة النقدية الجديدة بعد ذلك ببضع سنين[137].

وبصرف النظر عن الجهود المبذولة لإعادة إنشاء عملة مغربية قارة وثابتة، فإن الإجراءات المخزنية المتخذة في المجال النقدي لم يحالفها سوى قليل من النجاح. لقد خلق المخزن نظاما ثنائيا يسمح بتعايش نظامين صرفيين، أحدهما للمبادلات الدولية وثانيهما للسوق الداخلي ؛ مما مكنه من تفادي خسائر ثقيلة في الرسوم الجمركية ناجمة عن التضخم. وكان ذلك التضخم في حد ذاته أكثر اعتدالا مما ظُنَّ في بعض الأحيان ؛ إذ قدر الباحث الأمريكي پارك نسبة التضخم في ما بين سنتي 1862

(135) (م.و.م)، الصويرة 4، 12 شعبان 7/1301 يونيو 1884، ابن زاكور وابن الحسن وبريشة إلى محمد بن العربي بن المختار.

(136) P.P., 1886, LXVI, p. 281، الظهير السلطاني مؤرخ في 17 ربيع الثاني 6/1302 دجنبر 1884، عند : ابن الحاج، «الدرر»، ج 2 ؛ وذكر الأمناء المسؤولون عن الزرع في الشياظمة أنهم توصلوا بالأمر السلطاني (الخزانة الحسنية، 8 شعبان 23/1302 ماي 1885).

(137) ربما أدى انخفاض قيمة الريال الإسباني إلى نزول قيمة الريال الحسني (Park, «Administration», p. 134). وهناك وجهة نظر أخرى، تحمل الفرنسيين مسؤولية تراجع قيمة الريال المغربي ومكانته لعدم التزامهم بسك قطعة نقدية تعادل قيمتها قيمة قطعة الخمسة فرنكات الفرنسية (المنوني، **مظاهر**، صص. 86‑87).

و1887 بحوالي 4.9%[138]. وتجلى فشل المغرب في عجزه عن تطوير نظام نقدي قادر على مواجهة الصعوبات التي طرحها التبادل غير العادل مع أوربا. وحُكم بالإخفاق على كل المحاولات الهادفة إلى إعادة إنشاء عملة نقدية مغربية أصيلة، فانزلق المغرب على نحو سريع ليدخل في علاقات تتسم بمظاهر الخضوع لهيمنة أوربا[139]. وأهم من ذلك أن مالية الدولة اعترضتها صعوبات يتعذر التغلب عليها. لقد كانت بنية المخزن المالية التقليدية غير قادرة على تحمل النفقات والتكاليف الباهظة التي فرضتها الأوضاع الجديدة. إذ أن أداء الديون لإسبانيا وبريطانيا، إلى جانب تكاليف الإصلاحات التي استهدفت إنشاء دولة مركزية قوية، تطلبت بالضرورة إصلاح مالية الدولة وتحسينها. ونتيجة لذلك، كان لابد من فرض ضرائب جديدة تمكّن من الرفع من مداخيل الدولة المغربية.

الضرائب والمكوس

في يوليوز 1860، قرر السلطان فرض مكوس على الأبواب بسبب الظروف القاهرة. ومن المعلوم أن الشريعة الإسلامية لا تسمح بفرض أداء المكوس على الرعية إلا في ظروف تكون فيها الدولة الإسلامية مهددة بخطر حقيقي. وكان التبرير في هذه الحالة ضرورة الأداء للإسبانيين الذين ما زالوا يحتلون مدينة تطوان[140]. ويبدو أن مكوس الأبواب أصبحت سارية المفعول في مراكش في أواخر سنة 1860. وفي الوقت نفسه، تم التنازل لبعض الخواص عن حق الإنتفاع بجمع المكوس في أسواق جلد الماعز والجلود والفواكه المجففة في مراكش مقابل 1,000 مثقال عن احتكارهم لكل من هذه الأسواق كما جاء عند النائب القنصلي البريطاني في الصويرة[141]. وفي أواخر فبراير، أو أوائل مارس 1861، تلقى عامل الصويرة أوامر بفرض المكوس على التجار المتعاملين في مختلف السلع والبضائع (انظر الجدول 17).

وفور فرض المكوس الجديدة على الأسواق وعند الأبواب في مدينة الصويرة، صارت مكوس أخرى مثل مكوس زيت الزيتون التي تؤدى عند موازين القاعة ومكوس

---

(138) Park, «Administration», p. 161.

(139) Park, «Inflation», p. 55.

(140) انظر: Laroui, Les Origines, pp. 200-202 ؛ ثم الناصري، **الإستقصا**، ج 9، ص. 101.

(141) F.O., 830/2، 10 دجنبر 1860، إلتون إلى دراموند هاي.

الجدول 17 : الرسوم والمكوس المفروضة سنة 1861.

المـــادة	قيمتها الاجمالية
جلد الماعز (حسب نصف الدزينة)	6 أوقيات
الجلود (بالقنطار)	40 أوقية
حِمل جمل كبير من الزيت	12 أوقية
حِمل «سُوسيّ» صغير من الزيت	9 أوقيات
حمل جمل من الزيت	7 أوقيات
حمل جمل أو بغل من الحبوب	1.5 أوقية
حمل جمل أو بغل أو حمار من الفحم	1 أوقية
أحمال الجمل أو البغال أو الحمار	
من الجير والملح والآجر والحطب	2 موزونات
حمل جمل أو بغل أو حمار من الخشب	5 أوقيات
ثور كبير	4 أوقيات
ثور صغير	3 أوقيات
عجل	2 أوقيات
كبش	3 أوقيات

المصدر : F.O., 830/2، 2 مارس 1961، إلتون إلى دراموند هاي.

سوق البهائم ومكوس سوق الجلد وسوق الحدادة سارية المفعول أيضا ويسهر على استخلاصها في البداية موظفون مخزنيون[142]. بينما تم التنازل عن الامتياز الخاص بالتبغ والكيف وغيرهما من مواد التدخين (الطرقة) مقابل 80,000 أوقية[143]. وبلغت مجموع المداخيل من مكوس الأبواب، بما فيها المكس المفروض على زيت الزيتون، ما

(142) يبدو من التباين الموجود بين شهر وآخر في الكناش الخاص بهذه الفترة أن الأمر قد تعلق بإدارة مخزنية مباشرة للمكوس بدلا من تفويت حق الإنتفاع بجمعها إلى بعض الخواص في إطار نظام الإلتزام (الخزانة الحسنية، الكناش 46، 1 ربيع الثاني 1279–30 ذي القعدة 26/1279 شتنبر 1862–19 ماي 1863).

(143) F.O., 830/2، 24 مارس 1861. لا يوجد سوى دخل واحد تمت الإشارة إليه تحت اسم الـ«كنطردة» في : الخزانة الحسنية، الكناش 46. ويتعلق الأمر بكنطردة الطرقة، لأن الأقساط المنتظمة الخاصة بالثمانية الأشهر الواردة في الكناش قد بلغت حوالي 80,000 أوقية عند نهاية السنة، وهو رقم مطابق تماما لما جاء في التقرير القنصلي المشار إليه.

قيمته 94,857 أوقية في ما بين 16 رمضان 17/1276 أبريل 1860 وشوال 9/1278 ماي 1862[144]. وإذا أخذنا بعين الإعتبار أن المكس لم يكن موجودا فعلًا إلا في مارس 1861، احتُمل أن يمثل هذا دخلا لأربعة عشر شهرا بمعدل قيمته 6,775.5 أوقية عن كل شهر. وتبدو هذه الأرقام منخفضة بشكل واضح، لأننا على علم بأن التعاقد على حق الإلتزام الذي يسمح بجمع مكوس أبواب الصويرة قد تحقق بعد سنوات قليلة مقابل 200,000 أوقية في السنة. وفي الفترة اللاحقة ـ أي ما بين ربيع الثاني 1279/شتنبر 1862 وذي القعدة 1279/أبريل ـ ماي 1863 ـ، بلغت مداخيل مكوس الأبواب ومكوس القاعة ما قيمته 17,736 أوقية[145]. ويمكن أن يجد هذا النمو تفسيره في الإرتفاع المفاجئ لحجم المبادلات. ففي سنة 1863، بلغت صادرات الصويرة تقريبا ثلاثة أضعاف صادرات سنة 1862[146].

ومع ذلك، كان من المعتاد تفويت الإلتزام بتحصيل مكوس الأبواب لمن يقترح أعلى مبلغ ممكن في المزاد العلني، فيُبرم معه عقد احتكاري محدود المدة. ولكي يضمن المخزن أعلى قدر ممكن من الأرباح، فإنه كان يستطيع أن يمنح الإمتياز لمستفيد جديد يدفع أكثر من سابقه لو عجز هذا عن دفع مبلغ مماثل لما عرضه منافسه[147]. ومن شأن هذا أن يضمن للمخزن الحصول على مدخول من مكوس الأبواب، كما يمنح للمستفيد من نظام الإلتزام فرصة تحقيق أرباح كثيرة. غير أن هذا النظام ينطوي في الوقت نفسه على مجازفات كبيرة للملتزمين الذين كثيرا ما يصادفون صعوبات جمة للوفاء بمقتضيات العقد المبرم مع المخزن. ففي سنة 1863ـ1864، عادت مكوس الأبواب في الصويرة للملتزمين. وتعاقد في شأنها مع المخزن المراكشي ولد الحاج المكي الغزيل، فما لبث أن تورط في كثير من الخصومات والنزاعات مع تجار الصويرة. وبصرف النظر عن مشاكل صادفها في تدبير مكوس الأبواب في المدينة، فقد تضاعفت صعوباته طبعاً لانخفاض حجم المبادلات سنة 1864. ولمَّا عجز الغزيل عن الوفاء بالتزاماته، فقد امتيازه بعد عشرين يوما فقط من دخول عَقْدِه حيز التنفيذ، فتمكن بعض الصويريين من عرض مبلغ أعلى جعلهم يفوزون بالصفقة بدلا منه[148].

(144) (م. و. م)، الصويرة 1، (ملخص لكناش حسابي).

(145) الخزانة الحسنية، الكناش 46.

(146) انظر : Miège, Doc., pp. 234-237, 239.

(147) Ayache, Etudes, p. 121.

(148) الخزانة الحسنية، 2 شعبان 31/1281 دجنبر 1864، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى الخليفة سيدي الحسن.

وكتب الوزير محمد الصفار إلى أبراهام قرقوز يخبره بموافقة السلطان على ما حصل من تغيير في العقد لفائدة الملتزمين الصويريين الجدد «لأنهم (الصويريون) يعرفون كيف يتصارفون مع أهل بلادهم»[149].

وربما كان رجال الأعمال من أهل المدينة أكثر خبرة ومهارة من زملائهم الوافدين على الصويرة من جهات أخرى، ولكن مثل هذه العقود لم تشكل قط مصدرا مضمونا لتحقيق الربح. ولم يكن الجفاف وحده هو الذي يمكن أن يصيب الملتزمين التعساء، بل كان يمكن الظروف السياسية أيضاً أن تمنعهم من الحصول على المبلغ الذي يتوقعونه. وكان من الأسباب الرئيسة لما يعترض الملتزمين من صعوبات رفض المحميِّين أن يؤدوا الرسوم المفروضة عليهم. لكن المخزن لم يكن يقبل هذا العذر منهم، كما أشار إلى ذلك أمين بيت المال في مراكش : «لأنهم عرفوا ذلك ودخلوا عليه (الكنطردة)»[150].

وكان نظام الِالتزام ينطوي على مجازفات كبيرة ؛ ولهذا حرص المخزن على ضرورة التأكد من إلتعاقد مع عناصر تتوفر لديها الوسائل المادية الكافية. وفي مطلع سنة 1867، كان قد انتهى مفعول الكنطردة الخاصة بالصويرة (ودمنات وتملالت). واقترح بعض المشاركين الجدد في المزاد العلني أداء مبلغ 35,000 مثقال سنويا، وهو رقم يفوق سابقه بسبعة آلاف (7000) مثقال. وكادت الصفقة أن تتم لولا أن نبَّه موسى بن أحمد الخليفة مولاي الحسن إلى أن «الأمناء أخبروا أن الأولين أملياء أهل يسار والآخرين بخلاف ذلك». فقرر السلطان أن يُبرم العقد لصالح الطرف الأول، لو عجز المشاركون الجدد في المزاد العلني عن تقديم المبلغ الإجمالي نقداً صافياً[151].

ولعل شك المخزن في الحصول على المبلغ الذي اتفق عليه مع الملتزمين من جهة، ومجازفة هؤلاء بالتعرض للخسائر من جهة أخرى، لعل هذين العاملين يفسِّران الدوافع التي جعلت المخزن يتبنى طريقة عمل أخرى سنة 1868. إذ توصل إلى اتفاق

(149) وثائق آل قرقوز، 14 جمادى الأولى 15/1281 أكتوبر 1864.

(150) الخزانة الحسنية، 18 ربيع الثاني 30/1283 غشت 1866.

(151) الخزانة الحسنية، 12 شوال 17/1283 فبراير 1867.

مع تجار الصويرة الذين اختاروا أحد عشر يهوديا من تجار السلطان في المدينة للحصول على امتياز يسمح لهم باستغلال مكوس أبواب الصويرة مدة ثلاث سنوات مقابل 60,000[152]. وهكذا كان مبلغ 20,000 مثقال الذي قبله المخزن عن كل سنة أقل من مبلغ 35,000 مثقال الذي عقدت به الكنطردة نفسها في السنة السالفة. وعلاوة على ذلك، بيعت مداخيل مكوس أكَادير، ولكن بمبلغ أقل من ذلك (ربما مقابل 10,000 مثقال في السنة). وبأمر من السلطان، أصبح يهودة بن سمانة التاجر الثاني عشر المساهم في تحصيل مكوس أبواب الصويرة خلال السنة الأخيرة من الكنطردة[153].

ولم تُنْقَلّ هذه الكنطردة إلى الأحد عشر تاجرا إلا بعد عروض واقتراحات مكثفة. إذ عرضت الشركة التي أسسها حاييم قرقوز ـ عم أبراهام قرقوز ـ مبلغاً كبيراً للحصول على مكوس الأبواب فاق كثيرا عرض تجار الصويرة الذي لم يحظ بالقبول. ثم اقترحت الشركة تولي أمر الِالتزام إذا وافق التجار على تحمل الخسائر، لكن هذا الاقتراح لم يُقبل أيضا. ويمكن أن يُستنتج من المراسلات المختصرة إلى حد ما أن دار قرقوز التجارية في الصويرة قد وافقت على ضمان العقد الجديد المبرم مع شركة التجار الصويريين. وبرر بوعشرين لأبراهام قرقوز رفض مختلف العروض الأخرى المقدَّمة لتولي مكوس أبواب الصويرة فقال : «ومن المعلوم أنكم لا غرض لكم في الأبواب إلا في كف كثرة الكلام عن دار المخزن»[154]. ومع ذلك، تواصل تقديم العروض والِاقتراحات. إذ عبر أبراهام بنسعود، بعد ذلك ببضعة أشهر، عن رغبته في الِالتحاق بمجموعة الملتزمين. ولم يُسمح له بذلك، كما أوضح ذلك بوعشرين «لأنه (الكنطردة) كان باتفاق جمع التجار وعينوا منهم العدد 11 الذي أمضى البيع به بما وقع به، ولم يبق بعد ذلك كلام»[155].

---

(152) وثائق آل قرقوز، 22 ربيع الأول 13/1285 غشت 1868. بوعشرين إلى أبراهام قرقوز. لم أوَفَّق في العثور على لائحة الأحد عشر تاجراً. ويبدأ مفعول العقد من فاتح صفر 24/1285 ماي 1868. (م.و.م)، الصويرة 2، 1 صفر 24/1285 ماي 1868 إلى منتصف رمضان 1288/ 28 نونبر 1871 (حسابات مكوس الأبواب).

(153) وثائق آل قرقوز، 22 صفر 24/1287 ماي 1870، موسى بن أحمد إلى أبراهام قرقوز.

(154) وثائق آل قرقوز، 25 محرم 18/1285 ماي 1868 ؛ و1 صفر 24/1285 ماي 1868.

(155) وثائق آل قرقوز، 22 ربيع الثاني 12/1285 غشت 1868.

وأمهِل ٱلتجَّارُ ثلاثة أشهر لتحضير المبلغ الإجمالي، وقيمته 60,000 مثقال، فتحمل أبراهام قرقوز ـ فيما يبدو ـ مسؤولية إرساله إلى المخزن. وكتب أحد المشاركين في شراء مكوس الأبواب إلى المخزن، وهو يعقوب بن عدي (الشريقي)، ليخبره بعجزه عن أداء نصيبه كاملا عن الثلاث السنوات المحددة في العقد، ولكنه سأل هل يمكن أن يسدِّد بأقساط مالية كل ثلاثة أشهر. ويبدو من التحذير الذي وجهه بوعشرين لقرقوز أن الجواب على طلبه كان بالنفي : «وأنتم تعرفون ما تفعلون معه ومع غيره في ذلك»[156].

وبعد ستة أشهر، دخل العقد حيز التنفيذ، فسلم أبراهام قرقوز للمخزن المبلغ المالي المتفق عليه[157]. ولا يُعرف هل تمكن من الحصول على حصص جميع المشاركين في الِالتزام، أو أن بعضهم ظلوا مدينين للمخزن. وهكذا يبدو أن المخزن كان مستعدا في كل الأحوال لإيجاد حلول مؤقتة لأية صعوبات قد يلاقيها في استعادة الديون المتعلقة بعقود استغلال مكوس الأبواب. وبما أن المخزن قد جعل أثرياء تجار الصويرة ـ إن لم يكونوا أثرى أثريائهم ـ يوقعون العقد عن المساهمين، فإنه أبعد عنه الخطر الذي كان سيحدق به لو عجز الملتزمون عن استعادة المبالغ المستحقّة من طريق المداخيل الحقيقية للأبواب. صحيح أن السلطان أغلق الباب دون تقديم مزيد من العروض عن فترة من ثلاث سنوات، إلّا أنه لوحظ أن بعض المضاربين لم يترددوا في تقديم عروض تتجاوز كثيرا إمكاناتهم المالية الحقيقية وتجعلهم عاجزين عن الوفاء بالتزاماتهم. وهكذا فضل المخزن أن يبيع حق استغلال مكوس الأبواب بمبالغ منخفضة ـ 20,000 مثقال بدلاً من 28,000، وليس 35,000 مثقال بالتأكيد! ـ إلى أجل مسمىّ. أما التجار، فكان يمكنهم أن يعتبروا ذلك نوعا من الِاستثمار على المدى البعيد. وكانت بعض الأشهر أكثر ربحاً من سواها. وكانت الحركة التجارية ـ في بعض السنوات ـ تكاد تتعرض للركود، لكنها لا تلبث أن تعرف في سنوات أخرى ارتفاعا مفاجئا لحجم مبادلاتها.

ومع ذلك، اشتكى التجار بعد ٱنتهاء السنوات الثلاث من خسائر كثيرة تكبدوها، فطلبوا سنة 1871 أن يسمح لهم بتمديد مدة تسديد الأقساط المالية إلى أربعة أشهر. ووصل المبلغ الإجمالي المؤدى عن أبواب الصويرة خلال 43 شهرا

(156) وثائق آل قرقوز، 23 ربيع الثاني 13/1285 غشت 1868.

(157) وثائق آل قرقوز، 6 شعبان 22/1285 نونبر 1868، بوعشرين إلى أبراهام قرقوز.

ونصف شهر ما قيمته 658,333 أوقية. ويبدو أن المخزن تساهل في هذا المثال، لأنه أدّي ما معدله 7,777.7 أوقية عن كل شهر مقابل ما معدله 16,666.6 أوقية عن فترة الثلاث السنوات[158].

ويمكن الصعوبات التي لاقاها التجار الصويريون أن تفسِّر الدافع إلى منح امتياز استغلال مكوس أبواب الصويرة وأكَادير لمجموعة من التجار اليهود المراكشيين في أوائل سنة 1872، وذلك لقاء 85,000 مثقال عن ثلاث سنوات[159]. ولاقى الأمناء بعض الصعوبة في آستعادة المبلغ المستحق عن مهلة الثلاثة الأشهر ونصف التي وافق السلطان على منحها بعد انقضاء الأربعة الأشهر الأصلية[160]. وبالرغم من أن السلطان قبل فكرة تجديد العقد في بداية الأمر، فقد باءت المفاوضات حول تجديده بالفشل في آخر المطاف. إذ تقدمت مجموعة يهود الصويرة بعرض قيمته 63,000 مثقال عن ثلاث سنوات، علاوة على التعهد بتحمل جميع الخسائر[161]، لكنها ربما عجزت عن إثبات قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، فتخلت ليهود مراكش الذين قدموا عرضاً قيمته 85,000 مثقال. إلا أن يهود مراكش لاقوا صعوبات في تدبير شؤون الأبواب، فما كان منهم إلّا أن سألوا المخزن أن ينتظر نهاية كل شهر كي يسددوا له قسطاً مما يدينون له به[162]. وبعد أقل من سنة، فسخ يهود مراكش الكنطردة لما تكبدوه من الخسائر.

وكان إعفاء الأجانب ومحميِّيهم السبب الرئيس في عجز الملتزمين عن الاِستفادة في ظروف جيدة من شراء كنطردة أبواب الصويرة. إذ كان الحمالون يتفادون المكوس مدَّعين أن السلع الداخلة إلى المدينة على متن دوابهم ملك للتجار المعفين من الأداء. وفي سنة 1873، قرر المخزن مواجهة الموقف، ففرض أداء مكوس الأبواب على

---

(158) (م.و.م)، الصويرة 2، 1 صفر 24/1285 ماي 1868 إلى منتصف شهر رمضان 28/1288 نونبر 1871.

(159) الخزانة الحسنية، 28 شوال 10/1288 يناير 1872، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى الخليفة سيدي الحسن.

(160) (م.و.م)، الصويرة 2، 12 ذو القعدة 23/1288 يناير 1872، فرج وأقصبي إلى بنيس.

(161) وثائق آل قرقوز، 7 ذي الحجة 17/1288 فبراير 1872، بوعشرين إلى «جماعة أهل الذمة المشترين كنطردة أبواب الصويرة».

(162) وثائق آل قرقوز، 11 ربيع الثاني 18/1289 يونيو 1872، موسى بن أحمد إلى أصحاب الكنطردة.

أصحاب الدواب[163]. وترتب على هذا الإجراء أن انتقل تحمل العبء إلى الباعة المتجولين في البوادي الذين يأتون إلى أسواق المدينة، وربما كان ذلك من الأسباب الرئيسة لقيام الفتنة في قبيلة إداوكَرض الموجودة جنوب الصويرة سنة 1873. وقد رفض أهل حاحة الأداء في البداية، فتلقى قائد الصويرة أوامر للتصرف معهم بكامل الصرامة ووضع حد لعدم انصياعهم إلى إرادة المخزن. وترتب على مواصلة عصيان أهل البوادي المجاورة للصويرة إغلاق أبواب المدينة مدة ثلاثة أشهر[164].

وفي يناير 1874، عاد الملتزمون المراكشيون إلى أبواب المدينة وسمح لهم موظفو المخزن المحليون باستئناف تحصيل المكوس ولو على مضض، لتخوفهم من ردود فعل أهل البوادي المجاورة. غير أن درجة مقاومة أداء الرسوم المرتفعة قد ضعفت، بالرغم من أنها تسببت في ارتفاع حاد لأسعار المواد الرئيسة[165]. وأبدى المخزن عزمه القوي على ضرورة تحصيل المكوس ؛ فتقرر الإتيان بحراس من مراكش اتخذوا مواقعهم عند أبواب الصويرة، ثم صدرت أوامر بتعزيز ظروف الأمن في المدينة بتقوية بناء أبراجها وتمتين تحصيناتها أكثر مما كانت عليه من قبل[166].

وبعد شهرين من التدبير الهزيل لمكوس أبواب المدينة، تمكن عكان قرقوز ويعقوب قرقوز ودينار أوحنا من إقصاء الملتزمين المراكشيين فحصلوا على امتياز آستغلال مكوس الأبواب مقابل مبلغ قيمته 340,000 مثقال لمدة زمنية حددت في ثلاث سنوات[167]. وقد تجاوز هذا المبلغ أربعة أضعاف ما أبرمت به كنطردة الثلاث السنوات التي وُقّعت قبل الزيادة في قيمة الرسوم خلال صيف سنة 1873. ولم ترد أي إشارة إلى الأداء النقدي، مع أنه من المفروض أن يكون هؤلاء التجار الثلاثة من أصحاب الثراء. ومن الواضح أنهم راهنوا على الدخول في مغامرة تجارية كانت نتائجها غير مضمونة. ويذكر بومبي أن التجار الثلاثة قد عرضوا 20,000 مثقال إضافي

---

(163) Mohammed Kenbib, **Les Protégés : Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc,** (Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, 1996).

(164) (م.و.م)، الصويرة 3، 11 شعبان 4/1290 أكتوبر 1873، السلطان إلى عمارة.

(165) F.O., 631/5، 27 فبراير 1874، بومبي (القائم بأعمال النائب القنصلي البريطاني) إلى دراموند هاي.

(166) (م.و.م)، محفظة عمارة، 7 ذي الحجة 26/1290 يناير 1874، السلطان مولاي الحسن إلى عمارة.

(167) وثائق آل قرقوز، 24 ذي الحجة 12/1290 فبراير 1874.

لإبرام العقد معهم، وأداء 5,000 أو 6,000 مثقال للحصول على العرض[168]. وكانت المزايدة العلنية أيضا إحدى الوسائل المستعملة لحمل الملتزمين المراكشيين على الزيادة في ثمن عقدهم. وبعد ذلك بشهر فقط، تمت الموافقة على إعادة العقد إلى صاحب الشركة المراكشية سعدان ولد القلعاوية، وعلى إطلاق سراح أحد شركائه، وهو ميمون مِمران الذي سُجن بسبب الديون المتراكمة عليه من حساب العقد[169]:

> الذمي سعدان ولد القلعوية اشتكى على حضرة سيدنا العالية بالله بما لحقهم من الضرر في إخراج كنطردة أبواب الصويرة من يده وطلب استشفاعها من يد التجار الذين هي بأيديهم الآن. وأن سيدنا أيده الله أمضاها له ولشركائه بالثمن الذي كانت به بيد عكان قرقوز وشركائه وهو ثلاثمائة ألف مثقال وأربعون ألف مثقال لثلاثة أعوام.

وهكذا خسر عكان قرقوز وشركاؤه الرِّهان، فضلًا عن أنهم ما زالوا مدينين للمخزن بـ6,296 مثقال ـ أقل من نسبة شهر واحد ـ عن استغلالهم لمداخيل أبواب الصويرة. كما طالبوا بإعفائهم من أداء مبلغ آخر قيمته 3,777.7 مثقال مقابل عقد أبواب أكَادير، لأن عاملها استخلص مداخيل الأبواب مدة شهرين بعد وفاة وكيلهم هناك[170]. فلم يراقب عكان قرقوز وشركاؤه أبواب الصويرة إلا مدة خمسة أشهر ليس غير[171].

ومن الواضح أن الأرباح الكثيرة لم تكن تُكْتَسَبُ من التعاقد على استغلال مكوس أبواب الصويرة. إذ ابتكر المحميون سبلا كثيرة لنقل سلعهم وإدخالها إلى المدينة دون أداء المكوس عليها[172]. ومن سخرية الأقدار أن الملتزمين الصويريين الجدد

---

(168) F.O., 631/5، 1 أبريل 1874، بومبي إلى دراموند هاي.

(169) الخزانة الحسنية، 16 جمادى الأولى 1/1291 يوليوز 1874، السلطان مولاي الحسن إلى مولاي عثمان.

(170) الخزانة الحسنية، 10 رجب 23/1291 غشت 1874، محمد كَنون والطيب الغربي إلى السلطان مولاي الحسن.

(171) في كلتا الحالتين، كان هناك فرق زمني مدته شهر ونصف بين الوقت الذي وافق فيه السلطان على العقد الجديد والوقت الذي نقل فيه تدبير شؤون هذا العقد إلى الشركاء الجدد.

(172) هل كان الملتزمون يقدرون على استعادة مبلغ 113,333 مثقال في السنة، أي ثلث المبلغ الإجمالي الذي هو 340,000 مثقال، والذي دفعوه مقابل الحصول على العقد لصالحهم؟ لا نتوفر على المعطيات الخاصة بالسنوات التي تنازل فيها المخزن للتجار عن حق استغلال مكوس أبواب الصويرة خلال سبعينيات القرن التاسع عشر في إطار نظام الإلتزام. ويمكن القيام ببعض المقارنات مع الفترات =

كانوا هم أنفسهم محميين[173]. وعلى أثر ذلك، أعرب بومبي عن آماله في أن يكون أولئك الملتزمون الجدد أكثر قابلية لاحترام نصوص الإتفاقيات التجارية المتعلقة بإعفاءات الأجانب من أداء المكوس[174]. غير أن هذه الآمال خابت في الحين، لأن الملتزمين الجدد ظلوا أوفياء لتحصيل المكوس على جلود الماعز بما قدره ست أوقيات عن كل نصف دزينة (بمعدل أوقية واحدة عن جلد ماعز) سواء أكان من عند المحميين أم كان من عند غيرهم من عامة الناس الذين يدخلون من أبواب مدينة الصويرة. ولابد من أن يكون ذلك الإجراء قد ساهم كثيرا في الرفع من مداخيلهم. ففي سنة 1874، صُدِّرت 1,135,956 وحدة من جلود الماعز مرت جميعها من أبواب الصويرة طبعاً. وربما كانت المكوس المحصَّلة عن هذه المقادير الكبيرة المصدرة من جلود الماعز وجدها كافية لتعويض الملتزمين عن المبلغ السنوي الذي أدوه مقابل استغلال مكوس أبواب الصويرة، ولكن التجار كانوا يفضلون التخلي عن الجلود على تسديد الواجبات المفروضة. وكان النواب القنصليون يقصدون القائد، فيستحضرون أمامه نصوص الإتفاقيات التجارية ويحتجون على عدم التزام المغرب بها. وهكذا بدأت الجلود تتراكم عند أبواب المدينة. وطلب التجار من سماسرتهم في المناطق الداخلية ألا يرسلوا المزيد من الجلود إلى المدينة. واستمر هذا الوضع شهورا عديدة، ولكن الكلمة الفصل كانت لصالح الأجانب بعد أن نجحوا في إسماع صوتهم للمخزن المركزي فاستجاب لاحتجاجاتهم. وفي شهر غشت، أمر النائب السلطاني محمد بركَاش بإلغاء المكس المفروض على جلود الماعز عند أبواب المدينة. هذا على الرغم من أن التجار المحليين ظلوا ملزمين بأداء المكس نفسه في سوق الجلد[175]. إلا أن موظفي المخزن

= التي أشرف فيها المخزن إشرافا مباشرا على استخلاص مكوس الأبواب. أمّا سنة 1301/ 1883 التي توافرت لنا معطياتها، فقد بلغت فيها مداخيل مكوس الأبواب 70,145 مثقال، وهو مبلغ يقل كثيرا عما أداه الملتزمون. وتجدر الإشارة إلى أن المبادلات الخارجية قد انخفضت سنة 1884 انخفاضا حقيقيا بالمقارنة مع معدلات السنوات الممتدة ما بين 1874 و1877. وبناء عليه، يُحتمل أن تكون مكوس الأبواب أكثر انخفاضا خلال سنة 1884. وفي سنة 1302/1884–1885، بلغت مداخيل مكوس الأبواب حوالي 87,890 مثقال – وهو ارتفاع هامشي ارتبط بارتفاع حجم المبادلات (الخزانة الحسنية، الكناش 122 والكناش 131 ؛ P.P., 1878, LXVII, p. 18 (فيما يتعلق بالمبادلات خلال سنوات 1874–1877) ؛ ثم P.P., 1884-1885, p. 656).

(173) N.A., R.G. 84، 30 مارس 1874، أبراهام قرقوز إلى ماثيوز.

(174) F.O., 631/5، 1 أبريل 1874، بومبي إلى دراموند هاي.

(175) F.O., 631/5، 21 ماي 1874، و25 يوليوز 1874، و8 غشت 1874، بومبي إلى دراموند هاي. وتوجد الإحصاءات الخاصة بصادرات جلود الماعز عند مييج في : Miège, Doc., pp. 232-233.

وجدوا صعوبات جمّة في استخلاص المكوس من المتعاملين المحليين في مادة الجلد. وفي سنة 1875، اشتكى الملتزمون إلى العامل من أن «أهل البادية يأتون للسوق بالجلد ويتعلقون بأهل الحماية فيبيعونه ولا يعطوا عليه شيئا»[176] كما كان المتعاملون في مادة ريش النعام يتواطأون أيضا مع المحميين للغرض نفسه. ومن ذلك أن تاجراً من واد نون تمكن سنة 1875 من بيع كميات من ريش النعام بثمن قدره 30,000 ريال، فادعى أنه مشترك في ذلك مع أحد اليهود المحميين، ورفض أن يؤدي الواجبات. وكان ذلك الريش قد خُزِن سنتين في واد نون، حتى تمكن اليهوديان المحميان أبراهام أفرياط ومسان خنافو ــ وهما أيضا من منطقة واد نون ــ من نقله إلى الصويرة بصفتهما محميَّيْن. وقد أمر السلطان مولاي الحسن بإيداع الرجل السجن حتى تؤدى الواجبات المفروضة[177]. ولم يدخر التجار وسعاً لتفادي أداء المكوس. وأصبح من المألوف أن يدعي الحمالون أن الدواب التي كانوا يستخدمونها لحمل السلع والبضائع ملك للأجانب أيضا، حتى يتملصوا من أداء المكوس الجديدة التي بدأ العمل بها منذ 1873[178].

وكان من المشاريع الأكثر إدراراً للربح، فيما يبدو، هو التعاقد على بعض الأسواق في المدينة. فكان المخزن يلزِّم، من حين لآخر، مجموعة من الأسواق في المدينة عندما يبدو له ذلك مفيداً. وكان سوق موادّ التدخين، أي «الطَّرْقة»، يُلزَّم باستمرار على سبيل الاِحتكار. ففي سنة 1861، حصل المخزن مقابل بيع امتياز مواد التدخين على 8,000 مثقال ؛ وبعد عشرة سنوات، بِيع الاِمتياز نفسه بما يقارب 10,000 مثقال. وفي سنة 1869، تمكن عكان قرقوز من انتزاع احتكار بيع مواد التدخين لصالحه حين اقترح زيادة مبلغ إضافي قدره 19,000 مثقال سنويا. وقد وافق السلطان على ذلك الاِقتراح، شريطة تسليم ثلث شهر إضافي من مجموع المبلغ[179].

(176) (م.و.م)، محفظة عمارة، 1 جمادى الثانية 5/1292 يوليوز 1875.

(177) (م.و.م)، الصويرة 3، 28 رجب 30/1292 غشت 1875، و20 ذو القعدة 18/1292 دجنبر 1875، السلطان مولاي الحسن إلى عمارة (وقد ورد الجواب السلطاني مكتوبا في أسفل الرسالة).

(178) Kenbib, **Les Protégés**, p. 147-148.

(179) كان الذي يتصرف في كنطردة الطرقة، أي امتياز مواد التدخين، هو المسمى عبد المجيد الحريشي مع شريكه عبد المجيد السقاط. وطرح انتقالها إلى عكان قرقوز تعقيدات إضافية حين تبين أن الحريشي لم يكن هو المتصرف الحقيقي في ذلك الاِمتياز، بل هو المسمى عمور الذي سبق له أن أدى مبلغ الثلث الإضافي. ((م.و.م)، الصويرة 2، 18 شوال 11/1285 فبراير 1869، و14 ذو الحجة 28/1285 مارس 1869، عبد الحفيظ برادة، ومحمد بن عبد الله إلى بنيس). وكان الحريشي من تجار



الصورة 14 : مشهد من الحياة اليومية في الصويرة.

لقد تبنى المخزن نهجا اتسم بالمرونة، فجمع في الوقت نفسه بين تطبيق نظام الإلتزام والتدبير المباشر بواسطة الأمناء (انظر الجدول 18)(180). وما كان للمنافسة بين التجار على العقود الخاصة بأكثر الأسواق إدراراً للربح إلا أن ترفع من مداخيل المخزن. وكانت المجموعتان المستفيدتان من نظام الإلتزام والموجودتان في حوزة ولد القلعاوية وعكان قرقوز، كانتا تتنافسان في الحصول على عقود الإمتيازات. وحاول ولد القلعاوية وشركاؤه انتزاع امتياز استغلال التبغ والكيف اللذين كانا في قبضة عكان قرقوز. ومع ذلك، يبدو أن استغلال مكوس الأبواب قد انطوى دائما على مجازفات كثيرة ومزمنة للمضاربين. ويبدو أيضا أنه بعد انتهاء صلاحية عقد استغلال أبواب الصويرة مدة ثلاث سنوات على يد ولد القلعاوية وشركائه، قرر الأمناء أن يعودوا إلى ممارسة إشرافهم المباشر على تدبير مكوس أبواب الصويرة. ولعل المستفيدين من نظام الإلتزام لم يكونوا يرغبون في المخاطرة بشراء الإمتياز خلال سنوات الجفاف. ولم تكن تباع في المزاد العلني إلّا بعض الأسواق التي تُعتبر مربحة حتى في أوقات الشدّة.

السلطان في الصويرة، وكانت له مساهمة في مشروع بناء محلات سكنية وحوانيت جديدة في باب الملاح سنة 1865. ((م.و.م))، الصويرة 1، 20 ربيع الأول 13/1282 غشت 1865، عبد الواحد أقصبي).

(180) لا تسمح الوثائق المتوافرة حتى الآن بتتبع دقيق لمختلف مراحل نظام الإلتزام الضريبي. وتوجد في كناش مؤرخ بتاريخ 1301/1883-1884 لائحة ببعض الديون التي كانت في ذمة مجموعتين من الملتزمين من حساب الإمتياز الذي كانا يتصرفان فيه. غير أنه لم يرد أي تحديد للتواريخ ولا أية أرقام تتعلق بالمبالغ التي أداها المدينون (الخزانة الحسنية، الكناش 120).

الجدول 18: مكوس الأبواب والأسواق في سنة 1296/1878-1879[181]

تسيير الأمناء	تسيير الملتزمين	ثمن شراء الكنطرة
باب السبع	التبغ / الكيف، إلخ. (الطرقة)	270.000 أوقية
باب مراكش	سوق الماشية	
باب دكالة	سوق العبيد	
سوق الحبوب	الملابس القديمة (في الجوطية)	
قاعة الزيت	الثوب الجديد (في سوق الجديد)	
الثيران والغنم	سوق الغزل	
البطانة	طاحونة القهوة	5.200 أوقية
سوق جلد الخرازين		
الكبريت		
سوق الحدادة		

المصدر : الخزانة الحسنية، الكناش 80.

وربما حقق الملتزمون أرباحاً طائلة من أسواق الصويرة، لكن مكاسب المخزن من مكوس الصويرة كانت قليلة بالقياس إلى مكاسبه في المدن الكبرى. وعلى الرغم من أن الإسبانيين كانوا يقتطعون 50% من الرسوم الجمركية، فإن هذه الرسوم ظلت أهم مصدر لفائض الدخل من مدينة الصويرة. وفي سنة 1281/1865-1866، فاقت مداخيل الصويرة من الرسوم الجمركية المداخيل المستمدة من مصادر أخرى في المدينة بحوالي خمسة أضعاف[182]. وكان هذا أكثر سبع عشرة مرة من المبالغ المستمدة

(181) لم يكتب التاريخ بوضوح في هذا الجزء من الكناش. وفي مواضع أخرى من الكناش نفسه، نجد تاريخ 1292/1875-1876 فيما يخص بعض المدن الواردة في اللائحة. غير أن قائمة الممتلكات في الصويرة تكاد تطابق الكناش 93، الذي يرقى إلى 1296-1297/1878-1880. ويتمثل مؤشر آخر في أن سعر صرف الريال هو 62 أوقية في الكناش، وهو يوافق الصرف الذي كان متداولا سنة 1878.

(182) الخزانة الحسنية، الكناش 295، ماي 1865 - أبريل 1866. حققت أرباح بمبلغ 5,575,066.75 أوقية من الجمارك، و1,123,036.7 من المصادر الأخرى. وكان جزء ضخم من المداخيل الأخرى يأتي من الأداءات التي يدفعها التجار للمخزن عما بذمّتهم من سلفات.

من تفويت استغلال مكوس أبواب الصويرة مقابل 200,000 أوقية عن كل عقد سنوي. ومع ذلك، فإن العمل بنظام الإلتزام كان يعفي المخزن من تحمل مصاريف يتطلبها تدبير شؤون أسواق الصويرة وتحصيل مكوس أبوابها. ثم إن العقود كانت تُحدد بعملة حسابية وتُحول لاحقاً إلى سعر الصرف المتداول في السوق. ومن ثم كان الملتزمون هم الذين يتعرضون للخسارة، بسبب التضخم أو الكساد التجاري، وليس المخزن.

ومن الصعب الحكم بأن المداخيل المستمدة من المكوس الجديدة في مجموع البلاد قد عوضت عن نقص المداخيل التي كان يقتطع منها الإسبانيون، لكن يبدو من المستبعد أن الأمر كان كذلك. إذ أفلت عدد متزايد من المحميين من أداء المكوس الجديدة، فتسببوا بذلك في حرمان المخزن من مداخيل كان يأمل في كسبها. وحين اجتمعت الدول الأجنبية في مدريد للنظر في مسألة الحمايات القنصلية بالمغرب، شكلت الضرائب والرسوم قضية أساسية في جدول أعمال المؤتمرين. ونصت اتفاقية مؤتمر مدريد على الكف عن إعفاء الأجانب من أداء الضرائب. وبالرغم من أن التسوية المتعلقة بأداء الضرائب الفلاحية ظلت حبرا على ورق، فإن السلطات المخزنية واصلت إلحاحها على أن يؤدي المحميون والأجانب مختلف مكوس الأبواب تطبيقا لمقتضيات مؤتمر مدريد(183). وفي سنة 1881، بدأ العمل بفرض أداء مكوس جديدة عن الدواب والسلع التي تمر من أبواب المدن. وتقرر فرض تلك المكوس على الأجانب والمحميين وأهل البلد، وحُدِّدت بالريال(184).

وكان أهم من ذلك الأثر الإجتماعي للضرائب الجديدة. فقد كانت الحواضر المغربية تتمتع في السابق بوضع ضريبي متميِّز. أما الآن، فقد أصبح سكان المدن يطالَبون بأن يتحملوا عن المخزن ما يلاقيه من مصاعب(185)، الأمر الذي يفسر، جزئياً، معارضة علماء الحواضر لهذه الضرائب غير الموافقة للشرع. لكن فقراء البوادي هم الذين أثقل كاهلَهم بالضريبة الجديدة قبل غيرهم. إذ كان على الموِّنين

(183) Miège, III, pp. 288-290 ; Leland L. Bowie, «The Protégé System in Morocco, 1880-1904», Ph.D. thesis (Michigan, 1970), pp. 63-67 ; Kenbib, **Les Protégés**, pp. 151-154؛ بالإضافة إلى التوزاني، **الأمناء**، صص. 127–128.

(184) P.P., 1882, LXXXI، 30 مارس 1881، ص. 45.

(185) Ayache, **Etudes**, pp. 118-121.

البدويّين أيضاً أن يؤدوا المكوس. ومن ثم أخذ الإستياء يتزايد في القطاعات الحضرية والقروية على السواء.

وقد اضطر المخزن إلى أن يدفع ثمن هذا الإستياء باهظاً. فقرّر السلطان مولاي الحسن إلغاء مكوس الأبواب، سنة 1885. وقد نفذ هذا الإلغاء، فقال الناصري إنه «لما ورد هذا الكتاب، فرح الناس به ودعوا للسلطان بالنصر والتأييد»[186]. وبُعث بهذا الظهير إلى المدن كلِّها[187].

وكان القطاع القروي هو الذي يسعى المخزن في فرض الضرائب عليه ومراقبته قبل غيره. إذ لابدَّ من أن نتذكر أن 90% على الأقل من مجموع سكان المغرب كانوا يعيشون في البوادي، ولذلك كان المخزن المركزي يصرف كثيراً من آهتمامه عن الحواضر. وكان التجار الأجانب أيضاً يصوِّبون أنظارهم إلى المناطق النائية عن الصويرة وإلى الأراضي الممتدَّة جنوباً، ما دامت جل مصالحهم التجارية تكمن في هذه المناطق القروية. وكانت مساعيهم للتوسع خارج حدود المراسي تهدِّد آستقرار أحوال المخزن المركزي وتعجِّل بإقحام المغرب في طريق الفوضى والهيمنة الأجنبية.

(186) الناصري، **الإستقصا**، ج 2، ص. 179.

(187) التوزاني، **الأمناء**، صص.128–129. أرسلت نسخة من هذا الظهير إلى أمين مستفادات الصويرة. (الصديقي، **إيقاظ**، صص.123–124). وقد توصل به يوم 7 ربيع الأول 14/1303 دجنبر 1885، كما هو وارد في الكناش اليومي الرئيس المخصص لتقييد مداخيل مكوس الصويرة (الكناش 131).

الفصل السابع
الصراع على جنوب غرب المغرب

كانت الصويرة للأوربيين منفذاً إلى مناطق المغرب الداخلية، إذ كانت بوابة للأسواق المربحة في مراكش والجنوب الغربي للبلاد. وكانت الصويرة للمخزن أيضاً مدخلًا إلى سوس ؛ فبغض النظر عما كان يُستخلص فيها من الرسوم الجمركية، كان الدور التجاري للصويرة ذا أهمية جيو سياسية كبيرة للمخزن المركزي : إذ كان هذا الدور يجعل المناطق التي يحتمل أن تشق عصا الطاعة عليه تابعة لمدينة خاضعة لمراقبته المطلقة. وقد أصبحت هذه ٱلإستراتيجية حاسمة لمواجهة التغلغل الأجنبي في الأراضي الممتدة جنوباً.

زعماء الجنوب

ساهم تطور الصويرة ونموها مساهمة كبيرة في تمكين سيدي هاشم من تازروالت والشيخ بيروك من واد نون من احتلال مكانة سامية جعلتهما يتمتعان بسلطة ونفوذ قويين في منطقة جنوب غرب المغرب. وكان لكلا الزعيمين وكلاؤه وسماسرته الذين يقيمون في الصويرة في مقابل أن يسوّقوا له بضائعه وسلعه في أوربا. وقدر أحد النواب القنصليين الفرنسيين في الصويرة أرباح بيروك السنوية بحوالي 610,000 بياستر[1]. وقد وضع صعود نجم هذين الزعيمين في جنوب البلاد المخزن المركزي في موقف صعب لا يبعث على الإرتياح. فمن جهة، كان من مصلحة المخزن أن يحافظ على الأهمية التجارية لهذين الشخصين لقوة نفوذهما على الصعيد المحلي في سوس حتى يضمن استمرار حركة تنقل الأفراد والسلع. ومن جهة أخرى، كان المخزن المركزي يسعى في تقليص نفوذهما. ولكن الجهود الهادفة إلى التقليل من نفوذ بيروك،

(1) A.E., C.C.C., Mogador 1، 17 ماي 1841، بوشي (Beusher). زار بيروك الصويرة سنة 1828 (F.O., 52/3، 30 يونيو 1829، شايي (Chaillet)).

وسيدي هاشم منافسه الأكثر قوة على الخصوص، كانت تميل إلى تعطيل المبادلات التجارية مع الصويرة، وهو أمر يلحق بالغ الضرر بمصالح المخزن الحيوية في نهاية المطاف.

وشكلت أطماع الأمبريالية الأوربية في منطقة جنوب غرب المغرب أكبر خطر هدد المخزن المركزي في الصميم. وتكررت المناسبات التي حاول فيها الشيخ بيروك تحقيق إمكانية إقامة علاقات تجارية مستقلة مع الأوربيين على امتداد سواحل المغرب الجنوبية. وفي هذا الإطار، تندرج بعثة جون دافيدسن (John Davidson) عام 1835–1836[2]، ومحاولات دولابورت (Delaporte) ما بين سنتي 1837 و1841[3]، وقد انتهتا معا بالفشل. وجدد الفرنسيون محاولتهم في سنة 1845. وفي هذه المرة، قام بوعزة بن العواد الصويري الوكيل الرئيس لبيروك في مدينة الصويرة، بمرافقة مركب فرنسي في طريقه من مرسيليا إلى ساحل واد نون. وظل المركب راسياً على الساحل شهرين دون أن يتمكن من النزول إلى اليابسة. وحين وصلت أخبار هذا المركب إلى السلطان، بادر ببعث أحد أنجاله في مهمة عند الشيخ بيروك، ثم كتب إلى الحسين خلَف سيدي هاشم يستمد منه العون. وادعى الحسين أنه ذهب إلى الساحل وتمكن من الحيلولة دون قيام بيروك وجماعته بشحن المركب. وغادر المركب سواحل واد نون، متجهاً إلى الصويرة. وقد أُلقي فيها القبض على بوعزة الصويري وأرسل إلى سجن مراكش[4]. وأمام فشل المحاولات الأوربية، اقترح القنصل

(2) قُتل دافيدسن في مرحلة لاحقة في حمادة درعة، وقد نشرت يومياته الوجيزة بعد وفاته بعنوان : John Davidson, **Notes Taken during Travels in Africa**, London, 1839. وهناك عدة مراسلات في موضوع بعثته في مجموعة : F.O., 52/41-45. وتوجد رواية فرنسية لا تخلو من أهمية عن وفاة دافيدسن حررها دولابورت (Delaporte)، ويمكن الرجوع إليها في :

A.N., Aix-en-Provence, F80 1589-A.

(3) Paul Marty, «Une tentative de pénétration pacifique dans le sud marocain en 1839», **Revue de l'Histoire des Colonies Françaises**, 9 : 2 (1921), 101-116.

توجد التفاصيل في مراسلات دولابورت للوزارة (A.E., C.C.C., Mogador 1).

(4) نقلت مصادر كثيرة خبر هذه الواقعة : F.O., 99/25، جبل طارق : 9 أبريل 1845، الجنرال ولسون (R.W. Wilson) إلى جون دراموند هاي ؛ F.O., 99/29، جبل طارق : 25 أبريل 1845، ولسون إلى اللورد ستانلي (L. Stanley) ؛ F.O., 99/26، 30 أبريل 1845 (مقتطف) ؛ **الوثائق**، 2 (1976)، (11 جمادى الثانية 16/1261 يونيو 1845، محمد بن إدريس إلى بوسلهام بن علي) ؛ وثائق آل بودميعة، 29 ذي القعدة 21/1261 نونبر 1845، محمد بن عبد الرحمن إلى الحسين أوهاشم. ويوجد نصها المترجم إلى الفرنسية معززا بمعطيات إضافية في :

M. Ennaji et P. Pascon, **Le Makhzen et le Sous**, pp. 40-43.

العام الأمريكي في طنجة سنة 1848 على رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فكرة إقامة علاقات تجارية مباشرة مع شيخ واد نون[5]. كما اعتبر تجار مانشستر أن المبادلات التجارية مع تلك المنطقة قد تشكل بوابة ذات أهمية بالغة لتصريف المصنوعات البريطانية في قلب إفريقيا :

> تباينت وجهات النظر في أوساط الرحالة والتجار على السواء بخصوص أنجع السبل الواجب اتخاذها لضمان التعامل التدريجي والآمن والمستمر مع السكان المحليين في المناطق الداخلية. غير أنهم أجمعوا كلهم على أهمية الموضوع، وعلى يقينهم من إيجاد مجالات مثمرة تتيح فرص استثمار رأس المال البريطاني[6].

وكان مصير جميع هذه المحاولات لإقامة علاقات تجارية مستقلة مع سواحل أيت باعمران هو الفشل الذريع، لأن الشيخ بيروك قرر التراجع في النهاية، خوفا من ردود فعل المخزن ومن مناوئه الحسين أوهاشم في إليغ. وعلاوة على ذلك، لم تكن للحكومتين الفرنسية والبريطانية رغبة في تقديم سندهما الكامل لتلك المبادرات، وذلك لسببين اثنين : أولهما، عدم اقتناعهما بقدرة بيروك الكاملة على توفير الأمن الضروري للأوربيين في حالة إقامتهم منشآت تجارية، إذ سبق لقبيلة أيت باعمران أن حاصرته في مناسبات عديدة، وهي التي يقع المرسى الأجنبي (أساكا) المرتقب إنشاؤه على سواحل أراضيها. والسبب الثاني، رغبتهما في الحفاظ على علاقات طيبة مع المخزن، لمجرد أن هناك منافسات بين الدول العظمى. وأدت مثل هذه المبادرات إلى خلق صعوبات جمّة أمام البريطانيين والفرنسيين أثناء تعاملهم مع المغاربة. وهكذا، لم تنسجم غايات التجار الأجانب وأغراضهم دائما مع الأهداف التي كانت تتوخاها حكوماتهم.

ومع ذلك، كانت هذه المغامرات من الخطورة بحيث أزعجت المخزن لأنها كانت تجعل مشروعية السلطان في ممارسة حكمه على سوس محط تساؤل وارتياب، كما يحتمل أن تهدد نظام التجارة السلطاني برمته في الصويرة. وبناء عليه، تابع المخزن سياسة قوامها استرضاء الشخصيات البارزة ذات النفوذ الكبير في الجنوب، مع الحرص على التوفيق بين إبداء القوة وتقديم التنازلات. إذ سمح المخزن المركزي للشيخ بيروك بحق التصدير إلى الخارج مقابل أداء ربع مقدار التعرفة الجاري بها العمل في

---

(5) N.A., T 61/6، 29 غشت 1848، توماس. ن. كار (Thomas N. Carr) إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جيمس نوكس پولك (James Knox Polk).

(6) M.C.C., M8/2/5، 20 نونبر 1856.

المرسى. والظاهر أنه كان يُعوض عن ذلك بما بين ثلثي وثلاثة أرباع الرسوم التي يؤديها التجار الذين كان يبيع لهم المنتوجات. بل منحه المخزن دارا في مدينة الصويرة كان أحد وكلائه يتولى فيها مهمة جمع الرسوم(7). وما لبث منافسه الحسين أوهاشم أن سعى إلى الِاستفادة من امتيازات مماثلة(8)، لما اعترف به السلطان مولاي عبد الرحمن سنة 1852 فقال في جوابه :

وما طلبتم من التفضل على زاوية جدكم المباركة بصاكة ما تبيعونه بثغر الصويرة زيادة على ما تفضل عليها أسلافنا رحمهم الله. فلا يخفاكم ضيق مرسى الصويرة.

ثم أكد له السلطان أنه لن يكون بوسعه الاستجابة لذلك الطلب إلا بعد حدوث تحسن في أحوال التجارة(9).

ولما كان الحسين أوهاشم قد بلغ أوج قوته، فإنه لم يدخر جهدا للمناورة في سبيل الحصول على تنازلات من المخزن المركزي. وفي السنة اللاحقة، شرع الأخوان ألتراس، وهما من الصويرة ومرسيليا، بالإضافة إلى داڤيد دي ليون كوهن من مرسيليا كذلك ــ شرعوا جميعا في إجراء الِاتصالات مع الشخصيات ذات النفوذ في سوس، ومع الحسين أوهاشم بصفة خاصة. وتحدث تجاز مرسيليا عن إمكان شراء المنتجات والسلع بأبخس الأثمان بمقدار يتراوح بين 50 و60% إذا هم توصلوا إلى التعامل مباشرة مع المناطق الجنوبية. وتذكر التقارير القنصلية الفرنسية أن الحسين أوهاشم بدأ يرسل مبعوثين سريين إلى الفرنسيين بواسطة ألتراس الموجود في الصويرة. واقترح الشريف على الإمبراطور نابليون الِاعتراف به أميرا يتمتع بالسيادة، وأن يحتل أكَادير ويفتح فيها مرسى يخصص للتجارة الفرنسية دون غيرها إذا وافق على تزويده بالأسلحة، وبذلك يمكن تصدير المنتوجات بأثمان منخفضة. ويدعي ألتراس أنه اقترح على الحسين أوهاشم شحن مركب أو مركبين انطلاقا من السواحل الجنوبية، فأجابه الشريف برغبته في الِاستجابة لذلك العرض، ولكنه في حاجة إلى التحالف مع فرنسا

---

(7) وكتب بومبي فيما بعد أنه قد تُنوزل لبيروك عن ثلاثة أرباع الرسوم المؤداة عن تصدير ريش النعام سنة 1856. وذهب بيروك إلى مراكش لتوقيع هذه التسوية لفائدته، ثم مر بالصويرة لإنشاء دار تجارية في المرسى، وكانت وفاته سنة 1856 (A.E., C.C.C., Mogador 1).

(8) F.O., 830/1، 21 غشت 1848، كَريس إلى دراموند هاي ؛ A.E., C.C.C., Mogador 3، 11 دجنبر 1848.

(9) وثائق آل بودميعة، 8 ربيع الثاني 8/1270 يناير 1852.

قبل المجازفة بإنشاء مرسى قد يثير عليه غضب السلطان. وانساق الفرنسيون مع الإشاعة التي روج لها بعض المرابطين، ومفادها أن أسرة العلويين صارت قاب قوسين أو أدنى من نهايتها، وأن السوس الأقصى مستقل استقلالا فعليا، وأن الحسين أوهاشم المالك لزوايا كثيرة هو أكثر الحكام قوة ونفوذا في المنطقة(10).

لقد قامت أهداف إمبريالية كهذه على فشل في فهم تعقيدات الولاءات المتشابكة الخاصة بالأسرة الحاكمة والترابطات الاِقتصادية بين سوس والمناطق الممتدة شمالا. واستمر السلطان في تقديم تنازلات مهمة للحسين أوهاشم، كشراء الكبريت له من الصويرة ومنحه داراً فيها(11). وكانت تلك التنازلات تقوي مصالح الحسين أوهاشم وتعزز روابطه بتجارة الصويرة. وكان هذا هو السبب الذي لعب المخزن من أجله دورا في المناطق الجنوبية يفوق أهمية ما كانت توافق عليه الدول الأجنبية. ثم إن شبكة المبادلات التجارية القائمة على امتداد الطرق تخلق توازنا في المصالح، نظرا لاهتمام عناصر كثيرة من تلك الشبكة بضرورة الحفاظ على النسق برمته. وأدى نمو المبادلات التجارية في خمسينيات القرن التاسع عشر إلى الزيادة في حجم التجارة الصحراوية والعابرة للصحراء والتي تمر من مرسى الصويرة في نهاية المطاف. وقد أنشئت محطة جديدة تتوقف فيها القوافل في أقصى الجنوب عندما توسعت تندوف سنة 1852، ممّا ساهم جزئيا في التقليص من أهمية أقا وطاطا(12). وهكذا كان الجنوب راغباً في الاِنفصال عن حكم الأسرة العلوية، وعاجزاً عن ذلك في الوقت نفسه.

القواد الحاحيون :

لجأ المخزن المركزي في بعض الأحيان إلى القوة لفرض مراقبته على الوضع في سوس، فاتخذ قواد حاحا أداة للسلطة. وكان قواد حاحا يعيِّنهم السلطان مباشرة على

(10) A.N., BB4 675 (Marine)، 31 يوليوز 1853، قبطان المركب ميزون ناف (Maisonneuve) في قادس؛ A.E., C.C.C., Mogador 3، 28 ماي 1953، سينيزا (Senenza). لا يوجد أدنى أثر للمفاوضات بين ألتراس والحسين أوهاشم في وثائق إليغ، مما دفع بول باسكون إلى التشكيك في صحة تلك الوقائع جملة وتفصيلا (من حوار شفهي مع باسكون).

(11) ورد الحديث عن بيع الكبريت للحسين أوهاشم في سنة 1279/1862–1863 ضمن قائمة في الكناش رقم 42 بالخزانة الحسنية. أما عن دار الحسين أوهاشم في الصويرة، فانظر ما جاء في الفصل الثالث من هذا الكتاب، الهامش رقم 92.

(12) Ross E. Dunn, **Resistance**, pp. 110-111.

الدوام، شأنهم في ذلك شأن قواد الشياظمة. وغالبا ما كانوا يقيمون بالصويرة في دور يحصلون عليها من الأملاك المخزنية ويعفون من أداء ثمن كرائها[13]. ونظرا لعلاقاتهم القبلية أو الأسرية بأهل البوادي المجاورة، فإنهم يتمكنون دائما من ضمان سلامة أمن المدينة والمناطق المحيطة بها[14]. وأهم من ذلك أن القواد الحاحيين شكلوا أداة لفرض مراقبة المخزن على منطقتي حاحا وسوس على حد سواء. ويمكن أن نستشف درجة الهيمنة التي كانت للحاحيين في سوس من خلال الرواية الشفوية الرائجة في الجنوب الغربي من المغرب[15].

وكان الحاج عبد الله أوبيهي الحاحي (مثل والده وأسلافه) أداة المخزن المركزي الرئيسة لممارسة الحكم في حاحا وسوس خلال أربعينيات القرن التاسع عشر وخمسينياته. وقد قال عنه روبير مونتاني (Robert Montagne) : «كان بطل المخزن في المناطق الساحلية هو الحاج عبد الله أوبيهي، قائد حاحا ؛ وكان عدو السلطان فيها هو مرابط تازروالت». ويرى مونتاني أنّ عبد الله أوبيهي قد نجح في مراقبة مجموع حاحا ومتوكَة وإداوتنان وتارودانت وشتوكة لصالح المخزن[16].

ويبدو أن عبد الله أوبيهي كان قد عُين قائدا سنة 1883 بعد إعفاء أحمد أكَوني. وقد تمكن من إخضاع جزء من سوس ومن تحصيل متأخرات الضرائب فيه بواسطة الجيش[17]. وفي أعقاب الهجمة الفرنسية على الصويرة سنة 1844، لاقى عبد الله أوبيهي صعوبات في الحفاظ على الأمن والنظام في منطقة حاحا، على الرغم من حثه بعض القبائل المتمردة التي تورطت في أعمال النهب على المجيء إلى الصويرة وإعلان ولائها للمخزن[18]. وقد فرض السلطان غرامات مالية على قبائل حاحا، نظرا

(13) توجد قائمة بهذه الدور في الكناش 93 بالخزانة الحسنية.

(14) ذهب القنصل الفرنسي إلى أن سكان الصويرة كانوا يفضلون القائد الحاحي عبد الله أوبيهي القوي الشكيمة في منصب عامل المدينة بدلا من الطريس التطواني (A.E., C.C.C., Mogador 2، 31 ماي 1842، بوشي).

(15) L. Justinard, «Notes d'histoire et de littérature berbères : Les Haha et les gens du Sous», **Hespéris**, 8 (1928), 333-356.

(16) Montagne, **Les Berbères et le Makhzen**, pp. 108-109.

(17) A.E., C.C.C., Mogador 2، 31 ماي، بوشي ؛ بالإضافة إلى 1 دجنبر 1843، هيلوي ـ جوريل (Hélouis-Jorelle). ويقول الصديقي (**إيقاظ**، ص. 90) إن عبد الله أوبيهي قد عُين بعد وفاة والده.

(18) اتهمت بعض التقارير القائد أوبيهي بإدخال بعض النهابين إلى المدينة (F.O., 99/29، 15 أكتوبر، النائب القنصلي دوبوي (Dupuis)).

لمساهمتهم في سلب المدينة ونهبها. ومع ذلك، لم يتمكن قائد حاحا من تحصيل غرامة أولى مقدارها 30 مثقالا فرضت على متزوج وغرامة ثانية مقدارها 20 مثقالا فرضت على أعزب. وقد خُفضت غرامة المتزوج إلى 20 مثقالاً وغرامة الأعزب إلى 10 مثاقيل فقط بعد وساطة الشيخ الناصري أبي بكر بن علي، الكثير الأتباع والمريدين في منطقة حاحا[19]. وظل عبد الله أوبيهي أداة للسلطان في سوس انطلاقا من حصن المخزن الحصين في تارودانت. ففي سنة 1848، حاصرت القبائل تارودانت الخاضعة لسلطات القائد بومهدي، فأزاحه السلطان من منصبه وعوضه بالقائد عبد الله أوبيهي الذي أصبح يجمع بين الإشراف على تدبير شؤون تارودانت ومنطقة حاحا دفعة واحدة[20]. وقد عاد أوبيهي إلى الصويرة بعد قضاء عشر أشهر في تارودانت، حيث فشل في الحصول على الإعتراف بسلطته هناك، مع أنه ترك خليفة ينوب عنه فيها[21]. وعلى امتداد السنوات القليلة اللاحقة، ذهب عبد الله أوبيهي في حركات كثيرة إلى سوس لتحصيل الضرائب[22]. وبعد أن أدى القائد عبد الله أوبيهي مهامه في خدمة المخزن المركزي، اتجه إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج صحبة بعض الصويريين، ثم عاد بعد ذلك بثلاث سنوات إلى الصويرة عام 1858[23].

وتركزت أنشطة القائد عبد الله أوبيهي خلال ستينيات القرن التاسع عشر على منطقة الصويرة، فحاول جاهدا القضاء على التمرد القائم في متوكة، كما تمكن من إحكام قبضته على مجموع قبائل حاحة[24]. وربما كان انتشار الجراد وحلول الجفاف في أعقابه بين سنتي 1866 و1867 من أسباب الإستياء الذي عم المنطقة. وواجه القائد تمردات سنة 1868 بقطع أشجار المناطق المتمردة على المخزن المركزي. وهكذا قضى القائد عبد الله أوبيهي وأتباعه الحاحيون شهورا ألحق خلالها الدمار والخراب

(19) A.E., Maroc, M.D. 4، 11 فبراير 1847، صولانج ـ بودان.

(20) A.E., C.C.C., Mogador 3، 12 نونبر 1848، بومبي.

(21) A.E., C.C.C., Mogador 3، 1 ماي 1850، فلوري.

(22) حصل ذلك سنة 1854 على سبيل المثال (الخزانة الحسنية، 24 جمادى الأولى 22/1270 فبراير 1854، عبد الله أوبيهي إلى السلطان مولاي عبد الرحمن).

(23) A.E., C.C.C., Mogador 3، 10 دجنبر 1855، تيبيل (Tippel) ؛ الصديقي، إيقاظ، ص. 90. وتوجد تفاصيل هذه الأحداث في : Justinard, «Notes», p. 341.

(24) Montagne, **Les Berbères et le Makhzen**, p. 380 ; J. Fuchs, **Evolution d'un grand commandement marocain : le caid Mtougi et le protectorat**, C.H.E.A.M., MS 2137, p. 5.

بإداوتنان، فقطع أشجارها المثمرة وأضرم النيران في جزء كبير من أراضيها. وترددت أخبار قتل المئات من الأفراد بسبب المواجهات العنيفة. وفي غضون ذلك، عمت المجاعة البوادي[25]. وقد توفي القائد عبد الله أوبيهي في وقت متأخر من السنة نفسها في مراكش، تاركا منطقة حاحا في حالة من الفوضى لا سبيل إلى ضبطها[26]. وتكررت حالات التمرد والعصيان في منطقة حاحا خلال السنوات اللاحقة بدرجة قوية هددت الأمن في مدينة الصويرة نفسها.

ونهج المخزن المركزي سياسة الترغيب والترهيب في إطار الجهود المبذولة لفرض مراقبته على الأجزاء الجنوبية الغربية من البلاد. وهكذا قدم الإمتيازات للشخصيات الجنوبية ذات النفوذ القوي، حتى يجعل مصيرها مرتبطا بمصير المخزن وبمرسى الصويرة. وفي الوقت نفسه، وجه عساكره في حَرْكات إلى القبائل لتحصيل الضرائب وإخضاع المناطق المتمردة. وأثرت بعض الظروف العابرة في قدرة المخزن المركزي على مراقبة أحوال المنطقة. إذ كان الجفاف مثلا، وهو أحد المشاكل المزمنة في تاريخ المغرب، سببا من الأسباب الدائمة في عدم استقرار أحوال البوادي. لكن نشأت، بالإضافة إلى ذلك، وضعية جديدة قللت من قدرات المخزن على ممارسة مهام الحكم. وبدأت محاولات التسرب الأجنبية إلى الداخل تطرح التحديات أمام مشروعية الدولة المغربية، وتحث القبائل في البوادي على التمرد وإعلان العصيان.

الإمبريالية بالمعاهدات

شكل الإنتصار الذي حققته التجارة الحرة بفضل معاهدة 1856 أحد العوامل المحفزة. إذ نصت محتويات المعاهدة المذكورة على ضمان حق السفر والإقامة

---

(25) السوسي، **المعسول**، ج 15، صص. 12–13.

(26) هناك رواية تؤكد أن السلطان قد سقى القائد أوبيهي سما أودى بحياته بسبب قضايا سرية تتعلق بالتعامل مع الحسين أوهاشم شريف تازروالت، انظر:

Montagne, **Les Berbères et le Makhzen**, pp. 110, 282-283 ; Justinard, «Notes», pp. 344-345.

وبعد وفاة القائد أوبيهي، تبين أنه كان يمتلك كثيرا من العقارات (الصديقي، **إيقاظ**، صص. 90–91). وقيل أيضا إنه حول 60 عقارا إلى أملاك حبسية في المدينة (الرَكراكي، **الشموس**، ص. 86). وصادر المخزن أملاكه الموجودة في البوادي بعد وفاته. وفي جمادى الثانية 1292/يوليوز ـ غشت 1875، تمكن أحد عشر مشرفا على عرصاته وبساتينه من جمع ما قدره 3,093 أوقية عن شهر واحد (الخزانة الحسنية، الكناش 80).

في المناطق الداخلية. وكان وجود مادة صريحة في هذا الشأن يُنذر بطرح مشاكل مستعصية على المخزن، لما مثله ذلك من تحد حقيقي لقدراته على مراقبة تحركات الأجانب في مناطق المغرب الداخلية. وفي أعقاب الِاجتياح الإسباني لشمال المغرب سنة 1860، أصبح الأوربيون لا يترددون في المطالبة بالحصول على أمور غير معهودة من قبل. فبعد وصول الوكلاء الماليين الإسبان إلى الصويرة، طلب الإسبانيون أن يُسمح لهم بتعيين نائب قنصلي لهم يقيم في مدينة مراكش. وإذا كان السلطان عاجزا من الناحية التقنية عن معارضة الطلب الإسباني، فقد أوضح بصريح العبارة أنه لا يتحمل مسؤولية ما قد يترتب على إصابة النائب القنصلي الإسباني بالأذى[27].

وكان الأجانب الذين يسافرون إلى المناطق الداخلية أو يقيمون فيها فعلًا محدودي العدد. وأهم من ذلك أنهم كانوا يتخذون سماسرتهم المغاربة وسائل تمكنهم من التغلغل في تلك المناطق أكثر فأكثر. وكان هؤلاء المحميون المغاربة يتمتعون بحقوق تجعلهم لا يخضعون لقوانين بلادهم، بعد أن شملتهم امتيازات خاصة كانت تمنح للأجانب المقيمين في المغرب، شبيهة بالِامتيازات التي كان العثمانيون يمنحونها للأوربيين[28].

ومن أهم الِامتيازات التي كان المغاربة المحميون يحصلون عليها إعفاؤهم من أداء الضرائب والمكوس للمخزن، وهو امتياز استفاد منه التجار الأجانب استفادة قصوى. وقد بدأ عدد المحميين المغاربة يرتفع بعد الحرب مع إسبانيا مباشرة، حين حاول المخزن

---

(27) F.O., 174/72، 26 يونيو 1863، إلتون إلى دراموند هاي. أقرت المعاهدة المبرمة بين المغرب وإسبانيا سنة 1861 كل ما جاء في بنود معاهدة 1856 بين المغرب وبريطانيا، بل زادتها تأكيدا (انظر : عبد الوهاب بنمنصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880** (الرباط، 1977)، ص. 77).

(28) انظر عن الِامتيازات الأجنبية في مصر : Landes, **Bankers**, p. 91. أما في المغرب، فحظيت مسألة الحماية القنصلية باهتمام بالغ من الباحثين، فشكلت موضوعا تناولته بالدراسة والتحليل أطروحات كثيرة.
E.F. Cruickshank, **Morocco at the Parting of the Ways** (Philadelphia. 1935) ; Bowie, «Protégé System» ; Bowie, «An aspect of Muslim-Jewish Relations in Late Nineteenth-Century Morocco : A European Diplomatic View», **International Journal of Middle Eastern Studies**, 7 (1976), 3-19.
وقد نشر عبد الوهاب بنمنصور كتابا وثائقيا يعتبر مصدرا أساسيا في الموضوع، ألا وهو : **مشكلة الحماية** ؛ كما أنجز محمد كنبيب أطروحة جامعية تناول فيها بالدراسة تأثير الحمايات في المجتمع المغربي، معتمدا في ذلك على وثائق مغربية وأجنبية (Mohammed Kenbib, **Les Protégés**).

الحصول على مداخيل جديدة عن طريق فرض المكوس. وبسبب ارتفاع عدد المحميين، كما لاحظ السلطان، «حصل الضرر لبيت المال وللرعية بسبب ضياع حقوقها المرعية»[29]. وقد عجز مختلف العمال عن بسط سلطتهم، بعد أن توقف المحميون عن أداء الضرائب. ومما زاد الطين بلّة أن النواب القنصليين لم يكونوا هم وحدهم الذين يمنحون الحماية لبعض المغاربة، بل كان التجار الأجانب أيضا يتمتعون بحق بسط حماية دولهم على المغاربة. وعلاوة على ذلك، حصل كثير من المغاربة المحميين على جنسيات أجنبية بعد أن أقاموا مدة قصيرة خارج البلاد.

وحاول السلطان جاهدا معالجة هذه المعضلة، فانتهت المفاوضات بين المغرب وفرنسا إلى توقيع تسوية بكلار (Béclard) سنة 1863، فوافقت بقية الدول الأجنبية على الإنضمام إليها[30]. وعلى الرغم من أن هذه التسوية حصرت عدد السماسرة في اثنين لكل دار تجارية، فقد اتسع نطاق الحماية، لا سيما وأن حق تقديم الأجانب للحمايات اعتُرف به صراحة بمقتضى تسوية دولية. إذ اعترفت تسوية بكلار للمرة الأولى بحق الأجانب في الإشتراك مع المغاربة في مشاريع فلاحية سميت بالمخالطات[31].

ولجأت دول أجنبية ذات مصالح هامشية في المغرب إلى اتخاذ قناصل لها من بين كبار تجار مدينة الصويرة. ويقوم هؤلاء التجار أيضا بمنح الحماية لتجار آخرين، بمن في ذلك أفراد أسرهم. وهكذا نجد التاجر البريطاني وليام كَريس (William Grace) بصفته وكيلا قنصليا لبلجيكا والدنمارك يمنح الحماية لتسعة سماسرة. وبما أنه كان تاجرا بريطانيا، فقد جعل في خدمته سمسارين سُجل اسم كل منهما في لوائح المحميين في القنصلية البريطانية بالصويرة. أما ابنه جون كَريس (J. Grace)، فقد سجل أنطونيو بوليلي (Antonio Bolelli) وكيلا له. وكان بوليلي هذا من أقدم التجار

(29) الخزانة العامة، برݣاش، 27 شوال 17/1270 أبريل 1863، السلطان إلى برݣاش؛ وانظر أيضا، الخزانة العامة، برݣاش، 25 ربيع الأول 9/1280 شتنبر 1863، السلطان إلى برݣاش.

(30) انظر عن هذه التسوية ونتائجها : بنمنصور، **مشكلة الحماية**، صص. 20–21؛ وكذا : Miège, II, pp. 403-407 ; Bowie, «Protégé System», pp. 12-13; Kenbib, **Les Protégés**, pp. 53-55.

(31) بعد إبرام التسوية، كتب برݣاش إلى كافة عمال المغرب مشيرا إلى أصناف الحمايات ودرجاتها مع التنبيه على ضرورة تسجيل أسماء المحميين في قوائم خاصة (الخزانة الحسنية، دون تاريخ – انظر الهامش 32 أسفله).

الإيطاليين استقرارا في المدينة، وشغل منصب نائب قنصلي لمجموعة من الدول هي إيطاليا والنرويج والسويد والبرتغال. واستفاد يوسف المليح وكثير من أفراد أسرته من حماية إحدى الدول التي مثل بوليلي مصالحها في الصويرة. كما قام المليح نفسه بتسجيل سماسرته في قائمة المتمتعين بحماية الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية. وما إن عُيِّن أبراهام قرقوز نائبا قنصليا للولايات المتحدة الأمريكية، حتى شرع في بسط الحماية الأمريكية على شركائه الأساسيين، وعلى رأسهم ابن أخته دينار أوحنا (الذي يحتمل أنه كان أكبر تجار ريش النعام في المغرب) وأخوه يعقوب، ثم داڤيد حلاوة في تارودانت وعبد الله الشتوكي في أيت باها اللذين كانا سمسارين له. وكان بعض الوكلاء القنصليين الممثلين لبلدان ذات مصالح قليلة في المغرب يعينون بعض كبار تجار الصويرة تراجمة، مما يسمح لهم بالإستفادة من وضعية المحميين. ومن هؤلاء إسحاق قرياط، ترجمان النيابة القنصلية الأمريكية في الصويرة. هذا، بينما اختار الإسبانيون الحاج عبد القادر العطار قائد الصويرة السابق ترجمانا، ومحمد الراكَون خليفة له. واستأثرت فرنسا وبريطانيا بأكبر عدد من المحميين. وبصرف النظر عن مختلف الأفراد الذين كانوا يخدمون القنصلية البريطانية، سجل التجار البريطانيون الثمانية الرئيسون في المدينة ـ داڤيد پيري ووليام كَريس وجون كَريس وجيمس كورتيس وجون دامونطي وموشي المسيح ويامين فراش وجورج بروم ـ أسماء أحد عشر سمسارا آخرين كانوا محميين بريطانيين. وبلغ عدد الأفراد الذين بسطت عليهم القنصلية الفرنسية في الصويرة حمايتها 41 شخصا سنة 1866[32].

وظل عدد المحميين محدودا نسبيا. كما أن دولا أجنبية، مثل بريطانيا، كانت تتحفظ كثيرا في السماح ببسط حمايتها على وكلاء وسماسرة جدد[33]. غير أن كثيرا من التجار اليهود الصويريين تحولوا إلى رعايا بريطانيين على كل حال، لحصولهم منذ أعوام على وثائق جنسياتهم الجديدة في جبل طارق أو في بريطانيا[34]. وفي سنة

(32) توجد لائحة المحميين المبعوثة إلى المخزن في الخزانة الحسنية، 17 شعبان 5/1282 يناير 1866 ؛ (م.و.م)، الصويرة (مختلفات)، 11 صفر 3/1285 يونيو 1868 (ورد اسما بوليلي والمليح معززين بخاتم قنصليتيهما). أما قرقوز، فيُنظر عنه : N.A., R.G 84، 10 غشت 1863، و18 يناير 1864، قرقوز إلى ماك ماث (Mc Math).

(33) F.O., 631/3، 3 يونيو 1868، كارستنسن إلى دراموند هاي. وكان هناك رد فعل محدود على تكاثر المحميين المغاربة بين سنتي 1864 و1868 (Miège, III, p. 253).

(34) Kenbib, **Les Protégés**, p. 45.

1871، تضمنت لائحة النيابة القنصلية بالصويرة أسماء 172 شخصا من الرعايا البريطانيين، كان العديد منهم في الأصل يهودا مغاربة حصلوا على الجنسية البريطانية(35). وخلال الفترة التي تلت التوقيع على تسوية بكلار سنة 1863، كان قرابة نصف التجار النشيطين في التصدير والإستيراد إما تجارا أجانب وإما مغاربة محميين. وبعد عقد واحد من الزمن، لم يبق تاجر ذو شأن إلا دخل تحت حماية هذه الدولة الأجنبية أو تلك. وعلى نحو مماثل، أصبح عدد من تجار السلطان المدينين للمخزن في عداد المحميين. ومن أكثر المدينين بمبالغ مالية ضخمة للمخزن، يعقوب بن عدي الشريقي الذي استظل بالحماية الإيطالية، وشهول كوهن سولال المحمي الفرنسي، وموشي أفلالو المحمي الإسباني. ويمكن إضافة أسماء أخرى، مثل قرقوز وقرياط وغيرهما من التجار المدينين للمخزن بالأموال والخاضعين للحمايات الأجنبية في الوقت نفسه (الجدول 1).

وتعتبر قضية تحصيل الضرائب من أعوص المشاكل التي عاناها المخزن بسبب الحمايات. وبمجرد الإعلان عن بداية العمل بأداء مكوس الأبواب، شرع الحمالون في ادّعاء أن السلع التي ينقلونها ملك للأجانب أو المحميين(36). ومن المؤكد أن كميات كبيرة من السلع التي تمر من أبواب الصويرة كانت موجهة للتصدير على يد التجار المحميين. ولا شك في أن معظم السلع الخارجة من أبواب المدينة مستوردة على يد الأجانب أو المحميين. وكانت هذه الوضعية مضرة بمصالح كبار تجار المدينة اليهود والمسلمين غير المحميين، مما سيساهم في دفعهم إلى التفكير في الحصول أيضا على حماية إحدى القنصليات الأجنبية. وفي سنة 1863، اشتكى التجار غير المحميين للسلطان من هذا الوضع، وأكدوا له جسامة الأضرار والخسائر التي كانت تلحق بهم من جراء ذلك. وحتى تكون الفرص متكافئة بين الطرفين، أصدر السلطان أوامره إلى الأمناء بإعفاء التجار غير المحميين أيضا من أداء الضرائب والمكوس(37). وهكذا حرم السلطان نفسه بنفسه من مداخيل مهمة عندما وضع كبار التجار غير المحميين على قدم المساواة مع زملائهم المحميين. ولكن هل كان أمام المخزن المركزي من خيار آخر ؟

(35) F.O., 99/150. توجد هذه الوثيقة عند ميج (Miège, Doc., pp. 159-163). ويبدو أنه أخطأ في الإحالة على رقمها، فكتب : F.O., 99/250.

(36) Kenbib, Les protégés, p. 45.

(37) وثائق آل قرقوز، 22 جمادى الأولى 1280/4 نونبر 1863، نسخة من رسالة سلطانية نسخت يوم 10 جمادى الثانية 1280/22 نونبر 1863.

فمهما كانت طبيعة الإجراءات المتخذة، فإن جميع التجار الكبار، المسلمين واليهود، والذين لم يدخلوا بعد في عداد المحميين قد رموا بأنفسهم في أحضان الحماية الأجنبية بعد ذلك بعقد من الزمن.

ولم يهدد ارتفاع أعداد المحميين بتقلص مداخيل المخزن من مكوس أبواب الصويرة فحسب، بل هدد مداخيل مكوس أبواب المدن الداخلية أيضاً. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، ارتفع عدد السماسرة الممثلين للدور التجارية الصويرية في مراكش. وكان بوبكر الغنجاوي الوكيل الرئيس للبريطانيين في مراكش، فاستطاع جمع ثروات ضخمة بالإستفادة من الحماية البريطانية أقصى ما تكون الإستفادة[38]. كما بدأ أوائل التجار الأجانب يستقرون في عاصمة المغرب الجنوبية، مما هدد مداخيل المخزن من مكوس الأبواب بمزيد من التقليص. وفي مطلع سنة 1867، أمر الخليفة مولاي الحسن بتحصيل المكوس مقابل السلع المارة من أبواب مراكش دون استثناء السلع التي يملكها الأوربيون. وهكذا تقرر إلغاء العمل بقبول الشهادات المرفقة بسلع التجار الأجانب الصادرة عن أمناء الصويرة لإعفاء السلع التي يملكها الأجانب من أداء مكوس الأبواب في مراكش. وفي سنة 1868، أفلحت الضغوط البريطانية في حمل السلطان على إصدار أوامره بإعادة المبالغ التي أداها التجار البريطانيون عن مكوس أبواب مراكش. وفي سنة 1870، تمت العودة مجددا إلى فرض أداء مكوس الأبواب على السلع التي كان السماسرة يجلبونها من المناطق الداخلية إلى المدينة لفائدة الأجانب. وفي تارودانت، أجبر السماسرة على أداء المكوس عند الدخول إلى المدينة وعند الخروج منها[39]. ومهما كانت الأمور، فقد ابتدع المعنيون بالأمر سبلا عديدة لتفادي أداء مكوس الأبواب. ففي مراكش مثلا، كان المحميون يشترون سلعا من المفروض بيعها داخل المدينة فيؤدون لأصحابها أثمانا منخفضة خارج أسوار المدينة، ثم يزودونهم ببطاقات يكتبون فيها أن تلك السلع في ملكية المحميين. وبهذا التحايل، تمر السلع عبر أبواب المدينة باسم المحميين دون أن تؤدى عنها أي مكوس[40].

(38) Leared, Marocco, pp. 125, 132-133 [بن الصغير، **المغرب وبريطانيا**، صص. 315–326 (المعرب)].

(39) F.O., 631/3، 4 فبراير 1867، 10 شتنبر 1868، و6 شتنبر 1870، كارستنسن إلى دراموند هاي ؛ F.O., 631/5، 6 مارس 1871، كارستنسن إلى دراموند هاي.

(40) **الوثائق**، 4 (1977)، صص. 220–212، السلطان إلى بركّاش، (28 جمادى الثانية 1278/ 31 دجنبر 1861) ؛ ثم صص. 352–353، السلطان إلى بركّاش، (22 رمضان 1283/28 يناير 1867).

فمن سيكون مرشحاً لتحمل أعباء الضرائب والمكوس في ظل هذه الظروف ؟ قد يُظَن أن ذلك العبء ربما وقع على أكتاف ضعفاء الباعة المتجولين المسلمين واليهود المتعاملين أساسا في التجارة المحلية. لكن هؤلاء التجار الصغار، وخاصة اليهود منهم، قد استظلوا هم أيضا بالحمايات الأجنبية. ولاحظ بوميي كيف ساهم ذلك في رفع هجرة اليهود نحو الصويرة، ودفع بالمسلمين إلى التوجه أكثر فأكثر نحو البوادي(41). وكان النظام الضريبي القائم يتيح التلاعب حتى لمن فشلوا في الحصول على الحمايات الأجنبية، كما لاحظ السلطان ذلك في رسالة إلى بركَاش فقال : «بل كان من أراد الإمتناع من الدفع من الرعية يذهبوا إلى واحد منهم (أهل الحماية) فيعطيه بطاقة مضمنها أن تلك الأحمال له، وهو في باطن الأمر بخلاف ذلك»(42). هذا التهرب من أداء الضرائب إنما يعني أمراً واحدا، هو وضع العبء كلّه على عاتق الفقراء من غير المحميين بالدرجة الأولى، مما أدى إلى توالي الإحتجاجات وحركات التمرد في البوادي المغربية طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

اعترفت تسوية بكلار المبرمة سنة 1863 بالمخالطات بين الفلاحين المغاربة والأجانب. وقد أولى الأجانب اهتماما خاصا للحصول على هذا الحق الذي سمح لهم بالإستثمار في مناطق المغرب الداخلية، وبإحكام سيطرتهم أكثر فأكثر على السوق المغربية. وهكذا أصبحت المخالطات بين الأجانب والفلاحين المغاربة أداة إضافية من أدوات التغلغل الأجنبي في البلاد، وسببا آخر من أسباب توتر العلاقات بين مدن المغرب وبواديه. وبدأ الأجانب والمحميون يمنحون القروض المالية للتجار المحليين، ويستثمرون الأموال في الزراعة والماشية في المناطق الداخلية. وتعاقد الطرفان على ذلك بعقود شرعية حررها العدول الذين أثبتوا صحة تلك المخالطات بشهاداتهم الرسمية. وكان التجار الأجانب يتعهدون بمنح الفلاحين قروضاً مالية في مقابل الحصول منهم على جزء من المحصول بعد نضجه(43). وفي الحقيقة، كان هذا شكلًا من الأشكال الخفية للتعامل بالربا، الذي يقوم على تسبيق سلفات مالية مقابل الحصول على سلع معينة في تاريخ لاحق. وتتراوح الأرباح المحققة بنهج هذا الأسلوب بين 25 و60%

(41) A.E., Maroc, M.D. 4, mars, 1867, Kenbib, **Les Protégés**, pp. 145-146.

(42) **الوثائق**، 4 (1977)، صص. 352–353 (22 رمضان 1283/28، يناير 1867).

(43) Miège, II, p. 493.

حسب جون دراموند هاي[44]. وترتب على تعدد مثل هذه المضاربات، عجز شديد من المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم، فاضطروا إلى التنازل عن أملاكهم للتجار الأجانب أو المحميين. وليس هذا الصنف من التعامل بالربا، والذي يفضي إلى انتزاع العقارات من أصحابها، بظاهرة جديدة خاصة بالقرن التاسع عشر[45]. غير أن الفرق الأساسي الموجود هو أن الحاصلين الجدد على العقارات هم من الأجانب والمحميين غير الخاضعين لاختصاصات القضاء المغربي. ولو حدثت نزاعات تتعلق بانتقال الملكية، لما أمكن السلطات المخزنية أن تكتفي باستعمال طرق الوساطة التقليدية المعهودة، بل لتطلب منها الأمر أن تدخل في دوامة الضغوط الدبلوماسية والمضايقات القنصلية. وقد أخل هذا الوضع بالتوازن الدقيق بين سلطات المخزن في المدينة وسكان البوادي المجاورة لها.

كما أدى إلى نشوب نزاعات لا حصر لها في شأن العقارات الحضرية. ذلك بأن التجار الأجانب كثيرا ما كانوا يتعاقدون على تسبيق سلفات مالية للسماسرة الموجودين في المناطق الداخلية، وذلك بناء على ضمانات يحصلون عليها من أفراد يعيشون في المدينة. وكان التعاقد يحصل في بعض الأحيان بين التجار الأجانب وبعض أعيان البادية الممتلكين لعقارات حضرية. ويلجأ التجار المسلمون إلى تقديم محلاتهم السكنية أو أملاكهم العقارية ضمانة لمقرضيهم. وكثيرا ما كان الطرف الحاصل على القرض من التاجر الأجنبي مدينا سابقا للمخزن بمقادير مالية معينة، فكان هذا يؤدي إلى نزاعات قضائية عديدة بين المحميين الذين تدافع عنهم قنصلياتهم والسلطات المخزنية. وحينئذ تحاول السلطات المسلمة البت في النازلة بالاحتكام إلى الشريعة الإسلامية، فترفض القنصليات ذلك بدعوى أن محمييها غير خاضعين لاختصاصات القضاء الإسلامي المغربي. وهكذا تظل تسوية مثل هذه القضايا معلقة، وقد يستغرق حل بعضها سنوات عديدة[46].

---

(44) F.O., 99/117، طنجة : 13 دجنبر 1869.

(45) Maxime Rodinson, **Islam and Capitalism** (London, 1974), pp. 35-45.

(46) F.O., 99/130، طنجة: 13 دجنبر 1869، دراموند هاي؛ ثم F.O., 99/142، طنجة: 15 فبراير 1870، دراموند هاي. انظر عن المشاكل العديدة المتعلقة بتطبيق الشريعة الإسلامية على المحميين خلال هذه الفترة، الظهائر السلطانية المنشورة عند: ابن زيدان، **العز والصولة**، الجزء 2، صص. 40–54. واستمر النزاع الذي قام بين الحاج أحمد بن إبراهيم اليحياوي ومؤسسة التاجر بيري مدة طويلة كثرت خلالها المراسلات والشكايات، ولم تنته إلا بتدخل مباشر من السلطان (الصديقي، **إيقاظ**، صص. 98–100؛ F.O., 631/3، 3 يونيو 1868، و10 مارس 1869، كارستنسن إلى دراموند هاي).

وزاد في تعقيد مثل هذه القضايا، كون العديد من المدينين للأوربيين هم القواد والشيوخ الذين يمثلون المخزن في البوادي والقبائل. ولو تصرف المخزن المركزي معهم بصرامة، لشكل ذلك خطرا حقيقيا على أمن المدينة وسلامتها. ومع ذلك، انتهت الضغوط الأجنبية على المخزن إلى أن يتخذ قرارا بالتفويض للحاج إدريس بن محمد بن إدريس للتوجه إلى الصويرة سنة 1869 قصد تسوية قضايا الديون المعلقة. غير أن جهود البعثة ظلت محدودة على حد قول قرقوز، لأن المخزن لم يتدخل في قضايا الديون التي كان القواد والشيوخ طرفا فيها[47].

وكانت هناك إغراءات كثيرة دفعت بأهل البوادي إلى عقد مخالطات مع الأجانب والمحميين. إذ على الرغم من تنازل الفلاح المغربي عن حيز كبير من الأرباح لشريكه الأجنبي، فإن الأرض أو الماشية التي قد يُعلن عن دخولها في إطار المخالطة القائمة بينهما تُعفى من الضرائب. كما أن الحماية الأجنبية التي شملت المخالط المغربي يمكن أن تشمل بطريقة غير مباشرة غيره من الفلاحين المشتغلين معه في الأرض. وترتب على ذلك في النهاية أن ازداد أهل البوادي ارتباطا بما يمكن تسميته بالقطاع الأجنبي ؛ كما انتقلت ملكيات العقارات إلى الأيدي الأجنبية، لأن الأوربيين كثيرا ما تعاقدوا مع أفراد مدينين للمخزن. وعلاوة على ذلك، حالت سنوات الجدب العصيبة التي شهدتها ستينيات القرن التاسع عشر دون وفاء الأطراف المغربية بالتزاماتهم مع مخالطيهم الأوربيين. وقد اتهم جون دراموند هاي الأوربيين بنهج أسلوب المكر والخداع في سبيل نقل أصول الأملاك العقارية في البوادي والحواضر لصالحهم[48].

وكلما ازداد الأوربيون منحاً للقروض في البوادي تراكمت الديون وعجز المدينون عن الوفاء بها. ويزداد هذا المشكل حدّة في فترات الجفاف. وكثيرا ما كان التجار الأجانب يطلبون تدخل المخزن لاستعادة أموالهم من مدينيهم المغاربة. وكتبت السلطات المخزنية في الصويرة إلى قائد تارودانت تطلب مساعدته لاسترجاع الديون المتعاقد عليها في سوس. واقترح بنيس في رسالة وجهها إلى الخليفة سيدي الحسن : توجيه رسالة «لعامل سوس لشد عضد الذمي التاجر إبراهيم قرقوز في قبض ماله هناك عند غرمائه»، فأجابه سيدي الحسن في الحين : «نحن كتبنا لعامل

(47) N.A., R.G. 84، 9 ماي 1869، قرقوز إلى ماك مات.
(48) F.O., 99/117، طنجة : 13 دجنبر 1869، وF.O., 99/142، طنجة : 15 فبراير 1870.

سوس»[49]. وكان المخزن المركزي يأمر موظفيه في الصويرة بإجراء تحريات مستفيضة للتأكد من صحة المطالب الأجنبية. ولا يقتصر التجار الأجانب على تحميل المخزن مسؤولية تسديد ديون الرعايا المغاربة، بل يطلبون منه أيضا تعويضهم عن أعمال النهب والسرقات التي يدعون أنهم ذهبوا ضحيتها[50]. وكان التاجر يستطيع، في الأماكن التي يتمتع فيها بمزيد من النفوذ، أن يستعين بخدمات القائد مباشرة. فقد كتب عمر بن أحمد الحنشاوي، قائد الشياظمة، إلى أبراهام قرقوز مخبرا إياه سنة 1867 بعزمه على بذل قصارى جهده لمساعدته على استعادة ديونه من المسمى عبد الرحمن المشيشتي[51].

وما لبثت مطالب التجار الأجانب المتعلقة بالديون المتراكمة على المدينين المغاربة أن ارتفعت إلى أعلى المستويات. إذ طلب التاجر البريطاني طومپسون (Thompson) استرداد مبلغ مالي قيمته 7,000 ريال من شيخ أيت باها عبد الله أوسليمان. ولم يتردد النائب القنصلي البريطاني كارستنسن في الإلحاح على أن يؤدي الشيخ فوائد عن الديون المتراكمة في ذمته، ثم هدده بعرض داره الموجودة في الصويرة للبيع بالمزاد العلني آستيفاء لديونه[52]. وعلى أثر ذلك، اضطر عبد الله أوسليمان إلى المجيء إلى الصويرة تسوية لديونه. وحمَّل التجار الأجانب أيضا قواد البوادي والعمال مسؤولية تحصيل الديون، ولكن المطالب تكاثرت باستمرار في مراكش وفي مناطق أخرى، فقرر السلطان ألا يوافق على اتباع تلك المسطرة. وهكذا تلقى العمال سنة 1866 أوامر سلطانية نصت على ضرورة مثول المدعي شخصيا بين يدي القاضي الموجود في المنطقة المعنية للنظر في القضية. غير أن هذا الإجراء لا يمكن تطبيقه إلا في الأماكن التي يمكن أن يذهب إليها المدعي[53]. أما عن المناطق النائية، فقد توصل جون دراموند هاي إلى اتفاق مع النائب السلطاني محمد بركَاش لتسوية مطالب الرعايا البريطانيين ضد القبائل السوسية التي لا تنالها أحكام المخزن. ويسمح ذلك الِاتفاق للنائب القنصلي كارستنسن بحق مصادرة السلع والبضائع التي يمكن أن يأتي

(49) (م.و.م)، الصويرة 1، 14 صفر 19/1281 يوليوز 1864 (كتِب جواب المولى الحسن في هامش الرسالة نفسها).

(50) Kenbib, Les protégés, pp. 192-196.

(51) وثائق آل قرقوز، 10 ذي القعدة 16/1283 مارس 1867.

(52) F.O., 631/3، 20 يوليوز 1865، كارستنسن إلى دراموند هاي.

(53) الخزانة الحسنية، 26 محرم 10/1283 يونيو 1866، السلطان إلى الخليفة سيدي حسن.

بها أفراد تلك القبائل إلى الصويرة. وتطبيقا لذلك، حجز كارستنسن سنة 1866 مسلمين من قبيلة إداوباعقيل ومعهما ستة أحمال من الجلود مقابل مطالب التاجر البريطاني كورتيس ضد عناصر تنتمي إلى القبيلة نفسها. وقد ادعى النائب القنصلي البريطاني أنهم أخفوا يهوديا مديناً على نحو ثقيل لكورتيس[54]. غير أن هذا الإجراء أفضى سريعا إلى نشوب نزاعات مع موظفي المخزن، فعارضوا فكرة القبض على أقرباء المدينين أو غيرهم من الذين يأوي إليهم الفارون من أداء الديون. وعلاوة على ذلك، تم الشعور بأنه لو فر المدين من قبيلته، لما ساهم القبض على أشخاص من قبيلته في مساعدة التاجر الدائن على تحصيل ديونه[55].

ولم تجد مثل هذه المبررات المنطقية آذانا صاغية. فأرغمت الضغوط الأجنبية المتواصلة سلطات المخزن على اتخاذ إجراءات أشد قسوة، تمثلت في القبض على المدينين وإرسالهم إلى السجن في الصويرة، وبذلك تصبح تسوية مطالب التجار الأجانب معلقة إلى آجال غير مسماة. وأمام هذا الوضع، تَحَرَّم العديد من المدينين بأضرحة الأولياء المنبثة على امتداد الساحل، وعلى الخصوص بضريح سيدي مكَدول، كبير صلحاء المدينة وأوليائها، الذي يقع على مسافة قصيرة جنوب المدينة[56]. ويسرح معظم المدينين المودعين في السجون بعد مدة قصيرة من سجنهم لعجزهم الكامل عن الوفاء بالتزاماتهم. وكثيرا ما احتج النواب القنصليون على تسريح المخزن لهم[57]. وعلى الرغم من التوصل إلى تسوية تنص على ضرورة إثبات عجز المدينين عن الوفاء بديونهم بتقديم شهادات عدلية، فقد ظلوا يحتجون على عدم حرص

---

(54) F.O., 631/3، 23 مارس 1866 [بن الصغير، **المغرب في الأرشيف البريطاني**، الوثيقة رقم 190، صص. 261–262، دراموند هاي إلى بركَاش، 6 غشت 1867، وتتضمن مطالبات التاجر البريطاني كورتيس بديونه المتراكمة على المغاربة في الصويرة وبواديها (المعرب)].

(55) ابن زيدان، **إتحاف**، ج 2، صص. 388–390 (22 رمضان 17/1284 يناير 1868، السلطان إلى بركَاش).

(56) يمكن الإشارة إلى عدة حالات في هذا الصدد : فقد لجأ رجل يشتغل عند دانييل كوهين إلى ضريح أحد الأولياء في أسفي (F.O., 631/4، 14 يوليوز 1866، كارستنسن إلى إلتون). [انظر أمثلة على الديون التي كان بعض المغاربة مدينين بها للتجار البريطانيين عند : بن الصغير، **المغرب وبريطانيا**، صص. 260–267 (المعرب)].

(57) تدخلت القنصلية البريطانية، مثلا، لصالح التاجر كَريس الذي اشتكى إليها من إطلاق المخزن سراح المسمى الحسين الذي كان يدين له بمبلغ 570 ريال ((م.و.م)، محفظة عمارة، 29 صفر 28/1290 أبريل 1873، السلطان إلى عمارة).

سلطات المخزن على تطبيق ذلك. واشتكوا كذلك من عدم موافقة موظفي المخزن في مراكش وفي غيرها من المناطق الداخلية على توجيه المدينين، من أهل مراكش ومن مناطق أخرى، إلى الصويرة لتسوية قضايا الديون المعلقة[58].

وكانت الإدعاءاتُ الكاذبةُ، والإحتيالاتُ، والمعاملات الربوية قبل كل شيء، تتحدّى سلطة المخزن في الحكم. وفي سنة 1869، أمر السلطان بألّا تُحرَّر أيةُ عقود بين الأجانب والمغاربة في المدينة إلّا إذا آستطاع العدول أن يشهدوا بأنِ هؤلاء المغاربة غير مدينين للمخزن بشيء وبأنهم مشهود لهم بالأمانة ؛ أما إذا كانوا من أهل المناطق الداخلية، فيُطلب منهم أن يدلوا بشهادة خطية من السلطات المحلية تثبت نزاهتهم وقدرتهم على الوفاء بالديون[59].

وفي سنة 1873، كتب السلطان إلى قاضي الصويرة، حميد بناني الفاسي، بضرورة تحرير عدلين اثنين للعقد المبرم في شأن ديون قد تتجاوز قيمتها 50 مثقالا. ولن يعتبر العقد نفسه نهائيا وقانونيا إلا بعد اطلاع القاضي شخصيا على تفاصيل العملية المُتعاقد عليها والموافقة على جميع حيثياتها ومراعاة شروطها. وحتى في حالة التعاقد على ديون بمبالغ ضئيلة، كان العدلان المطلوب منهما توثيق العقد ملزمين بأن يكونا حريصين على مطابقته للشرع. وعلاوة على ذلك، فقد ألحَّ الظهير السلطاني على قاضي الصويرة بأن : «لا تكون الشهادة ببيع أصل لتاجر من تجار الأجناس ومن في حمايتهم أو رهنه له إلا بإذن العامل وموافقته حسبما بالشروط المنعقدة معهم فتكون العهدة عليه إن لم يراع الأمور المعتبرة في ذلك»[60]. وبعد بضعة أشهر، أمر السلطان عامل الصويرة بالحرص على أن يعين القاضي كاتبين عدلين يوثقان أي مبلغ مالي

(58) كثيرا ما قدم التجار الأجانب والمحميون ملتمسات إلى قنصلياتهم في شأن قضايا من هذا القبيل. ((م.و.م)، الصويرة، مختلفات، 6 مارس 1871، موشي قرقوز إلى بومبي، 27 ماي 1871، بوني (Bonnet) وشركاه، كريسبو (Crespo) إلى القنصلية الفرنسية). كما يطلب التجار الأجانب مساعدة المخزن لتسوية مطالبهم. وفي سنة 1871، اشتكى التاجر كورتيس من كون أحد وكلائه اليهود قد تعرض للسرقة في ملاح هذه المدينة. (الخزانة الحسنية، 8 رجب 23/1288 شتنبر 1871، السلطان إلى إبراهيم الأكرامي).

(59) F.O., 99/139، طنجة : 13 دجنبر 1869.

(60) الصديقي، **إيقاظ**، ص. 104 (5 ذي القعدة 4/1289 يناير 1873).

يسلمه التجار لوكلائهم للمتاجرة به في المناطق الداخلية[61]. ويبدو أن هذا كان مجرد تكرار لتسوية 1866[62]، مما يدل على أن فرض مثل هذه المراقبات الشرعية كان صعباً.

وفي السنوات اللاحقة ارتفعت مطالب الأجانب والمحميين لاستعادة ديونهم والحصول على تعويضات عن أعمال السرقة. وكثرت حالات القتل على امتداد الطرق التجارية. وإذا كانت للضحايا صلة ما بالأجانب أو المحميين، فإن القنصليات لا تتردد في المسارعة إلى المطالبة بالحصول لهم على التعويضات. وأثار اغتيال باعة متجولين يهودٍ في حاحا والشياظمة سنة 1874 ردود فعل الجمعية الإنجليزية ـ اليهودية والرابطة الإسرائيلية العالمية. وناشدت كلتا المنظمتين القنصليات الأجنبية. فحوصرت السلطات المخزنية المسلمة محاصرة تامة. ولم تشر المنظمتان، في آستغاثاتهما، إلّا قليلًا إلى حالة اللّصوصية التي كانت سائدة عموماً في المناطق البعيدة عن المدينة خلال هذه الفترة[63]. وقد أحس القنصل بوميي بضرورة تأكيد أن مثل تلك الإعتداءات لم توجَّه لليهود وحدهم، وكانت السرقة الحافز الرئيس : «تأكدوا أن هؤلاء التعساء لم يُقتلوا لأنهم كانوا يهودا، وإنما لأنهم كانوا يحملون مبالغ مالية أغرت اللصوص»[64]. وكلما ازدادت حالات القتل، ازدادت الضغوط على السلطات المخزنية للحصول منها على تعويضات لفائدة الضحايا. وقد عين المخزن المركزي مفوضا عنه

---

(61) (م.و.م)، محفظة عمارة، 1 ربيع الثاني 29/1290 ماي 1873، السلطان إلى الخليفة سيدي الحسن. نقل العامل خبر هذا الإجراء الجديد إلى أبراهام قرقوز بصفته نائبا قنصليا للولايات المتحدة الأمريكية (N.A., R.G., 84، 18 ربيع الأول 16/1290 ماي 1873).

(62) وردت الإشارة إليها في : Miège, II, p. 551.

(63) تزخر الوثائق بأمثلة كثيرة على ذلك، منها : مقتل مسافر يهودي في الشياظمة رفقة ولده وابنته ؛ ثم مقتل تاجر من إليغ وتاجرين آخرين من تاملاحت وإداويسارن في طريقهما إلى الصويرة (A.I.U., Maroc XXXIII E 571، 25 دجنبر 1874، إميل ألتراس (Emile Altaras) ؛ F.O., 174/91، 1 مارس 1875، وقد ألحقت بها مذكرة صادرة عن المنظمة الإنجليزية اليهودية (A.J.A)). واستمرت محاولات الحصول على تعويضات عن أعمال القتل هذه حتى سنة 1878. (**A.J.A. Annual Report,** 7 (1878), pp. 85-87 ؛ 8 مارس 1878، دراموند هاي إلى آرل دربي، 3 أبريل 1878، ثم دراموند هاي إلى ماركيز سالزبوري، 29 مارس 1878، روبرت دراموند هاي إلى جون دراموند هاي). وقد وصف القائد أنفلوس اضطراب الأحوال في رسالة منه إلى السلطان (الخزانة الحسنية، 21 رمضان 1/1291 نونبر 1874).

(64) A.I.U. France VIII D 42، 31 يناير 1875، بوميي إلى كريميو (Crémieux).

سنة 1875 وكلفه بتسوية قضايا قتل الباعة المتجولين اليهود في حاحا والشياظمة ودكالة(65).

وخلال سنتي الجفاف والمجاعة (1878-1879)، تضخمت مطالب الأوربيين والمحميين للحصول على تعويضات مالية في وقت ضعفت فيه إمكانات المخزن وتضاءلت قدراته على تسويتها. وربما اتسمت بعض جهودهم بالفتور، لكن إذا أخذنا بعين الإعتبار قوة المجاعة واستمرار النزاعات بين القبائل، فهمنا أسباب عدم اهتمام المخزن بما ينبغي من العناية بمطالب الأجانب، وذلك بالرغم من حسن نواياه. وكثيرا ما أصبحت الطرق مقطوعة، وتعرضت القوافل لهجمات اللصوص وقطاع الطرق. واشتدت وطأة عواقب الجفاف على أهل البادية الذين اعتادوا تزويد المدينة بما تحتاج إليه من المواد، فضعفت آمالهم في الوفاء بالتزاماتهم مع دائنيهم المقيمين في الصويرة. وكلما آزدادت أحوال البادية سوءاً، ازدادت مطالب التجار الأجانب والمحميين إلحاحاً.

وفي سنة 1878، كان أبراهام قرقوز يلتمس تحصيل ديونه في إداوكَرض وإدَاوتنان من مبارك أنفلوس، الذي كان يراقب الطرق الرابطة بين الصويرة وأكَادير. ولم تنفع استغاثة قرقوز، في ما بين شهري يناير ويونيو من تلك السنة، بالقائد أنفلوس مرات ومرات، ولا شكاواه إلى المخزن من تخلّف هذا القائد عن القيام بالمطلوب(66). ورفع كل من قرقوز وأبراهام أفرياط دعاوي ضد بني تامر في شهر غشت ؛ وكانت المجاعة مشتدَّة آنذاك. فكتب موسى بن أحمد إلى قرقوز وأفرياط، يستحثهما على ضرورة التحلي بالصبر في مثل هذه الظروف العصيبة :

> فقد وصلنا كتابكم على شأن دعواكم على بني تامر وعرفنا أن القايد مبارك أنفلس لا زال يماطل فيها، وطلب الصبر فيها بتعجيل النصف وتأخير الباقي إلى وقت آخر. وطلبتم التزامه لكم بالفصال فلم يرجع المخزني الموجه للوقوف على الفصال بشيء. فقد كتب مستعذرا بتشتيت القبيلة بالجوع(67).

(65) F.O., 631/5، 31 غشت 1875، روبرت دراموند هاي إلى جون دراموند هاي. إذا أخذنا بعين الإعتبار درجة التنقل، فإن عدد القتلى في هذه السنوات كان محدودا. وفي السنوات الممتدة بين 1865 و1880 ـ وتدخل ضمنها مجاعة 1878 و1879 ـ، بلغ عدد الضحايا اليهود في الصويرة وأحوازها 41 قتيلا. (B.A.I.U.m 1e sem. (1880), 32).

(66) وثائق آل قرقوز، 26 محرم 30/1295 يناير 1878، 12 صفر 15/1295 فبراير 1878، 29 جمادى الأولى 31/1295 ماي 1878، و20 جمادى الثانية 21/1295 يونيو 1878، أنفلوس إلى قرقوز ؛ 5 ربيع الأول 10/1295 مارس 1878، و8 جمادى الثانية 9/1295 يونيو 1878، موسى بن أحمد إلى قرقوز ؛ دون تاريخ، موسى بن أحمد إلى قرقوز وأفرياط.

(67) وثائق آل قرقوز، 3 رمضان 31/1295 غشت 1878.

واتخذ تجار آخرون إجراءات أكثر جدية في متابعة مدينيهم. إذ اتجه التاجر البريطاني بروم نحو المناطق الداخلية لاسترجاع أموال ومقادير من الصمغ من أحد المتعاملين معه. وقد شرح السلطان لبركَاش لماذا كانت آمال التاجر بروم ضعيفة في التوصل إلى تسوية مطالبه فقال :

إن قبيلة حاحا الآن لا يسلكها عاقل ولا يسئل أهلها سائل، لأن المسغبة بلغت فيها حدها حتى جرحت صدور أهلها وضاقت البلاد عنهم وهلكت مواشيهم واشتدت فاقتهم[68].

وهكذا صعب تحقيق النجاح في تسوية المطالب المتعلقة بالديون خلال سنوات الجفاف. وأدت ضغوط ممثلي الدول الأجنبية المتواصلة إلى أن يرسل المخزن المركزي في نهاية 1880 لجنةً إلى الصويرة وأكَادير لتسوية المطالب المعلّقة في حاحا وسوس. وطالب جاكوتي (Jacquetty)، التاجر الفرنسي في الصويرة، بسلفة 21,175 فرنك كان قد قدّمها عن محاصيل اللوز وصمغ السندروس في حاحا. لكن المفوض المخزني، المهدي بن الطيب بن اليماني (ابن الوزير بوعشرين) والذي أرسل إلى الصويرة لتسوية مطالب التجار في منطقة حكم أنفلوس، عجز تماماً عن إيجاد حل للقضايا المطروحة[69]. واتهمت القنصلية الفرنسية في الصويرة المهديَّ بن اليماني بعدم الكفاءة ؛ لكن أكثر الوسطاء اقتداراً كان سيجد نفسه أمام مهمة مستحيلة بالنظر إلى الخراب الذي أحدثته المجاعة. فكيف كان يمكن المخزن أن يوفق في تمكين التجار من ديونهم ــ كما شرح القصرُ ذلك لأبراهام قرقوز ــ بالنظر إلى : «ما عم عباد الله من الغلاء الكثير والموت الذريع [...] فوق الغاية»[70]. ولقي كثير من المدينين حتفهم في تلك الأوقات العصيبة. وحينما أرسل أبناء التاجر بوهلال وكيلًا عنهم إلى القائد أنفلوس ليؤازرهم في آستعادة ديونهم من ورثة أحد الهالكين خلال المجاعة، لم يحققوا غايتهم بالرغم من آتخاذهم تلك المبادرة[71].

(68) ابن زيدان، **إتحاف**، ج 2، صص. 380–381 (5 ذي القعدة 18/1299 شتنبر 1882، السلطان إلى بركَاش).

(69) هذا، بينما أرسل الطالب عبد الواحد بن المواز إلى أكَادير ((م.و.م)، محفظة عمارة، 18 جمادى الثانية 28/1297 ماي 1880، السلطان إلى عمارة، A.E., C.C.C., Mogador 6، 6 دجنبر 1880 و17 يناير 1881، ماهون (Mahon)).

(70) وثائق آل قرقوز، 13 رمضان 19/1297 غشت 1880، محمد بن العربي إلى قرقوز.

(71) (م.و.م)، محفظة عمارة، 1 شوال 6/1297 شتنبر 1880، أنفلوس إلى عمارة.

وبعد أن زال الجفاف سنة 1883، أدت جهود جون دراموند هاي الدبلوماسية الجديدة إلى تعيين المخزن المركزي للجنة أخرى تبت في المطالب المغلقة. فسُوِّيت بعض الديون، وبقيت مطالب أخرى قيد الفحص والتدقيق فيما بين سنتي 1884 و1886[72]. وأفضت ضغوط القنصليات الأجنبية المتواصلة على ممثلي السلطة المحليين إلى إرغام المخزن المركزي على تسوية مطالب الأجانب والمحميِّين. وفي هذا الإطار، تلقى القواد في حاحا والشياظمة أوامر من السلطان للعمل على تسوية مطالب التجار البريطانيين[73]. ولعل دراموند هاي، المشغول بتقدم تغلغل الدول الأجنبية الأخرى في المغرب، كان يهمه كالمخزن أن تُسوَّى المطالب المعلّقة. لكن المحميين آستمروا في سوء استعمال آمتيازاتهم، بغض النظر عن الدولة التي كانت تحميهم.

وقد بلغت المخزن المركزي تقارير تفيد أن عدداً من التجار اليهود لم يعودوا يوثقون ـ عند العدول ـ السلع والأموال التي كانوا يودعونها لدى وكلائهم ويبعثون بها إلى البوادي أو إلى مدن أخرى. وكان يُزعم أن هؤلاء الوكلاء، الذين تحميهم مؤسسات تجارية أجنبية، يسافرون بمبالغ مالية غير مسجلة عند العدول، بل دون مبالغ على الإطلاق، ليدَّعوا بعد ذلك أن آلاف الريالات قد سُرقت منهم. وبناء عليه، تبنى المخزن إجراء جديدا نص على أن يعيِّن القاضي أربعة عدول في كل موضع، فيتكلفون بتسجيل كل السلع والأموال التي يعتزم اليهود التنقل بها في أماكن بعيدة عن المدينة. ومنذ ذلك الحين، تقرر أن لا تؤخذ بعين الإعتبار سوى المطالب التي يتقدم بها أصحابها معززين بشهادات عدلية. لكنه تبين أن الأمر لا يخص اليهود وحدهم. فبعدما توصل عامل فاس، بوشتى بن البغدادي، بنص الظهير السلطاني، لم تفته الإشارة إلى أن بعض المسلمين كانوا أيضا سماسرة للتجار اليهود والأجانب، وذلك بالرغم من أن بعض التجار المسلمين لم تكن لهم حمايات أجنبية، فسأل السلطان : «وهل يُدرج الجميع في العمل أم نقتصر على اليهود ؟»[74].

(72) Bowie, «The Protégé System», pp. 161-165.

(73) الخزانة الحسنية، 23 ذي القعدة 14/1301 شتنبر 1884، الحسن بوخلاف البوزيدي إلى السلطان، 4 شوال 18/1302 يوليوز 1885، عدي بن علي إلى السلطان.

(74) (م.و.م)، محفظة اليهود، 25 صفر 3/1303 دجنبر 1885. توجد ردود فعل مختلفة على هذا الظهير في مراسلات أخرى في المحفظة نفسها. ويوجد نص الظهير الذي أرسل إلى القاضي حميد بناني في الصويرة في : أحمد ابن الحاج، «**الدرر الجوهرية في مدح الخلافة الحسنية**»، ج 2، الخزانة الحسنية، مخطوط رقم 512 (والصفحات غير مرقمة).

ولم تتجاوز هذه الإصلاحات مستوى المسكنات المؤقتة، لأن عدم استقرار الأحوال في البادية وتصاعد ضغوط القنصليات لأجل المحميين، قد حالا دون تمكن المخزن من إرساء دعائم دولة حقيقة. وازداد عدم الإستقرار هذا تفاقماً بسبب تجاوزات الأجانب ومحمييهم في مختلف أرجاء البوادي. وتمثلت تلك التجاوزات بصفة خاصة في استحواذهم على مزيد من الممتلكات في البوادي خلال السنوات الحرجة. ولم يشكل السماح بحق عقد المخالطات الفلاحية بين الأجانب والمغاربة سوى الخطوة الأولى. ثم بدأ الأجانب خطوتهم الثانية بأن سعوا جاهدين في الحصول على حق امتلاك العقارات. وقد اعتُرف لهم بهذا الحق اعترافا رسميا في إطار اتفاقية دولية أبرمت في مدريد سنة 1880 لتسوية مشكلة الحماية. ولم تحدّ اتفاقية مدريد من انتشار الحماية، بل أكسبت امتدادها المشروعية الكاملة بعد اعترافها رسميا بأصناف صورية من الحمايات ظلت موضع جدال بين المخزن والقنصليات حتى تاريخ انعقاد المؤتمر[75]. وتنازل المغرب للأجانب عن حق امتلاك الأراضي مقابل الإعتراف له بحق فرض ضرائب تشمل المغاربة والأجانب والمحميين على حد سواء. وحث السلطان مولاي الحسن نائبه محمد بركَاش الذي مثل بلاده في أعمال المؤتمر على بذل ما في وسعه للتصدي للمحاولات الهادفة إلى انتزاع الأجانب لهذا الحق من المغرب، لكن دون جدوى : «إن الأجناس ما وافقوا رعاياهم على أداء الصاكة في الأبواب وغيرها إلا بشرط أن تكون لهم الدور والأرضون»[76].

وكان التجار الأجانب يحوزون بعض الأملاك قبل انعقاد مؤتمر مدريد بمدة من الزمن، ولكن هذه الممارسة انتشرت سريعاً عندما تسلحوا بإقرار رسمي. ويتزامن حصول الأجانب على الممتلكات مع سيادة ظروف عصيبة في البلاد. إذ أن الكثير من الفلاحين المتعاقدين على سبيل الشراكة مع تجار من المدينة في أعمال الزراعة أو تربية الماشية عجزوا عن الوفاء بالتزاماتهم فرحلوا عن أراضيهم. فسعى الدائنون في أن يحوزوا تلك الأراضي القروية. وأدى حرمان الفلاحين المغاربة من أراضيهم وغياب مالكيها عنها إلى المساهمة في ضعف إنتاجية الأرض. وبهذا، وجد المخزن نفسه مهددا بفقدان مبالغ مالية كثيرة يمكنه تحصيلها في شكل ضرائب فلاحية، وذلك في وقت أصبح يُفرض فيه على الرعية أداؤها بكثير من الصرامة. أضف إلى ذلك أن المخزن لم

(75) Kenbib, **Les Protégés**, pp. 61-62.

(76) ابن زيدان، **إتحاف**، ج 2، ص. 380 (25 شوال 1298/20 شتنبر 1881، السلطان إلى بركَاش).

يتمكن من إخضاع الأراضي التي يملكها الأجانب للضرائب، لأن الضغوط الدبلوماسية سنة 1881 أرغمت المغاربة على التخلي عن فكرة فرض الضرائب الفلاحية على الأجانب والمحميين[77].

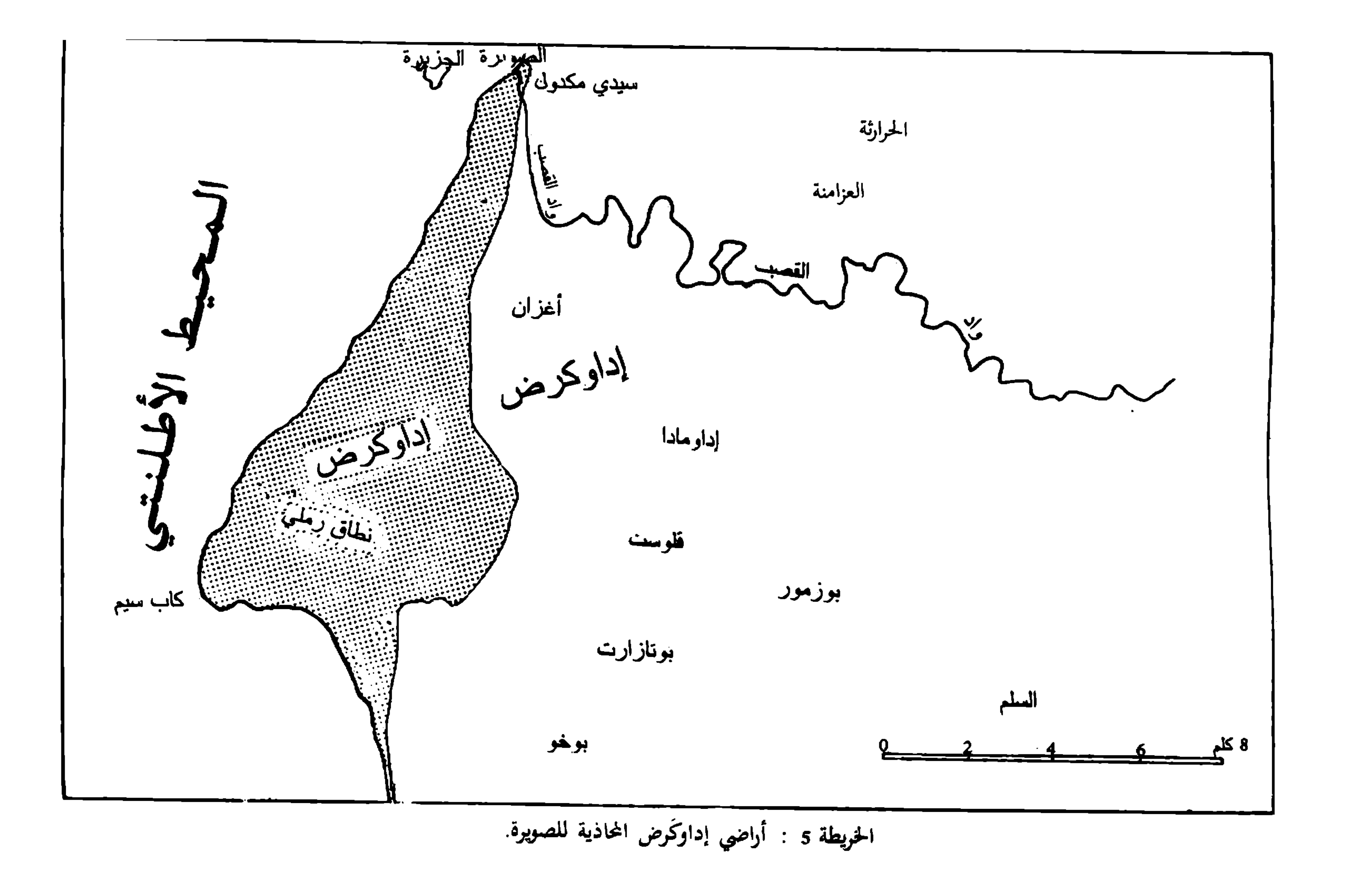
ولم يكن أمام المخزن بدٌّ من تبنِّي إجراءات تعرقل انتقال الملكيَّة إلى الأجانب والمحميِّين. فاقترح أن يراقب العدول عقودَ الدِّين مراقبةً صارمة ــ كما في السابق ــ، لمنع انتقال العقارات. ولم تكن هذه الإجراءات المتخذة حماية من التغلغل الأجنبي وحده. إذ كان التجار الحضريون ــ المغاربة منهم والمحميون ــ يشترون الأرض بأثمان منخفضة، كلما ساد الجفاف. وكانت العقارات ينقلها إلى التجار الحضريِّين ورثةُ من توفي من المدينين. وحاول المخزن التدخل لوضع حد لمثل هذه الممارسات، فأمر الأمناء بشراء الأراضي التي يخلفها ملاكوها المتوفون وفي ذممهم بعض الديون. ويمكن المخزن الإستفادة فيما بعد من مداخيل تلك الأراضي لو حققت بعض الإنتاجية[78].

ولم يكن الكثير من المخالطين يترددون في بيع أراضي شركائهم في السنوات الحرجة، مما أفضى أحيانا إلى بعض النزاعات[79]. واعتبر المخزن انتقال ملكية الأراضي إلى الأجانب واليهود والمحميين الناتج عن مخالطات فلاحية أمرا مثيرا للقلق. إذ كتب القائد عدي بن علي النكنافي الحاحي إلى القائد الدوبلالي سنة 1883، طالباً منه مساعدة القناصل المقيمين في الصويرة على تسجيل أسماء التجار الذين لهم مخالطات في قبيلة إداوكَرض المجاورة للمدينة (انظر الخريطة 5). وقد كشفت التحريات عن وجود حوالي 59 شخصاً من أهل البوادي المخالطين للأجانب واليهود المحميين في إداوكَرض وحدها سنة 1883 (انظر الجدول 19). وعلل القائد النكنافي ارتفاع عدد المخالطات بالنقص الحاصل في الماشية. ويمكن أن يُستنتج من هذا التعديل أن فقدان

(77) في الحقيقة لم تُستخلص الضرائب الفلاحية من الأجانب والمحميين قط. وقد قرر السلطان مولاي الحسن التخلي عنها نهائيا سنة 1884 (التوزاني، **الأمناء**، صص. 151–152؛ Miège, III, pp. 289-290).

(78) الصديقي، **إيقاظ**، صص. 115–117 (6 جمادى الأولى 1300/15 مارس 1883، السلطان إلى القائد العياشي الشياظمي).

(79) وتقدم لنا الرسالة التالية مثالا على ذلك : «وبعد، فحامله الطالب أحمد بن عبد الله الدمعاني القاطن ببلاد الشياظمة ذكر أن له أملاكا بالصويرة وبالحرارثة من بلاد حاحا في شركة من يرث معه، وعزم على بيع ما هو له. وطلب الكتب إليك بالوقوف معه في قضاء غرضه بمقتضى الحق فسُوعد بهاذا. وها يوافيك فقف معه وخذ بيده حتى يبيع ما ثبت له» (م.و.م)، محفظة عمارة، 12 جمادى الأولى 1298/ 12 أبريل 1881، مولاي عثمان إلى عمارة.



الخريطة 5 : أراضي إداوكَرض المحاذية للصويرة.

الفلاحين لكثير من ماشيتهم بسبب الجفاف قد ترتب عليه زيادة في عدد الراغبين في الدخول في مخالطات جديدة أو في الحصول على سلفات مالية من أثرياء تجار المدينة.

واتُّفق في مؤتمر مدريد على أن التمتع بحق الملكية يظل مشروطا بالحصول على موافقة السلطان. إلا أن حالات التجاوز ما لبثت أن تكاثرت في ظرف وجيز. فقد كان التجار الذين يمنحون سلفات لأهل البوادي، يحتفظون غالباً بأراضيهم على سبيل الضمان. وساهم تواطؤ التجار المتنافسين مع بعض قواد البوادي في تسهيل نقل الملكيات إلى التجار الأجانب في الصويرة. تلك كانت الحالة عندما حثت أنشطة التاجر ييبي راطو، في إداوكَرض، السلطات على مباشرة تحريات عامة في شأن المخالطات الفلاحية التي سبقت الإشارة إليها. وكشف البحث أن لراطو 31 مخالطا في إداوكَرض والمناطق المجاورة لها. وقد أثارت أنشطة راطو خلافات كثيرة منذ سنة 1881 حين حاول بعض أتباع القائد أنفلوس مهاجمة قطعان ماشيته[80]. ثم نشب خلاف جديد، حينما أقدم المسمى زربيب (Zerbib)، وهو مبشر فرنسي من أصل يهودي جزائري يقيم في الصويرة، على «شراء» دار في تَكَيْدَرْت بإداوكَرض، ادعى راطو أنها في حوزته على سبيل الرهن، محتجاً بأن تلك الصفقة غير قانونية. وقد اتجه القنصل الفرنسي ومعه جميع أعضاء الجالية الفرنسية المقيمة في الصويرة خارج المدينة ونصبوا خيمة فوق الأرض المتنازع على ملكيتها، دفاعا عن مطلب زربيب. فهاجم بعض أهل القبيلة تلك الخيمة. ثم ادعى القنصل الفرنسي أن راطو يحظى بمساندة القائد النكنافي في تلك العملية. وفيما بعد، استحوذ راطو على تلك الملكية وسُجن الشخص الذي باع الدار لزربيب[81].

---

(80) F.O., 174/105، 29 أبريل 1881، بايتون إلى دراموند هاي.

(81) F.O., 99/208، 1 ماي 1883، بايتون إلى دراموند هاي ؛ 19 يوليوز 1883، و14 أكتوبر 1884، برتراند (Bertrand) ؛ 2 شتنبر 1884، مونتاي (Monteil). واستمرت الخلافات قائمة على ممتلكات راطو بضع سنوات. ويتضَمَّن المجموع الوثائقي F.O., 631/11 عدة وثائق بالعربية، منها سندات للملكية، وعقود متعلقة بالقروض والسلفات المالية، إلى جانب شهادات عدلية متنوعة في قضايا مختلفة.

الجدول 19 : مخالطات الأجانب مع المحميِّين في إداوكَرض سنة 1883.

أسماء التجار	الموضع	عدد المخالطين
راطو	أغزان	2
راطو	بوخو	5
راطو	تازارت	10
راطو	بوزمور	8
راطو	فلوست	2
راطو	تادوارت (في بني بلالة)	4
جاكوتي	أكار (في أيت مرياح)	3
بوليلي		8
بوليلي	أيت الرمال	1
بروم	الحرارثة	1
برووير	الحرارثة	1
يولي	أيت تهالة	3
قرياط	العزامنة	3
الحرار	العزامنة	2
فراش	العزامنة	2
بنسعود	العزامنة	3
ختافو	العزامنة	1
المجموع		59

المصدر: الخزانة الحسنية، 1 ربيع الأول 31/1301 دجنبر 1883، التكنافي إلى السلطان.

وأيّاً كانت الحقيقة في حالة راطو، فإنه يبدو واضحاً أن المخزن قد بذل قصارى جهده لمنع الأجانب من اقتناء الممتلكات في البوادي. وأشار القائد التكنافي ـ في رسالة وجهها للسلطان ـ أن القائد عدِّي قد قام بالواجب ومنع التجار الأجانب الذين يشترون الأملاك من شراء العقارات في المنطقة الخاضعة لنفوذه. إلا أنه لم يفته التنبيه إلى عجزه عن القيام بشيء يذكر ضد الأجانب الذين تمكنوا في الماضي من شراء العقارات في البادية[82].

(82) الخزانة الحسنية، 4 شوال 17/1302 يوليوز 1885، عدي بن علي التكنافي إلى السلطان مولاي الحسن.

وقد أمر السلطانُ القائد النكنافيّ بتلبية مطالب التجار، تفادياً لمزيد من المطالبات بالملكية. إلّا أن بيع الممتلكات لم يتوقف حتى لو نقلت الملكية من شخص إلى آخر عبر وساطة القنصليات(83). كما أن قضاة وعدولاً قرويّين استفادوا استفادة جلية من تحرير عقود انتقال الملكية. وفي سنة 1886، أقيل بعضُ العدول القرويين من مهامهم في الشياظمة وشتوكة بتهمة مخالفة أصول المهنة. وآدعى القواد المحليون أن الأمور كانت تسير على نحو طبيعي وعادي، إلّا أن قاضي شتوكة أصرَّ على أن يستمر في «كتب الرباويات ويباشر المبيعات بين الرعية وأهل الحَميَّات»(84). وفي هذه الفترة تقريباً، تلقى قوَّاد البوادي أوامر بألّا ينهوا عمليات البيع والقروض المالية وتسديدات الديون وغيرها إلّا بعد تأكيد صحتها شرعياً بشهادات عدلية محرَّرة من الصويرة. ولاحظ أحد قواد البادية أن أكثر معاملات أهل بلدته من ذلك النوع بدعوى أنه من الصعب على أهل البوادي أن يقطعوا مثل هذه المسافات «في كل يوم وفي كل وقت». ثم ذيَّل رسالته شاكياً : «وأما نحن أهل الأجبال ضعفاء ومساكين»(85).

ومن الواضح أن اكتساب الأجانب والمحمِّيِن لممتلكات حضرية وقروية تقدّم كثيراً خلال هذه السنوات. وقد أدى القرض التعسفي والسلف بالربا ــ اللذين أكسبتهما الاتفاقيات الدولية المشروعية بآسم «الحماية» ــ إلى حالات نقل عديدة لملكية الأراضي. وخلقت أزمات أواخر ستينيات القرن التاسع عشر وأزمات 1872ــ 1882 كثيراً من المضاربين، الذين لم يكونوا يملكون في الغالب إلّا رساميل محدودة يغتنمون بها الفرص الكبيرة كلما عجز المدينون الفقراء عن الوفاء بديونهم. وكان لهذا أثره البالغ في إضعاف قدرة السلطات المغربية على ممارسة الحكم. وأكثر من هذا، كان المخزن المغربي يواجه تحديا من الدعم المتزايد الذي كان الأجانب يمنحونه آلمنشقين عنه والمتمردين عليه.

---

(83) F.O., 174/275، 14 يناير 1902، بروم إلى مادن (Madden).

(84) الخزانة الحسنية، 16 جمادى الأولى 20/1303 فبراير 1886، الشيخ المكي بن حميد الدكالي الهشتوكي، والحاج أحمد البوزْدي، ومحمد بن عبد العزيز الشياظمي إلى السلطان مولاي الحسن.

(85) الخزانة الحسنية، 22 جمادى الأولى 26/1303 فبراير 1886، أحمد بن سعيد العيسي.

الدسائس الأجنبية

طرحت قضية مسعود بن عبد القادر التلاوي الشياظمي أكبر تحد واجهته السلطات المخزنية في الصويرة بين سنتي 1867 و1868. وبدأت هذه القضية في صورة نزاع خسيس على ديون بين القنصليتين الأمريكية والبريطانية في الصويرة، وتورط فيها وكيل لأبراهام قرقوز كانت له تعاملات مع قائد متوكة ومع مسعود الشياظمي المحمي البريطاني. وقد احتُكم في هذه القضية إلى ثلاثة تشريعات مختلفة، وأحضرت الأطراف المعنية بها وثائقها الضرورية لدعم مواقفها والدفاع عن مكاسبها. وهكذا لجأ الأجانب إلى القنصليات للمصادقة على شهاداتهم الرسمية، وقدَّم اليهود وثائقهم لأحبارهم وديَّانيهم لتوقيعها، بينما اتجهت الأطراف المسلمة إلى قاضي المسلمين في المدينة(86).

وبدت هذه المسألة في أول الأمر وكأنها لا تتجاوز مستوى النزاعات القنصلية الروتينية المعهودة، لكنها ما لبثت أن تحولت إلى قضية ذات أبعاد معقدة وخطيرة. إذ ثبت في نهاية المطاف أن مسعود بن عبد القادر التلاوي هو أخ لقائد الشياظمة السابق المتوفى في فاس سنة 1861. والظاهر أن مسعود هذا فر بأموال كثيرة خلفها أخوه الذي كان قد جمعها بالإبتزاز وبطرق غير مشروعة. ولما تابعه المخزن من أجل استرجاعها، لجأ إلى إحدى الزوايا في مراكش، ومنها اتجه للصويرة. وتلقى المهدي ابن المشاوري قائد المدينة أوامر من السلطان بالقبض عليه، لكن مسعود التلاوي فاجأه بإشهار بطاقة للحماية زوده بها النائب القنصلي البريطاني في الصويرة كارستنسن تثبت أنه سمسار لتاجر بريطاني. وأوضح القائد ابن المشاوري أن مسعود التلاوي مطالب بإرجاع مبلغ مالي ضخم قيمته 168,000 ريال إلى المخزن. ومما زاد الطين بلة أن مسعوداً استخدم تلك الأموال غير المشروعة في شراء حمايته. وأدهى من ذلك اتهامه بتسخير تلك الأموال أيضا لتحريض أهل البادية على التمرد في الشياظمة على القائد عمر بن أحمد الحنشاوي. وحدث ذلك بين شهر غشت وشتنبر من سنة 1867، حين زود مسعود التلاوي المتمردين بالمؤونة والسلاح. وحُررت شهادات عدلية

---

(86) N.A., R.G. 84، 16 يونيو 1867، و21 يوليوز 1867، قرقوز إلى ماك ماث. F.O., 174/290، 14 يونيو 1867، قرقوز إلى كارستنسن ؛ 25 يونيو 1867، ماثيوز إلى وايت (White). F.O., 631/4، 14 يونيو 1867، كارستنسن إلى قرقوز. F.O., 631/3، 23 غشت 1867، كارستنسن إلى وايت.

اتهم فيها مسعود التلاوي بالتستر على المتمردين في داره. غير أن شهادات عدلية أخرى نفت وجود أي علاقة للتلاوي بالتمرد القائم في الشياظمة. وطرحت القضية على أنظار القنصلية البريطانية في نونبر ودجنبر من سنة 1867، فلم يكن مستغرباً أن حكم فيها كارستنسن لصالح مسعود التلاوي. وفي مارس 1868، رفعت القضية للاستئناف في طنجة. وفي غضون ذلك، فر مسعود التلاوي من البلاد، وانتهى به المطاف إلى محجر صحي في جبل طارق بسبب انتشار وباء الكوليرا. ويبدو أنه وصل في وقت لاحق إلى واد نون. وبمغادرة مسعود التلاوي مدينة الصويرة، أصبحت حمايته لاغية، فأمر بركَاش قائد الصويرة بمصادرة ممتلكاته وبتحذير النائب القنصلي البريطاني من أي محاولة للتدخل[87].

وانتهت فصول هذه القضية في نظر القنصليات على الأقل. ويبدو أن قرقوز تمكن من استرجاع الأموال التي يُطالب بها[88]. غير أن مضاعفات هذه القضية وانعكاساتها امتدت إلى مجالات لا يمكن توقع سكوت المخزن عنها. وهكذا، استُدعي القائد المهدي بن المشاوري في شهر أبريل إلى مراكش لاستعراض فصول القضية وتوضيح ملابساتها[89]. والظاهر أن أبراهام قرقوز أطلع بطانته والمتحالفين معه من رجال المخزن في مراكش على تطورات القضية وعلى تحركات مسعود التلاوي، فقال متحدثا عنه في إحدى رسائله إن : «إخوانه [من القبيلة نفسها] وأصحابه قبضوا عنده [في داره] على وجه الفساد»[90]. ووجد قائد الصويرة نفسه مجبرا على التصرف بحزم مع مسعود التلاوي وجماعته، لأنه هدد بقطع الطرق المؤدية إلى الصويرة، بل

(87) A.E., C.C.C., Mogador 4، 12 يونيو 1866. N.A., R.G. 84، 27 نونبر 1867، 8 دجنبر 1867، 10 دجنبر 1867، 27 دجنبر 1867، 13 يناير 1868، 17 يناير 1868، و16 فبراير 1868، قرقوز إلى ماك ماث ؛ و9 مارس 1868، ماك ماث إلى قرقوز. ويذهب مصدر متأخر إلى أبعد من ذلك، فيقول إن حرباً قد بدأت بين حاحا والشياظمة اعتمادا على «أموال مسعود غير المشروعة»، كما أثيرت بواسطتها أيضا حركة تمرد في الشياظمة (F.O., 99/158، ر. موريس وشركاه (R. Morris and Company)، في ملتمس يتعلق بالنائب القنصلي البريطاني كارستنسن؛ 1873. F.O., 174/72، 13 أبريل 1868، كارستنسن إلى دراموند هاي). كما اتهمه المخزن أيضا بتسليح المتمردين (ابن زيدان، **إتحاف**، ج 3، صص. 386–388، بوعشرين إلى أبراهام قرقوز ؛ [بن الصغير، **المغرب وبريطانيا**، صص. 308–315. وقد اعتمد فيها على وثائق مغربية وأخرى بريطانية (المعرب)].

(88) كانت مسعود مدينا لعدد من التجار بأموال ظلوا يُطالبونه بها حتى سنة 1869. (وثائق آل قرقوز، 26 شوال 9/1285 فبراير 1869، بوعشرين إلى أبراهام قرقوز).

(89) F.O., 631/3، 13 أبريل 1868، بوعشرين إلى أبراهام قرقوز.

(90) وثائق آل قرقوز، 26 رمضان 21/1284 يناير 1868، بوعشرين إلى أبراهام قرقوز.

بفرض حصار على هذه المدينة. إذ تُرِك المتمرِّدون يطوفون حول المدينة بلا حسيب ولا رقيب[91]. وكانت هناك أيضاً إيحاءات بأن قائد حاحا كان يساعد المتمردين[92].

وفي أواخر شهر أبريل، ذهب أبراهام قرقوز إلى مراكش ومعه كبار التجار لأداء الجزية للسلطان. ثم عاد إلى الصويرة بعد أن أحاطه جلالة السلطان بالعناية وحباه بكرم الضيافة، على حد قوله[93]. والراجح أن قضية مسعود الشياظمي قد نوقشت فيما بينهما. وبعد يوم واحد من رجوع قرقوز إلى الصويرة، وصل قائد حديث التعيين إلى المدينة، في حين سجن القائد المهدي بن المشاوري[94]. وكان القائد السابق «قد طرد وأقيل بسبب تصرفاته المخالفة للقواعد والأصول، ولعدم كفاءته في تحمل المسؤوليات الخاصة بالمنصب الذي أسند إليه» على حد تعبير أبراهام قرقوز في الرسالة التي بعث بها إلى القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية. واكتفى قرقوز بإشارة خجولة إلى تلاعبات «أحد الموظفين الرسميين الأوربيين في المدينة»[95].

ولكن المخزن كان واضحا وصريحا في شأن أسباب إقالة القائد بن المشاوري، ألا وهي : تورطه في قضية مسعود التلاوي الشياظمي ! أما القائد الجديد، الحاج عمارة بن عبد الصادق، فقد فوض له المخزن المركزي تنفيذ مهمة لم يسبق أن باشر أحد مثلها في الصويرة، وتتلخص في تنقيتها من جميع المشتبه في تورطهم في قضية التلاوي من موظفي المخزن وأعوانه[96]. وقد تخلى كل الذين أثبتوا شهاداتهم في القضية عن مناصبهم، فأقصي عدلان من بين أربعة كانوا يشتغلون في المرسى. وتجدر الإشارة إلى أن أحد هؤلاء، وهو علي بن محمد التناني، كان قد مارس خطة القضاء بالنيابة لمدة خمسة عشر شهرا في الصويرة بعد وفاة القاضي ابن يحيى، وقبل تعيين القاضي المزميزي. وأقيل هذا الأخير أيضاً في أثناء التحقيقات الدقيقة التي كلف بها القائد بن عبد الصادق[97]. ثم عُين عدلان جديدان من مراكش في مرسى الصويرة. كما أقيل

(91) الخزانة الحسنية، 18 جمادى الأولى 9/1284 شتنبر 1867، السلطان إلى الخليفة سيدي الحسن.

(92) F.O., 174/72، 18 شتنبر 1867، كارستنسن إلى دراموند هاي.

(93) N.A., R.G. 84، 3 يونيو 1868، قرقوز إلى ماك ماث.

(94) F.O., 631/3، 27 أبريل 1868، كارستنسن إلى دراموند هاي.

(95) N.A., R.G. 84، 4 يونيو 1868، قرقوز إلى ماك ماث.

(96) لقد كتب الأمينان الكبيران بالصويرة في شأن هذه الإعفاءات من المهام ((م.و.م)، الصويرة 2، 10 صفر 22/1285 يونيو 1868، محمد التازي وعبد الكريم التازي إلى بنيس).

(97) عُين علي بن عبد الصادق الشياظمي العدل السابق في جمارك المرسى قاضيا جديدا في الصويرة (F.O., 830/2، 6 يونيو 1860، إلتون إلى دراموند هاي). وقد مارس القضاء في الشياظمة قبل تعيينه في =

جميع العدول العاملين في المدينة من مناصبهم. وبعد بضعة أشهر، بدأ الحديث أيضا عن إقالة العدلين الآخرين المتبقيين في المرسى. وانتهى الأمر بإزاحة واحد منهما فقط، وهو عمر بن عبد السلام أماهو، مع أنه أنكر إثبات أي شهادة في قضية مسعود التلاوي[98].

وبدت مثل هذه الإجراءات قاسية جدا، خاصة وأنها نفذت في حق العدول الذين يعتبرون من العلماء الواجب توقيرهم واحترامهم. كما أنهم على حظ من الثراء لتقاضيهم الأموال مقابل خدمات خاصة ومختلفة يقدمونها للمجتمع في مناسبات كثيرة. فكان علي التناني مثلًا يعيش في إحدى دور القصبة وسط نخبة تجار المدينة[99]. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هؤلاء الموظفين المُبعدين عادوا في وقت لاحق لممارسة مهامهم من جديد. وهكذا استعاد العدل عمر أماهو شغله في الديوانة، وإن توفي بعد ذلك بمدة قصيرة. كما فكر الأمناء مليا في إمكان أن يستعيد علي التناني منصبه، ولو أنهم كانوا يخشون ألا يوافق السلطان لتورط التناني البين في قضية مسعود التلاوي[100]. ومع ذلك، فقد عُين عدلا في المرسى من جديد. وبعد وفاة السلطان في وقت متأخر من السنة نفسها، أصبح قاضيا على الصويرة[101]. أما القائد السابق، ابن المشاوري، فقد خرج من السجن واشتغل في القصر حتى وفاة السلطان سنة 1873. ثم عاد إلى الصويرة، فخصَّه الأمناء براتب لمؤونته والتحق مجددا بصفوف الجندية[102].

= المنصب نفسه بمدينة الصويرة (الصديقي، **إيقاظ**، صص. 93–95 ؛ وانظر وعن علي التناني : صص. 88–89).

(98) (م.و.م)، الصويرة 2، 13 رجب 31/1285 أكتوبر 1868، عمر بن عبد السلام الصويري إلى بنيس ؛ 14 رجب 1/1285 نونبر 1868، عبد الكريم التازي إلى بنيس.

(99) F.O., 174/72، 1 شتنبر 1864، إلتون إلى دراموند هاي.

(100) عين القاضي شخصا آخر في البداية ، وكتب السلطان في رسالة جوابية عن إمكان إعادة التناني إلى منصبه لولا وجود شخص آخر مكانه. ويبدو أن العدل الجديد تسبب في مشاكل كثيرة مع التجار، وشاع أنه مهتم بتحقيق مداخيل مالية شخصية في حوانيت العدول أكثر من اهتمامه بأشغاله الرئيسة في الديوانة ((م.و.م)، الصويرة 3، 27 صفر 26/1290 أبريل 1873، عبد الكريم ابن زاكور، ومحمد الحساني إلى بنيس).

(101) الصديقي، **إيقاظ**، ص. 107، (م.و.م)، الصويرة 3، 22 ربيع الثاني 19/1290 يونيو 1873، عبد الكريم ابن زاكور ومحمد الحساني إلى بنيس.

(102) الصديقي، **إيقاظ**، ص. 87. ومن سخرية الأقدار أن يلتمس أبراهام قرقوز من السلطان، بعد بضعة أشهر من إقالة بن المشاوزي، أن يؤخد بيد أبنائه الذين أصبحوا فقراء حقا. (وثائق آل قرقوز، 23 =

وعلى الرغم من موقف المخزن من عدد من هؤلاء الموظفين الصويريين ذوي المكانة كان موقفاً مرناً، فإن خطورة قضية مسعود التلاوي الشياظمي كان من الصعب نسيانها. فمن وجهة نظر المخزن، يعتبر مسعود التلاوي نموذجا للمتمرد المجرد من كل مبادئ المروءة والأخلاق. إذ لم يتردد أول الأمر في الحصول على الحماية البريطانية، ثم استطاع التواطؤ مع الهيئات الممثلة لسلطة المخزن، وأخيرا ضمن رضى القائد على أنشطته المناوئة لأمن المدينة وسلامتها حين أثار حركة تمرد خطيرة في منطقة الشياظمة.

وإذا تمكنت السلطات المغربية من السيطرة على فصول قضية مسعود التلاوي الشياظمي بالرغم من خطورتها، فإن السبب كان هو خضوع المشرفين على تدبير شؤون المدينة لمراقبة مباشرة من المخزن المركزي. أما في المناطق الممتدة بعيدا في اتجاه الجنوب، فقد طرحت مواجهة المخزن للمؤامرات الأجنبية صعوبات بالغة. وحرص أبراهام قرقوز والقنصلية البريطانية في الصويرة على الحفاظ على علاقات حميمة مع الشخصيات ذات الوزن الكبير في المناطق الجنوبية. كما راعى القنصل الفرنسي بوميي أهمية ربط صلات وثيقة مع الحسين أوهاشم في إليغ[103]. وشكل تجديد الأوربيين محاولاتهم لإنشاء مرسى مستقل عن مراقبة المخزن في واد نون، أمرا على مستوى كبير من الخطورة. فبعد وفاة الشيخ بيروك، استأنف ابنه الحبيب الاِتصال بالمراكب الأجنبية على طول السواحل الجنوبية. وفي سنة 1861، نقل الحسين أوهاشم ـ عدو السلطان، على حد تعبير مونطاني ـ إلى القصر خبر الاِتصالات الجارية على الساحل بين الحبيب بيروك وأحد المراكب الإسبانية. وحاول السلطان الحصول على مؤازرة الحسين أوهاشم. وربما فسر لنا هذا أسباب موافقة المخزن على تزويد الحسين بالكبريت انطلاقا من الجديدة والصويرة[104]. وفي السنة اللاحقة، وصلت أخبار وجود ثلاثة

= رجب 19/1285 نونبر 1868، بوعشرين إلى قرقوز). وبعد بضعة أشهر، اشترى قرقوز جزءاً من الملكية من أحد أبناء القائد السابق (انظر الفصل الثاني، الهامش 55).

(103) في سنة 1874 مثلا، وصلت إلى الصويرة أخبار من إليغ عن ظلم شيخ اليهود لإخوانه في الدين هناك. وعلى أثر ذلك، طلب يوسف المليح من القنصل الفرنسي التدخل، «نظرا لألفته الكبيرة مع حاكم [إليغ]» (A.I.U., Maroc I C 3، 20 فبراير 1874، المليح إلى كريميو (بالعبرية)).

(104) وثائق آل بودميعة، 14 ذو الحجة 26/1277 يونيو 1861، 11 ربيع الأول 16/1278 شتنبر 1861، السلطان إلى الحسين أوهاشم. أرسلت إلى الحسين أوهاشم من الصويرة حوالي 199 حملٍ من أحمال الكبريت اشتراها بما قدره 3,720 أوقية ((م.و.م)، الصويرة 1، (ملخص لكناش حسابي)).

مراكب أجنبية أخرى في واد نون، حيث تمكن الحبيب بيروك من تحضير حوالي 30 حملا من أحمال الجمال من السلع والبضائع كان ينوي بيعها للأجانب. إلا أن أخويه، محمد ودحمان اعترضا على سلوكه، فهاجما مع عناصر من قبيلة أيت باعمران أخاهما الحبيب وجماعته. وعلى أثر هذا الهجوم، فر الحبيب إلى الصحراء، ثم حذر السلطان أهل قبيلتي كَزولة وتكنة من أي تعامل لاحق مع المسيحيين[105]. وفي سنة 1864، بلغت السلطان شائعات قوية في شأن مؤامرات دبرها الحبيب بيروك مع المسيحيين[106]. وفي سنة 1865، جرت مباحثات سرية على عدة جبهات. إذ ذكر بوميي في تقرير له مؤرخ بسنة 1866، أن الحبيب بيروك سافر في رحلة إلى تنريفي وقادس للتباحث في شأن العلاقات التجارية مع إسبانيا. كما ادعى بوميي أن الحبيب عاد ومعه مخطط لفتح مرسى تجاري، وأنه بدأ مباحثات أخرى مع النائب القنصلي البريطاني[107]. وما أن وصلت هذه المزاعم إلى السلطان، حتى أصدر تحذيراته إلى سكان مناطق سوس. وفي الوقت نفسه، أرسل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن رسائل إلى أيت باعمران، وإلى الحسين أوهاشم، وإلى كافة قبائل سوس (وخاصة الموجودة منها وراء واد أولغاس، وإلى خاصة علمائها ومرابطيها وأعيانها). وكررت الرسائل الثلاث النصيحة نفسها بالعبارات الآتية : «ولا يخفى على كل من له مسكة من العقل والدين ما يدخل بذلك من الشر على المسلمين خصوصا أهل ذالك القطر السوسي». وأضاف السلطان في معرض مخاطبته لأيت باعمران : «ومرساكم هي الصويرة وطريقها قريبة منكم... وحتى إن كان يلحقكم في طريقها ضررا (كذا) ارفعوا أمره لجانبنا العلي بالله تعالى لنرفعه عنكم»[108]. ومع ذلك، فإن

(105) F.O., 174/72، 14 ماي 1862، إلتون إلى دراموند هاي ؛ وثائق آل بودميعة، 13 محرم 11/1279 يوليوز 1862، السلطان إلى الحسين أوهاشم، و2 ربيع الأول 28/1279 غشت 1862، السلطان إلى قبيلة كَزولة وتكنة.

(106) وثائق آل بودميعة، 2 جمادى الثانية 12/1284 نونبر 1864. وفي هذه المرحلة بدا دحمان بيروك تواقا لتوسيع نطاق عملياته التجارية مع الصويرة (وثائق آل بيروك، 22 جمادى 1281/وليام كَريس إلى دحمان).

(107) A.E., C.C.C., Mogador 4، 20 ماي 1866/و26 ماي 1866، بوميي ؛ Miège, Doc, p. 117، (4 ماي 1869، بوميي).

(108) الخزانة الحسنية، 13 محرم 28/1283 ماي 1866. وانظر أيضا الأخبار المنقولة في رسالة بعث بها الحسين أوهاشم على يد عبد الله أوبيهي. الخزانة الحسنية، 25 محرم 9/1283 يونيو 1866.

المرسى المرغوب في فتحه بطرق غير قانونية كان يهم السواحل الخاضعة لمراقبة قبائل أيت باعمران.

وضمن تحذير السلطان الصارم أن تعارض قبائل المنطقة مغامرات الحبيب بيروك. أضف إلى ذلك أن آثنين من أبناء بيروك، هما دحمان وعابدين، عارضا مشروع فتح المرسى. وكان عابدين يأمل في استعادة بعض الإمتيازات التي كان والده قد حظي بها على عهد السلطان مولاي عبد الرحمن، وتتمثل في تخفيض الرسوم الجمركية، الواجب أداؤها عن تصدير ريش النعام خاصة، واستعمال دار في الصويرة لأغراض تجارية. وكان المخزن المركزي قد جرد آل بيروك من هذين الإمتيازين بسبب الدسائس. وأرسل الخليفة سيدي الحسن بعض العساكر إلى تارودانت، ثم إلى إليغ للحصول على مزيد من المعلومات[109]. لكن الحبيب بيروك جدد إصراره في السنة اللاحقة، فكتب السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى حليفه الحسين أوهاشم للتنسيق معه في اتخاذ الإجراءات اللازمة[110].

وفي النهاية، أخفقت جهود الأوربيين في إقامة مبادلات تجارية مباشرة مع منطقة سوس خلال هذه المرحلة نتيجة للروابط الإقتصادية المتينة القائمة منذ عدة سنوات بين الصويرة وسوس. وفي الواقع، كانت هذه المرحلة هي التي بلغت فيها المبادلات التجارية في الصويرة بوجه عام والتجارة العابرة للصحراء بوجه خاص أعلى مراتبها[111]. ويبدو أن شخصيات الجنوب الكبرى، وعلى رأسها سيد إليغ الحسين أوهاشم، كانت أمامها أرباح كثيرة لابد من كسبها بفضل هذا التطور الكبير للمبادلات التجارية عبر مرسى الصويرة.

لكن هذه الوضعية تغيرت في سنة 1873. وبالرغم من أن التجارة العابرة للصحراء كانت لا تزالت نشيطة، فإنه كان واضحا أنها في طور الإنحطاط. وهدد

(109) A.E., C.C.C., Mogador 4، 27 يوليوز 1886، وثائق آل بيروك، 19 ربيع الأول 1/1283 غشت 1866.

(110) وثائق آل بيروك، 2 جمادى الثانية 1/1284 أكتوبر 1867.

(111) تهم التقديرات التالية التجارة الصحراوية عبر مرسى الصويرة : 500,000 فرنك عن سنوات 1851–1855 ؛ 650,000 فرنك عن سنوات 1856–1860 ؛ 1,500,000 فرنك (أو ما يعادل 20% من صادرات الصويرة) عن سنوات 1861–1865 ؛ وأخيرا 8,900,000 فرنك عن سنوات 1865–1874 (Miège, III, p. 97).

استمرار الِاضطرابات في حاحا هذه التجارة، الأمر الذي يفسر منح السلطان كل الأولوية لتهدئة الوضع في حاحا. إذ كانت مراقبة حاحا تعني مراقبة سوس.

التمرد في حاحا

استمر تمرد قبائل حاحا بعد وفاة القائد عبد الله أوبيهي مدة قاربت خمس سنين، وعجز المخزن المركزي عن فرض احترام سلطته. ومن المؤكد أن الِانتهاكات الأجنبية قد شكلت سبباً من أسباب عدم استقرار الأحوال في البادية، كما تسبب فرض أداء المكوس عند أبواب الصويرة في انتشار الِاستياء بين أهل البوادي. وكان صغار التجار وبسطاؤهم الوافدون من البوادي هم الذين تحملوا أعباء المكوس على الأبواب قبل غيرهم، لأن أغلب كبار تجار المدينة أصبحوا محميين وبالتالي معفين من أداء أي واجبات أو ضرائب. ثم إنه بعد إعادة النظر في النظام الضريبي المتعلق بالبوادي سنة 1862، صارت الضرائب الشرعية تحصَّل نقداً فقط للحاجة الماسة إلى النقود، بدلًا من أن تحصَّل عيناً كما كان معمولا به في السابق. ولا يسع إجراءات من هذا القبيل إلا أن تضاعف من حدة مقاومة الرعية للمراقبة المخزنية وآلياتها[112]. وزاد الجفاف وشدة الحاجة في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر من تفاقم هذا الِاستياء. وأخيرا، لم يرض المخزن المركزي تماما عن محمد أوبيهي الذي عُين قائدا على حاحا عند وفاة والده سنة 1868. وقد تزعم خليفة عبد الله أوبيهي في البداية تمرداً نهب فيه معقل آل أوبيهي الموجود في أزغار. وآستعاد محمد أوبيهي سيطرته على الوضع، لكن سلطته واجهت تحديا جديدا حين قاد لحسن أوتاكَرازين تمردا في بني تامر الواقعة شمال أكَادير بالضبط. وهدد أهل إداوتنان بالِانضمام للمتمردين[113].

---

(112) انظر عن الضرائب الخاصة بالبوادي بعد الحرب المغربية ـ الإسبانية : Ayache, Etudes, pp. 112-118. وربما كان فرض هذه المكوس الجديدة سببا مباشرا في اندلاع التمرد في منطقة الرحامنة. عن فتنة الرحامنة (انظر : الناصري، **الإستقصا**، ج 9، صص. 110–111 ؛ وانظر أيضا : Cf. Pascon, Le Haouz, vol I, pp. 198-200 ؛ [و عبد الرزاق الصديقي، «الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، نوقشت في كلية الآداب بالرباط سنة 1989 (غير منشورة) (المعرِّب)]).

(113) F.O., 631/3، 3 فبراير 1868 (trade report for 1867)، كارستنسن إلى دراموند هاي ؛ A.E., C.C.C., Mogador 4، 12 يوليوز 1868 و9 غشت 1868، هيكارات ؛ F.O., 174/72، 3 فبراير 1869، كارستنسن إلى دراموند هاي.

ومنذئذ، صارت المبادلات التجارية مع الصويرة تعيش حالة مستمرة من الفوضى. وعمَّ الِاستيباء وقطع الطرق كل الأقاليم الجنوبية. وقد نبه أبراهام قرقوز الوزير بوعشرين إلى ما «حصل بطريق أكَدير من الخوف والفساد ونهب القوافل»(114). وأمر السلطان قائد حاحا بإعادة السيطرة على الوضع، لكنه لم يستطع محاربة قطاع الطرق في إقليم يعاني من مثل هذه الأشكال القاسية من العجز والنقص.

وفي ربيع سنة 1871، انفجر التمرد الذي كان يجيش في حاحا ليتحول إلى انتفاضة عارمة. وانضمت قبيلة متوكَة إلى المنتفضين. فدمَّر أزغار، حيث كان يقيم القائد أوبيهي المقيت، تدميراً شاملاً(115). وما لبثت مدينة الصويرة ذاتها أن أصبحت مهددة بتلك الِانتفاضة. إذ حل بالمدينة حشد من الحاحيين في أوائل يونيو، وهددوا بقطع الماء عن المدينة لو لم يُطلق سراح أقاربهم المودَعين سجنها. وقد استجابت السلطات المخزنية لطلبهم، فَسُرِّح السجناء، الذين لا شك في أن أغلبهم حبس من أجل الديون التي في ذمته للأجانب والمحميين(116). وبسبب النقص في عدد العساكر، عجز قائد الصويرة عن مواجهة حشود الرعاع الذين ملأوا المدينة. وبعد أسابيع قليلة، دخلت الصويرة بعثة ضمت حوالي مائة رجل من أهل قبائل حاحا. وقد ذبحوا ثلاثة ثيران أمام ممثلي السلطات المخزنية، ثم أعلنوا ولاءهم للسلطان. كما

(114) وثائق آل قرقوز، 29 ربيع الثاني 7/1286 غشت 1869. وتستعمل الوثائق المخزنية مصطلح «الفساد» للحديث عن حالات الفوضى والتمرد والِانحراف والرشوة، إلخ. وينضوي تحت هذه التسمية كل نشاط قد يسير في اتجاه معاكس لقدرة المخزن على فرض مراقبته للأوضاع. وتستعمل كلمة «الفتنة» أحياناً، لكنني لم أصادف مفردة «السيبة» في أي وثيقة من الوثائق التي اطلعت عليها.

(115) الخزانة الحسنية، 18 محرم 9/1288 أبريل 1871، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى خليفته سيدي الحسن، 19 ربيع الأول 8/1288 يونيو 1871، السلطان إلى محمد بن عبد الله أوبيهي؛ (م.و.م)، محفظة عمارة، 26 ربيع الأول 15/1288 يونيو 1871، عمارة إلى موسى بن أحمد، 29 ربيع الأول 18/1288 يونيو 1871، عمر بن أحمد إلى عمارة ؛ الصديقي، **إيقاظ**، صص. 100–101. يروي الصديقي قوة الدمار الذي لحق بأزغار يوم 15 ربيع الثاني، كما يذكر قتل محمد بن سعيد خليفة القائد أوبيهي هناك. غير أن التاريخ الذي قدمه معتمدا على تقييد الفقيه الزمراني، لا يطابق ما أوردته المصادر الأخرى التي ذكرتها (**Cf. Hooker and Ball, Journal**. pp. 294, 298, 330-332). [يبدو أن الحاحيين استمروا في مضايقتهم للصويرة وباديتها في السنوات اللاحقة، انظر : بن الصغير، **المغرب في الأرشيف البريطاني**، الوثائق رقم 247 و248 و254 و289، وكلها موجهة من دراموند هاي إلى بركَاش في موضوع توتر العلاقات بين الصويرة وقبيلة حاحا، 22 يناير 1872 و24 فبراير 1872، و31 مارس 1872. (المعرِّب)].

(116) F.O., 631/5، 10 يونيو 1871، كارستنسن إلى دراموند هاي ؛ N.A., R.G. 84، 12 يونيو 1871، قرقوز إلى ماثيوز.

طمأنوا تجار المدينة، ووعدوهم بضمان الحماية لممتلكاتهم وسلعهم أثناء عبورها أراضي حاحا. لكنهم ألحوا في الوقت نفسه على ضرورة تحريرهم من الإستمرار في الخضوع لسلطة القائد محمد أوبيهي[117].

وهناك أسباب كثيرة دفعت بالمخزن إلى أن يجعل فرض مراقبته على حاحا من أولى أولوياته. فمن جهة، ترتبط سلامة الصويرة وازدهارها بسيادة الأمن والسكينة في منطقة حاحا، ومن جهة ثانية تيسر مراقبة المخزن المركزي للأوضاع في سوس. وفضلاً عن هذا وذاك، كان المخزن في حاجة ماسة إلى تحصيل الضرائب سواء في حاحا نفسها أو في المناطق المتصلة بها. وقد تبين المخزن المركزي أن القائد محمد أوبيهي عاجز عن تسيير شؤون حاحا. هذا، بالإضافة إلى توصل السلطان بأخبار تحدثت عن استحواذ القائد أوبيهي على أموال المخزن، وعن احتمال مساهمته في تحويلها للمنشقين في الجنوب. فتقرر إبعاده عن الخدمة نهائيا[118]، وعاد الهدوء ولو مؤقتا إلى المنطقة. وقد رغب المخزن المركزي في أن يقيم تحالفات جديدة، وأن يخدم أغراضه بإثارة هذا الطرف على غيره، خاصة وأن منطقة حاحا تحتوي على حوالي آثنتي عشرة قبيلة يبدو أن كلًا منها كانت تحكم نفسها بالإنصياع لأحد زعمائها المحليين. وقد تطلب الأمر عدة سنوات، قبل أن يتمكن المخزن من إحكام قبضته على المنطقة. وفي غضون ذلك، تعرضت مدينة الصويرة للتهديد مراراً وتكراراً.

ولم يكن تعيين قائد مخزني جديد، هو محمد بن الطاهر الدوبلالي، سوى بديل مؤقت، إذ استمرت الإضطرابات في المنطقة الممتدة شمال أكَادير. فلما تكررت حالات قطع الطرق ومحاصرة أتباع أوتاكَرازين لأكَادير، استدعى المخزن المركزي النجدات العسكرية من سوس والصويرة[119]. وامتدت آثار الفوضى العامة في حاحا إلى قلب مدينة الصويرة ذاتها. ففي مارس 1872، اندلعت اضطرابات أثناء الإحتفال بعاشوراء في المدينة. وترددت أخبار وصول حشود من أهل البادية إلى المدينة، فاقتحموا الدور وشتموا اليهود. وقد عجز القائد عن تدارك الموقف، وبقي رماة المدينة

(117) F.O., 631/5، 12 يونيو 1871 و20 يونيو 1871، كارستنسن إلى دراموند هاي.

(118) الخزانة الحسنية، 22 ربيع الثاني 11/1288 يوليوز 1871، عمر بن سعيد المتوكَي إلى السلطان. وربما كان محمد أوبيهي الحاحي – كما توحي الرسالة أعلاه – بصدد التآمر مع الحسين أوهاشم الإليغي.

(119) الخزانة الحسنية، 8 ذو الحجة 18/1288 فبراير 1872، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى الخليفة سيدي الحسن.

وحراسها مكتوفي الأيدي أمام قوة العراك وصخبه. ولم يحرك قائد حاحا ساكنا هو أيضاً. واعتُبر وجوده المستمر في المدينة، وهو عاجز عن إخماد نار الفتنة في حاحا، تهديدا للأمن في الصويرة[120]. واستمرت الِاضطرابات بصفة متقطعة سنة 1872. ثم وردت أخبار بوقوع فورات أخرى في بعض جهات حاحا التي لا تبعد عن المدينة إلاّ بمسيرة ساعتين. وقد أرسل القائد الدوبلالي مجموعة من عساكره أملا في تحقيق المصالحة بين الأطراف المتصارعة، لكنهم عادوا خائبين[121].

وفي سنة 1873، بدا واضحا أن الوضع في حاحا أصبح في أمس الحاجة إلى الِاستقرار. وقد شرع الخليفة سيدي الحسن في القيام في ماي 1873 بحركاتٍ نشيطة في حاحا قصد تسوية الخلافات[122]. ثم عين المخزن المركزي عبد المالك أوبيهي قائدا جديدا على حاحا، وهو ابن آخر للقائد السابق عبد الله أوبيهي. لكنه اتضح أن المخزن أصبح بصدد التحضير لصياغة تحالفات مع شخصيات برزت محليا بصفتها تتمتع بسلطة قوية في حاحا أمثال أنفلوس، ولحسن أوتاكَرازين، بالإضافة إلى المسمى بوالعشرات وإن كان أدنى مكانة من سابقيه. وكان هذا الِاختيار ضروريا للنجاح في تحصيل الضرائب، وضمان تزويد القبائل لمحلة الخليفة السلطاني بالمؤونة أثناء الحركات؛ وبهذا استتب الأمن وعاد النظام[123].

توفي السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن بمراكش في شتنبر 1873، حين كان ابنه سيدي الحسن معسكرا في أبي ريقي بأراضي حاحا. وهناك بايعه كبراء حاحة، فعاد إلى مراكش ليخلف والده على سدة الحكم. وقد وعد السلطان الجديد ـ حسب ما ذكره مونطاني ـ بتنصيب شيوخ حاحا الرئيسين قوادا قبل عودته إلى مراكش[124]. واندلع التمرد في الشياظمة يوم 15 أكتوبر[125]، ثم تلته فورة في إداوكَرض. ويبدو أن نار الفتنة قد اشتعلت في حاحا نتيجة للقرار الذي اتخذه السلطان بتقسيم حاحا بين أربعة شيوخ هم : عبد المالك أوبيهي وأنفلوس وأوتاكَرازين وبوالعشرات، فدخل القواد الأربعة مدينة الصويرة. وحين وصل خبر هذه التعيينات إلى

(120) F.O., 631/5، 25 مارس 1872، كارستنسن إلى دراموند هاي.

(121) F.O., 631/5، 1 أكتوبر 1872، كارستنسن إلى وايت.

(122) الخزانة الحسنية، 8 ربيع الأول 5/1290 يونيو 1873، عبد الله بن عمر الباطمي.

(123) (م.و.م)، الصويرة 3، 20 ربيع الثاني 17/1290 يونيو 1873، عبد الكريم التازي إلى بنيس.

(124) Montagne, **Les Berbères et le Makhzen**, p. 386.

(125) A.E., C.C.C., Mogador 5، 20 نونبر 1873، بوميي.

القبائل الحاحية، أصبحت المدينة مهددة بالوقوع تحت الحصار. وارتفع عدد المتمردين سريعا، فحاصروا المدينة. وغادر أنفلوس وأوتاكَرازين مدينة الصويرة ليعودا إلى سكناهما في البادية. ثم استمرت الإضطرابات عدة أيام قبل أن تتمكن سلطات المدينة من إقرار النظام والهدوء[126].

وأدت سياسة تقليد كبار الشخصيات من أهل البوادي مهام السلطة إلى ظهور زعماء جدد في حاحا مناوئين للمخزن في الغالب. ويعتبر مبارك أنفلوس أبرز قوة مهيمنة في المنطقة، إذ سريعا ما انضوى جميع الحاحيين تحت سلطته ؛ في حين خضع للقواد الآخرين عدد أقل من الأتباع، وتوفي بوالعشرات في نهاية العام نفسه[127]. ولما سجن عبد المالك أوبيهي بعض أهل حاحة فور تنصيبه، هدده أنفلوس بعزل المدينة ومحاصرتها[128]. وبعد حوالي أسبوع، توصل القائدان إلى نوع من التسوية بينهما، ولكن الشكاوي لم تتوقف ضد أنفلوس. وأخبر القائد عمارة السلطانَ سنة 1876 بأن أنفلوس يخوِّف أبناء القائد بوالعشرات الكَلولي المتوفى وأخاه[129]. وفي سنة 1875، بدأ أنفلوس يتعسف في ممارسة سلطاته على أراض تدخل في نطاق اختصاصات القائد أوتاكَرازين[130]. وتكاثرت المطالب والإتهامات المتبادلة بين أنفلوس وأوتاكَرازين خلال سنة 1877 في شأن سرقات الجمال وقطعان الماشية والأسلحة النارية وغيرها من الأشياء القيمة.

واستمرت أعمال اللصوصية في البادية، فهدد انعدام الأمن فيها سلامة الصويرة وطمأنينتها. وامتلأت المدينة بالمتشردين والمتسكعين من أهل البوادي الذين

---

(126) توجد عدة روايات لأحداث هذا التمرد في : A.E., C.C.C., Mogador 5، 7 نونبر 1873، بومبي ؛ N.A., R.G. 84، 7 نونبر 1873. ولم أكشف النقاب عن تقارير القائد عمارة المتعلقة بالأحداث، لكن يمكن الإطلاع على بعض التفاصيل في الرسائل الجوابية الموجهة له في الموضوع.

(127) الخزانة الحسنية، 7 شعبان 19/1291 شتنبر 1874، السلطان مولاي الحسن إلى الخليفة مولاي عثمان.

(128) F.O., 631/5، 21 ماي 1875، و28 ماي 1875، روبرت دراموند هاي إلى جون دراموند هاي. وانظر عن ظهور أنفلوس :

E. Doutté, «Dans le sud marocain, au pays des Anfloûs», **Revue de Paris** (15 mars, 1913), 435-436.

(129) (م.و.م)، محفظة عمارة، 2 صفر 28/1293 فبراير 1876.

(130) (م.و.م)، محفظة عمارة، 11 شعبان 24/1291 شتنبر 1875، السلطان إلى عمارة؛ الخزانة الحسنية، 19 شعبان 1/1291 أكتوبر 1875، السلطان إلى الخليفة مولاي عثمان.

كانت صلاتهم وثيقة باللصوص المنبثين في حاحا والشياظمة ؛ وفي بعض الأحيان، صدرت الأوامر بالقبض عليهم[131]. وقد اجتذبت الصويرة إليها، كغيرها من المراسي، الرعاع والدّهماء، وأعني الفلاحين المعوزين الذين استهوتهم الحاضرة فجاءوا إليها أملاً في الاقتيات من فائضها. وأحيانا تورط بعض الحاحيين المنتمين إلى حامية المدينة وحراسها في تزويد بعض العصاة والخارجين على القانون من أبناء قبيلتهم بالسلاح[132]. ثم إن القائد أنفلوس لم يتردد في الضغط على عامل الصويرة لحمله على تسريح أتباعه الحاحيين المسجونين في المدينة[133]. وهدد أتباع أنفلوس وأنصاره أمن المدينة فيما يبدو، فاتهمهم القائد عمارة بـ«أنهم ملأوا ديارهم بالرماة من الإيالة ومن انضاف إليهم من صعاليك البادية»[134]. وقد سبقت الإشارة إلى أن قواد البوادي كانوا يملكون محلات سكنية بالمدينة، ربما تحولت في بعض الظروف إلى معاقل للتحريض على الفتنة والعصيان.

وما يمكن أن يقال عن الأسباب العامة للصوصية[135]، يصح أن يقال عما يقع في حاحا أيضاً. فقد كان التمرد رد فعل على ما كان السكان يعيشونه من فقر مدْقع تحت وطأة الضرائب الثقيلة، وكان احتجاجاً على الدولة ونظامها السياسي الجديد الذي حاولت فرضه. كما أنه كان تعبيراً عن العداء للمدينة وللمعاملات الربوية التي يتعامل بها تجارها الأثرياء. ثم إن تمرد الحاحيين هذا يعكس موجة شديدة من الانتفاضات المعبرة عن الاستياء والقلق اللذين عما الأوساط الاجتماعية في

---

(131) مَثَلُ ذلك القبضُ على الطالب مبارك بن علي ((م.و.م)، محفظة عمارة، 11 صفر 1291، 30 مارس 1874، السلطان إلى عمارة).

(132) هناك مثلا حالة عمر الكَرضي (نسبة إلى إداوكَرض) سنة 1874 ((م.و.م)، محفظة عمارة، 30 رجب 12/1291 شتنبر 1874، السلطان إلى عمارة). ويرى مونتاني أن أهل إداوكَرض كانوا جنودا متميزين (Montagne, **Les Berbères et le Makhzen**, p. 381).

(133) الخزانة الحسنية، 21 رمضان 1/1291 نونبر 1874، أنفلوس إلى السلطان.

(134) (م.و.م)، الصويرة 3، 20 ربيع الثاني 17/1290 يونيو 1873، مولاي عثمان إلى عمارة.

(135) انظر عن اللصوصية بصفتها رد فعل على الفقر والإضطهاد :

Fernand Braudel, The Mediterranean, vol II, p. 734 ff [(المعرب) وانظر عن اللصوصية في المغرب :

Mohammed Kenbib, «Protégés et brigands dans le Maroc du XIXᵉ siècle et début du XXᵉ» ; **Hespéris-Tamuda**, 29 (1991), 227-248 ; **Rahma Bourqia**, «Vol, pillage et banditisme dans le Maroc du XIXe siècle», **Hespéris-Tamuda**, 29 (1991), pp. 191-226].

المغرب خلال هذه الحقبة الزمنية. وفي سنة 1872، تفجر استياء أهل الحضر من السلطات المخزنية في مراكش، مما أدى إلى إغلاق أسواق المدينة وأبوابها عدة أيام[136]. وفي السنة اللاحقة، أثار الدباغون شغبا صاخبا تحول إلى انتفاضة عارمة في فاس، صبُّوا فيها جام غضبهم على محمد بنيس ومكوسه المقيتة التي فُرض أداؤها على الجلود[137]. ومن المؤكد أن هذا النوع من الاِحتجاج ليس ظاهرة جديدة في تاريخ المغرب. ومع ذلك، فإن هذه الحركات آنبثقت من وضعية جديدة أحدثها آلتدخل الأجنبي. وقد دفعت نفقات الحرب مع إسبانيا المخزنَ المركزي إلى فرض ضرائب جديدة أثقلت كاهل الرعية وزادت في استيائها. علاوة على ذلك، فقد طرحت تجاوزات الأجانب والمحميين المتزايدة تحديا حقيقيا لنفوذ السلطان السياسي وسلطاته، كما شجعت قبائل المغرب الخارجة عن طاعته على مزيد من التمرد والاِنتفاض[138].

الضرائب في جنوب غرب المغرب

باشر السلطان المولى الحسن أكبر إصلاح مالي طموح في القرن التاسع عشر، لإحكام قبضته على بوادي المغرب، والرفع من مداخيل الدولة. فأرسل شبكة من الأمناء إلى البوادي لتحصيل الزكاة والأعشار سُمُّوا أمناء القبائل. وكانت تلك أول مرة يقيم فيها موظفون مخزنيون إقامة دائمة في البوادي بصفتهم مسؤولين عن تحصيل الضرائب. وفي السابق، تولى الأعيان المحليون والشيوخ مهمة إرسال الواجبات المفروضة من المناطق التي ينتمون إليها. وبالرغم من حاجة المخزن المستمرة إلى

(136) يوجد وصف لأحداث مراكش في رسالة موجهة إلى قائد الصويرة ((م.و.م))، محفظة عمارة، 29 جمادى الثانية 3/1289 شتنبر 1872، الهاشم بن أحمد إلى عمارة). وبالرغم من خطورة هذه الأحداث الموصوفة، لم تنل حركة التمرد في مراكش أي اهتمام من المؤرخين.

(137) الناصري، **الإستقصا**، ج 9، ص. 129، بنمنصور، **الوثائق**، 3 (1977)، ص ص. 278–286 ؛ Jacques Berques, **L'Intérieur du Maghreb : XVᵉ-XIXᵉ siècle** (Paris, 1978), pp. 489-492 ؛ Laroui, **Les Origines**, pp. 129-131 ؛ المنوني، **مظاهر**، ص. 300. [(المعرب) Abdelahad Sebti, «Chroniques de la contestation citadine. Fès et la révolte des tanneurs (1873- 1874)», **Hespéris-Tamuda**, 29 (1991), 283-312].

(138) Cf. Pascon, **Le Haouz**, 198-199، [(المعرِّب) ــ وانظر عن قدم ظاهرة التمردات الحضرية في تاريخ المغرب :
Mercedes Garcia-Arenal, «The Revolution of Fas in 869/1465 and the Death of Sultan "Abd Al-Haqq al-Marini", in **Bulletin of the School of Oriental and African Studies**, University of London, vol. XLI, Part 1, 1978, pp. 43-66].

الإستفادة من مساعدة هؤلاء الأعيان، فإن أمناء القبائل أصبحوا يتحملون أعباء تلك المهمة تحملا تاما. زد على ذلك، أن هؤلاء الأمناء أصبحوا يقومون مقام الزوايا، مما يعني إلغاء الإعفاء الضريبي الذي تمتعت به هذه المؤسسات الدينية في الماضي(139). وبصرف النظر عن كون الصويرة مرسى للتجارة الدولية، فقد احتلت أهمية بالغة بصفتها مركزا إداريا جهويا خلال فترة حكم السلطان مولاي الحسن. وإذا أخذنا في الحسبان أن ساكنة حاحا والشياظمة تفوق ساكنة مدينة الصويرة من حيث العدد، أدركنا كيف أن تعميم أداء الواجبات الشرعية على القبائل يبشر بجلب مداخيل تفوق مداخيل مكوس الأبواب والأسواق المحصلة في المدينة ذاتها.

وفي البداية، عين السلطان أمناء أمرهم بالتوجه للشياظمة سنة 1879 وآخرين أرسلوا إلى حاحا سنة 1881(140). ولم تُسند إليهم مهمة تحصيل أعشار المنتجات الفلاحية فحسب، بل تكفلوا أيضا بحيازة ما يخلفه قواد القبائل من أراض للمخزن بعد وفاتهم، كما حدث لعبد الله أوبيهي ولحسن أوتاكَرازين وبوالعشرات الكَلولي(141). فكان المخزن يشرف على جمع غلال الأشجار المغروسة في تلك الأراضي. وعلى العموم، تسجل الأملاك المخزنية في الشياظمة وحاحا في كنانيش خاصة تسجيلا دقيقاً، فيقومها أمناء القبائل بمساعدة الشيوخ المحليين.

وهكذا أصبحت الصويرة مركزا إداريا لتسيير هذا النظام الضريبي الجديد. إذ تُرسل أعشار الشياظمة وحاحا إلى أمين المستفادات في المدينة، كما يشرف هذا الموظف على بيع المنتوجات حينما تُجمع الأعشار عينا. ويتوصل الموظفون في مدينة الصويرة بجمع الغلاّت والمحاصيل الفلاحية التي تنتجها الأراضي التابعة للأملاك المخزنية. ثم إن موظفين من المدينة، كالقاضي والعدول المُعينين لهذا الغرض، يساهمون أيضا في الإشراف على جمع محاصيل الأملاك المخزنية وغلاّتها، ويَحْضُرُون بيعها في المدينة(142). وتساهم هذه الوظائف في تعزيز نفوذ الموظفين المخزنيين الذين يسهرون

(139) نوقشت هذه الإصلاحات بالتفصيل في دراسة : التوزاني، **الأمناء**، صص. 40–43، 149 فما بعد. وللإطلاع على تجربة هذه الإصلاحات على المستوى الجهوي، انظر : المودن، **البوادي المغربية**، صص. 279–292.

(140) التوزاني، **الأمناء**، صص. 46، 149.

(141) سُجلت أراضي هؤلاء القواد في الكناش 80 المحفوظ في الخزانة الحسنية، جمادى الثانية 1299/أبريل – ماي 1882.

(142) الخزانة الحسنية، 10 ربيع الثاني 1297/22 مارس 1880، أمناء الشياظمة إلى السلطان ؛ (م.و.م)، محفظة عمارة، 10 ذي القعدة 1296/24 أكتوبر 1879، السلطان إلى عمارة ؛ (م.و.م)، الصويرة =

على تدبير شؤون المدينة وأحوازها. وفي هذه الفترة، برز أمين المستفادات بصفته أكثر موظفي الشؤون المالية أهمية في المدينة.

وشُرِع في إصلاح إضافي سنة 1884، اصطلح عليه بـ«ـالترتيب». وقد انطلق من مضمون اتفاقية مدريد سنة 1880 التي وافقت فيها الدول التي وقعتها على ضرورة إخضاع الأجانب والمحميين لأداء الضرائب الفلاحية. وفي سنة 1882، وُضعت صياغة لشروط فرض الضرائب على المواشي والمحاصيل الزراعية، وكانت التقنيات المنظمة لمكوس الأبواب جزءاً منها. لكن مقاومة الأجانب حالت دون نجاح المخزن في فرض أداء ضرائب تشمل كافة الناس. إذ أصبح من المفروض وضع حد لإعفاء المرابطين والشرفاء وغيرهم من المستفيدين من ظهائر التوقير والإحترام، الشبيهة إلى حد ما بالإمتيازات الملكية الإقطاعية في أوربا. وأفلت الأجانب والمحميون من الخضوع لمقتضيات النظام الجديد كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولكن إصلاحات أكثر أهمية رأت النور سنة 1884، وتضمنت إحداث تحولات إدارية ومالية. وهذه نقطة لزمت فيها المصادر الأجنبية الصمت[143]. وقد وُضعت لوائح للأسر وغيرها من الوحدات الإجتماعية للمساعدة على تحديد قيمة الضرائب الواجب أداؤها، وتسميها الوثائق المخزنية بعملية «الخرص» [144].

وقد بدأ تحصيل الأعشار من الزوايا بطريقة منتظمة منذ سنة 1883، إلا أن الأمناء واجهوا مقاومة كبيرة في شأنها. فبعد وفاة عمارة سنة 1883، عوضه القائد الركَراكَي الدوبلالي عاملا على الصويرة، فنقل إلى المخزن المركزي سنة 1884 خبر الإحتجاجات الصادرة عن مرابطيْن ينتميان إلى زاوية أمزيلات، ورفضِهما أداء الواجبات الشرعية إلى الأمناء في السنة السابقة، فقال متحدثا عنهما : «فاستظهروا بما عندهم من ظهائر أسلاف سيدنا قدس الله أرواحهم مع ظهير سيدنا نصره الله بأن واجب الزكاة والأعشار يؤخذ من أغنيائهم ويدفع لفقرائهم». غير أن حجة المرابطَيْن

= 4، 27 صفر 18/1302 دجنبر 1884، القاضي أحمد بناني إلى محمد بن العربي بن المختار. وقد نوقشت هذه القضايا عند التوزاني، **الأمناء**، صص. 184–185.

(143) Burke, **Prelude**, pp. 35-36 ؛ Kenbib, **Les protégés**, pp. 124-131 ؛ التوزاني، **الأمناء**، صص. 150–152.

(144) ابتداء من 1297/1880–1879، توافرت عدة كنانيش في شأن الخرص المتعلق بالشياظمة وشتوكة ويمكن العثور عليها ضمن المجموعات الوثائقية (انظر : قائمة المصادر والمراجع، **هنا بالذات**، صص. 405–406).

لم تُقبل، فما كان منهما إلّا أن تحرَّما بحرمة الزاوية القادرية[145]. وقد أشهر كثير من المنتمين إلى الزاوية الركَراكَية ظهائر التوقير والإحترام التي في حوزتهم في أوجه الأمناء الذين طالبوهم بأداء الزكاة والأعشار[146].

وكان لابد من اتخاذ إجراءات صارمة لضمان النجاح في جمع الضرائب من سكان البوادي :

فقد ورد علينا أمر سيدنا الشريف صحبة قائد المائة وعشرة من الخيل بالنزول حتى يدفع ما بذمة القبيلة من الأعشار للصويرة، وقد امتثلنا أمر سيدنا الشريف. ومنذ نزلوا، صاروا يدورون على من لم يدفع عشوره من القبيلة بمباتهم حتى لم يبق منه إلا ما خرص على الباقيين الساكنين بالبلدة مدة الخرص. ولما خرص عليهم ما عندهم، انتقلوا لمحالهم ببلادهم[147].

الحركة إلى سوس

أما سوس، حيث كانت مراقبة المخزن غير مباشرة وأقل قوة، فلم تتمكن الدولة من تطبيق نظام ضريبي منتظم وقار فيها. ومع ذلك، ظل فرض المراقبة على الأوضاع في سوس من أولويات المخزن المركزي. كما شكلت الدسائس الأجنبية على ساحل واد نون حافزا آخر دفع بالسلطان إلى التفكير بحزم في تعزيز سلطته في أقصى جنوب البلاد. وفي سنتي 1863-1864، أرسل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن خليفته سيدي الحسن في حركة إلى سوس لجمع الضرائب، وبقيت هذه الحركة الأولى الكبيرة هناك خمس سنين. وكانت الحركة ـ وتسمى أيضا المحلة، وإن كان هذا

(145) الخزانة الحسنية، شوال 1/1301 غشت 1884، الدوبلالي إلى السلطان.

(146) الخزانة الحسنية، 16 شعبان 31/1302 ماي 1885، من البشير والهاشمي (أميني ركَراكَة) إلى السلطان. وحاول أمناء الشياظمة منذ 1880 تحصيل الزكاة والأعشار من الزوايا الركَراكية، فحذرهم السلطان ونبههم على احترام حقوق الزاوية المذكورة. (ظهير سلطاني مؤرخ في 14 ربيع الثاني 1297/ 26 مارس 1880). وأشكر الطيب عمارة الذي زودني بنسخة من هذه الوثيقة وبوثائق أخرى عن الركَراكيين.

(147) الخزانة الحسنية، 10 ذو الحجة 20/1302 شتنبر 1885، خليفة سعيد بن عمر الشياظمي إلى السلطان. حين ترجمت هذا المقتطف من الرسالة إلى الإنجليزية، ترجمت كلمة «النزول» إلى dragon أي التنين. انظر التعريف الذي قدمه عبد الرحمن المودن في :

Abderrahman El-Mouden, «Etat et société rurale à travers la harka au Maroc du XIXe siècle», **The Maghreb Review**, 8 : 5-6 (1983), 142.

المصطلح الأخير يعني في الحقيقة مخيم السلطان ـ الوسيلة الرئيسة التي اعتمد عليها السلطان لرد القبائل الخارجة عليه إلى طاعة المخزن[148]. وقد رافق الخليفة سيدي الحسن في حركته تلك عددٌ كبيرٌ من أهل حاحا والشياظمة[149]. وجمع المخزن الضرائب من تارودانت ومن المناطق والقبائل السوسية التي استطاع دخولها كتييوت ودمسيرة ونفيفة وشتوكة وراس الواد ومسكّينة والجبالة، إلخ. (انظر الخريطة 6). وإلى جانب الزكاة والأعشار، استخلص المخزن من القبائل الهدايا والذّعائر ثم الجزية التي أداها اليهود في تارودانت وشتوكة وراس الواد. وبلغ مجموع الأموال المحصّلة 3,587,624 أوقية[150].

وكان الدافع الأساسي إلى تلك الحركة هو بالضرورة جمع الأموال التي اشتدت الحاجة إليها بعد الحرب مع إسبانيا. وفي الوقت نفسه، لم يكن هناك سبيل لتجنب استعراض المخزن لقوته على هذا المنوال للتخفيف من درجة عصيان القبائل وردع محاولات التهريب في المناطق القصية من سوس. غير أن الحركة التي قادها الخليفة السلطاني لم تتمكن من التوغل في قلب السوس الأقصى[151]. وظلت الرسوم الجمركية المؤداة في الصويرة الوسيلة الوحيدة لحصول المخزن على بعض المداخيل مقابل التجارة النشيطة في بعض جهات سوس غير الخاضعة للتسيير المخزني المباشر[152].

ومع ذلك، ما لبثت الدسائس الأجنبية أن أصبحت تشكل تهديدا متزايدا لهذا النسق، وتحديا حقيقيا لسيادة السلطان في المناطق الجنوبية. وقد خطط للدسيسة الأولى جاكوبو بتلر (Jacobo Butler)، وهو تاجر إسباني ونائب قنصلي سابق في الجديدة، فذهب في رحلة إلى واد نون رفقة إسبانيين آخرين قصد التباحث فيها سرا مع الحبيب بيروك. ولما فشل الطرفان في التوصل إلى أي اتفاق، أسر الشيخ بيروك محادثيه الثلاثة. واستغرقت المفاوضات المطولة ثمان سنوات بين القنصليات الأجنبية

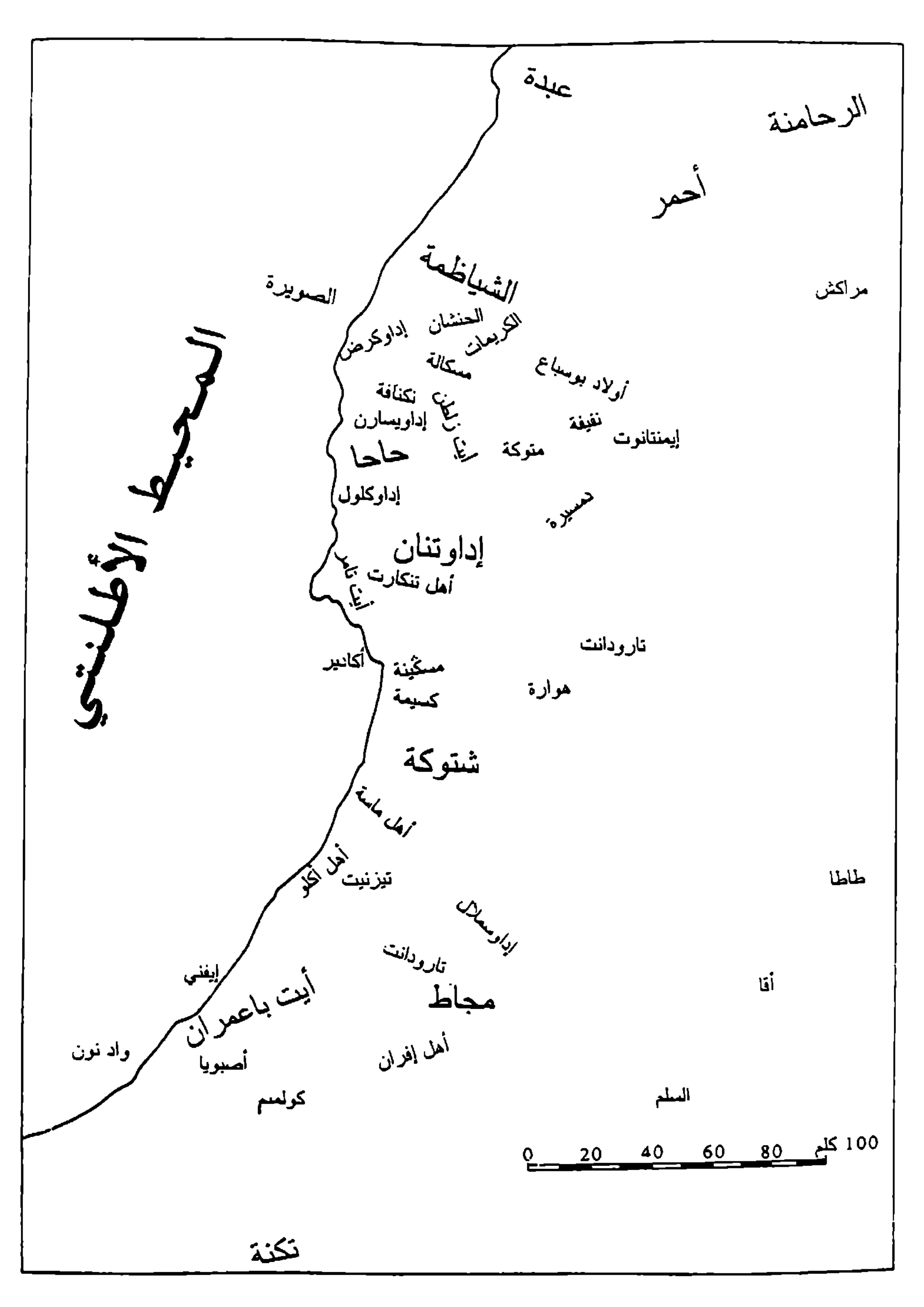
(148) Cf. Berque, L'intérieur, pp. 482-483.

(149) A.E., C.C.C., Mogador 4، 29 مارس 1864، هويي (Huet). وبعد أكثر من خمس سنوات، أرسلت حركة أخرى إلى سوس (F.O., 174/72، 30 نونبر 1869، كارستنسن إلى دراموند هاي). وانظر عن المصطلحات المستعملة في الوثائق : El-Mouden, «Etat et société», pp. 141-142.

(150) الخزانة الحسنية، 1280/1863–1864، لائحة بالضرائب المحصّلة من قبائل سوس.

(151) تبادل الخليفة سيدي الحسن الرسائل مع الحسين أوهاشم في شأن المحلة وأخبارها. (وثائق آل بودميعة، 30 ربيع الأول 1280/14 شتنبر 1863).

(152) انظر، هنا بالذات، صص. 336–338.



الخريطة 6 : التقسيمات السياسية جنوب الصويرة.

والتجار وكبار أعيان سوس من جهة والمخزن من جهة ثانية، قبل أن يوافق بيروك على سراحهم سنة 1874 مقابل فدية مالية قدرها 27,000 ريال. وقد أُرْغِمَ المخزن على تسديد جزء كبير من هذا المبلغ للإسبانيين[153]. وأثبتت هذه القضية أن السلطان لم تكن له سلطة على أيت باعمران، بل كاد هذا الحادث أن يُؤدي إلى تدخل إسبانيا في سوس. وعلى أثر قضية بتلر، تكثفت الجهود الأجنبية من أجل الحصول على موطئ قدم في سواحل المغرب الجنوبية.

وفي سنة 1878، أرسل الإسبانيون مركبا يجوب السواحل الجنوبية بحثاً عن محطة الصيد التي تنازل لهم عنها المغاربة نظريا في إطار اتفاقية تطوان المبرمة بعد حرب 1860. وقد نزل أعضاء البعثة الإسبانية في إفني، ثم بدأوا يجرون اتصالات مع السكان المحليين هناك[154]. فما كان من الحسين أوهاشم إلّا أن كتب إلى المخزن المركزي وإلى أولاد بيروك أيضاً، وحث أيت باعمران ـ حسب القنصل البريطاني في الصويرة ـ على إحراق بيوت سكان إفني. كما أرسل الحسين أوهاشم مبعوثيه إلى مختلف أرجاء سوس لمقاومة الإسبانيين[155]. وطلب القنصل الإسباني في الصويرة من الحبيب بيروك أن يقلع عن صد الإسبانيين وإبعادهم، بدعوى أن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن تنازل لهم عن قطعة من الأرض. وحين استفسر بيروك المولى

(153) Miège, III, p. 323-326 ; Miège, Doc., pp. 117-122 (mai 1869, Beaumier) ; Leared, **Marocco**, pp. 362-365 ; A. Le Chatelier, **Tribus du sud-ouest marocain** (Paris, 1891), p. 80; Oskar Lenz, **Timbouctou: voyage au Maroc, au Sahara et au Soudan** (Paris, 1886), p. 360 ; B.L, Add 39000, 1 December 1871, Hay to Layard ; A,E., C.C.C., Mogador 5, 1er octobre 1874, Beaumier.
أحاط أبراهام قرقوز المخزن علما بتفاصيل المرحلة الأخيرة من التسوية (وثائق آل قرقوز، 13 رجب 26/1291 غشت 1874، 26 رمضان 6/1291 نونبر 1874، و21 شوال 1/1291 دجنبر 1874، موسى بن أحمد إلى قرقوز).

(154) N.A., R.G. 84، 24 يناير 1878، و6 فبراير 1878، قرقوز إلى ماثيوز ؛ F.O., 174/85، 4 يناير 1878، و4 فبراير 1878، روبرت دراموند هاي إلى جون دراموند هاي. [(المعرب) ـ بن الصغير، **المغرب في الأرشيف البريطاني**، الوثيقة 339، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 15 صفر 18/1295 فبراير 1878، صص. 440-441].

(155) F.O., 174/85، 14 فبراير 1878، روبرت دراموند هاي إلى جون دراموند هاي.

الحسن عن مدى صحة الإدعاءات الإسبانية، أنكر السلطان ذلك بشدة في رسالته الجوابية[156].

وفي سنة 1879، صارت الطريق الممتدة بين الصويرة وسوس في غاية الخطورة بسبب المجاعة واضطراب الأحوال في البوادي. وتحتاج القوافل عند مرورها بأراضي إداوتنان الموسومة بالغدر إلى رفقة حوالي مائتي رجل مسلح. وحتى عندما تتوافر لهم مثل هذه الحماية، فإن قطاع الطرق كانوا يطلقون النار على الشاردين منهم ويسرقونهم[157]. وهكذا تعددت دعاوي التجار الصويريين ضد أهل سوس وغيرهم من سكان المناطق الواقعة على طول الطرق التجارية[158]. وبدأت مطالب الحسين أوهاشم تتراكم أيضا، فالتمس من السلطان الحصول على تعويض مالي قيمته 55,000 ريال عن مقتل خمسة يهوديين كانوا ينقلون كميات من سلعه. وقد أمر السلطان وسيطه، عبد الواحد المواز في أكَادير، بتحقيق تفاهم مع القبائل الموجودة على طول الطرق المؤدية من الصويرة وإليها[159].

وقد دفعت هذه الصعوبات تجار مرسيليا إلى الإتصال بالحسين أوهاشم أملًا في إنشاء وكالة تجارية فرنسية في الساحل الجنوبي. وزاد إنشاء تاجر بريطاني لمركز تجاري في رأس جوبي بطرفاية، سنة 1879 (انظر فيما بعد) ـ زاد في التعجيل بالمبادرة الفرنسية. واتخذ كوهن وجوليان وشركاؤهما المارسيليون وكلاء لهم في الصويرة، نذكر منهم على الخصوص يوسف المليح ومردخاي بنسعود اللذين كانا يشتغلان أيضا وكيلين للحسين أوهاشم. وبدأت هذه المؤسسة التجارية تلتمس مساندة رسمية لمشروعها من وزارة الخارجية الفرنسية. وقد أرسلت الباخرة «أنجو» (Anjou) إلى الساحل لإقامة علاقات تجارية. وتذكر المصادر الأجنبية أن السلطان مولاي الحسن أرسل الأموال إلى الحسين أوهاشم وأهداه دارا بمخازنها في الصويرة، علاوة على

(156) **الوثائق**، 3 (1976)، صص. 465-468، (3 محرم 18/1294 يناير 1877، السلطان إلى الحبيب بيروك).

(157) A.E., C.C.C., Mogador 6، 18 غشت 1879، هلوي.

(158) الخزانة الحسنية، 19 جمادى الثانية 29/1297 ماي 1880، السلطان إلى علال أوبيهي (م.و.م)، محفظة عمارة، 18 جمادى الثانية 28/1297 ماي 1880، السلطان إلى عمارة.

(159) وثائق آل بودميعة، 21 رجب 29/1297 يونيو 1880، السلطان إلى الحسين أوهاشم ؛ A.N., S.O.M., Afrique IV, dos. 4, 12 يونيو 1880، ماهون (Mahon) ؛ N.A. T61/13، طنجة : 14 يونيو 1881، ماثيوز.

تسهيلات في أداء الرسوم الجمركية على سبيل السلف لوكلائه التجاريين في مرسى هذه المدينة. لقد تردد سيد إليغ في ربط علاقات تجارية مع الفرنسيين دون موافقة من السلطان. ومهما يكن، فإن مهمة المركب «أنجو» باءت بالفشل. وفي السنة اللاحقة، حينما اتجه أحد وكلاء الحسين أوهاشم إلى الصويرة للحصول على الإمتيازات المذكورة، أخبره الأمناء بعدم توصلهم بأي تعليمات من السلطان في الموضوع. ولذلك، استؤنفت الإتصالات مع الفرنسيين. لكن الحسين أوهاشم رفض مرة أخرى الموافقة على المقترحات الفرنسية خوفا من ردود فعل السلطان. واتجه جاكوتي (Jacquetty) لوزارة خارجية بلاده، دون أن يفلح في الحصول على اعتراف الحكومة الفرنسية بأن الحسين أوهاشم سلطة مستقلة ذات سيادة[160].

وبدأ المخزن يخطط لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة لإجهاض المحاولة الخطيرة التي اعتبرها مهددة لوحدة المغرب. إذ شرع التاجر البريطاني دونالد مكنزي (Donald Mackenzie) في بذل الجهود للحصول على مساندة الحكومة البريطانية والغرفة التجارية من أجل فتح مرسى عند رأس جوبي. وأكد مكنزي أن هذا المرسى كفيل بتحقيق الهيمنة البريطانية على الجزء الأكبر من تجارة السودان الغربي المربحة[161]. وادعى أن محمد بيروك قد تنازل له عن قطعة أرض خلال تسوية أبرماها في أبريل 1879. وبدأت العمليات بسرعة من رأس جوبي. وعند انتهاء السنة، تحول المشروع إلى مؤسسة تجارية تحمل اسم «شركة شمال غرب إفريقيا» (Northwest African Company)[162].

(160) انظر عن هذه الأحداث :

Miège, III, pp. 308-316 ; F.V. Parsons, **The Origins of the Morocco Question 1880-1900** (London, 1976), p. 106.

A.N., S.O.M., Afrique IV, dos., 4، 12 يونيو 1880، 23 يونيو 1880، و24 يونيو 1880، ماهون، 10 رجب 1297/18 يونيو 1889، الحسين أوهاشم إلى ماهون (ويمكن الإطلاع على الوثيقة الأخيرة عند ميج (Miège, **Doc**, p. 171) ؛ A.E., C.C.C., Mogador 6، 25 يونيو 1880، ماهون، مرسيليا : 27 غشت 1880، كوهن وجوليان وشركاه إلى وزارة الخارجية الفرنسية ؛ N.A., T61/13، طنجة : 14 يونيو 1881، ماثيوز ؛ F.O., 174/105، 26 أكتوبر 1881، بايتون إلى دراموند هاي.

(161) Donald Mackenzie, **The Flooding of the Sahara** (London, 1877), pp. XI, 197.

(162) انظر عن تاريخ هذه الشركة :

F.V. Parsons. «The North-west African Company and the British Government, 1875-1895», **Historical Journal**, I (1958) ; Miège, III, pp. 299-309. ؛ يرى المختار السوسي أن محمد بيروك استقر في طرفاية سنة 1290/1873–1874 (**المعسول**، ج 19، ص. 278).

وكان رد فعل السلطان مولاي الحسن سريعا فقال : «إذا لم نعجل بذلك، فإنه يحصل الضرر الفادح لمرسى الصويرة وللمغرب كله». وبينما تردد ممثلو الحكومة البريطانية في المغرب في تقديم السند الكامل لمغامرة مكنزي، أكدوا أن الموضع الذي توجد فيه المحطة التجارية ينتمي إلى مجال لا يخضع لاختصاصات السلطات المغربية. وهو أمر لم يقبله المخزن الذي عزم على حث البريطانيين على «غلق أبواب المضرة التي فتحها مكنسي بإنهاضه من تلك الناحية» على حد تعبير السلطان. واقترح البريطانيون فتح أكَادير أمام التجارة، وتلك فكرة دعت إليها منذ سنوات شركة فوروود للملاحة (Forwood Steamship Co) ـ وهي خط بحري من ليقربول يقدم خدماته للمغرب ـ والغرفة التجارية في مانشستر. وفي تلك الظروف الحرجة، رفض المخزن الِاقتراح، فأمر المولى الحسن نائبه محمد بركَاش بأن ينقل إلى بريطانيا الحجج التالية : «فأعلمهم بأن أكَدير دشرة على حجرة ملتفة بالغابة وسط قبيلة إداوتنان ـ وهم جبالة لا تنالهم الأحكام ولا يحصل لهم به الغرض، لأن حكمه حكم الصويرة»[163]. وأرسل المخزن مبعوثين عنه لعرقلة تلك المحاولة، فأحرقت بناية خشبية كان قد أقامها مكنزي، ثم آستنفرت القبائل المجاورة للمقاومة[164].

ويُحتمل أن يكون اقتراح بعض الفصائل من أيت باعمران بفتح مرسى للتجارة الفرنسية نابعا من تخوفها من مساهمة محطة مكنزي في حرمانها من عائدات تجارة القوافل. وفي هذا الإطار، حاول الفرنسيون الحصول على مساندة الحسين أوهاشم، كما كانت لدحمان بيروك المنافس لأخيه محمد يد في المشروع الفرنسي[165].

وفي الأخير، قامت مجموعة من تجار الصويرة ـ هم كورتيس (Curtis) وبراور (Brauer) ويول (Yule) وبروم (Broom) ـ بتأسيس «شركة سوس وشمال إفريقيا للتجارة» (The Sus and North African Trading Company). وقد عزموا على فتح مرسى عند أركسيس بين واد نون وماسة. ثم ادعت الشركة أنها وقعت اتفاقية سنة

(163) ابن زيدان، **إتحاف**، ج 2، صص. 333–335 (22 رمضان 28/1297 غشت 1880، السلطان إلى بركَاش) ؛ وتوجد نسخة للوثيقة الأصلية في : Nehlil, **Lettres cherifiennes**, doc. XLVIII. وانظر عن الموقف البريطاني: Miège, III, pp. 345-346.

(164) Donald Mackenzie, **The Khalifate of the West** (London, 1911), pp. 168-169 ; Joseph C. Lee, «The North-West Coast of Africa», **Journal of the Manchester Geographical Society**, 2 (1886), pp. 146-147.

(165) Miège, III, pp. 314-315.

1880 مع شيوخ أيت باعمران، فباركها الحسين أوهاشم. وإذا كان أوهاشم قد ساند المشروع فعلا، فإنه ما لبث أن انسحب وتخلى عنه. وفي غضون ذلك، بدأ السلطان مولاي الحسن يستعد للقيام بحركته الأولى إلى سوس(166). وأخفقت هذه المبادرات في الحصول على مؤازرة قوية من الحكومتين البريطانية والفرنسية على حد سواء. وعارض جون دراموند هاي مشروع «شركة سوس وشمال إفريقيا للتجارة» حديثة التكون معارضة تامة. وقد فشل جاكوتي هو أيضاً ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ في الحصول على مساندة وزارة الخارجية الفرنسية. غير أن هذه الإخفاقات لم يكن لها أدنى تأثير على موقف السلطان الذي رأى في هذه المحاولات الأجنبية في سوس تهديدا حقيقيا. وفيما يتعلق بمصير المغرب، فإن الحكومات الأجنبية ساندت هذه المؤامرات مساندة ضمنية(167).

وقد بررت هذه الدسائس الأجنبية المدبَّرة في الجنوب الغربي قيام السلطان مولاي الحسن بتوجيه حركة لسوس(168). ويمكن أن تدخل هذه الحركة أيضا في سياق البرنامج الإصلاحي الواسع للمولى الحسن، بجانبيه العسكري والإداري. كما

(166) **Ibid.**, pp. 316-318 ; F.O., 174/105, 9 November 1881, «Extract from the Prospectus of the Sus and North African Trading Company (It.d)» ; W.H.C. Andrews, A Pamphlet and Map of Southern Morocco or «Sus» and «Ait Bou Amran» (London, 1884), pp. 7-11.

ويبدو أن الحسين أوهاشم وقع تسوية بين التجار الأربعة وأيت باعمران. وتوجد هذه الوثيقة مترجمة عند : E. Gérenton, «Les expéditions de Moulay el Hassan dans le Sous : 1882-1886», **R.C.**, (1924), p. 268.

[خالد بن الصغير، «كورتيس وشركة سوس وشمال إفريقيا»، في **مدينة تزنيت وباديتها**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية في أكادير، 1996، صص. 73-85. (المعرب)].

(167) Miège, III, pp. 316-318, Parsons, **Origins**, pp. 106, 174.

(168) عندما وصل السلطان إلى سوس، أوضح في ظهيره الأهداف المتوخاة من الحركة ((ابن الحاج، «**الدرر**»، ج 1، (29 شعبان 16/1299 يوليوز 1882)). ويقول الناصري (**الإستقصا**، ج 9، صص. 174- 175) إن الهدف الرئيسي هو منع الإسبانيين من «تملك بعض المراسي السوسية» التي حصلوا عليها بعد الحرب مع المغرب في 1860، والحيلولة دون استمرار تجارة التهريب. وتؤكد وجهة النظر هذه الرواية الشفهية المدونة عند :

Louis Arnaud, **Au temps des "Mehallas" ou le Maroc de 1860 à 1912** (Casablanca, 1952), p. 61.

واحتج مكنزي على توجيه الحركة السلطانية لسوس بهدف تدمير رأس جوبي (**Khalifate**, pp. 170-172). كما اعتقد البعض الآخر أن الحركة استهدفت معاقبة القبائل التي وقعت اتفاقية مع كورتيس =

يمكن اعتبار حركة سوس جزءاً من مجهود استهدف فرض مراقبة حقيقية على البوادي وتوفير مداخيل مالية كانت الدولة في حاجة إليها. وأخيرا، كانت الحركة الحسنية إلى سوس ترمي إلى تعزيز سيادة السلطان وتدعيمها في مناطق أصبحت فيها موضع كثير من الشكوك والتساؤلات[169].

وكانت حركة مولاي الحسن سنة 1882 محاولة لإعادة سوس إلى دائرة السلطة المخزنية عن طريق التوفيق بين تقديم التنازلات ومحاولة كسب حلفاء وأنصار جدد. وتوطد العزم على فتح مرسى للتجارة في أساكا، فصدرت ظهائر سلطانية أعلن فيها عن إنشاء المرسى الجديد تيسيرا للمبادلات التجارية على قبائل أيت باعمران وتكنة. ثم جُلبت الأقوات إلى هذه المناطق لمعاناتها من الجفاف مدة أربع سنوات. وقد فُتح مرسى أكادير رسمياً لجلب المؤن إلى المحلة السلطانية. ومع ذلك، صادفت الحركة مشاكل عويصة من حيث التزود بالمؤونة، فعجزت عن تجاوز منطقة تزنيت وأَكلو. واضطرت الحركة إلى العودة من حيث أتت نتيجة الجوع الذي اشتدَّ بالمشاركين فيها وفرار بعضهم منها[170]. وهكذا لم يستطع المولى الحسن الذهاب في حركته إلى أبعد من كَولميم أو مجاط وتهدئة الزعماء الجنوبيين. كما أنه لم يفلح في التخلص من محطة مكنزي التجارية. واستمر الإسبانيون يطالبون بالحصول على موضع في الجنوب الغربي

= وجماعته (Andrews, **Pamphlet**, p. 11). ويبدو أن لكل هذه العوامل أهميتها في إطار الحركة إلى سوس، انظر :

Montagne, **Les Berbères et le Makhzen**, pp. 111-112 ; Gérenton, «Les expéditions», pp. 267-269.

(169) Cf. Berque, **L'intérieur**, pp. 482-483. دُرست الحركات بالتفصيل في :

Daniel Nordman, «Les expéditions de Moulay Hassan», **Hespéris-Tamuda**, 19 (1980-1981), pp. 123-152; Mohamed Aafif, «Les harkas hassaniennes d'après l'œuvre d'A. Ibn Zaidane», **Hespéris-Tamuda**, 19 (1980-1981), pp. 153-168.

(170) لمزيد من التفاصيل المتعلقة بالحركة، انظر :

Gérenton, «Les expéditions», pp. 269-275; Arnaud, **Au temps**, pp. 61-63, Foucauld, **Reconnaissance au Maroc**, pp. 343-346؛ الناصري، **الإستقصا**، ج 9، صص. 174– 177؛ F.O., 174/291، 2 يونيو 1882، بايتون. كانت تجري مفاوضات مع الحسين أوهاشم الذي ظل يتتبع أخبار تقدم الحركة. (وثائق آل بودميعة، 9 رمضان 1299/25 يوليوز 1882، السلطان إلى الحسين أوهاشم). توجد تفاصيل دقيقة ويومية عن تنقلات الحركة والمراحل التي عبرتها عند ابن الحاج في الجزء الأول من «**الدرر**».

من المغرب[171]. ومع ذلك، كانت حركة 1882 أول خطوة في طريق إعادة منطقة سوس إلى حظيرة المخزن. ولا شك في أن تعيينات عديدة لقواد وقضاة في أكَلو وأيت باعمران فعلت أكثر قليلًا من الإعتراف بالنظام السياسي القائم[172]، ومع ذلك عرَّض زعماء، أمثال دحمان بيروك، استقلالهم للخطر إلى حد ما، لما قلّدوا مناصب مخزنية. وعلاوة على ذلك، فإن كسب تأييد قبائل أيت باعمران لقضية المخزن عجل بتحطيم آمال كورتيس ومجموعة «شركة سوس وشمال إفريقيا للتجارة». وفي الأخير، حُصنت مدينة تزنيت بأسوار منيعة، ومنذ ذلك الحين صارت تعتبر معقل المخزن الرئيس في سوس[173]. وبهذا المعنى، لم تكن حركة سوس سنة 1882 سوى المرحلة الأولى في سياق الجهود المبذولة لإخضاع الجنوب الغربي لحكم السلطان.

غير أن الدسائس الأجنبية في السواحل الجنوبية لم يُقضَ عليها بعدُ. فما أن غادرت المحلة السلطانية منطقة سوس، حتى آستأنفت القبائل مبادلاتها التجارية مع مكنزي الذي تمكن من تحصين محطته تحصيناً متيناً. وفي مطلع سنة 1883، وقع عدد من الشيوخ في المنطقة القريبة من الحصن اتفاقات وتعهدات مع مؤسسة مكنزي[174]. وهكذا بدأ الزحف من جديد في اتجاه السواحل الجنوبية. وعلى الرغم من تحذيرات المفوضية البريطانية في المغرب لمواطنيها، سارع كورتيس رفقة زميله أندروز (Andrews) إلى التوجه بمركب نحو أركسيس حيث توجد قبيلة أصبويا. وتمكن البريطانيان من كسب تعاون السكان المحليين معهما، ففرغا هناك شحنتهما المتكونة من 8,000 كيس من الشعير والأرز. ثم شُحن المركب بمنتوجات أخرى وغادر المنطقة تاركا كورتيس وأندروز في عين المكان وأرسل السلطان ابن أخ له، هو مولاي الكبير بن محمد بن سليمان، وبوعزة السريفي. وكان الإثنان قد آختيرا لمهمة في المنطقة خلال الحركة السلطانية الأخيرة. فقُبض على التاجرين البريطانيين وخُفِرَا إلى الصويرة. وادعى أندروز أن اعتراض المخزن على أعمال مؤسستهما التجارية كان

---

(171) استمرت المباحثات مع الإسبانيين للإتفاق على موضع معين. وحمل البريطانيون المخزن مسؤولية حماية ممتلكات البريطانيين في رأس جوبي، بينما أصرَّ السلطان على عدم مشروعية تلك المحطة التجارية.

(172) عُين 41 قائدا، حسبما جاء في تقرير عسكري فرنسي عن الحركة. (M.G., Maroc 3H21, 1883, Erckmann)؛ وانظر عن تعيين دحمان بيروك : السوسي، **المعسول**، ج 19، ص. 279.

(173) Segonzac, **Au Cœur**, p. 273.

(174) Lee, «North-West Coast», p. 148. ويتحدث التاجر لي عن استئناف القبائل للتجارة مع المحطة البريطانية في خريف سنة 1882.

بسبب رشاوي حصل عليها من الإسبانيين[175]. وبالفعل، وصل دحمان بيروك مع عدد من موظفي المخزن إلى الصويرة بعد ذلك ببضعة أشهر، للذهاب إلى السواحل الجنوبية على متن مركب إسباني والسيطرة على المرسى[176].

وكان رد المخزن المركزي على تهديد الدسائس الأجنبية لسلطته أن عزز مكانته في سوس. واستمر وصول المُؤن إلى أكَادير، وتم التعجيل بأشغال البناء في أساكا[177]. ولكن هذه الجهود المكثفة لم تثن كورتيس عن عزمه. بل قيل إنه ظل يرشو أهل أكَلو وأيت باعمران. وقد قُبِض على وكلاء كورتيس الذين أرسلهم من الصويرة إلى سوس لاستخلاص ديونه هناك (وكانت لكورتيس مطالب كثيرة تشمل مخزونات البضائع التي خلفها في أركسيس والتي بلغت قيمتها حوالي 8,954 جنيه إسترليني). وقد اعتبر المخزن مطالب التاجر البريطاني هذه غير مشروعة، لأن تلك السلع كانت في الأصل مواد مهربة. وعلاوة على ذلك، فقد قُبض على بوعزة السريفي بعد اعتراف البريطانيين بموافقته على السماح لكورتيس بتفريغ المؤن في البر[178]. وبالفعل، تمكنت السلطات المغربية من وضع حد نهائي لأنشطة كورتيس في أيت باعمران. بل استطاع المخزن، بتعزيز سلطته في سوس، أن يمنع القبائل من المتاجرة مع مكنزي إلى درجة أن تجارة المحطة البريطانية توقفت أو كادت في سنة 1884[179].

وفي السنة نفسها، بدأ السلطان مولاي الحسن يستعد للقيام بحركته الثانية إلى سوس، أي قبل انطلاقتها بسنتين. وبهذا تحولت الصويرة إلى مركز مالي لتنفيذ عمليات المخزن في سوس. وقد تقرر توظيف مداخيل الرسوم الجمركية المحصلة من المرسى إلى جانب مداخيل الضرائب الجديدة (الزكاة والأعشار) التي فُرض أداؤها على سكان

(175) ابن زيدان، **إتحاف**، ج 2، صص. 381–382 (29 جمادى الثانية 7/1300 ماي 1883، السلطان إلى بركَاش) ؛ انظر: Andrews, **Pamphlet**, pp. 12-16، بالإضافة إلى تقارير القنصلية البريطانية في الصويرة. F.O., 635/3، 16 مارس 1883، مذكرة القنصلية : F.O., 99/215، أبريل 1883.

(176) N.A., R.G. 84، 23 ماي 1883، قرقوز إلى ماثيوز.

(177) ابن زيدان، **إتحاف**، ج 2، ص. 395، (30 جمادى الأولى 8/1300 أبريل 1883، السلطان إلى بركَاش) ؛ الصديقي، **إيقاظ**، ص. 119 ؛ الخزانة الحسنية، 12 ذي الحجة 14/1300 أكتوبر 1883، أحمد العبوبي إلى السلطان.

(178) ابن زيدان، **إتحاف**، ج 2، صص. 383–386 ؛ F.O., 99/216, passim ؛ Andrews, **Pamphlet**, p. 31.

(179) Mackenzie, **Khalifate**, p. 189.

الشياظمة وحاحا في الإنفاق على العسكر النظامي الجديد الذي نزل بسوس. ولوحظ أن نفقات سنة 1883 بالصويرة قد تجاوزت المداخيل المستمدة من الرسوم الجمركية بما قدره 476,520 أوقية[180]. وفي شهر واحد من سنة 1884، أرسلت 7,201 أوقية لإنفاقها في بناء أسوار تزنيت، كما أرسل مبلغ آخر قدره 6,568 أوقية مؤونة للأمينين المكلفين بأعمال البناء. وكان عسكر تزنيت المتكون من 235 جندي وثمانية (8) قواد يحصل على راتب إجمالي قدره 46,911 أوقية من أجل المؤونة، بينما بلغت المؤن المخصصة للمحلة في سوس ما يقارب 32,123 ؛ هذا، بالإضافة إلى 3,711 أوقية أرسلت لتغطية مصاريف نقل ألف كسوة عسكرية إلى سوس. وتعادل هذه المصاريف قرابة 74% من مصاريف الشهر الإجمالية، وتفوق المصاريف المداخيل الإجمالية بأزيد من 20,000 أوقية[181]. ولم يكن المال هو وحده الذي يُرسَل من الصويرة، بل كان يتوجه منها المهندسون أيضا؛ كما كانت ترسل منها المؤن إلى العساكر في سوس[182]. وكانت الضرائب المحصلة من المناطق النائية عن الصويرة ذات أهمية كبيرة في تمكين المخزن من الِاستعداد للحركة الثانية المرتقبة إلى سوس. ويسرت المحاصيل الزراعية الجيدة لموسمي 1884 و1885 تصدير كميات هامة من الحبوب إلى فرنسا[183]. ويمكن أن نستنتج من ذلك أن الحبوب التي جمعها أمناء القبائل على هيئة أعشار قد بيعت لتجار الصويرة. وبهذا آستطاع المخزن تحقيق مزيد من المداخل من الرسوم الجمركية المحددة في ريال واحد عن كل فنيقة من الزرع (والفنيقة مكيال للحبوب)، ونصف ريال عن كل فنيقة من الذرة أو الشعير أو من الحبوب الأخرى. ومما لا شك فيه أن المخزن قد أرسل إلى سوس بعض النقود المحصلة

(180) الخزانة الحسنية، الكناش 120. هذه العملية الحسابية من إنجاز التوزاني (**الأمناء**، ص. 107).

(181) الخزانة الحسنية، الكناش 120، جمادى الأولى 1301/فبراير – مارس 1884. وقد ارتفعت تكاليف الإنفاق على العسكر في سوس وتزنيت في الأشهر اللاحقة.

(182) الخزانة الحسنية، 16 ذي الحجة 18/1300 أكتوبر 1883، إدريس بن محمد بنيس ابن الحسن وفرج إلى السلطان مولاي الحسن، 1 ربيع الأول 31/1301 دجنبر 1883، [...] إلى السلطان، 7 جمادى الثانية 5/1301 مارس 1884، بنيس ابن الحسن وفرج إلى السلطان، 12 ذي الحجة 4/1300 أكتوبر 1883، أحمد العبولي إلى السلطان.

(183) الخزانة الحسنية، 15 ذي الحجة 6/1301 أكتوبر 1884، 19 رجب 4/1302 ماي 1885، 23 رجب 8/1302 ماي 1885، 8 رمضان 21/1302 يونيو 1885، محمد بن عبد الرحمن بريشة، ومحمد ابن زاكور، وعبد الرحمن بن الحسن.

من الرسوم ومبيعات الحبوب، كما أرسلت بعض الحبوب إلى سوس مباشرة تهييئاً للحركة المرتقبة[184]. فتم تخزينها في «مطامير» سوس[185].

ولعبت قبائل حاحا ومتوكة دورا بالغ الأهمية في الحركة، إذ زودتها باللوازم وبسواعد الرجال. ففي ربيع 1884، تلقى أمناء إداويسارن والقائد أحمد بن مبارك الزلطني أوامر بالشروع في التحضير للحركة[186]. وفي أوائل سنة 1885، كان الزلطني قد بدأ عمليته في أيت باعمران. وكانت الحركة إلى سوس قد بدأت فعلا، بوجود بعض عساكر الحركة (الذين كانوا يسمّون حُرَّاكاً) في سوس سلفاً[187]. وما لبث قائدا حاحا الآخران ــ وهما المحجوب بن أحمد الكَلولي وعدي بن علي النكنافي ــ أن شرعا مع أمناء المنطقة في جمع الجمال والخيول، ببعض الصعوبة، قصد الحركة إلى سوس[188]. وفي ربيع 1885، تلقى عدي بن علي النكنافي أوامر بالإنطلاق والذهاب في الحركة[189]. وكان أحمد بن مبارك الزلطني في هذه المرحلة منهمكا في جهوده الهادفة إلى تحقيق التصالح وتصفية الخلافات القائمة بين قبائل أيت باعمران[190]. كما بدأ الكَلولي يؤدي دورا طليعيّاً في التمهيد للحركة، حين حاول هو أيضا أن يقضي على الفتن القائمة بين مختلف الفصائل المتصارعة في السوس الأقصى[191].

---

(184) الخزانة الحسنية، 13 شوال 26/1302 يوليوز 1885، عبد الرحمن بن الحسن.

(185) Arnaud, **Au temps**, p. 65 ; Gérenton, «Les expéditions», pp. 275, 278.

(186) الخزانة الحسنية، 30 رجب 26/1301 ماي 1884، أمناء إداويسارن إلى السلطان. كان للقبائل دور أساسي في تزويد الحركات. كان القواد والأمناء يسبقون السلطان دائما لتحضير المؤونة وتخزينها. (انظر : Mohamed Aafif, «Les harkas hassaniennes d'après l'œuvre d'A. Ibn Zidane», **Hespéris- Tamuda**, 19 (1980-1981), 165).

أما الإستعدادات الخاصة بالحركة، فانظر في شأنها : ابن زيدان، **العز**، ج 1، صص. 189–208.

(187) الخزانة الحسنية، 2 جمادى الأولى 17/1302 فبراير 1885، الزلطني إلى السلطان. تتحدث النصوص عن الحركة والمحلة في سوس منذ 1884. ويمكن الحديث من الناحية التقنية عن وجود الحركة دون الحضور الشخصي للسلطان (انظر : El Mouden, «**Etat et société**», pp. 141-142).

(188) الخزانة الحسنية، 30 جمادى الأولى 17/1302 مارس 1885، 6 رجب 21/1302 أبريل 1885، عدي بن علي النكنافي إلى السلطان، 8 جمادى الثانية 25/1302 مارس 1885، خليفة الزلطني إلى السلطان، 2 جمادى الثانية 19/1302 مارس 1885، أمناء عمالة القائد الزلطني إلى السلطان (رسالتان)، 6 جمادى الثانية 23/1302 مارس 1885، المحجوب بن أحمد الكَلولي إلى السلطان.

(189) الخزانة الحسنية، 8 رجب 23/1302 أبريل 1885، عدي بن علي النكنافي إلى السلطان.

(190) الخزانة الحسنية، 18 رجب 3/1302 ماي 1885، الزلطني إلى السلطان.

(191) الخزانة الحسنية، 22 رجب 7/1302 ماي 1865، محمد الش[...] التكني إلى السلطان.

وكانت الصراعات بين القبائل ناجمة جزئيا عن تعيين قواد مخزنيين في سوس أثناء حركة 1882. وأدى ذلك إلى حدوث انتفاضات وتمردات عديدة بمجرد مغادرة محلة السلطان للمنطقة[192]. وكُلف أحمد العبودي، خليفة المخزن في تارودانت، بتدعيم أسس السلطة في كَزولة. وعُين محمد ابن الحسين أوهاشم الإليغي قائدا على سملال وإفران[193]. وقد عمت التطاحنات هوارة وشتوكة خلال سنة 1884 كلها[194]. وذكرت بعض المصادر أن الحسين أوهاشم كان يحرض على إثارة الفتن[195] ؛ ومع ذلك، كانت هناك محاولات للاِستفادة من خدمات شريف إليغ باتخاذه وسيطا وحكما لفض النزاعات[196]. وتزايدت صعوبات الحسين أوهاشم بتزايد الصراع في مجاط وأيت باعمران خلال سنة 1885، فانقلبت عليه التيارات[197]. ونظرا لهذا الضعف النسبي في موقف الحسين أوهاشم، فإن قرار سيد إليغ بالوقوف إلى جانب السلطان سيكون أعجوبة إلى حد ما. وتلقى الراغبون في التعاون مع المخزن المكافآت. ففي يناير 1886، نمى إلى علم محمد ابن الحسين أوهاشم أن دارا في الصويرة ستوضع رهن إشارته[198]. واضمحلت سلطة الحسين أوهاشم الإليغي اضمحلالا كبيرا في مدة أربع سنوات. وبعد أن كاد سادة دار إليغ أن يكونوا حكاما مستقلين في السنوات الخالية، تحولوا إلى ممثلين لسلطة المخزن وناطقين باسمها في سوس[199].

---

(192) السوسي، **خلال**، ج 4، ص. 100. ويذكر المؤلف أسماء عشرة قواد عينوا في هوارة ؛ انظر أيضا : F.O., 174/292، 15 شتنبر 1884، جونستن (Johnston) إلى وايت.

(193) الخزانة الحسنية، 20 صفر 21/1301 دجنبر 1883، الحسين أوهاشم إلى السلطان.

(194) الخزانة الحسنية، 20 شعبان 15/1301 يونيو 1884، 26 شعبان 21/1301 يونيو 1884، المحجوب بن أحمد الكَلولي إلى السلطان، 29 ربيع الثاني 15/1302 فبراير 1885، محمد اليزيد المسكَيني إلى السلطان.

(195) F.O., 174/292، 15 شتنبر 1884.

(196) الخزانة الحسنية، 10 رمضان 14/1301 يوليوز 1884، علي بن عبد الله الفِلاوي إلى السلطان، 6 شوال 30/1301 يوليوز 1884، [...] إلى السلطان.

(197) الخزانة الحسنية، 15 شعبان 30/1302 ماي 1885، العبوبي إلى السلطان ؛ F.O., 174/292، 9 يونيو 1885، بايتون إلى دراموند هاي.

(198) وثائق آل بودميعة، 10 ربيع الثاني 16/1303 يناير 1886.

(199) يمكن تبيُّن هذا التطور في ثمان عشرة رسالة بعث بها مولاي الحسن إلى الحسين أوهاشم بين سنتي 1882 و1886، وهي مترجمة في : Gérenton, «**Les expéditions**», pp. 281-286.

وقد مهدت السياسة التي اتبعها المخزن في استغلال المنافسات والانقسامات في سوس، مهدت الطريقَ بنجاح لحركة المولى الحسن الثانية عام 1886. وفي هذه المرة، خُطِّط لمسألة المؤن بعناية. إذ تولت مجموعة من أمناء القبائل ـ في حاحا وشتوكة وتزنيت وكَسيمة وأيت باعمران ـ مسؤولية تخزين كميات من الحبوب على طول طريق المحلة السلطانية[200]. وفي يوم 3 أبريل 1886، دخل السلطان مولاي الحسن الصويرة في طريقه إلى سوس[201]. ومرت الرحلة إلى سوس في هدوء تام، إذ وضع مبارك الزلطني كل الترتيبات وتأكد من استعداد جميع القواد وكافة أعيان أيت باعمران لاستقبال السلطان عند وصوله[202]. وفي يونيو، فتح مرسى أساكا بصفة رسمية، ووصلت المحلة السلطانية إلى كَولميم دون أي تأخُّر[203].

وحدثت المرحلة الصعبة الوحيدة من الحركة في شهر يوليوز، عندما عادت من سوس عبر إداوتنان. إذ انفجرت صراعات وتطاحنات شديدة في جبال تلك المنطقة. وقد تمكن مختلف القواد المساهمين في الحركة من التحكم في الوضع وإخضاع المنطقة في غضون أسابيع قليلة[204]. وأخبر خليفة القائد الزلطني السلطان مولاي الحسن بزحف حُراكه على عصاة أهل قبيلة تِنكارت فقال : «وحرقنا ديارهم وشتتنا زروعهم ومزقنا أشجارهم ونهبنا أموالهم»[205]. وعلى أثر هذا عُين قواد مخزنيون في إداوتنان لأول مرة. وبعد شهر واحد، استطاع قائد الصويرة أن ينقل بشائر النجاح في إخضاع المنطقة وتسكينها، فقال متحدثا عن وقع ذلك في نفوس سكان الصويرة : «ولقد حصل لنا ولأهل البلد من الفرح والسرور بهذا الفتح المبين ما لا مزيد عنه، وقمنا

---

(200) الخزانة الحسنية، 30 جمادى الأولى 1303/6 مارس 1886، محمد ابن زاكور، محمد بن عبد الرحمن بريشة، وعبد الرحمن بن الحسن إلى السلطان.

(201) F.O., 174/292، 8 أبريل 1886، بايتون إلى دراموند هاي ؛ N.A., R.G., 84، 3 أبريل 1886، ماير قرقوز إلى ماثيوز ؛ الصديقي، **إيقاظ**، صص. 124–125.

(202) الخزانة الحسنية، 7 رجب 1303/11 أبريل 1886، و25 رجب 1303/29 أبريل 1886، الزلطني إلى السلطان.

(203) ابن الحاج، «**الدرر**»، ظهير سلطاني مؤرخ في 27 شعبان 1303/29 أبريل 1886 (Miège, Doc., Goulimine : 26 mai 1886, De Breuille) ؛ الناصري، **الإستقصا**، ج 9، صص. 180–182.

(204) الخزانة الحسنية، 17 شوال 1303/19 يوليوز 1886، أحمد بن العربي المنبهي، ومسعود بن أحمد المتوكي، وأحمد بن عبد الله الصويري إلى السلطان، 17 شوال 1303/19 يوليوز 1886، و19 شوال 1303/21 يوليوز 1886، الكَلولي إلى السلطان؛ السوسي، **خلال**، ج 4، صص.88–89.

(205) الخزانة الحسنية، 18 شوال 1303/20 يوليوز 1886.

بواجب أنواع المفرحات من إخراج المدافع وتزيين الأسواق وما يتعلق بذلك مدة ثلاثة أيام»[206].

كانت الحركة الثانية، في سنة 1886، تأكيدا قوياً لسلطة المخزن المركزي في سوس. إذ تفككت سلطة آل أوهاشم في إليغ وآل بيروك في كَولميم مؤقتا على الأقل. وحرص السلطان على تعيين محمد بن الحسين أوهاشم وغيره من الشخصيات ذات النفوذ قوادا مخزنيين في مناطق مختلفة بسوس، فمنحهم الدور السكنية للتصرف فيها في مدينة الصويرة[207]. وعلى الرغم من عدم القضاء على مؤسسة مكنزي قضاء مبرماً، فإنها لم تعد تشكل أي تهديد ذي بال، واندثرت نهائياً بعد ذلك بعدة سنوات[208].

وأثرت تجزئة القوى وتفتيتها في سوس على علاقة الصويرة بالمخزن المركزي. فلم تعد تجارة الصويرة المفتاح الرئيس لفرض مراقبة المخزن على سوس، لأن المراقبة العسكرية والإدارية أصبحت تمارس منذ ذلك الحين انطلاقا من حصن المخزن الحصين في تزنيت. ثم إن تفكيك القوة الجهوية أدى إلى إخلال بالتوازن الثلاثي بين مراكش والصويرة والجنوب الغربي. وكانت المواسم التجارية المزدهرة، تحت رعاية شرفاء إليغ وآل بيروك في كَولميم، تعيش مرحلة انحطاط بعد سنة 1886. وكانت التجارة العابرة للصحراء، والتي شكلت أساس ثراء المواسم، قد توقفت ــ كما سبق أن أشرنا إلى

(206) الخزانة الحسنية، 18 ذو القعدة 18/1303 غشت 1886، الركَراكَي الدوبلالي إلى السلطان.

(207) انظر عن تعيين القواد في سوس :

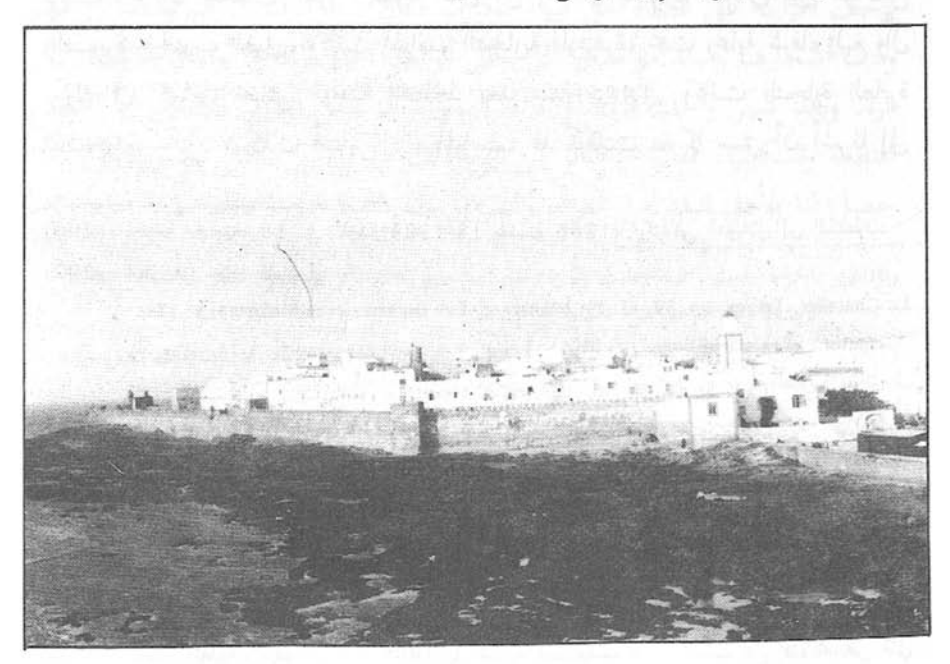
Le Chatelier, Tribus, pp. 39, 43, 79; Montagne, Les Berbères et le Makhzen, p. 113.

وقد وردت قائمة بأسماء الأربعين قائدا الذين عيِّنوا في : **Gérenton, «Les expéditions», p. 280**.
وهناك رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى دحمان بيروك تشير إلى مخزن في مدينة الصويرة (وثائق آل بيروك، 1304/ 1886–1887) كما وردت إشارة إلى دار القائد علي بن مسعود الأخصاصي (الخزانة الحسنية، 17 رجب 1303/ 21 أبريل 1886، الأخصاصي إلى السلطان). وفي سنة 1889، جاء في صحيفة بريطانية تصدر في طنجة أن واد نون قد حصل على دار في القصبة الجديدة : «هذا هو الشيخ السابع من ذلك الإقليم الذي حصل على دار للسكن في موكَادور بهذه الطريقة قصد حملهم على الانضواء تحت لواء الحكومة المغربية، ضماناً لخضوعهم ومنعاً لهم من التعامل مع المسيحيين هناك لحسابهم الخاص» (**Times of Morocco, 4 May 1889**).

(208) توصل المغاربة والبريطانيون سنة 1895 إلى تسوية فيما بينهم، فوافق المغرب على أداء تعويض مالي مقابل انسحاب الشركة. ويعني توقيع تلك التسوية أن الحكومة البريطانية تعترف ضمنيا بسيادة المغرب على المنطقة المعنية. (**Parsons, «North-West African Company», p. 152**).

ذلك ـ بعد الغزو الفرنسي لتنبكتو سنة 1894. وأخيراً، فإن الحركة السلطانية الثانية إلى الجنوب فشلت في القضاء على اللصوصية في حاحا وسوس. والدليل على ذلك أنه بمجرد ما غادرت المحلة السلطانية منطقة إداوتنان، اغتال أهل القبيلة القائد المخزني حديث العهد بالتعيين[209]. وبهذا ظلت الطرق التجارية بين الصويرة وسوس وواد نون مهددة باللصوصية وانعدام الأمن والإستقرار.

كانت التجارة المزدهرة، التي تمر من أراضي حاحا وسوس، قائمة حتى أواسط سبعينيات القرن التاسع عشر على توازن السلطات بين المخزن المركزي وزعامات حظيت بالتقدير والاحترام في جنوب غرب البلاد. وساد بين هذه الأطراف نوع من الإعتراف المتبادل بحدود كل منها. وكان التهديد بفتح مرسى في الجنوب أداة ناجعة وظفها بعض أهل سوس للحصول على تنازلات مناسبة من السلطان. ولو تحقق مشروع من ذلك القبيل، لأخل بهذا التوازن. وقد أخلّت محاولتا كورتيس ومكنزي في الساحل بالتوازن فعلاً. ومن ثم، انتهى المطاف بالتدخل الأجنبي، متبوعاً بتفكيك سلطة زعماء الجنوب، إلى تقويض هذه البنية.



الصورة 15 : منظر عام لمدينة الصويرة من جهة البحر.

(209) Montagne, **Les Berbères et le Makhzen**, p. 113.

الفصل الثامن

سكان الصويرة قبيل عهد الحماية

تأثر سكان الصويرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بقوى مفاجئة أحدثت تحولات في المجتمع المغربي كله. وكان مصدر بعض هذه القوى خارجياً كالحرب والتسرب الاِقتصادي، بينما كانت هناك قوى أخرى مغربية صميمة، كتوسيع نطاق السلطة المخزنية وفرض الدولة أنواعاً جديدة من الضرائب. لكن ليس هناك قوة احتلت مكانة ذات أهمية خاصة تفوق المكانة التي تبوأتها العودة المفاجئة للكوارث الطبيعية. وتتخذ هذه الكوارث الطبيعية أبعادا جديدة، إذا نظر إليها في تزامنها مع أحداث أخرى من القرن التاسع عشر.

واعتَبرت الدراساتُ التمدينَ، ولا سيما في المدن الساحلية، نتيجة كبرى لاتصال المغرب بأروبا في القرن التاسع عشر. وكان تزايد عدد اليهود أكثر الأمور إثارة للاِنتباه. ويخمن مييج أن ساكنة اليهود في الساحل تطورت من 19,900 نسمة بين سنتي 1823 و1826 إلى 24,800 نسمة في ما بين سنتي 1856 و1857، و31,000 نسمة بين سنتي 1866 و1867، وإلى حوالي 38,000 نسمة سنة 1900[1]. ويجعل غياب أي تعداد سُكّاني وتناقضات التقديرات الأجنبية لساكنة المغرب، يجعل مثل هذه الأرقام غير موثوق بها. ومع ذلك، عرفت ساكنة اليهود في المدن الساحلية تزايدا مستمراً بوضوح، وإن لم يكن مفاجئاً. ومنذ أواسط القرن التاسع عشر فما بعد، استقر في مدينة الصويرة عدد هائل من اليهود، الوافدين من سوس على الخصوص. ويمكن أن نقرِّر مؤقتاً أن الساكنة اليهودية ارتفع عددها من 4,000 نسمة من بين ساكنة إجمالية قدرها 12,000 نسمة سنة 1844، إلى 7,000 نسمة من أصل 14,000 سنة 1875، ثم ارتفع ببطء إلى حوالي 8,000

(1) Miège, III, p. 26, IV, p. 404 ; André Adam, Histoire de Casablanca (des origines à 1914) (Aix-en-Provence, 1968), p. 98.

نسمة من أصل ساكنة يبلغ عددها 18,000 نسمة عند أواخر القرن التاسع عشر (انظر الملحق ب)[2]. وأصبح اليهود السوسيون يشكلون أغلبية الطائفة اليهودية، بل مثلوا، من بعض النواحي، العنصر الأكثر أهمية من بين مجموع سكان المدينة. فما الذي دفع باليهود إلى التوجه شمالا نحو الصويرة ؟ يعتقد مونتاني أن هجرة اليهود الجماعية من المناطق الجنوبية نتجت عن تركيز المبادلات التجارية في الصويرة وعن عرقلة التجارة المحلية بسبب الواردات الأوربية[3]. أضف إلى ذلك أن ساكنة بعض المراكز الجنوبية ارتفعت ـ كما سبق أن رأينا ـ بسبب الحافز الذي شكله تركيز المبادلات التجارية في المرسى السلطاني. وإذا أخذنا التقديرات الخاصة بساكنة كَوليم مثلا، فإنها تتراوح بين 800 نسمة في مستهل القرن التاسع عشر وحوالي 4,000 نسمة في النصف الثاني من القرن نفسه[4]. وتصح الملاحظة نفسها عن إليغ، إذ قاربت ساكنتها اليهودية 500 نسمة في مرحلة الأوج (أي في حوالي سنة 1879)، لكن يحتمل أن يكون هذا الرقم قد تراجع بمقدار النصف بعد سنة 1882 وسنوات الجفاف[5].

---

(2) صرفنا نظرنا في ما عرضناه من تقديرات عن كثير من الأرقام المتناقضة في الملحق ب.

(3) Montagne, **Les Berbères et le Makhzen**, pp. 103-104.

(4) بلغت التقديرات الخاصة بساكنة كَوليم أرقاما تختلف باختلاف المصادر : فقد قدرها كوشلي سنة 1819 بحوالي 800 نسمة :

Charles Cochelet, **Narrative of the Shipwreck Sophia on the 30th of May 1819, on the Western Coast of Africa and the Captivity of a part of the Crew in the Desert of Sahara** (London, 1822), p. 61.

وقدرها بووي سنة 1842 بما بين 1,800 و2,000 نسمة :

Bouet, A.N.,S.O.M., Afrique IV, dos. 3 – 15 mars 1842.

وقدّرها كالدرون سنة 1844 بألفي (2,000) نسمة :

Calderon, M.G., Maroc DHI, dos. VIII, mai 1844.

وقدّرها كار سنة 1848 بأربعة آلاف (4,000) نسمة :

Carr, N.A., T 61/6, Tanger: 29 août 1848.

وفي 1869، اقترح كَاتيل 3,000 نسمة (Joachim Gatell, «Description du Sous», p. 265)، بينما قدم لنا جنّاش 4,000 نسمة سنة 1886 (Jannasch, **Handels expedition**, p. 37).

(5) Paul Pascon et Daniel Schroeter, «Le cimetière juif d'Illigh (1751-1956) : Etudes des épitaphes comme documents d'histoire démographique», in Pascon, **La Maison**, p. 138.

وقد نشرت صيغة معدلة من هذا المقال المشترك في :

Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, 34 : 2 (1982).

ويبدو أن الجفاف الخطير الذي عاشته مناطق المغرب الجنوبية في ما بين سنتي 1878 و1882، قد شكل عاملا له دلالته القصوى في تحركات السكان خلال القرن التاسع عشر. ومن ثم، لم تكن الهجرات السكانية من مناطق جنوب غرب المغرب مرتبطة بتأثيرات التجارة الخارجية في الصويرة فقط. واكتست الأزمات الدورية في البوادي الأهمية نفسها التي احتلتها الظروف الاقتصادية الخاصة بالقرن التاسع عشر. وتعتبر التحركات البشرية الدائمة من الجنوب إلى الشمال، والتي يتميز فيها الجنوب بأنه خزان بشري في التاريخ المغربي[6]، أساسية لفهم هذه المرحلة.

المجاعات والأوبئة

في فترة دامت قرنا من الزمن، يمتد بين 1795 و1895، توجد دلائل عن حوالي 40 سنة من قلة المؤونة أو الجفاف في جنوب المغرب. وقد أدت المجاعة إلى وفيات عديدة في 8% تقريباً من هذه السنوات[7]. وكلما ضعف السكان من فرط الجوع، باتوا أكثر قابلية للمرض[8]. وكان وباء من الأوبئة الخطيرة يأتي على قسم كبير من السكان كل 10 سنوات أو 20 سنة. وكانت سنوات الرخاء نادرة، بل يبدو أن فترات المحاصيل العادية كانت تأكلها سنوات الجدب. ومن ثم كانت الشدة الخطيرة على العامة لا تلين إلّا نادراً في مغرب القرن التاسع عشر[9].

وبذل الأجانب المقيمون في الصويرة جهودا لتغيير نظام الوقاية الصحية التقليدي. وقد حثت الضغوط القنصلية السلطات المخزنية على اتخاذ إجراءات صحية

(6) Noin, **La population**, vol. I, pp. 270-271.

(7) Schroeter, «Merchants and Pedlars», pp. 50 ff.

(8) Fernand Braudel, **The Structures of Everyday Life** (London, 1981), p. 78.

(9) انظر عن المجاعات والأوبئة في المغرب :

B. Rosenberger et H. Triki, «Famines et épidémies au Maroc au XVI^e^ et XVII^e^ siècles», **Hespéris-Tamuda**, 14 (1973), 109-175 ; Charles Bois, «Années de disette, années d'abondance, sécheresse et pluies au Maroc», **Revue pour l'Etude des Calamités**, n$^{os.}$ 26-27 (1919), 1-31.

[محمد الأمين البزار، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1992 (المعرِّب)]. وانظر عن الكوارث الديمغرافية في تونس وحوض البحر الأبيض المتوسط :

Lucette Valensi, **Fellahs tunisiens : L'économie rurale et la vie des campagnes au 18^{e} et 19^{e} siècles** (Paris et La Haye, 1977), pp. 266 ff.

وقائية. ومع انتشار وباء الكوليرا في حوض البحر الأبيض المتوسط سنة 1848، التمس أعضاء الهيئة القنصلية من السلطات المخزنية القيام بتنظيف المدينة وتحسين ظروف الوقاية الصحية فيها فتحقق فيها ذلك لأول مرة[10]. وحين انتشرت الكوليرا من جديد سنة 1865، حالت الضغوط الدبلوماسية في طنجة دون نزول الحجاج في المرسى من المركب الذي نقلهم من الديار المقدسة[11]. وقد أجبر الحجاج على قضاء حجر صحي (الكرنطينة) في جزيرة الصويرة[12]. وعلى امتداد العقود اللاحقة، استعملت الجزيرة بين الفينة والأخرى لقضاء الحجاج المغاربة حجرا صحيا فيها. وعند انتشار وباء الكوليرا سنة 1868، اتخذت إجراءات للوقاية الصحية وفُرض الحجر الصحي على المسافرين[13]. وكان المجلس الصحي (Conseil Sanitaire)، الذي يتكون من لجنة من القناصل الأجانب في طنجة، والذي يمارس ضغوطاً على المخزن المركزيّ، يجبر ممثلي المخزن في الصويرة الرافضين لمثل هذه الإجراءات على الإذعان لها بالرغم منهم ؛ وبالرغم من هذه الإجراءات، فإن أوضاع الصحة العمومية ربما كانت تتدهور بسبب اكتظاظ السكان في تلك المدينة[14]. زد على ذلك أن بعض الإجراءات الوقائية المتخذة قد تترتب عليها نتائج عكسية أحيانا. من ذلك، مثلًا، أن عددا من الحجاج العائدين الذين أحتُجزوا في الجزيرة سنة 1865 في إطار الحجر الصحي قد هلكوا من

(10) Miège, II, p. 461 ؛ F.O., 830/1، 11 نونبر 1848، كَريس إلى دراموند هاي.

(11) **الوثائق**، 4 (1977)، 331، (18 ربيع الثاني 10/1281 شتنبر 1865، السلطان إلى بركَاش) ؛ وقد احتج تجار فاس على هذا العمل.

(12) F.O., 174/72، 2 أكتوبر 1865، كارستنسن إلى دراموند هاي. وقد قضى ابن الوزير بوعشرين حجرا صحيا في الجزيرة بعد عودته من الحج، وحظي بعناية أبراهام قرقوز لما نزل المدينة. (وثائق آل قرقوز، 7 ربيع الثاني 30/1282 غشت 1865، 20 جمادى الأولى 11/1282 أكتوبر 1865، 6 جمادى الثانية 27/1282 أكتوبر 1865، بوعشرين إلى أبراهام ويعقوب قرقوز).

(13) (م.و.م)، الصويرة 2، 10 جمادى الأولى 29/1285 غشت 1868، بركَاش إلى عمارة ؛ F.O., 631/3، 17 غشت 1868، كارستنسن إلى دراموند هاي ؛ A.I.U., France VIII D 42، 10 غشت 1868، هيكارت (Hecquart) إلى كريميو (Crémieux).

(14) ويظل هذا الواقع صحيحا أيضا في أوربا وأمريكا حتى نهاية القرن التاسع عشر. انظر
William Mc Neil, **Plagues and People** (New York, 1976), pp. 229-230.
[ولمزيد من المعلومات عن الحجر الصحي وتاريخه في المغرب، وأيضا عن المجلس الصحي في طنجة، انظر: محمد الأمين البزاز، «المجلس الصحي الدولي بطنجة (1792–1929)» رسالة دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، نوقشت في كلية آداب الرباط سنة 1980، وستصدر ضمن منشورات كلية الآداب بالرباط (المغرب)].

الحرمان، وليس بسبب الوباء[15]. وربما أساء مد قنوات الماء الحار في ستينيات القرن التاسع عشر، بسبب الضغوط الأجنبية، ربما أساء لأوضاع الوقاية الصحية، كما لاحظ أحد الرحالين سنة 1888 :

> من المميزات الفريدة لموكَادور امتلاكُها نظاماً جزئياً لصرف المياه والقاذورات، وهذا يعني أنها صارت تجمع الآن في مصارف باعثة لمرض التيفوس على امتداد الأزقة، ولا تستخرج منها إلا مرة في السنة ؛ بدلًا من الطريقة المغربية الجيدة التي كان معمولا بها قديماً والتي تقوم على طرح تلك المياه والقاذورات في الهواء الطلق فتزول روائحها الكريهة وتصبح غير ضارة، وأحياناً تجرفها الأمطار أو ينقلها الزبالون[16].

واجتاح وباء الكوليرا مدينة الصويرة في سنوات 1835 و1855 و1868. وكان وباء سنة 1855 أكثر فتكا بالسكان من سابقه سنة 1835. إذ قُدر عدد الهالكين في المدينة بما بين 500 و800 نفس، في حين لم تتجاوز تقديرات سنة 1835 حوالي 200 ضحية[17]. وربما نتج هذا الإرتفاع في عدد الوفيات عن تقهقر الأوضاع الإجتماعية. ومع ذلك، لم يقتل وباء الكوليرا في سنة 1868، حسب ما أورده بوميي، سوى 300 نسمة أو ما يعادل 2% من مجموع السكان. وفي جميع المدن الساحلية الأخرى، هلك ما بين 4 و14% من السكان[18]. وإذا كان عدد الموتى اليهود قد فاق عدد الضحايا المسلمين سنة 1855[19]، فإن الآية انقلبت سنة 1868 على الرغم من تزايد درجة الإكتظاظ في الملاح[20]. ويعزو بوميي هذا الإنخفاض في

(15) تحدث النائب القنصلي البريطاني عن وفاة 30 شخصاً، وعن وجود ما بين 10 أشخاص و20 شخصاً آخرين على حافة الموت (F.O., 174/72، 23 أكتوبر 1865، كارستنسن إلى دراموند هاي).

(16) Thomson, **Travels in the Atlas**, p. 67.

(17) F.O., 52/39، طنجة : 29 يونيو 1835، إدوارد وليام أوريول دراموند هاي (اعتمد في وضع هذا التقرير على مراسلات النائب القنصلي البريطاني ولشاير) ؛

Auguste Beaumier, «Le choléra au Maroc, sa marche du Sahara jusqu'au Sénégal en 1868», **B.S.G.**, 6e sér., 3 (1872), 301 ; Beaumier, «Le Maroc», **B.S.G.**, 5e sér., 14 (1867), 11-12.

(18) Beaumier, «Le choléra», p. 299.

(19) الصديقي، **إيقاظ**، ص. 76؛ وفي المراحل الأولى من انتشار الوباء، نقلت التقارير أخبار وفاة عدد كبير من المسلمين (A.E., C.C.C., Mogador 3، 26 يوليوز 1855، كَريس إلى دراموند هاي). وتوحي الدلائل المستمدة من المقبرة اليهودية بأن وفيات اليهود قد تسارعت في غشت 1855.

(20) A.E., C.C.C., Mogador 4، 11 شتنبر 1868، هيكارت.

نسبة الوفيات إلى الإجراءات الوقائية المتخذة من السلطات المخزنية في المدينة بناء على طلب من القناصل، وبفضل المساعدة التي قدمها الطبيب الفرنسي تيڤنان (Thévenin). وفي طنجة، التي كان فيها أيضا حرص شديد على اتخاذ الاحتياطات الضرورية في مجال الوقاية الصحية، انخفضت درجات الوفيات إلى أدنى المستويات فلم تتجاوز نسبتها 4% مقارنة بما شهدته مراسٍ مغربية أخرى[21]. وقبل ثلاث سنوات فقط، تم تنظيف ملاح الصويرة نظافة شاملة، كما أنشأ فيه الطبيب الفرنسي تيڤنان مستشفى (أغلق سنة 1869). ويشير تقرير مؤرخ في 11 شتنبر إلى أنه بفضل خدمات الطبيب الفرنسي تيڤنان، لم يتجاوز عدد الوفيات اليهود المصابين بالكوليرا سوى 15 حالة من أصل 100[22]. وتثبت القرائن المستمدة من مقبرة اليهود أن الطائفة اليهودية قد تلقت ضربة أعنف في نهاية ذلك الشهر نفسه.

ومهما حدث من تقدُّم في الوسائل الصحية، فإنها ما لبثت أن صارت كليلة مع تدفق النازحين القرويين. وفي السنوات السابقة للمجاعة والوباء اللذين حدثا في سنتي 1878 و1879، بدأ عدد كبير من النازحين اليهود يتوافدون على المدينة من المناطق الداخلية[23]. واضطر الوافدون الجدد إلى أن يسكنوا مع أقاربهم، فتحدثت التقارير عن تكدس عائلات بأكملها داخل الملاح في أسطح المحلات السكنية وفناءاتها[24].

لقد كان الجفاف والمجاعة في سنتي 1878 و1879 أهلكَ كارثة خلال القرن التاسع عشر. إذ تتحدث بعض التقديرات عن وفاة ما بين ربع سكان المغرب وثلثهم، بينما أدرك الموت ما يقارب نصف مجموع سكان حاحا وسوس[25]. وإذا أمكن أن تكون هذه المصادر مبالِغة فعلًا، فلا شك في أن البلاد خرَّبتها المجاعة. ويُؤكد وصف فوكو (Foucauld) للقرى التي أفرغها الموت من عدد كبير من

---

(21) Beaumier, «Le choléra», p. 299.

(22) A.E., C.C.C., Mogador 4، 11 شتنبر 1868، هيكارت.

(23) كتب بومبي سنة 1873، في تقرير له إلى الرابطة الإسرائيلية العالمية، عن التزايد اليومي في إعداد الساكنة اليهودية بالمدينة (A.I.U., France VIII D 42، 22 فبراير 1873). كما تحدث القنصل البريطاني عن «التدفق المستمر لليهود من كل الجهات الداخلية». (F.O., 631/5، 4 ماي 1875، روبرت دراموند هاي إلى جون دراموند هاي).

(24) A.I.U., Maroc XXXIV E 584، 25 شتنبر 1878، بنشمول.

(25) Miège, III, pp. 443-444.



الصورة 16 : يهود الصويرة في صلاة الإستسقاء بشارع الحدادة.

حشد من اليهود وهم يصلّون صلاة الإستسقاء خلال جفاف سنة 1922. ويظهر اليهود بالزي الأوربي والمغربي. ويتصدر المصلين في يمين الصورة الحزانون الأربعة الكبار ويضع أحدهم نظارات شمسية (Courtesy of Monsieur Samuel Lévy).

سكانها في سوس الدمار الذي حلّ بالمنطقة[26]. وفي أثناء المجاعة، أودى المرض بأرواح عدد كبير من الصويريين. ولما شرعت مختلف المؤسسات الخيرية الأجنبية والمحلية في توزيع الطعام على الجائعين، اندفعت إلى المدينة حشود كثيرة من اللاجئين الذين آشتدّ عليهم المرض والهزال[27]. وقد تضخم عدد سكان المدينة حتى بلغ حوالي 27,000 نسمة، بينما كان في الظروف العادية حوالي 16,000[28]. وهنالك خلق كثير تساقطت جثثهم في أزقة المدينة، بعد أن أصابهم الجدَري وفتك بهم وباء الكوليرا. ويخلّف انتشار المجاعة أمراضا لا تلبث أن تتفاعل أعراضها تدريجيا كالإسهال والتيفويد، فتحصد نصيبها من الأرواح البشرية هي أيضاً. وقد وفّر المخزن الفنادق للاجئين؛ لكن لما كان الكثير منهم على حافة الموت، فقد ضعفت آمال استمرارهم على قيد الحياة بفعل انحباسهم في هذه الفنادق الحافلة بالأمراض. وقد توفي بين يوليوز 1878 وفبراير 1879 ما بين 600 و800 صويري تقريباً، كما يُرجح أن يكون أغلب اللاجئين قد هلكوا عندما بلغت المجاعة أوجها[29].

وعانت الساكنة الحضرية كلها من ارتفاع نسبة الوفيات فيها. واستمر النازحون الجدد في التدفق على المدينة، ولعلهم حلوا محل العديد من الذين لقوا حتفهم أثناء الوباء. وكانت القذارة والاكتظاظ في الملّاح شديدين في السنوات التي سبقت حلول الجفاف. وكان من المنتظر أن يؤدي تراجع عدد السكان بعد الوفيات الكثيرة التي خلفتها المجاعة إلى التخفيف من بعض هذه المشاكل، لكن النازحين الجدد ما لبثوا أن حلوا محل الضحايا. وانتشرت المجاعة من جديد في سوس سنة 1882، فدفعت بالذين أفلتوا من الموت إلى التحرك شمالا. وقد فرغت قرى كثيرة في سوس

(26) Foucauld, Reconnaissance au Maroc, pp. 108, 127, 143, 151.

(27) هناك وصف لهذه الوقائع عند ميبج (Miège, III, pp. 390-394). كما تم الحديث عنها بالتفصيل في F.O., 631/16 وF.O., 174/85 وفي F.O., 99/182. انظر بصفة خاصة التقرير القنصلي لروبرت دراموند هاي (P.P., 1878-1879, LXXI). إلى جانب المؤسسات الخيرية التي أنشأها أعضاء الهيئة القنصلية ونخبة اليهود في المدينة، شرعت بعثة بروتستنتية يسيِّرها يهودي اعتنق البروتستنتية في توزيع القوت على فقراء اليهود، وذلك على أمل تمسيح بعضهم. انظر:

J.N. Ginsburg, An Account of the Persecution of the Protestant Mission among the Jews at Mogador, Morocco (London, 1880).

(28) هذه الأرقام مجرد تخمينات. وقد حاولت مقارنة مختلف التقديرات الواردة عن السكان (انظر الملحق ب) بالتقارير الواردة عن وفيات المقيمين في المدينة واللاجئين إليها :

Schroeter, Merchants and Pedlars, pp. 66-67.

(29) Ibid., pp. 67-69.

من أهلها، فانتقلت أفواج كثيرة من اليهود نحو الصويرة[30]. وفي ظل انتشار الفقر المدقع والاكتظاظ في المحلات السكنية وتقهقر ظروف الوقاية الصحية، استمر وباء الجدري في حصد الأرواح، وخاصة في صفوف الأطفال، على الرغم من بداية برنامج للتلقيح خلال سبعينيات القرن التاسع عشر[31].

وربما كانت وسائل العلاج الأوربية فعّالة في حماية أثرياء القصبة، لكن معظم الفقراء تركوا يُواجهون قدرهم. وكانت الكوليرا والجدري من أمراض الفقر والحرمان قبل كل شيء. وبكل بساطة، فإن المدينة ليس في وسعها مجاراة الضغوط الديمغرافية، كما لا يستطيع المحسنون من المسلمين واليهود على السواء التخفيف من قساوة ظروف المحرومين والمحتاجين. وهكذا بدأ بعض اليهود الصويريين الذين تأثروا من أوربا بالأفكار الإنسانية والليبرالية يرفعون أصواتهم ويحثون على الإصلاح الاجتماعي.

الإصلاح والطبقات الدنيا اليهودية

يرجع تاريخ بداية أعمال البر والإحسان اليهودية الأوربية في المغرب إلى سنة 1844، حين وصلت إلى لندن تقارير عن نهب المدينة وعن فرار اليهود إلى البوادي المجاورة. وترأس كبير الطائفة اليهودية البريطانية، السير موزيس مونتفيوري (Sir Moses Montefiore)، «لجنة إعانة المعذبين في موكَادور» (Committee for the Relief of the Sufferers at Mogador)، لجمع التبرعات الخيرية لفائدة الضحايا[32]. غير أن

---

(30) في قضية عرضت على أنظار قضاة اليهود (5657 عبري/1896–1897) في الصويرة، سعى المسمى إسحاق بوغنيم والساكن في إحدى القرى السوسية في تطليق زوجته. وأثناء مجاعة 5643 عبري/1882– 1883، هاجر كل سكان ملاح القرية السوسية طلباً في النجاة، إلّا بوغنيم ورجل آخر : فذهبا إلى الصويرة فيما بعد. وبسبب رغبته في تطليق زوجته أنه لم تكن تلد له إلا الإناث، بينما كان يريد الذكور :

Mas'ud Khnaffo, She'eilot u-teshubot.

(31) انظر عن التلقيحات : A.J.A., Annual Report, 5 (1876), 60. وخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، تعرضت الصويرة في مناسبات كثيرة لموجات من وباء الجدري بلغت مستويات كبيرة. F.O., 174/292، 21 يناير 1883 ؛ A.E., C.C.C., Mogador 7، 10 غشت 1888 ؛ Times of Morocco، 30 يناير 1892، 6 فبراير 1892، و13 فبراير 1892، و5 مارس 1892 ؛ A.I.U., Maroc XXXIII E 582، يناير – فبراير 1892، بنشمول ؛ هلوي، (1892)، 289.

(32) Mocatta Library Archive, «Committee for the Relief of the Sufferers at Mogador», De Sola Pamphlets 6.

نشاط الجمعيات الخيرية اليهودية الأجنبية لم يصبح قوة دائمة في مجتمع يهود الصويرة إلا بعد حرب سنتي 1859–1860 مع إسبانيا. وبلغت الاكتتابات في «صندوق إعانة المغرب» (Morocco Relief Fund) لمساعدة اللاجئين حوالي 12,812 جنيها إسترلينيا، وكان ذلك بسبب مساهمات اليهود الأمريكيين. وانتُدب موزيس حاييم بيكيوتو (Moses Haim Picciotto)، أحد أقطاب الطائفة اليهودية في لندن، للذهاب في مهمة إلى المغرب من أجل المساعدة على تحديد ما يجب عمله بفائض أموال الصندوق[33]. وتولى بيكيوتو مسؤولية التشهير لأول مرة بحالة الفقر المدقع لعامة يهود الملاح، وبتجاهل أثرياء يهود القصبة لمصير الفقراء من إخوانهم في الدين[34]. وبناء على توصيات من بيكيوتو، أنشئت مدرسة، وخصصت من ميزانة الصندوق حصة قيمتها ما بين 10 و12 جنيها إسترلينيا في السنة لتنظيف الملاح[35].

وبعد بعثة بيكيوتو، جاءت رحلة السير موزيس مونتفيوري إلى المغرب في 1863–1864. وحاول كبير يهود بريطانيا الحصول من السلطان على ظهير يعد يهود المغرب بالمساواة والعدل ويضع حدا للعقاب البدني في حقهم[36]. وكانت لصدور هذا الظهير عواقب كثيرة في مجتمع المغاربة اليهود. إذ أصبح عدد من يهود المغرب يتطلعون منذ ذلك الحين إلى يهود أوربا بصفتهم مصدرا لحمايتهم بدلا من السلطات المغربية[37]. وقد استضاف أبراهام قرقوز مونتيفيوري في داره أثناء وجوده في الصويرة في طريقه إلى مراكش. وأثير انتباهه إلى مشكل الفقر والاكتظاظ في الملاح. وفي هذا الصدد، طلب مونتفيوري من الوزير بوعشرين توفير محلات سكنية جديدة لفقراء اليهود، فساند فكرته تلك ريد (Reade)، القنصل البريطاني في طنجة والمرافق لكبير

(33) **Jewish Chronicle**، 17 غشت 1860.

(34) Picciotto, **Jews**, pp. 24-25.

(35) **Jewish Chronicle**، 7 نونبر 1862.

(36) L. Loewe (ed.), Diaries, vol. II, pp. 145-161 ; H: Guedalla, **Refutation of an Anonymous Article in the «Jewish World», Secret History of Sir Moses Montefiore's Mission in 1863-1864** (London, 1880).

وقد رافقه طبيب وضع كتابا عن الرحلة بعنوان :

Thomas Hodgkin, **Narrative of a Journey to Morocco in 1863 and 1864** (London, 1866).

انظر الوثائق المغربية المتعلقة بهذه الزيارة في : **الوثائق**، 4 (1977)، صص. 266–295.

(37) Schroeter, «Anglo-Jewery», pp. 65, 67-68.

يهود بريطانيا في رحلته إلى مراكش[38]. واستغل قرقوز نفوذه في البلاد للحصول على وعد بتوسيع ملاح مراكش، لكن مشروع تمديد رقعة الملاح إلى حي الشبانات لم يتحقق قط مخافة إثارة مشاعر المسلمين[39]. وبعد عقد من الزمن، حاول روبرت دراموند هاي توسيع ملاح مراكش إلى حي الشبانات دون جدوى[40]. لكن مبادرات المصلحين الأجانب لم تكن دون تأثير. فبعد زيارة مونتفيوري، جاءت جهود الرابطة الإسرائيلية العالمية، وهي منظمة أسست في باريز سنة 1860 وتسعى في تحسين أوضاع اليهود القانونية والاجتماعية في كل أنحاء العالم[41]. وتظافرت ضغوط المحسنين البريطانيين والفرنسيين اليهود، التي آزرتها القنصليتان الفرنسية والبريطانية التواقتان إلى بسط نفوذهما محليا، فأدى ذلك إلى عدد من المنشآت العمومية في المدينة. وهكذا اتخذت إجراءات للوقاية الصحية، وبنيت ساقية عمومية في الملاح، ومدت قنوات لصرف الماء والقاذورات، وشُرع في إصلاح المحلات السكنية وصيانتها. وعلاوة على ذلك، تأسست في المدينة مدرسة تابعة للرابطة الإسرائيلية العالمية، بالإضافة إلى مستشفى خصص لمعالجة الفقراء[42].

آعتبرت السلطات المغربية التدخل المتزايد لليهود الأجانب تحديا لسيادة الدولة الإسلامية. ولعل مونتفيوري ويهود بريطانيا أحسوا بأن ظهير السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن قد غير الوضعية القانونية لليهود المغاربة، ولكن هذا الإحساس كان وهماً

(38) F.O., 174/83، 28 شعبان 1280/7 فبراير 1864، 1 رمضان 1280/9 فبراير 1864، ريد إلى بوعشرين والجواب عنها.

(39) وثائق آل قرقوز، 14 رمضان 1280/22 فبراير 1864، بوعشرين إلى أبراهام ويعقوب قرقوز.

(40) F.O., 631/5، 4 ماي 1875، روبرت دراموند هاي إلى جون دراموند هاي.

(41) Laskier, **The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities of Morocco, 1862-1962** (Albany, N.Y., 1983), pp. 32-34.

(42) من الواضح أن القنصلية الفرنسية في الصويرة قد وظفت سياسة الإصلاحات الاجتماعية واتخذت منها أداة فعالة لنشر النفوذ الفرنسي (A.E., C.C.C., Mogador 4، 21 أكتوبر 1865، كَاي (Gay)). وتحتوي عدة مصادر على تفاصيل تتعلق بما أدخل من تحسينات وبإنشاء المدرسة والمستشفى في مدينة الصويرة (A.E., C.C.C., Mogador 4، 10 يونيو، 12 أكتوبر، 21 أكتوبر، و4 نونبر 1865، كَاي ؛ Miège, **Doc.**, pp. 75-76 (8 يناير 1866، بومبي إلى كريميو) ؛ ha-Magid، 10 (3 يناير 1866) ؛ Archives Israélites, 27 (1866), 168-170 ; Adolphe Crémieux, «Les Israélites de Mogador», **Univers Israélite** (1866) ؛ A.I.U., France VIII D 42، 8 يناير 1866، كَاي إلى كريميو، 24 دجنبر 1867، 30 يونيو 1869، بومبي إلى كريميو ؛ A.E., C.C.C., Mogador 4، 12 مارس 1868، بومبي ؛ A.I.U., Maroc XXXIV E 601، 7 ماي 1869، كوهين (Cohen)).

كبيراً. ذلك بأن السلطان لم يتجاوز في ظهيره مستوى ضمان حماية اليهود، ضماناً يتطابق تماما من الناحية الشرعية مع قانون أهل الذمة. ومع ذلك، كان اليهود يستحضرون مضمون الظهير السلطاني كلما أحسوا بأنهم ظلموا. لكنهم ما لبثوا أن سعوا في الإفلات من الخضوع لاختصاصات السلطات المغربية. وبعبارة أدق، أرادوا التخلص نهائيا من وضعية أهل الذمة، فكان لهم ما أرادوا بفضل نظام الحماية القنصلية[43]. وربما أثار اليهود في بعض الحالات استياء عامة المغاربة وامتعاضهم بسلوكهم المستفز، وربما جار ممثلو المخزن المحلي في حالات أخرى على اليهود أشد الجور[44]. وكانت الإصلاحات مسخرة لفائدة نخبة اليهود إلى حد كبير. وأعفي اليهود الذين تمكنوا من الحصول على الحماية الأجنبية من أداء الجزية. وكلما ارتفع عدد المحميين اليهود، كان على فقراء يهود الصويرة أن يؤدوا القسط الأوفر من مبلغ 1,000 مثقال المفروض أداؤه سنويا على مجموع طائفة اليهود[45]. وفي أواسط سبعينيات القرن التاسع عشر، صار المخزن عاجزاً عن تحصيل الجزية[46].

وتساءل بعض أقطاب الطائفة اليهودية أيضا عن جدوى هذه الإصلاحات التي حث الأجانب على إحداثها. فعلى الرغم من أن طائفة يهود الصويرة كانت قد ساندت في البداية مشروع المدرسة والمستشفى بأداء رسم على اللحوم، فإن هذه الضريبة ما لبثت أن ألغيت بسبب الأزمة الناتجة عن الجفاف والوباء، والمقاومة

(43) Laroui, **Les origines**, p. 310.

(44) انظر عن هذا المشكل في دمنات وفي المغرب بوجه عام :

Ahmed Tawfiq, «Les Juifs dans la société marocaine du 19e siècle : l'exemple des juifs de Demnate», in **Juifs du Maroc, identité et dialogue** (Grenoble, 1980) ; [Kenbib Mohammed, **Juifs et Musulmans au Maroc, 1859-1948, Contribution à l'étude des relations inter- communautaires en terre d'Islam**, Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences-Humaines de Rabat, 1994؛ بن الصغير، **المغرب وبريطانيا**، صص. 361–369 (المعرب)].

(45) A.E., Maroc, MD، 10 مارس 1867، بومبي.

(46) في أواخر سنة 1893، تلقى اليهود أوامر بتسديد متأخرات الجزية عن 18 سنة (A.I.U., Maroc XXXIII E 582، دجنبر 1893، بنشمول) ؛ كما بدأ اليهود المحميون يرفضون أداء الجزية في مراكش (الخزانة الحسنية، 13 رمضان 19/1283 يناير 1867، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى الخليفة سيدي الحسن). ومع ذلك، ظلت طائفة اليهود تؤدي تلك الضريبة حتى القرن العشرين (المنوني، **مظاهر**، ص. 44).

التقليدية للمؤثرات اليهودية الأجنبية. وفي سنة 1869، تحتم إغلاق المدرسة والمستشفى معا[47].

وفي سنة 1875، فتحت الرابطة الإسرائيلية العالمية أبوابها للمرة الثانية، ولكن ذلك لم يدم مرة أخرى إلا بضع سنين، إذ أغلقت بسبب مجاعة 1878-1879، ولم تُفتح أبوابها من جديد إلا في سنة 1888[48]. وعند تأسيس الجمعية الإنكَليزية اليهودية في لندن سنة 1871، بدأت أنشطة جديدة في الصويرة. إذ شرع بعض يهود بريطانيا المنحدرين من أصول صويرية في تزويد المجتمع الجديد بالأخبار. وهكذا دشنت الجمعية الإنكَليزية اليهودية برنامجا للتلقيح ضد الجدري، كما قدم طلب بواسطة القنصلية البريطانية لتوسيع الملاح. وقد أخفقت محاولة تأسيس فرع للجمعية الإنكَليزية اليهودية خلال هذه المرحلة نتيجة الانقسامات الموجودة في صفوف نخبة الطائفة اليهودية في المدينة[49]. إذ كانت هذه المنظمات اليهودية الأجنبية تشكل تهديدا مباشراً لنفوذ الأقلية اليهودية الحاكمة ولمكانتها داخل الطائفة. وأخفقت الرابطة الإسرائيلية العالمية والمنظمة الإنكَليزية اليهودية في البداية في ترسيخ قدميهما داخل طائفة يهود الصويرة وذلك بالرغم من المساندة القوية التي تلقتاها من الهيئات القنصلية الأجنبية. وكان هذا سببا في الدفع بهما إلى توجيه نقد صريح لأثرياء الأعيان اليهود، واتهامهم باستغلال الفقراء من إخوانهم في الدين. وصادفت هذه الانتقادات تقهقر ظروف العيش في الملاح الناتج عن تدفق أعداد كبيرة من النازحين اليهود من سوس. وقد أولت هذه المجموعة الجديدة من المصلحين الاجتماعيين عنايتها لمشاكل الإيواء والسكن والوقاية الصحية والعلاج الطبي، علاوة على توزيع الطعام على الفقراء.

وانتقدت الهيئات القنصلية والرابطة الإسرائيلية العالمية نخبة اليهود على إثقالهم كاهل فقراء اليهود في الملاح بأكرية مرتفعة. وكانت تلك الهيئات ترى أن موقف يهود القصبة من فقراء اليهود متسم بالقساوة وانعدام الشفقة. وكما قال أحد موظفي الرابطة، فإن الهوة بين القصبة والملاح كانت تعني «وجود سلالتين مختلفتين تمام

(47) A.I.U., France VIII D 42، 30 يونيو 1869، بومبي إلى كريميو.

(48) Laskier, **Alliance Israélite**, pp. 62-63.

(49) A.J., 95/add 4, A.J.A. Executive Committee Minutes، انظر على سبيل المثال : 20 دجنبر 1874، 21 فبراير 1875، 28 مارس 1875، 14 نونبر 1875، 24 فبراير 1876، 8 مارس 1877، 19 شتنبر 1877 ؛ **A.J.A., Annual Reports**، 5 (1876)، صص. 31-33.

الإختلاف»[50]. وكان يكرر ما قاله بيكيوتو قبله بخمس عشرة سنة حين عاين انقسام الطائفة في الصويرة إلى «طبقتين منغلقتين»[51]. ويذكر بومبي أن التعهد الذي قدمه السلطان بتوسيع الملاح أثناء زيارة مونتفيوري لم يتحقق، بسبب دسائس ملاكي المحلات السكنية في الملاح[52].

ولفتت حالة فقراء اليهود المتردية آنتباه المنظمات اليهودية الأجنبية لفتاً متزايداً. إذ أدى النزوح القروي الناتج عن المجاعة في 1869 و1878–1879 إلى آكتظاظ يُرثى له. وهكذا كان على الملاح الذي يحتل ما بين ثمن مساحة المدينة وتسعها أن يتحمل إيواء ما يقارب 40% من مجموع سكانها (انظر الجدول 20)[53].

وأدى الِاهتمام المستمر للمنظمات اليهودية الأجنبية بفقراء يهود الملاح إلى ظهور مجموعة من المصلحين الِاجتماعيين في الصويرة. وهكذا تأسست عدة جمعيات إحسانية يهودية محلية. ففي سنة 1874، تأسست جمعية «حبرات مشيبات نِفِيشْ» لإسعاف المرضى. وتلتها جمعية أخرى اسمها «حبرت عوز وي حَضَار» وضعت نصيب عينيها إنشاء مدرسة للبنات في الصويرة. وفي 1875، أنشأت الرابطة الإسرائيلية العالمية فرعا لها في الصويرة[54]. وشكلت الضريبة المفروضة على اللحوم أداة تقليدية لتزويد الصندوق بالمال لفائدة الفقراء والأحبار وغيرهم من الأفراد الذين تتولّى الطائفة اليهودية الإنفاق عليهم في المدينة. وعندما انتشر الوباء في 1878–1879، أنفق جزء من تلك الأموال أيضا في تطهير الملاح وتحسين سبل الوقاية فيه[55].

---

(50) Hirsh in **B.A.I.U.**, 1er sem، 4 (1877)، 45–46.

(51) انظر، **فيما قبل**، الهامش 34.

(52) A.I.U., France VIII D 42، 2 يناير 1874، بومبي إلى كريميو.

(53) في سنة 1875، قدر أن الملاح يشمل 248,000 متر مربع من مجموع 280,000 (Beaumier «Mogador», p. 118) وربما كان رقم 10,000 يهودي الذي اقترحه بومبي مبالغاً فيه، ولو أن الملاح كان متضخماً بفعل النزوح القروي القوي في هذه الفترة.

(54) A.I.U., Maroc XXXIV E 584, 21 janvier 1875; Halévy in **B.A.I.U.**, 1er sem., 4 (1877), pp. 46-47 ; A.I.U., Maroc III B 14, 21 Janvier 1875 ; Daniel d'Abraham Cohen ; A.I.U., France IX A 73, 13 août 1876 ; **A.J.A. Annual Report**, 5 (1886), 60.

قررت الجمعية الإنكليزية اليهودية أن تنفذ برنامجها الخاص بالتلقيح تحت إشراف الجمعية المحلية «حِبران مشيبات نفش».

(55) ولو أن هذه الضريبة لم تستعمل دائما فيما بعد لذلك الغرض (N.A., R.G.. 84، 20 شتنبر 1895، بروم إلى ل. دي مارينا (L. de Marinas)).

الجدول 20 : ساكنة الملاح سنة 1875

اليهود	5.198
العائلات	1.127
الدور	147
الغرف	1.164
معدل أفراد العائلة	4.6
معدل الأفراد حسب الغرف	4.5

المصدر : A.JA., **Annual Report**, 5 (1876), 59، بتصرف

وفي سنوات الأزمات تتوقف جل أنشطة هذه الجمعيات الخيرِّية، إذ تصبح الطائفة اليهودية تحت رحمة المساعدات التي تقدمها المنظمات الأجنبية. وحتى «مَعْمَد» الطائفة اضطربت أحواله. وكتب يوسف المليح متحدثا عن أعضاء الطائفة قائلا : «وترك بعضهم المدينة، ومات بعضهم الآخر، بينما أفلس البعض (لطفك يا رب!) خلال سنوات المجاعة والوباء (لطفك يا رب!)». ومع ذلك، فقد أعيد إنشاء «المَعْمَد» من جديد سنة 1882 برئاسة يوسف المليح[56]. وكان يهودة ل. يولي، أحد المراسلين الرئيسين للرابطة الإسرائيلية العالمية والجمعية الإنكليزية اليهودية، يتهم الأقلية الحاكمة بأن هدفها من تأسيس فرع للرابطة إنما هو تحويل الأموال التي تُرْسَل إلى فقراء يهود الصويرة بواسطة القنصلية الفرنسية. علاوة على ذلك، أثار يهودة مسألة اختلاس أموال الطائفة وسوء استعمالها فقال : «مما يؤسف له (أيضاً) أنه بسبب الإجراءات الأنانية التي اتخذها الشيوخ والتجار، صار من الصعب الآن إيجاد أموال لإسعاف الجائعين»[57].

وبدأ عدد متزايد من المصلحين المحليين يتهمون بعض أفراد نخبة يهود القصبة بعرقلة مشاريعهم الهادفة إلى تحسين الأحوال في الملاح. كما نددوا بالأرباح الكثيرة التي

(56) A.I.U., Maroc III B 14, 28 avril 1882، (محررة بالعبرية). تكوَّن «المَعْمَد» من الأعضاء التالية أسماؤهم : يوسف المليح رئيسا شرفيا، ويعقوب أفرياط رئيسا، وعمران المليح نائبا للرئيس، وهارون المليح كاتبا، ويشوعة بليشة أمينا للصندوق (A.I.U., Maroc III C 10، 31 أبريل 1882، بتوقيع يوسف المليح، وهارون المليح، وأرسلها يعقوب أفرياط).

(57) A.I.U., Maroc III B 14، 14 ماي 1882 و11 غشت 1882.

يحققها أثرياء اليهود بتأجير المحلات السكنية (المخزنية أصلا أو الحبسية) من الباطن بأكرية فاحشة للفقراء. ويبدو أن التجار اليهود الذين واجهتهم صعوبات في أعمالهم التجارية، قد عوضوا جزئيا عن خسائرهم بالإستفادة من عقاراتهم الحضرية كما لاحظ ذلك يعيش حلفي فقال :

> لقد حباهم الله (نخبة التجار) بكثير من الدور ذات الساحات والتي تدر عليهم أرباحا أكثر من التجارة. وبصرف النظر عن أملاكهم الخاصة، فإنهم يتصرفون في ممتلكات يكترونها من السلطان بأكرية زهيدة، ثم يتعاقدون باطنيا على كرائها ثانية بأكرية مرتفعة. وبهذه الطريقة، فإنهم يحققون أرباحا كثيرة دون أن يعملوا[58].

كما صدرت اتهامات في حق كبراء الطائفة اليهودية باختلاس أموال صندوق الطائفة (قُپّة qupa)[59]. ومع مرور الزمن، تعلم يهود الملاح أنفسهم كيف يمكنهم توجيه النداء للمنظمات اليهودية الخارجية مباشرة. ففي سنة 1882 مثلاً، استغاث 150 حرفي بالرابطة الإسرائيلية العالمية وطلبوا مساعدتها للتخفيف عنهم من وطأة الجوع[60]، لأنهم لا يستفيدون على نحو بيّن من المساعدات التي كان أثرياء القصبة يخصصونها للمعوزين.

ولم يكن كبراء اليهود التقليديون إذن يشكلون العناصر الوحيدة التي تساهم في تدبير شؤون الملاح وقضاياه. بل صارت المنظمات اليهودية الخارجية ووكلاؤها في الصويرة المتأثرون بالغرب يلعبون دور الحكم داخل الطائفة اليهودية. وكان هذا العنصر الجديد، بما له من تأثير ونفوذ، يتحدى سلطة كبراء اليهود في القصبة التي لم يكن يحاسبها أحد من قبل، كما أنه كان يزرع آنقسامات عميقة داخل الطائفة، زادت من حدتها التوترات والتنافسات القائمة داخل النخبة ذاتها والتي سببتها المزاحمة التجارية. ولما كان بعض كبار اليهود التقليديين يواجهون نقصا حادا في أرباحهم من التجارة، بدأوا يركزون على استغلال ممتلكاتهم الحضرية وعلى اتخاذها ــ أكثر فأكثر ــ مصدرا أساسيا للدخل ؛ وبدأ تجار آخرون، غالبا ما تحميهم دول أجنبية متنافسة، يرفعون التحدي في وجه هيمنة منافسيهم على قضية الإصلاحات الإجتماعية.

---

(58) Halewi, (1891), 311.

(59) Times of Morocco، 30 نونبر 1889، 18 يناير 1890، 28 مارس 1891، 1 غشت 1891.
لمزيد من التفاصيل عن هذه الإتهامات، انظر : Schroeter, «Anglo-Jewery», pp. 76-80.

(60) A.I.U., Maroc I C 9، 20 سيوان 5642 عبري/7 يونيو 1882.

ومع ذلك، حدثت تحركات اجتماعية نشيطة في الملاح. إذ أصبح فقراء اليهود أكثر وعيا بالإستغلال الذي كانوا عرضة له، وهذا ما تعكسه كتابات مجموعة من المصلحين في ملاح الصويرة(61). لكن هل توجد دلائل كافية للحديث عن قيام صراع بين «الطبقات الإجتماعية» كما توحي بذلك تحليلات جان لوي مييج(62) ؟ سيكون من التضليل اعتبار حدة الخصومات والصدامات الصاخبة والعنيفة أحيانا بين اليهود خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر مظاهر كافية للتعبير عن وجود صراع طبقي. وتحتاج مثل هذه المصطلحات إلى تقييدها على الأقل، لأنها تستحضر صورة مجتمع أوربا الصناعي في القرن التاسع عشر. إذ لم يكن الصراع الإجتماعي في الطائفة اليهودية يقتضي ضمناً الوعي المتنامي لطبقة عمالية في الواقع. وحالت العلاقات الزبونية وأواصر القرابة والمصاهرة القائمة بين القصبة والملاح دون تحقيق هيكلة كلية جديدة للطائفة اليهودية. وكانت النزاعات متجذرة في ظروف مغرب القرن التاسع عشر الخاصة، فتحول التجار الأجانب والنواب القنصليون إلى جانب المنظمات اليهودية الأوربية، حكاما على درجة من الأهمية بين أعضاء الطائفة اليهودية، مما قوض نموذج الزعامة التقليدي داخل الطائفة. ومع ذلك، لم تُعوض هذه الريادة التقليدية بشكل آخر من أشكال التنظيم الإجتماعي الذي تلعب فيه الطبقات الإجتماعية دورا أساسيا. بل ازدادت جميع هذه المشاكل حدة وتفاقما بفعل التعارضات والصدامات بين الأثرياء المناوئين بعضهم لبعض، والذين يتنافسون في النفوذ والحماية الأجنبية. وكثيرا ما سَعَى المصلحون الإجتماعيون بالقصبة في الحصول على مساندة حلفائهم في الملاح لكسب القضايا ضد خصومهم.

---

(61) كنتُ قد دَرَسْتُ هذه المسألة بالتفصيل في موضع آخر هو:

«The Politics of Reform in Morocco : The Writings of Yishaq Ben Ya'is(h) Halewi in Hasfirah (1891)», in **Misgav Yerushalayim Studies in Jewish Literature, edited by** Ephraim Hazan, Jerusalem: Misgav Yerushalayim, 1987, pp. 73-84.

ودرس الحركة الأدبية اليهودية في الصويرة دراسة عميقة، يوسف شتريت :

Yosef Shitrit, «Muda'ut hadasha le-anomaliyut u-le-lashon-nisaneyah shel tenu'at haskalah «ivrit be-Marroko be-sof ha-me'ahhaha-19» **mi-Qedem u-mi-Yam**, 2 (1986), pp. 129-168.

(62) Miège, II, p. 573, III, p. 456, IV, p. 408.

الإستغلاليون والفقراء

تميز الوضع في المغرب بسيادة ظروف عامة لم تمكّن إلّا بعض التجار من تكوين ثروات طائلة من التجارة في الصويرة. وتتمثل هذه الظروف في نقص نسبي في فرص التجارة الواسعة، وفي غياب إمكانات توظيف الأموال واستثمارها، علاوة على المشاكل المالية المزمنة للمخزن. وقد استطاع بعض تجار الصويرة أن يستفيدوا كثيرا من الإزدياد الملحوظ الذي عرفته المبادلات التجارية في ستينيات القرن التاسع عشر. إلا أن هناك أيضا من لحقه الإفلاس منهم. ومن سمات ذلك العهد المنافسة الكبيرة والمضاربة التجارية اللتان كانتا تتطلبان القدرة على المغامرة وتحمل عواقب المجازفات المالية.

ومع ذلك، فإن حجم المبادلات التجارية وازدهار أحوال التجار لم يكونا يعكسان بالضرورة الظروف العامة للمدينة. ففي ما بين سنتي 1867 و1869، تسبب جفاف شديد في ارتفاع أثمان المواد الغذائية ارتفاعاً فاحشاً لم يعرف من قبل. وفي الصويرة، ارتفعت أثمان القمح من 100 إلى 600 أوقية للخروبة الواحدة سنة 1868. وماتت آلاف من رؤوس الماشية بسبب الجفاف أو ذبحها الفلاحون الجائعون[63]. وترتب على ذلك أن كثرت الجلود وبيعت بأثمان بخسة في سوق المدينة، فانتعشت سريعا تجارة نشيطة مع مرسيليا المستهلك الرئيس لجلود الماعز. وفي مقابل ذلك، صدرت كميات كثيرة من الحبوب إلى الصويرة[64].

وهكذا تمكن المضاربون من تحقيق أرباح طائلة في ظروف انتشر فيها البؤس والفاقة، إذ لم يتردد بعض التجار في استغلال ضيق حال الفقراء، وتحولت الحبوب إلى سلعة مربحة. وفي سنة 1870، ظلت الأثمان مرتفعة على الرغم من تراجع الجفاف بنزول بعض الأمطار خلال هذه السنة. وكان من أسباب ارتفاع الأثمان تخزين التجار الأجانب والمحميين لكميات من الحبوب في مخازنهم. وأصدر السلطان أوامر نُقِلَتْ إلى

(63) السوسي، **المعسول**، ج 15، صص. 11–14.

(64) F.O., 631/3، غشت 1870، (التقرير التجاري لسنة 1869)، كارستنسن ؛ A.E., C.C.C., Mogador 5، 19 نونبر 1869، بوميي. قفزت صادرات جلد الماعز عبر مرسى الصويرة من مجموع 69,497 دزينة سنة 1868 إلى 119,375 دزينة سنة 1869 ؛ وارتفعت قيمة صادراتها من 1,508,825 فرنك إلى 2,987,660 ؛ وإذا آرتفعت هذه الصادرات من حيث الكم إلى 58%، فإنها لم ترتفع من حيث القيمة إلا بنسبة 51% (أنجزنا هذه العملية الحسابية اعتماداً على : Miège, Doc., p. 233).

القنصليات : «لا يتسوق أحد من رحبة الزرع شيئا من القمح والشعير إلا ما لابد منه لعولته». كما أمر السلطان الأمناء بشراء ما أمكنهم من القمح وتخزينه لفائدة الفقراء، ثم نبه على ما يلي : «ويذكر أن بعض الخزانين لا يترك شيئا بالرحبة للضعفاء، بل يتحمل ما وجده بالرحبة وترك الناس بلا شيء»(65).

وخلال مجاعة 1878–1879، لجأ الاستغلاليون مرة أخرى إلى المضاربة في الحبوب. وقامت شركات أجنبية انتهازية تتعامل مع الصويرة بقرض مقادير من الحبوب للعديد من التجار الصغار، وغالباً ما فعلت ذلك بحماقة على حد قول القنصل البريطاني بايتون :

أثناء مجاعة 1878–1879، مثلا، حول وكلاء إحدى شركات مانشستر عددا من السماسرة وأصحاب الحوانيت، وغيرهم من بسطاء الناس إلى تجار، وذلك بتسليمهم كميات كثيرة من المواد الغذائية. وقد ترتب على ذلك سيل من الديون غير المؤداة، فبقي بعضها في ذمة أصحابها حتى سنة 1887، بينما سويت ديون أخرى.

وكانت القنصلية البريطانية تصاب بالذهول من الطريقة التي كان يقترض بها بعض أهل الصويرة : «من المثير للاستغراب أن يفلح مغربي أو يهودي من بلاد البربر في الحصول على قرض في لندن أو مانشستر، في حين لا يُمنح لرجل إنكليزي أكثر احتراماً»(66).

الواقع أن الأمر لم يكن يثير الاستغراب إلى هذا الحد. فما زالت الشركات الأجنبية في حاجة إلى سماسرة محليين لو كانت تريد توسيع أنشطتها التجارية في المغرب. كما أن التجار المحليين أكثر معرفة بحالة العرض والطلب في المناطق الداخلية. وكان الذين يضاربون في المغرب أثناء فترات الجفاف يعرفون أنهم يخوضون مغامرة حقيقية. وكان الارتقاء السريع لبعض التجار أثناء سنوات الأزمة يعني ضمنيا سقوط تجار آخرين قد تذهب ريحهم بسرعة مماثلة. وكانت تلك هي المجازفات التي تقدم عليها

(65) N.A., R.G. 84، 13 ربيع الأول 13/1287 يونيو 1870، أمناء الصويرة إلى أبراهام قرقوز.

(66) F.O., 174/293، 7 يونيو 1887، بايتون إلى كَرين (Green). بدءاً من تسعينيات القرن التاسع عشر فما بعد، صارت القروض الألمانية التي تمنح للأفراد بجميع مستوياتهم منتشرة انتشاراً واسعاً. (Park «Aministration», pp. 423-424). ويذكر كنيث براون أن أهل سلا ما زالوا يتحدثون عن سخاء الألمان في أول هذا القرن، وعن الطريقة التي أصبح بها المغرب مجالا يتم إغراقه بالواردات الأوربية (حديث شفهي).

الشركات الأوربية حين توسع نطاق قروضها إلى أراض بعيدة تتم فيها التجارة وفقا لأساليب وطرق مختلفة.

وهكذا كان بعض التجار يتعرضون لخسائر جسيمة، ولكن الفقير هو الذي كان يتضرر بصفة مثيرة. وحين ترتفع أثمان القمح وزيت الزيتون والأركان في سنوات الشدة، يواجه الضعيف مصاعب كثيرة لقلة مخزوناته أو لانعدامها المطلق. وكانت لهذا المشكل أيضا علاقة بالتجارة الدولية، لأن الاستغلاليين يختزنون الحبوب المستوردة التي يتوصلون بجزء كبير منها على سبيل القرض.

لكن كيف كانت ظروف عيش الفقراء والمساكين خلال السنوات العادية؟ إن أي محاولة لإبداء الرأي في مستوى عيش عامة الناس في الصويرة أو في أي جهة من جهات المغرب الأخرى خلال القرن التاسع عشر تبدو متعذرة بسبب النقص الشديد في المصادر. إذ لا توجد سوى إشارات قليلة إلى أثمان المواد الأساسية والأجور عامة. ويمكن جمع بعض المعطيات المتفرقة والطفيفة عن أجور موظفي المخزن وعن الأثمان في جهات مختلفة من أنحاء المغرب[67]، ولكن مقارنتها مع المدن والمناطق الأخرى يطرح مشكلا أيضاً. وكانت الأثمان والأجور في الصويرة تميل إلى الارتفاع، نتيجة انفصال المدينة النسبي عن المناطق البعيدة عنها. وكان الشعير مثلا، وهو النوع الأساسي من الحبوب التي يستهلكها سكان الصويرة، أغلى ثمناً منه في بقية مناطق البلاد[68]. وتتعذر المقارنة أيضاً نتيجة لاختلاف الأوزان والمكاييل باختلاف المناطق. إذ لا يعادل محتوى الخروبة الواحدة في الصويرة محتواها أيضا في مراكش[69]. وأخيراً، ترد الإشارة إلى الأثمان بعملات مختلفة أيضاً، كالمثقال والريال والبسيطة والفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني، إلخ.

فما الذي يمكن استخلاصه من الإشارات المتناثرة إلى الأجور ؟ فيما يخص الأجور الواردة في جدول رواتب المخزن ــ المصدر الوحيد المعتمد الذي بين أيدينا عن الأجور ــ، أغلب الظن أن من كانوا يتقاضون أجورا لم تتغير بتغيُّر الزمن، يتوفرون على مصادر دخل أخرى. فمن الواضح أن قائد الصويرة الذي كان يتقاضى أجرا قيمته 30 ريالا في الشهر، كان في حاجة إلى تعزيز أجرته الرسمية بدخل إضافي من مصادر

(67) كما فُعِل في شأن إينولتان : التوفيق، **المجتمع**، صص. 219–232.

(68) وذلك ما تؤكده المقارنة بإينولتان (**المرجع نفسه**، صص. 327–328).

(69) .Cf. Laroui, **Les origines**, pp. 49-51

أخرى. وهناك موظف على مستوى من الأهمية مثل المحتسب لم يكن يتجاوز أجره الشهري 90 أوقية سنة 1875[70]. ومن الواضح جدا أن نتوقع لجوء موظف من هذا المستوى إلى البحث عن دخل إضافي يستمده من الخدمات التي يقدمها. ونادرا ما يطرأ تغيير على أجور كبار الموظفين المخزنيين في سجلات الرواتب المخزنية، وهذا لا يسمح لنا بتسليط أضواء كافية على مستويات عيشهم.

ويمكن القول فيما يتعلق بالمدرجين في نهاية سلم الرواتب المخزنية ـ كعساكر المدينة وحاميتها ـ، بأنهم ظلوا يعانون انخفاضا مستمرا في مستوى عيشهم، لأن أجورهم كانت محددة بالأوقية وبقيت على حالها من أربعينيات القرن التاسع عشر حتى تسعينياته[71]. وإن عسكرياً منفردا يتقاضى 20 أوقية في الشهر، ولو خلال ستينيات القرن التاسع عشر، لن يتمكن من إعالة نفسه إلا بصعوبة. فكيف لو كان عليه أن يتحمل نفقات أسرته اعتمادا على الراتب نفسه ؟ وقد لوحظ في سنة 1866 أن الفقير الذي يحصل على مؤونة مقدارها 30 أوقية في الشهر لا يمكنه تدبير شؤون عيشه بهذا المبلغ[72]. ويمكن ٱلعسكريَّ أن يشتري براتب العشرين أوقية نصف خروبة من الشعير في سنوات الوفرة خلال ستينيات القرن التاسع عشر، ومقادير قليلة من زيت الزيتون أو الأرْكَان التي هي أيضا مواد أساسية. وقد يتراوح ثمن الخروبة الواحدة من الشعير ما بين 34 و38 أوقية في سنوات الوفرة من ستينيات القرن التاسع عشر. لكن ثمن الخروبة الواحدة من الشعير بلغ أكثر من 200 أوقية خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر حين ارتفعت أثمان الحبوب فجأة بعد المجاعة. وإذا أخذنا بعين الِاعتبار الِاعتبار تضخم الأوقية من حوالي 33 أوقية في مقابل الريال سنة 1865 إلى 125 أوقية في مقابل الريال أيضاً سنة 1885، فإن الثمن الحقيقي للشعير ربما أصبح أغلى من ذلك بأكثر من 60%[73].

(70) الركَراكَي، **الشموس**، ص. 36.

(71) جاء في تقرير لصولانج ـ بودان أن حراس المدينة كانوا يتقاضون (2) دُوكَتَيْن (أي 20 أوقية) في الشهر (A.E., Maroc, M.D. 4, decembre 1847, Soulange-Bodin)، ولم يطرأ أي تغيير على ذلك الراتب حتى تسعينيات القرن التاسع عشر (Park, «Administration», pp. 276-280).

(72) (م.و.م.)، الصويرة 1، 18 ربيع الأول 31/1288 يوليوز 1866، محمد بن المحجوب إلى بنيس.

(73) قدرت معدلات أثمان الشعير الذي بيع في الرحبة بخمس وثلاثين (35) أوقية سنة 1864، وبثمانٍ وثلاثين (38) سنة 1865، وبأربع وثلاثين (34) سنة 1866، وبست وعشرين (26) سنة 1867 (حتى 11 فبراير). (F.O., 631/3، 11 فبراير 1867، كارستنسن إلى دراموند هاي). وفيما يتعلق بسنتي 1884ـ 1886 (وكانت الأثمان مرتفعة سنة 1883 على الخصوص، نتيجة للأزمة المالية)، أتى القنصل =

والمؤكد أنه لم يكن هناك عسكري من عساكر المدينة أو حارس من حراسها يستطيع أن يعيش مكتفيا براتب شهري قدره 20 أوقية، وهي تمثل مبلغاً يمكنه أن يشتري به 30 رطلا من الشعير ليس غير. ومن ثم فلا غرابة في أن تكون حالات فرار العساكر من الخدمة مشكلة مألوفة في المغرب[74]. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، تقاضى الجند المدرجون ضمن «العسكر الجديد» والعمال المشاركون في بناء أسوار تزنيت راتبا يوميا بلغ 1.5 أوقية، وهو راتب يكاد يساوي الأجرة الشهرية لعساكر المدينة[75]. وبناء عليه، لابد من أن تكون لعساكر المدينة وحراسها مصادر أخرى للدخل. ولم تتجاوز أجور النوتيِّين 20 أوقية في الشهر طوال الفترة نفسها، ما داموا مدرجين في جدول رواتب المخزن. ولكنهم يتقاضون أجوراً إضافية عن خدماتهم في المرسى تتناسب مع الأحمال التي ينقلونها ؛ وقد طرأت عليها تعديلات دورية. وفي سنة 1873، أخبر الأمناء أبراهام قرقوز بالزيادة في أجور النوتيين فقالوا عنهم : «وتعلمون (أيضا) ضعف حالهم وقلة ما بأيديهم»[76]. وفي وقت متأخر من تلك السنة، أضرب قبطانات المرسى عن عملهم وتحرَّموا بدار السلطان إلى أن يُزَادَ في مرتباتهم ويحصلوا من الأمناء على وعد بالكتابة إلى القناصل (لأن التجار الأجانب والمحميين هم المطالبون أساسا بأداء الأجور مقابل خدماتهم في المرسى). ومرة أخرى، كتب الأمناء إلى قرقوز مدافعين عن النوتيين : «فإنهم أحق بها (الزيادة) كما لا يخفاكم حالهم»[77].

فالراجح إذن أن عساكر المدينة وحراسها ربما كانوا في الوقت نفسه حرفيين أو عمالا في المدينة[78]. ولوحظ غالباً على أي حال أن جل الحراس البالغ عددهم حوالي 2,000 شخص لا يحملون السلاح إلا من حين لآخر. وفي سنة 1884، لم يعمر

= البريطاني بأرقام مرتفعة وأخرى منخفضة بالجنيه الإسترليني. وقد حولتها إلى الأوقية بصرف قيمته 125 أوقية للريال الواحد (1 جنيه = 25 فرنكاً من قطعة 5 فرنكات) (PP., 1897, XCII, p. 133). وأكد بوميي سنة 1875 أن خروبة شعير تساوي 71 كليوغراما (= 156 رطل) («Mogador», p. 113). وقدرها القنصل البريطاني سنة 1883 بعشرين وثلاثمئة (320) رطل (P.P., 1884, LXXX, p. 99) وتختلف أوزان الخروبة باختلاف الحبوب.

(74) Rollman, «The "New Order"», p. 694.

(75) الخزانة الحسنية، 6 ربيع الثاني 4/1301 فبراير 1884، إدريس بن محمد بنيس، وفرج وابن الحسن إلى السلطان، 11 جمادى 1 10/1301 مارس 1884، المحجوب بن محمد توفلعز إلى السلطان.

(76) N.A., R.G. 84، 7 ذو الحجة 5/1289 فبراير 1873.

(77) N.A., R.G. 84، 6 رجب 30/1290 غشت 1873.

(78) Cf. Rollman, «The "New Order"», pp. 694-695.

ثكنة الصويرة سوى 31 عسكريا. والظاهر أن عددا من العساكر يلتحقون بالصفوف للحصول على الكسوة والطعام. فإذا لم توزع عليهم الملابس العسكرية، عمَّ الاستياء بين صفوف الجند. وقد أولى القائد اهتمامه لهذه القضية، فأخبر السلطان بتفاصيلها قائلًا : «إن الكسوة لم توجد لهم إلى الآن؛ وكلما تكلمنا فيها مع الأمناء، يجيبون بأنهم سيوجدونها. ولا يخفى على سيدنا أن الكسوة هي التي تحمل الناس على الدخول للعسكر»(79).

وفي سنة 1867، حاول بوميي تقويم تكاليف العيش وأجور الحرفيين والعمال. وإذا حولنا أرقامه إلى الأوقية، بدا أن أسرة الحرفي الواحد يمكن أن تنفق على الأكل 4.5 أوقيات في اليوم، أو حوالي 135 أوقية في الشهر. وقدرت المصاريف السنوية عن السكن والأكل واللباس، إلخ. بخمسين وثلاثمائة (350) فرنك، أو 2,646 أوقية. ويمكن العامل الذي يوجد في الدرك الأسفل من سلم الأجور أن يتقاضى فرنكا واحدا في اليوم (7.5 أوقيات)، لكنه لن يحقق دخلا يفوق 15 أوقية أبداً. ويحقق الصانع ـ المعلم دخلا يوميا قد يصل إلى 38 أوقية(80). وفي سنة 1870، أنجز البريطانيون تقريراً عن جميع المراسي المغربية، جاء فيه أن العامل في الصويرة كان يتقاضى حوالي 17 أوقية في اليوم، وذلك عندما يحل موسم الحصاد وتكون أجور العمل مرتفعة في المدينة ؛ وكان هذا أجراً زهيداً، ولكنه كان يكفيه لأن يسد به رمقه طبعاً(81).

فهل يمكننا الحديث عن شدة الفقر خلال السنوات التي تناولناها بالدرس ؟ من المؤكد أن الفقر يزداد تفاحشا أثناء فترات الجفاف. وعند تضخم أسعار القمح بخمس مرات أو ست، مثلما حصل في 1868ـ1869، فإن الجوع يتخذ مواقعه بين السكان سريعاً. غير أن هذا من المشاكل المزمنة في المغرب، وليس أمرا خاصا

(79) الخزانة الحسنية، 3 ربيع الأول 21/1302 دجنبر 1884، الدوبلالي إلى السلطان. وكنا قد رأينا في موضع سابق من هذا الكتاب أن العساكر كانوا يتمردون على قائدهم عندما لا تكون الكسوة قد وزعت عليهم (الصديقي، **إيقاظ**، صص. 79ـ81).

(80) A.E., Maroc, M.D. 10، 10 مارس 1867 (حولتها باعتماد سعر الصرف الذي يساوي 37.8 أوقية مقابل ريال واحد).

(81) F.O., 631/3، 28 يناير 1870، كارستنسن إلى وايت. يذكر التقرير 9 بنسات، أي ما يعادل 45 ريالًا فرنسيّاً × 38 أوديّة = 17.1 أوقية. وفي مدن ومناطق أخرى شملتها التغطية، اتضح أن الأجور تتراوح بين 4 و6 بنسات أو بين 7.6 و11.4 أوقية ؛ ويعول العامل نفسه ببنستين (2) أو 3.8 أوقيات في اليوم الواحد. وهناك خطأ في جدول التحويل عند مييج (4ـ6 = 3ـ5 أوقية) (Miège, «Note sur l'artisanat», p. 93).

بالقرن التاسع عشر. وفي السنوات الجيدة، تقدر أجور العمال بما بين 31 أوقية و9 أوقيات، وربما وصلت أجور الحرفيين إلى 62.5 أوقية في اليوم. ويرى بايتون أن هذه الأجور لم تكن منخفضة في الواقع، فيقول :

> ونظرا لانخفاض ثمن الأكل البسيط الذي يحتاج إليه الشغيل المعتدل، الذي يمكنه أن يعيش بحساء من الشعير، وبخبز وزيت، وبقليل من السمك أو اللحم بين الفينة والأخرى. بالإضافة إلى أداء كراء منخفض عن السكن، ودون الحاجة تقريبا إلى أي أثاث، فلربما كان من الممكن اعتبار هذه الأجور جيدة[82].

إذا صدقنا هذه الأرقام، أمكننا أن نستنتج أن أجور الشغالين في ما بين 1867 و1889 كانت مسايرة لارتفاع التضخم. ويمكن أن توحي لنا الأرقام نفسها بأن أجور الحرفيين بالمقارنة مع الشغالين المياومين قد انهارت بمقدار النصف تقريباً بين 1867 و1889. لكن لابد من أن نضع في الحسبان أن الأكرية التي كان الحرفيون يؤدونها للأحباس أو للمخزن ظلت منخفضة جدا، بل ربما اعتبرت تافهة بالنظر إلى أكريتها خلال هذه السنوات[83]. وبناء عليه، فإن مستوى عيش الحرفيين لم يعرف بالضرورة انهيارا خلال هذه السنوات.

ومن نواح كثيرة، فإن حياة عامة الناس في الصويرة قد بقيت على حالها في السنوات العادية. وبينما كانت ثروات التجار تنمو وتضمحل، وكانت سيادة الدولة المغربية تتآكل بفعل الإنتهاكات الأجنبية، ظلت حياة المساكين تتحكم فيها حاجتهم الماسة للحصول على لقمة العيش

---

(82) وردت هذه الأرقام بوحدة البنس الإنجليزية، وقد حولتها إلى الأوقية (P.P., 1890, LXXVI, pp. 170-171).

(83) لا تغطي المعطيات المتوافرة مجموع المرحلة الممتدة من سنة 1867 فما فوق، لكننا نعرف أن مجموع مداخيل أكرية الأملاك المخزنية في المدينة سنة 1296/1878–1879 قد بلغت 9,298 أوقية (الخزانة الحسنية، الكناش 93). وفي شوال 1306/ماي ـ يونيو 1889، جمعت منها 12,263 أوقية. (الخزانة الحسنية، الكناش 386). وهذا يمثل ارتفاعا لا يتجاوز نسبة 25% إلا قليلا، بينما ارتفعت الأوقية بأكثر من 100%.

الفصل التاسع
نهاية عهد

بدأت المكانة البارزة التي تبوأتها الصويرة بصفتها مرسى سلطانيا في المغرب تتقهقر وتتراجع في سبعينيات القرن التاسع عشر. فبينما أخذت بقية مراسي المغرب تعيش مرحلة ازدهار تجاري بفضل ارتفاع حجم الواردات والنمو السريع لصادرات الصوف والحبوب[1]، دخلت الصويرة على العكس من ذلك مرحلة التراجع والأفول. ولم تكن بداية ركود السوق ناتجة عن مشاكل تتعلق بالصادرات والواردات فقط[2]، بل هناك أيضاً عوامل داخلية يجب أخذها بعين الإعتبار لتفسير الإنهيار التجاري لمرسى الصويرة. إذ ساهمت الإضطرابات القائمة في حاحا وانعدام الأمن بصفة عامة في قطع الطرق التجارية، فارتفعت أثمان المواد الغذائية ارتفاعا متواصلا؛ ثم تعاظمت نسبة التضخم. ففي سنة 1873، وهي السنة التي حاصرت فيها قبائل حاحا مدينة الصويرة، ارتفع صرف الأوقية إلى 50 أوقية في مقابل الريال الواحد[3]، وكانت مرحلة حرجة في تاريخ المغرب.

وبينما استفاد بعض المضاربين من هذه الظروف المتغيرة، واجهت العديد من الأسر التجارية صعوبات جمة، بل اضمحل بعضها خلال السنوات التي اشتدت فيها الأزمة. وفقد البعض الآخر، مثل آل توفلعز وآل بوهلال جميع ممتلكاتهم. وقد قُومت ممتلكات التاجر بوجناح بما قدره 378,625 أوقية (أي ما تعادل 2,300 جنيه إسترليني) قصد بيعها لبعض اليهود المراكشيين وتسديد ديون المخزن. وخشي الأمناء أن يقدموا على حيازة عقار بوجناح لحساب المخزن، وأن ينفقوا على إصلاحه وترميمه أكثر

(1) Miège, III, p. 432.

(2) انخفض حجم المبادلات مع مرسيليا سنة 1870، وذلك تحسبا لاندلاع حرب فرنسية ـ بروسية. وقد تسبب هذا في انخفاض صادرات جلد الماعز وواردات السكر.

(3) Miège, III, p. 432.

من قيمته الحقيقية نظرا لحالته المتردية[4]. وكادت أسر تجارية أخرى مسلمة ويهودية من النخبة الصويرية ـ مسان بن بنحاس طوبي وبوهلال وتوفلعز وبن سمانة ويهودة ليڤي وشلومو عمار ـ أن تضمحل، ولاقت صعوبات كبيرة في الوفاء بالتزاماتها مع المخزن[5].

وهكذا كان التجار الأجانب والتجار المحميون الذين حاولوا الحصول على مساندة الرأسمال الأوربي هم الذين يزدادون قدرة على البقاء والصمود، بينما أضحى التجار الذين يعتمدون كليا على السلفات السلطانية أكثر عرضة للتهديد. وكان بعضهم، مثل عكان قرقوز، يستطيع استغلال الِاحتكارات المخزنية، ولكن ملتزمين آخرين لم ينجحوا مثل هذا النجاح. وكان نظام الِالتزام ـ كما سبق أن رأينا ـ من الأعمال التجارية المحفوفة بالمخاطر، خاصة في الوقت الذي أصبح فيه عدد متزايد من المحميين يفلتون من الأداء الضريبي. وفي الأخير، كان هناك تجار حققوا أرباحا طائلة بفضل علاقاتهم بالشخصيات البارزة في منطقتي حاحا وسوس. ولكن ذلك الوضع أيضاً كان مؤقتا بسبب عدم فتور أعمال اللصوصية خلال سبعينيات القرن التاسع عشر. إذ كان التجار المحليون الذين يتعاملون في كميات كبيرة من السلع يجازفون بها كثيراً في ظروف صعبة للغاية. وأدت المنافسة القوية إلى انخفاض شديد في أثمان الواردات، مما قلل كثيرا من هامش الربح لغالبية التجار[6]. وترتب على ذلك أن لحق الإفلاس ببعض أكثر الدور التجارية قوة خلال العقدين اللاحقين. أما التجار الصويريون الذين حاولوا البقاء والِاستمرار في أعمالهم التجارية، فقد قاموا بذلك على حساب الفقراء الذين اكتروا محلاتهم السكنية، والمدينين من أهل البوادي الذين

---

(4) (م.و.م)، الصويرة 2، 12 ذي القعدة 23/1288 يناير 1872، فرج وأقصبي إلى بنيس. في عشرينيات القرن التاسع عشر، وُصف أحد أسلاف بوجناح بأنه «أكثر رجال الصويرة ثراء» (Beauclerk, Journey, p. 251). ويبدو اسم بوجناح شخصية بارزة خلال عشرينيات القرن التاسع عشر في المراسلات التجارية لآل صمويل ليڤي. وربما كان في الواقع هو التاجر هارون عمار الذي كان يلقب ببوجناح، لأنه مثل مؤسسة بوجناح الجزائرية في الصويرة (من حديث شفهي مع صمويل ليڤي).

(5) يمكن تتبع الصعوبات التي عانتها هذه الأسر التجارية في مراسلات كثيرة ((م.و.م)، الصويرة 2، 24 ربيع الأول 24/1287 يونيو 1870، موسى بن أحمد إلى عمارة، 3 ربيع الأول 23/1288 ماي 1871، 16 رمضان 29/1288 نونبر 1871، و2 ذو القعدة 13/1288 يناير 1872، فرج وأقصبي إلى بنيس ؛ 18 رمضان 19/1289 نونبر 1872، محمد القباج إلى بنيس).

(6) P.P., 1874, LXVII, p. 729 (هذا التقرير عن سنة 1873، أنجزه بومي بصفته قائما بأعمال النائب القنصلي البريطاني، مؤرخ في 31 مارس 1874).

اقترضوا منهم السلع، والباعة المتجولين البسطاء الذين اضطروا إلى أداء المكوس عند أبواب المدينة وأسواقها.

ويرى مييج أن الأزمة قد بدأت سنة 1878، بينما كان تعرض بعض الشركات للخطر نقطة تحول هامة لنمو الرأسمالية التي هيمن عليها اليهود[7]. وقد رأينا فعلاً كيف كوَّن بعض الاِستغلاليين ثروات صغيرة من المضاربة في الحبوب المستوردة، وكيف تكاثرت الأملاك الحضرية والقروية على حد سواء في أيدي البعض الآخر. غير أن جل هذه المقاولات «الرأسمالية» التي ترعرعت في ظل الأزمة لم تقم على أسس متينة. بل إن الدور التجارية الكبيرة كان يعوزها رأس المال لتحقيق أي نوع من أنواع التوسع خلال هذه المرحلة. فهذه دار قرقوز القوية التي سبق لها أن طلبت قرضا قيمته 16,000 ريال من القصر سنة 1875، حين انهار سوق جلد الماعز في أوربا[8]، سعت مجدداً في الحصول من السلطان على رأس المال سنة 1880 في أعقاب ما لحقها من خسائر بسبب الجفاف. وقد عَزَا آل قرقوز صعوباتهم المالية جزئيا إلى عجزهم عن تحصيل الديون المتراكمة عند أهل البوادي المجاورة[9]. وفي سنة 1884، اشتكى ماير قرقوز من كون القائد لم يبذل جهداً في متابعة المدينين الذين يمتلكون عقارات في المدينة. وقد أنكر القائد التهمة المنسوبة إليه فقال : «فكيف هو هذا السكوت والغرماء بالسجن إلى الآن وأملاكهم بيد السمسار... وأي شيء يكون لهم بعد هذا ؟»[10]. وحين طولب ماير قرقوز سنة 1888 بتسديد دين قيمته 19,000 ريال، وكان قد بقي في ذمة أبراهام ويعقوب قرقوز (المُتوفيين) للمخزن، اقترح اقتطاعه من مجموع الديون البالغة 40,000 ريال والتي لم يؤدها بعد عدد من الدائنين[11]. وكانت دار قرقوز التجارية قد أفلست عند منعطف القرن العشرين كما سبق أن ذكرنا.

---

(7) Miège, III, pp. 449-458.

(8) وثائق آل قرقوز، 1 صفر 9/1292 مارس 1875، موسى بن أحمد إلى أبراهام ويعقوب قرقوز.

(9) لم تكن للمخزن رغبة في منح القرض في هذا الوقت (وثائق آل قرقوز، 22 محرم 5/1297 يناير 1880. أحمد بن موسى إلى أبراهام ويعقوب قرقوز، و13 رمضان 19/1297 غشت 1880، محمد بن العربي بن المختار إلى أبراهام قرقوز).

(10) N.A., R.G. 84، 11 رمضان 5/1301 يوليوز 1884، فرج والدوبلالي إلى ماير قرقوز.

(11) N.A., R.G. 84، 7 مارس 1888، ماير قرقوز إلى لويس (Lewis).

وينطبق ما حصل لآل قرقوز على أسر تجارية كثيرة، إن لم نقل على أغلبية بقية المؤسسات التجارية. إذ كان سقوط المختار بن عزوز مثلا أكثر سرعة. وكان بن عزوز نموذجا لـ«لرأسمالي» المغربي إلى حد ما. وكان يبدو ممثلا لصنف جديد من التجار المسلمين بصفته وكيلا ماليا للسلطان في لندن ووكيلا لعدد من المؤسسات التجارية الأوربية في الصويرة. لكن المشاكل بدأت تظهر في يونيو 1878 (إن لم يكن قبل ذلك) حين حاصرته مطالب المقرضين الأجانب، فصادر المخزن داره ومحلاته التجارية في الصويرة وفاس. ولما كان تاجراً للسلطان، كان مديناً له، فاتخذ المخزن هذا حقاً للشفعة ضدَّ مطالب الأجانب، مما جعل الجالية الأجنبية تحتجّ على الدوام. وفي سنة 1885، تسبب أحد المقرضين في سجن بن عزوز، ولكن أملاكه كانت لا تزال في حوزة السلطان. وتوالت احتجاجات المقرضين البريطانيين على قضية ديون بن عزوز عدة سنوات أخرى[12].

ولم يكن المختار بن عزوز التاجر الوحيد الذي حل به الإفلاس في الصويرة خلال هذه السنوات. إذ عجز التاجر أحمد بوهلال أيضا عن تسديد ديونه للمقرضين الأجانب. فاستولى المخزن على ممتلكاته بحق الشفعة قبل أن يطالبوا بها، كما فعل في قضية بن عزوز[13]. وهناك عدد من التجار الآخرين – ليڤي وموشي بن أبراهام كوهين، وميشال موسى (Michel Moïse) (من مؤسسة كوهين هيرمانوس وشركاه)، (Cohen Hermanos & Co.)، وبوني (Bonnet) وترجمان وبنيير (Penyer) وبروم (Broom) وبراور (Brauer) – الذين أفلسوا أو تكبدوا خسائر جسيمة بين سنتي 1878 و1882. ولم ينج بعض التجار الأجانب من الإفلاس إلا بفضل اعتمادهم على شركائهم التجاريين في أوربا[14].

(12) ابن زيدان، **إتحاف**، ج 2، صص. 379–380؛ F.O., 99/200، لندن : 27 يناير 1881، 21 أبريل 1881، كارتر (J. & E. Carter) إلى كَرانفيل (Granville) ؛ F.O., 99/214، مانشستر: مارس 1885، و23 يناير 1885، س.أ. ماير وشركاه (S.A.Meyer and Co.) إلى كَرانفيل ؛ 13 فبراير 1884، بروم إلى بايتون. وقد اهتم كنبيب أيضا بمناقشة قضية بن عزوز (Kenbib, **Les Protégés**, pp. 181-182).

(13) الخزانة الحسنية، 3 ذي الحجة 23/1302 شتنبر 1885، محمد ابن زاكور ومحمد بن عبد الرحمن بريشة وعبد الرحمن بن الحسن.

(14) Miège, III, pp. 446-449، F.O., 631/7، 25 مارس 1880. كان التاجر الألماني براور على حافة الإفلاس، فأنقذه شركاؤه الأوربيون (Pierre Guillen, **L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905** (Paris, 1927), pp. 57-58).

واستمر بعض التجار، أمثال آل أفرياط والمليح وبنسعود ودينار أوحنا وعكان ليڤي والزاكَوري وعطية وعكان قرقوز والورزازي وكابيسا وجاكوتي وبوطبول وقرياط وبيطون في مزاولة تجارتهم بنجاح عبر مرسى الصويرة (الجدول 5). ومع ذلك، لم يكن هناك سبب مقنع يحمل على الظن أنه كان في الصويرة تراكم متزايد للثروات بعد سنوات الأزمة. وقد تحققت الأرباح التجارية الطائلة في ما بين سنتي 1850 و1877 كما سبق أن ذكرنا. إذ اقتنيت باكرا نسبة ضخمة من العقارات الحضرية ـ وذلك ما فعله قرقوز الذي اشترى حوالي ثلاث عشرة دارا وارتهن أربع دور أخرى في ما بين 1845 و1861. كما راكم آل المليح بين أيديهم ممتلكات حضرية كثيرة في العقود المبكرة من القرن التاسع عشر[15]. ويحتمل أن تكون بعض الأسر التجارية، كأسرة أفلالو، قد حصلت على جل دورها الإحدى عشرة إبَّان ازدهارها في القرن الثامن عشر أو مطلع القرن التاسع عشر[16]. وإذا كانت هناك حالات نقل عديدة للأملاك الثابتة، في سنوات الأزمة، فإن هذا في حد ذاته لا يقوم دليلا على تحقيق نمو سريع للرأسمالية العصرية في المغرب. فالعقارات الحضرية التي يملكها التجار لم تكن طبعاً ملكية رأسمالية دائماً، لأن بعض التجار الذين اقتنوا عقارات حضرية في الفترة المتأخرة لم يفعلوا أكثر من الِاستيلاء على دور تجار آخرين يواجهون مشكلة ما. فهذا موسى أفلالو، مثلًا، قد رهن بعض عقاراته عند عكان قرقوز سنة 1875 لتراكم ديون المخزن عليه. وكان المخزن المركزي بصدد مصادرة بقية أملاكه، إلا أن أبراهام قرقوز تدخل له بنجاح، فسُمح له بأن يستمر في استغلال العقارات الموجودة تحت تصرفه لتمكينه من معالجة أزمته[17]. وهكذا لم يكن عند بعض أفراد نخبة الصويرة ممتلكات تذكر في ثمانينيات القرن التاسع عشر، لكنهم استمروا في الِاستفادة من تأجير الممتلكات الموجودة تحت تصرفهم للفقراء مقابل أكرية فاحشة.

---

(15) انظر، **فيما قبل**، صص. 88-89.

(16) يبلغ عدد الأملاك الخاصة بآل أفلالو في الصويرة 11 دارا، و5 حوانيت ومخزنا واحدا، (F.O., 631/8, «Mogador Free-Hold List», 1844-1914).

(17) (م.و.م)، محفظة عمارة، 4 شعبان 5/1292 شتنبر 1875، السلطان إلى عمارة ؛ وثائق آل قرقوز 22 شوال 21/1292 نونبر 1875، 18 محرم 14/1293 فبراير 1876، موسى بن أحمد إلى أبراهام قرقوز. في سنة 1881، تلقى الأمناء أوامر بإعادة العقارات إلى موسى وبتخليصه من ديون المخزن التي بلغت 933,923 أوقية (الخزانة الحسنية، الكناش 120، 9 رجب 7/1298 يونيو 1881، نسخة من رسالة سلطانية إلى الأمينين العربي فرج وإدريس بنيس وردّهما عليها، 20 رجب 18/1298 يونيو 1881).

والذي قد يمكن أن توحي لنا به هذه الصورة، هو أنه لم يكن هناك نمو ولا انحطاط هامّان في تراكم الثروة بين سنتي 1875 و1886، وأن ذلك لم يحصل في المغرب نفسه على الأقل. ربما استطاع بعض التجار أن يكونوا ثروات صغيرة أثناء سنوات الأزمة، لكنهم ربما كانوا يتفادون منافسيهم الأقل نجاحا ليس غير. ثم إن الاكتساب المتزايد للعقارات القروية لم يكن يمكن أن يتحول بسهولة إلى ثروة. إذ لم تكن عند تجار الصويرة القدرة على تحويل العقارات الموجودة في حوزتهم إلى أملاك رأسمالية، إلّا في نطاقات محدودة. كما لم يكن بوسعهم تغيير نمط الإنتاج بالشكل الذي يمكنهم من تحقيق أرباح لها شأنها.

والذي تعكسه الإشارات المتكررة الواردة في الوثائق في موضوع الاستيلاء على الأرض هو أن مسألة انتقال ملكية الأرض إلى الأجانب والمحميين قد أصبح مشكلا سياسيا محيرا ومربكا للمخزن. إذ كان المغرب يعتبر التسرب الأجنبي إلى البوادي تهديداً حقيقياً لحقّه في مراقبة المناطق الخلفية[18].

وكان العديد من التجار الأجانب يعتقدون أن الاستيلاء على العقار القروي استثمار جيد، وأنه يمكن جعل الأرض أكثر إنتاجية. وفي بعض المناطق الشاطئية، ولو أنها ربما ليست في أحواز الصويرة، هناك بعض الدلائل التي تجعلنا نفترض أن الفلاحين كانوا قد أخذوا يزيدون في إنتاج الحبوب والخضر من أجل تجارة التصدير في الفترة السابقة للجفاف[19]. وقد عُرف عن بعض تجار الصويرة أنهم اقتنوا الأراضي في مناطق أكثر خصوبة في اتجاه الشمال. ويقال إن دلڤانتي (الشريقي) وقرقوز قد امتلكا مثلًا أراضي شاسعة في عبدة[20]. وانتقلت ملكيات قروية واسعة إلى أيدي المحميين في دكالة والغرب أيضا[21].

وظلت صادرات الصويرة من الحبوب والخضر محدودة بسبب الضعف النسبي الذي كان الإنتاج الزراعي يتسم به في منطقتها الخلفية. فمن الواضح أن الأرض

---

(18) غير أن التغلغل الألماني تزايد في البوادي تزايداً أكثر أهمية ابتداء من تسعينيات القرن التاسع عشر (انظر : Park, «Administration», pp. 417-429).

(19) Leared, «The Trade and Resources», p. 535.

(20) Miège, III, p. 31.

(21) Kenbib, **Les Protégés**, pp. 133-134, 249-254 ؛ وانظر عن السنوات اللاحقة : **المرجع نفسه**، صص. 169–174.

أصبحت أقل إنتاجية فعلًا في حاحا والشياظمة حيث سادت التمردات واللصوصية بصفة متواصلة. وعلاوة على ذلك، أتلف الجفاف حيزا كبيرا من الأراضي في المنطقة. كما ساهم حرمان الفلاحين من أراضيهم، بفعل تراكم ديون تجار المدينة عليهم، في توفير الأسباب التي أدت إلى انخفاض إنتاجية الأرض في حاحا والشياظمة. وبناء عليه، فإن العقارات القروية لتجار الصويرة نادرا ما ساهمت في جلب الثراء الواسع خلال هذه الفترة[22].

وفي الأخير، لابد من أن نتذكر أن الِاحتكار والقروض الربوية هي من الخصوصيات الملازمة لأوساط التجار في المغرب منذ عدة قرون. وكانت مثل هذه الممارسات من سمات التجارة في البلدان التي لم تتطور فيها الرأسمالية بعد والتي ظلت فيها إمكانات القروض والِإستثمارات والصرف ضعيفة وبسيطة في أحسن الأحوال. ولم يكن الإثراء بواسطة الِاحتكار والربا والِإستيلاء على الأملاك غير المنقولة أثناء فترات الأزمة، لم يكن في حد ذاته من المؤشرات الدالة على وجود رأسمالية متطورة[23].

ومع ذلك، فإن الصويرة كانت تدين بكثير من ثرائها للتجارة الدولية التي كانت مرتبطة بالرأسمالية التجارية الأوربية. وكان هذا صحيحا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر على السواء. والمتغير الجديد الذي ظهر في ستينيات القرن التاسع عشر، ثم تسارع بحدة خلال الثمانينيات، هو أن المحميين تزايدت آستفادتهم من المؤسسات التجارية الأجنبية التي كانت تسخرهم بدورها لتحقيق مصالحها[24]. غير أن ثروات هؤلاء المحميين لم تكن قادرة على الدوام، إذ كانت تنمو وتضمحلّ بسرعة، كما اتسمت وضعياتهم بعدم الِإستقرار والعجز عن الوفاء بالتزاماتهم. وفي مثل هذه الظروف، قد يكون من الأصوب آعتبار هؤلاء التجار طبقة «محمية» وكمبرادورات، وليس رأسماليين.

ويتمحور الجزء الأكبر من أطروحة مييج على فرضية مفادها أن الِاقتصاد الرأسمالي قد تطور في المدن الشاطئية، وأن تفوق ميزان الواردات التجاري على ميزان

---

(22) ارتفعت الصادرات التي تصدَّر من المنطقة بشكل كبير ابتداء من حوالي 1900 (Park, «Administration», pp. 60-62).

(23) انتبه ابن خلدون منذ مئات السنين إلى وجود جميع هذه الأنواع من أشكال الثروة (The Muqqadimah, vol. II, pp. 283-285, 336-339).

(24) وقد اتضح هذا بصورة فعلية مع التغلغل الألماني (Park, «Administration», pp. 420-424).

الصادرات كان كارثة على الصعيد الإقتصادي والنقدي بصفة خاصة، وأن إدماج المغرب في دائرة الإقتصاد العالمي قد ترتبت عليه أزمة اجتماعية. وباختصار، فإن الصويرة ومدناً ساحلية أخرى تبدو من محفزات التحول الإقتصادي للمغرب التقليدي. وما يعنيه هذا أيضا هو أن الهوة الإجتماعية كانت تزيد اتساعا، على الأقل في المراسي الساحلية[25]. وأكد جرمان عياش وغيره من المؤرخين أن التضخم النقدي أدى إلى اضمحلال الإقتصاد المغربي وإلى مضاعفة معاناة الفقراء[26].

وهناك بعض الدلائل التي توحي بأن التجارة الخارجية، وخاصة استيراد منتوجات صناعية رخيصة الثمن، تحدَّت بعض الحرف التقليدية كالنسيج. وربما صحت هذه الفكرة عن مدينة سلا[27]. لكن هناك دليلًا أيضاً ــ في فاس مثلا ــ على أن بعض الحرف التقليدية عرفت توسعاً خلال هذه المرحلة نتيجة للإقبال المحلي عليها، وربما بتحفيز من التجارة الخارجية لها[28]. أما في الصويرة، فقد ظل الإنتاج الحرفي محدودا كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولذا لم تشكل الواردات الأوربية تهديدا يذكر للحرفيين. والواقع أن أكثر الحرف شهرة وبقاء في الصويرة اليوم ــ وأعني النِّجارة ــ لم تتطور إلا في تسعينيات القرن التاسع عشر[29].

ولم يصبح الميزان التجاري في الصويرة سلبيا بعد ستينيات القرن التاسع عشر. وكانت الصادرات في الواقع تتفوق على الواردات بصفة عامة حتى تاريخ التوقيع على معاهدة 1856. وبعد هذا التاريخ، أصبحت قيمة الصادرات والواردات متساوية تقريبا (انظر الملحق د.) وهكذا لم يكن العجز التجاري عاملا مهما في حد ذاته في الحالة الخاصة بالصويرة[30].

---

(25) Miège, IV, pp. 369, 395 ff.

(26) Ayache, **Etudes**, pp. 137-138 ؛ التوزاني، **الأمناء**، صص. 33ـ35 ؛ التوفيق، **المجتمع**، ص. 259 وما بعدها.

(27) Brown, **People**, pp. 129-131.

(28) Cigar, «Socio-economic», pp. 63-64.

(29) أحمد بن مسعود الحَضْري، «**صناعة العرعار من الحسن الأول إلى الحسن الثاني**» (مخطوط المؤلف في الصويرة وقد نُسخ النصف الأول منه في العدد الأول من **مجلة الجمعية الثقافية للصويرة**.

(30) Cf. Park, «Administration», pp. 59-65، وبالفعل، تزايدت الصادرات فعلًا خلال حوالي عقد قبل سنة 1912، كما أثبتنا هنا. ويقدر پارك معدل العملة المصدرة في إطار التجارة الدولية للصويرة بين سنتي 1876 و1912، يقدره بحوالي 2.5%.

ومما لا شك فيه أن الفقير كان يُصْدَمُ من حين لآخر بالتغيرات الحادة في سعر صرف الأوقية، والتي تسبب فيها إلغاء قطعة نقدية برونزية خاصة، ومصادرة الفلوس المزورة، أو إدخال قطع نقدية جديدة إلى السوق. ومع ذلك، فإن مصدر بلائهم على المدى البعيد ليس ذا طبيعة نقدية. وإذا نُظر إلى نسب التضخم على امتداد فترة زمنية طويلة، إلا في بعض سنوات الأزمة، بدا أنها كانت معتدلة نسبيا كما أثبت ذلك پارك(31). وكانت حياة الفقراء تتضرر كثيرا بسبب آرتفاع الأسعار في فترة الجفاف ارتفاعاً مهولًا ؛ إلا أن هذا كان مشكلا مزمنا في تاريخ المغرب ولم يكن خاصا بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر.

لقد كانت للإنتهاكات الأجنبية في النهاية آثار عكسية أضرت بعامة الرعية. إذ كان إفراغ الإسبانيين لخزينة الدولة المغربية سببا دفع المخزن إلى فرض مزيد من الضرائب والكلف المجحفة، مع اشتداد وطأتها على الفقراء كلما ازداد عدد المحميين المتهربين من أداء هذه الضرائب.

وربما أوحى هذا بأن المحميين زادوا في حجم ثرواتهم على حساب الفقراء. لكن هؤلاء الفقراء يؤدون جل الضرائب ويقعون فريسة للإقتراض من تجار المدينة، وبهذا نجد أنفسنا باختصار أمام هوة اجتماعية سحيقة. وكان هذا ما حصل جزئيا. لكن الصحيح أيضا هو أن ثروات التجار قد ارتبطت بوضعية اقتصادية غير مستقرة. فقد كانت للتجار الصويريين روابط مالية مع سلطان مفلس، وأقل ما يمكن قوله هو أنهم كانوا فعلا في وضعية خطيرة. وبينما دخل عدد كثير من صغار التجار حلبة التجارة الدولية أثناء سنوات الجفاف معتمدين في ذلك على القروض الأجنبية وحدها، فإن المؤسسات التجارية التي أسست منذ وقت طويل ظلت مرتبطة بالسلطان في إطار علاقة مزمنة قوامها القرض والإستدانة.

وكانت النتيجة أنه لا يمكن العثور في أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر إلا على مقادير ضئيلة من رأس المال. وعلى الرغم من ذلك، ظل العديد من صغار التجار اليهود قادرين على أن يقترضوا السلع والأموال من المؤسسات والشركات الموجودة في لندن أو في مانشستر. وفي سنة 1891، أدى آستمرار الأزمة التجارية إلى

---

(31) يخمِّن پارك أن أثمان السلع ارتفعت بين 1862 و1887 بنسبة 4.9% في السنة بلغة الفلوس. (Park, «Administration», pp. 161-162).

توقف فعلي في أداء مستحقات شركات مانشستر ومؤسساتها التجارية، مع ضعف الأمل في تسديدها في المستقبل القريب. وقد وُصفت هذه الوضعية التجارية بأنها في حالة من «الإفلاس المقنَّع»[32]. وقد كتب القنصل الفرنسية سنة 1893 فقال :

هذا المكان لا يُوجد إلّا بالقرض فعلًا، ويمكن المرء أن يذكر شركة إنكَليزية واحدة يدين لها هذا السوق بأكثر من مئة ألف جنيه إسترليني، أي بما يقارب ثلاثة ملايين فرنك.

وفي هذا المستوى، كانت للصويرة مؤسسات تجارية قليلة تتوفر على رأسمال تتصرف فيه. إذ أصبحت التجارة محتكرة من صغار التجار اليهود المعتمدين على القرض الأجنبي، بينما لا يمكن العثور على المقاولين الكبار إلا في المراسي الأخرى.

وبمعنى من المعاني، فإن التفاوت الِاجتماعي بين الأثرياء والفقراء أصبح مفضوحا في أواخر القرن التاسع عشر. وأدى نزوح اليهود نحو الصويرة إلى تعميق الفقر فازدادت الأحوال سوءاً. وقد استفاد بعض التجار من النقص الحاصل في إمكانات الإيواء والسكن، فقسموا محلاتهم غرفا صغيرة وحجيرات ضيقة أجروها بأكرية فاحشة[33]. وعلى الرغم من هذه الظروف، فإن الأنشطة التجارية للمرسى أحدثت تحولا اجتماعيا في الداخل، لكن امتداده ظل محدودا جدا. وإذا قورنت الصويرة بآلنمو الذي شهدته بعض مراسي الشرق الأوسط خلال هذه الفترة ــ كالإسكندرية وبيروت مثلا ــ، فإن تدفق بضعة آلاف من اليهود وعدد أقل من ذلك من المسلمين قد يصعب آعتباره نتيجة تغيير أساسي شهدته البنية الِاجتماعية في المغرب.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، أحرز التغلغلَ الرأسمالي تقدُّماً أكبر في المراسي الواقعة شمالا، وأعني أسفي والجديدة، والدار البيضاء على الأخص. وهذه المدينة الأخيرة هي التي صارت أهم مراسي المغرب في ميدان التجارة الدولية[34]. أما

---

(32) **Times of Morocco**، 7 نونبر 1891، 12 دجنبر 1891، و2 يناير 1892.

(33) انظر : Park, «Administration», pp. 372-373.

(34) انظر عن تطور الدار البيضاء في العقد السابق للحماية : **Adam, Histoire, pp.** 137. أما الصويرة، فكانت تنافس الجديدة سنة 1890 في الرتبة الثالثة التي يحتلّها بين مجموع المراسي المغربية من حيث قيمة التبادل مع أوربا (Miège, IV, p. 376).

الصويرة، فظلت طبيعة تجارتها هي هي خلال العقود العديدة اللاحقة ـ فكانت تصدِّر منتجات حاحا وسوس، كاللوز وجلد الماعز وصمغ السندروس وزيت الزيتون، في مقابل استيراد المنسوجات والشاي والسكر من أوربا. ولا شك في أن التنقل الدائب للباعة المتجولين بين الصويرة وأسواقها القروية ـ مد الحياة اليومية وجزرها ـ قد أضفى على مدينة الصويرة مظهراً يكاد يوحي بالخلود.

الخاتمة

كان تاريخُ الصويرة، المرسى السلطاني للمغرب، تاريخاً مثيراً وقصيراً. وكانت الصويرة، بعد إنشائها بعقد من الزمن، قد أصبحت المرسى المغربي الرئيس، وظلت تتبوأ مكانتها تلك بصفتها مرسى يمنحه السلطان امتيازات فريدة على امتداد قرن كامل. لكن على قدر السرعة التي برز بها هذا المرسى تقريباً، طرحت العوامل الخارجية تهديدا لمكانته تلك. إذ كانت المدينة في هذه السنوات عرضة للضغوط الأجنبية المتزايدة، فأدى ذلك إلى إضعاف الدولة المغربية وتقويضها. وأصبح المغرب عاجزا عن الاستمرار في مراقبة علاقاته الخارجية وعن التحكم فيها. وهكذا، فقدت الصويرة مكانتها المرموقة بصفتها مرسى يصونه السلطان ويحيطه بكل عنايته.

وكانت الصويرة تحتفظ، ككل المراسي، بنواة لنخبة من الأسر التجارية. وتقوم ما بين عشرة وعشرين دارا تجارية بتحريك عجلة التبادل ومختلف الأعمال التجارية في المرسى تصديرا واستيرادا. وكان بعض هؤلاء التجار يحققون أرباحا طائلة في أكثر السنوات نشاطا، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لكن الثروات التي تحققت في الصويرة ظلت حكراً على عدد ضئيل من الأفراد حتى في السنوات الزاهرة للمرسى خلال ستينيات القرن التاسع عشر. ومن ثم كانت المنافسة قوية محتدمة، وكانت شركات تجارية كثيرة عاجزة عن متابعة أنشطتها التجارية. وفي نهاية ثمانينيّات القرن التاسع عشر، أفلس العديد من التجار أو رحلوا إلى مدن أخرى.

وهكذا لم تتطور الصويرة قط إلى مرسى دولي مهم. وتعود أسباب عدم حدوث مثل هذا التطور إلى العهد الذي عاشت فيه المدينة. فقد كانت الصويرة، بمعنى من المعاني، مفارقة تاريخية عند إنشائها. إذ كانت مدينة إمبراطورية أسسها السلطان في آخر أطوار استقلال الإمبراطورية. وهناك سبب مهم آخر هو أن المدينة لم تتطور قط إلى مدينة كبرى عن طريق الإمبريالية الاقتصادية، وذلك بالرغم من كونها المرسى الرئيس للمغرب لمدة قرن من الزمن. ويعكس تطور الصويرة المحدود

أهداف المخزن ونواياه، من جهة، إذ كان المطلوب في نظره هو الإبقاء على التجارة مع أوربا في مستويات منخفضة. وهو يعكس، من جهة أخرى، الأهداف والنوايا الأوربية، إذ كان المغرب في أعين أوربا بلدا ليست له أهمية كبيرة في التجارة الخارجية الأوربية. فبريطانيا التي كانت أهم شريك تجاري للمغرب خلال القرن التاسع عشر، لم تكن لها سوى مصالح اقتصادية ثانوية في المغرب. ونادرا ما كانت مسألة المغرب تثار في محاضر جلسات غرفة مانشستر للتجارة[1]، في حين هيمنت على لقاءات الهيئات التجارية الأوربية ومناقشتها كل من مصر والهند والصين وغيرها من البلدان الأخرى التي تهم التوسع الرأسمالي أهمية حاسمة. كما أن جل الصادرات المغربية كانت ذات أهمية اقتصادية ضئيلة لأوربا. فليس في المغرب قطن ولا حرير، كما هو الشأن في مصر وسوريا، لتزويد الصناعات الأوربية بالمواد الأولية. ومع أن المغرب يمكن أن يكون قد بدا لبعض التجار الأجانب الأكثر طموحاً أو مغامرة موطناً أسطوريٌ الثروة (an El Dorado)، فإن حكومات الدول الأوربية لم تكن ترغب في اتخاذ الخطوات الجبَّارة التي يتطلبها تحويل البلد إلى سوق قابل للإستغلال. وكان المغرب بلدا يصعب التوغل في مناطقه الداخلية، كما أن البلدان الأجنبية انقسمت على نفسها، مما حال دون تحقيق هذا الهدف.

وهناك عوامل أخرى عاقت نمو الصويرة وعرقلت تطورها. إذ أنشئت المدينة في منطقة غير خصبة نسبيا، وارتبطت أهميتها بكونها مرسى سلطانيا للتبادل التجاري مع أوربا، كما أن سوقها الجهوي ظل صغيراً نسبياً. وبهذا غابت الحوافز التي يمكن أن تشجع على تمدين أوسع حجماً. وبينما تقع مدن المغرب الداخلية الكبرى الأخرى في مناطق تزخر بإنتاجها الفلاحي، وتحيط بها أسواق كثيرة، كانت الصويرة منعزلة نسبيا عن مناطقها الخلفية القريبة. وفي غياب توسع كبير لنطاق التجارة الدولية، لم تكن للصويرة قدرة على توفير ظروف مساعدة على تحقيق درجة مهمة من التمدين. وفي الوقت الذي تشهد فيه المدن الشاطئية المغربية اليوم تطورا سريعا نتيجة للنزوح القروي الكثيف، فإن امتداد سكان الصويرة لا يكاد يتجاوز حدود الأراضي القريبة من أسوارها التي يعود تاريخ تشييدها إلى القرن الثامن عشر.

وفي القرن التاسع عشر، ظلت الدينامية الداخلية تشكل القوة الدافعة في تاريخ المغرب، وفي ضوئها أوَّل الباحثون تاريخ الصويرة، فبالغوا في التركيز على أهمية

(1) A. Redford, **Manchester Merchants and Foreign Trade** (2 vol. Manchester, 1934-1956).

المراسي البحرية المغربية في القرن التاسع عشر. لكن على الرغم من التطور المحدود الذي شهدته المدن الشاطئية، فإن المدن الداخلية الرئيسة، مثل فاس ومراكش، ظلت أكثر مراكز التبادل التجاري أهمية في المغرب، أي أن السوق المحلي ظل يحجب المبادلات التجارية مع أوربا إلى حدٍّ كبير. وكثيرا ما تناول الباحثون تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر من وجهة نظر إدماج البلاد في الِاقتصاد العالمي. ولا تزال الحاجة ماسة إلى دراسة القدر الذي تحققت به هذه العملية. لكن هذا يتطلب فحصا دقيقا للمدن الشاطئية ولمناطق المغرب الداخلية أيضا، بحواضرها الداخلية وأسواقها التي تحيط بها وتتفاعل معها. بل الأهمُّ أن المسألة في حاجة أيضاً إلى قلبها برمَّتها. فقد كانت الثقافة المغربية في مجموعها قادرة على الصمود أمام تأثير الإمبريالية الِاقتصادية الغربية، وذلك بإعادة بناء هذه القوى الخارجية وتكييفها مع السياق المغربي المحلي.

لقد برهنَّا في هذه الدراسة على أن آستمرار التجارة البرية قد ساعد على ضمان استمرار البنيات الِاقتصادية والِاجتماعية. وقد بدت حركةُ القوافلِ المستمرَّةُ في بلد لم تُعرف فيه العجلة بعدُ، بَدَتْ أهمَّ إلى حد ما من الباخرة التي بدأت تتردد على السواحل المغربية بانتظام في ستينيات القرن التاسع عشر. وظلت التجارة مرتبطة بأنماط زمنية متجذرة في الوسط الثقافي لجنوب غرب المغرب، أي بإيقاعات المواسم والأعياد والطقوس الدينية الإسلامية واليهودية على حد سواء. ويتطابق تنظيم هذه المبادلات التجارية مع وجود نماذج قانونية متجذرة تتعلق بالتبادل والقرض، ويَتَطابق أيضا مع إطار تتحكم فيه العلاقات القائمة بين السادة وزبنائهم الذين يوفِّرون لهم الحماية في كل مرحلة من مراحل العبور التجاري. بل إن المؤسستين الحضاريتين ذاتهما ـ وهما الفندق والسوق ـ ظلتا تُنظمان وفقا لأساليب تنظيمية اجتماعية تقليدية محلية.

وإذا كان المجتمع الحضري قد حافظ على معظم مؤسساته ونماذجه التقليدية في الحياة خلال القرن التاسع عشر، فإن ذلك لا ينفي كون المراسي عوامل هامة للتغيير في التاريخ المغربي. وكانت الصويرة، كجميع المراسي آلملاحيَّة، تستقبل المؤثرات الأجنبية. وعجز المخزن عن كبح هذا التأثير في عصر تهيمن فيه الإمبريالية الِاقتصادية. وقد شكلت الصويرة أكثر المنافذ أهمية للتوسع الأوربي في المغرب، وخاصة في جهته الجنوبية الغربية، مما طرح تحديات كبيرة أمام السيادة المغربية. واستهدفت الإصلاحات العسكرية والإدارية والمالية النشيطة التي باشرها السلطان

سيدي محمد بن عبد الرحمن وخلفه مولاي الحسن بصفة خاصة، استهدفت الدفاع عن البلاد من الإنتهاكات الأجنبية، وذلك بتأكيد نفوذ السلطان وسلطته في البوادي وبتقوية مداخيل الدولة. لكن ارتفاع عدد المغاربة الخاضعين للحمايات الأجنبية أحبط هذه الأهداف. وعلى الرغم من الإصلاحات، فقد كانت الدولة المغربية من الضعف بحيث عجزت عن صد الإنتهاكات الأجنبية. وفي العقود السابقة لإقرار عهد الحماية، دخل المغرب عصرا من الإضطرابات الإجتماعية والسياسية، لعجز السلطان عن حصر التوسع الأوربي الذي تحدى مشروعية الدولة الإسلامية. وبهذا المعنى، كانت المراسي البحرية من محفزات التغيير، لأنها عبَّدت الطريق أمام الإستعمار.

وقد تناولت هذه الدراسة بالفحص والتحليل تفاعل القوى الداخلية والخارجية من خلال ردود فعل تجار الصويرة وباعتها المتجولين. وكان تجار الصويرة يوزعون مجازفاتهم وهم يبحثون عن تحالفات مع الأقطاب الثلاثة التي كان لها نفوذ على تجارة الصويرة، ألا وهي : الأوربيون والمخزن وزعماء الجنوب الغربي. وحاول بعض التجار، من موقعهم الذي يتمثل في الوساطة، أن يحصدوا أرباحا كثيرة، وإن عجزوا هم أنفسهم عن التحول إلى كتلة اجتماعية قوية. إذ ظلوا في جميع تحالفاتهم ومعاملاتهم مجرد تابعين، وبهذا لم تكن لهم سوى تأثيرات ضئيلة في إحداث التغيير الإجتماعي في المغرب. وتكمن أهمية التجار قبل كل شيء في أنهم قد تحولوا، نتيجة للحماية القنصلية ولعلاقاتهم بالشركات الأجنبية، إلى بذور زرعها الإستعمار.

لقد بزغت شهرة الصويرة ومكانتها المرموقة بفضل السياسة السلطانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وهذا يؤكد أهمية المدينة ومحدوديتها في تاريخ المغرب في الوقت نفسه. إذ بُنيت الصويرة لتُتَّخذ مرسى سلطانيا للمغرب يمكن فيه ممارسة تجارة محدودة مع أوربا، تخضع لمراقبة شديدة. وكان الحفاظُ على مراقبة الوضع في سوس من الأهداف المركزية التي كان يتوخاها المخزن من هذه التجارة. ومن هذه الناحية، يمكن القول إن الدولة المغربية حققت نتائج إيجابية جدا. إلا أن وجود الأوربيين في المرسى قوَّض قدرة المخزن على مراقبة البوادي. وقد اتُّخذت الصويرة ـ لمدة مائة سنة ـ مرسى بحريا للسلطان، ورمزا للفترة الأخيرة السابقة لعهد الحماية الفرنسية، والتي ما زالت فيها الحكومة المغربية تتحكم في مصيرها.

المصادر والمراجع

أولا ـ الوثائق

1 ـ في المغرب :

ـ الخزانة الحسنية بالرباط :

حينما ترددت على هذه الخزانة في بداية الثمانينات، لم تكن الوثائق المخزنية المحفوظة فيها قد صنفت بعد. ولذا لم نضع أي أرقام تصنيفية لبعض المراسلات واكتفينا فيها بذكر المرسل والمرسل إليه وتاريخ إصدارها. كما أن قوائم حسابية كثيرة لم تكن قد وضعت عليها بعد أي علامات أو أرقام تصنيفية ؛ في حين كانت الكنانيش والسجلات مرتبة ومصنفة تحت أرقام معينة، وقد اعتمدنا في كتابنا هذا على الكنانيش التالي :

الكناش 33 : مداخيل وصوائر بيت المال بمراكش (1274–1278/1857–1862).

الكناش 42 : مستفادات مرسى الصويرة (1276–1278/1859–1862).

الكناش 43 : مداخيل وصوائر بيت المال (مراكش) (1276–1302/1859–1885).

الكناش 46 : مستفادات مرسى الصويرة (1279/1862–1863).

الكناش 48 : مداخيل وصوائر بيت المال القديم بمراكش (1276/1290–1859–1874).

الكناش 56 : إحصاء الجيش الصويري وأسماء أفراده (1281/1864–1865).

الكناش 80 : تقييد أملاك المخزن وبيان ما يستفاد من أكريتها (1292–1302/1875–1885).

الكناش 93 : تقييد أملاك المخزن وبيان ما يستفاد من أكريتها (1296-1297/1878-1885).
الكناش 109 : خرص قبيلة شتوكة والشياظمة (1298/1880-1881).
الكناش 120 : مستفادات مرسى الصويرة (1301-1302/1883-1884).
الكناش 122 : مستفادات مرسى الصويرة (1300-1302/1883-1884).
الكناش 131 : مستفادات مرسى الصويرة (1302-1304/1884-1887).
الكناش 295 : صوائر مخزنية مع بيان لمستفاد مرسى أكَادير والصويرة وتقاييد أخرى (1281-1282/1865-1866).
الكناش 334 : تقييد خرص بعض قبائل الشياظمة (1297/1879-1880).
الكناش 335 : تقيد خرص بعض قبائل الشياظمة (1297/1879-1880).
الكناش 340 : خرص حبوب هشتوكة والشياظمة (1298/1880-1881).
الكناش 350 : خرص هشتوكة والشياظمة (1300/1882-1883).
الكناش 354 : مستفاد حاحا (1300-1304/1882-1887).
الكناش 355 : خرص حبوب هشتوكة والشياظمة (1299/1881-1882).
الكناش 367 : خرص قبيلة الشياظمة (1302/1884-1885).
الكناش 374 : خرص حبوب الشياظمة (1303/1885-1886).
الكناش 386 : تقييد أملاك المخزن بالصويرة (1306-1308/1888-1891).
الكناش 393 : مستفادات مرسى الصويرة (1307-1308/1889-1891).

- مديرية الوثائق الملكية بالرباط :

لم تكن المجموعات الوثائقية المحفوظة فيها كاملة التصنيف، ولكنها كانت في محفظات رتبت فيها المراسلات ترتيبا زمنيا. [أما اليوم، فقد اكتمل ترتيبها. ويبلغ عدد المحفظات الخاصة بالصويرة 13 محفظة، بينما لم يتجاوز عددها، عندما رجع إليها شروتر، 9 محفظات. ويعني ذلك أن وثائق جديدة تتعلق بالصويرة قد أضيفت إلى الأولى التي اطلع عليها شروتر. ولهذا السبب، فإن مراسلات كانت موجودة في المحفظة 1 أصبحت مرتبة في المحفظة 2، وهكذا... وقد انتبهنا إلى ذلك حين رجعنا إلى بعض المحفظات لضبط بعض الأسماء أو بعض المعطيات التي وظفها المؤلف في كتابه (المعرب)].

وقد اطلعت أيضا على محفظة خاصة بالقائد عمارة بن عبد الصادق ومحفظة أخرى خاصة باليهود.

ـ الخزانة العامة بالرباط :

اطلعنا فيها على قائمة الأملاك الحبسية في الصويرة والتي يعود تاريخها إلى سنة 1924، وعلى وثائق ومراسلات ذات صلة بممتلكات الأوقاف بالإضافة إلى وثائق النائب السلطاني محمد بركَاش.

ـ الوثائق العائلية :

اعتمدنا على وثائق آل بودميعة في إليغ بتازروالت وهي مراسلات وسجلات تجارية بالعربية في حوزة شرفاء إليغ.

كذلك، قمنا باستغلال وثائق آل بيروك في كَوليم، وهي أيضا مراسلات وكنانيش تجارية بالعربية في حوزة أسرة بيروك.

2 ـ في الخارج :

* فرنسا :

France:

Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Paris:

Correspondance Consulaire et Commerciale, Mogador.

Correspondance Politique, Maroc.

Correspondance Politique de Consuls, Maroc 1, 1868-1881.

Memoires et Documents, Maroc.

Archives Nationales, Paris:

BB^4 Marine.

F^{12} Commerce et Industrie.

Archives Nationales, Section Outre-Mer, Paris:

Afrique I through IV.

Archives Nationales, Section Outre-Mer, Aix-en-Provence.

F^{80} Algérie.

Archives du Ministère de la Guerre à Vincennes, Paris:

Maroc 3H (formerly series C and D).

Archives de l'Alliance Israélite Universelle, Paris:

Maroc, 1 through VII. Communities (political series).

Maroc, Ecoles. Reports and Correspondence of local School directors and leading personalities.

France. General reports on Morocco and correspondence with the French government.

Family Collections:

Samuel Levy, Paris. These archives include Judeo- Arabic account books, legal documents in Arabic, Hebrew, and Judeo-Arabic, and miscellaneous letters in European languages.

Great Britain: * بريطانيا العظمى :

Records of the Foreign Office, Public Record Office, London:

52 Morocco, General Correspondence, Series 1, 1761-1837.

99 Morocco, General Correspondence, Series II, 1836-1905.

174 Embassy and Consular Archives, Morocco Correspondence.

631 Embassy and Consular Archives, Mogador Correspondence.

830 Embassy and Consular Archives, Mogador, Registers of Correspondence.

835 Embassy and Consular Archives, Casablanca Correspondences.

British Library, London:

Additional MSS. 38931-39164. The Layard Papers.

Additional MSS. 41512, British Trade with Mogador.

Anglo-Jewish Archives, London:

A.J. 95. Minutes of the Anglo-Jewish Association.

Gaster Papers.

Archives of the Manchester Chamber of Commerce, Manchester:

M8. Proceedings

United States: * الولايات المتحدة :

National Archives, Diplomatic Branch, Washington, D.C.:

Record Group 84. American Consular Agency at Mogador. The volumes in this series have not yet been classified

T61. Despatches from the United States Consuls in Tangier

Israel: ∗ إسرائيل :

The Central Archives for the History of he Jewish People:

MA/MG. Miscellaneous letters and rabbinical documents from Essaouira

Family Collections:

Corcos, Jerusalem. Documents include Arabic correspondence with the Palace, legal documents in Arabic, Hebrew, and Judeo-Arabic, and various other letters in European languages.

Official publications: ∗المنشورات الرسمية :

Great Britain:

Accounts and papers. Parliamentary Papers. House of Commons. Consular Reports on Trade and Commerce.

France: ∗ فرنسا :

Annales du Commerce Extérieur. Faits Commerciaux.

Spain. ∗ إسبانيا :

Anuario de la Direccion de Hidrografia.

Newspapers الجرائد :

ha-Maggīd, Lyck.

ha-Sefīrah, Warsaw.

Jewish Chronicle, London.

Jewish Missionary Intelligence, London.

Al-Moghreb Al-Aksa,. Tangier.

Times of Morocco, Tangier.

Voice of Jacob, London..

ثانيا ـ الكتب والدراسات

1 ـ باللغة العربية :

ابن الحاج، أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، «**الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المومنين مولانا الحسن**»، مخطوط في الخزانة الحسنية بالرباط، رقمه 1920.

ـــ ـــ «**الدرر الجوهرية في مدح الخليفة الحسنية**»، مخطوط في الخزانة الحسنية بالرباط، رقمه 512.

ابن زيدان، عبد الرحمٰن، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، خمسة أجزاء، 1929.

ـــ ـــ **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، جزءان، الرباط، 1961.

ابن سودة، عبد السلام بن عبد القادر، **دليل مؤرخ المغرب الأقصى**، الطبعة الثانية (في جزأين)، الدار البيضاء، 1960ـ1965.

أفا، عمر، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822ـ1906)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، الدار البيضاء، 1988.

أكنسوس، محمد بن أحمد، «**الجيش العرمرم الخماسي**»، مخطوط بالخزانة العامة، رقمه 339د.

بداري، محمد، «الحسبة (1850ـ1912) : مساهمة في التمهيد لدراسة التحول الطارئ على الجهاز المخزني المغربي»، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، 1989، (غير منشورة).

البزاز، محمد الأمين، «المجلس الصحي الدولي بطنجة (1792ـ1929)»، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، 1980 (تصدر قريبا ضمن منشورات كلية الآداب بالرباط).

ـــ **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1992.

بن الصغير، خالد، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، (الطبعة الثانية)، 1997.

ـــ **المغرب في الأرشيف البريطاني : مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن (1845-1886)**، نشر دار ولادة، الدار البيضاء، 1992.

ـــ «الحركة التجارية بمرسى الصويرة (1850-1880)»، ضمن أعمال ندوة : **الصويرة، الذاكرة وبصمات الحاضر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، 1994، صص. 151-165.

ـــ «كورتيس وشركة سوس وشمال إفريقيا»، ضمن أعمال ندوة : **مدينة تزنيت وباديتها**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية في أكادير، 1996، صص. 73-85.

بنمنصور، عبد الوهاب، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب، من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880**، الرباط، 1977.

التوزاني، هراج، نعيمة، **الأمناء بالمغرب في عهد مولاي الحسن (1290-1311/1873-1894)**، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1979.

التوفيق، أحمد، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر : إينولتان (1830-1912)**، منشورات كلية الآداب بالرباط، (الطبعة الثانية)، 1983.

الحضري، أحمد بن مسعود، **«صناعة العرعار من الحسن الأول إلى الحسن الثاني»**، مخطوط للمؤلف في مدينة الصويرة.

الخديمي، علال، «من التاريخ الاجتماعي للمغرب : مؤسسة النزايل والمواصلات الداخلية والتدخل الأجنبي خلال القرن التاسع عشر»، ضمن أعمال ندوة **التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب**، الجزء 2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، الدار البيضاء، 1992، صص. 211-225.

الخمليشي، عبد العزيز، «جوانب من الحياة التجارية بالمغرب في القرن التاسع (1856-1896). المخزن والضرائب المفروضة على التجارة الداخلية

(مكوس الحواضر)»، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، 1989 (غير منشورة).

داود، محمد، **تاريخ تطوان**، 6 مجلدات، تطوان، 1959ـ1965.

الدكالي، محمد بن محمد الخياط، «**تقاييد تاريخية**»، Bodeleian Library, Oxford, Ms collection, Arab, C 79.

الركراكي، أحمد بن الحاج الرباطي، **الشموس المنيرة في أخبار مدينة الصويرة**، الرباط، 1935.

الزياني، أبو القاسم بن أحمد، «**البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف**»، مخطوط في .A.N., Aix-en-Provence, 20 mi I (a).

السوسي، محمد المختار، **إليغ قديما وحديثا**، الرباط، 1966.

— — **خلال جزولة**، 4 أجزاء، (د. ت)، تطوان.

— — **المعسول**، 20 جزءاً، الدار البيضاء والمحمدية، 1960ـ1963.

الصديقي، عبد الرزاق، «الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، 1989، (غير منشورة).

الصديقي، محمد بن سعيد، **إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة**، الدار البيضاء، 1964.

الضعيف، محمد بن عبد السلام الرباطي، «**تاريخ الضعيف**»، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقمه 660د.

الغزال، أحمد بن المهدي، «**كتاب نتيجة الإجتهاد في المهادنة والجهاد**»، الخزانة الوطنية في باريس، المخطوطات العربية، رقمه 2297.

الوثائق، دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية بالرباط، الأجزاء 2، 3، 4، 5، 1976ـ1981.

2 ـ باللغات الأجنبية :

AAFIF, Mohamed, "Les harkas hassaniennes d'après l'œuvre, d'A. Ibn Zidane", *Hésperis-Tamuda*, 19 (1980-1), 153-68.

ABITBOL, Michel, *Témoins et acteurs: Les Corcos et l'histoire du Maroc contemporain*, Jerusalem, 1977.

Tombouctou et les Arma. De la Conquête marocaine du Soudan nigérien en 1591à l'hégemonie de l'Empire Peul du Macina en 1833, Paris, 1979.

-- *'Elita Kalkalit yehùdìt be-Marrōqō ha-pre qōlōnīyālīt: tujjār as-Sultan* [Une élite économique juive au Maroc pré- colonial; les tujjar al- Sultan'] in Michel Abitbol, (ed.), *Judaïsme d'Afrique du nord aux XIX^e aux XX^e siècles*, Jerusalem, 1980, pp. 26-34 (in Hebrew section).

ABU-LUGHOD, Janet, *Rabat: Urban Apartheid in Morocco*, Princeton, 1980.

ABUN NASR, Jamil M., *A History of the Maghrib*, Cambridge, 1971, 2nd edn. 1975.

ADAM, André, *Histoire de Casablanca (des origines à 1914)*, Aix-en-Provence, 1968.

ALERMÓN Y Dorreguiz, *Descripción del Imperio de Marruecos*, Madrid, 1859.

ALVAREZ PÉREZ, José, "Marruecos. Memoria geográfica-comercial de la demarción del consulado de Mogador", *Boletin de la Sociedad geográfica de Madrid*, 2 (1877), 499-518.

ANDREWS, W. H. C., *A Pamphlet and Map of Southern Morocco, or, "Sûs" and the "Ait Bou Amaran"*, London, 1884.

ARLETT, W., "Survey of some of the Canary Islands and of Part of the Western Coast of Africa in 1835", *Journal of the Royal Geographical Society*, 6 (1836), 285-310.

ARNAUD, Louis, *Au temps des "Mehallas" ou le Maroc de 1860 à 1912*, Casablanca, 1952.

ARNOLD, Rosemary, "Separation of Trade and Market: The Great Market of Whydah" and "A port of Trade: Whydah on the Guinea Coast", in Karl Polanyi, Conrad M. Arensberg, and Harry, W. Pearson, *Trade and Market in the Early Empires. Economies in History and Theory*, Glencoe, III., 1957, pp. 154-187.

ATTAL, Robert, *Les Juifs d'Afrique du Nord: Bibliographie*, Jerusalem, 1973.

AUBIN, Eugène, *Morocco of Today*, London, 1906.

AYACHE, Germain, *Etudes d'histoire marocaine*, Rabat, 1979.

BACHE, Paul-Eugène, "Souvenirs d'un voyage à Mogador", *Revue Maritime et Coloniale*, (janvier-février, 1861), 81-99.

BADIA Y LEYBLICH, Domingo, *Travels of Ali Bey in Morocco, Tripoli, Cyprus, Egypt, Arabia, Syria, and Turkey between the years 1803 and 1807*, 2 vols., London, 1816.

BAER, Gabriel, *Studies in the Social History of Modern Egypt*, Chicago and London, 1969.

BALANSA, A., "Voyage de Mogador à Maroc", *B.S.G.*, 5e sér., 15 (1868), 312-34.
BASSET, René, *Relation de Sidi Brahim de Massat*, Paris, 1883.
BASU, Dilip K. (ed.), *The Rise and Growth of Colonial Port Cities in Asia*, Lanham, Md. and London, 1985.
BEAUCLERK, G. *Journey to Morocco*, London, 1828.
BEAUMIER, Auguste, "Le choléra au Maroc, sa marche du Sahara jusqu'au Sénégal en 1868", *B.S.G.*, 6e sér., 3 (1872), 287-305.
- - 'Itinéraire de Mogador au Maroc et du Maroc à Saffy", *B.S.G.*, 5e sér., 16 (1868), 321-39.
- - "Le Maroc", *B.S.G.* 5e sér., 14 (1867),5-51.
- - "Mogador et son commerce maritime", *Annales du Commerce Extérieur,* Etats-Barbaresques, Faits Commerciaux, n°, 17 (1875), 105-20.
- - "Premier établissement des Israélites à Tombouctou", *B.S.G.*, 5e sér., 19 (1870), 345-70.
BEN-AMI, Issachar, "Folk Veneration of Saints among Moroccan Jews"in S. Morag, I. Ben-Ami, and N. Stillman (eds.), *Studies in Judaism and Islam*, Jerusalem, 1984.
- - ha-Arasat ha-qidūshīm be-qereb yehūdei Marrōqō, Jerusalem, 1984.
BEN ATTĀR, Abraham, Shanōt Hayyīm, Casablanca, 1958.
BENECH, José, *Essai d'explication d'un mellah*, Kaiserslauten, s.d.
BENET, Francisco, "Explosive Markets: the Berber Highlands", in K. Polanyi *et al.*, *Trade and Market in Early Empires*, Glencoe, III, 1957, pp. 188-217.
BEN NĀIM, Joseph, *Malkei Rabbanan*, Jersusalem, 1931.
BENOIT, Fernand, *L'Afrique méditerranéene; Algérie-Tunisie-Maroc*, 1931.
BERQUE, Jacques, *L'intérieur du Maghreb; XVe-XIXe siècle*, Paris, 1978.
- - *Structures sociales du Haut-Atlas*, 2ème edn, Paris, 1978.
BERTHIER, Paul, *Les anciennes sucreries du Maroc et leurs réseaux hydrauliques*, 2 vols., Rabat, 1966.
BOIS, Charles, "Années de disette, années d'abondance, sécheresse et pluies au Maroc", *Revue pour l'Etude des Calamités*, nos. 26-7 (1949),1-31.
BONELLI, Emilio, *El Imperio de Marruecos y su constitución*, Madrid, 1882.
BOURQIA, Rahma, "Vol, pillage et banditisme dans le Maroc du XIXème siècle", *Hespéris-Tarmuda* 29 (1991), 191-226.
BOWIE, Leland, 'The Protégé System in Morocco 1880-1904', Ph.D. thesis, Michigan, 1970.
- - "An Aspect of Muslim-Jewish Relations in Late Nineteenth Century Morocco: A European Diplomatic View", *International Journal of Middle East Studies*, 7(1976), 3-19.
BRAUDEL, Fernand, *Civilization and Capitalism: 15th-18th Century*, Vol. I: *The Structures of Everyday Life. The Limits of the Possible*, London, 1981; Vol. II: *The Wheels of Commerce*, London, 1982; Vol. III: *The Perspective of the World*, London, 1984.

- - *The Méditerranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II,* 2 Vols., NewYork, 1973.

BRETT, Michael, "Modernisation in 19th Century North Africa", *The Maghreb Review,* 7,1-2 (1982), 16-22.

BRIGNON, Jean, *et al., Histoire du Maroc,* Casablanca, 1967.

BROWN, Kenneth L., "The "Curse" of Westermarck, *Acta Philosophica Fennica,* 34 (1982), 219-59.

- - "The Impact of the *Dahir Berbère in Salé"* ., in E. Gellner and C. Micaud (eds.), *Arab and Berbers,* London, 1972, 201-15.
- - "Mellah and Madina: A Moroccan City and its Jewish Quarter (Salé, *ca.* 1880-1930)" in S. Morag *et al., Studies in Judaism, and Islam,* Jerusalem, 1981, pp. 253-81.
- - *People of Salé. Tradition and Change in a Moroccan City:* 1830-1930, Manchester, 1976.
- - "An Urban View of Moroccan History: Salé, 1000-1800", *Hespéris-Tamuda,* 12 (1971), 5-106.

BRUNSCHVIG, Robert, "Coup d'œil sur l'histoire des foires à travers l'Islam", in *Recueils de la Société Jean Bodin,* Vol. V: La Foire (1953), 43-74.

BURKE III, Edmund, "The image of the Moroccan State in French Ethnological Literature: A New Look at the Origins of Lyautey's Berber Policy", in Ernest Gellner and Charles Micaud (eds.) *Arabs and Berbers: From Tribe to Nation in North Africa,* London, 1972, pp. 177-99.

- - "Morocco and the Near East: Reflections on some Basic Differences", *Archiv, Europ. Sociol,* 10 (1969), 70-94.
- - *Prelude to Protectorate in Morocco. Precolonial Protest and Resistance: 1860-1912,* Chicago and London, 1976.

CAILLÉ, Jacques, "L'abolition des tributs versés au Maroc par la Suède et le Danemark", *Hespéris,* 45 (1958), 203-38.

- - *Les français à Mogador en 1844,* Essaouira, 1952.
- - *La ville de Rabat jusqu'au Protectorat français,* 3 vols., Paris, 1949.

CAILLÉ, René, *Travels through Central Africa to Timbuctoo and across the Great Desert, to Morocco, Performed in the Years 1824-1828,* 2 vols., London, 1830.

CALDERÓN, Serafin E., *Manuel del Oficial en Marruecos,* Madrid, 1844.

CAMPOU, L. de, *Un Empire qui croule: Le Maroc contemporain,* Paris, 1886.

- - "Caravanes de Timbouctou", *Revue Française de l'Etranger et des Colonies,* 8, 2e sem. de 1888 (1889), 552-3.

CASTELLANOS, Manuel Pablo, *Descripción histórica de Marruecos y breve reseña de sus dinastías,* Santiago de Compostella, 1978.

CASTRIES, H. de, "Le Danemark et le Maroc: 1750-1767", *Hespéris,* 6 (1926), 327-49.

CHÉNIER, Louis, *Un Chargé d'affaires au Maroc. La Correspondance du consul Louis Chénier: 1767-1782.* 2 vols., ed. Pierre Grillon, Paris, 1970.

- - *The Present State of the Empire of Morocco,* 2 vols., London, 1788.

CHETRIT, Joseph, "Shlomo Gozlan: un poète bilingue de Tamgrût dans le Drâa", in Michel Abitbol (ed.), *Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb,* Jerusalem, 1982.

- - Mūda'ūt hadasha le-anōmaliyūt ū-le- Iashōn - nisaneyah shel tenū'at haskalah 'ivrit be-Marrōkō be-sōf ha-me'ah ha-19, *mi-Qedem* ù- mi-Yam 2, 1986.

CHEVALLIER, Dominique, *La société du Mont Liban à l'époque de la revolution industrielle en Europe,* Paris, 1971.

CIGAR, Norman, 'An Edition and Translation of the Chronicles from Muhammad *al-* Qadiri's Nashr Al-Mathani', D. Phil. thesis, Oxford, 1976.

- - "Société et vie politique à Fès sous les premiers 'Alawites'*(ca. 1660/1830)" Hespéris-Tamuda,* 18 (1978-9), 98-125.

"Socio-economic Structures and the Development of an Urban Bourgeoisie in Pre-colonial Morocco", *The Maghreb Review,* 6, 3-4 (1981), 55-76.

COCHELET, Charles, *Narrative of the Shipwreck Sophia on the 30 th of May 1819, on the Western Coast of Africa and the Captivity of a Part of the Crew in the Desert of the Sahara,* London, 1822.

COHEN, Abner, "Cultural Strategies in the Organization of Trading Diasporas", in Claude Meillassoux (ed.), *The Development of Indigenous Trade in West Africa,* Oxford, 1971, pp. 266-81.

COHN, Albert, "Voyage de M. Albert Cohn", *Univers Israélite,* 15 (1860), 699-701.

COMMITTEE for the Relief of the Sufferers of Mogadore. Mocata Libraiy Archives, De Sola Pamphlets 6.

CORCOS, David, *Studies in the History of the jews of Morocco,* Jerusalem, 1976.

COSSÉ-BRISSAC, Philippe, "Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête de l'Algérie (1830-1847)" *Hespéris,* 13 (1931), 35-115, 133-225.

CRAIG, James, "Un aperçu du Maroc", *B.S.G.,* 5e sér., 19 (1870), 177-203.

CRÉMIEUX, Adolphe, "Les Israélites de Mogador", *Univers Israélite* (1866), 329-31.

CRUICKSHANK, Earl F., *Morocco at the Parting of the Ways,* Philadelphia, 1935.

CURTIN, Philip D., *Cross-Cultural Trade in World History,* Cambridge, 1984. *Economic Change in Precolonial Africa; Senegambia in the Era of the Slave Trade,* 2 vols., Madison, 1975.

CURTIS, James, *A journal of travels in Barbary, in the year, 1801, with Observations on the Gum Trade of Senegal,* London, 1803.

DAVIDSON, John, Notes *Taken during travels in Africa,* London, 1839.

DESHEN, *Shlōmō, Sībūr we-yehīdīm be-Marrōqō: sidrei hebra be-qehīllōt ha yehūdiyot - be-me'ōt ha-18-19,* Tel Aviv, 1983.

DEVERDUN, G., *Marrakech, des origines à 1912,* 2 vols., Rabat, 1959-66.

DOUTTÉ, Edmond, "Dans le sud marocain, au pays des Anfloûs" *Revue de Paris* (15 mars 1913), pp. 428-48.

- - "Organisation sociale et domestique chez le H'ah'a', *R.C.* (1905), 1-16.
- - *En Tribu*, Paris, 1914.

DOZY, R., *Supplément aux dictionnaires arabes*, 2 vols., Leiden, 1881.

DRAGUE, Georges, *Esquisse d'histoire religieuse du Maroc. Confréries et zaouias*, Paris, 1951.

DUNN, Ross E., *Resistance in the Desert: Moroccan Responses to French Imperialism, 1881-1912*, Madison, 177.

"The Trade of Tafilalt: Commercial Change in Southeast Morocco on the Eve of the Protectorate", *African Historical Studies*, 4(1971), 271-304.

EDRA'Ī, Moshe b. Yishaq, *Yad Mōshe*, Amsterdam, 5569/1808-9.

EICKELMANN, Dale F., "Religion and Trade in Western Morocco", *Research in Economic Anthropology*, 5 (1983), 335-48.

ELMĀLĪH, *Yōsef, tōqfō shel Yōsef*, 2 vols., Livorno, 1823-1853

EL. MANSOUR, Mohamed, *Morocco in the Reign of Mawlay Sulayman*, Menas, Cambridgeshire, England, 1990.

EL-MOUDEN, Abderrahman, "Etat et société rurale à travers la *harka* au Maroc du XIX^{ème} siècle", *The Maghreb Review*, 8, 5-6 (1983).

ENNAJI, Mohamed et PASCON Paul, *Le Makhzen et le Sous-Al- Aqsa, la correspondance politique de la maison d'Iligh (1821-1894)*, Paris et Casablanca, 1988.

ERNEST-Picard, P., *La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830*, Alger et Paris, 1930.

FAWAZ, Leila Tarazi, *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut*, Cambridge, Mass., 1983.

FERNANDEZ, Cesáreo, "Mogador", Anuario de la Dirección de Hidrografia, 3 (1865), 259-78.

FITURI, Ahmad Said, 'Tripolitania, Cyrenaica, and Bilad as-Sudan: Trade Relations during the Second Half of the Nineteenth Century', Ph.D. thesis, Michigan, 1982.

FLAMAND, Pierre, *Quelques manifestations de l'esprit populaire dans les juiveries du sud marocain*, Casablanca, s.d. [1959].

FLOURNOY, Francis, R., *British Policy towards Morocco in the age of Palmerston: 1830-1865*, Baltimore, 1935.

FOSTER, Brian L.,"Ethnicity and Commerce", *American Ethnologist*, 1(1974), 437-48.

FOUCAULD, Charles de, *Reconnaissance au Maroc: 1883-1884*, Paris, 1888.

FROIDEVAUX, Henri, "Une description de Mogador en 1765", *Annales de Geographie*, 2 (1893), 394-8.

FUCHS, J., «Evolution d'un grand Commandement marocain, le caid Mtougi et le Protectocat», C.H.E.A.M., Ms 2137.

GATELL, Joachim, "Description du Sous", *B.S.G.*, 6^{e} sér., 1(1871), 81-106.

GEERTZ, Clifford, "Ports of Trade in Nineteenth Century Bali", *Research in Economic Anthropology*, 3 (1980), 109-22.

- - "*Suq*: The Bazaar Economy in Sefrou", in Clifford Geertz, Hildred Geertz, and Lawrence Rosen, *Meaning and Order in Moroccan Society*, Cambridge, 1979, pp. 123-310.

GELLNER, Ernest. *Saints of the Atlas*, Chicago and London, 1969.

GELLNER, Ernest, and Micaud, C. (eds.) *Arabs and Berbers*, London, 1972

GÉRENTON, E. "Les expéditions de Moulay el Hasan dans le Sous: 1882-1886" *R.C.* (1924), 265-86.

GINSBURG, J.B., *An Account of the Persecution of the Protestant Mission among the Jews at Mogador, Morocco*, London, 1880.

GIRAUD, Hubert, "Itinéraire de Mogador à Marrakech (1890-92)", *C.R. des Séances du Congrès National de Géographie*, Marseilles (1898).

GODARD, Léon, *Decription et histoire du Maroc*, Paris, 1860.

- - *Le Maroc, notes d'un voyageur*, Alger, 1859

GOITEIN, S.D., *A Mediterranean Society, Vol. I:Economic Foundations*, Berkeley and Los Angeles, 1967.

GOLDBERG, Harvey E., *The Book of Mordechai. A Study of the Jews of Libya*, Philadelphia, 1980.

GONZÁLEZ-PALENCIA, A., "Un Italiano en Mogador en 1783", *Africa* (juillet-aout, 1948), 273-6.

GRÅBERG, di Hemsö, Jacopo, *Specchio geografico e statistico dell' Imperio di Marocco*, Genoa, 1834.

GUEDALLA, H., *Refutation of an Anonymous Article in "The Jewish World"; Secret History of Sir Moses Montefiore's Mission to Morocco in 1863-4*, London, 1880.

GUILLEN, Pierre, *L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905*, Paris, 1967.

HAMMOUDI, Abdallah, "Sainteté, pouvoir, et société: Tamgrout aux XVII^e^ et XVIII^e^ siècles", *Annales, E.S.C.*, 35 (1980), pp. 615-41.

HARRIS, Walter B., *Tafilet: The Narrative of a Journey of Exploration in the Atlas Mountains and the Oases of the North-West Sahara*, London, 1895.

HART, David, *The Aith Waryaghar of the Moroccan Rif*, Tucson, 1976.

HODGKIN, Thomas, *Narrative of a Journey to Morocco in 1863 and 1864*, London, 1866

HOOKER, J. D. and Ball, J., *Journal of a Tour in Morocco and the Great Atlas*, London, 1878.

HOPKINS, A. G., *An Economic History of West Africa*, London, 1973.

HOSOTTE-Reynaud, M., "Un négociant à Mogador à la fin du XVIII^e^ siècle et sa correspondance avec le consul de France à Salé," *Hespéris*, 44 (1957), 335-45.

IBN KHALDUN, *The Muqaddimah*, tr. F. Rosenthal, 3 vols., New York, 1958.

IDEVILLE, H. de, *Le Maréchal Bugeaud d'après sa correspondance intime et des documents inédits: 1784-1849*, 2 vols., Paris, 1882.

ISRAEL, Jonathan I., *European Jewry in the Age of Mercantilism: 1550-1750*, Oxford, 1985.

JACKSON, James Grey, *An Account of the Empire of Morocco and the Districts of Sus and Tafilelt*, 3rd edn, London, 1814.

- - *An Account of Timbuctoo and Housa Territories in the Interior of Africa*, London, 1820.

JACQUES-Meunié, D., *Le Maroc saharien, des origines à 1670*, 2 vols., Paris, 1982.

JAMOUS, Raymond, *Honneur et baraka: les structures sociales traditionnelles dans le Rif.* Cambridge et Paris, 1981.

JANNASCH, Robert, *Die deutsche Handelsexpedition 1886*, Berlin, 1887.

JODIN, André, *Les établissements du roi Juba II aux îles purpuraires (Mogador)*, Tanger, 1967.

JUSTINARD, L., "Notes d'histoire et de littérature berbères: les Haha et les gens du Sous", *Hespéris*, 8 (1928), 333-56.

KENBIB, Mohammed, "Structures traditionnelles et protection diplomatique dans le Maroc précolonial", in René Gallissot (ed.), *Structures et cultures précapitalistes*, Paris, 1981.

- - "Protégés et brigands dans le Maroc du XIXe siècle et début du XXe siècles" *Hespéris - Tamuda* 29 (1991), 227-248.

- - *Juifs et musulmans du Maroc, 1859-1948, Contribution à l'histoire des relations inter-Communautaires en terres d'Islam*, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, 1994.

- - *Les Protégés, Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc*, P. F. L. S. H, Rabat, 1996.

KHNĀFFO, *Mas'ūd, She'eilōt u-teshūbūt*, Bar Ilan, Ms 192, copy at Jewish National and University Library, Jerusalem, Micro. 36841.

LAHBABI, Mohamed, *Le gouvernement morocain à l'aube du XXe siècle*, Rabat, 1958.

LAKHDAR, Mohamed, *La vie littéraire au Maroc sous la dynastie 'Alawide (1075-1311=1664-1894)*, Rabat, 1971.

LAMBERT, Paul, "Notice sur la ville de Maroc", *B.S.G.*, 5e sér., 16 (1868), 430-47.

LANDES, David, S., *Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt*, Cambridge, Mass., 1958.

LAOUST, E., *Mots et choses berbères*, Paris, 1920.

LAPIDUS, Ira M., *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, Cambridge, Mass., 1967.

LAREDO, Abraham, *Les noms des Juifs du Maroc*, Madrid, 1978.

LAROUI, Abdallah, *The History of the Maghrib: An Interpretative Essay*, Princeton, 1977.

- - *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)*, Paris, 1977.

LARRAS, N., "La population du Maroc", La Géographie, *B.S.G.*, 13, 2 (1906), 337-48.

LASKIER, Michael, M., *The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities of Morocco, 1862-1962*, Albany, N.Y., 1983.

LEARED, Arthur, *Morocco and the Moors*, London, 1876.

- - "Mogador as a Winter Resort for Invalids" *The Lancet* (25 October 1873).

- - "The Trade and Resources of Morocco", *Journal of the Society of Arts*, 25 (1877); 531-41.

LE CHATELIER, A., *Tribus du sud-ouest marocain*, Paris, 1891.

LECLERQ, J., "Mogador", *Revue Britanique*, 6 (1880), 397-418.

- - "Sur les côtes du Maroc", *Revue Britanique*, 2 (1881), 319-52.

LEE, Joseph C., "The North West Coast of Africa", *Journal of the Manchester Geographical Society*, 2 (1886), 145-64.

LEECH, William B., "Notes on a visit to Mogador, *Journal of the Manchester Geographical Society*, 18 (1902), 57-64.

LEMPRIERE, W., *A Tour from Gibraltar to Tangier, Sallee, Mogadore, Santa Cruz,Tarudant and thence over Mount Atlas to Morocco*, 2nd edn, London, 1793.

LENZ, Oskar, *Timbouctou: voyage au Maroc, au Sahara et au Soudan*, Paris, 1886.

- - "Voyage du Maroc au Sénégal" *B.S.G.*, 7e sér., 1(1881), 199-226.

LE TOURNEAU, Roger, *Fès avant le Protectorat*, Casablanca, 1949.

- - *Fez in the age of the Marinides*, Norman, Okla., 1961.

LEWIS, Bernard, *The Jews of Islam*, Princeton, 1984.

LOEWE, L. (ed.), *Diaries of Sir Moses and Lady Montefiore*, 2 vols., London, 1890.

LOURIDO-DÍAZ, Ramon, "Le commerce entre le Portugal et le Maroc pendant la deuxième moitié du XVIIIe siècle", *Revue d'Histoire Maghrebine*, 5 (1976), 27-46.

- - *Marruecos en la segunda mitad del siglo XVIII. Vida interna: Política, Social y religiosa durante el Sultanato de Sidi Muhammad b.'Abd Alláh (1757-1790)*, Madrid, 1978.

LOVEJOY, Paul E., "Polanyi's "Ports of Trade": Salaga and Kano in the Nineteenth Century", *Canadian Journal of African Studies*, 16 (1982), 245-77.

LUENGO, Fr, A., "Mogador-fondación de la mission católica", *Mauritania* (1 agosto 1940), 249-51.

MACKENZIE, Donald, The *Flooding of the Sahara*, London, 1877.

The Khalifate of the West, London, 1911.

McNEILL, William, *Plagues and People*, New York, 1976.

MARCET, A., *Le Maroc: voyage d'une mission française à la cour du Sultan*, Paris, 1885.

MARTY, Paul, "Une tentative de pénétration pacifique dans le sud marocain en 1839', *Revue de l'Histoire des Colonies Françaises*, 9, 2 (1921),101-16.

MASSIGNON, Louis, "Enquête sur les corporations musulmanes d'artisans et de commerçants au Maroc', *Revue du Monde Musulman*, 58 (1924),1-250.

MATHEWS, Felix A., "Northwest Africa and Timbuctoo", *Bulletin of the American Geographical Society,* 4 (1881), 196-219.

MEAKIN, Budgett, *The Land of the Moors,* London, 1901.

MEILLASSOUX, Claude (ed.), *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa,* Oxford, 1971.

MERCEDES Garcia- Arenal, "The Revolution of Fàs in 869/1465 and the Death of Sultan Abd al-Haqq Al - Marini," *Bulletin of the School of Oriental and African Studies,* University of London, Vol XLI, Part1, 1978, 43-66.

MERCIER, L., "L'administration marocaine à Rabat", *Archives Marocaines,* 1(1904),59-96.

MICHAUX-BELLAIRE, E., "Les biens habous et les biens du Makhzen au point de vue de leur location et de leur alienation", *Revue du Monde Musulman,* 5 (1908), pp.436-57.

- - "L'organisation des finances au Maroc", *Archives Marocaines,* II (1907),171-251.

MICHAUX-BELLAIRE, E. and SALMON, G., "El-Qçar El-Kebir: une ville de province au Maroc septentrional", *Archives Marocaines,* 2 (1904), 1-228.

MIÈGE, Jean-Louis, "La bourgeoisie juive du Maroc au XIX^e siècle: rupture ou continuité" in M. Abitbol (ed.), *Judaïsme d'Afrique du Nord aux XIX^e-XX^e siècle,* Jerusalem, 1980, pp. 25-36.

- - "Le commerce trans-Saharien au XIX^e siècle. Essai de quantification", *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée,* 32, 2(1981), 93-119.

- - *Documents d'histoire économique et sociale marocaine au XIX^e siècle,* Paris, 1969.

- - "Les juifs et le commerce transsaharien au dix-neuvième siècle", in M. Abitbol (ed.), *Communautés juives des marges sahariennes,* Jerusalem, 1982, pp. 391-404.

- - "Le Maroc et les premières lignes de navigation à vapeur", *Bulletin de l'Enseignement Public au Maroc,* n°. 236 (1956), 37-47.

Le Maroc et l'Europe: 1830-1894, 4 vols., Paris, 1961-2.

- - *Une mission française à Marrakech en 1882,* Aix-en-Provence, 1968.

"Note sur l'artisanat marocain en 1870", *Bulletin Economique et Social du Maroc,* 16 (1953) 91-3.

- - "Origine et développement de la consommation du thé au Maroc" *Bulletin Economique et Social du Maroc,* 20, 71(1956), 377-98.

MONTAGNE, Robert, *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc,* Paris, 1930.

MONTEIL, Vincent, "Les Juifs d'Ifrane", *Hespéris,* 35 (1948), 151-62.

Notes sur les Tekna, Paris, 1948.

MORSY, Magali, "Moulay Isma'il et l'armée de métier", *Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine* (avril-juin, 1967), 97-122.

- - *North Africa 1800-1900,* London and New York, 1984.

MOULIÉRAS, Auguste, *Le Maroc inconnu,* 2 vols., Paris, 1895-9

MURPHEY, Rhoads, *The Outsiders: The Western Experience in India and China,* Ann Arbor, 1977.

NAIMI Mustapha 'L'infiltration des rapports marchands dans une formation économique traditionelle (essai de chronologie)', thèse de 3ème cycle, Paris X, 1981.

- - "La politique des chefs de la confederation Tekna face à l'expansionnisme commercial européen", *Revue d'Histoire Maghrébine,* II, 35-6 (1984), 153-73.

NATAF, F., *Le crédit et la banque au Maroc,* Paris, 1929.

NEHLIL, Mohammed, *Lettres chérifiennes,* Paris, 1915.

NEWBURY, C. W., "North African and Western Sudan Trade in the Nineteenth Century: A Re-evaluation", *Journal of African History,* 7 (1966), 223-46.

NOIN, Daniel, *La population rurale du Maroc,* 2 vols., Paris, 1970.

NORDMAN, Daniel. "Les expéditions de Moulay Hassan", *Hespéris-Tamuda,* 19 (1980-1),123-52.

OBEDIA,, David, *Qehīllat Sefrū,* 3 vols., Jerusalem, 1975-6

OBEDIA, M., *Les Juifs de Mogador.* Copie dans la collection de J-L. Miège.

- - *Observations on the Western Coast of the Morocco State during my Journey from Mogador to Tangier in July and August 1830; Memorandum Respecting the Foundation of Mogador, its Trade,* etc., R.G.S., Ms 1828.

OHAYON, Jacob, *Les origines des Juifs de Mogador,* Ben Zvi Institute, Jersalem.

OLLIVE, C."Commerce entre Timbouctou et Mogador", *Bulletin de la Société de Géographie de Marseille,* 4 (1880), 5-7.

- - "Géographie médicale: climat de Mogador et de son influence sur la phthisie", *B.S.G.,* 6e sér., 10 (1875), 365-416.

OWEN, Roger, *Cotton and the Egyptian Economy 1820-1914,* Oxford, 1969.

- - *The Middle East in the World Economy,* London and New York, 1981.

AL-QADIRĪ, Muhammad, *The Bodleian Version of Muhammad al-Qādiri's Nashr al- Mathānī: The Chronicles,* ed. Norman Cigar, Rabat, 1978.

QORIYAT, Abraham, *Berīt abōt,* Livorno, 1862.

QORIYAT, Abraham, *Zekhūt abōt.* Pisa, 1812 [Grandfather of above].

PARK, Thomas K., «Administration and the Economy: Morocco 1880 to 1980. The Case of Essaouira», Ph.D. thesis, Wisconsin, 1983.

- - "Inflation and Economic Policy in 19th Century Morocco: the Compromise Solution", *The Maghreb Review,* 10, 2 (1985), 51-6.

PARSONS, F.V., "The North West African Company and the British Government, 1875-1895", *Historical Journal,* 1(1958), 136-53.

- - *The Origins of the Morocco Question 1880-1900,* London, 1976.

PASCON, Paul, *Le Haouz de Marrakesh,* 2 vols., Rabat, 1977.

- - *La maison d'Iligh et l'histoire sociale du Tazerwalt,* collaboration of A. Arrif, D. Schroeter, M. Tozy, and H. Van Der Wusten, Rabat, 1984.

PASCON, Paul and SCHROETER, Daniel, "Le cimetière juif d'Iligh (1751-1955): Etude des épitaphes comme documents d'histoire sociale (Tazerwalt, sud-ouest marocain)", *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, 34, 2 (1982), 39-62.

PAYTON, Charles A., *Moss from a Rolling Stone, or Moorish Wanderings and Rambling Reminiscences*, London, 1879.

PERINBAUM, B.M., "Social Relations in the Trans-Saharan and Western Sudanese Trade: An Overview", *Comparative Studies in Society and History*, 15 (1873), 416-36.

PICCIOTTO, Moses Haim, *Jews of Morocco, Report*, London, 1861.

PIRENNE, Henri, *Economic and Social History of Medieval Europe*, London and Henley, 1936.

POBEGUIN, E., "Notes sur Mogador", *R.C.* (1906), 49-63.

POLANYI. Karl, "Ports of Trade in Early Societies", *Journal of Economic History*, 23 (1963), 30-45.

POLANYI. Karl, Arensberg, Conrad M., and Pearson, Harry W. (eds.), *Trade and Market in Early Empires. Economies in History and Theory*, Glencoe, Ill., 1957.

PONASIK, D.S., "The System of Administered Trade as a Defense Mechanism in Preprotectorate Morocco", *International Journal of Middle East Studies*, 8 (1977), 195-207.

RAYMOND, André, *Grandes villes arabes à l'époque ottomane*, Paris, 1985.

- - *The Great Arab Cities in the 16th-18th Centuries: An Introduction*, New York and London, 1984.

REDFORD, A., *Manchester Merchants and Foreign Trade*, 2 vols., Manchester, 1934-56.

RENÉ-Leclerc, Charles, "Le commerce et l'industrie à Fez", *R.C.* (1905), 229-53, 295-321, 336-50.

RICHARDSON, James, *Travels in Morocco*, 2 vols., London, 1860.

RILEY, James, *An Authentic Narrative of the Loss of the American Brig Commerce*, New York, 1817.

RODINSON, Maxime, *Islam and Capitalism*, London, 1974.

ROHLFS, Gerhard, *Adventures in Morocco through the Oases of Draa and Tafilet*, London, 1874.

ROLLMAN, Wilfrid J., 'The "New Order" in a Pre-colonial Muslim Society: Military Reform in Morocco, 1844-1904', Ph.D. thesis, Michigan, 1983,

ROMANELLI, Samuel, *Massā ba-'arab*, ed. Hayyìm Schirmann, in *Ketābīm Nibharīm*, Jerusalem, 1968.

ROSEN, Lawrence, *Bargaining for Reality: the Construction of Social Relations in a Muslim Community*, Chicago and London, 1984.

ROSENBERGER, Bernard, et Triki, Hamid, "Famines et épidemies au Moroc aux XVI^e^ et XVII^e^ siècles", *Hespéris-Tamuda*, 14 (1973), 109-75.

ROUSSEAU DES ROCHES, J., *Trois souvenirs: Tanger, Isly, Mogador,* Paris, 1846.

SALMON. G., "L'administration marocaine à Tanger" et "Le commerce indigène à Tanger", *Archives Marocaines,* 1(1904), 1-55.

SCHROETER, Daniel J., "Anglo-Jewry and Essaouira (Mogador): 1860-1900. The Social Implications of Philanthropy", *Transactions of the Jewish Historical Society of England,* 28 (1984), 60-88.

- - "The Jews of Essaouira (Mogador) and the Trade of Southern Morocco", in M. Abitbol (ed.), *Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb,* Jerusalem, 1982, pp. 365-90.

- - "The Royal Palace Archives of Rabat and the Makhzen in the 19th Century", *The Maghreb Review,* 7, 1-2 (1981),41-5.

- - "The Town of Mogador (Essaouira) and Aspects of Change in Pre-colonial Morocco: A Bibliographical Essay", *Bulletin of the British Society for Middle Eastern Studies,* 6,1 (1979), 24-38.

- - 'Merchants and Pedlars of Essaouira: A Social History of a Moroccan Trading Town (1844-1886)', Ph.D. thesis, Manchester, 1984.

SEBTI Abdelahad,"Chroniques de la contestation citadire: Fès et la révolte des tanneurs" (1873-1874), *Hespéris -Tamuda* 29 (1991), 283-312.

- - «Insécurité et figures de la protection au XIXe siècle, La «Ztata» et son vocabulaire», in *La société civile au Maroc, approches,* sous derction de Noureddine El Aoufi, (Rabat, 1992), pp. 47-69.

- - «Ztata et sécurité du voyage, un thème de pratique judiciaire marocaine», *Héspéris-Tamuda,* 30 (1992), pp. 37-52.

SEDDON, David, Moroccan Peasants: *A Century of Change in the Eastern Rif, 1870-1970,* Folkestone, 1981.

SEGONZAC, René de, *Au Cœur de l'Atlas. Mission au Maroc, 1904-1905,* Paris, 1910.

SERRES, Jean, "Comment Pellissier de Reynaud ne fut pas consul de France à Mogador (1843)", in *Memorial Henri Basset,* vol. 2, Paris, 1928, pp. 243-7.

SIMOU, Bahija, *Les Reformes militaires au Maroc de 1844 à 1912,* P. F. L. S. H, Rabat, 1995.

STÄHELIN, Alfred, "Mogador", *Das Ausland,* 62 (1889), 611-14, 629-31.

STAMBOULI, F. and Zghal, A., "Urban Life in Pre-colonial North Africa", *British Journal of Sociology,* 27 (1976),1-20.

STERN, Selma, *The Court Jew,* Philadelphia, 1950.

STILLMAN, Norman, *The Jews of Arab Lands: A History and Source Book,* Philadelphia, 1979.

STUTFIELD, E. M., *El Maghreb, 1200 Miles Ride through Morocco,* London, 1886.

SZYMAÑSKI, Edward, "La guerre hispano-marocaine (1859-66): début de l'histoire du Maroc contemporain (essai de périodisation)", *Rocnik Orientalistyczny,* 29, 2 (1965), 53-65.

TAWFIQ, Ahmed, "Les Juifs dans la société marocaine au 19^{e} siècle: l'exemple des juifs de Demnate", in *Juifs du Maroc, identité et dialogue*, Grenoble, 1980.

TERRASSE, Henri, *Histoire du Maroc. Des origines à l'établissement du protectorat français*, 2 vols., Casablanca, 1950.

THOMASSY, Raymond, *Le Maroc et ses caravanes ou relations de la France avec cet Empire*, Paris, 1845.

THOMSON, Joseph, *Travels in the Atlas and Southern Morocco*, London, 1889.

"Travaux dans la rade et dans la ville de Mogador", *Nouvelles Annales de la Marine*, 30 (1863), pp. 285-6.

TROIN, Jean-François, *Les souks marocains*, 2 vols., Aix-en-Provence, 1975.

UDOVITCH, Abraham L., *Partnership and Profit in Medieval Islam*, Princeton, 1970.

UDOVITCH, Abraham L. and Valensi, Lucette, *The Last Arab Jews; The Communities of Jerba, Tunisia*, Chur, London , Paris and NewYork, 1984.

VALENSI, Lucette, *Fellahs tunisiens: l'économie rurale et la vie des campagnes au 18^{e} et 19^{e} siècles*, Paris et La Haye, 1977.

- - *Le Maghreb avant la prise d'Alger*, Paris, 1969.

VOINOT, L., *Pèlerinages judéo-musulmans au Maroc*, Paris, 1948.

WALLERSTEIN, Immanuel, *The Modern World System. Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth Century*, NewYork, 1974.

WARNIER, Auguste Hubert, *Campagne du Maroc (1844)*, Paris, 1944.

WESTERMARCK, Edward, *Ceremonies and Beliefs Connected with Agriculture, Certain Dates of the Solar Year, and Weather in Morocco*, Helsinki, 1913.

Ritual and Belief in Morocco, 2 vols., London, 1926.

WOLF, Eric R., *Europe and the People without History*, Berkeley, Los Angeles, and London, 1982.

ZAFRANI, Haïm, *Les Juifs du Maroc. Vie sociale, économique et religieuse*, Paris, 1972.

- - *Pédagogie juive en terre d'Islam. L'enseignement traditionnel de l'hébreu et du judaïsme au Maroc*, Paris, 1969.

ZERBIB,T. E., "Slave Caravans in Morocco", *The Anti-Slavery Reporter*, ser. 4, 7, 3 (1887), pp. 98-9.

السيرة الأكاديمية للمؤلف

Daniel J. Schroeter
Department of History
University of California, Irvine

دانيل شروتر
شعبة التاريخ
جامعة كالفورنيا، إيرڤاين

Education — * الشهادات الجامعية :

1984 : Ph.D., University of Manchester: Near Eastern Studies
1977 : A.M., University of Michigan, Ann Arbor. Near Eastern Studies
1975 : B.A., University of Washington, Seattle: History/Near Eastern Languages and Literature.

Academic Positions — * المهام الأكاديمية :

1994 - Associate Professor, Teller Family Chair in Jewish History, department of History, University of California, Irvine
1992-94 : Associate Professor, Samuel M. Melton Legislative Professorship in Jewish History, Department of History, University of Florida, Gainesville.
1989-92 : Assistant Professor, Samuel M. Melton Legislative Professorship in Jewish History, Department of History, University of Florida, Gainesville.
1987-89 : Visiting Assistant Professor in Judaic Studies, Department of History, The George Washington University, Washington D.C.
1985-87 : Visiting Assistant Professor, Department of History, University of Utah, Salt Lake City.
1984-85 : Visiting Assistant Professor in Jewish History and Religion, University of Paris VIII-Vincennes at Saint Denis.

Publications — * المنشورات :

A. Books — أ ـ الكتب :

Merchants of Essaouira: Urban Society and Imperialism in Southwestern Morocco, 1844-1886, Middle East Library, Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

In collaboration with Paul Pascon, et al, *La Maison d'Iligh et l'histoire sociale du Tazerwalt*, Rabat: Société Marocaine des Editeurs Réunis: 1984.

The Sultan's Jew: Meir Macnin of Morocco and the Sephardic World [book manuscript in preparation]

B. Articles and Chapters ب ـ المقالات والدراسات :

"La découverte des Juifs berbères: relations Musulmans- Juifs dans la périphérie," *in les Relations Judéo-Musulmanes au Maroc*, edited by Michel Abitbol, Jerusalem: Centre International de Recherche sur les Juifs du Maroc (forthcoming)

"Royal Power and the Economy in Precolonial Morocco: Jews and the Legitimation of Foreign Trade, " *Representations of Power in Morocco: Historical and Contemporary Perspectives,*" edited by Susan G. Miller and Rahma Bourqia, Cambridge: Harvard University Press (forthcoming)

"*Le Maroc sans l'Europe*: Miège and the Development of Moroccan Historiography," in *Reform, Crisis and Everyday Life in Nineteenth Century Morocco,* edited by Wilfrid J. Rollman, Middle East Monograph Series, Harvard University Press (forthcoming)

"Islam in North Africa and the Mediterranean, " in *The Muslim Almanac,* edited by Azim A. Nanji, New York; Gale Research Incorporation, 1995, pp. 115-129.

With Joseph Chetrit: "The Transformation of the Jewish Community of Essaouira (Mogador) in the Nineteenth and Twentieth Centuries," *in Sephardi and Middle Eastern Jewries in Modern Times*, edited by Harvey Goldberg, Bloomington: Indiana University Press, 1996, pp. 99-116.

With Joseph Chetrit, "Reform of Jewish Institutions in Morocco at the Beginning of the Colonial Government (1912-1919)" [in Hebrew], *Miqqedem Umiyyam,* 6 (1995): 71-103.

"Jewish Quarters in the Arab- Islamic Cities of the Ottoman Empire," *in The Jews of the Ottoman Empire,* edited by Avigdor Levy, Princeton: Darwin Press, 1994, pp. 287-300

"Orientalism and the Jews of the Mediterranean, "*Journal, of Mediterranean Sutdies,* vol. 4.2 (1994): 183-196.

"The Jewish Quarter and the Moroccan City," *in New Horizons in Sephardic Studies,* edited by George K. Zucker and Yedida K. Stillman, Albany: State University of New York Press, 1993, pp. 67-81.

"Yishaq Ben Y a'îs(h) Halewi: A Moroccan Reformer," *in Struggle and Survival in the Modern Middle East,* edited by Edmund Burke, III, Berkeley: University of California Press, 1993, pp. 44-58.

"Slave Markets and Slavery in Moroccan Urban Society," *in The Human Commodity: Perspectives on the Trans-Saharan Slave Trade,* edited by Elizabeth Savage, London: Frank Cass, special issue *Slavery and Abolition,* vol. 13,1 (1992): 185-213

"Trade as a Mediator in Muslim- Jewish Relations: Southwestern Morooco in the Nineteenth Century," *In Jews Among Arabs: Contacts and Boundaries,* edited by Mark R. Cohen and Abraham L. Udovitch, Princeton: Darwin Press, 1989, pp. 113-140.

"The Politics of Reform in Morocco: The Writings of Yishaq Ben Y a'îs(h) Halewî in Hasfirah (1891)," *in Misgav Yerushalayim Studies in Jewish Literature,* edited by Ephraim Hazan, Jerusalem: Misgav Yerushalayim, 1987, pp. 73-84.

With Paul Pascon, "Le cimetière juif d'Iligh, 1751-1955: étude des épitaphes comme documents d'histoire sociale," *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée,* vol, 34, 2 (1982): 39-62.

"Anglo-Jewry and Essaouira (Mogador): 1860-1900. The Social Implications of Philanthropy," *Transactions of the Jewish Historical Society of England,* 28 (1984): 60-88 [A translation of this article appeared in Hebrew *in Pe'amim,* 17 (1984): 5-35]

"The Royal Palace Archives of Rabat and the Makhzan in the 19th Century," *The Maghreb Review,* vol. 7. 1-2 (1982): 41-45).

"The Jews of Essaouira (Mogador) and the Trade of Southern Morocco," *in Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb,* edited by Michel Abitbol, Jerusalem: Institut Ben-Zvi, 1982, pp. 365-390.

"The Town of Mogador (Essaouira) and Aspects of Change in Precolonial Morocco: A Bibliographical Essay," *Bulletin of the British Society for Middle Eastern Studies,* vol. 6,1 (1979): 24-38.

ملاحق

الملحق أ

مجموعة آل قرقوز : وثائق ومراسلات بالعربية خلال القرن التاسع عشر (1843-1883)

رسائل بُعث بها إلى أفراد من عائلة قرقوز اسم المرسِل	عدد المراسلات
الطيب بن اليماني بوعشرين	63
إدريس بن الطيب بن اليماني	9
موسى بن أحمد	56
أحمد بن موسى	1
محمد بن المدني بنيس	14
محمد بن العربي بن المختار	6
إدريس بن محمد بن إدريس	5
المفضل غريط	4
محمد بن عبد الرحمن (الخليفة)	2
مبارك بن محمد أنفلوس	5
مختلفات	24
المجموع	189
وثائق أخرى	
ظهائر أو نسخ من الظهائر	8
رسوم عدلية (رسوم نقل الملكية)	7
مختلفات	11
المجموع	26
مجموع الوثائق	215

الملحق ب

إحصائيات سكان الصويرة

السنة	المصدر	المجموع	اليهود
1770-1	Corcos		1,875
1785	Crocos		6,000
1799	P.P. report	9,000	
1800	P.P. report	(1,500)	
1799	Bache	8,000	
1800	Bache	(4,000)	
1799	Jackson	10,000	
1800	Jackson	(5,500)	
1809	Jackson	10,000*	
1815	Riley		6,000
1830	Chaillet	15,000	3,000
1834	Graberg di Hemsö	16,500	4,000
1835	Arlett	9,500	4,000
1842	Beuscher	12,000	
1843	Richardson	14,000	4,000
1844	F.O., military reprot	12,000	4,000
1844	Calderón	16,500	4,000
1844	*Jewish Chronicle*		3,412
1845	French consular report	8,000	4,000
1847	Soulang-Bodin	12,000	
1847	Beaumier	12,000	4,000
1849	Darondeau	16,500	
1852	Almanach Didot-Bottin	12,000	
1854	Swedish consular report	10,000	
1854	French naval report	15,000	
1855	Beaumier	15,000	
1856	Grace	16,000	4,000
1857	British consular report	17,000	
1857	Belgian consular report	11,500	
1858	Elton	16,035	
1860	Cohn		4,000
1860	Picciotto		5,000
1860	Godard	20,000	
1860	Fernandez	15,000	4,000
1861	Rohlfs	11,000	
1864	Mc Culloch Dictionary	20,000	
1865	Gay		5,500
1866	Beaumier		6,000
1866	Almanach Didot-Bottin	14,000	
1867	Balansa	12,000	
1867	Beaumier	12,000	6,000
1868	Beaumier (citing Thévenin)	15,000	

6,000		Carstensen	1869
	18,000	Almanach Didot-Bottin	1870
5,000		Cohen	1872
6,000	15,000	Leared	1872
	13,000	Beaumier	1872
8,000		Hirsch	1873
	14,000	Leared	1873
	18,000	Almanach Didot-Bottin	1873
7,000		A.J.A. report	1875
10,000	17,500	Beaumier	1875
	18,500	Ollive	1875
10,400	18,000	French consular report	1875
7,500	18,000**	Spanish consular report	1875
7,492	18,000	Alvarez Pérez	1876
11,000	20,200	R. Hay (citing French consulate)	1878
11,500	17,500	French consular report	1878
7,900	16,000	Castellanos	1878
6,500		A.I.U. report	1879
10,000	25,000	Ginsburg	1880
6,000		A.I.U. report	1880
7,000		Leclerq	1880
4,750		A.J.A. report	1881
	20,000	Spanish consular report	1882
4,000	20,000	Bonelli	1882
	20,000	Breuille	1882
7,500	15,000	Stutfield	1883
	13,500	Erckmann	1883
8,000	22,000	Campou	1886
4,000	17,000	Jannasch	1886
	20,000	Spanish consular report	1888
	15,000	Stähelin	1889
	20,000	Bliss	1889
	20,000	De Kerdec	1889
10,000		Elmaleh	1891
10,000		Halewi	1891
	15,000	Payton	1891
8,500		A.J.A. report	1891
	17,000	Times of Morocco	1893
8,000		A.J.A. reprot	1893
	18,000	Almanach Didot-Bottin	1895
8,000		A.I.U. report	1895
7,500	15,000	George Broome	1896
8,500		A.J.A. report	1897
	18,000	Spanish consular report	1897
7,000		Al-Moghred Al-Aksa	1899
10,000		A.J.A. report	1899
	25,000	Almanach Didot Bottin	1900
	20,000	Larras	1900

إحالات مرجعية :

Corcos, *Studies*, p. 113.	1770-1
Ibid.	1785
Journals of the House of Commons, 1799-1800, LV, p. 498 (يذكر أن 7,500 هلكوا وبقي 1,500)	1799-1800
Bache, "Souvenirs", p. 87, (يذكر أن 4000 هلكوا وبقي 4,000)	1799-1800
Jackson, *Account of Timbuctoo*, p. 160	1799-1800
Jackson, *Account of the Empire*, p. 26. (يقدر أن الهالكين بلغ عددهم 4,500 إبان الطاعون. ص. 170.)	1809
Riley, *Authentic Narrative*, p. 397.	1815
R.G.S. MS, fol. 63.	1830
Graberg di Hemsö, p. 61 (16,000-17,000).	1834
Arlett, "Survey of some of the Canary Islands", p. 290.	1835
A.E., C.C.C., Mogador 2, 19 février 1842.	1842
Richardson, *Travels*, vol. I, p. 256 (13,000-15,000).	1843
F.O., 99/23, 2 October 1844.	1844
M.G., Maroc 3 HI, dos. VIII, mai 1844 (16,000-17,000).	1844
Jewish Chronicle, 13 September 1844.	
Miège, III, pp. 16, 27.	1845
A.E., Maroc, M.D. 4, decembre 1847.	1847
A.E., Maroc, M.D. 10, mars 1867.	1847
Miège, III, p. 16.	1849
Miège, III, p. 14.	1852
Ibid.	1854
A.N., BB^4 1026 M^{12}.	1854
Beaumier, "Le choléra", p. 300.	1855
P.P., 1857, p. 503.	1856
Miège, III, p. 16.	1857
Ibid. p. 35.	1857
P.P., 1859, XXX, p. 487.	1858
Cohn, "Voyage", p. 701.	1860
Picciotto, *Jews*, p. 24.	1860
Godard, *Description*, p. 36.	1860
Fernandez, "Mogador", p. 262 (14,000-16,000).	1860
G. Rohlfs, *Adventures in Morocco*, p. 312.	1861
Miège, III, p. 16.	1864
A.E., C.C.C., Mogador 4, 18 juillet 1865 (5,000-6,000).	1865
A.I.U., France VIII D 42, 16 mai 1866.	1866
Miège, III, p. 16.	1866
A.E., Maroc, M.D. 10, mars 1867.	1867
Balansa, "Voyage de Mogador", p. 314.	1867
Beaumier, "Le choléra", p. 299.	1868
F.O., 631/4, 29 March 1869.	1869
Miège, III, p. 16.	1870
A.I.U., Maroc XXXIV E 601, 15 février 1872.	1872
Leared, *Marocco*, p. 70.	1872

Beaumier, "Tableau", pp. 312-313 (12,000-14,000).	1872
B.A.I.U., 1[e] sem. (1873), 142-143 (7000 في الملاح، 800-1,000 في القصبة).	1873
Leared, "Mogador as a Winter Resort for Invalids".	1873
Miège, III, p. 16.	1873
A.J.A. Annual Report, 5 (1876), 59.	1875
Beaumier, "Mogador", p. 119 (17,000-18,000).	1875
Ollive, "Géographie", p. 370 (18,000-19,000).	1875
Miège, *Une mission*, p. 328 (7500 مسلم، و10,400 يهودي و214 أوربي)	1875
Ibid. (10,400 مسلم و7,500 يهودي و146 أوربي)	1875
Alvarez Pérez, p. 506 (10,632 مسلم، و7,492 يهودي، و46 أوربي)	1876
F.O., 99/ 182, 3 November 1878.	1878
Miège, *Une mission*, p. 328.	1878
Castellanos, *Descripción hisórica*, p. 123 (900 يهودي في القصبة)	1878
B.A.I.U., 1[e] & 2[e] sem. (1879), 41.	1879
Ginsburg, *Account*, p. 4 (الخمسين من اليهود)	1880
B.A.I.U., 1[e] sem. (1880), 31.	1880
Leclerq, "Mogador", p. 403.	1880
A.J.A. Annual Report, 11(1882), p. 69 (4,500-5,000).	1881
Miège, III, p. 462.	1882
Bonelli, *El Imperio de Marruecos*, p. 210.	1882
Miège, *Une mission*, p. 99.	1882
Stutfield, *El Maghreb*, p. 462 (8000-7000 يهودي)	1883
M.G., Maroc 3 H 21, fol. 253 (12,000-15,000).	1883
Campou, *Un Empire*, p. 248.	1886
Jannasch, *Handelsexpedition*, p. 37.	1886
Miège, IV, p. 398.	1888
Stähelin, "Mogador", p. 613.	1889
Miège, IV, p. 398.	1889
Ibid.	1889
A.I.U., *Maroc* III C, 10 decembre 1891, R. Elmaleh.	1891
Halewi, (1891), p. 311 (2000 عائلة × 5)	1891
P.P., 1892, LXXXIII, s. 183.	1891
A.J.A. Annual Report, 21 (1892), 26 (8,000-9,000).	1891
Tmes of Morocco (16 February 1893).	1893
A.J.A. Annual Report, 23 (1894), 33.	1893
B.A.I.U., 1[e] & 2[e] sem. (1895), 91.	1895
Miège, IV, p. 398.	1895
N.A., R.G. 84, 27 April 1896.	1896
A.J.A. Annual Report, 27 (1898), 38.	1897
Miège, IV, p. 398.	1897
Al-Maghreb Al-Aksa (2 September 1899), (8000-6000 في الملاح)	1899
A.J.A. Annual Report, 29 (1900), 31.	1899
Miège, IV, p. 398.	1900
Larras, "La population", p. 347.	1900

يمكن الإطلاع على المعلومات الكاملة المتعلقة بالإحالات في ببليوغرافية هذا الكتاب.

الملحق ج

مداخيل مرسى الصويرة ومصاريفها

المداخيل	بالأوقية
جملة ما تحصل في صاكة الموسوق في المدة المذكورة، جميع	5،629,242
وما تحصل في أعشار السلع الداخلة في المدة المذكورة بحسب 10% والخلاص بالمال، جميع.	5,227,634.5
وما تحصل في الواجب على البائعين الجلد الواردين من قبائل سوس وحاحة والشياظمة ومتوكَة، جميع	188,037
وما تحصل في ثمن الجلد الداخل من أيدي الذابحين بالثغر الصويري جميع	210,877
وما تحصل فيما قبض من البائع على قلة الزيت، جميع	121,741.75
وما تحصل في فائدة ما بيع من الكبريت وزنا	59,467.5
وما تحصل في فائدة ما بيع من البارود وزنا	750
وما تحصل في مستفاد الأصول التي للجانب العالي بالله جميع	110,916.5
وما فضل لبيت المال من متروك المنقطعين على يد أبي المواريث جميع	1,000
وما دخل من مال الجزية عن أربعة أعوام	40,000
وما تحصل في مستفاد عشبة تبغة عن المدة المذكورة جميع	110,199.5
وما تحصل في فائدة الإطورن المحوز من الذمي بن سعود جميع	10,400
وما قبض من أرباب الأصول المرهونة جميع	7,700
وما قبض من أقبل عشبة تبغة الذي ترك الطالب محمد الحاج	4,584
وما فضل عن صلة عيد الأضحى جميع	1,903.5
وما تحصل في مستفاد العرصة التي للجانب العالي بالله جميع	680
وما تحصل في مستفاد رحبة الزرع عن سبعة أشهر جميع	2,100
وما تحصل في طابع الفضة جميع	2,253
يزاد على ذلك ما ترك الطالب محمد الحاج من سلعة العطرية جميع	167,986.5
وما ترك من الكبريت صنادق 675	45,351.75
وما ترك في ذمم التجار إلى تمام شعبان الأبرك عام 1274 جميع	20,081,208
المجموع	29,04,032

المصاريف	بالأوقية
توجه من ذلك للحضرة العالية بالله من المال فضة جميع	8,080,00
ومن الفلوس	532,000
وما دفع للخديم الحاج العربي العطار من المال فضة جميع	446,922
ومن الفلوس جميع	144,647
ومن السلع على أنواعها جميع	1,035,057
وما اجتمع في الصائر السعيد عن المدة المذكورة أعلاه	10,238,626
وما اجتمع في صائر الرباع والسور والساقية جميع	1,184,163.5
وما بقي بذمم التجار من الدين القديم إلى تمام المحرم الحرام عام 1276	17,517,601.75
وما ترك من الكبريت صنادق 360	27,412.5
وما اجتمع في كسور الكبريت وزنا	1,166
وما ترك تحت يد الخديم الحاج عبد القادر العطار جميع	4,144
المجموع	29,024,032

يمثل هذا الجدول تلخيصا لكناش اتخذه الأمين (وعامل المدينة) الحاج محمد بن عبد السلام لضبط حساباته. وقد خلفه في منصبه العربي العطار، لكن عبد القادر كان يسدُّ مسدَّ العامل في بعض الأحيان.

المصدر: (م.و.م)، الصويرة، مختلفات، زمام اختصار مستفاد مرسى الصويرة صانها الله بوجود مولانا المؤيد بالله عن مدة سبعة عشر شهرا أولها رمضان المعظم عام 1274، وآخرها محرم الحرام فاتح عام وذلك على يد الأمين السيد الحاج محمد بـ. عبد السلام بن زاكور 1276/ 1858-1859 (سبعة عشر شهرا).

الملحق د

الإحصائيات التجارية الخاصة بالصويرة

تختلف إحصائيات الصادرات والواردات التي يقدمها لنا مختلف النواب القنصليين الأوربييناختلافا كثيرا. ولا تلتزم التقارير القنصلية دائما بتحديد القاعدة التي يُقدر حجم التجارةعلى أساسها، لكن من المسلم به أنهم كانوا يعتمدون على توظيف معطيات كنانيش دار الأعشار والجمارك، وربما أيضا بيانات الموسوقات. ومن الناحية النظرية، من المُتوقع أنه تم التغلب على مشاكل كثيرة في شأن تقدير قيمة الواردات بعد 1856، لأن نسبة الرسوم الجمركية أصبحت تحدد بالوزن، مما بدأ يتيح لكل قنصل إمكان تقدير قيمة السلع المصدرة.

ولابد من اتخاذ احتياطات عديدة أثناء استعمال هذه الإحصاءات. فالأرقام الإجمالية تقصي النقود أحيانا، لكن في أحيان أخرى لا يرد التنبيه بأنها متضمنة أو غير متضمنة في الإحصاءات المسطرة. ثم إن تحويل مختلف العملات إلى الجنيهات الإسترلينية يطرح مشكلا من نوع آخر. ففي سنة 1862، حدد المسؤولون عن مالية المخزن المركزي صرف الجنيه الإسترليني في 162.5 أوقية. ويعني هذا أن 25 فرنكا فرنسيا كان يبدل بها الجنيه (32.5 = 5 فرنك، 6.5 = 1 فرنك). ويتقلب سعر الصرف بدرجة خفيفة بين لندن وباريز عموما بما يفوق قليلا 25 فرنكا في مقابل الجنيه (أ). غير أن سعر الصرف في المغرب يظل لاصقا في نسبة 162.5/32.5. وفي الحسابات التي قمت بها أسفله، حولت 25 فرنكا إلى جنيه إسترليني واحد.

تعطي التقارير القنصلية البريطانية القيمة الإجمالية التالية للواردات والصادرات عن الفترة الممتدة من 1851 إلى 1858 بالجنيه الإسترليني، ولعلها تتضمن الأموال الناضة (وقد حرصت على إضافة معدلها) (ب) :

السنة	الواردات	الصادرات
1851	109,842	115,265
1852	101,478	148,517
1853	120,350	223,940
1854	73,796	106,174
1855	167,718	284,078
1856	333,905	336,513
1857	357,971	363,717
1858	183,170	236,824
المعدل	181,029	226,879

يعطي مييج التقديرات التالية عن سنوات 1859ـ1866، مستثنيا منها الأموال الناضة. (حولتها إلى جنيهات إسترلينية) (ج) :

السنة	الواردات	الصادرات
1859	95,252	183,279
1860	129,570	142,592
1861	166,684	224,863
1862	174,790	172,540
1863	247,609	334,158
1864	152,007	188,270
1865	290,504	346,763
1866	232,008	287,206
معدل	186,053	234,959

تختلف الأرقام المستقاة من المصادر الفرنسية التي يقدمها مييج إلى حد ما عن التقديرات البريطانية عن الفترة نفسها، وتبدو هذه الأخيرة مرتفعة بنسبة قليلة (د).

ويقدم بوميي ملخصا لقيمة الصادرات والواردات الإجمالية في ما بين سنتي 1865 و1874. ويُحتمل أن تتضمن هذه الإحصائيات الأموال الناضة. وتبدو أرقام بوميي بعد تحويلها إلى الجنيه الإسترليني على هذا النحو (هـ) :

السنة	الواردات	الصادرات
1865	350,526	377,915
1866	240,730	287,206
1867	261,163	212,389
1868	263,973	215,817
1869	308,622	380,583
1870	297,387	302,986
1871	297,911	314,045
1872	311,803	293,258
1873	273.153	297,726
1874	276,044	347,292
المعدل	288.131	337,694

أصبحت التقارير القنصلية البريطانية المنشورة في الأوراق البرلمانية (Parliamentary Papers) بعد 1876 عما أكثر اكتمالا ودقة على العموم، إذ بدأت تشير إلى قيمة الواردات والصادرات الخاصة بكل بضاعة على حدة وإلى المبالغ المالية الناضة. وهذه هي التقديرات البريطانية الخاصة بالفترة الممتدة ما بين سنتي 1876 و1886 (و) :

السنة	الواردات	الصادرات
1876	246,686	207,558
1877	301,813	227,425
1878	235,165	233,797
1879	230,000	151,901
1880	137,839	169,072
1881	272,144	172,167
1882	195,949	126,918
1883	100,966	119,183
1884	112,975	125,911
1885	174,285	245,603
1886	244,571	305,765
المعدل	204,763	189,573

نظرا لتعارض هذه الإحصائيات وتناقضها، فإنه لا يمكن النظر إليها إلا في شكلها العام. ومع ذلك، هناك ملاحظات لابد من إبدائها : إذ أدت معاهدة 1856 إلى ارتفاع حجم الواردات والصادرات (بالرغم من التقطع الذي عرفته أثناء الحرب المغربية ـ الإسبانية لعام 1859ـ1860). وارتفعت قيمة الصادرات تناسبيا في مقابل الواردات، وبهذا لم ترجح المعاهدة التجارية كفة الواردات. وفيما بين سنتي 1865 و1874، بلغ معدل قيمة المبادلات التجارية في الصويرة أقصى مستوياته، مع حدوث ارتفاع طفيف في الصادرات مقابل الواردات. وفي المرحلة الأخيرة، ازدادت قيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات على الرغم من عدم ارتفاع العجز التجاري إلى مستويات كبيرة حتى ذلك الحين. وانخفضت قيمة تجارة الصادرات كلها بين سنتي 1876 و1886.

ولابد من إضافة نقطة أخيرة، وهي : أن مقادير الواردات الإجمالية قد ارتفعت كثيرا، لكن الأثمان انخفضت باستمرار ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر.

(أ) : توجد نسب الصرف الخاصة بلندن وباريز عن السنوات الممتدة ما بين 1857 و1872 في .P.P., 1873, XXXIX, pp. 162-168

(ب) : P.P., 1857, XVI, p. 504 ; P.P., 1860, LXV, p. 502.

(ج) : Miège, III, p. 64n.

(د) : ويذكر مييج أيضا الأموال الناضة المستوردة بين سنتي 1857 و1866. وإذا أضفنا هذا إلى إحصاءاته الخاصة بالواردات دون المال الناض، أمكننا مقابلة هذه الأرقام بالتقديرات البريطانية (التي تتضمن المال الناض فيما يبدو) الخاصة بسنوات 1861-1865 :

السنة	إحصائيات مييج	التقديرات البريطانية
1861	202,949	208,263
1862	196,949	228,737
1863	306,340	309,324
1864	175,405	230,312
1865	299,226	349,559

توجد الإحصاءات القنصلية البريطانية في :

P.P., 1863, LXX, p. 238 ; P.P., 1864, LXI, p. 178 ; P.P., 1866, LXX, p. 183.

(هـ) : Beaumier, «Mogador», p. 105. يمكن تفسير تضارب الأرقام الموجودة عند كل من بومي ومييج فيما يتعلق بسنتي 1865 و1866 بإدماج بومي الأموال الناضة في تقريره. غير أننا إذا أضفنا الأموال الناضة المستوردة إلى السلع المستوردة عموما كما هي واردة في أرقام مييج، حصلنا على ما مجموعه 7,822,565 فرنك، وهي مناقضة تماما لمجموع الرقم الذي يقدمه لنا بومي الذي هو : 8,763,143 فرنك. وبخصوص 1886، تبدو إحصائيات بومي ومييج متطابقة اعتمادا على هذه الطريقة. والذي يؤسف له هو أن مييج لا يدقق في الحديث عن المصادر التي اعتمدها لوضع جداوله.

(و) : أنجزناها انطلاقا من جدول أورده پارك (Park, «Administration», p. 60).

ملاحق وثائقية إضافية*

* أصولها محفوظة في مديرية الوثائق الملكية بالرباط.

الوثيقة 1

بيان ما تحصل في مستفاد المرسى السعيدة بثغر الصويرة عن مدة 26 شهرا أولها رمضان عام 1276 وآخرها شوال الأبرك عام 1278.	بالأوقية
وما تحصل في مستفاد الجلد عن المدة المذكورة هذا..	59,589
وما تحصل في مستفاد ما قبض من الداخلين على الأبواب باندراج واجب ما يعطيه البائع على قُلة الزيت هذا..	94,857.5
وما تحصل في مستفاد عشبة تبغة من المدة المذكورة هذا..	86,663
وما قبض من أهل الذمة من الجزية عن ثلاث سنين هذا..	30,000
وما ترك الأمين الحاج العربي العطار من سلعة وزرع (وبجماط) وغيره هذا..	99,353
وما ترك بذمم التجار من الديون بالصاكة الجديدة إلى تمام شعبان عام 1276 هذا..	279,308.5
وما ترك الحاج العربي أيضا من المال الناض ببيت المال وفره الله هذا..	369,364.5
وما تحصل في مستفاد الصوف عن المدة المذكورة هذا..	2,955
وما وجب في كراء ديار التجار التي بالقصبة هذا..	74,881.5
وما وجب في كراء نصف فندق السكر عن المدة المذكورة هذا..	4,700
وما تحصل في مستفاد دار ضرب الفلوس هذا..	8,533.5
وما قبض مما توفر تحت يد الأمناء الذين كانوا بأكَدير هذا..	77,227
وما ترك القائد الحاج العربي العطار من الكبريت صنادق 303 وزنا	71,686
وما بيع من الكبريت الواردة من الجديدة وزنا	31,718
وما بيع بأمر مولانا أيده الله للسيد الحسين بن هاشم الليغي من الكبريت وزنا	3,720
وما تحصل في مستفاد أكَدير هذا..	126,409.5
وما تحصل في مستفاد الأصول التي للجانب العالي بالله خارج القصبة	127,408.5
وما بقي بذمم التجار إلى متم المحرم عام 1276 هذا.. يسقط منه صائره باندراج ما بقي بذمم التجار وما توجه من المال الناض	1,730,271
جميع هذا	36,130,642

هذا مختصر الكناش الذي توجه به للحضرة العالية بالله

[illegible]

بيان ما تحصل من مستفاد المرسى السعيد بثغر الصويرة من مهل 26 شوال الى متم رمضان عام 1276 [illegible]

عام 1278 هذا .. 728996 ¼

وما تحصل من مستفاد الجلد عن المدة المذكورة هذا .. 15958

وما تحصل من مستفاد ما قبض من الداخلين على الابواب بانجرام واجب ما يعطيه البايع على مكيلة الزيت هذا .. 94857 ¼ | 054446 ¼

7436443

وما تحصل من مستفاد عشبة تيقة عن المدة المذكورة هذا .. 86663

وما قبض من اهل الذمة والجزية عن ثلاث سنين هذا .. 30000

وما ترتب للامير الحاكم الغربي التجار من سلعة وزرع وغير ذلك هذا .. 99353

وما ترتب بذمة التجار من الديون بالصاكة المحدودة الى تمام شعبان عام 1276 هذا .. 279308 ¼ | 695324 ¼

931767 ¼

وما ترتب للحاكم الغربي ايضا من المال الناضر بيت المال حرسه الله هذا .. 369364 ¼

وما تحصل من مستفاد [illegible] الصرف عن المدة هذا .. 002955

وما وجب من كراء ديار التجار التي بالقصبة هذا .. 074881 ¼

وما وجب من كراء [illegible] الدخن عن المدة المذكورة هذا .. 004700

وما تحصل من مستفاد دار [illegible] البلوس هذا .. 008533 ¼ ⅛

وما قبض مما [illegible] قبايل الاشياء الذين كانوا بالكدي هذا .. 077227

وما ترتب للعامل الحاكم الغربي السجان من الكبريت صاحب 203 وزنا 135241 [illegible] 200 .. 071686

وما بيع من الكبريت [illegible] والحديدة وزنا .. 17445 [illegible] 200 .. 031718

وما بيع باسم [illegible] للعبد الحسين [illegible] من الكبريت وزنا 6000 [illegible] 62 .. 003720

وما تحصل من مستفاد اكديس هذا .. 126409 ¼

وما تحصل من [illegible] الاصول التي للجانب [illegible] خارج القصبة هذا [illegible] .. 127403 ¼ | 898603 ¼ ⅛

وما بقي بذمة التجار الى متم المحرم عام 1276 هذا .. 7300271

61306 [illegible]

3583 سجل

[illegible] بانجرام [illegible] التجار [illegible] المال الناضر جميعه هذا .. 6130 [illegible]

[illegible] جميعه للحضرة العالية بالله

الوثيقة 1 : نموذج من مستفادات الصويرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

الوثيقة 2

الحمد لله وحده بيان ما دفعناه لقونصو الصبنيول الواجب له في النصف المعلوم من مستفاد الموسوق والموضوع بمرسى ثغر الصويرة صانها الله. أوله شهر ينيه العجمي الموافق 14 من ذي الحجة الحرام عام 1279 [2 يونيو 1863] وءاخره 19 من محرم الحرام فاتح عام 1280 [6 يوليوز 1863]

بيان السكة أوله ريال فرنصيص ثم درهم مفرد		مثقال	بليون
1- يونيو/ 14 ذي الحجة- 13 محرم	15,944	518,184.5	302,938
		24,148.5	14,489.5
	المجموع	542,333.5	317,427.5
2- يوليوز/ 14 محرم- 19 صفر	11,057	359,374.5	210,096
		110,060.5	66,036.5
	المجموع	469,435.5	8,132.5
3- غشت/ 14 صفر - 15 من ربيع الاول	12,188	396,111.5	231,573
		50,028.5	30,017.5
	المجموع	446,140.5	261,590.5
4- شتنبر/ 16 ربيع الأول- 15 ربيع الثاني	00389	12,642.5	7,391
		180,003	108,001.5
	المجموع	192,645.5	115,392.5
5- أكتوبر/ 16 ربيع الثاني- 17 جمادى الأولى	07,989	259,671.5	151,808
		120,019.5	72,011.5
	المجموع	379,691.5	223,819.5
6- نونبر/ 18 جماد الأولى- 18 جماد الثانية	10,297	334,676.5	195,657
		160,030	96,018
	المجموع	494,706.5	675
7- دجنبر/ 19 من جمادى الثانية - 29 رجب	0226	332,355.5	174,300
		180,017.5	108,010
	المجموع	512,373	302,310.5
المجموع الإجمالي		3,037,325.5	1,788,348.5

سجل 3592

الوثيقة 2 : تحصيل الإسبانيين لنصف مداخيل مرسى الصويرة بعد حرب تطوان.

الوثيقة 3

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه وسلم

المقام الذي مقامه منا سويداء الفؤاد والظفر بقربه ومرءاه أقصى المراد، أمين مولانا الأعز السيد محمد بن المداني بنيس، أمنك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته عن خير مولانا أيده الله ونصره.

وبعد، فليكن في كريم علمك أن عدلين من العدول الأربعة الذين يخدمون هنا بالبنيقة، السيد علي التناني والسيد الحاج حمُّ قد أخرهما مولانا نصره الله عن الخدمة بسبب شهادتهما بخيارة مسعود الشيظمي، والأمر بخلاف ذلك. ووجه في محلهما عدلين من مراكشة حرسها الله : الطالب السيد الطاهر بن أحمد والطالب السيد عبد السلام بن فارس، وصارا يخدمان في محلهما.

وفي نازلة الشيظمي المذكور، عُزل القائد ورجع محله الحاج اعمارة بن عبد الصادق. وكذالك القاضي، ورجع مكانه الفقيه السيد الحاج علال بن عبد الصادق. وعُزل جميع العدول المنتصبين للشهادة، ومن جملتهم العدلان اللذان يخدمان مع السيد الحسين جنون بالقصبة الجديدة. وعين القاضي محلهما عدلين ءاخرين : سيدي الهادي بن الشريف الأرضى مولاي الطايع القادري ومولاي علي بن بلة الشيظمي.

وأعلمناك لتكون على بال وعلى محبتكم، مسلمين على الفقيه الأجل السيد الحاج التاودي السقاط بأتمِّ السلام وأطيبه، والسلام. في 10 صفر الخير عام 1285/[12 يونيو 1868].

محبكم عبد الكريم التازي لطف الله به محبكم محمد التازي لطف الله به.

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

[illegible] الذي مقامه مثل [illegible] الجواد [illegible] أفضل المراد لعبيد مولانا
الأمين السيد الحاج محمد بن المدني بنيس أمنك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله تعالى
وبركاته عن خير مولانا أيده الله ونصره وبعد فليكن في علمك أنه عرض علينا من رسول
أربعة المذكورين بمكناسة [illegible] بالبنيقة السيد [illegible] التناني والسيد الحاج [illegible] أمرهما
مولانا نصره الله من المدة بسبب تهمتهما بجباية مسعود الشياظمي وأنهما [illegible]
[illegible] وجهه فعلمنا على [illegible] الله الطالب السيد القاسم بن أحمد
والطالب السيد عبد السلام بن [illegible] في محلهما في نازلة الشياظمي المذكور
عزل الغائبين ورجع مثله الحاج أحمد بن عبد الصادق وكذلك النائب ورجع مكانه
الفقيه السيد الحاج [illegible] بن عبد الصادق وعزل جميع العدول المنتصبين للشهادة
ومن جملتهم العدلان [illegible] مع السيد [illegible] جسوس بالنصبة [illegible] وبقي
النائب محلهما [illegible] الطابع [illegible]
[illegible] الشياظمي وأعلمنا [illegible] على [illegible] على [illegible] أجل
السيد الحاج التاودي [illegible] والسلام في [illegible] عام
1295 محبكم عبد الكريم التازي   محبكم محمد [illegible]
لطف الله به   لطف الله به

الوثيقة 3 : إقالة موظفين مخزنيين لتورطهم في قضية مسعود التلاوي الشياظمي.

الوثيقة 4

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وءاله وصحبه

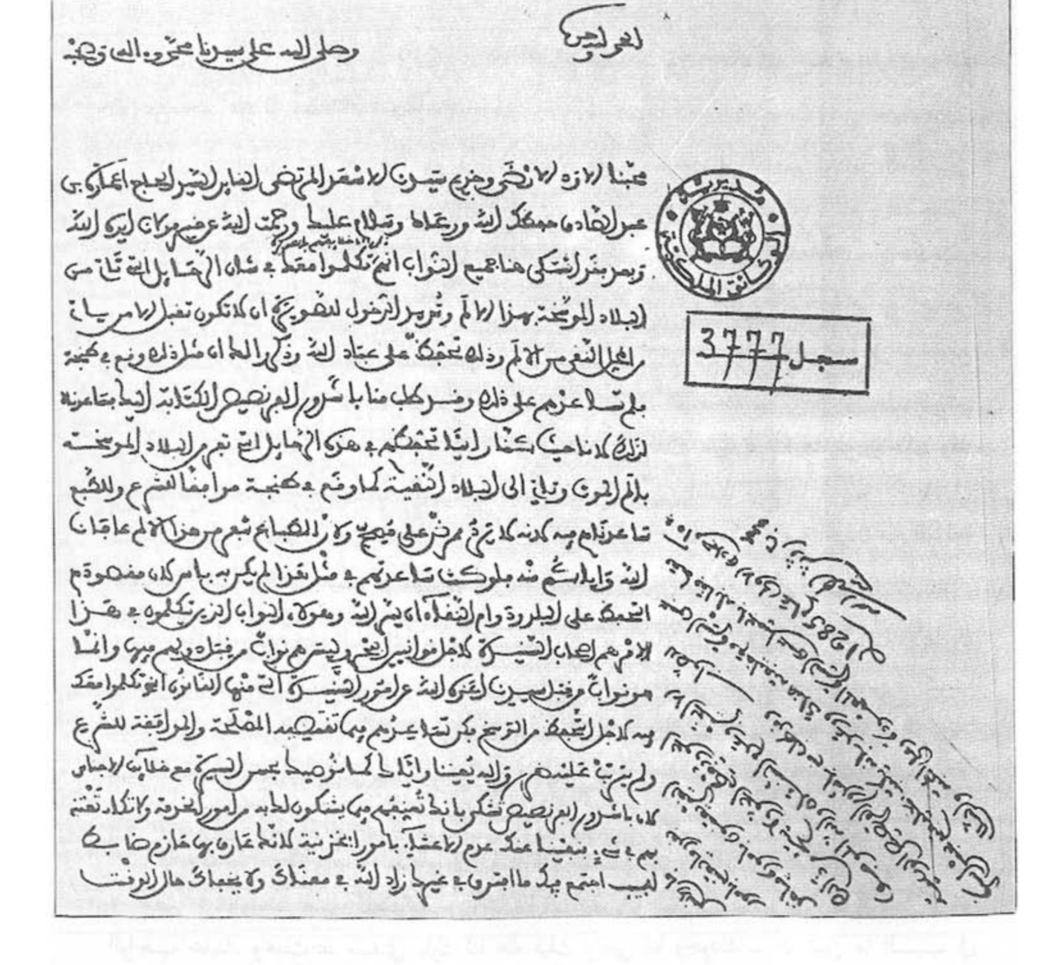
محبنا الأود الأرضى وخديم سيدنا الأسعد المرتضى القائد السيد الحاج اعمارة بن عبد الصادق، حفظك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله عن خير مولانا أيده الله.

وبعد، فقد اشتكى هنا جميع النواب أنهم ذكروا أن خلائفهم بالصويرة تكلموا معك في شأن الرحائل التي تأتي من البلاد الموسخة بهذا الألم وتريد الدخول للصويرة أن لا تكون تقبل إلا من يأتي من المحل النقي من الألم، وذلك تحفظ على عباد الله، وذكروا لك أن مثل ذلك وقع في طنجة فلم تساعدهم على ذلك.

وقد طلب منا باشدور الفرنصيص الكتابة إليك فساعدناه لذلك، لأنا حيث كنا رأينا تحفظهم في هذه الرحائل التي تفر من البلاد الموسخة بألم الموت وتأتي إلى البلاد النقية كما وقع في طنجة موافقا للشرع وللطبع ساعدناهم فيه لأنه لا يَرِدُ ممرضٌ على مُصح، ولأن الطباع تنفر من هذا الألم عافانا الله وإياكم منه. فلو كنت ساعدتهم في مثل هذا لم يكن به بأس لأن مقصودهم التحفظ على البلد ودوام النقاء إن يَسَّر الله. وهؤلاء النواب الذين يتكلمون في هذا الأمر هم أصحاب السنيدة لأجل قوانين البحر، وليس هم نواب من قبل دولهم فيها، وإنما هم نواب من قبل سيدنا أعزه الله عن أمور السنيدة التي منها القانون الذي تكلموا معك فيه لأجل التحفظ من الوسخ، فكن تساعدهم فيما تقتضيه المصلحة والموافقة للشرع ولم يترتب عليه ضرر، والله يعيننا وإياك.

كما نوصيك بحسن السيرة مع خلائف الأجناس، لأن باشدور الفرنصيص تشكى بأنك تعنفهم فيما يشتكون لك به من أمور الخدمة ولا تكاد تعتني بهم في شيء، فنفينا عنك عدم الإعتناء بأمور المخزنية، لأنك عارف بها حازم ضابط لبيب اجتمع فيك ما افترق في غيرك زاد الله في معناك. ولا يخفاك حال الوقت، فإن الإنسان بقدر ما يعتني بأمور الغير يعتنون بأموره فيأخذ الحق ويعطي الحق ولا ينتج من ذلك إلا الخير وعدم الشنئان، والله الموفق للصواب. وقد طلب منا باشدور الفرنصيص الوصية بحسن السيرة مع خليفته هناك ووعدنا بأنه يكتب لخليفتهم بحسب السيرة معك، فقابله بالجميل بحسن السيرة المعهودة، وعلى المحبة والسلام. في 10 من جمادى الأولى عام 1285/[29 غشت 1868].

محمد بارقش لطف الله به.



الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

سجل 3777

الوثيقة 4 : بركَاش يحث قائد الصويرة على تطبيق تقنينات المجلس الصحي الدولي بطنجة.

الوثيقة 5

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه وسلم

حِبَّنا وأمين سيدنا الأعز الأرضى سيدي الحاج محمد بنيس، رعاك الله وسلام عليك ورحمة الله عن خير مولانا نصره الله، وبعد.

وصلنا الأعز كتابك مخبرا فيه بأن مستفاد المرسى عن شهر دجنبر ويناير العجميين الفارطين وصل لسيادتك مع نسخ المانِفِشْطَوات، وما أشرت إليه ــ سيدي ــ من التلخيص الذي يكون أسفل الصائر كل حاجة على حدتها مفصلة، فسنبينه ــ إن شاء الله ــ كما ذكرت.

وأما قولك ــ سيدي ــ أنا نقوم السلعة بأقل مما تساويه ببلد النَّصــَرى، وأنك قد كتبت إلينا في ذلك مرارا فلم نجاوبك، فاعلم سيدي أنه لم يرد علينا كتاب من عندك قَبْلُ قط في شأن ما ذكر. وإنما ورد علينا كتاب شريف من حضرة سيدنا ــ نصره الله ــ مشيرا إلى ما ذكرت. على أنا لا نقوم السلعة إلا بما تساويه بالبلد كما وجدنا على ذلك سيرة من قَبْلنا من الأمناء. وقد وقع لنا مع التجار لجاج وخصام كثير ومقاشحة عظيمة. حتى أنا لما يقع لنا معهم الِازدياد في التقويم نوجهوا السلعة تُسَمسَر فتوجد في السوق بأقل مما قومناها به. وكم من مرة أخذنا من السلعة العشر من عينها. فلما بيعت، تحصل فيها أقل مما قُومت به. ومع ذلك، لا نترك من جهدنا شيئا.

على أن تجار هذا البلد إنما يجلبون السلعة ليشتروا بها الأيْطورْن فيدفعونها لأرباب الأيطورن برُخْص، وإن وصل سيادتك غير هذا، فهو خلاف الواقع. وليس ثمن السلعة بالصويرة كثمنها بفاس، ولا الشقة والشقتان كالمائة والمائتين. وراجع كنانيش الأمناء الذين كانوا قبلنا : هل بيننا وبينهم فرق في التقويم أم لا؟ وقد تكلمنا مع التجار على أن يدفعوا نصف واجب الأعشار ريالا والنصف درهما، فلم يقبلوا. وقالوا إن السلعة إنما يبيعونها بالمثاقيل فلا يدفعوا الريال، ويحتجوا بأن الصاكة بالمثاقيل. وطال بيننا الشنئان في ذلك فلم نحصلوا على طائل. والحاصل ــ سيدي ــ إنا لا نقصر في الوقوف فيما كلفنا به من الخدمة الشريفة، ونعمل في ذلك غاية ما يمكننا كما هو الواجب علينا. ونحبك ــ سيدي بارك لنا الله فيك وأبقى لنا وجودك ــ أن تبين ما السبب في ذلك لنكون منه على بال. والسلام. في 25 صفر الخير عام 1289/[4 ماي 1873].

العياشي بن محمد بنيس وفقه الله.   عبد الخالق فرج لطف الله به.



الحمد لله وحده   صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

حشلب

سجل 3808

الوثيقة 5 : تقويم الأمناء للسلع في الصويرة والمشاكل المترتبة عنه مع التجار.

الوثيقة 6

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه وسلم.

محبنا الأمجد وخديم سيدنا الأسعد، السيد الحاج عمارة ابن عبد الصادق. رعاك الله وسلام على سيادتك ورحمة الله عن خير سيدنا نصره الله، وبعد.

فغير خاف على سيادتك بأن المحتسب الحاج الهاشمي الكَديري قابض الأكرية اشتكى على حضرة سيدنا العالية بما تخلد من الكراء بذمة اليهودي أبراهام ابن ساعود عن دار المخزن التي بها سكناه بالقصبة القديمة. وما أمرنا به سيدنا ـ أيده الله ـ من قبض ما وجب عليه من الكراء من غير تراخ في ذلك، كما أمرنا ـ أيده الله ـ في أن تشد لنا العضُدَ في أمره. وقد أطلعنا سيادتك على خطاب مولانا الشريف وما أشار إليه فيه. وهذه مدة ونحن ننتظر هل يدفع لنا ما بذمته من الكراء، وإلى الآن لم يدفع لنا شيئا. والآن كتبنا لسيادتك هذا لتُشدد عليه وتُلزمه أن يدفع لنا الكراء ولابد. فأنت عالم بأنا على جناح سفر إن شاء الله وكل يوم يلزمنا مصروف مع كون الكناش السعيد بقي حسابه موقوفا عندنا على هذه القضية، فقف وقوف جد وحزم واعتناء بارك الله لنا في سيادتك وجزاك خيراً وأعاننا وإياك على خدمة سيدنا السعيدة، وعلى المحبة والسلام. في 29 جمادى الأولى عام 14/1291 يوليوز 1874.

محمد الحساني لطف الله به
وعبد الكريم بن زاكور لطف الله به.

الحمد لله وحده — وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

محبنا الأمجد وخديم سيدنا أيده الله بثغر الصويرة الحاج عمارة بن [illegible] وفقك الله

وسلام عليك ورحمة الله عن خير سيدنا نصره الله وبعد [illegible]

على سيادتك بأن المحتسب الحاج الهاشمي [illegible] قابض [illegible] يشتكي

على حضرة سيدنا العالية بالله بما تأخر من الكراء بذمة اليهود إذ اطلع

لنا سيدنا [illegible] على دار المخزن التي بها استكناه بالقصبة القديمة وما أمر [illegible]

سيدنا أيده الله من قبض ما وجب عليه من الكراء من غير تراخ في ذلك كما أمر

أيده الله أن [illegible] القضاء [illegible] ومن اطلاعنا سيادتك على خطاب

مولانا الشريف وما أشار إليه فيه وهذه مدة ونحن ننتظر هل يرجع لنا ما

بذمتهم من الكراء وإلى الآن لم يرجع لنا شيئا ولا [illegible] كتبنا لسيادتك هذا التقييد

عليه ونطلب منك أن يرجع لنا الكراء ولا بد مما أنت عالم بأننا على جناح سفر

إن شاء الله وكل يوم [illegible] مع كون [illegible] الصويرة [illegible]

موقوفة عندنا على هذه القضية [illegible] جد وحزم واعتناء [illegible] الله

لنا في سيادتك [illegible] المخزن [illegible] على خدمة سيدنا

[illegible] وعلى المحبة والسلام في 29 جمادى الأولى عام 1291 [illegible]

[illegible]

الوثيقة 6 : تماطل التجار الصويريين في أداء أكرية الأملاك المخزنية.

الوثيقة 7

(مولاي الحسن، الطابع الصغير)

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وءاله وصحبه

وصيفنا الأرضى الحاج عمارة ابن عبد الصادق، وفقك الله والسلام عليك ورحمة الله.

وبعد، فقد اشتكى على حضرتنا العالية بالله خديمنا القائد مبارك بن عمر الشيظمي أن الأمناء بالصويرة بنوا دُويرتين بفندق بها كان للشياظمة يربطون به بهائمهم وجعلوا باب إحداهما داخل درب غير نافذ كان مقصورا على باب المسجد ودار سُكناه واكتراها عكان قرقوز وجعل بها الكنطردة وبهائمه وأراد التجارة فيها وشرع في حفر الطونيات للزيت حتى جاوز في الحفر الحائط الحائل بينهما وبين البيت الذي يستقر فيه. وأن تجارته بها فيها ضرر عليه وعلى المسجد بتعذر السلوك في الدرب بالجمال والأحمال وقوافل الزيت لضيقه وعدم نفوذه. وطلب رفع ضرره بإخراجه منها ويؤدي هو كراءها.

فأمرنا القاضي السيد المطيع بأن يوجه عدلين مع أرباب المعرفة ينظرون ذالك ويعاينون ما ادعاه من الضرر. وإن ثبت، فليُرفع بعد الإشهاد بما طلبه خديمنا المذكور، أو بإبقاء ما كان على ما كان من غير إحداث شيء فيه بتبديل أو تغيير. وإن لم يثبت، فلا يمنع الذمي من التوسعة على تجارته بذالك. فنامرك أن تقف في تنفيذ ذالك بعد الإشهاد على مقتضى ما ذكر. وقد كتبنا لأخينا مولاي عثمان بمثل هذا والسلام. في 5 محرم الحرام عام 11/1292 فبراير 1875.

الحمد لله وحده. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وصيفنا الارضى الحاج عمارة ابن عبد الصادق وفقك الله وسلام عليك
ورحمة الله وبعد فقد اشتكى على حضرتنا العالية بالله خديمنا الفقيه
مبارك بن عمر الشيظمي ان الذمناء بالصويرة بنواده ويرتين بعضهم بن كسلان
للشيا خمسة في بحون بد جبال بيهم وجعلوا ابابا احترامي في داخل درب غير نافذ
بنار معضورا على باب المسجد ودار سكناه واكترى اسما عكان بن حيم في فوق
وجعل بها الكنطرة وبلايمه وارادة التجارة فيها وشرع في حفر الصونيات
للزيت حتى جاوز في الحفر الحائط الحائل بينها وبين البيت الذي يستحق فيه
وان تجارته بها فيها ضرر عليه وعلى المسجد بتعذر السلوك في الدرب بالجمال
وان الجمال وقوابل الزيت لضيقه وعدم نفوذه وطلب رفع ضرره باخراجه
منها ويودي مستوكراه مما قبل امرنا الفقيه السيد المطيع بان يوجه بحريين
مع ارباب المعرفة ينظرون ذلك ويعاينون ما ادعاه من الضرر وان
ثبت فليسر فيه بعد الاشهاد بما طلبه خديمنا المذكور او بالبقاء على
ما كان عليه ان لم يثبت احداث شيء فيه بتبديل او تغيير وان لم يثبت
فلا يمنع الذمي من التوسعة على تجارته بذلك فنامرك ان تنفذ فيه
تنفيذ ذلك بعد الاشهاد على مقتضى ما ذكر وقد كتبنا له خديمنا مولاي
عثمان بمثل هذا والسلام في 5 محرم الحرام عام 1292

الوثيقة 7 : خلاف بين التاجر عكان قرقوز وجيرانه المسلمين في الصويرة.

الوثيقة 8

الحمد لله وحده

محبنا القائد الأرضى السيد الحاج عمارة بن عبد الصادق. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد.

ليكن في كريم ذهنك بأن نواب الدول المتحابة بثغر الصويرة اجتمعوا بتاريخ 27 من مارس بمحل لأجل أن يتذاكروا ويتشاوروا على كتاب تقدم لهم من عند كثرة التجار الساكنين بهذا الثغر الصويري ليشتكوا عن الضرر الحاصل لهم من بعض الأسباب لصحة العام والخاص. ثم من بعدما تذاكروا وتشاوروا أطباء الدولتين الفخيمتين وهما افرانصيص ونجليز، اتفقوا مع بعضهم على أن صحة العام والخاص في زوال الوسخ والعفونات اللذين يكونان في الطروقات. واقتضى نظرهم وعرفهم أنه إن لم يتنظف ما ذكروا من زوال الروائح القبيحة والخبيثات فإنه يتأذّى به الجميع من الخاص والعام. واتفقوا أيضا على أن ينعقد مجلسا بينهما يكون فيه أربعة نصارى وأربعة يهود واثنين من المسلمين تحت رياسة الطبيبين المذكورين. واتفقوا أيضا على أن يكتبون لك لتشدَّ لهم العضد وتقف معهم غاية الوقوف ليسهل لذلك المجلس قبوض الدراهيم اللازمة والتي يحتاجون إليها من الأجناس المذكورون حتى يخلصون فيها على التمام، ولا فرق في ذلك لحماية الأجناس مع رعية السلطان. وهذه الدراهيم المذكورة أعلاه يكون جمعها لإصلاح دروب الملاح وتحميلهم ولتنظيف أزقة البلاد ملاحا وغيره لا فرق في ذلك.

ومن بعد هذه المذاكرة اتفقوا أيضا على أن يطلبون منك نفي ضرر وهو إصلاح للجانبين. تعلم أن مقابر الروضة الجديدة بباب مراكشة حذاء الولي الأشهر سيدي مكَدول مرتفعين عن وجه الأرض، ولم هما في عُمقها وتخومها، فيحصل بذلك ضرر للجميع. فلأجل ذلك يطلبون منك أن يتغطوا ويزدادون عليهم التراب حتى لم يبق أثر رائحة للأموات، وتغطيتهم يكون بالقياس الذي يشيرون إليه أطباء الجنسين المذكورين.

ويطلبون أيضا منك نفي المساكين البرانيين وإخراجهم من المدينة حتى يذهب كل أحد لمحله. وترى النواب يسترعون عليك في هذا الأمر حتى لا تقصر من جهده وطاقتك غاية في تنفيذ هذا كله. وأيضا تعين الإثنين المذكورين من المسلمين أعلاه، فلابد فلابد.

ومن جملة ما اتفقوا عليه أيضا أن الزبالتين اللتين بباب السبع وبباب مراكشة أن تامر بكلمتك وتنبه أصحاب البابين المذكورين أن لا يرمي أحد زبلا فيهما. لأن كل من أراد أن يرمي زبلا بباب السبع في الزبالة يرميه في البحر. ومن أراد أن يرمي زبلا بزبالة باب مراكشة يزيد به للوطية التي وراء الساقية ويرميه هناك حتى لم يبق أثرا لرائحة الزبل بأطراف البلاد. وعلى المحبة والسلام.

وفي 8 ربيع الثاني عام 1296/[1 أبريل 1879]

عن إذن نواب الدول المتحابة بثغر الصويرة

الحمد لله وحده — في 8 ربيع الثاني عام 1296

محبنا الفاضل الأرضى السيد الحاج محمد بن عبد الهادي السلام عليك ورحمة الله وبركاته وبعد
فيكون في كريم علمك بأن نواب الدول الحماية بثغر الصويرة اجتمعوا بتاريخ 24 من مارس
لأجل أن يتذاكروا ويتبثوا ويردوا على كتاب تقدم لهم من عند كبراء التجار الساكنين بهذا
الثغر الصويري يشتكوا من الضرر الحاصل لهم من بعض الأسباب لصحة العام والخاص ثم من
بعد ما تذاكروا وتبثوا وردوا الأطباء الروتيني العيسمتيني (؟) وهما الفرانصيص والنجليز اتفقوا مع
بعضهم على أن صحة العام والخاص في زوال الوسخ والعفونات الذين يكونوا في الكرومات
واقتضى نظرهم وعزمهم أنه لم يشخص ما ذكروا من زوال الروائح الفسيمة والخبيثات
بأنه يتأذى به الجميع من الخاص والعام واتفقوا أيضا على أن يجتمع مجلسا بينهما
يكون فيه أربعة نصارى وأربعة يهود واثنين من المسلمين تحت رياسة الطبيبين المذكورين
واتفقوا أيضا على أن يكتبوا لك لتنشد لهم الصفة وتقف معهم غاية الوقوف ليميل
لذلك المجلس فيبحثوا عن الأماكن اللازمة والتي يجتمع فيها البهائم الأجناس المذكورين حتى
يخلصوا فيه على التمام ولا جرى في ذلك بحماية الأجناس مع عبيد السلطان وهذه الرواجيم
المذكورة أعلاه يكون جمعها لاصلاح دروب الملاح وتحليلهم ولتنظيف أزقة البلاد وملاحها
وغير لا جرى في ذلك ومن بعد هذه المذاكرة اتفقوا أيضا على أن يطلبوا منك نهي ضرر وهو
أهلها الجانبين تعلم أن مقابر الروضة الذين في باب دكالة حذاء الولي الأكبر سيدي مقدول
وتبقى من وجه الأرض ولم هابهم مخفف وقتومهم فيحصل بذلك ضرر للجميع ولأجل ذلك
يطلبون منك أن يغطوا ويزادوا عليهم التراب حتى لم يبق أثر الرائحة للأموات وتغطيتهم
يكون بالعياس التي يشيرون إليه الأطباء الجنسيين المذكورين ويطلبون أيضا منك نهي الساكنين
البرانيين وإخراجهم من المدينة حتى يذهب كل أحد لمحله ونري النواب يستحسنون عليك في هذا
الأمر حتى لا تغض من جهدك ولما نتك غائبة تشهد هذا كله وأيضا نعين الاثنين المذكورين
من المسلمين أعلاه ... ومن جملة ما اتفقوا عليه أيضا الطلب بالنهي للذين بباب
السبع وباب دكالة أن ناموا بالمتك وتنبيه أصحاب الجانبين المذكورين أن لا يرمي أحد زبلا
فيه لأن كل من أراد أن يرمي زبلا بباب السبع في الزبالة يرميه في البحر ومن أراد أن يرمي زبلا
بزبالة باب دكالة يزيد به للوكصية التي وراء الصابة ويرميه هنالك حتى لم يبق
أثر الرائحة الزبل بأطراف البلاد وعلى المحبة والسلام

من أمر نواب الدول الحماية بثغر الصويرة



الوثيقة 8 : إجراءات وقائية لحماية صحة سكان الصويرة.

الوثيقة 9

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه

محبنا الأعز الأرضى، الحاج عمارة بن عبد الصادق، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله عن خير سيدنا نصره الله، وبعد.

فقد ورد علينا الأمر الشريف بتسوية رعايا الأجناس ورعية سيدنا أيده الله فيما يقبض بالأبواب بحكم الشروط الحادثة كما ذلك مسطر في التقاييد الواردة من الحضرة الشريفة علينا وعلى جميع المدن. وأن بعض الواردين من مرسى الصويرة أتوا ببطائق من عند أمناء الأبواب هناك مخالفة لما صدر به الأمر الشريف مذكور فيها أن صاحب هذه الأحمال أدى الواجب عليه ولم يبينوا هل واجب الصاكة أو في الحافر. فإن كان المقصود فليبينوها كما ورد به الأمر الشريف ليبقى الحافر على حاله. وإن كان المقصود الحافر، فقد غلطوا وليراجعوا التقاييد الواردة من الحضرة الشريفة، فإن فيها أن السلع التي من شأنها أن تُدفع عليها الصاكة هي التي يُدفع لصاحبها بطاقة بذلك ليُظهرها عند دخوله للمدينة المقصودة. ويقال في البطاقة إن صاحب هذه السلعة أدى واجب الصاكة وقدره كذا وعدد الأحمال كذا. وأما الحافر، فلا تُدفع له بطاقة لأنه كما يدفع هناك يدفع هنا. على أن مكس ردانة مباع للغير. وسيدنا أيده الله أمر بزيادة الثلث على ما بيع به في مقابلة ما يُقبض من أهل الحمايات. وإذا أدى الحافر هناك ولم يؤد هنا فيتعذر عن المشتري هنا أمر تصرفه، وربما يؤدي إلى تعطيل أمر المستفادات وفيه ما فيه. فنحبك أن تتكلم مع أمين المستفادات هناك وتشرح له ما ذكرنا ليجيبنا عن كل فصل فصل بما يكون عليه المعول إن شاء الله. وعلى المحبة والسلام. في 16 شعبان عام 14/1298 يوليوز 1881.

وصيف المقام العالي بالله الجيلاني بن يعقوب وفقه الله.

أجبنا عليها ووجهنا التقييد له.

الحمد لله وحده — وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

محبنا الأمين الرضي الحاج عمارة بن بشير الصادق أسعدك الله وسلام عليك ورحمة الله
عن خير سيدنا نصره الله وبعد فقد ورد علينا الأمر الشريف بتسريح رعايا الأجناس
ورعية سيدنا أيده الله مما يقبض بالأبواب بحكم الشروط الجديدة كما ذلك مسطر
في التقييد الوارد من الحضرة الشريفة علينا وعلى جميع المراسي وأن بعض الواردين من
مرسى الصويرة أتوا بها يوم عشرين من شهر [illegible] الابتداء [illegible] لما ضربه الأمر
الشريف [illegible] صاحب من الأحمال الذي أدى الواجب عليه ولم يسرحوا أحمال واجب
الصاكة أو الحمام فإن كان المقصود الصاكة فليبينوها كما ورد به الأمر الشريف
فالحمام على حاله وإن كان المقصود الحمام فقد علمنا أنهم أجمعوا التقييد
الوارد من الحضرة الشريفة فإن فيه أن الناس الذين من كان [illegible] أن ترفع عليهم الصاكة
من أين يرفع الصاكة عنهم بهامة بذلك ليفهم ما عندهم وقوله للترتيبة المقصودة
وتبقى الصاكة [illegible] واجب الصاكة وغير ذلك
الأحمال كذا وأما الحمام فلا نرفع له بهامة كلامه فلا يرفع منا ما يرفع منا على
أن تكون المدة متابع للغير وسيدنا أيده الله لم يزل [illegible] على تابع به
في معاملة فإنه يقبض من أمثال الحمايات وإذا أدى الحمام منا ولم يرد منا فتعذر
على الشيء منا أن نفعل وربما يؤدي إلى تعطيل أمر المستقبلات وفيه ما فيه
أن نتكلم مع أمين المستفاد أنا منا من تكلم له ما ذكرنا يجيبنا عن كل تفصيل فتعمل
بما يكون عليه المعول إن شاء الله والمحبة والسلام في 6 شعبان عام [illegible]

أجبنا عليها من محلة التقييد لكم

الوثيقة 9 : صعوبات في أداء الأجانب لمكوس الأبواب بعد مؤتمر مدريد.

الوثيقة 10

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وءاله وصحبه وسلم

محبنا الأبر الأرضى ونائب نيدنا الأعز المرتضى، السيد الحاج محمد بن العربي الطريس. أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله عن خير سيدنا المنصور بالله، وبعد.

فإن حامله القائد أحمد أصواب البوعمراني بيده دار لجانب المخزن منفذة له بالقصبة الجديدة هنا من جملة الدور المنفذة لعمال سوس، وكان عقد كراءها للنصراني بيبي الراطوا النجليزي عن مدة، ثم توجه لبلده إلى أن كملت مدة العقدة فرجع بقصد تجديد اكترائها، فأعطي له في كرائها خمسة وعشرون ريالا عن كل شهر، فجعل الخيار في ذالك للنجليزي المذكور فأشار عليه باكترائها لمن أرادها بالسوم المذكور.

ثم ورد القائد علينا مخبرا بذالك، فبعثناه إلى قونصو النجليز الذي كان قبل هذا، فحكى له القضية، فأشاز عليه أن يكتري الدار لمن أراد، فاكتراها لنصراني فرنصيصي يقال له جيروا عن مدة ست سنين بخمسة وعشرين ريالا عن كل شهر، ودفع له واجب ثلاث سنين تسبيقا. ثم توجه لبلده أيضا إلى أن مضت الثلاث سنين، فرجع لأخذ واجب الثلاث سنين الباقية في العقدة، وكان جيروا المذكور في مدة غيبته قد ولى عقدة الدار للنصراني بيبي المكتري الأول وأخذ منه ما دفعه للمكتري تسبيقا. فورد عليَّ هذا القائد متشكيا بذالك، فبعثته مع صاحبي إلى قونصو الأفرنصيص، فاطلع على القضية حتى فهمها. ثم تكلم فيها مع النصراني بيبي، فأجابه بأن الدار بيده وأنه موجود لإعمال الفصال فيها، فتوجه القائد إليه فلم يظهر له منه مفيد. ثم كتبنا إلى قونصو النجليز في ذالك، فأجاب بما ذكر بيبي المذكور من الإدعاء بأمور بمجرد القول من غير حجج ولا بينة. ولما رأى القائد ذلك وطال مقامه هنا في مباشرة هذه الدعوى مدة من أربعة أشهر تعين عليه القدوم عليك وطلب منا أن نكتب إليك في الوقوف معه ومباشرة قضيته حتى تفصل بوجه الحق وأجرك على الله، وعلى المحبة التامة. والسلام. في 8 محرم الحرام فاتح عام 1312/ [12 يوليوز 1894].

الرجراجي الدوبلالي لطف الله به

وبيبي المذكور قونصو جنس إبرازيل لتكون على بال فيمن تباشر الكلام معه في القضية

ملحق 4 خالد

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

[illegible]

الوثيقة 10 : تصرف قواد سوس في أملاك مخزنية بمدينة الصويرة.

الوثيقة 11

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه

خديمنا الأرضى الحاج محمد بن العربي الطريس، أعانك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد.

وصل جوابك بإعادتك الكتب لنائب النجليز بكون نزول الحجاج بجزيرة الصويرة مقصور على السنة الوخيمة طبق ما وقع الوفق معه عليه حيث كان بحضرتنا الشريفة، وعدم تعرضك للفصل الثاني الذي تضمن أنهم إن بقوا على لزوم النزول بالجزيرة مطلقا، فالمخزن يمنع ركوب الحجاج، حيث ظهر لك أنه لا يترتب على ذلك فايدة لما شرحته، ووصل ما أجابك به النائب المذكور وصار الكل بالبال.

وغير خفي أن ما تضمنه جواب النائب المذكور ليس جاريا على طريق الإنصاف. فإن إطلاق النزول بالجزيرة لم يتقدم انعقاد وفق معه عليه حيث كان بحضرتنا الشريفة. وغاية ما انفصل الكلام معه هو المساعدة على النزول بها في السنة التي يثبت فيها وقوع الأمراض الوخيمة لا في السنة التي ثبتت فيها السلامة بإخبار الوكيل بمصر حسبما بكتابنا الشريف الصادر لك صحبته الذي لم يحزه حتى عُرض عليه لفظه مفتوحا بمحضر ترجمانه العربي واستوعب جميع ما تضمنه إطلاقا وتقييدا وسلم بالعمل بمقتضاه، فلتُراجعه ولتُطلعه عليه لينظر هل النزول مطلق أو مقيد.

وأما ما ظهر لك من عدم الجدوى في المنع باعتبار ركوب عددٍ من الحجاج من غير مراسي إيالتنا السعيدة وإنما يردون إليها في الإياب إلى ءاخره، فمجمله إذا لم يصدر إعلان بعدم قبول من ركب بغير إذن المخزن وقدم غير سالم ولم يُقدم الإسترعاء بذالك على وكلاء البابورات الذين يحملونهم. وأما إن صدر ما ذكر فالمنع يُجدي. وعلى كل حال، فإن لم يسلموا ما تضمنه كتابنا الشريف الصادر لك صريحا في تقييد النزول بالجزيرة وتعيين الطبيب بالسنة الوخيمة، فلا سبيل لانتهاك حرمات الدين بتعمد الإقدام على إسلام المسلمين ليُفعل بهم في ديانتهم ما لا وجه لإباحته. ويتعين حينئذ ارتكاب أحد أمرين : إما المنع من الركوب للحج أصالة بعد بنائه على أساس شرعي باستفتاء علماء المسلمين فيما يجب المصير إليه وتحرير حكم الشرع بالمنع. فبصدور أوامرنا الشريفة لولاة مراسينا السعيدة به إلا من كان حماية وعرَّف به عامل المرسى فهو الذي يركب. وإما أن يُرجع للوجه الذي وقع التوافق عليه، أولا بأن تكون تكتب لوكيل مصر ليعلمك عند إيابهم بالطلكَراف بحال الحجاج، بحيث إن كان فيهم مرض وخم تُعلم به أنت خدامنا أمناء مرسى الصويرة ليهيئوا تنظيف المحل وتعيين الطبيب واحدا أو اثنين والماء والقوت ومن يقابلهم بالجزيرة حتى يخرجوا منها. وإن كانت السنة سالمة فيسلكون فيهم مسلك هذا العام من النزول بالجزيرة للإستراحة نحو يومين، ثم يخرجون منها لحال سبيلهم، ويكون أمناء الثغر المذكور هم المكلفين بذالك حالا واستقبالا، بحيث لا يبقى لك ولخليفتك كلام مع النواب المذكور في هذا الموضوع كل سنة.

فنامرك أن تجيب نائب النجليز ووكيل السنيدة حينئذ بما ذكر كله. وبأنه حيث ضاق الزمان في هذه السنة عن انتظار ورود جوابك بما ءال إليه الأمر معهم وعن مناولة استفتاء علماء الشرع بإيالتنا السعيدة، فقد اقتضى النظر تسريح الركوب فيها على أن يكون الإياب مننيا على الوجه الثاني الذي هو النزول بالجزيرة على التفصيل المشار إليه. ولتعلم بالمثال لنصدر أوامرنا الشريفة في النازلة بالمتعين استقبالا بحول الله، والسلام، في 11 شعبان الأبرك عام 1311/[18 يناير 1897].

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

الوثيقة 11 : تنظيم نزول الحجاج في جزيرة الصويرة لقضاء الحجر الصحي.

فهـارس عامـة

- فهرس الأعلام والمجموعات البشرية
- فهرس الأعلام الجغرافية
- فهرس الخرائط
- فهرس الصور
- فهرس الجداول
- فهرس الأشكال
- فهرس الوثائق
- فهرس المحتويات

فهرس الأعلام والمجموعات البشرية

فهرس الأعلام الجغرافية

فهرس الخرائط

فهرس الصور

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الوثائق

فهرس المحتويات

فهارس عامة


مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء

هذا الكتاب

لقد أصبح بعض تجار السلطان على مستوى مرتفع من الثراء بعدما تحولوا إلى وسطاء تجاريين. إلا أن ذلك الثراء نفسه ظل متوقفاً على أوربا، لأن إمكانات الإستثمار المحلية ظلت محدودة جدا. ولذلك كان أكثر التجار المغاربة نجاحا يستثمرون في الأبناك والشركات الأجنبية. وهذا يؤكد محدودية تأثيرهم في المجتمع المغربي برمته. وعلى الرغم من أن تجار السلطان ربما حاولوا مضاهاة الثقافة الغربية، فإنهم ظلوا مرتبطين بالمجتمع المغربي. وفي الوقت الذي كانوا يتحملون فيه مسؤولية توزيع الواردات الأوربية محليا، فإنهم لم يعيدوا بناء الإقتصاد التقليدي المغربي وفقا للنماذج الغربية. ذلك بأن الهيمنة الأوربية خلال فترة الحكم الإستعماري هي التي أدت أخيرا إلى تحويل الإقتصاد المغربي، وإلى إدماج البلاد وإدخالها في إطار اقتصاد السوق الرأسمالي الأوربي، لكن سيرورة التغيير البنيوي أصبحت نافذة المفعول بطريقة أكثر تدرجا مما اعتقده المؤرخون. وربما جازف المرء بتأويل كل الوقائع والأنشطة ذات الصلة بالمبادلات الخارجية بأنها خطوة على درب تطور الرأسمالية في المغرب. وإذا شكلت المراسي التجارية مواقع متقدمة مهدت السبيل أمام التدخل الأجنبي خلال القرن التاسع عشر، فإنها لم تُخضع ثقافة المغرب لهيمنة النموذج الغربي.